

صلى  
من وواع الدواقي لدى العلى  
سلمان محى الطرولى عنى



سعد الدين على المفتاح



495

229

1000

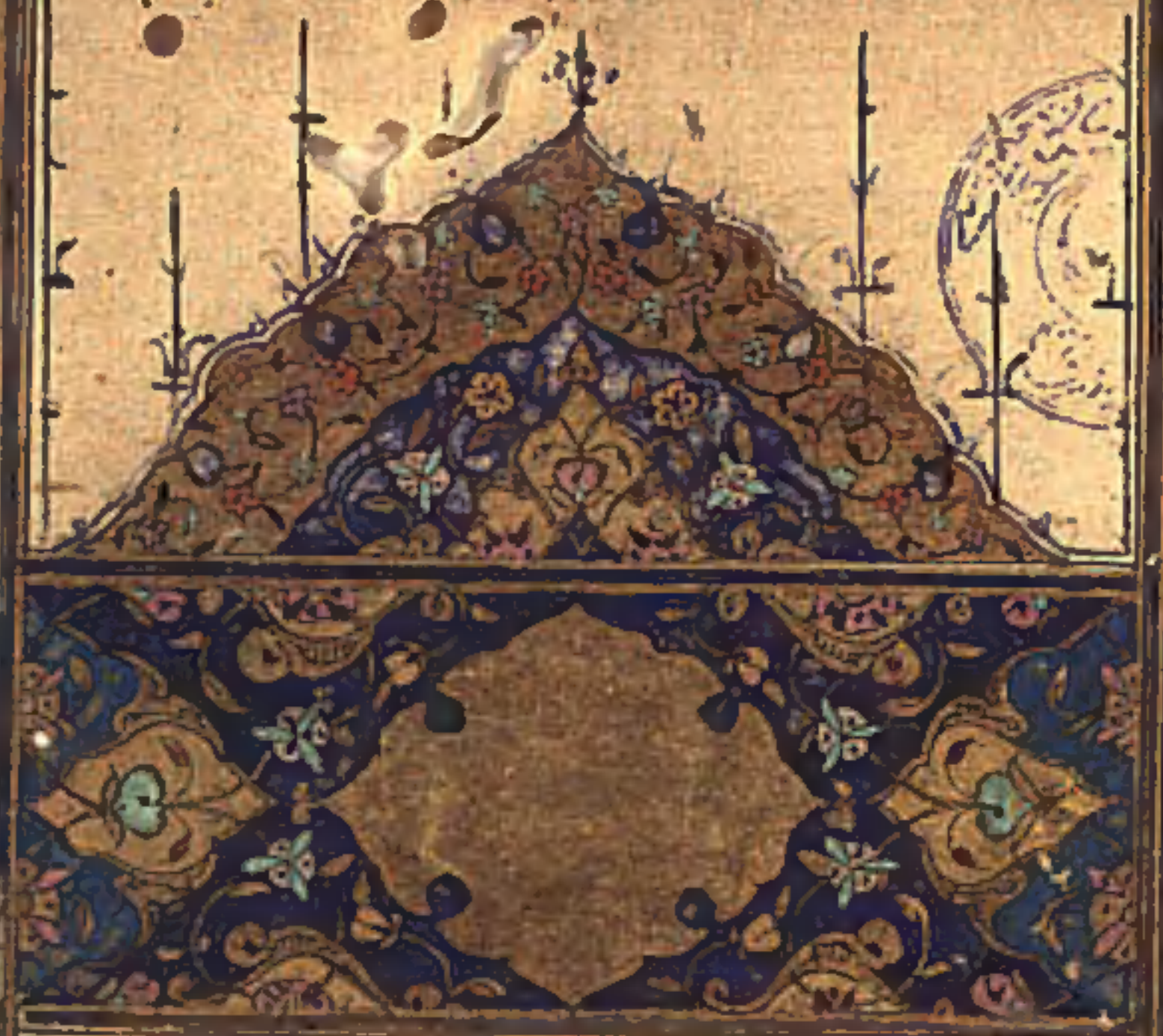
Suleymaniyen Müzesi

Kisn. AMCA 24PE

Yeni Kayit

Eski Kayit No 399





خير نصير يوضح به صدر الكلام. واحسن حديث يشرح به لمقتضى  
المقام. حمد الله الذي خلق الانسان على البيان. واتم له الاحسان  
فالله التبان. جعل فيه الفصاحة مفتاح لفتح باب الجاه. والدراية  
مصباحا للتدري الى اسباب الفلاح. ثم الصلاة على اشرف من استله  
من سلاله عدنان. وفضل من استودعه فصاحة البيان. وسماحة  
البيان. ارسله باصح الالبات. واوضح البيئات. وخصه بافصح  
اللغات. واتم البلاغات. وابتغى بكاب اعجز مصانع الفصاحة. بمن  
نشا في ظلال الراح. واخرى شقائق البلغاء. ممن تعدوا ابلبيان  
المفاح. وائده باصحابه الذين احرازوا قصات النبوة. مصهار البلاغة  
ورموا عند التناضل في حديق البيان. والفصاحة حجاز زمانه الذي يفتحه  
فيه خير زمان. ولسانه الذي انطق به خير لسان. وكابه الذي اترله  
عليه خير كاه. واصحابه الذين روضهم خير اصحاب. وافضل اخاب  
**ولم يجد** فقد بعثني فوط الشفيع يتبع الخواص لتراكيب  
البلغاء وايراد المعاني بالاساليب المختلفة الاغيا. وصفه الله في  
استكشاف المقام. عن وجوه الاحجاز. واستطلاع ما في نظم القرآن  
من لطايف الحقيقة والحجاز على ان نفقت طول الشباب الى قتال  
العلوم العربية. ونفقت احلال الاسباب الى الارتقاء في لغز الآدم  
واقبلت بحاج الفقه على التوصل الى تعيين مراسيم البلغاء. والتوصل الى  
تعرف مناظر الفصاحة. واحكت الغزمية على استكشاف اسرار العربية  
واستطلاع خرايدها. واستغاب الخوض في غارها. والغوص في  
فرايدها. واورمت الصرمة في استنهاض الرجل والخيال لا نظير لوضوحها  
والبواجا. وضبط علما واسباها. واستيقظ النهار والليل في طلبها

هذا هو الكتاب  
الذي هو في  
العلوم العربية  
والفصاحة  
والبيان

من مستقرها ومباها. احفظ كل نادرة سمعت من الفصحا في نواحيها ومجا  
وصدرت عن البلغاء. في نواحيها ومجاها. فما اطلعت على كتاب غريب  
الا التفتت ونابيه. ولا سمعت ناديا ارب الا اخذت غرايه. وبعد  
انقراض علماء المعاني والبيان. المطلع على نكت نظم القرآن وانقراض  
عرون على مزال زمان. وانقراض مدد. بتعاقب الذين بان. كاد يتبع رباعه  
من غير طلل وورسور. ويتدب ذهاب حديدن وطسور. وبوذن اقصاء  
بالطس. ويقرأ عليها كان لم تكن بالاس. وتدرج تحت طي النسيان.  
ونظري في زوايا المجران. بحيث لا يسبح من احد فيه الا هسا. ولا يصبر  
من يفس بطله منه الا نسا. الا ان الله تعالى قد اودع في ان نفقت عليه  
لحق ونهضت اليه نهي. والمعنى ان انقضى على النظر فيه سنان. ووجه  
شطر مطلبه ركابن. ولبت فيه من عمرى سنان. ونفقت في حد يسير  
الستين. وقد سبق من المؤيد بالقاس بعض اعظم الفضلا. واوله  
العلماء ان اصرف عنان القلم الى تغليب حواش على كتاب الكشاف. والتبر  
بين درره والاصداق. واجعل الفاضل من اوقاته. والفاضل  
بن ساعته. واوتنه فرائده. وازمنة راحاته. لشرح القصر الشا  
من مفتاح العلوم. للفرير الملامة الى يعقوب. سراج المعاني يوسف  
بن محمد السكاكي نعم الله بغيره فقد انقضى على جزالة الفاظه.  
الرافقه ودقة معانيه السابقة كلمة المهر المتقنين. ونطق  
بحسن عباراته الانيقة. ولطف اشاراته الرشيقه السنة السحر  
المخلقين. تراه الميزان في لطايف العربية والقسطاس والتبان  
في القنون الادبية والاساس. قد اجنى مصنفه في تجويد. وترجع  
في تدع في حاليقه وتبرع لمرئال حمدا في تاسيس تبيان البيان.  
ورفع القواعد في في البيان ومهتد الاصول في العلمين المختصين.  
بالقران. على تناسق المعاني وتساها. وتجاذب اطراف وجاوها  
ناظرا بعضها الى بعض متناصق. اخذ بعضها بيد البعض مخاصم  
ولو لم يكن منه الا التوفيق على مناجاة التركيب والتاليف والتعريف  
لمداح الترتيب والترصيف. لكني تكيف في كل سطر منه عقدة من  
الدرر وفي كل لفظ منه روض من المنى لا يدركها الا حصا. ولا يحصرها  
الا استقصا. ولذا صار مقبول الحواطر والطباع باسرها مستحسن

هذا هو الكتاب  
الذي هو في  
العلوم العربية  
والفصاحة  
والبيان



النواظر والاسماع عن غيرها وقد وهبت له شطرا من عمري وحجت اجالة  
 الفكر في غوامضه وهري واعتقد جمع من الاخوان وخرج من الخلان  
 ان ارتفعت في مراقب حقايقه ودرجات الاحاطة بدقايقه مرتقى لمر  
 يبلغه احد من يوفق به ويقول عليه واحطت بمكنونات ضميره وحجوزاته  
 سراير على فصح لم اسبق اليه ولم اراجم عليه لحاولوا مني انجاز الموعود من  
 شرح المفتاح حين راودا اخذت في بذله المجهود الى حواشي الكشاف  
 لكن لم اجد نفسي حركه نشيطة بل حردة مستشيطه لما رايتني قد  
 اخذت السن من قوامي وذهب مع الركب هواي ومناي ومضت على  
 الوعد شهور وسون ونجدي مداوت الشون وقد اذن الكيف  
 للرجل ولم يبق من الا القليل وحان ان يغيب المشيب المر المغيب  
 الامر المغيب وصار الاله ان اشرح مفتاح الفلاح واسرح النظر  
 في طرق الخفاة والباحاج مع ما منيت به من اقراص من كتب اراجعه  
 من الفضل الذين تفتحت في هذا الباب خطاهير والادراك الذين  
 تفتت في مبادئه عداهم ومن مفاصلة الاخوان الذين كانوا لوا  
 منهم يسبح مني الكلمة فيصنعها على راسه وبعض عليها باضراره ويكفي  
 صمم قواده ويكفيها على ياخذ ناظر بسواده فكريا الحاحم واكدوا  
 اقتراحهم فاصروا على الطلب صراخا وصدفوا للرغبة سرا وجارا  
 وقوسلوا بمن لزمي من طريق الوداد اجابة دعوته واقاضه طلبه  
 من اعز الاحيا واجلة الاخلا ودوى الامة العليا في الارنقا الى  
 ديج السوا فاخذت في شرح له يتضمن تفصيل عجلائه وتبين بعضه  
 وكشف استاره عن سواره ونصبه المنار الى نواره وحل الفاظه  
 وبسط معانيه وتشيد قواعده وتسد يد مباناه مع لفتة يد  
 الكلام وتنقيته وترتيب المرام وتوضيح مشير الى انك المودعة خلال  
 عباراته والفقر المذرجة انما اشاراته ما كما مسلك الاجازة  
 والاختصار تاركا مذهب الاطناب والاكثار سائقا للكلام على  
 وجه يسهل معه الشبه وتدفق الاقتراضات وتخل العقدة وترتفع  
 الاشكالات وتسد طماته على كل طالب ويظفر بعينته كل راغب  
 ويتطوي بادية المعاني والمقاصد تحت سلس الالفاظ العذبة  
 الموارد مع تكثر اللطائف والفقر ومحاسن الجمال والغرر مما كانت

على طول الاعصار مخزونه وعلى الاداعة والاضاعة مصونه بتقريب  
 تنفتح لها الاسماع وتختصر عند ما الطباع وترتاح لها النفوس  
 وتشرح لها الصدور وتبينها على رغائب انتقدها وغراب التقطها  
 وعجايب بالانظار الصبيحة وانعاب القرحة استنبطتها عما لم  
 تفرح الاسماع ولم يلف الطباع ولم يرها الا لراون ولم ير روعها الا لراون  
 واسئل الله عز سلطانه ان يحلفي من بيمته الصدق وبيمينه الحق  
 واعود به ان ادعي على الا اعله وان اسدي قول لا اجه وارجو ان  
 يكسبني السماحة هذه القوايد والافاضة بتلك القوايد اسحلام  
 القلوب السليمة واستحبابا من النفوس الكريمة ثم الاعباء بالملام  
 من الليالي الاوغاد والعدا من القيام والحساد والامساك بضرع ان  
 يهدني سبيل ارشاده ورشدني دليل الصواب والسداد وان يجعل  
 ما اعانيه وسيلة النجاة في المعاد وما انا فيه ذريعة الى نيل الدرجات  
 يوم التناد فهو الهادي الى سوا السبل نعم المولي ونعم الوكيل **قوله**  
**الفصل الثالث** رتب الكتاب على ثلاثه اقسام الاول في علم  
 الصرف الثاني في علم النحو الثالث في علم المعاني والبيان ويشتمل  
 على علم الحدود والاستدلال وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن  
 عن القرآن وقد ذكر في صدر الكتاب ان عامر علم الصرف تعلم الاستفان  
 وجعل ذلك قسم واحد مختلط المسائل وان عامر علم النحو بعلم المعاني والبيان  
 ثم افرد لهما قسما على حدة هو عمدة اقسام الكتاب وذلك لان الاستفان جزء  
 من الصرف بلا شبهة ولا كذلك المعاني والبيان من النحو لظهور القاء  
 بالاسم والحد والعروض والموضوع والمسائل والتدوين ولكونهما الذوق  
 العلوم العربية والمرجع في خواص الكلام ومزاياه التي يجازيها الى حد  
 الانجاز ومعنى كونها عامرا على خواصها الكمال لصنوا الشرف والمقصود  
 الاصل والعرض واما الاستدلال والعروض بالنسبة الى المعاني والبيان  
 فلا في الاتحاد كالاستفان من الصرف ولا في الاستقلال كالمعاني والبيان  
 من النحو فيلزم ما بين بين بان لم يرد رجاها فيها ولم يرد كرها في قسم على حدة  
 بل في قسمها مع الاسعار نوع غير وافر حيث قال بغير العضل من الكلام  
 في كلمة من المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الكف الاول  
 من تيمم العرض من علم المعاني وهو الكلام في الشعر العن الثاني في الارشاد

في علم المعاني والبيان



يدفع المطاعن ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني جلته ككلمة له وهذه  
 تامة للغرض منه لما ان الغرض منه التوصل الى توفيقه مقامات الكلام  
 حقها والعمدة في ذلك هو القرآن المحرر وقد طعن فيه جماعة من الجاهل  
 مطاعن ينشئ تفاصيل بعضها على علم النظر فاسب ان يجعلها من تامة العرض  
 ولما ان البيان شعبة من المعاني على ما سيجي في فصل اللواحق فان من تامة  
 العلين وتان من تامة علم المعاني **قوله** من الكتاب في من لم يحوز  
 الحال من المتدا والاحداث الموصول في السعة حال من الضمير في الظن  
 الواقع خبر اعني في علم المعاني والبيان وفائدة الاحضار والاذكار  
 وازالة عما عسى ان يشبه على من لم يحضر في صدر الكتاب ان الاقام  
 للكتاب بقسمه ولطوف منه اوجلة وفي او مقالة او نحو ذلك ولهذا  
 النوع من بعد العهد وهو الاشياء اعمدا جردا لم يقل واما القسمة  
 الثالث فشملة على مقدمته ومصلين كما في قسم الصرف وكلمة في علم  
 ملائمة ما بين اللفظ والمعنى على اربعة الظروف يقال هذه المسئلة  
 في كتاب كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه الآية في بحر كذا وهذا القصد  
 في مدح فلان والكلام في العلين وقد بنى على رجوع ملناط الى معني  
 اللام بان قال ومضلان لصنط معا قدما ثانيا في الفصل الاول  
 في ضبط معاني في المعاني ومن لم يعرف من اللفظ والمعنى ولم يعرف  
 ان الكتاب او القسمة منه او الفصل منه او المقدمه هو عبارة عن المحقق  
 المرتبة المسوقة لبيان المعاني والاعراض المعقودة منه قال ما شاء  
 واما ظرفية القسمة للمقدمة والمضلين فظاهرة لان لكل شتملة  
 على كل جزء وان كان نفس مجموعها فلذا قال وفيه مقدمة عطفها على  
 ما قبله من اجملة الاممية او الظرفه فان قيل يشبه ظرفية  
 الكلام للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالتقاط او عية المعاني وقولها  
 وعزلة الكسوة واللباس وكذا ظرفية الكلام للمعنى ظاهر حتى شاع ان  
 الالتقاط او عية المعاني للمعاني للفظ من جهة كونه خاصا له واخذ  
 بجوابه لا يخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى حتى يحتاج شاع ان  
 الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا لكن ما وجه ظرفية الكلام الذي هو  
 البحر للكلام الذي هو الكل كما سيمر به قوله الفصل الاول في ضبط معاني  
 علم المعاني والكلام فيه **قلت** الاوجه انه عطف على معاني

وفي

وفي ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه القدر في اي وفي التكليف  
 في قوله في ظرفية المعاني والاعراض في اللفظ ولو سلم في مثله يكون  
 الجرح لونا للاختصار والاستقرار لشبه المحلية كما يقال لنظر في الكتاب  
 وتامل في المسئلة ومقدمة الكتاب اسر لطايفه مخصوصة من كلامه  
 يتقدم الشروع في المقاصد لبيان ما له نوع تعلق بالعلم كحد وموضعه  
 وفائده ومنفعته ووجه الاحتياج اليه وترتيب ابوابه ونصواته  
 ونصديقات ينشئ عليها تحقيق المسائل ونحو ذلك بحسب قصد المؤلف  
 ولما كان علم المعاني والبيان علمين مختلفين بالموضوع والمسائل متحدتين  
 من جهة التعلق بالزمانية على اصل الحق والاختصاص بامر البلاغة والاحتياج  
 فذكرها بلفظ المشي ولم يقل في علم المعاني والبيان او علم المعاني وعلم البيان  
 وكذا اختلف العرض فانه لهما واحد وهو التوصل الى توفيقه في  
 مقامات الكلام جعلها على ما صرح به في آخر البيان فافهم اشارتي  
 تعريف العلين لا تفصيله وتعيينه بالنسبة الى كل واحد منهما واذا  
 باحد المعروف الجامع المانع كيف ما كان وبالعرض ما يربط على الشيء من حيث  
 يطلب ويقصد وجعلها في المقدمة اذ يحصل باحد الاحتاطة بجهة الواحد  
 التي باعتبارها حصلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيعلم الطالب  
 قوت ما يعينه والاستغناء بما لا يعينه وبالعرض يخرج الناظر من  
 البحث والضلال ويعرف ان العلم هل هو من حاجته فحصل له او  
 لا فيعلمه والمراد بالمعاقمة ما يتصل به المقاصد وترتبط به ارتباطا  
 اشده ارتباط حتى يجري مجرى الاجزاء منها فلذا جعلوها عبارة عن  
 الموضوعات والمبادئ وجعلها في الفصلين ملزوم في قرن المسائل  
 المعبر عنها بالكلام في العلين وحصل الحد والغرض في المقدمة لكونها  
 خارجين والامام الزاري يحصل في كنه ضبط معاني فدل على عبارة عن  
 تعيين عموما مباحثة ومجالات تفاصيله وكلام المصنف ينطبق على  
 ذلك جدا ويجعل القسمة الثالث مقدمة ومضلين بظلال مباحث  
 الاستدلال والعروض ودرج المطاعن عن الفصلين واستئناف الكلام  
 في العلين على ما قال في آخر المعاني اذ قضينا الوطوحا في استئنافنا  
 الاخذ للعرض في العلين **قوله** المقدمة على حد في البحر لقرنه واعلم  
 اشارت الى شدة الاعتناء بقرنة المعاني وعلم المعاني من الاضافة اليها

بند



كشجرة الاراك لئلا يظن قوله على المعاني والبيان على ان اللفظ هو المعاني لا علم  
المعاني كعبدة الله اللهم الا ان يحل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال  
رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان والشمس لا تتبع الاضواء والشمس  
المعرفة المحصلة من تتبع جزئيات تراكيب اللفظ في الاصول والقواعد  
او الملكة البنية على ذلك كما قال في موضع ان معنى علم المعاني علم التبع لتركيب  
اللفظ للكلام واحدا فواحدا وقام المعاني انه معرفة صيغيات المعاني  
ولا يتبعها المجازية التعريف عند ظهور القرينة وتصرح المعنى وصحة  
التبيين على النكته وهي ببناء علم المعاني على تتبع واحدا معرفة الله  
ومعرفة العرب الخواص عن الحد الذي يقال له في المعاني وخواص  
التركيب هي خصوصيات والكميات التي تعبر في المعاني او لا تم توفق  
بالالفاظ على حذوها على ما قاله الشيخ عبد القاهر انما التي تخص بالسر  
الصور والخواص والارباب وبها يتفاضل الكلام ويحقق الاعجاز وعليها  
يطلق اسم البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك وافادة المعنى  
ايضا له الى الفهم حيث يحصل في الدلالة على الكون حيث يوصل  
واستنادها الى التركيب لكونه السبب والدلالة والظرف اعني في الافا  
في موقع الحال من خواص اي حال كون الخواص كايه في الافادة معتبر فيها  
مستقل بها وبهذا القدر يخلو احد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم  
على الا يتعلق بالحوال للفظ او يتعلق بالحوال للمفردات وصفا من حيث المادة  
كاللغة او الحية كالصوت او كالحال لتركيب اعرابا كالحروف او اختلاف الدلالة  
في الوضوح والغموض كالبين في حذوها وما راجع البدع في المعاني على وجه  
الشعر يكون معلوما من قبيل الواضح والتوابع تعطف على الخواص  
ما ينصل بالتركيب اي يعرض لها تعاملها هو المقصود والاصل او بالخواص  
بمعنى تلحق بها ويعد في مقامها من الاستحسان وغيره وهو الاستحسان  
الواضح في كلام البلاغة هفوف منهم او قصدا الى اغراض لم تتعلق بذلك  
كما في الاضاحية والذريات والتعريض بالغير والحركات فيعرفها صاحب  
المعاني احتراز عن مثلها كعرفة السموم في الطب او لينة مثلها في موضعها  
اولا انها قد تشمل على مستحسنات كما قيل ان الخبايا عن حضور خلق  
التعاصم فقال بجري من هذياناتهم فوايد كثر واخوات الكاب  
مباحث البدع عن علم البيان جلالة قدره ودوره في هذا البلاغة وشدة

انقله

اتصاله بالمعاني حيث صار كشيعة منه لا تنفصل عنه الا زيادة اعتبار  
ولا كذا لك البدع وان ادركه فيه لم يوحله عن ان يجعل علما ترايبه  
تربيه على العزم من علم المعاني بقوله لغير متعلقا بتتبع وليس المعنى انه  
يجب ان يكون موفى قصده ملاحظا لغير الاحتراز عن اخطا محصلا لهذا  
المعنى بل قاصدا لما يحصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى لو كان  
قصده الاحتراز على تاليف الكلام البليغ او استكمال الترتيب بذلك او  
احتراز تلك الملكة والمناسبة او توفيه مقامات الكلام حتما على ما صرح  
به المصنف او ما يورث هذا المعنى كان ينبغي للاحتراز ولم يقل لغير زها  
اي بالخواص وبه اي بالتبع والمعرفة تنبها على ان السبب حقيقة  
هو الاطلاع عليها وحضورها في الذهن لا مجرد التبع والمعرفة ولو نحو  
كما في حالة الذهن ولم يتعوض للرعاية لكونها لا تدور الوقوف عادة والاشارة  
الى ان غير المراعي بمنزلة غير الواصف والمراد بالاحكام الداعي الى الاحتراز  
الكلام على كيبته وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان  
للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان محي مقاما ومتقاضي  
الحال في الظاهر هو تلك الكيفية والخصوصية وقا تحقيق الكلام  
المشتمل عليها ولذا اقاله على ما يقتضيه الحال فكيف كان المدة كور حقيقتها  
هو الكلام لا الحذف او التقديم او التعريف او نحو ذلك ومعنى تطبيق  
الكلام على مقتضى الحال جعله مطابقا له حيث يصدر في هو عليه  
صحة الكل على الجزئية لا اشتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار الخا  
الاطلاق ربه يقتضي كلاما لا على ذلك حيث ينبغي التاكيد ورد  
الانكار وقوله ان ربه المنطلق كذلك فلا يراد ان كلامه موكدا او  
جملتك قوله تعالى حكايته انا اليكمرسلون على ذلك هو معنى التطبيق  
فان الكلام في قوله في تطبيق الكلام اعم من الكلام الذي تولفه فطبيقه  
ان تستعمله على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحمله على  
ما ينبغي وللإشارة الى هذا اطلق الكلام ولم يقل تطبيقه او تطبيق  
ذلك الكلام ومما يجب التنبه له ان المراد بخواص التركيب اعم من ان يكون  
مدلوله للمعنى التركيبية او راجعة الى بعض مفرداته من حيث كونه  
في تلك التركيب كالشعر العظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب  
**قوله** واعني بتركيب الكلام يعني ان اللفظ وان كان علما فالمراد

حب



به البعض مفرقة المقام وهي التراكيب الصادقة عن له زيادة تمثيل  
بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفته باساليه وكيفية تاليقه  
وهي تراكيب البلاغ بليغ وموه والبلغة وقد فسرهما في آخر البيان  
بلوغ المتكلم في تادية المعاني بعدالة اختصاصه بوجه خواص التراكيب  
حتمها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولفظ تادية المعاني  
وإيراد أنواع التشبيه صريح في أن المراد خواص تراكيب ذلك المتكلم وأنواع  
تشبيهاته ومجازاته يعني أن يورد كل تركيب على ما ينبغي وفي خواص موهقة  
وكل تشبيه على الوجه الذي يليق به وكذا التواقي وحاصله أن يبلغ ملكة  
الاتقار على تاليف الكلام البليغ لا يقال **فكل** أحد حتى غير البليغ تولى  
خواص تراكيبه حتمها اعني ما يسبق منها إلى الفهم لا نأقول **حتمها** خواص  
تراكيبها ومن جعلها ما يسبق إلى فهم وفي الفطنة السليمة على قدر رصده  
عن له فضل غير معرفته وغير البليغ لا يوفيهما حتمها فاعتراض لا يصلح  
بأنه إن أراد تراكيب البلاغ وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غير  
فلم يبينه ليس ينبغي والجهل أن تقوم ايضا لغيره لذلك واجابوا  
بأن المراد التراكيب البليغة دون الاصنافه أو تراكيبه لا تخاف من المعروف  
بالبلاغة كما مر القيس مثلا وإن لم يعرف معنى بلاغتهم أو أن قوله  
وهي تراكيب البلاغ ليس من تمام القسمة وقوله لا الصادقة بصفته  
على الصادقة يعني أن هذا المستمر خارج عن المراد لعدم الاعتداده  
وتسعه في نظر أهل الصناعة وإن كان قد يشتمل على الخواص وتكثير  
بأرض عطفها على تراكيب البلاغ وليس بالوجها لا إذا جعل مصدرها هو  
للبلاغة لا لمن له فضل غير معرفته والصناعة لا سر للعالم الحاصل  
من التمرن على العمل وقد تفسر ملكة يقتد بها على استعمال موضوعات  
ما نحو غرض من الأغراض صادرة عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وحاشا  
معنى البلاغة في الكلام بلوغه مرتبة الاتقار على ذلك وصناعة  
البلاغة هي المعاني والبيان وقد ضم إليها البديع وقد يسمى علمه  
توابع البلاغة وتكريرات لأن المراد منها غملا لسان وليمكن من  
وصف الأصوات بما وصف ومجال الأصوات مواضع حروجا وظهور  
وما في ما يتفق مصدرية أي بحسب اتفاق الأصوات أو موضوعية أي  
بحسب ما يتفق من الأسباب **فقد** واعني بخاصية التركيب آخر تشبيه

عن تعيين المراد بالتراكيب مع تقدمها في الذكر لنا غيرها في الرتبة وتغير  
على التراكيب وخاصة الشيء ما يوجد فيه دون ما عداه كلا أو بعضا وإذا  
لم ينظر سبب وجودها في الشيء سميت باسم الخاصة بالحق اليك بلاغة  
حتى كأنها نفس اختصاصه وأثر خواص التراكيب بهذه المثابة فلذا أقال  
واعني بخاصية التركيب أي خاصية تركيب البليغ في الافادة وأثر لفظ المفرد  
لأن التفسير للمفرد الكل المتكرر إلى التسمين بما لها من الجزئيات وقد اضطرب  
في هذا المقام كلام الناظرين بناء على أن جنبا متعلق باعني ويسبق أو بلا  
أو محين وف أو بدل من عند جماع وأنه على حقيقته بمعنى بعض الأحيان  
أو عيان عن بعض الصور والتراكيب تغييرا عن الشيء بما يلائمه من الزمان  
ولاختلاف في أنه لا يجوز نقله باعني ويسبق وبلاغا على وجه النظر فيه  
لأن العناية ليست في حين صدوره عن التليخ بل في حين كماله والتعريف  
واللازم لما هو هو يكون سابقا ولازماء أيضا إلا في بعض الأحيان خاصة  
ليكون اللزوم حريا لا حكما لغويا نعم يجوز أن يعتبر في حين دون حين أو يحصل  
في تركيب دون تركيب فمعلقة يسبقا وبلاغا يكون على وجه الحالية ويكون  
محصل الكلام ومحين أحدهما أن يكون المراد بخاصية التركيب في الافادة  
ما يسبق منه إلى فهم وفي الفطنة السليمة عند سماعه حال كونه جاريا  
غري اللزوم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ لا بسبب نفس ذلك  
التركيب كمن الشك السابق إلى الفهم من تركيب إن زيدا انطلق لصدوره  
عن البليغ أو لا زيدا بسبب نفس ذلك التركيب كالنحو السابق إلى الفهم  
من مثل كيف تكفرون بالله مع وصوح الأدلة والبيانات لكن السابق  
تقسيمه أما اعني واعتبر في البليغ إذا كان مقارنا للجهول حين صدوره  
عن البليغ حتى لو كان لا زيدا للتركيب نظر إلى دأبه ولم يصد عنه البليغ  
لم يعتبر ولم يجعل تبعه فلا يفيض إلى علم المعاني خاصة في موقع الحال  
ما يسبق أو من غير يسبق بمعنى كائنا في حين ومعتبرا فيه لا يقال  
هذا القيد بالسبب إلى القسم الأول مستدركه إذ قد اعتبر فيه  
الصدور عن البليغ لا نأقول **يكن** في تقييد الكل حصول فائدة  
القيد بالسبب إلى بعض الأمثلة على أن السابق إلى الفهم من التركيب  
الصاهر عن البليغ لا يلزم أنه لا يعتبر إلا في حال الصدور عنه ولو لم  
سلم فعل هذا المعنى جعل جنبا متعلقا بلا زيدا على وجه الوصفية أو



أو الحالة أي حال كونه في حين الصدور والتركيب وهذا قليل الحد  
 إذا جازي مجري اللازم أيضا كذا إذا اعتبر قبله أيا النسبة إلى كل  
 منهما وأما جعل حينا للآخر من عند كونه هو المقصود بالنسبة وبصيرة  
 المعنى ما يسبق منه إلى الفهم حين صدور التركيب عن البليغ فيرفع الاشكال  
 لكنه يكون قبله أصليا لأن التقدير ان المراء بالتركيب تركب البليغ ثم ههنا  
 كلمات أخرى مثل ان اللازم حال من ظهر يسبق وكذا هو الاشكال والجاري  
 مجراه ما عداها وإن اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجراه خلافه وإنما  
 عبارتان عن معنى واحد والمقصود التخيير في التعبير وباجملة بقوله جاري  
 مجري اللازم حال من صدر سبق وقوله كونه اما ان يتعلق باللازم ولا  
 معنى له أو جازيا مجري اللازم ولا يلزمه عطف لفظ ذلك التركيب عليه انه  
 لا يتصور كون الجريان لنفس التركيب ليحتاج إلى نفيه أو بقوله يسبق حين  
 يجب ان يكون لما هو متعلق به لحصول التتابع وبحسن التقابل فيكون  
 السابق فالاول كونه التركيب صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب  
 ويلزم منه ان يكون اللزوم لنفس التركيب وحده هو هو للتركيب وما هـ  
 مصدريه في الجملة الاحتمية على ما جوز غير سيويه واحد حالما والآخر  
 للتركيب فموصولة ووضع المظهر موضع الضم مع استحقاقه في قوله  
 ذلك التركيب لتحقيق المقصود وضع ان يتوهو كون الصير لجنس التركيب  
 كما في قوله ذاب الكرم ان يعاد أي غير الكرم **قوله**  
 وأعني بالفهم في قوله وأعني ما يسبق إلى الفهم ضرورة في الفطنة السليمة  
 وهي الصفة التي جبل عليها الانسان في الادراك والتمييز وسلامتها  
 عدم تشبهها بالعقائد الوهية والشوايه العادية وفيه إشارة إلى ان  
 فطرة الانسان على التمييز وقول الكمال على ما قال عليه الصلاة والسلام  
 كل مولود يولد على فطرته **قوله** مثل ما يسبق يدل على سبق احوال  
 او مصدريه في المصنف أي مثل سبق ما يسبق لأن ما هو موصولة بمبينه  
 بقوله من ان يكون جازا الفصل بقوله وأعني بالفهم لأنه اعتراضه هـ  
 لا اجتهته وأما انتصاب مثل يفهم وفيه الفطنة كجديد من جهة المعنى  
 لتأديه إلى ان أعني بخاصية التركيب ما يسبق إلى فهم وفي الفطنة السليمة  
 مثل ما يسبق إلى فهمك من اللطائف المدركة في الاحتمال الجزية وفي هـ  
 خطاب تلك الإشارة إلى ان لا يحد في كتابه ينبغي ان يكون على فطرته السليمة

لات

**قوله** بصيغة الكلام أي تأليف كلماته مقرنة المعاني متساوية البلا  
 صيا يتقضيها العقل لا تأويلها في التعلق وجم بعضها إلى بعض كيف ما اتفق  
 وهذا ما قاله الخاطن ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر في جانب  
 السماع الكمال في الفهم والادراك وفي التكميل الكمال في تأليف الكلام هـ  
 وتطبيقه لمقتضى الحال جري على مقتضى المناسبة ولو اعتبر كونه مراعى لذلك  
 لعد ما لا اطلاع عليه فيبط الحكم عما يظهر على الناس وينشئ عنه ظاهرا وهو  
 معرفة بالصناعة **قوله** نفى الشك فاعل مقصود أو اسر يكون صناديد  
 يعود إلى تركيب ان زيد منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قيل  
 الجاري مجري اللازم والآخر من من قيل اللازم له من حيث هو ولكن  
 لا ينبغي ان كونه مجرود الاخبار انما يسبق إلى الفهم عند سماعه من البليغ اذ غير  
 البليغ ربما يورده في مقام نفى الشك أو رده الأفكار وكذا ان المطلوب  
 وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاول ان يجعل الكل من قبل الجاري  
 اللازم وان قبله اذا سمعته من العارف مراد بهما لكن اطلق فيهما اللزوم  
 لقولهما من اللازم ولو يميل باللازم لما هو موصولة واشترطا اعتبار هـ  
 بالصدور عن البليغ وإنما قال في الاول ان يكون مقصودا وفي الثاني ان  
 يلزم وفي الثالث ان يكون المطلوب كذا على عادة اقتضائه في الكلام مع  
 ظهور جهة الاختصاص في الاجز دون الاولين ولربما قيل عن نفى الشك ومن  
 الفصاحة المجردة الاخبار ومن وجه الاختصار ليخرج بمصافاة كل إلى  
 التركيب فيحقق كونه خاصة له وإنما قال من نحو منطلق بترك التركيب  
 لأنه وان كان مركبا في الحقيقة لكن الخاصة في ترك التركيب **قوله**  
 وجه الاختصار أي طريقته مع افادة ذلك التركيب أو الاختصار هـ  
 لطيفة من اللطائف التي يشر إليها موضع بياضا وهو الحالة المقتضية  
 لطى المستند إليه **قوله** وكذا أي مثل السبق أو ما يسبق في هذه  
 الصور السبق أو ما سبق انما لفظ العارف بصياغة الكلام بالمستند  
 إليه وهو الاحتياط وزيادة التوضيح وذلك ولكن ان يحتمل وكذا الاضمار  
 بضماء عطف على مثل ما يسبق لكنه يحتاج إلى تكلف في عامل اذا واغاقا لآلات  
 لفظ دون اثبت رمز إلى ان المستند إليه عند الحذف كان ثابتا وان  
 تلفظ به وحمله على لفظ المستند إليه فقط كناية عن حذف المستند إليه  
 جهة اشرافه لفظه كذا مع زيادة حرف التنبيه لكن المذكورات بعد



وهو مخصصها بالمسند اليه **قوله** على ما يطلعك من كل جمع  
ما سبق اي حال كون هذه الاعتبارات والخواص مخصصة ومترتبة  
على اطلاعك على جميعها سوق الكلام ويراد المسائل في علم المعاني والبيان  
اطلاعهما متدرجا يحصل منه شيء بعد شيء وحال كون جميع ذلك متدرجا  
**قوله** قبل المطلع هو المعاني لا غير قلت اطلاع سوق الكلام  
في العلمين لا يدل على ان لكل ذي خلاصة الاطلاع كما يقال بين ذلك في  
العلوم الاشخاصية لمسله كلامية وقد يجب بان الخواص التي يجب  
الدلالات المتفاوتة في الوضوح والخطا انما يطلع عليها علم البيان  
وبان الامثلة ايضا تطلع حيث ينظر فيها وتعرف خواصها وكلاهما  
ضعيف **قوله** باذن الله متعلق بمساق او يطلعك **قوله**  
واقعا علم البيان صدر الكلام بكلمة اما لكونه تفضيل ما اجل من  
بيان حدي العلمين واكتفى في علم المعاني بلفظ اطلع العلم على زيادة  
الاغناء بانه وكما اراد منه بالتبع مسببه وثمرته اراد بالمعرفة  
هنا سببه واصله الذي هو الأصول والقواعد او الملكة الكلية  
منها التي بها المعرفة لقر ذلك واشتهت بها بينهم وهذا يخرج  
معرفة العرب ذلك بحسب السلفية والارادة هنا بمنزلة الافاد  
ثم تارة تكونه انبى بالطرق المعبر بها عن التراكيب الموصلة الى  
المخاي اصيل الطرق الى المقاصد اشار الى المقاصد والاش  
لا اسباب وموثرات واللام في المعنى للجنس بمعنى كل ما يدخل تحت  
نقصه وادارته من غير تخصيص معين ولا تفصيل عال لا يتناهي  
بالفعل فلا يرد من له ملكه اراد معنى معين في الطرق نقصا ولا  
يلزم ان يكون صاحب البيان من يعرف اراد كل معنى بما لا يتناهي  
على التفصيل بل يكفي الاجمال واقتصر على ذكر الوضوح لانه المقصود  
بالتبديد دون الخطا لانه قد يزداد زيادة فيكون اوضح وقد يزداد  
نقصا فيقع الخطا ومعنى الاختلاف بالزيادة والنقصان في  
الوضوح ان يكون بعض الطرق ازيد في وضوح الدلالة والبعث  
لنقصا ويجوز ان يزداد الاختلاف في كل منهما بان يكون البعض اكثر  
زيادة والبعض اقل وكذا في جانب النقصان والاول هو الظاهر  
واضافة الوضوح الى الدلالة من اضافة المصدر الى فاعله وصفا

لها

لها بوصف متعلقها اعني المدلول اذ هو المنصف حقيقة بالوضوح  
والخطا اتم لكون العلم في البيان راجعا الى احوال الدلالات وان  
هذه واضحة وتلك غير واضحة وتلك ان تجعله صفة للدلالة حقيقته  
بمعنى ان الذين ينتقل سريعا الى كون هذه الطريق حيث يفهم منه  
المعنى ولا يسرع في الاعتراض بانه يتناول اراد معنى معزدا كاللحم  
مثلا بالفاظ مترادفة بعضها اوضح دلاله وليس من البيان في شيء  
ليس شيء لما سيجي في صدر علم البيان من ان هذه الاشارات في الدلالات  
الوصفية بل العقلية على الانفراد او مع اعتبار الوصفية واللام في  
الخطا متعلق بمعرفة وذلك اشار الى الارادة ووسطه ذكر الوقوف  
ولم يقل لغير ذلك اي بتلك المعروفة اشار الى ان السبب لا قرب هو  
الوقوف والاطلاع بحيث يكون الارادة حاضرة في الذين لا يجر للمع  
والملكة كما في حالة الذهول وادارته بالمراد من الكلام ما سبق منه  
الى الفهم من المعاني المترتبة المتشعبة المدلول عليها بالكلام المشتمل  
على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي يطلع على تفاصيلها علم  
المعاني وتمايز المراد ما يعبر في دلالة الكلام على ذلك من مراتب  
الوضوح وزيادة ونقصا التي تناسب المقام والحال على ما يتكلم به  
علم البيان مثلا بادية معنى مضيا فيه رتب لعمرك هو مضيان  
لانه مضيا في ما هو الامعيا في ما المضيا في الا هو قد صافه خلق  
كثير نحو ذلك هو غرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطا في ذلك  
وحصل الدلالة على ذلك بمختلفة المراتب في الوضوح وازدادها في صور  
قوله هو كثير الرماء او حاتم الكلب او مزيل التفتيل على وفق  
ما يناسب المقام والحال هو غرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطا  
فيه حتى لو ادى معنى المضيا فيه في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه  
لكثير الرماء كان الخطا فيه من جهة نظر المعاني دون للبيان ولو  
اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماء كان الامم العكر  
وبالجملة فتصدد المعاني الى ان يكون نظير الكلام بعد صحة اعرابه  
وهي تارة معزدة في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان  
في ان تكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخطا كما  
ينبغي ويجب ان يتبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار



وكان في مقام ابتدء التطبيق لكلامه او لكلام غيره بالمعنى الذي ذكرنا  
وما يقصد صاحب البيان لاحق وبعد حصول المطلب في الجملة  
فلما اثر في المعاني لفظ التطبيق ومنها لفظ المطابقة وانما اثر  
التطبيق لغير حمل كلام البليغ الذي يتبعه على ما ينبغي ومنها ليس كذلك  
فليتأمل ثم قد ينشأ عن ذلك ان ليس معنى كون المعرفة لاحراز ان يكون ملحق  
العارف هو هذا المفهوم نفسه بل اعم من ان يكون نفسه او ما ينضم  
اليه كالوصول الى توفيق المقامات المتعلقة بذلك حتى يكون شهادته  
ومجازاته وكما انه على وجهها وكلاهما من التقييد المعنوي وهو ذلك  
**قوله** وفيما ذكرنا قد جعل المقدمه لبيان احد الغرضين وادرج  
فيها منفعة العالين لقرعها من الغرض فان ما يتبادر الى الذهن من حيث  
ينتهي اليه غاية ومن حيث يطلب ويقصد غرض واذا كان مما يشوقه  
الكل طبعاً كالتوقف على مراد الحكم تعالى وتقدم هو المنفعة وقد  
يصدق بها العلم لزيادة الرغيب في تحصيله والمعنى ان هذا ذكرنا من  
لغزيف العالين ما ينبغي على ان وقوف ارباب النظر والاستدلال  
والعلوم والصناعات على تمام مراد الله تعالى من كلامه يحتاج الى هداية  
العالين استدراج كون خواص تراكيده وحسن ترتيبه وتنظيمه  
ومطابقتها لمقتضيات الاحوال في الرتبة العليا وكون تشبيهاته  
ومجازاته وكما يات في انواع دلالاته من الحسن في العاية القصوي  
تخصيصاً والنظر فيما يكون عوناً على حصول ذلك وهو منفعة  
خطية ومنقبة جليلة وقد عرفت معنى المراد من الكلام وانما يتعلق  
بعلوم المعاني وتمام المراد وانما يتعلق بعلوم البيان ولا بد مما قيل ان  
مذهب غير المشايخ من المعتزلة وعليه المصنف انه لا يمكن للبشر  
التوقف على تمام مراد الله تعالى من كلامه لان معناه جميع ما يقصد  
واراده من المعاني على ما نقل عن علي رضي الله عنه ان تفسير المعاني  
او قارن العلم لا تمام المراد بالمعنى الذي ذكرناه ولا يحتاج الى الجواب  
بانه اراد التمام بحسب الحاجة والكفاية لا بحسب الحقيقة والحق  
الاغراض بان الواقف على الشيء لا يحتاج الى ما يحصله لا يحتاج  
الحاصل هو ان الاحتياج ضروري لا متناع المحذور به دون  
الشرط والاسباب ثمانية عدم الاحتياج بعد حصوله وهو لا يتأثر

الاحتياج

الاحتياج في الجملة على ما هو المديني وقد يجب بان المراد بالواقف  
من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل مراده لا في الارادة نفسها  
ليرد بالمنع وقد جعل هذا زبداً الى دفع الاعتراض الاول ايضا بان  
ارادة الوقوف على الشيء لا تستلزم امكان حصوله وليس بشئ لكونه لغو  
من الكلام غير مشعر بالمنفعة والفائدة بمنزلة ان يقال هذا العلم يحتاج  
اليه في هذا الامر المحال الذي هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه  
في الوقوف على الامر المحال كما توهم فانه مفيد ترقى قوله بانه اشارة  
الى انه مما ينبغي ان يكون معلوماً بما يزيل عن الحاجة الى التنبيه  
**قوله** قالوا بل تنغير وتخير وبعد الرغيب في العلمين وبيان منفعتها  
عن القصور والتقصير في تحصيلها وبيان الضرر في ذلك قال لنا طرقي  
العلوم سيما الاسلاميه فلما خلوا عن اخذ في تفسير القرآن ومن اخذ  
فيه مع تصور في العلمين فلما يسلم عن الخطا فيه والوقوف في التفسير  
بالرأي الذي هو خطأ وان اصاب وفيه استحقاقاً لويل والعذاب  
**قوله** ولما كان اشارة الى وجه ترتيب الفصلين وكان حجة ان يذكر  
قبل التعريفين لكن اخره لترتيب عليها وعلى الاحاطة بمفهوميهما والمعنى  
ان البيان شعبه من المعاني ومتفرع عليه وكالمركب بالنسبة اليه لانه  
تحصيل تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له وعدم الخطا في  
ذلك على ما هو مقصود البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة  
في مطابقة الكلام وعدم الخطا في ذلك على ما هو مقصود العلمين فكان البيان  
بالنسبة اليه وعدم الخطا في ذلك على ما هو مقصود علم المعاني فكان البيان  
لهذا الاعتبار متفرعاً عليه مفتقراً اليه بمنزلة السمع من الوجود اي  
الفطن من اصل النجوة والبرهان منفصلاً عنه لا يانداً غيرهما مع الاصابة  
في دلالة الكلام على المراد خصوصياته وكيفية التي لها ارتفاع شأنه  
والاصابة في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والاحتياط على ما ينبغي  
وعلى وفق ما يناسب المقام ويلائم الحال فهذا الاعتبار كان بمنزلة المركب  
والمعاني بمنزلة المعزود فتناسب تأخير البيان وصفاً لآخر المركب عن المفرد  
طبعاً واما ما يقال ان البيان باب من ابواب المعاني اوزن عنه وحملوه  
فهما مستقلاً لكن شعبه كالغوايض من العقدة او ان الاحراز الماخوذ  
في علم المعاني لا يمكن الا بعد معرفة ابراهم المعنى الواحد في الطرق المختلفة



او الحال ربما يقتضي الاراد في طريق واضح الدلالة او واضح فواضح فالمر  
 يكن المتكلم عالما بالبيان لم يمكنه الاحتراز من الخطا في تطبيق الكلام على  
 مقتضى الحال وحاصله ان المطابقة المأخوذة في تعريف علم المعاني لا  
 تخص الافادة بل تقوم الدلالات في باب الوضوح والتخاف فيه نظر لانه  
 مع ضعف بعض مقدماته وما كان على مكر المقصود ادل وهو كون الينا  
 بمنزلة الجز من الكل بقوله لا يفصل عنه روي بتأنيث الضمير صفة تبعه  
 وتذكر خبرا بعد خبرا وقوله جري جواب لما ذكره القياس محذوفه اي  
 ولما جري ناسبا تاخيره وحمله لا جرم اثرنا استيفاء في انا للشيء  
 ويجوز ان يكون جري خبرا اخر لكان واثرنا جوابا لما ولا جرم للتحقيق والتا  
 بمنزلة حقا والجملة الاسمية لا تقع جوابا لما قاله الفراء معنى لا جرم  
 الاصل لابد ولا محالة توقعت على ذلك وكذا حتى تحولت الى معنى  
 القسم وصارت بمعنى حقا ولذلك يجب باللامر كالتقسيم يقال لا جرم  
 لا فعلن وقوله جري منه من ابتدائه اتصاله في موقع الصفة لمجد وف  
 اي جري مجرى كايانا منه مثل مجرى المركب من المركب لفرد وكذا قولك  
 حل في محل الروح من الحسد وزلت من البلد موضع كذا وانت من غير  
 الحج **قوله الفصل الاول** قد يتوهم من حمله الفصل الثاني في ثم البيان  
 من غير ضبط تقرض لضبط المعاقلة ان ضبط معاقلة ايضا في هذا  
 الفصل ان قوله وفضلان لضبط معاقلة معناه انهما مذكور في  
 الفصلين لا على طريق التوزيع لكن تعيين هذا الفصل لضبط معاقلة  
 علم المعاني ياتي ذلك فالوجه ان يجعل محل الدلالات وتعيين النسب  
 والحداد والكناية مقاضا للبيان ضبط المعاقلة وان لم يصح به في عنوان  
 الفصل اعتمادا على استيقا قاله من اليه عما ذكر في الفصل الاول ولذا  
 لم يقل في الكلام في علم البيان والذي ياتي اليه الفكر الصواب ان المر  
 بضبط المعاقلة جمع محلات تماثيل المسائل وتعيينها على وجه التحفظ  
 او التيقظ كما قال الامام في المطالب العاليه الفصل الرابع في ضبط  
 معاقلة العلم **قوله** ان مساقا لحدوثه فيه اي في ضبط المعاقلة  
 والكلام يستدعي تمهيدا اصل اي ايراد حكمه يعني عليه مقصود الحديث  
**قوله** اذا افضت التوبة اليه يعني في اخر هذه المقدمة ضد قوله  
 لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متساوية الى الحق لكن قوله فان يقتضي

علا

ما لا يقتضي غير ذلك لان مثل هذا الكلام ينبغي ان يكون في معرض  
 التفسير والتفصيل لما اجل ولا وليس هذا هو التناوت الذي يقف عليه  
 اذا افضت التوبة اليه ولا هو تفصيل التناوت مقتضى الحال وان كان  
 مثل ماله ومشعر ايمان سببه والجواب ان ذلك للاستعارة بانه تعزيع  
 لا تفصيل اي لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت صح ان يقال ان الحال قد يتغير  
 تاديه مجرد اصل المعنى وقد تقتضي تاديه الزايد عليه وما لا يفتر عبارة  
 عن المعنى بدليل تخمينه او عن الكلام بدليل نزله ومعنى تاديه اداؤه  
 والقعود الى السامع واللامر في الجرد التاليف متعلق بنظم على معنى العلية  
 والفرضيه اي نظم الالفاظ لاجل مجرد التاليف بينها لا للاقتراض التي  
 يصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات والخواص والمراد الزايد على اصل  
 المعنى او على معنى التشبيه اي نظم كاي او حاصل لمجرد التاليف لا لتضمنه  
 الخواص التي بها يستحق ان يطلق عليه التطور تشبيها بنظم الدرر مرتبة  
 على ما ينبغي كالشيخ عبد القاهر النظر هو كون الالفاظ الكلام مترتبة  
 المعاني متناصقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل والحواس منه  
 نظم يعني الالفاظ مجرد التاليف والاسناد بين الالفاظ والاعراب فيها  
 في جرد الالفاظ ونخرج عن حكم صوت العراب في انه لا ينفذ شيئا اذ ليس  
 وضع الالفاظ لغرض من اعادة المعاني الا فراديه بل التركيب وحر وجمعا  
 عن حكم النطق في صنعة الاعراب من جهة اعادة المعاني التركيب لا ياتي  
 زوايا صانعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات في الحلو من الخواص  
 والمراد التي لها تباين في الكلام والترقي الى الاعجاز وكذا كونه على وفق  
 هذا النوع من مقتضى الحال فان هذا محض اخطا طشانه وسقوط  
 درجته وفي قوله وهو الذي سمينا وتزلنا ناسج اذا اوله للمعنى  
 والثاني للفظ وكانه على حذف المضاف اي سمينا معناه ان كان ما عاين  
 عن اللفظ وتركنا لفظه ان كان عبارة عن المعنى **قوله** الخطا الذي  
 نحن بصدده اي يجعل المعاني والبيان للاحتراز عنه لا جامع في  
 الكلام الذي لا يقتضي تاديه الزايد اذ في التمييز واعا موضوع نور  
 ذلك الخطا وهي ان بمنزلة العبار المرتفع الحابل عن الابصار هو الكلام  
 الذي يفتر فيه الى اعتبار الخواص واللطائف فكثيرا ما يقع الخطا للمك  
 في تاليفه وتنظيمه والسامع في حمله على المقصود على الوجه الذي ينبغي وبوا

فق



قصده المتكلم ويطعن ان يكون وقوع الخطا فيه غير النادر في علم المعاني والبيان  
والا لم يكن ناعين من الاحتراز عنه ولهذا يظهر ان المراد بالعاقل المستفطن  
الماهر في علم الاحزاب مع قصوره في العلم وهو معرفته بما وقوله  
فصلاصد رطل محذوف من قولنا نفقت الدهر واهم والذي فضل منها  
كذا اي بقي بوسط بين كلامين متغايرين نفيًا وابتناء لفظا مثل فلان لا  
ينظر الى الفقيه فضلا عن اعطائه او معنى مثل تصارت افكارا لا كرون عن حل  
هذا التركيب اي لم يبلغه فضلا ان يصلوا الى كنهه وكامل الفعل ضمير  
يعود الى المصنف الذي والمعنى استبعاد النقي مع انه اولى بالوقوع واستحالة  
ما فوقه اعني ما وقع بعد فضلا والمقدر يتي عما يحاط به الخطا ادنى  
التمييز عن وقوعه للعاقل فانه مختلف بالكلية والاولوية والمعنى في النقي  
المضموني نفي عدم بلوغ الافكار الى حله عن الوصول اليه معناه وحل هذا  
التركيب مما خفي على كثير من الخاصة سيما شارحي هذا الكتاب وعامتهم على ان  
فضل منها معني بخلافه ونحوه في مرجع ضمير فضل وان خيرا من معنى مجاوز  
عنه عما تضمنه من حواويل للفظ ولا المعنى ولا التركيب **قوله** وان  
اختلج في وهمك كلمة ان المستعمل في التردد وكما اختلج المبنى عن الخطور  
والاضطراب دون الثبوت والاستقرار واسم الوهم الذي اكثر احكامه  
كادبه بشر بعض الشبهة وتقررها ظاهر سوى المقدمه والقائمه بان  
الكلام في علم المعاني كلام يقتضي نفيه لما زيد من الدلالات التي  
ادرجها غنح لجواز ان تقرر قواعد المعاني بعبارات تدل على توسع من غير  
اشتمال على الخواص والمزايا التي هي مشار الخطا فلا يقع فيها الخطا لمن له  
ادنى تمييز فكيف للعاقل الفطن ويبدوها بوجهين احدهما ان علمه  
المعاني مستنبط من تتبع تراكيبه ليلغا وتهم خواصها ولا خفاء في ان  
كلام من القبيل الثاني صفت في معرفه خواصها الى الاحتراز عن الخطا  
والثاني ان يقدرا به بالنسبة الى الفاظها ان يكون علم المعاني وثانها انه ليس  
المراد بعلم المعاني ان يعتقد تلك القواعد من ان يصدر ملكه ومدرسه  
بالدقيق بل ان يعرف من العبارات كما يعرف الخواص من تراكيب البلفا  
وحينئذ يكون هي كلاما من القبيل الثاني وكلاما صغيف اما الثاني فلفظ  
المنع واما الاول فلان معنى كونه ما حوذا من تنوع خواص تراكيب البلفا  
انه في عمله يكون كذلكه ويكنى فيه كون الاخذ عارفا بذلك بحسب

السليقة من غير ستر عما ينبغي علم المعاني وليس بل ان يكون كل من يعلم هذا  
العلم يظلم بالتبع دون التعلو وتقريرا لجواب على ما اشار اليه المصنف ان  
ما تدرك في علم المعاني ليس تعلما فاما لاسيلا اليه للتطابق سوى التعليم  
والنظر ليغني فيه حظا يحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه لمن له في اعتقاده  
استعداد له التنبيه باقامة بعض الصورات فلا اصطلاحات وازالة  
المشابهة ربما يعرض في بعض الصديقات والعمري لا الشبهة بشي ولا الجواب  
وانه اعلم بالصواب **قوله** فيوقف جواب الشوط بزيادة الفاعل  
الفاصل وصغير تعريفه وله علم المعاني ومعنى تعريفه تحصيل المعرفة به  
ان على لفظ التعليم لكون كل ما يحتاج الى تعريفه جزيا من جزيات علم المعاني  
لكن ينبغي ان لا يجعل ضميره راجعا الى ذلك الجزئي المذكور قبله بعينه  
ليكون التعريف في التعريفات فقط لا في المعارف لان هذا مما لا معنى له  
اضلا بل الى علم المعاني وقوله فاستوضح جواب ان اختلج واذ قيل متعلق  
باجبنا وقوله او الطبع كان ينبغي ان يكون بالاول لان الثاني في اليا بين  
كلاما لاحد ما الا انه على طرقتا للفت والشركا في حق الاستغناء عن  
تعليمها حصول الاستغناء عنها بكلمتها او عن احدهما باحدهما وانما اعتبر  
بالوقف والاحتياج في التعريف والتعليم لان القدر تدون العلوم  
لتميزها بما يناسبها من الامثلة فلا يكون الاكسبيه واكثرها اصطلاحا  
ومما حيزت لا طرق الى اكسابها بحضر النظر والاستدلال فتبين  
فتبين النظر والتعليم واذ تحققت فالعلم والتعليم لا يحصل الا من  
استاذ او معلوم قال ابو علي في الشفا التعليم والتعلو بالذات واحد  
وبالاعهارا ثنائ فان شيئا واحدا وهو انشاق ما الى اكتاب مجهول  
بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما والقياس الى الذي يحصل  
عند وهو العلة الفاعلية تعلما كما تتحرك والحرك وهذه المنكته  
ذكر اول العلم وثانيا التعليم وقوله والمالك اما الدور او التسلسل  
مبنى على ان كل اكتاب قائما هو بالنظر والاستدلال والاحتياج  
الى المنطق والعروض وعبارته في تعريف الشبهة والجواب ليست الا ان  
قال في اخر الاستدلال ان تعريف الدليل ممتنع لان العلم بتزكيه  
الدلائل ان كان بالضرورة امتنع تعريفه وان كان بالدليل لزم ان  
الدور واما التسلسل وكلاما باطلان ولا معنى سوى الضرورة



والاستدلال والجواب انما لا يعرف تركيبه لئلا يفتقر اليه من له في طلبنا استعداد التقية فان لم يقنع بمحوها من دفتر الخطابين ولا شبهة في تفاوت الناس في ادراك العلوم وقد اورد على متوهم الشبهة والجواب اسئلة كثيرة مذكورة في كتب المنطق لا يطول بذكرها وباجملة ينبغي ان اعلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى المنطق ان اكتساب كل نظرية بالنسبة الى كل احد محتاج الى جميع طرق الاكتساب والخطا كما كتبه بل ان الاكتساب بطريق النظر محتاج الى شي منها وان بعضها كشي وبعضها ضروري كاف في اكتساب البعض النظري وان لم يكن كافيا في اكتساب جميع الكليات ولا غني عن التمهيد ويحذف الاشكال **قوله** اذ قد عرفت هذا فمخرج في حديث ضبط المعاقلة بعد تمهيد الاصل الذي هو ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها الهش في علم المعاني وطا الاحتياج الى الصنطة بتعيين مجلاتها لكونها احوال للتركيب فتأخر عنها ضرورة فلا بد من تمهيد الاصل ولا يرضى التركيب ثانيا والخواص ما لا يوصف بالتركيب بكونها جزاء وطلبها بما يشعرون ان المراد بها المركبات القائمة لا المعنى المصدري ولا مطلق المركب ومعنى ذلك ان الفروض الاصل من الكلام مرافاة المعاني القائمة الان خواص المركبات القائمة قد تكون باعتبار مقتضيات الاحوال الاربعة الى ما فيها من المفردات او المركبات الاضافية او الانشائية او غير ذلك **قوله** وسابق في الاعتبار اي في نظر اصل المسئلة حيث قطعوا ان حقيقة كلمات الاستقهار مثلا هو طلب الفهم وما سواه من الانكار والالتزام ونحوه مما هو من المتولدات وكذا في سائر الابواب وقوله ثم جعل عطف على تعيين وذلك اشارة الى ما هو الاصل ولا خفاء في ان الفهم ايضا اشياء على موعليها عند امتناع الاجزاء على الاصل كالدوام في رحك الله والانشاء في صيغ العقود فلذلك جعل بعضهم ذلك في قوله وما سوي ذلك اشارة الى السابق في الاشارة على ما في الجزء ٥ والطلب الى الابواب الخمسة على ما هو انطاهر من العيان كالمحقق في اول قانون الطلب قبل الشروع في الابواب الخمسة حيث قال متقي منتجع اجزاء هذه الابواب على الاصل قوله منها ما لا يستلزم المقارن الى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثنا الابواب الخمسة ايضا تفاصيل ذلكم انه لم يقنع بما سوي الطلب من الانشاء كالترجي والسعي في حوز ذلك لقلته وكون اكثر

غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة وانما جعل البداية بما في الاعتبار مع انه يتقدر فعل مضارع متوقفا الى الانشاء لان ذلك ليس باعتبار انه انشائية ذلك الفعل فانه لم ينقل الى الطلب بل الى الانشاء الذي هو هذا اللفظ كايح المبيع ولزمه طلب المدعي وانما ذلك باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا لطلبه لا ليقال بحرف الاستقهار لطلب الفهم **قوله** شيافيا اي متدربا في موضع المصدر من حل او الحال معا عند ذلك اي بحيلة على السابق في الاعتبار شيافيا على المعنى الذي توجه سوق الكلام او موضع سوجه ذلك ان يحل على موجب بل لا من عليه **قوله** وعساك فيما تري اي تظن او تبصر وما مصدرية او موصولة والظرف في موضع الجزاء هذا فيما تري كما في هيت لك اي الخطاب لك وتقول فحتمه عيني اذا اردت به واستحقته واجتلبت التي نظرت اليها مكمسوها شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاعتبرتها بالافتقار من بالعين والافتقار وكشف القناع ولا حاجة الى جعل العين او القناع استقارة عن معنى كما قد يتوهم والمعنى انك ربما يستحق في اول الامر بحث الجزاء والطلب وما سقوع على ابواب الخمسة فترجم انه اذا كان جميع مباحث علم المعاني راجعة الى هذا فهو ليس من تلك الرتبة التي تدعى الكمال عند الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر رفيع الشأن وقد يقال انه صميم تقفه لما تروى والمعنى انك لعلك حال كونه ناظرا فيما كثر من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الجزاء والطلب المستحق ويعتقد باطلا لعدم راقعة الدليل لكن اذا اقتنا الدليل عليه منتظمة **قوله** فليعتبرنهما اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الطلب والجزءان الواجب ان يعتبرنهما لا فتتاح الحديث لما نحن متعمرون له ونصيبون لاجله من المباحث والمقاصد **قوله** عوجهما اي يجعلهما محتاجين في اعتمادهما الى القوس بما جحد اي بالذاتات المحسنة كلها او بعضها او بالرسم بالوصفات ولو مع بعض الذاتيات **قوله** اما في الجزء اي اما اختياريا بوصف كونه من العقلاء ومعنى عدم ممارسة الحد من الاستعمال محذوف والاشارة الى ما واكتسابها بذلك لا عدم المعرفة لمعنى الحد والرسم فانه ليس لهذا كثير دخل في الاكتساب بل الصغار يصب على كل احد وباعتبار

استقار من الشبه في الحدود والامانة  
من اول باب من باب من العقلية في لغة



جمع ضمير الخبر اعني يعرفون اما على طريقه عن بما عندنا وعندك راجح  
 اي حذو الخبر من الاول واما على جبل الضمير لجمع كل واحد والصدق  
 وقد روي بالخبر عطف على من لم يبين وحسنه جمع الخبرين وبل كونه لما  
 دل عليه كل احد من معنى الجملة ومقام الصدق هو ما اذا اعتقد واكون  
 اخبار المتكلم على ما هو به ومطابقا للواقع ومقام الكذب بخلافه لا محذور  
 كون الخبر على ما هو به اذ قد يصيد في مقام عدم المطابقة ويكذب في مقام  
 المطابقة لعدم العلم بالحال ولا محذور كون الكلام محتملا للصدق والكذب  
 اي في الجملة الخبر بمعنى ان يصدق بغيره ويكذب بغيره ايضا في الجملة الخبر به  
 دون الانشائه اذ على هذا مقام الصدق والكذب واحد لا فارق بين  
 في تفصيله بالنظر الى المقصود فان قيل على ما ذكرنا لا يصح تأييد  
 الصدق والكذب اذ لا يصدق مع اعتقاد الطائفة ولا لا يصدق  
 مع اعتقاد الامم بغيره فليس المعنى ان يصدق بغيره في مقام الصدق  
 يكون دلالة لا يصدق بعض الاحيان بل ان يصدق بغيره كما في مقام  
 الصدق بولا في غير خبر الكلام بل تأييد التأييد لا يقيدها تأييد والمراد  
 بمعرفة الصادق والكاذب بغيره من مذهبها لكن كل واحد منهما قد يكون  
 صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد من الاول والثاني على  
 ما يوهى والاعمال كان لقوله لكن العلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم  
 بالخبر الصدق والخبر الكذب معنى لا نه ان اريد بالصادق مجرد مفهوم  
 الصفة فالامر بالعكس وان اريد بمجموع الموصوف والصفة فالصادق  
 نفس الخبر الصدق لا امر موقوف عليه وللانسان ان المراد بالصدق  
 ما هو صفة المتكلم ذكر وصف الخبر بلفظ الصدق وان كان معناه الصداق  
 اي المطابق للواقع ونظر الكلام ان كل احد يعرف معنى الصادق والكاذب  
 بلا اكتاب من حد او رسم لا يحصل منه التصديق والكذب على  
 وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب لان الصدق بغيره  
 باللسان لا محذور بل صادق ما بالقلب لا فارق والقبول لذلك  
 ولا يصح مع ذوام وقوته في محله بدون معرفة الصادق والكاذب  
 لكن العلم بالصادق موقوف على العلم بالخبر الصدق لان معناه الخبر  
 الصدق والمتكلم به والعلم به يتوقف على العلم بالخبر كونه خبرا عنه وما  
 يتوقف عليه الكذب على يد من وعلى ما ذكرنا يمنع توقف معرفة الصادق

تقدم

الخبر الصادق بناء على ان معناه الذي المطابق ويظهر ان ليس حاصل الدليل  
 هو انما يفرق بالضرورة بين الخبر الصدق والخبر الكذب ليدفع بان القوة  
 بالضرورة لا تستلزم تصور الحقيقة بالضرورة بغير وجه منع توقف  
 التصديق على معرفة الصادق بحقيقته بل بوجه ما فانه اللزوم في تصور  
 امر التصديق **قوله** هذا اي حذو هذا ومعنى هذا او هذا الكذب  
 ذكرت على ما ذكرت والحذو والتقدير ذكر ما المحذور في الخبرين بغير صاحبه  
 للتعريف لما فيها من الخلل وجاز وقوع ليتها صلت خبرا مستبعدا عن انشاء  
 كونه في معنى الخبر ومن جواز وقوع الانشائه خبرا مستبعدا ولا كلام  
**قوله** الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ارادوا بالكلام المراد  
 لتمام المفيد فائدة يصح السكوت عليها وبه يخرج المفردات والمركبات انفسه  
 من الاضافي وغيره واحتمال الصدق والكذب مع انصافه بان صادق  
 او كاذب اي بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عما يعرف من له من صدق المتكلم  
 به او كذبه قطعاً ومن العلم عطا بغيره شبه للواقع وعدمها ضرورة واستدراك  
 اذ مع اعتبار شي من العوارض قد لا يحتمل الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب  
 وعلى هذا الاعتبار من كلام الصادق قطعاً ولا يمثل السما فوضنا  
 حيث لا يحتمل الكذب ولا يمثل السما حيث لا يحتمل الصدق ولا  
 حاجة الى تغيير الواو اليها او جعلها بمعنى او واما مثل السما والارض  
 فوفقاً فكله ظاهر لعدم مطابقته للواقع ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء  
 لا يقال لو كان الجزء في نفسه محتملا للصدق والكذب لما انفك عنه  
 ذلك وكان كل خبر كذبه ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعوارض بل  
 الوجه في دفع الشبهة ان معنى قولم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق  
 والكذب انه الكلام الذي يكون اعم من الصادق والكاذب بحيث يحتمل  
 ان يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة اي يكون بعض جزئياته مطابقاً  
 للواقع وبعضها غير مطابق وهذا هو الخاصية مفارقة لا يلزم صدق  
 على كل واحد من افراد المعرف بل لا يصح صدقه على شيء منها لا نقول  
 اما ابطال جواب المؤمر بما ذكر فليس بشي لانهم لا يعنون ان ذلك لازم  
 ذات الخبر ومقتضى ما هيته بل يعرفون بان المعنى ان ذلك بلان ذات  
 الخبر اذا احد من حيث انه حكم خبر ما على الاطلاق واعتبر مجردا عن خصوصيات  
 الموجبة لتبين الصدق والكذب على ما سيجي من كلام المصنف وهذا



صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانما اذا اعتبر مجرعا خصوصية  
الحكم وبدا هذه مطابقة للواقع احتمل ان يوصف بالصدق والكذب  
ولم يكن الواصف مخليا لفته وعرفنا بخلاف الانشائيات واما الجواب  
عن الشبهة عاذا كما كان ينبغي ان يصيد عن المحصل لانه مع كونه محالفا  
لما عليه العقل محموا والنايلون فكذا التعريف خصوصيا على ما ذكر في علم  
المنطق صادق على مطلق الكلام لانه كلام محتمل ان يكون بعضا او اياه صادقا  
وبعضها كاذبا فالدلالة على نفي بعض اخر وكلاهما اخرج الانشائيان  
يصديق على شئ من الانشائات لا يصديق على شئ من الاخبار ولتستعوي  
اذا لم يصديق تعريف الخبر على الصادق او ليس بعضا من شئ صادق والغير  
كاذبا كيف يسمى الخبر الصادق والكاذب وكيف يعرف الصادق بالخبر  
المطابق **قوله** او الصدق والكذب اشار الى تعريف اخر  
للمعنى هو الكلام المحتمل للصدق والكذب بان يصح ان يقال لقايله  
انه لصادق او كاذب على لوجه الذي ذكر في احتمال الصدق والكذب  
مع قطع النظر عن خصوصية القابل والقول وتكون هذا تعديرا للتعريف  
الاول على توهم انه فاع الله وليرى كيف كقولهم **قوله** وكقولهم اي قول  
بعض المقتوله هو الكلام اي المتشعر من الحروف المسبوقة الممتنع المقيد  
بنفسه اي بالنظرة القابلة لما قصد به من معناه الحقيقية او المجازية فحقا  
امر الى امر نفي او اثباتا هو غير من اصنافه او صفة لها او يدل على  
بالكلام بسايط الحروف ومركباتها المكتوبة والمسبوقة التي لا تتأثر  
بينها كما في الاصوات الممتدة التي يسمع منها بعض الحروف لاهل تربت وتغير  
وبقيت المتبذلة لاصنافه الانشائية المعززة وبقيت التي والاثبات  
المركبات الانشائية والاصنافية ونحوها وبقيت بسبب الانشائات من  
حيث دلالتها على لوازمها الجزئية كدلالة قوله على ان يرد منك القيام وليك  
تكرم على ان يمتنى منك الاكرام ولما اكرمك على قد اكرمك الى غير ذلك مما لا  
يحصى سيما اذا عرض لها عن الخبر كقوله ليتها صلتك للقول بمعنى لا تضل  
لذلك وكذا مطابقة الواقع ولا مطابقة والانشاء ان اعتقاد  
العاقل ينبغي ان يكون حقه الاسلام لا بطلانه **قوله** وليستوجبا  
طلب ما يدل اي حرف في الظاهر لان قوله والله يشهد ان المناقضين  
لكاذبون فكذلك يظن بالبلغ وجهه واوكن وظاهرا الكلام رجوع الكذب

الى

الى ما حكمي منهم من قولهم انك لرسول الله اذ لا خبر في الظاهر سواء هو  
وان كان في موضع معقول يشهد لكنه اخبار واعلام بالحكم على ابلغ وجهه  
حتى لو قيل يشهد انك لرسول الله بفتح ان وتركه اللام كان كذا لك ولو  
سلم فلا خفاء في دلالة على اخبارهم بذلك ليكون هذا التصور اشارة  
اليه وهذا العذر كاف في صحة رجوع الكذب اليه بحسب الظاهر واما  
الثاني بل فقد ذكرناه وجوه الاول ان الكذب راجع الى قولهم يشهد  
بأنه على كونه اخبارا بالمشاهدة في الحال او على الاستمرار لان انشاء الشهادة  
الثاني انه راجع الى سمية هذا الاخبار الخالي عن مواطاة القلب شهادة  
كأنه قيل اخبارنا هذا شهادة فكذب انك لرسول الله راجع الى الحكم المشهود  
به لكن لا يعني انه كاذب في الواقع بل في زعم الناس واعتمادهم البطلان  
انه غير مطابق للواقع واختار المصنف وجها رابعا يلحق بالثلاثة  
وخواص التركيب المسبوقة للبلغا وهو ان الكذب راجع الى  
خبر ليس هو به ان واللام واسميته المجلة وهو ان اخبارنا بانك رسول الله  
صادق عن جميع القلب وخواص الاعتماد وصدق الرعة ووجود الانشاء  
كما في قولهم واذا خطوا الى شياطينهم قالوا اننا معكم لظهور ان است  
هذه التاكيدات لتحق شك او رد انكار في حكمه وسبائك في باب  
الخطاب نعر من هذه الابه دلالة على ان قوله والله يعلم انك لرسول  
الله راجع به للصدق وهو ان يكون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول  
الله واذا عرفت من قولنا مرجع الخبر الى كذا على ما مر من الخبر رجوع الى  
الحكم الذي يحكمه الخبر في خبر مضمون وهو اي انه يتحقق بحجود ذلك من غير  
اجتياج الى امر اخر لكن لما كان الحكم هو المعصود والجزء الاخر غير المعصود  
ومستلزما للطرفين جعله المرجع وعر عن المسند اليه بالحكمه دون  
طلبه اشارة الى انه العدة في الخبر والمقصود برجوع الحكم اليه **قوله**  
وقوله في تسميته الاسناد بالخبري هنا بالنظر الى العرض الاصل  
والمعصود الاول وما يراه اربابا لمعان من ان الخواص والمزايا يعتبر  
اولا بالذات في المقام وتسميتها في الاقناظ واما بحسب ظاهر الصا  
والنظر الخوي فالاشهاد بالخبر هو ضم الكلمة الى الكلمة بحيث يفيد ثبوت  
مضمون واحد بهما المضمون الاخرى او نفيه عنه لانه المستند اليه والمستند  
من صفات الاقناظ والتمثيل بقوله شئ ثابت وشئ ليس ثابت للمقصد



الياما ابحاث مفهوم مفهوم او الله لا على ان ما يريد على ذلك من الخصوص  
في المحكوم به اوله فامر اريد على ما هو المعتد في اصل الخبر قطع وقوع شيء  
مستند بحسب ما دل عليه التكثير من الالهام كما نه قيل شيء ما من الاشياء  
وقال في الثاني بحكم بالاثبات للثبوت دون ان يقول بنفي الثبوت على ما هو مفهوم  
من السابقة اشارة الى ان الثبوت اذا جعل محولا لم يكن بنفي السالبة والمعدود  
فوق لا يقتضاها انتفاء الموضوع في الخارج بخلاف ما اذا جعل ما بطله مثل  
شيء ما محرك او ليس محرك او لا محرك فان المعدولة تقتضي وجود الموضوع  
بخلاف السالبة وقد يتوهم ان الحكم بمفهوم مفهوم مرجع للجزئية اعمليه هو  
الشرطية لان الحكم فيها انما هو بثبوت قضية او لا بثبوتها على تقدير احراز  
وكيس يتبين لان هذا انما هو اعتبار المنطوقين القائلين بان الشرط والجزاء  
قد حوذا من ان يكونا قضييتين وان محتمل الصدق والكذب واما في اعتبار  
التحويين فالحكمة في الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم مفهوم او لا بثبوتها والسرطان  
فقد لم يمتزلة الطرف والحال على ما سيجي من الجملة الشرطية جملة جزئية  
مخصوصة بقيد مخصوص قال السيرافي جواب المجازاة هو اجازة ووقعت  
بين فيه التصديق والتكذيب والوفاء والاخلاف الا ترى انك اذا قلت  
ان جازا به اعطاه عزمه يبارا لم يقع ذلك بمعنى زيد ولا يتاخر تصديقي  
ولا تكذيب واما يتبع لك التصديق والتكذيب يا عطاه عزمه اياه الذي يحتاج  
ومعه اياه بعد مجمل **قوله** لا يزيد على ثلثه يعني بالنظر الى الاجزاء  
الثلاثة لان الاعتبارات الاربعة الى المجموع من منظر الى جملة اخرى متقلة  
معهما الى جعل اعتبارات الحكم تكونه اجزاء الاجزاء التي منه متحقق  
الجملة ولهذا جعلنا عند التفصيل كون التركيب كذا وكذا واما الاعتبارات  
الاربعة المتعلقات المسند اليه او المسند فقدا درجها في اعتبارات مقادير  
في قسمها فلو جعلنا جملة الاجزاء منها بخلاف اعتباراتنا فخلت من عند الانعام  
فجعلنا الفرق الرابع **قوله** اما الاعتبارات اربعة فقصدا الى معنى الجبر لان  
سوق الكلام اقتضى ذكر المقابلات من الامثلة بكلمة او والمناس على تقدير  
جمع الاعتبارات اذ يذكر الامثلة كلها بلفظ الواو فليست برؤونه في التركيب  
حالة من الصريح الرابع لان الاعتبارات اربع الى الحكم كنهه معتبر في التركيب  
حيث يكون الموصوف به هو التركيب على ما قال ككون التركيب تارة كذا وتارة  
كذا واخره من اعتبار راجع الى الحكم لا يطر في التركيب فلا يذكر في الفرق

كون الحكم ضروريا او مكتسبا مستقفا اعتدا حاكرا او فني مستحسن وغو  
ذلك وقد الحكم بقوله من حيث هو حكم اي ما حوذا هذه الحقيقة بمعنى كونه  
على اطلاقه من غير اعتبار كونه لغيره على ما يراه البعض من ان وضع انيت مثلا  
فلان يستند الى القادر المختار او عقليا على ما هو الحق كما سيجي في علم البيان  
من ان وضع انيت مثلا ليس الا انه لا ثبات الاثبات دون هل لغو في الزمان  
الماضي دون المستقبل واما انه الي اي شيء يستند فذلك محكم العقل لا غير ومن  
غير اعتبار كونه حكما على محكوم عليه معروف ومنكر او نحو ذلك فان اختلفت  
هذه لا يترك في هذا الفن وقد ينهم من الحكم اللغوي مثل انيت الله العقل  
ومن العقل مثل انيت الربيع العقل ولا يري هذا وجهان فان كليهما عقل الاول  
حقيقة والثاني مجاز فلو قال من غير النقص من كونه حقيقة عقلية او مجازا  
عقليا كان هو الوجه كما في المسند اليه والسند وبما ذكرنا من معنى  
الحقيقة يظهر ان ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق الحكم من حيث هو  
لذاته وما هيته على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشيء من حيث هو هو  
كذا او ليس كذا فان امثال هذه لوجه كونها عوارض من حيث هي لادنه غير مائة  
الشيء كالزوجة لاربعة وظاهره شيئا من هذه الاعتبارات ليس  
بغيره المشابه وقوله من غير النقص في موضع البدل والبيان لقوله  
من حيث هو حكم ولكونه صلة النقص والمعنى لامن جهة النقص لذلك  
لان من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات خبر مستند الى هذا في الاثبات  
وقوله وفي النقص متعلق بمقدري موقع المستند اجزم كونه اي الاعتبارات اربع  
الى الحكم في التكوين التركيب كذا وقوله فلهذا ترجع الى نفس الاسماء  
الخبرية ازالة لما عسى يتوهم من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم به  
او المحكوم به كلاما لا يبدى ويؤيد التوكيد والبيان في جبر ليس صريح بان  
فايدة الكل تظهر في الحكم حتى ان تركه التكثير وسائر المؤكيدات ينبغي كون  
الحكم ابتدائيا غير واليا على جبر ليس مشوب بشك او انكار وكذا الانقضاء  
على كلمة النفي **قوله** واما الاعتبارات اربع الى المسند اليه لاختلافه  
بهذا الوصف لا يكون الا في التركيب سيما وقد قد يحتمل كونه  
مستند اليه فقوله في التركيب يكون لقصد التوضيح والتفصيل  
واما قيد الحقيقة وللأختار من الاعتبارات الاربعة اليه من حيث  
حصولية كونه مستند اليه ما ساد ابتدائي او ظاهري او حكاري والمستند



مقدم او مؤخر معروف او منكر و نحو ذلك مما هو بواسطه اخر  
فانه لم ينفذ في هذه وكذا اعتبار كونه مجازا او حقيقة صرحا او كناية  
فان بيانها في البيان وكذا الكلام في تقييد المسند اليه او المسند لانه  
حتى يلزم ان لا يفارقه **قوله** كقولك عارف مستوفى في اعتبار الحكم  
الا مثله وانحصر معنا على التمثيل المحدث ولم يمتثل في المسند بيني  
فصدا الى الاختصاص بعد الارشاد واسحاق الذهبي وقدم الخلاف  
لكونه اعرب الاحوال حيث الحق المسند اليه او المسند بالعدم فكان  
التعرض له اهم ولانه في التحقيق فابدا على عدم ايراده وهو مقدم على  
الايراده كما هو قاعدة عند المحققين وعبر عنه في المسند اليه بالحدوث  
استان الى كونه العهد والركن الاعظم حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف  
المسند فانه ترك ولم يذكر وقوله معروفا اخر لكونه لاحقة ثانيا  
لانه لاحقة بل بغير الثابت والحدوث وقد مر على ما عطف عليه اعني  
منكر الكونه الاحتمالي في المسند اليه بخلاف المسند لانه بالعكس وقوله  
من احد المعرفين بيان معروفا وقوله مصحوبا ومقر وثاصفة له لكون  
البوايع على الاطلاق في المعرف غالبا وخبر العضل مخصوصا بها وانما  
حمله من اعتبارات المسند اليه لانه يقرن به اولاً وبطابقه لفظيا  
واما فاعيدته فلا تخصي في المسند اليه او المسند بل بسنة بينهما ومما  
يعبر عنها بما هو مضاف الى المسند اليه مثل تخصيصه بالمسند بمعنى  
حمله منفردا بالمسند وبما هو مضاف المسند كمن مثل تخصيصه  
المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب بمعنى قصر عليه ومنه قصر  
المسند على المسند اليه ومنه فضله عن النقص وامان ذلك بان  
معناه الذات هو موصوفة المسند اليه بالمسندة وفي غيرهم لم يلم  
وضيقه المسند المسند اليه دون غير فضلكم كلف وفي الكشاف ان  
فانيدته اجاب ان فائق المسند ثابته للمسند اليه دون غير وقوله  
مخصوصا صفة منكر ومقدما خبرا اخر لكونه اذ لا يحصل المتكرر  
**قوله** ايضا مضاف فعل لا زنا حذف الى اخر اعتبارا بقيد المسند  
اليه في المسند ايضا اي ما هو مضاف الى حيثما المذكور وهي عند مر  
التعرض لكونه حقيقة او مجازا **قوله** وفي افراده متعلق بخبر دون  
اي وكما لا اعتبار بالراجع اليه في افراده ثم عطف عليه وقوله وفي كونه

جملة وقد مر في بيان اعتبار الافراد الفعل لانه الاصل في المستند  
لدلالته على النسبة المناسبة للحكمة وفي اعتبار الجملة الاسمية لفتح  
الفعلية تحت الشرطية والظرفية والاحتشانيات ومقتضاها آخر لكونه  
لاصفه واما القسم الاختصاص **قوله** هذا اي كون الاعتبار  
الراجحة الى الجملة تزيد على ثلثه انما يكون اذا كانت الجملة الجزئية مفردة  
غير منتظمة مع اخرى بالعطف او عزم وخص الجزئية لانا الكلام فيها  
والافتقار الفصل والوصل يقع في الاثنائية ايضا وكذا الابتجارات  
والاطلاق بل مما لا يحصان انتظام الجملتين واما اذا انتظمت مع اخرى  
فتقع اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلاثة من الامثلة اذنا وحين  
ذاك الانتظام واضح ليكون هذا التكرار وتذكر للظروف السابقة  
وفى رابع بدل من اعتبارات او جهتها محمد وفي اي هي في رابع  
ولعله القابلية في هذه التكرار وكان الاصل ان يحصل في رابع فاعل  
يقع وذلك اشارة الى ما يعرض للجملة عند انتظام لا الى الاختصاص  
نفسه وهو مستد اجزاء اعتبارات اي اذا انتظمت يقع في رابع من  
الاعتبارات الراجحة الى الجملة لا الى الحاصل حينئذ اعتبارات غيرها ذكر  
في الفنون الثلاثة **قوله** ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اي ما ذكر  
من فنون الاعتبارات الاربعة ايضا ان الذي ينبغي ويليق الا بالبحر  
لمقتضى الحال نفسا المعناه وتفصيلا لا واده على وجهها الى ضابط  
لا بواب علم المعاني يفصله على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لا يكفي  
فيما لا يتعلق بالعرض من علم المعاني متفرقة هذه الاعتبارات من جهة  
نصورها او التصديق ببنو ثوابل من جهة كيفية تطبيق الكلام على  
كل مقتضى الحال وذلك لانه الامم مجموعة مقتضى الحال وهي لا تتم الا بغير  
المقامات والحالات المتضمنة لذلك فلا يجري اي فاجري الخلق لغرضنا  
عدم انحاء مقتضى الحال منساجر هلست اليه بل محاده متروضا له  
ملتقيا اليه **قوله** ولا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة كانوا  
اذا قصد اتنا دية معنى من المعاني من مدح او ذم او شكر او شكايه  
او اعتذار او افتخار او نحو ذلك قاموا وجلسوا فكلوا في ذلك المعنى  
بما القوم من الكلام المناسب فسميت مقامات او بحال لتسمية الشيء  
باسم مكانه وربما سمو تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام



المختص من حيث كونه متميزة محل أو موضع لذلك الكلام مقاماً ومتميزة  
وقت وزمان له حالاً فحالاً وانظر فلان في مقام المدح والذم أو في حاله  
وكان هذا الكلام في محله ولم يكن وكان مناسباً للوقت أو لم يكن يتحقق  
الاحتمال في الأمر الداعي إلى الكلام مشتمل على كيفية مناسبة له من حيث  
توهم زمانية للكلام والمقام ذلك من حيث توهم مكانية له ومقتضى  
الحال بالتحقق هو ذلك الكلام المشتمل على الخصوصية المناسبة لهذا  
الاعتبار ولصدق أن قولاً أن زيدا قائم عند ردا لا تكارم مطابقتي مقتضى  
الحال بمعنى أنه جرى لذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه انكار المخاطبات  
لقيام زيدا وصادق هو عليه وهو الذي له في الاستئصال على الخصوصية  
وصحان تلك الخصوصية كيفية يعاينها في الكلام مقتضى حاله إلا  
أنه لما كانت المطابقة إنما تحقق تلك الخصوصية وكان اقتضاها أصل الكلام  
ثابتاً وأما أثر الانكاز في اقتضا تلك الخصوصية شاع إطلاق مقتضى  
الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه في هذه  
الكلمات أيضاً لا حيث يقول فإن كان مقتضى الحال إطلاقاً والحكم على ذكر  
المستند إليه ترك المستند وتفصيلاً حيث يقول وأما الحالة المقتضية  
للخروج للآيات للتقريب للتكرار على ما مر عليك في الأبواب **قوله** **سبح**  
فتم التكرار تفصيلاً للمقارنات المقامات فذكر أولاً المقارنات بحسب  
أنواع المعاني والأغراض وثانياً بحسب بقاء الحكم على حال مخاطبة  
وانقسامها إلى ابتدائي والظلي والانكاري ولذا عاد للظنفة كذا  
ونال بحسب تفاوت حال مخاطبة في نوع الإدراك وعبر عن تفاوت  
القسر الأول بالجانبية لكون المتقابلين في غاية الخلاف بحيث لا يضر  
الأمر قط خلافاً لآخر من جهة المعاني وكأل وكل من ذلك إلى ما ذكر  
من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر أيضاً كما مر المعضود أو العرف  
كان التفرع مقتضى الحال ولما كان اعتبار هذه المقامات كلها قبل الشروع  
في الكلام حتى كانا غيراً ولا أي في مقام المدح مع مخاطبة منكر غير مراد  
في الكلام واعتبر حال المستند والمستند إليه وما يتعلق بهما **قوله**  
انتظام الجملتين وما ترتب عليه قال ثم إذا شرعت في الكلام إشارة إلى  
ما يذكر في القنون الثلاثة الأخيرة والآن أنه إنما يكون بعد الاختيار  
الكلام وملاحظة اجزائه واقتضائه بكلام التوابع عامه وكان

مقتضى الظاهر أن يورد ما يتعلق بأحوال الحكم أيضاً لكونه من اجزاء  
الكلام بل معطفاً إليه لما لم يكن الدال عليه جزءاً ملحوظاً مسموحاً  
مترتباً كالمستند إليه والمستند ومقتضى ما جعله من الأحوال التي تقتضيه  
قبل الشروع في ذلك كالات الكلام **قوله** فكل كلمة مع صاحبها  
مقام مع متعلق بالظرف الواقع جزاء مقدم أعني لكل كلمة أو بمضاف  
محبة وفي أي موضع كل كلمة والمعنى أن لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة  
ذكرت معها مقاماً ليس لها مع كلمة أخرى مثلاً لا يرد مع مطلق مقام  
ليس مع انطلق أو ينطلق ولا ينطلق مع زيدا المقدم مقام ليس مع زيدا  
وكذا في المعارف والمنكر وغيرها ولا ينطلق مع أن مقام ليس مع إذا  
ومع إذا مقام ليس مع لو ولأن مع انطلق مقام ليس مع ينطلق وعلى  
هذا القياس فليسا بل في هذه الكلمة كالمقام جامعة لكثير من مباحث  
هذا الفن وقد خفي معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله وكل  
حد يمتد إلى الكلام مقام معني أن الحد هو الكلام والظنفاً لفظاً  
وانقطاعاً عنها وانتهى إليها مراتب مختلفة لها مقامات متمايزة  
مقام مقتضى قدر آخر الأجزاء وأما وجود قدر راي في اللفظ وآخر  
أكبر وأكثر وكذا الانقطاع الكلام من جملة معرفة مقام ولا نظامها  
مع جملة أخرى وأكثر وانقطاعه بعد تمام مقام آخر **قوله** وارتفع  
شأنه الكلام مقتضى الكلام الذي يعتد به في الجملة عند رباب  
النبلاء كذا لا يلحق بأصوات الحيوانات وأخطاؤه في باب الحسن  
والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التقاض والتناضل  
والإدخال إلى حد الاعتراض يكون بقدر مصادفة الكلام المقام  
لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشتمل  
عليها مطلقاً كانت المصادفة أم وادى وما صادف أو في والبق  
وكأنه الكلام في مراتب الحسن فاسته والقبول ضد السامع البليغ  
ارفع وأعلى وظلالته انقص كل أن أشد أخطاها وادى درجة  
وأقل حسناً وقولاً وما ذكرنا ظهراً لا حاجة إلى أن يحل الأخطا  
بعد ذلك بل لا حاجة له **قوله** وهو أي الاعتبار الذي يلحق بالمقام  
بل الكلام المشتمل عليه من حيث هو ذلك هو الذي تسميه مقتضى  
الحال فيكون هو الاعتبار المناسب للمقام **قوله** كان كان

واو جزم

ط



مقتضى الحال تسيير وتفصيل لقوله وارتفع شأن الكلام الى آخره وقد  
زاعى في ذلك نكتتين احدهما الاشارة الى ان معرفة جميع الاعتبارات  
حتى الراجعة الى الامر انفسها كلها عائدة الى معرفة حواجزها التي  
قال في الجمع تحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون  
من علم المعاني وقد بالغ في تحقيقه وتفصيله الشيخ عبد القاهر عن  
ما خصناه في شرح التلخيص وهو ان الحواجز في الامور ما تفتح التفاصيل  
والتناظر في الكلام وتعلق به الاعجاز يعتبر اولها والثاني في المعاني  
الاولى التي يدل عليها الالفاظ ثم يتبعها في الالفاظ حتى يكون مرجع  
البلاغة والمصاحفة ومنشأ الحسن والبراهمة وكل ما يوصف به الكلام  
في باب المفضيلة ونفضل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب التي تترتب  
على تلك المعاني وتصورها بالصورة المخططة والكمينات المتناسقة المسمى باسم  
النظر لا الى الالفاظ المنطوقة والحروف المسبوقة انفسها ولا الى الالفاظ  
التوافق التي هي الامور التي يقتضها شائفا كما لو وصف بالجمال والجماعة  
او السخامة مثلا ووجه الاشارة وانه لم يقل ان كان مقتضى الحال  
تأكيد الكلام تحسن الكلام ايراد مؤكدا **قوله** بحسب مقتضى  
سروى بلفظ اسمر الفاعل واسمر المفعول متلاان كان لا يكتفى بها  
يجل تأكيد اقل وقويا فاكثر وان كان مقتضى تأكيد ضعيفا  
يؤكد لذلك او قويا فاكثر واكثر **قوله** على ذكر يشير الى ان عدم  
الذكور قد يعبر عنه بالحدف والحق والترك وما يمكن من احوال  
البيان في مقتضى وفيما يورد عليه الكلام ولما قال ان كان مقتضى  
ترك المسند تحسن الكلام ورواه عاريا عن ذكره **قوله** اشارة على  
وجه من الوجوه المذكورة أي معرفة من المعارف صحتها بتابع او غير  
مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرونا ومنكرات مخصوصا او غير مخصوص  
**قوله** مخصوصا التي من الخصيصات شاي جملة او مفردا فعلا واسما  
معرفا او منكرات مقيدة كل من ذلك بنوع فتدا وغير مقيدة تحسن الكلام  
وروده على هذه الاعتبارات **قوله** انتظام الجملة مع اخرى ان اردت  
ذكرها بعد اخرى فتصير فصلا او وصلها للجملة دون اخرى وبالعكس  
في العكس واما ضمير معها فتجوز ان يعود الى اسمها سينت لكن لا يست  
يكون مرجع الكل في احدا وجعل منها الاعجاز على حل عما بين المستطمين

والاطنات لا عليها لكون ما سوى ذلك من الاعجاز والاطنات مندوحة  
في مباحث الفنون الثلاثة **قوله** وقد ترتب الكلام منها اي في  
تفصيل تلك الاعتبارات وباجملة ما يتعلق بمباحث القانون الاول  
على كون اربعة معني صيرون كل منها بمنزلة جزء من الكلام منها بمنزلة  
الابواب والمضول بهذا الاعتبار قد صح في كل منها انما في تفصيل اعتبار  
كذا كما ذكرنا في صدره القسمة فان قيل قد ذكر قوله واذا كان مقتضى  
فصلها او وصلها او الاعجاز والاطنات على ان كلامها مقتضى الحال  
ونفس اعتبار مناسب فامعنى قوله الفن الرابع في تفصيل اعتبارات  
الفصل والوصل والاعجاز والاطنات قلنا ان كانت الاصلان قد تبا  
فلا اشكال وان كانت لامية ليلام اعتبارات الاسناد والمسند  
اليه والسند فالوجه ان كلاما من الفصل والوصل مثلا اعتبارا مناسب  
من حيث كونه من عوارض الجمل المنتظمة ودواعي اعتبار مناسب من حيث  
ان كل منهما احوالا مثل كون الوصل بالواو وغيرها والتوسط بين  
كلا الاتصال والانقطاع او لدفع الالتباس وكون الفصل كمالا لا  
او كمالا لانقطاع الاعد ذلك من التفاصيل الواردة في الفن الرابع وكذا  
الكلام في الاعجاز والاطنات **قوله** وقبل ان نخرج اي وقيل ان مقتضى  
الفنون الاربعة ما يناسبها ويجب فيها من الذكر اللسان من التقرير  
والتمريض والتفصيل والتمثيل والتمثيل والتعريض والتعريض والتعريض  
نبيهك على الفصل ينهي اليه يعني عليه ثباتك على التفصيل وعدم اعراضك  
بعزاء بعض الاحكام عما لا يدل ليكون ذلك الاصل مستقرا على ذكر  
كلين قلبي كاي منك تحفظه ولا تتركه من ان تكون انت منه على منه  
ذكر واضرار لا ترك واحمالا وعلى موضع ذكر منه وذلك الاصل هو انه  
ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان الرجوع  
في اصولها وتعاريفها اي ادلتها واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية  
التي بحمد العقل من غير دخل للموضع والاصطلاح والالف والعادة  
كالعلوم الحكيمة اي يكون الدليل فيها اي المنتسب اليها من غير ان يكون  
عونا فيها يقال هو جليل في بني فلان فلا بد ان ينتسب اليهم ولهم من منهم  
كانا شى عليها اي كمن كان بمنزلة المجهول عليها يقال الشاة فتشا ونلنا  
الاعلام مبلغ وارتفع في استقامة الدوى من تلك الصناعات فان في

صال

يه



العقلية والصرفه ايضا وقا هو ان ذاك يشبه الكشف والمساواة وهذا  
ما يقال ان الحكمة تصير كسبية ذوقة بعد ما تكون حجة نظرية واذا  
لم يصب ذلك اذا كانت الصناعات عقلية مرفعة فكيف يجب اذا كانت الصناعات  
كصناعات المعاني مستندة الى محركات منسوبة الى الوصف والاصطلاح  
مثل كون الزيد قائما للتاكيد وان زيدا قائما لزيادة التاكيد والى اعتباراته  
اي امور ينظر اليها وترعى منسوبة الى الالان والافاء قوا للتدريج في الظن  
والثأليف والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد بشر وتظهر للاعتدال  
والاعتدال وان يذهبون للاستيعاب وانما اثر في الوجوب على اثبات الاتصاف  
لانه ربما يمنع ولا يمتنع في باب مطلوبه المشارة الى بقوله فلا يلحق  
الدخيل اي اذا الرجوع تلك المساواة والمساواة فلا بأس على الدخيل في الصناعات  
التي هي علم المعاني ان يقلد صاحبها اي من صاورة المحقق فيها في بعض  
ما اجاب به من الاحكام معتولة التقوى ان فانه الذوق في ذلك البعض مستقر  
على ذلك التقليد الى وقت ان يكامل له على التدريج في المواظفة على الاستغفار  
بصفة الصناعات الاسباب الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك الامر  
فيها على ما يقال ان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق والسلم والطبع  
المستقيم وان مدركة الاعجاز هو الذوق ليس الا وان طويلا كسلب  
الذوق طول حادثة هذه من العلمين فظهر ان كلاما من الذوق والطبع  
قد يطلق على القوة المهمة للعلوم من حيث الاحساس ومن حيث كونه  
بحسب الفطنة وقد يحضر الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام كونه معتزلة  
الغضائر الطعام والذوق الشهي لزوج الانسان العسوى والطبع بما يتعلق  
ياوزان الشعور كونه غرض الجبلية حيث لا يفتح فيها الحال الجبلية الا  
قليلا **قوله** وان كان شيخنا اورد على هواء شاهدي عند من كلام  
شيخه شرف الدين الخاخي وشيخ الكل عبد القاهر الجرجاني واشيخ علي  
شيخه تقديلا له وتركه لاجتماع ذلك فان عبد القاهر من مكي معد  
بكل لسان **قوله** ذلك الامام في نسخة الاصل رفع على البدل والاحسن  
الضبط على المدح واثران يسر على التوسيم دلالة على انه من اكمال حيث نعلم  
انه لا يكون له مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى  
الاعلام واسا دركة السماح الى الادوار مجازي بقرينة صدور الكلام  
عن الواحد لا مثله الى تباد الحوادث الى الاوصاف والحركات الفلكية

مجلس

مجلسنا خبر كان يقال حاله بالدين على فلان كان بيان حجة المحسن كان له  
في ذمته الخاخي فاحاله به عند المطالبة على الذوق وصنعتها للكشف  
من المضنات والواو في ونحن الحال من يحصلنا وحسن ظن متعلق بالظن  
الواقع جزا اعني عن نوع اي ظهور واشتهر والعدة العدد الكثير وعلم الادب  
جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان  
والبدع والعروض والقوافي والترسل وما يجري مجرى ذلك وصبح الين  
بعبة السحب كاية عن الاشهر بما والنتهم فيها واصله فيمن عرس كان يصبح يد  
بالخافيعم ذلك وبالجمله كل من صبح يد يكون علم تلبسه بما لا يتعلق بالمعاني  
المقاساة والوكد القصد وليس بقعة اصله بل بولده قال في الغروب الوكاد  
معنى التاكيد ليس ثبت وقال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولد  
انك سدة العمل والمعنون مع كماله في العلم والافاده يحصلنا على الذوق  
ولا يتم الدلالة ونحن مع اشتدادنا في انواع من انواع الادب وتخصيصها  
طرفا صالحا منه فقبل ذلك وتعلمه في تحسين ما استحسنه وما هو كلمة  
تتبعه دخلت الجمله الاسميته كان قوله تعالى ها اتم هولاء وقولنا ان بغة  
ها ان ناعده **قوله** وهو صنف الشان او مهم نفس الامام ومك بعض في موضع  
الخبر تبادل الخبر فيمن لم يحوز الانشايه وهذا انشاة الى الاحالة على الذوق  
الذي ليس الدخيل كالناشي فضلا عن الافادة **قوله** القر الاول  
بانه او لا على ان مقتضى العقل هو ان يكون كلام المتكلم على الاطلاق  
بعده وما يتقدم من افادة النسبة الاجزائية او الانشايه او ما يشبه  
ذلك وتعلق به وثانيا بانه اذا كان محجرا زمان يكون قصده افاده  
المخاطب الحكم او لا رغبه بقصد الاحتياج ثم فصل ذلك بانه ان يجري  
على مقتضى الظاهر فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى عن توكيدات  
الحكم وان كان مترددا حسن التاكيد يؤكد وان كان منكرا وجب التاكيد  
بحسب الامكان وان يجري على خلاف مقتضى الظاهر من الحال وجب العمل  
بمقتضى الحال الغير الظاهر على تقاصيله بقوله من العلوم ما ي من القضايا  
المعلومة المعروفة في العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اي ما يحكم به ويتقصد  
ويثبت عنه ويرتضيه حال اطلاق لسانه ومخرجه الى النطق بالالفاظ  
والحروف ان يصيب مخطوطة في قالب الافادة بحيث لا ينصرف عنها ليللا  
ليشبه على احد ولا يزيد عليها للاجراز عن عيب اللغز الذي هو عيب محض



ليس الاقدار عليه بمقتضى العقل حتى لو كان قصدا ان يلقى بمقتضى امر من  
 الاور فحكم العقل ان يثبت ذلك وقوله حال الاطلاق من جهة المعنى  
 متعلق بغيره لكنه ممنوع في حكمه فينبغي ان يتعلق بمقتضى او حكم العقل  
 وليستبه لما استرنا اليه من ان يري ان لا يشك مقتضا ظاهرها هو اللسان  
 عمله الا لفظا والحروف واخر باطنا كما على الاول عمله بحسب المعاني وافاد  
 وحكمه المحمور على الانسان هو ان يصرف حصول اللسان الى الافادة وتعبدا  
 يظهر ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل المحصول بمنزلة ان يقال  
 من المعلوم ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم ان الواجب  
 حكم العقل هو ان يكون كلام المتكلم لا يريه على المقصود ولا يقصده عنه انما  
**قوله** فاذا اندفع فظهر ما ذكرنا من معنى الاقتراح في قالب الافادة  
 حسن فرفع هذا الكلام على ما قبله اي اذا كان مقتضى العقل هو الاقتراح  
 في قالب الافادة فاذا استرع المتكلم في الكلام واطلق لسانه اليه حال كونه  
 بصدد الاجابة والاعلام من غير ان يذكر الكلام الحرفي لميل تا ساف وتحرر  
 او بث شكوكي ونحو ذلك لئلا يكون قصده في حكمه الذي يتضمنه خبر الله  
 اندفع فيه افادته اي افادة المتكلم ووجه الخطاب حال كونه المستند متاولا  
 متعلق الافادة اعني التركيب وما يضم اليه من الموكدات بقدر الاحتياج  
 لا انقص تخاميا عن المقصود ولا ازيد تخاميا عن اللائحة ولربما يذكر معقول  
 الافادة لان اللامر مما سبق ليس الا مجرد كونه مقبدا وسوا جعل مقبدا  
 افادته للتكلم او جرح فاحكم راجع الى حقيقة التكلم والاضمار بذلك الجرح  
**قوله** فاذا القى الجملة الجزئية تفصيل للكلام السابق وتبيين للمعنى الذي  
 اندفع فيه من هو صدد الاجابة والاعلام الى الاستدائي والظلي والاكراه  
 وما يليق بكل منهما من الاعتبار المناسب وفي قوله المحضر ويتنفس اشار الى  
 ان القاء الجز ليس لافادة مقصودا بل لافادة التصديق بالنسبة  
 وارتسام صورة الحكم في ذهن السامع واذا ذكر المفردات المحضرة في ذهن  
 المخاطب فمفاتيحها المعروفة التي ربما يكون ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه  
 فان قيل ربما يكون احد الطرفين بل كلاما حاضرا بل الاستقار حاصل كلهما  
 حينئذ اما ان يكون الخبر عالما بهذا الحضور والاستقار في ذهن السامع فلا  
 يكون مما عني فيه اعني الانقضاء هذا الغرض ولا يكون فلا ينافي كون الانقضاء  
 لهذا الغرض فيصده فانه القاء المحضور والانقضاء لاستغنى عن الموكدات

لكن

لكن لم يحصل غرضه بكلامه لاستناع حصول الحاصل وقد يقال ان التوكان  
 انما توجه على تقدير حضور احد الطرفين وحقيقته يجوز حصول القرض الذي  
 هو حضور الطرفين جميعا **قوله** اما على تقدير حضورهما فالحاطب يكون متروكا  
 لا خاليا لانه من فلا يكون من هذا القسم وقوله نظر اذ ربما يحضر الطرفان  
 من غير التواتر الى النسبة وملاحظة ما فلا يحصل التردد وقوله كفي جوا  
 اذا ويمكن عطف عليه احوال بتقدير المستند ومقتضى حكمه للتكلم المحض ومقتضى  
 يمكن ومقتضا دقة الحكم والاستناد ولعله اقرب او حكم المحض المستند  
 المستند اليه وهو ايقاع النسبة او لا ايقاعها بمعنى الاعلام بذلك  
 والله لالة عليه والعلم من هذه المخالف هو الوقوع او اللاد ووقوع  
 وهو معنى الاستناد وحضر اياه لانه منه وقوله فيستغنى عطف على كفي  
 او يمكن على ضد الترتيب والتتبع اي اذا كفي نفس الحكم المستغنى الجملة  
 من موكدات الحكم وقوله قبل ان اعرف اظهرى للاستقبال بالنظر الى  
 زمان الاشارة لا بالنظر الى زمان الاخبار وانما قيلت من **قوله**  
 فاذا القى اي الجملة الجزئية الى طالب طامره ومقتضى المستند والمستند  
 اليه دون الانشاء ويكون الانشاء انتفاء المتكلم او حكمة ذلك الطالب  
 المحتر عن روضة الجرح التي هي بمنزلة الموت والهلاك لانه بقدر حياة الروح  
 مع شعور بها في الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شي من الموكدات  
 في الجملة الجزئية بقوله طر فاما مستند جرح عنده والجملة صفة كاشفة  
 للجرح ودون الاستناد ظروف متعلق بعنده اي بخلافه والاستناد فانه  
 ليس عنده وقوله فلهذا مستند جرح بين بين اي بين الاثبات والتفويض  
 والجملة مطلق على جملة طر فاما مستند جرح عنده والاستناد وهو في موضع  
 الصفة المحذوف فيسره بين بين اي هو كافي لجل من الاستناد وفاعله  
 ليتبين بمقتضى ظاهره سوي الكلام ومقابلة قوله ليرده الى حكم نفسه  
 في القسم الانكاري فينبغي ان يكون ضمير المتكلم المحضر لكن حل قوله استحسن  
 لقوله المنقذ على صفة المصدر الى الفاعل على معنى يحسن بقوله حكم  
 المحضر بادخال الامر في الجملة بعينه بحقيقة لا يلقى بعينه ولا يلازم ما  
 في الابتدائي من قوله كفي في ذلك الاستناع حكمه وفي الانكاري من قوله  
 استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حل المنقذ على ما به الاستناد ومقتضى التكلم  
 وفي قولنا استحسن دون وجوب اشعار بان هذا في مقتضى الموكدات دون



المرتبة الاولى في الانكار فيجب لو ترك لم يتجدد ذلك للتجدد في ذكر السمع عند الفاعل  
 انه لما حسن التاكيد اذ كان للتاكيد في الجانب الآخر للقطع بحسن ضاح في  
 جواب كيف زيد وقام في جواب ثم اقام زيدا قاعدا من غير تاكيد على  
 تقدير يكون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب لا بان يشاركه الاكثار  
 الضعيف في ذلك مما مع تفاوت في الوجوب **قوله** واذا القاهما  
 اي جملة الخبرية الى مخاطب جاك فما جلت في ذلك الخبر بان يكون حكمه  
 الاثبات وحكم الخطاب لئلا يبايعك انما لا يخلو ان راد الخبر ذلك  
 الحكم باخلاف الى حكم نفسه لسوء حكمة الخبر ليرجع على حكم  
 الخطاب فاكيد بتقدير مطلق قلب الخطاب من الانكار في راد الخبر واعتقاده  
 فتولد ليرجع مفعول له لا يستوجب وسط بين فاعله ومفعوله  
 اذ لو انشئت المفعول لخلل بينه وبين وصفه اعني بحسب ما اشرب  
 ولو اخرج عن الوصف ايضا لخلل عن المصل والتمس وما في ما اشرب  
 مصدره يقال اشربت الثوب الصبغ اذا دخل به مادة الصبغ  
 اي دخل في اعماقه واستند الى مفعوله الاول وفي اعتقاده منقول  
 ما اشرب بياض الماء كما في قوله تعالى واشربوا من كل ثمر الجنة  
 والضمير للمخاطب ويجوز ان يتعلق بحسب والضمير للمخاطب اي  
 بتدريسا لا كناية في راد المستطاع واعتقاده لانه الذي يورد العقل  
 من التاكيد فلا بد ان يصح تقدير الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب  
 الامر نفسه وقوله لمن ينكر ومن يبالغ متعلق بتوكيد المقتدر وعلى هذا  
 اي كناية على الطريق المذكور اي لمن يبالغ في الانكار بطرقه فمما ينفذ  
 فان قلنا كيف اعتبر هذا الترجيح وهو المعاد اليقين وعدم  
 المتقوية وهي المتفاوتة وانما لا انكارا على قلت منطقات  
 اجزم امرا مستكرها مطلقا لواقع فيه الغاية منه وبموجب الحاجة  
 منه تقع في الظن والاعتقاد ما سبب عتبات لا تقادح في عدم هو  
 يقتضوا الى القوى والمعاون فاحسن تقوية ولا كذا لك راد ان  
 الانكار لكان المنكر بما ليس بان كان بل مخرج والخلاص منه لا  
 يوجب الوقوع في الظن والاعتقاد بل ربما لا يقتضي الا الى اخره  
 فاحاج الى الترجيح لئلا يقتصر راداه على حد القسوة في بل يميل  
 الجانب الاعتقاد **قوله** وان سئلت ان تعرف زايده اليك

بحسب زيادة الانكار وقام كل كلام استتال فيها بحكي من رسل عيسى عليه  
 السلام حيث قالوا اولانا اليكم مرسلون حين كذبوا وثانيا ايضا  
 اليكم مرسلون حين بولع في تكذيبهم وخوطبوا بما انتم الا لستم متلنا وما  
 انزل الرحمن من بين يدي ان انتم الا تكذبون وفيما ذكر راد على صاحب لكشاف  
 حيث قال انما قيل انما اليكم مرسلون اولانا اليكم مرسلون اخر الان  
 الاول ابتد الجار والثاني جواب انكار راد الراد فيعرض للمصنف للتاكيد  
 القبيح بقوله ربنا يعلم لانه راد المعروض لما هو في نفس الجملة الملقاة  
 وتختلف به صورها واد الالية في عبارة الكتاب على سبيل البدل من  
 كلام رب العزة وحيث قال مطلق بتأمل وكذا كيف يقرر على تضمن  
 معنى العلم والمعرفة وقيل هو بدلا لاشغال من كلام رب العزة وليس  
 بذلك وضرب الهم في الالية لا صاحب القوية وهي خطا كنهه والاشنان  
 قيل بولس يقع الباطل المحقق واللامر في حق وقيل بولس وهو الس والثاني  
 ممنوع وعزونا قوتنا من عزرا المظن لا من ليد ها وسندها وعزونا  
 بالضعف اي غلبنا وقربنا **قوله** واخراج الكلام في هذه الاحوال  
 اي كون الخطاب خالي الذهن وترويه وانكاره على الوجه المذكور  
 يسمى اخراج مقتضى الظاهر على اضافة التلبس اي اخراج الكلام  
 على وفق مقتضى الظاهر يعني الظاهر من الحال فمقتضى الحال اعتراف  
 عن ان يكون بحسب الظاهر لان لا يعدل عن ظاهر الحال او بحسب غير  
 الظاهر بان يعتبر في كلامه الامور التي تناسب تربية وجود الشيء منزلة  
 عدمه او بالعكس فيعمل على موجه ويعدل عن الظاهر **قوله** وانه  
 اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان بالنصريح لا بمعنى انه  
 بحيث فيه عن ذلك وعن شتمه بل بمعنى انه بحيث عن احوال الكتاب بحسب  
 يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من حلتها وان معاطها  
 يسمى بالنصريح واخراج مقتضى الظاهر من حلتها ونحو هذا المعنى  
 وبعد ان يقع مثله في علم البيان لبيان كذا حكيم بان **قوله** والذي  
 ارياك اي اصورنا كنه وعرفنا كنه متبادرا من الجملة الشرطية والعايد  
 في الشرط واعمالا لصيغة جعل لقوة الادراك عامله فيه مضمرة  
 وفي الاساس استوفيت منه اخذت في امره بالو بيقته وهو المناسبت  
 هاهنا لا ما في الصحاح استوفيت منه اخذت في منه الوثيقة وانما

والتاكيد وجب بحسب الاكثار  
 والتاكيد من التاكيد والتاكيد استحقاقا

فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا يمكن  
 كذا صوتا لا يخرج على خلاف مقتضى الظاهر



استوثقته محقق وجدته وثيقا محكما فليس بلغه ولا مناسب ههنا  
فالمعنى اخذت في جواب الالباب المرد لان الحق المتفلسف الكندي  
بالوثيقه حيث عرفت بما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فهو له حيز متعلق  
بجواب وقوله ساله اي الكندي ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي  
كان على وجه الاستفسار دون الجزم والاعتقاد **قوله** هذا اي ههنا  
الذي ذكر من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن يتبعه الاخراج على  
خلاف مقتضى الظاهر بعد رتبته عن رتبته وكره فروعه وشعبه  
وانتباكم فروعه وسعته اللطائف القرآنية والدقائق السايه  
عليه ورجوع المهتم من ارباب البلاغة والسجع من اصحاب السان  
والبراعة اليه ولفظ في قوله ثم انك ترى الى اخره اشارة الى هذا  
المعنى والى ان ما سبق من كون العقد فائدة الحكم ولا ربه ومن وجوب  
ترك الموكلات في الابتدائي والتاكيد استحضارنا في الطلوع ووجوب  
الانكار اي اعما هو على تقدير مقتضى الظاهر واما بعد بما وزع الى خلاف  
الظواهر فتكون احكام واعتبارات اخر من القاطعة الخيرية الى من هو  
كالر بالحكم ولا ربه ومثل التاكيد في الابتدائي وتركه في الانكاري وقوله  
التاكيد مع قبح الانكار وبالعكس وغير ذلك فلا ريد الا اعتراض على ما  
سبق بانه قد لا يجد في الابتدائي ولا التاكيد في الانكاري  
ومحذور ذلك على ان المدكور قد سبق هو ان محذور الحكم كاف في انتفاخ  
الاسناد مستغنى عن التاكيد والتردد موحى حسنه والانكار لو جاز  
وهذا لا ينافي ان يكون الاول لغرض اخر ويترك التاكيد في الاخرين  
لما ينع او لسبب راسخ لا اخرج لاعتقادي مقتضى الظاهر او كسبق  
ورغبة ووجوب نشاط في الابتدائي وعدم باعث ومحرك من الحكم  
وعدم قول ودواج من السامع في الانكاري كما في قول المنا فقين  
عنده لقاء المومنين امنا وعنده لقاء اخوانهم انا معكم او كسبق  
الظن من الحكم في محكم الذي وقع انه لا ينع كما في قوله تعالى حكما  
رب اني وضعتها اني لا اعز ذلك من الاعتبارات المتناسبة وقد  
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز من ذلك القلق بالكر العجب  
والعاجه ومنه شاعر متعلق ياتي بالعباب والفراب التي ربحها  
تدخل في حد خوارق العادات ومن ههنا يقال له السحر والفتن

مع

شبيه بالنهر وهو اشد اقل من التفل ونفث ريقه ونفث في العقد  
وذلك في البحر فصار ذلك ترشحا لا سقارة السامح للتكلم بالخراب  
والمراد بهذا الفن صناعة البلاغة لا علم المعاني كما قد يوهى والخطا  
صناعة يمكن بها اقناع الجمهور فصار اذ ان يصيد قوا به بقدر الاحكام  
ويقال له البرهان وذلك مستداهم الظرف اعني اذا حلو او على ما يبين  
من المحيط والوجوه المختلفة مثل ان لا يجعل الخطاب بعلمه او لبيان عن  
مصير من اجله او يكون الحكم في غاية البعد والغزابة وامثال ذلك مما  
يصح باعتبار اي يشبه العالم غير العالم **قوله** وان شئت ان تعرف  
ان العالم بالشيء ينزل منزلة الخالي من العلم فتأمل في قوله تعالى لنفث  
علموا من اشتراه ماله في الاخر من خلاق فان صدق به لعلنا اهل  
الكتاب قد علموا ان من اشترى كتاب السحر والسحرة ليس له في الاخر  
نصيب من الثواب وانما يدعى علمهم لم يعلموا ذلك لان لولا سقا الشيء  
لا يتقاه من ثمنه لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومقتضى يعلمون  
هو متعلق علوا به لالة السياق لا يقال بل السياق يدعى ان متعلق  
يعلمون هو مصحون بين ما شرط به انفسهم لا نأقول لو سلمنا اننا  
واحد وهو ردة ما شرطوا وعدم تعلق نفع به في الاخر وترتيب  
نصيب عليه وجواب لو محذور في لا متعلقوا ولو جعوا واللام  
في لقد علوا جواب قسم محذور وفي لمن اشتراه لامر الابتدائي  
في علت لو بد قايرو من اشترى مستداهم ماله في الاخر من خلاق  
واللام في ليس ما شرط وجواب قسم محذور والجملة عطف على لقد  
علوا وكلام المصنف صريح في ان ليس المقصد بان في الابد خبر الله  
مخاطب هو عالم ببارئته وبلا ربه لكن قول منزلة اجاهل وذلك  
انه صرح بان اشارة العلم هو لاهل الكتاب والجز هو ما تعلق به علوا  
ويكون وليس في الكلام لقا هذا الخبر لهم ومنهم من يقيم ان في  
الاية مثلا لذلك فخطب خطبوا واعتراض صاحب الايضاح  
بان كلام المفتاح بوجهنا لاية من امثلة نزيل المحيط لفاية اخر  
ولا ربه منزلة الجاهل وليس كذلك على ما بينا من انه لم يلق الى اليهود  
جملة من اشتراه ماله في الاخر من خلاق بل القى الى النبي عليه الصلاة  
والسلام وسائر السامعين الخبر بان اليهود علمين بذلك مدفع بانه

به

ف

لما



لا ايمان بعد النظر في قوله كيف يجد صدق الى اخره ولو سلم فلا ضير  
 في الاقسام بعد وصوح المراد فقوله كيف يجد حال من صدر عليك الى الزم  
 وحافظ او استيناف في موضع جواب الامر وكيف حال من يجد **قوله**  
 ونظير اي نظير قوله ولقد علوا الآية في نفي التي وابانة وان لم يكن  
 هو العلم قوله تعالى وما رميت اذ رميت حيث اشرت لها ارمي اولاً  
 بمعنى صدق عنه ظاهراً واكتساباً ونفاء عنه ثانياً حيث بلغ من الشاهد  
 حدة الايمان رجاء البصر ولهذا قال ولكن الله رمى ذلك انه لما التقى  
 الجحان يوم يدرى بقضه من الحصا في وجع الشكرين وقال شامت  
 الوجع فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانزوا وقوله تعالى وان كنتم  
 ايمانكم الاية حيث اشرت ظاهراً لايمان بعبادة الاضافة اليهم وايضا  
 التكت اي التفتيش عليها ترغها بقوله انهم لايمان ظهروا من جهة عدم  
 الاعتماد لها بناء على عدم وفاءهم بها فان قيل هو ليس بصدق  
 الامثلة والنظر بقوله تعالى ولقد علوا الآية بل لتزول العالم بالخير  
 منزلة الجاهل بالمناصب ان جعل منظر نظير علمه على ان الآية الا  
 مثال ونظر لتزول العالم بعبادة الخمر ولازمها منزلة الجاهل والاخر  
 نظرتان له في مجرد نفي الشي بعد اتيانه على ما قرناه قلنا اما كون  
 الآية الاولى من الامثلة فخطأ على ما بيننا ان يثبت واما كونه بصدق  
 اي ايراد الامثلة فهو لان القاعدة انما تم بقوله فيسوقون الكلام الى  
 هذا مساقه الى ذاك على ما يشير اليه ويسوقه اليه التامل ان شاء الله  
 تعالى واما مساق الحديث فهو انه يريد ان يذكر صور من نفس الكلام  
 لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما سبق من مقتضى الظاهر من القصد  
 الى الافادة المنكروا ولا ريب في مطلق الخبر وترك التاكيد في الاستدلال  
 والتوكيد يؤكد في المطلق ويقدم لا كما في الاكثار في الاول ان يترك  
 العالم منزلة غير العالم فليس قال به الكلام مساقه الى الثاني الذي  
 الثاني ان ينزل خبر السائل منزلة السائل فيكون كلامه معه ان التاكيد  
 ان ينزل عن المنكر منزلة المنكر فيكون كما لا يخفى ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر  
 فينزل التاكيد ولما توهم في اشارة الى الاول استبعاد ينزل العالم  
 الخبر ولازمها منزلة عدمه حاولنا ان لا يقتضيه المحاط على بثوته في  
 صورة اعم بطريق ابرن والاولى وادله وهو جعل العلم بسببه بمنزلة عدم

نقرا

نقرا بالاثبات والنفي كما في الآية الاولى في نفي اعم بطريق اوضح اعني  
 جعل وجود الشي بمنزلة عدمه نقرا بالاثبات والنفي كما في الآية الاولى  
 بعبارة اصرح كما في الايتين الاخريتين ويظهر من هذا ان قوله فيسوقون  
 عطف على احوالها كما علم عليه للمصنف بعلامة الخمر في نسخة بخطه لا على  
 ينضمون كما يوهمه جميع الشارحين والناظرين وذلك لانه حينئذ يقع  
 قوله وذلك اذ اطلوا جملة حالية واعتراضية غير مفيدة بل ربما تكون  
 فاسدة اذ لا معنى لتقييد التثنية المطلق بهذا الوقت وتخصيصه به  
 وتقع المعطوفات في موضع التفسير للتثنية مع الاستمرار في اللام  
 بان كل جملة في اي وقت يكون بخلاف الاول اعني سوقا الكلام الى هذا  
 مساقه الى ذاك ان لا دلالة حينئذ على تقييد بما اذا اطلوا واما اذا  
 عطف على احوالها فالمعنى ان هذا التثنية يكون اذا اطلوا فساقوا اذا  
 قدموا الى غير السائل ما يلوح بالحرفا قاص من مقام السائل واذ اراوا على  
 غير المنكر شيئا من امارات الافكار فترى منزلة المنكر فاذا كان مع  
 المنكر رادع عن الاكثار فقبلوا المقصود فانظر الى حسن هذا الكلام  
 وانظامه وتاديه على ما هو عادة في اقتبائه حيث عبر عن الاحكام  
 في الشروط في الصور الاربع بعبارات مختلفة وذكر الاول بطريق  
 تحطيف الحكم على ما اصنف اليه كلمة الشوط بخلاف البواقي تكون الاول  
 في مطلق الخبر والبواقي تفصيل متقابلة على نظام واحد ويتبع ان لا  
 يخفى على من له ادنى معرفة بالاسباب الكلام ان الاشارة بهذا في قوله  
 فيسوقون الكلام الى هذا الى المحطة بعبارة الخبر ولازمها وبذلك  
 الى الخالي الذي من ذلك انما يحسن على ما ذكرنا من كون قوله فيسوقون  
 عطف على احوالها وكون قوله وان شئت الخمر اعتراضها فان قيل  
 هل يجوز ان يكون فيسوقون في موضع جواب اذا اطلوا وينتظر عطفه  
 يقعون وينزلون علمه مقيد بنظرهما فان ذلك بمنزلة جملة ظرفية  
 قلنا لا ترتبط هذه الجملة بالظرفه اعني اذا اطلوا فيسوقون  
 بالمبتدأ اعني ذلك بخلاف ما اذا جعل الخبر هو الظرف نفسه **قوله**  
 وهكذا قد يفتهم عطف على اذا اطلوا فيسوقون بالمتبدا محلا في  
 المعنى كانه قال اذا اطلوا فيسوقون فاذا كانوا قد هموا فيقيمون  
 وهكذا اشارة الى تنزل العالم بالفانية منزلة غير ولغة قد لا تتجوز



أو التقليل يصير به أي التركيب أو الكلام لهما أي لمن لسان ومن لا لسان  
 وإذا كانوا متعلقين بغيرهم وهذا الاشتراط بالنظر إلى ما هو الشائع في  
 الاستعمال ولا يمنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح ولفظه بلوح ٥  
 ومضاه الأشارة من بعيد استعار بانه ليس ما قد سوا مما يعلم به خصوص  
 هذا الخبر بل ما يناسبه ولفظ مثل اشارة اليه ليس يجب أن يكون الملوحي  
 هو ذلك المقدم بخصوصه بل ما هو من جنسه ولفظة النفس استعان  
 بحودة لغزها لما يرد عليها وعدم ذهولها واستشراقها لتوجهها  
 وتطورها مع زيادة طلب من استشرفت الشيء ارفقت بصره تنظرو  
 اليه وبسطت يده فوق الحاجب كالذي تستظل من الشمس بمنى تكلف  
 الميل ويتردد في موضع الحال والبيان للمصدر بان استعار بانه  
 تأكيد هذا النوع يكون بان خاصته بحسب الاستعمال وجعل الاسلوب  
 متعلقا سلوكه مبني على اشتهار اساليب الكلام في طرقة وجميع المقامات  
 واصافة الامثال اليها مبني على اعتبار الخواص والافعال سلب سلوك  
 هذا الطريق في هذا المقام وهذا الاسلوب اشارة الى تدرج من لا  
 لسان منزلة من لسان ثم العمل على وفقه في صناعة التركيب واصابة المحل  
 أي موضع الجز وهو العظم عبارة عن فضل الامر على ما ينبغي وتكون وهو هنا  
 تطبيق الكلام على مقتضى الحال على الوجه الذي لا يوفق **قوله**  
 او حار يراو او للعطف على مقتضى رأي المتكلم وتلك مثل الاسماء  
 ولبشارين أي بركة الاعمال من شعرا الدولة العباسية بكرة المسافر  
 ذهب بكرة الحمار الحاجرة وهي من الزوال الى العصر الجاهل النطق  
 والمؤثر بالملوك استواء جعله ها هنا ائمة البلاغة المتقدمون  
 المتقدمين في المضاحاة والبلاغة لا العالمون بعلم المقاني ولهذا  
 وصفهم بالمتقدمين في كلهم وجعلتهم الى تطبيق مقاصيل البلاغة بمعنى  
 انما هم بالحكم البليغ على احسن ما ينبغي وكل ما يلحق وحكمه بالمتقدم  
 الاعراب المخلص من مخالطة الاعاجم فان ذلك يورث نقصا ثانيا  
 ذلك والكد ذلك يكونهم ليس يكون البادية ولا بدخلون البلاد وهذا  
 كما قال الصديقيون للكون فبين محو اخذنا اللغة من اكلة الزبج وحوشه  
 الصيابة وانتم من اكلة السوارز وبافعالكم اوجع الهنا القبطان والقب  
 ليسكون القالي جمع نفيه اولها يمد من الحرب فلفظا متفرقة وهو

بكر ليحصل كلامه بغير منه صار مثالا اول من قال ذلك ريد بن الصمة  
 راي احتسا قطلا لها وهي جارية حسنا فقال ما ان رايته ولا سمعت  
 كالنوم هاني ايق حوب • مبتدأ لا تبدو محاسنه • يصنع الهناه  
 مواضع النقب • الهان القليل للابل الا يبق جمع لاقه اصلها البوق  
 الحوب جمع حربا التبدل من لا يصون محاسنه المولد في العرب من ليس من  
 خلتهم وكلام مولد ليس من اصل لغتهم **قوله** اولئك اشارة الى الاخر  
 الخلف **قوله** ومن الشواهد لما نحن في ادبنا وبصيرة بيان من حسن  
 هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة وقوله من استنداء  
 اي الاصح وخلف بشارا قصيدة هذه اشارة الى ما روي عنها انباء  
 فتا لا ما قد القصيدة التي احدثتها في ابي قتيبة قال هي التي بلغتكم  
 قال لا بلنا انك اكثرت فيها من العرب قال ان ابا قتيبة يتناصرا لغير  
 اعزري ان له بصيرة به فاجبت ان اورد عليه ما لا يعرف قال لا  
 فانشده لها ابا معاذ فانشدها وقوله اعراسه وحشية اي  
 منسوبة الى عرب البادية ومساكن الوحش اي كل طرفتهم وقوله  
 ولا يشبه ولا يدخل عطف على خبر كان اعني من كلام المولدين اي لو  
 قلت بكرة الجاهل كان هذا المقول من غير كلام من ليسوا من طبع  
 الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الاعراب البدوي  
 وكان لا يدخل في معنى القصيدة اي فيما قصدت لها من كونه اعراسا  
 وحشية من غير كلام البدوي وانا احكي لك في هذا المقام كما  
 يطلعك على احوال بعض المصنفين لعلك تغدرا في العول من شار  
 والويل الطويل من مشاطتهم وذلك ان بعض من يصدرى لشرح هذا  
 الكتاب من مشاهير عصره وحاولا الرد على جميع الشارحين قال انه  
 اورد قوله ولا يشبه بلفظ المضارع تنبيه على انه ليس بعطف  
 على جواب لو اعني كان على ما يظنه اكثر المشاطة في هذا التركيب  
 فانه لو سلم جواز بناء على كونه بمعنى الماضي لكانت فاسد من جهة المعنى  
 لان قوله ولا يدخل في معنى القصيدة عطف عليه فحينئذ يصير المعنى  
 ان لو قلت بكرة الجاهل لم يدخل هذا في قصيدتي ومثله بين  
 ادع بقدر ان يقول ذلك كان هو دخلا في قصيدته بالضرورة  
 فالوجه ان يكون الواو والهمال والعصدة الى استئنا نقيض للضرورة



اي تكن الحال ان هذا اعني كذا فانما يحتاج اليه من جنس كلام المولد من لا  
 يشبه كلام المبدئين ولا يدخل في معنى قصيدته في المقولة على طريقة الاكبر  
 البند وبين فيلزم ان لا اقول بكم اذا لم ينظر واعاشر الاكبر  
 ولا يميزوا ما في الاصلان **قوله** انشد القصيدة في الاساس اصله  
 من القصيدة وهو الخ السمين المكتر الذي يتقصده اي يتكسر اذا  
 اسخرج من قصيدته لسمه فمحم بكما يستعار السمين لكلام الخ  
 القصيم والغث اللوي منه وقيل القصيدة فصل يحق معقوله لان الش  
 قصيد كثر بين وتنفخه وقيل القصيدة من اقصية ت من الكلام اي  
 قطعت وقابل الشعر احتفل له ونحوه بالانفاظ الجزله والمعا في الحارة  
 الحرة العذبة خوي الكلام ما يفهم منه وفاجته خاطبته فممت مراده  
 هنا جابا اشار الاصمى وظلنا الامر لا يمانا يا بيان بشارا وبيكان  
 عليه بغاية الاعظام ثم يقول ان له يا ابا معاذ ما احدثت فيكم هكا  
 ويشد هامر بكتان متواصعين له حتى ياتي وقت الزوال فيضربان  
 واما ابو عمرو بن العلاء فكان من عظماء القراء والعلماء والمرجع اليه في اللغة  
 والنحو وعند اخذ يورث من حيث والقال القوي من كور الابل نسبه به  
 البليغ الكامل يقال لكل من المفاولة والفهم له والفهم وهو من محله هذا  
 النوع البلاغة والفصاحة والمعرفة بالقرينة قال الشريف المرتضى  
 بشار ومعه ما في الشعر جدا حق ان كثير من الرواة كان يلججه عن نسبه  
 عن الجوهري واما الاصمى فهو عبد الملك بن قيس الباهل وكان اشد  
 الشعر والغراب والمعا في وكان الرشيد يسميه سلطان الشعر وقال  
 له بعض الاعراب وقد رآه بكت كل شيء ما انت الا الحفظ بكت لفظ اللفظ  
 وقال له اخرايت حنت الكلمة السرود وخلفا لاجر كان ياخذ من ليله  
 ربه سعيد بن اوس الانصاري اذا جفا سخلاب العلك من الاذن  
 بالصفر رقة كالسحر او حرة ياخذ بها السائل ارجال الا را حجة  
 استلنا معرغ من موقع الجحش لغوي ماجري لاستباح هل ريد قلم  
 وقد عير ربح لا شجده وهو شدة المصنف وعليه الرواية الى الصنف  
 على معنى هل يجد ربح تحت القربى باها اذا اترج منها الما والى اللابسة  
 حات منه على ربه هو انت لا على مقتضى الظاهر او تزل غير السائل  
 منزلة السائل ومنه حال من ربه على الشدة وذو متعلق بحمد ووافي

حالت

ما آت على شيء منه وعلى ربة بيان له وقيل لي عطف على مقدار راي فلا تكن  
 على ربه وقيل مثل بشار مستدا حرم الطرف اعني اذا خاطب مع جوابه  
 يعني افتراه ويجوز ان يحل الخرافة وعلى كل تقدير هو ما اول بالخبر لكونه  
 استهناما لكره المعنى قل في جواب هذا السؤال بحسب الظاهر  
 والقاء للمطوف على محذوف اي انظنه اذ امل عن حال صاحبه او لشي  
 به الظن افتراه وقد تعين في المعنى حال من منه مخاطب واذا متعلق بافتراه  
 واحال ما بعد الطرف في الحال وما بعد الاستهنام في الطرف محل نظر  
 قلب طلب له ناول ولا يد من ناول لا مشاع اعمال المصانق اليه والاستهنام  
 فيما قبله وحليين حال او ياتي بمغول لا يتصورها القصيدة معنى العلو  
 او الظن كاصنافه حول الهل التكرير على سبيل الحكاية فيماني في نسخة  
 الاصل مرفوع مغطوف على لا يتصور اي اتراه غير مستور لخطا يافا وقد  
 يروي بالنصب على جواب الاستهنام مثل هل ياتي في احد تلك اي هل  
 منك اتيان فمحم حديثا المعنى يكون منك خلق عدد مقصور لبار  
 صاحبه حاتم منه بناء على التاكيد ولا يصح جعله جواب النفي لفساد  
 المعنى اذ يصير المعنى على قياس ما ذكرنا في ما تاتيها فمحم انظنه ليس  
 له تصور ولا تخاف او ليس تصور فيضال الها يفيدي صوريات  
 كقبح لكن لا تحاب **قوله** ان يبعد ربح من ربح البعد اذ ارد وصوته  
 في جحرته الشقيقة شبه ربح يحس حمالا من منه شبه تكلم القصيم  
 بصوت الخلية في تلك الحالة ويقال هدرت شقيقة ما في ارفع  
 البوادي جمع مهي من هفت الرخ هبته وفلان ما ضغ القصيم  
 والشيخ ابي بهوي وصافيتان في البادية ثم اذ ارد رصده وشم للامر وشم  
 وشم له اذ باله وشم عن ساوا احد مبالغة في الجدة كانه حصل الجدة هو  
 الذي يجد ويضم عن بقاءه ويجوز ان يكون الاضافة للملاسة اي شمر  
 عن مافة الهد السفار المسافر **قوله** ونظيره اي ونظيره قوله  
 بشار في الاساس غناه وتنفق مثل كده وتكلم قال قاط السريه في  
 فيه وسلسلة صوت الحد يد اذا قاما قاطا بالمكان اقامه منيضا  
 والسريه بفتح السين المعجم والرا ونشد به الباء موضع وضم غنمتا  
 للابل والحد مصدر جدا الابل اذا غن لها واما جدا الابل معي ساها  
 فمصدرة الحد ووجه الجمع انها اذا ذكر امر او نهي او غيرها وكان غنظ



ان يزود ذهن السامع في سبيله باعث على ذلك يحل كما لتأويل  
ويبقى اليه الحكم موكد اياك وقوله في الترتيل ولا تخاطب جملة معطوف  
على قوله ونظر ففتها وقبل الترتيل نظر في الشعر ففتها وفي الترتيل ولا  
تخاطب وهذا مع الغيبة عنه يستغفر الى تكلف لوجه الطرف اعني في  
الشعر وفي الترتيل ومعنى لا تخاطب في اي لا تدعي بل في مكان في مكان  
واستدفاع العذاب عنهم بشما عتكتهم محكوم عليهم بالفرق **قوله**  
واذا صادف يعني اذا تاملت بما سبق من اخراج مقتضى الظاهر وخلافه  
وتوبيل غير السائل منزلة السائل سما بعد الامر واطلعت على ما سياتي في  
حجبه الفصل والوصول من مواقع الاستئناف وتربل السؤال المطعون  
منزلة المحقق وفي بحث الاجاز والاطنا في اختلاف المقتضيات  
في اقتضا ذلك وفي اقتضا الدلالة على المعنى يصح اللفظ بالقرآن  
نظامك ذلك الذي اصبحتاك وعرفناك مع ذلك لوفوق في باب  
المقتضيات الجملة الخيرة الواردة بعد الامر في معرض العكس وان  
السبب على تفاوقها في التمسك والاختار واذا قلت اعتدرك فان  
كان المخاطب منكرا لا يستحقا للعبادة او منزهة فيه او حاله الذي  
مع امانه انكارا وشايبه سوال كان قوله ان العبادة حوله جديا  
في الغاية لمصادفة مقتضى المقام والعبادة حوله رد يا وان العبادة  
خبر له متوسطا لان ان كفى هذا الفاء في الجملة وان كان من يناسبه  
الوصول الحق المعنوي كان لاجود العبادة حوله وحل هذا القياس فما  
اذا كان المناسب اعنا المخاطب عن السؤال او البصديق الى لا يسمع منه  
شي وان لا ينقطع الكلام بكلام السامع وان ينقطع الكلام او ان يوزن  
حق انه ربما كان للناسب الجهم بين التاوان مثل فانا العبادة حوله **قوله**  
ولذلك قد يزلون عطف على مكننا قد يقيمون استرلفه كذلك لبعدها بعد  
وطول الفصل وقد مرر بهذا المفعول في اعني منزلة المنكر ليرحم جنين  
علمه الى الاقرب وجعل امارات الانكار ملابس محلو لها دون ادراك  
الحق وبالنظر الى هذا جعل الكلام لوارد في مقابلة جزا واران المنكر  
وعبر على طريقه واحد حيا له على سوال واحد والمنوال هو الاختصاص  
التي تلف الحايكة الثوب عليها وخرير كدته وله من يصدي يقال كذبة  
اخا موكدته ثمته اتره ما لا حقيقة له وكذبته نفسه مستعد الاماني

ويحك

ونجيت اليه ما لا يكاد يكون وما موصولة ليا لها بمن سهولة فالها  
مخدوف اي به وضهر تارتها للقاومة وشقيق ام رجل وعارضنا  
من عرض العود على الالة والسيف على الفخذ وصنعه على الغرض فهو  
حين يصدي الحار به بني عمه لا ينكر ان يتم رما حاله لكن محله واصفا  
الرجح على العرض مد لا بشما عتكته غير ملتفت ولا متهنى لذلك امان  
انه ينكر ان يتم رما حاله طلب خطاب القات بقوله ان بني عتكتهم  
رماح موكد اياك هذا انكر الشيخ عبد القاهر واللامار المرذون في  
هنا كلام اخر وهو انه على طريقته **قوله** فقلت لمحررنا التقينا  
تنكب لا يفتكر الزحار مرميه بانه من الضعف بحيث يخاف عليه  
ان يدس بالقوام كخاف على النساء والصبيان والمعنى انه من  
الضعف بحيث لو علم ان يتم رما حاله تقويه على حمل السلاح ولربقت  
لبه الكتاب **قوله** ويظنون هذه القضية اي يقولون منزلة غير  
المنكر من يكون منكرا وعلى هذا الحاجة الى قوله مع المنكر الا انه ان  
يد ليعدو داليه الضمير من قوله اذا كان معه اي الدلال والامارات  
التي اذا تاملها المنكر ارتدع عن ان كان كد لا يبل حقيقة الاسلام وهي  
كونه مع المنكر انه معلوم له مشاهد عنده ومنهم من لم يكتف بهذا  
القدر من المعية فقال المراد ما معه من العقل الذي اذا تامله اي  
تأمل به ولم يتبل ولذا يظنون بل جعله مد رجاع يزلون تحت لذلك  
لشده ارتباطها **قوله** وقوله مبتدأ خبره وارد على ذا وكر من سقى  
في موقع الحال من مفعولي القول اي وقد كثر الاستعانة وقد بقي على  
سبيل الاستغراق بناء على ان ريم غير الة عدم ما تقدم من الدلال  
المنزلة وعلى هذا هو نظير لا عيش الا ان يقال انه ليس بمعنى انه  
لا ريب فيه اصلا بل بمعنى انه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان  
بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا حكم ينكم كثر من الاستعانة لكن ترك  
انكاره بمنزلة عدم ترك الشاكه واحا القول بان هذا الحكم  
وهو انه لا ريب فيه مما يتكبر بعض المخاطبين وهم المشركون لا يفتقر  
ربا يرون كتم تروا بمنزلة المنكرين فوطيوا ليدون الموكد فسادا وخ  
**قوله** استهش الانفس جعلها ذات هشايش وهي الارباح  
واقف اعجب حشده وهو ترك حركه مع سر والقرع اول ما استنبط



من اليبر استعيرت للعلم الذي يستنبط بحجوة الطبيعة ثم للطبيعة  
من حيث هي كذلك والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود  
والاقرار ومقتناه في اللغة القطنة اي الفهم والحفظ **قوله** ولا امر  
ما يجده يحتل ان يكون ما امامه منته والامر متعلق بحد وان تكون  
مصدرية والمصدر مستند احسن لاهل الطراد مطاردة الفهمان  
بعضهم على بعض وبه يتعلق في مبداهما والبيان للنس والعصاة وكل  
منطق وضع مغرب عما في الضمير والامر في حدته الاصابة فيه وفي  
لطائفه والحقاقه في صياغته والمخاوت والمجاوبه **قوله** وانه  
اي هذا القول الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر هو  
في علم البيان بالكافية وقد مرها بترك الصريح بذكر الشيء الى كماله  
لينتقل الدهن من المتروك الى المذكور وكتبت الى ما يطلب به نفس الموصوف  
وتنصر الصفه وتخصيص الصفه بالموصوف وعلى هذا ينبغي ان يحل قوله  
وله انواع بنا وبلي في الصبر الى لا تقص من هناك لانواع الاجزاء لعل  
مقتضى الظاهر اللهم الا ان يقال انه لما سمي كاية فالمر من لا نوع  
الكاية تقص من لا نوعه وتقر بكون الاجزاء لعل مقتضى الظاهر كاية  
لما اذا ما حوله الا انه ذكر صاحب باب الاعراب في شرح **قوله**  
الشاعر في الممد ينطق عن سعادة جده اثر الجانية ساطع البرهان  
ان قوله اثر الجانية ساطع البرهان جملة مستأنفة جواب عن سؤال كانه  
يقول ذلك لاخبارا والنطق مع انه رضيع في الممد ففي هذه الجملة اخرج  
الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال بحقيقة ذلك كاية على ان  
هذا لغزاته وتدون مما لا يلوح صدقه للشاعر في باي الاري ويجوز  
الى السؤال عن بيان كيفية بيان صدقه فيستحق الكلام مع بيان الكلام  
مع السائل المستشرق الى كيفية بيان الصدوق الى ساطع برهانه فاستق  
منه انه يجوز ان يقال ان اراد الكلام في مقام لا يناسبه حسب الظاهر  
كنايته عن انك تزلت هكذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال  
الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاحتار اللادق بذلك المقام  
لان هذا المعنى مما يلزمه ابراما الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه  
اليه مثلا فذلك المنكر الاسلام الاسلام محقق مجرودا عن التاكيد كايته  
عن انك جعلت ان كان كلاما وتزلة منزلة الخالي عن الانكار وان تعد

ما ان

ما ان تأمله او تدع عن الانكار لان هذا المعنى ملزم لسوق الكلام لمجرد  
عن التاكيد مع المنكر فاعلم ان جعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة  
بل اراد المعنى الاصل لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملز وفهم  
**قوله** وان هذا المعنى يعني الاجزاء لعل مقتضى الظاهر كونه اشارة  
الى المذكور وانما قد يؤمن من ذلك بلفظ المظهر انه اشارة الى الاسناد  
الجزئي او من المعاني العينية الطبيعية وعريته السام بقتيد ولبس العريكة  
مجاز عن انكار النسخ والدخول تحت التصرف وكذا انقياد لقرونه يقال  
استحقت قرونه اي ذلت نفسه وتابسه على الامر ومظنة الشيء وصحة  
الذي يظن كونه فيه وصغير تكرارها للصور وكذا با في الصغار يعني انه  
لا يكفي في الاحاطة بهذا الفن على ما ينبغي مجرد تتبع جزئيات قليلة منع  
جدة في تحصيلها وحفظها بل لابد من اشتغال كثير بالمتبع والتعل في زمنه  
متطاوله مع استعداد اصيل في الطائفة لانه دخل فيه للاكتساب لكون  
الفوق الادراكية الكاصلة بحسب الجملة غير مدنية بالاعتقاد الرومية  
والاحوار المضادة وكون الفوق التي يحصل منها الا فاعمل الجرسية للنس  
مستقيمة غير مخرفة عن سنن الصواب وكون قوة الاشغال الى المطالب  
في غاية السرعة وكون الفوق الادراكية صافية بنطيم هذا الصور  
بسهولة لم يحال عليها صناد الجاهلات وكون الفوق الادراكية واقعة لا  
يقتصر على التليل ولا يحجز عن الكثير **قوله** ومن انفق الكلام على ما ذكر  
من الحكم في باب الاجزاء على مقتضى المظاهر وعلى خلافه وان كان يعبر  
الاينات والتحق الا ان الامثلة والبيانات كانت مقصودا على الايتا  
فاشار منها الى انها ما تركت لاسيما في الدهن اليها بسهولة بعد  
اقتناء الكلام في اعتبارات الاينات وقد عرفت ان المراد بالاعتبار  
مقتضيات الاحوال مثل الانقضاء على اداة النفي والتاكيد ما كثر  
من موكبات النفي التي تغاير موكبات الاينات وكذا الانقضات  
**قوله** واعلم انك يورده انك اذا هربت في فن الاجزاء لعل مقتضى  
الظا هو امكان الاطلاع بها وتك فيه على السبب فان الله تعالى اول  
قوله انه الجيد على طرق الاجزاء على خلاف مقتضى الظاهر من القائل  
المر من هو عالمه بغيره ومن يزيل غير السائل منزلة السائل وغير المنكر  
منزلة المنكر وغيره لك من انقضاء فانك تعلم بها ان كل ذلك كان



لاقتضا حقيقة الحال فان لم يكن اقتضا ظاهرهم وفي الكلام اشارة الى  
انه لا بد من الممانعة في الفن من صدق العزيمة وقرط الاشتغال بالتحصيل  
لا يكفي احدهما والاستغناء بذي الوسخ والجند او الحداقة في الفن والتلو  
الستحريك بالسلوك الحدا والاشغور بالضم البطالة وبالحرى مستند محذوف  
الحزب والجملة اعراضا في الحوي صدق اللمة واستغناء الجملة والحداد  
في الفن والتعلق الشغور يقال ستلق الحدا اذا سقون ومنه لمصد  
حذفت ايمان محذوف وقد يقال هذا الفن سارة الى فن اعتبارات الاشياء  
الحزبي **قوله** الفن الثاني لما تقرر في قوله وارتياع شأن الكلام الى د  
قوله فحسن الكلام تاليفة مطابقة لذلك فان قيل المبرهنة ان ربا  
الحسن ونقصانه بحسب الانطباع من غير تقرر لعدم الانطباع قلها  
يعلم منه ويتقرر ان مقدار الحسن والاحسن على الانطباع واللا انطباع  
بمعنى انه ان واحد واحد وان اتقى اتقى وان زاد زاد وان نقص نقص  
وزاد ههنا لمعنا التركيب توجها للعصود ونضربا بانه العدة في البلاغة  
واعتبار الخواص حتى اذا اخذنا المستند اليه والمستند او غيرهما اما اقتدر  
من حيث انها واقعة في التركيب قوله وجب جوابا لما وان ترجع لائل  
وجب واقتران الزند استخراج النازمة وهو القود الذي يقدح  
به النار وله سفلان ويقال له الزند وفي الصحاح ان الزناد جمع زنده  
لكن لا ينبغي ان عقلك لا تشد جمع من الزند **والد** **قوله** الشاعر  
**فيما نحن نرفقه انا ذاه** معلق وفضة وركنا ورياح لم يقصد  
به الا ال واحد فكان المراد بالجمع مجموع الزند بل للذين هما بمنزلة  
الحجر والحدود في الزناد بالجمع او زناد العقل ينبغي ان يكون مجازا عن القوى  
الادراكية او يكون من قبيل الجزا اما صفة للنسبة به الى المستند  
للعقل بالزناد في طلب المعنى منه واستخراج المطالب بمجموعة القوى  
الادراكية وقد يقال انه مجاز عما يقوي العقل وينشأ عنهم من الافكار  
والاعتقالات الخواص مرتبة وهي التفضيلة فعليه لافضل لها وفي الاسرار  
تغزيت عليها تفضلت فالسابق المعاصرة في السبق طلبا للقلية  
والتناقض في الزند وبور العقل وعين البصير اما من قبيل الجزا او  
المور مستعار للفق الادراكية والبصير يحيل على جعل البصير بمنزلة  
المنصير سقانا بالكناية وفي برادهم حال من مقتضياتها والاحوال

او الكيفيات للحوار من التي تلحق المستند اليه مع كونه على لفظه كالذكره  
والحدف والتقديم والتأخير والتعريف والتكثير والصورة الاحوال التي  
يتبدل معها اللفظ كالقريب بالاحكام والاشارة والوصولية ومحو ذلك  
واشارة المتناقضة على المتخلفة ليعايش الى ذلك فان اتى في كمال الاختلاف  
وحق بيان متعلق يرجع وصغير يرون للمستند اليه وهو للمرونة والمعرض  
اللباس الذي تعرض فيه الجارية على المستري استعير لها استعير وتناص  
من الكيفيات والصور اي حتى يفسر لك كون المستند اليه في الترتيب على  
وفق مقتضى الحال واما ان مصه راعاه على كذا خاطره والخطو  
السبق الذي يتراهن عليه والحياد جمع الحواد من الغرس والفضال مصد  
ناضله راعاه معرف بقطب عطفا على يرجع ايعا حال مرفوع منه اخر  
يقضي وما مزيج واعترض بان هذه التعليل والمعرفة ليست من افعال  
الغلوب فالوجه نصب ايعا وجعل يقتضي صفتا وصلة لآخر والحوار  
انه باعتبار تقرر معنى العلم **قوله** واما حال تقتضي تعقبيه اي تعقيب  
المستند اليه المعرف بدليل انه قد مر ذلك على ذكر التكرار انه قال واما الحدا  
التي تقتضي وصفه المعرف وكان مقتضى هذا القياس ان يذكر الاطلاق  
والتخصيص فقيب المنكر ومن اوصافه ان يذكر تعقيب المعرف بما ذكر ايضا  
حالة الاطلاق وترك تعقيب لان من باب المصنف الافتتان في العيان  
والاكتفاء في المعنى بالمرز والاعتبار للام الاطلاق والافضل تكون التاج  
للكوا ايضا وقوله والمفضل الاحسن ان جعل عطفا على التوابع لاجل شيء  
وفي اعتبار التعقيب في الفضل ايعا الى ربطه بالمستند اليه وجعله من احواله  
وفي ذكر التعريف والتكرار تفنن واما الى ان المعتمد في الجمع هو العلقه  
بالمعقول كالمجذوب فيه والمذكور به والمقدسية والموجزة الى غير ذلك ثم  
رجع عند تفصيل الاحوال الى ما يوافق التوافق فقال واما الحالة التي  
تقتضي تكرر ولم يقل تكرر واما قال ومعرفة باللام حتى صار القدر  
يقضي تعرفه معرفة باللام مع انه كان ينبغي ان يقال تعرفه باللام لئلا  
جاء في المعارف حيث قال تعرفه مضمرا او طاء او موصولا او اسم اشاراة  
ويكون في موقع الحال مثلها ولو قال او باللام كان ظاهر عطفا على طرف  
الحوار الصلة على الحال فلم يستقر واما قال يقتضي قصر على الجز وليرتل  
على المستند كما قال عند تفصيل الحالات المتضمنة ايعا الى ان المستند



المفهوم عليه لا يكون الا في موضع الخبر مثل النار في قايرو وما زيدا لا قايرو  
ولا ياتي في ذلك بالجملة الجبرية المحضة الفعلية فاحسن ضبط هذه الجملة واعتبر  
امثالها فيما عدا ذلك من كلامه فقلنا لا نكرر **قوله** واما الحالة التي تقع  
على ذلك المستفاد اليه فقدمه على سائر الاحوال لكونه اقرب اليه في القرب والاشبه  
والاختلافات بل لما يتأخر انقضي بالكلية فيكون اولى بالبيان والكون به  
اسبق الاحوال واقدمها من جهة كونها عارة عن عدم البيان به وعدم  
الحادث سابق الا انه عبر عن عدم ذكر المستفاد اليه بالاطلالة الى انه  
العمدة التي لا سبيل الى تركها بل هو سطوي مخفي وفيه ايما الا لا الكلام في حد  
المستفاد اليه الذي يكون معقودا من الكلام لا ممتزكا كما ينبغي ان يكون  
فاعل الصند وحدث فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفيما سطر  
حصون عند السامع ومعرفة به دلالة ظاهره على هذا المعنى وقال  
والترك زلزالا في ان في هذا المقام لا فرق في الاصل من الحد في  
والعلي والتارك بطله فيما يحمله خبر اللسان الذي هو الحالة المقننة  
عبارة منها ما يتعين كونه نفس الحالة مثل كون المقام او الخطاب كذا  
استماله على كذا عارة عن كذا ومنها ما يتعين كونه ظرفا فوخذنا كذا  
مضمونه مثل متى سمع ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في الظرفه متى اراد  
متى كان متى لم يكن ومنها ما هو ظاهر في كونه الحالة ويحتمل الظرفه بتقدير  
في مثل ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في الظرفه مثل اذا كان كذا وهذا  
هو الشائع الكثير ويحصل الحالة ما تاحت من مضمون الظرف بحسب كون  
وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا السامع فكذلك الحالة نفس الوقت  
على ما روي عن سيويه مثل اذا يقول زيد اذا يقول عمرو ثم استخار الله  
اليه ومعرفة القصد اليه كايه عن قلم القريب وهو شرط حوازا في  
فلا بد للوقوع من مرجح سببا والذكر هو الاصل لكونه احدا جزا الكلام  
فذكر من الاغراض المرجحة عند ترجمتها وقال واما الاغراض اخرى ومنها  
بكونها مناسبة في باب الاختبارات اشارة الى ان المناسبة هي المعتبرة  
في هذا الباب وليس بلا نكران لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية  
من احوال اللفظ ولا ان يخبر المقضي لها فيما يذكر من الوجوه وهذا الاعم  
قد لا يصح اعتمادا على كون في اكثر الاحوال فاحفظ هذا الاصل ولا تنس  
الى الاعتراض بان المقضي قد يكون امرا اخر سوى ما ذكرنا وان ذلك المتحقق

تدبر في حاله اخرى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقامات لان الاعتناء  
بالمناسبة في مقام ربما يكون مما حل من المناسبة في مقام اخر على ما قاله الشيخ  
عبد القاهر رب نكير في لفظه يكون في غاية الحسن في مقام يراه في لفظه  
اخرى بل وهذه اللفظة ممكنة في مقام اخر يكون في غاية القبح من جهة ان العدة  
في الاغراض والاختبارات وكوبها مناسبة بحسب المقامات هي سلامة العقل  
واستقامة الطبع اشارة الى اننا وان ذكرنا ان معنى هذا العلم على مع التركيب  
فكن ليس بواجب ان يكون كل خاصية للتركيب وخصوصية في المقنن بما  
يوجد بخصوصية في التركيب ونسب من اللفظ **قوله** لفي المقام بسبب  
الحفاظ على وزن او قافية او جمع او فصيحة تقوى بالاشتغال بغير المسند  
اليه **قوله** تناسل على الظاهر لان ذكر المستفاد اليه لا يكون عبثا على الحق  
وان قامت القرينة لكونه من الكلام بل العدة فيه وقيل المراد انه يكون عبثا  
نظرا الى ظاهر القرينة المتعينة عن ذكر لان ذكر اللفظ لا يكون الا لافاده  
المعنى وقد حصل لك بكونه يتعلق به غرض من غرض من الاغراض المناسبة في  
باب ذكر المستفاد اليه **قوله** تخيل اي انقاع في الخيال والايهام والافتقار  
في الوهم وهذا مجموع اختلاف عيان لا انا الاول من الصور الخيالية وان كان  
من المعاني الوهمية لكن لا يخفى ان هذه المعاني انما يحسن ان يسل  
التخيل دون التحقيق فلما جعل الغرض هو التخيل والايهام لم يترك  
بذلك في القول على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر اذا القول بحسب  
الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذا لا لفظ ليست الا انما  
نصبتها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في انفسها ولا  
دلالة بحسب ادواتها بخلاف العقل فاما قال في تركه لانه المقابل للذكر  
واما يقال في حذف بالاثبات والى باللاطي واذا اطلق اللسان للادب  
والاهانه واصافه الى المتكلم في المدح والتعظيم حيث قال تطهير العقل  
عن لسانك الا لا يحطون في انه ادعا انه من الجنة والرداة بحيث يتلوه  
بذلك كل لسان ذكر بخلاف ادعائه من الشرف والقياسه بحيث يتلوه  
كل لسان ذكر فان من الالسة ما لا يحسن بل لا يصح اعتباره وذلك فيه  
واما هو الى المتكلم وتواضعه بمعني ان اصونه عن لسان **قوله**  
وكرر بين الشهادتين في موضع الحال وكرهية محذوفة الميم في موضع مبتدأ  
خبر الظرف اي فوق كثير من الشهادتين ويؤيد بيده لان شهادة العقل



حقيقة قطعية لا يشوبها الاحتمال الا نادرا وشهادة المنطق وصحة ظنية  
قلما تخلو من احتمال **قوله** واما لان الخبر لا يصلح الا للاختصاص ان كون النسخة  
بعدها المعنى غير كونه الاحراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يقصد احدا  
ولا يخطر لاحزبه باله وانما يخص كون الخبر لا يصلح الا لاجل حقيقة وكون الاستحسان  
واراد على ترك نظائر بالتعقيب بالمثل لما راى فيها من نوع احتياج الى الذكر  
بالنسبة الى بعض الادهان فالعقود طو لما يشاء خلقه فاعل لما يشاء فاعلة  
فلا ريب ان نسا ايمان الكافر وطاعة العاصي على مذهبه ولا يخلو عما ولا يشاء  
ومثال الادعاء فذلك وهاب لا لوف مديان لا يصلح الا للاختصاص وذلك  
عند قيام القرينة المصيدة حضوره في نفس السامع ومعرفة بان النسخة اليه  
وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة وانما قال لان الخبر قد يكون لان  
المستند شعارا بان المستند اليها محذوف الذي عن يمينه لا يكون المستند  
لا فاعلا **واعلم** انه المحذوف لورود الاستحسان على تركه لا يصور من المتكلم  
الاول بل عن يمين كلامه في كلامه ويخرب به المثل في مراده كقولك عند  
الاجاز عن حال كذبة من غير ايراد خير قليل ونقص نفسي وكقول الشاعر  
**ان كنت ازمعت على حجر من غير ما ذنب فصبر جميل** ولورود  
الاستحسان على ترك نظائر بقصور من الاول وهو ظاهر كقولك انم انما  
مقتضى العلوم ومن عزم كما اذا قصد القابل  
**وان تبدلت بنا غيرنا** فحسبنا الله ونعم الوكيل اتباع الاستحسان الوارد  
في باب نعم على الاطلاق وتجد انما الضمير في قوله كقولك نعم الرجل زيد  
سواء عاد الى الضمة او الى الفتحة **قوله** وقيل انما بالاعمال  
في مثل طما وقيل يرجح كونه كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل هو مصدر  
والمصدر هو الفاعل وقوله هناك اي في باب التمدد الى الاغراض المرجحة  
لحذف المستند اليه وهو غير عمال للفعل والطبع نظر الى نظائرها بحسب  
الاعتبار وان كانا عبارة عن لقن العاقلة والاغراض الاخر منها ما ذكر في ترك  
المستند كالاختصار واختيار تبيين السامع ومقدار تبيينه وتكيل لما يبين  
بالمثل على حذف المستند تارة والمستند اليه اخري ومنها ما لم يذكر كالتمسك  
على صلاته السامع والاغراض من ايجاسه لكونه ممن لا يحسن ذكر اسر المستند اليه  
وتنصير به وتكون اسمه مما ينظير به وكاستهجان النصير بذكر **قوله** قلت  
عليه اي انما قيل محذوف ليعتق المقام والاغراض عن العيش وتخييل العذر

الى شهادة العقل وقوله من مبتدأ اي بي سر او خبر الى السبب  
والجملة استئناف جواب ما باليك قليلا وما سبب علتك **قوله**  
بليط وجهه حال اوبى ان توجه سرعته الى ابن العمرا وخبر بعد خبر  
مثل جريين ومضيق والنكته تظهير اللسان عنه وتكونه مما لا ينبغي  
ان يذكر **قوله** سا شكا السين للتاكيد اي اشكى الله وايتادي  
مفعول ثان يقال شكرته النعمة او بدل من عروا وهو المفعول  
وعمر اضب على انزع الخافض اي لعمرو وايتادي جمع ايده جمع يده وقد  
وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا لم يبين اي له خيط محمدا ولم  
يقطع بحجب الهني من صفاة الصفة الى الفاعل لحسن لوجه ومظهر  
الشكوي الى المفعول وهو محمور ومعطوف على محجب ولا مزيد مذك  
لما في غير من معنى النفي ويروي مظهر بالرفع عطفا على غير ولا يعنى غير  
كقوله تعالى لا فارض ولا بكر واختلف في اضا حرف امر اسر نقل عرو  
الي ما بعد لكونه في صورة الحرف وزله الفصل كايته عن الفقر والحاجة  
واصابة الشدايد وبكنه الحذف التعظيم وادما العين والاعجا  
الاستحسان الوارد على ترك النظائر اعني بآية الرفع على المدح وكذا في  
بحر مرقا وصيق المقام في جميع الايات ظاهرا وحسب ما يبعد المراد  
من مفاخر نفسه وابايد والمعون احسانهم بما لهم من الشرف  
والكمال ووجوههم بما لهم من الحسن والجمال جعلت ظلال اللينالي  
مقنية الى غاية ساق لثاقب الجزع بنظرة واد راحة في السلك والجزع  
بالفتح حرفة فيها سواد وبياض لشيء لهما العين وتاقب الجوا هو هو  
الذي يحمل لهما الثقب ومعنى البيت غييل وتخييل وما لغيره كما ظهر  
والعذر دوسا واهل الاقنانه كلامات سيد منهم قام مقامه اخر  
يجمع عنه الباقيون كما قال الشاعر **اذا مات ما يتدقار سيد**  
فالجمله اعني كلاما انخفض مع الجواب صفة بخبر محذوف العايد اي  
منها واستيناف عز قايلا نصب على التمييز بدليل قوله عز من قائل  
والحال الاحتمال **قوله** لم يقل من سورة الاطلام للاختصار ولتقن  
الخبر لان السورة الموصوفة ليست الا هن ونا راحة للاختصار  
وليتا الى لفظ **قوله** على احدا لاهتار من فيما يعنى ان كل من  
الابتن يحمل اعترا حذو الخراي نصير جميل اجل وطاعة معروفة



اولى واعتبارا في الجملتين وهو في الاول ظاهري وفي الثانية امر كونه  
 او الذي يظن منكر ان صرحت المعروفة بالحسنة المطابق فيها اليك  
 اللسان او طاعتك ان صرحت بالشهيرة بالخطاب للسان دون القلب  
 وهذا معنى قوله بحسب تفسير المعروفة والتمسك في الايمان مع الاختصاص  
 تكثير الفائدة ووجه في اكثر النسخ وهو المطابق للنسخة المصنف او امر كونه  
 او الذي يطلب منك او طاعتك والصواب و امر كونه او **قوله**  
 واما الحالة التي تقتضي نياته ان الالباب على الذكر لكونه اذ لم يكن  
 المقصود اذ ربما يخذل المذكور اعرض عن الحق والمقدور كما ان الحضور عند  
 السامع ومعرفة المقصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة  
 و ارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة اذ لو لم يكن السند عام للنسبة  
 مثل خالق لما نشأ اي الله او كان ولم يقصد تخصيصه بمسبب مثل خير  
 من ان الفاسق الجاهل للشم اي كل احد كان ذلك قرينة للذات  
 واحتمال الذكر الى مرجح اقل اعتبارا كون الاصل هو الذكر لا كليات  
 فبعد عدم القرينة يكون الالباب واجالا لا رجلا لا نقول **قوله** لان  
 لان المتضمن اعم من الموجب والرجح كاعراض الايضاح بانها ان قامت  
 قرينة تدل عليه فهو النسبة و ارادة التخصيص بمسبب وحدها لا ينطبق  
 الذكر والاكاذيب ذكر واجا ليس بوجه والمراد بعموم النسبة الى كل مستند  
 اليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح انصافه به في  
 نفسه واسناده اليه لا الى كل شيء مما يصح ان يكون مستندا اليه لشيء مما  
 في الجملة لا ترى الى امثلة الواردة لا في منها يصح اسناده الى كل  
 شيء والمراد بالتخصيص بمسبب التخصيص المذكور لا الحصري وهو ظاهر  
 وفي قوله ان يكون الخبر اسنادا الى ان المراد بالمستند اليه فيما عدا الجملتين  
 لا الناعل والناظر على الابه وذكر في الامثلة ما خرجت جملة العقول  
 والطرفية والشرطية ايضا والمغزى ولو ذكر الامثلة ايضا لكان د  
 اوفي **قوله** الله الحج من تحت حاجته قضيتها على ما يراه سيويه  
 من تبا افضل التفضيل من افضل قياسا والباقي به للسببية والتوسل  
 او من حج الامر ليس ومثل والباقي في المفعول الاول هو الوجه  
 فان قيل فاجز لا يكون عام بالنسبة لظهور ان لا يفتى للمخرج هو  
 الله وحده **قلت** انظر لو لا الالباب المستعينة بالتوسل والاكاذيب فان

غير

غير الله تعالى وما يكون اولى بان يحيل وسيلة والله بطلنهما الحواجز والحقبة  
 ما يجعل الزاكن خلفه وحقبة الرجل ما جعل وراه **قوله** النفس والعبادة  
 الرعية مما يصح ان يسند الى النفس والعبادة من الانسان والعرض وزيد  
 وغير ذلك وقوله واذا بر الى قليل يقع جملة شرطية معطوفة على رابعة  
 وليس عطفا على اذ رعية لانه معول رابعة **قوله** او يذكر منصوب  
 معطوف على يكون والمعنى و ارادة ان يذكر للاحتياط لان الذكر نفسه  
 ليس الحالة المستعينة بخبر ان يكون على حذف حرف الجر اي ان يكون الخبر  
 اولى ان يذكر واشتبه احتياط على المفعول له لكونه فعل الذكور كما قول  
 ضرب زيد انا ديا وقوله بالقرآن متعلق بالاعتقاد على نفس معنى الوثوق  
 والاعتبار والاعتقاد وفيه تنبيه على ان الكلام اعنا هو على تقدير وجود القرينة  
 المجوزة للحذف فان قيل كيف يكون الذكر احوط فكيف قرآن لسان  
 الحال الفصح ومنها العلة ارجح **قلت** ان ذلك قوله اخر من امر يجب ان  
 اكثرهم يسمعون او يعقلون ولقد كتبت اجمع في مكاتبات اياتنا مختلفة البهر  
 متباعدة الاوزان جدا تناسب معانيها وتناسق دلائلها وشدة ملائمتها  
 للعرض الموقوف له الكلام مثل سلام على من لو ملكت مرادي لما اخضر الاخضر  
 فان مرادي ولما صار قلبي صميم في كل واديه وقتيلا للخب من غير وادي  
 ولما نأيت عن الحواضر ملقيا رجل يوادي في تخوم يوادي وكنت اعمد ذلك من  
 الحسنات حيث يري في الظاهر شعرا واحدا ويظهر خلافا في النيات واعرض  
 في ذلك على قارئ مثل تباعد الاوزان جدا بحيث لا ينظر عن له اذ في تباعد  
 بحسب شعرا واحدا ومثل الاكاذيب من ذلك حيث تعلم قطعا انه بعد الاتفاق  
 ومثل التوسل احيانا بزيادة لفظه بالارتباط كل كلمة ولما في البيت الثاني  
 ومثل كون بعض الايات من شعر المعلقين من الشعر مشهورا فاجازت الفضل  
 كالبيت الثالث للبحر في تربعني ان اكثر من وصل اليه هذا خطأ في  
 وهو انه شعر واحد علق في جميع اياته شتاتة فلم تنفعه تلكا القرآن  
 ولو يوتر في اسعاد بان كان بهذا الجمل من طبع الشعر كونه يتفق حرج  
 عن الورد في اسعاد وحجب عن تلك الطريقة والتوسل على القرينة وكان  
 بعض الاطباء يورث دوائهم لا يذكر الا كناية طرق التوسل فيقول له في ذلك  
 قد نبتت لبعض المرضى وقلت ما يقال فشربه ومات وكذب بالجوهر لو لم  
 عن الله على الحاجة **قوله** او للتبينة عطف على احتياط وقوله او لزيادة



الايضاح يعني ايضاح المسند اليه وتبين وذلك بحيث يكون واضحاً  
 مقرر بالظن في القرائن لكن يذكر زيادة وذلك وحمله على زيادة ايضاح  
 الحكم وتبين جيد جداً بل لا وجه له اصلاً **قوله** كما يكون في بعض الاما  
 لما في غير الاعلام فظاهر كالحاكم والفاضل والراشد والناسخ والامير  
 والوزير وما في الاعلام ملاحظة المعاني الاصلية لمحمد وابي جهم وعلى  
 ومعاوية واسد وكلب وانما اشتراط كون المقام مقام التعظيم والاعلى  
 فكانه تاكيد وتذكير في الافلا وجه للتخصيص وان جعل ذلك اشارة الى  
 جمع ما سبق **قوله** او يذكر تبركا اعادة ذكر الفعل بعد المعطوف  
 عليه وتخلل الفعل ولا خفا في ان خالق كل شيء لا يسلع لغير الله تعالى  
 وهو اوضح من ان يوضح فذكر للترك والاستلزام ولا بد عند المعتزلة  
 من تخصيص كل شيء بما سوي الشورى والقباح والافعال الاختيارية لله  
**قوله** اولان اصفا السام عطف على تبركا ولو ذكر غير لفظة الامتياز  
 مما يحرم في حق البار ايضا فكان السب والفا في فيسط جازية ولو نصب  
 يسط ليكون عطفا على مضروب مقدر او ان يذكر للاصناف فيسط لم يبعد  
 لكن الرواية على الرفع فاقترافا مضوول له اي يسط لاجل انتها ز الفضة  
 واعتناء الوقت مثل يسط موسى عليه السلام حين قبل له ما تلك يمينك  
 والواو في وكان يتم الجواب للماله او للعطف على قبل وانما كان الجواب  
 يتم بمرور عصا لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد فجوابه انسان  
 لا غير وقيل السؤال عن الماهية النوعية التي لتلك العصا المختص  
 في شخصها المتنازع عن سائر انواع العصا لما فيها من الروحانية التي هي  
 منسبة اليها موسى عليه السلام لربايت تمام الجواب فصلا عن الزيادة  
 ورد بان تلك الخواص انما هي عوارض لا يحكم الله تعالى في فود من اذ  
 العصا مساو لسائر الافراد في تمام الماهية لتتحقق معنى الاعجاز واظهار  
 كمال القدرة وقوله نذكر المسند اليه بل مجموع ذكر المسند اليه ورا  
 فقال وحسب هذا للفظ انتم موقفا حسنا وللعطف على قبل ايضا  
 لوجه ومعنى اخر بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقه فاكله البعث وتظن  
 اي ونظر قوله هي عصا في مجرد السط لا في كونه بذكر المسند اليه  
 مع الزيادة ولا في كونه تصرفا لا قراص كون الاصفا مطلوبا  
 ولذا بين الغرض بقوله قد بسطوا الكلام استباحا وحرروا اظنه

لعبارة الاصنام وفي تقديمية الحق انظمة بقوله قد بسطوا بقية نظمت  
 والنواب بالمواظبة عليها **قوله** ولان الاصل يعنى ان مع قيام القرينة  
 المحرقة المهدف بذكر المسند اليه محافظا على ما هو الاصل وهو ذكر ما هو  
 احدا كان الكلام ومعنى الاصل ما هنا القاعدة والصابط او الراجح  
 في نفسه والسابق في الاعتبار كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة  
**قوله** او ما جرى هذا المحرقي مثل زيادة الامتياز بانه حيث لا يطوى  
 ذكره وان قامت القرينة ومثل تشريفه باجاء ذكره على سائلك او غيرك  
 بذكره ومثل اتباع الاستدلال الوارد على بانه ومثل التجميل على الخطاب  
 في القضية بحيث لا يكون له ان يقول اني لراهم من القرينة ومثل ان يحسن  
 كونه مقدما او موخر معرفة او مستكرا فتترب الامراض المتعلق بذلك  
**قوله** واما الحالة التي تقتضي تعرفه ذكره او لا ما يقتضي مطلق  
 التعرف ثم ما يقتضي خصوصيات القرينة لكونها مستقرة على ذلك  
 فتنبه على الاصل والفرع جميعا جازا ان ياتي بالفرع ذاهلا عن الاصل  
 مثل ان يذكر المسند اليه باستدلاله في مقام هذه الاشارة الى اشار  
 الحسية مع انه لا يكون افادة القابلية المسند بها معضوذة واج  
 لفظ المشي تمسها على ان الاعتناء ليس بخصوص تلك القابلية بل بما هو  
 على ما لها وصفتها وذلك بان يكون حصولها كما لا يشرفنا في البصر  
 او حلاها في امر الدين والالهيا **قوله** والسبب في ذلك اي  
 المقصد من القابلية المعتد بها تقتضي بقرن المسند اليه وكلامه  
 صريح في ان قابلية الجبر هو الحكم القادري لا استفادة السام ذلك  
 منه وان لا زرف قابلية الجبر هو حكم المتكلم على نفسه بانه محضون ما اخر  
 كما يقال انه حكم من الخطاب على المتكلم ومن المتكلم على الخطاب وهو بل  
 وفي اصنافه اللان الى الحكم مع ان المذكور في قانون الجبر اصنافه  
 الى قابلية الجبر تنبيه اخر على ان قابلية الجبر هو الحكم وجواب لما محذوف  
 اي كاشته قابلية الجبر هو الحكم وذلك لانها اما حكم اولاد حكم وكل منهما  
 حكم اي حكم محقق وقوع النسبة التامة ولا وقوعها ثم معناه مقدمة  
 اخرى وهي ان احتمال تحقق الحكم واحكامه مما يتفاوت قويا وبخدا  
 من بداية حال التساوي كمال غاية الوقوع بالفعل ليس بتفاوت  
 حصول الاسباب والشرائط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك



الاختلاف متى بعد كانت لفائقة في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان  
 تأثير الغلب الاجمعي في النفس استد وحصول العلم والكمال والوزن وال  
 الجمل والنقصان حينئذ اكثر ومضى كان الاحتمال في مكانه الفاضلة  
 اضعف لمعكم ما ذكرتم لنا مقدمة ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم وامكانه  
 فما يتفاوت قريبا وبعد امن ببداية حال المساوي في نفسه وباعتبار ما يرجع  
 اليه فاته انما هو محجب بخصيصه المستند اليه تخصيص المستند اليه والمسته  
 لا فائق الى اسباب وشروط وخصوصيات وقوة اكثر وقد اوضح ذلك  
 بقوله كلما زادت اقل الى اخر محجب وترك العطف لكونه بيانا وتفسيرا ثم بيته  
 بقوله لان شئت فاعتبر الى اخر يعق انه حكيمين ربما يحتاج الى بيته فقط  
 وليس هذا من اثبات القاعدة الكلية بالمثل الجزئي وقوله يتضح مجزوم  
 على انه جواب الامر وقوله بعد تحقق الحكم شعرا بان القرب والبعد  
 والتفاوت فيها مجاميع به نفس تحقق الحكم اي وبعد احتمال تحقق  
 الحكم لخصيص من تمام المقدمات ان المستند اليه في الكلام متى كان الحكم  
 كانت فائقة اقوى واما وكال تخصيص هو التعرف فمع ان المقصد  
 الى فائدة الفائقة الكاملة تقتضي تعرف المستند اليه بالتحقق الذي ذكرنا  
 من المناسبة والملازمة **قوله** وهي للخصرات الاعلام او رد هاتين  
 الخبر بعد الجرد والعطف لانه ادل واصح في ان كلامنا المذكور  
 تعرفات من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يقع هذا اذا لم يكن  
 المراد بالمعرفات مجموعها واذا اريد لو يكن بد من الواو **قوله** مع  
 القيد المذكور هو ان لا يكون في نحو عز وشبهه الا اذا استمر المضاف  
 بجعارة المضاف اليه او مما شئت **قوله** او لما زاد على ذلك اي على  
 كونه احد اقسام المعرفات ومميز كونه للمستند اليه المعروف او لا احد  
 اقسام المعارف وفي نسخة المصنف ههنا التوابع الخمسة من الثناء  
 وفي صدر القرائن خمسة بان لكل وجه وقد بينا فيما سبق درجة  
 كون مصاحبة التوابع او الفضل تخصيصا **قوله** واما ان يكون لا  
 لما ذكر كونه نكته موصوفة او مصانقة او نحو ذلك **قوله** مقام  
 حكاية اي حكاية الكلام عن نفسه فيون بضمير المتكلم او مقام خطابة  
 اي توجيه الكلام نحو الحاضرين فيون بضمير مخاطب ولا خفا في ان قد  
 المستند اليه مراد على ما صرح به في الفاي حيث قال وكان المستند اليه

في ذهن السامع الى اخر وفي العبارة اشعار بتبطل المقام والحال في الجملة  
 وحاصلها ان الحالة المقتضية للاختصاص مذكورة في المقام **قوله** انا الذي  
 يحد وفي قال المرزوقي كان الواجب من حيث ان الفعل في موضع الرفع محذو  
 لكنه حذف النون تحفيضا ومن حيث انه في صلة الموصول محذو منه لتعود  
 الضمير الى الموصول لكنه لما كان الموصول والمتنعا اعني اناسا واحدا  
 لربنا لاي يعود الى المستند الضمير الذي يجب عوده الى الموصول ومثله  
 في الخطاب وانت الذي انطقني والقياس لطفى قال المازني لولا اهتمام  
 وكلمة مودة لودته ومصدر امصدر في موضع الحال والمعنى صرت غصته  
 في صدوره وهو قد شئت لا تصدرو ولا ترد ولا رمت لا تسرع ولا تتروى  
 وثاني مفعول محذو ون لا ارتقى وفي صدر وهو لقوا في صدره ثم في لا  
 ارتقى حال **قوله** انا المرغث هو بشار بن برد لقب بذلك لرغته كانت  
 في اذنه في صباه وهي القطة ولا اخفى في موضع خبر ان والاحسن ان جعل  
 بيانا للجملة السابقة ذرت طلعت القاصي البعيدة والمعا في القريب وال  
 في اللامنية وبجمل التعدي واما السيد فبعد جدا **قوله** ونحن  
 اتادكون اي نحن المختصصون والمعروفون والمشهورون بترك ما لم  
 يرضه واخذ ما رضينا لا يقدر احد على تغيير الامر علينا واجارنا على  
 خلاف ما ارعنا **قوله** ونحن نؤمن على ذلك اي مع ما يتنازل القرينة  
 ونسبة العزيمة وثبت بينا بسط نشر يشمل على تأعوض وغايد والزوجة  
 السباط وقيل المرقعة الصفرة والصدغ الشق والعن القديح الضمير  
 والشاع مصلح القديح والمشاخص المتفاوت المبين تساحت  
 اسنانه من الكبراي اختلفت قال الخليل هو ان سقطت بعضا وبيل بعضا  
 والمعنى استحكم الفساد حيث لا يقبل صلتا ولا صلاحا ومريانا كالشوق  
 في القديح ان اعطى شاعرنا تركه والعيب ظاهريه غير متدكم ولا خا  
**قوله** يا ابن الاكارم جمع الاكابر من عدنان اي من اسر فالا صبا  
 وهو حال من الاكارم لما في المنظر من معنى العظا ومن المستكن فيه  
 فالعالم في اسرار التفتيل قد علوا اي علم الاكارم اعدنان ذلك السبب  
 وكوكبك من ابائهم او كونهم الاكابر وروي علوا على لفظ المبني المفعول  
 اي عرفوا وشهروا بذلك وتاكيد الحمد اي ربا قد عاينوه وسره كايضا  
 بين المعرو والخال اي من جهة الاباء والامهات يترك الاكارم من لهما الى الخلق



اي الحال الذي يليق بها لا يتركها وزطونها وتطوونها وبمسك الارض  
 اي عندها من ان تخسف وتذهب بما عليها وتترك وتطوب فخرج الاور عن  
 نظامها والاحوال عن استقامتها والاول كناية عن ثباتها لا تتغير في الغلبة  
 والثبات عن كمال اللطف والرحمة **قوله** قد كان قبل ذلك السمع في الاصل  
 مصدر وفخر به في ثبت الاول في السماع بقرينة اصار او في الثاني عن الواسع  
 بقرينة بصير البقي ان الاوامر مع كبريتهم قد خالوا السماع واصاروا وات مع  
 وحركتك لم تترك سماعا ولا بصيرا الا شيئا قليلا فصارا ليس من الاعاينة ورا  
 والاعا للسمعية فلا حاجة الى العايد الى الوصول قال الامام المازني وفي تحت  
 الصورة بغير اقوام ومحلنا هلكم خبر كان والاشارة الباقى القليل من الشيء الذي  
 قد خف عنه فيما مضى باقوام جزعت طهر وبكت عليهم ففي الخبر هلككم ولم يكن  
 يتحق واقته في السمع والبصر بعد هدمه فبعضنا العبر عما تسم من هو السماع  
 اصعبنا بك استغفرت قواني فطلعت طرقاتها لعمري من الاقليل فطالت  
 شفوتنا وامر عيت **قوله** وانت الذي السري السري بالاكل والذبح  
 السري في بعض الليل يقال ساورا لجة اي ساعة من اول الليل وهذه من افعال  
 البصير الى الكل والجرن جمع جوي كجوب وعري والحكمة ما استغفرك من  
 الواعي وحور جمع حور من ختم الطائر اذا الصق حديد بالارض والبيوت لا  
 الذنوبة من ايات كت بها الى المامة بعيدة عليها ما ناله من ضرب المشتاق  
 فيها فاجابه بايات منها وانت الذي خلفتني بعدد عليه حنايته من كثر  
 العهود ونقص المواعيد واتهمت اللوامر بها وهو ذلك **قوله** وحول الخطاب  
 اي اللاتي بوالواجب فيه حكم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب  
 توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة للاستعانة به مع لان معنى  
 الخطاب توجيه الكلام نحو المارة ان يكون معين يقال مخاطبه وهذا  
 الخطاب له مخاطب معه والخطاب معه قد يترك الخطاب مع المعين فولا  
 وموجه الى غير معين او يترك المعين الى غير معين او يترك حق الخطاب مثلا  
 مقصدا الى غير معين **قوله** كانك قلت ان لا تترك حق الخطاب تارة  
 الخطاب في اكرمتك فمجان بل كل من عاقبته الامور حكمه كذلك كما اذا قلت  
 ان اكرمه اليه لا يترك مكرما دون مكرم بل يريانه انا كرمه مكرما كما بان من كان  
 فانه يهينه وقوله مقصدا معقول له لقوله لا يترك حق الخطاب فيكون المعنى  
 وانه اترك الخطاب الى غير معين كغير في القوان وقوله فلا يترك خطا

ان الضمير حال الجنتين لكن قوله بل كل من يتاقي منه الروية فله مدخل في  
 هذا الخطاب يقتضي ان يكون الضمير خطاب لورثي وان كان في فعل معقول  
 الاختصاص من حيث هو الروية بعض بنوع **قوله** وكذا القائل قوله تعالى  
 ولورثي اذا المجرمون يحمل على الفور امثال له كمن وصفا الى ما ذكر بقوله تعالى  
 ولورثي اذا الظالمون موقوفون عند ربهم ولورثي اذا وقوا من النار ومن  
 القصد الى تحسين الحال قوله تعالى اذا ارادتم حسبكم لولوا منثورا واذا ارادتم  
 ثروايت ايضا وملككم كبر او كان المستألف عطف على كان المقام نصدا الى  
 بيان مقام ضمير الغيبة ولم يقل او غيبه عطف على كناية او خطاب لان مقام  
 ضمير الغائب يحتاج الى بيان وتتميم وحضر الذكر بالمستألف كونه ضمير  
 وذلك بان يكون حاصله في ذهن السامع ويقصد المستمع الاشارة الى ذلك  
 الحاصل وهذا الاعتبار يجعل الضمير العايد الى الذكر معرفة اذ لو لم يكن  
 حاصله لم يقع للمضمر ولو كان حاصله لم يقصد الاشارة اليه وجب  
 التبع عنه بامانة الاسر وهو الذي في السماء وفي الارض له او يام  
 اخره الى ان يتصده من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل واما  
 مثل جاءني رجل فقال لا رجل او ذلك الرجل كذا اضل خلافا مقتضى الظاهر  
 والمراد بقواني الاحوال ما يعبر القرينة اللفظية ايضا مثل امدلوا هو ان  
 للتقوي وذلك ان جعل مثله من قبيل المذكور مثل نظر الى ان ذكر الفعل  
 ذكر المصنوع واما مثل ظهر الشان وضمير باب فهو شيعي انه من خلاف  
 مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر بعد مفرد كقوله تعالى وهو محرم  
 اخر اجم فمحل اجم ضمير هو وانما اكثر الامثلة لما عرفت من ان  
 متبى علم المعاني على التسع للتركيك ولما فيه من الاحاطة بالعواید وكان  
 الانسب ان يذكر لما هو في حكم المذكور ايضا امثله فانما اخرج الى الذكر  
 ومجرب مادته عند اراء المثال بالجمع بين الكاف ولقطه فقصدا الى  
 التتميم فخص ضمير الغائب بذلك اشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب  
**قوله** من البصير الوجه من اضافة الصفة المعروفة باللام الى الفاعل  
 كالحسن الوجه لو انك ايه لو شئت طلبك الضمير لاجزاء وكذا من الشري  
 في موضع الصفة لم يذف بعض حرف تاء والى حلقوا اي محل بوجد  
 من الشري **قوله** بين ابا حنيفة اي بركة وخبر بقاء العمل استعانة ممكنة  
 وتتميم فظول اليد كناية عن كمال الغلبة والافتقار والوصول الى المطالب



الغاية وقيام القضاء وهي المخرج كناية عن استقامة الأحوال وانتظام الأمور قبل  
قناة النظر مجتمع لقائه واستدامه الحافل وهو ما بين الكين كناية عن كمال القوة  
والاستطباب والتمكين والقنات والنواحي الجوانب جمع ناحية والفئة معظم  
الما والمفروق العطا والبر والخير والافعال وأي شرطية جزاها فقلت المرفوع  
ومن متعلق بيايته **قوله** وعنه مذهب جملة أئمة في بولس حال من الصدر  
والضمير له والمذهب بوضع المذهب وطرقا المتقوى الخفاء عن المكون الذي  
صبر عليه فكيف متعلق بمحذوف أي كيف لا يجد إذا اتبع طريقا ولم يكن عنده  
مذهب ومنه بدو في السيرة هيته صوبه لأن كونا الصبر محمدا على بقدر الإختار  
لا يوجب كونه محمودا عند الاضطراب إليه فضلا أن يكون بطرق الأولى على ما  
به كيف لا ومن هنا قد يتوه من المعنى فكيف يجد إذا لم يكن عنده مذهب  
**والجواب** أن كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب إليه والتعويل عليه  
وحين ينظر المعنى ومعنى البيت الثاني أن الصدر هو المتعين من رايها  
التي لا حيز لها سواء أذ لا هذا التخصيص لمرادنا فمن ويمكن دعه  
بان إياها كونا الصبر مبررا إنما هو على سبيل التشبيه بمعنى أنه غير لاف المهرت  
التي لظهوره من نفس المكون ليس خلاصا عنه بحيث لا يصيبه بل  
محذوف في أنه لا استق عليه حيث أطا أن النفس إليه **قوله** وأما الخالق  
التي تقوى كونه على أيدينا من مقام العلية على طرق التحقيق والتقصيل  
فلا ينفرد حصول الاحتراز عن جميع ما يحجب الاحتراز عنه بقوله بطريق يخص  
أي لا يطلق على غيره باعتبار وضعه فما سوى العلم قد ينفرد حصول المسند  
بعبئته مثل هذا الرجل لكنه يطلق على غيره من غير محبة وضعه فان وضعه كون  
المعرفة موضوعا لشيء عبئته أنه وضع ليستعمل في شيء عبئته سواء كان هذا  
المعنى أو معناه آخر وأما اعتبار العلم بما قداه بقصد قدوة وتناولها الشبهة  
بعبئته لا يطلق على معين آخر لا يجمع آخر ولا كذلك سائر العارفين لا يقال  
الطريق الخاص فلا يكون على كافي قولنا الرجل خير من المرأة فصلا إلى احتصار  
المعنى الجنسي ولما حصل الاحتراز عنه بقوله عبئته أي بخصه وإياها الملا  
أي كإياها بخصه لا محذور عبئته فإذا لم يتحصل كإياها بخصه وقد يحصل  
كإياها بخصه كما يقولون لا يريد مخاطب عبئته أو لانيته فإنا نقول الطريق  
الخاص بالمسند إليه عبئته فعنا المعنى لا يكون إلا على الرجل أما يحصل المسند  
إليه المعين بالمعنى الجنسي لا الشخص فإما أن لا يحصل الاحتراز عن مثل الرجل

خير من المرأة أصلا أو يحصل بغير خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه أول  
مرق احتراز عن الضمير العائنا إلى العلم مثل حاي زيد وهو كأك فانه لصان  
لديته يكن في المرق الثاني وقد يقال معناه بلا واسطة احتراز عن  
الاحتصار بالموصول وأخر الإشارة أو المعهود فانه يحتاج بعدا الوضع إلى  
أخر من صلة أو إشارة أو عهد وقيل معناه حاله كونه المسند إليه مبتدأ  
غير مسبوق بشي آخر مسند إليه يكون هو من قوله احتراز عن مثل حاي زيد  
الفاضل زيدا والملقب بزيدا والسمي بزيدا من كلامي زيدا والملقب به والسمي  
بمسند إليه من جهة المعنى وقد احتضر بعينه بطريق يخصه إلى لا يطلق  
على غيره بوضع واحد قال الملقب بزيد مبتدأ أو أطلق على شخص آخر غير الوضع  
الأول لكنه ليس ابتداء وهذا يظهر لكل قيد فأيده خاصة وهذا مع ما فيه  
من التكلف والتقص لا لفظ زيدا ليس مسند إليه وذاته المسند إليه من  
جهة المعنى ليس مسبوق بشي يقع هو من بواقبه ومتمم به يشتمل على غلط  
مخرج في جبل الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق على القسمين زيد الأيا و  
مسند به فان الملقب بزيد موضوع وصفا واحدا والمفهوم كل يصدق  
على كل من سمى زيدا **قوله** فاصرفهم من قصر الشيء على الشيء  
حبست طبعه لا لاحتجازه بمعنى أنه شفع كرم لا تظهر حاشية ولا يضر  
عظيته **قوله** الله يعلم أشرارنا إلى الله من الأحكام الإلهام على ما هو  
اختيار المحققين وليس بمفهوم المعهود بالحق كالأله ليكون كإياها هو  
أسر للذات المخصوص المعهود بالحق وأما الكلام في أنه من الأحكام الإلهام  
أو الغالبة وتحقيقه في حواشي الكشاف والبيت طوت بن هشام الطبري  
يعتد ومن هو بريد روي البيا في ما شعر للتقدمة والمراد فاشق وزيد  
وقوله الله يعلم بحوي القصر وما ركب جوابه أو لا يسل إلى جعله  
مفعول يعلم والمعنى علم الله ما ركب قاله حتى جرحون في المسمى  
ذمرا شق كره علامه زيد **قوله** قال الله تعالى بقتة يدا وطيت وت  
أورده في أمثلة علمه المسند إليه نظر المرن المعنى ب (يوطي) وذكر  
البد كناية ولزمن قل وكوله يقال نظر إلى أن العلم في اللغات مصفا فإله  
لا مسند إليه **قوله** أو مقام نظم أي إذا كان المقام مقام تعظيم  
والأسماء العلم الخاص للنظم لا يثابه في أصله عن معنى شرف وكل  
مثلا المعالي وأي المقام هو مسند الأفاضل وشرف الإسلام وسائر

طاع



ما اشتهر في هذا الزمان من الاستماع المضافة الى الدين فالكيفية علم صفة رباب  
 او امر واللقب فلم يشعر عبد جلاوذر والاسراع والاسامي المذمومة وايضا  
 بحسب الاصل من صفة يعاين في الذم عادة كالجمل وكلب وقفه وقظه  
 وقوله او كناية عطف على تعظيم او امانته والحسن اذا كان المقام مقام كناية اعني  
 عن معنى من المعاني يبنى منه الطرح بحسب معناه الاصل كقولك اني لربك فعل كذا  
 كناية عن الجحني وارجو كناية عن الجاهل وعلى هذا القياس قال ابا الجوزي ايا  
 السر معناه الملاذم لذلك فالملذوم للرب وهو الحق الاصل لا يوجب ذكر كذا  
 الاستعمال في المذمومة الذي هو الجحني على ما هو طريق الكناية المذكورة في علم البيان  
 ففي قوله تعالى ثبتت يد الرب لم يطلق الاستعمال في الشخص المسمى بالرب لانه  
 لكن ليتقل منه المعنى فلا بد للرب ليتقل من الجحني وكذا اوجب كناية  
 عن الجاهل في ايا الجحني كناية عن الجاهل والخاص كناية عن كرم حسنة صاحب  
 هذا الاسرار وكافة لحيته وكيس قولك رايت ابورا بالرب وارجو كناية  
 جفيا من هذا القيل بل هو اسفار مثل رايت خافا ولا قولك اوجب  
 فعل كذا قصدا الى الله في الواض كاو جاهل او اوجب فعل كذا قصدا الى الله  
 في الواض جفيا لان اللفظ في اصله لا يبنى من هذا المعنى فاما ان كان المقام  
 يشبه على قوامه وهو كالتصريح بما ذكرنا من انه ملاحظ في الاعلام معانيها  
 الاصلية قول من قال قصدا ابا الحسن في كلامه يشوق كذا فيجوز ان  
 خطا ان رايت رايت قرة اوه ولو اراد من بينه اينالديه ذكر صدر الاشارة  
 في شرح الاوردج انهم قد لوان عن عامر الى عمر لضرب من المناقعة والاصل فيه  
 باب التماسا مثل ما فسق فانه ابلغ من ما فاسق والعلو المقبول وان لم يبق  
 بعد تقدير العملية فيه معنى المقبول عنه مراد ابا الواض في هذا الوضع لئلا  
 يحل عن نوع التماسا الى معنى المقبول عنه ولهذا يسمى انباءه ويكنونهم  
 ويلقبونهم باسمي طامعان مستحسن قبل العملية وهم يتفادون بذلك  
 والاغراض بان اباطاب في الآية ليس مستند اليه من دفع عما سبق من كون  
 لفظ بيا مقيما في المعنوي وان التماسا ما هو لكون المقام مقام كناية **قوله**  
 او مقام انعام عطف على مقام احضار ومقام تعظيم عاد لفظ مقام لتعظيم  
 الاسلوب ولهذا اضاف لفظ انعام ولم يكن وكان الاحسن تركه الايجاز الى  
 الاعلام ونحو قوله او ما شاكل ذلك يحتمل العطف على تلك واعيان مقام  
 واذا كان ذلك لسانا الى المعطوف عليه ومن الاعتبارات المناسبة اظها

السن

السن والمساءة او ابتاع المحاطب في السن او المساءة حيث الاسطر صا  
 مثل معدو وسيد وجميع وبلغ او سفاك وسفاح وسيفع وبيع ومنها  
 التنبية على ان السامع على لا يشبه للسند اليه الا بالاسماء الصريح **قوله**  
 واذا الحالة التي يتحقق كونه منصوبا الظاهر في كونه واخصان للسند  
 اليه لكن الحكم في احدهما متعلق باللفظ وفي الاخر بالمعنى فان الاسر الموصول  
 اما هو اللفظ المستند اليه والمضمر في ذهن السامع معناه وكذا فيما سبق  
 من حالة العلية وفي جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح ومرجح لكنه قد  
 يفضلها لكثيرا من الجهات كما في الموصول واسر الاشان وقد يحلها كما في  
 المضمر والعلم فان كون المقام مقام كناية يدل على ان الصفة والرجحان جميعا  
 والمرجح قليل جدا وفي الكلام اسان الى ان الصلة يجب ان يكون خبر به  
 معلومة في نفسها وان يحل انتسابا الى مشار اليه اي امر معين حيا او  
 عقلا وهذا يغير عن الجملة الواض صفة فانه يلزم كونه معلومة  
 لا كونه معلومة الانتساب اليه معين بل الى ما ولفظ لا يقع صفة  
 لشدة فقوله متى صح انتان الى المضمر وقوله وانضل باحضان هذا الوجه  
 عن من الى المرجح ولفظ متى متعين لظنه فالحق ان الحالة مقتضية للموصول  
 يتحقق في وقت تحقق الامور صحة الاحضار وانضال الغرض والمرد بالمر  
 ما يكون باعنا على اشارة الموصول سواء كان يقصد حصولها كالانجاب الى  
 وجه بتا الاجزاء ولا كما سيجان التصريح بالاسر وعنه فلاحاجة الى تأويله  
 بكثرة الاستفهام والافساد في جعل مدرا العلم بغير الصلة غرض والظن  
 اعني لك خبر يكون ومنه متعلق به او لما طبتك عطف عليه وليس في توسيط  
 اسر كان بينها كبر فائدة وهو سواء للانتساب اليه لا يكونا والمحاطب  
 من المستند اليه امر معلوم سوى انتسابا بالجملة اليه واما الرقيق سواء  
 رجحا للتقدير الى الجملة لان السابق من كلامه معلوم به الانتساب لا الجملة  
 فتدبر وقوله فيقول بالمرح هو الرواية والدراية ايضا وفي اراد اطفال  
 الثالث اعني الذين في بلاد المسرف ارشاد المان عن العلم لكنا والمحاطب  
 ليس على سبيل منع الجمع فان التماسا قد يجمع في فائدة واحدة **قوله** او ان يستغفر  
 او ان يقصد على لفظ المبنى للمعقول ليس من الاستفادات في شي اذا لم يقع تقدير  
 بطريق الغيبة عما وقع التعبير عنه بطريق الخطاب في قوله ان لا يكون لك وكذا  
 قوله بعد ذلك فان يومي على الخطاب فهو فيه افتتان واختلاف اسلوب وفي



زيادة التعبد في قوله اوان يتصدق بغيره في سلك الاغراض  
 السابق كونه باعنا اذا الغاية في غاية التبرر واذا المقصد اليه باعث  
 سابق واذا الاما الى وجه بنا الجزاء بغيره وكان بمنزلة اصله في تاريخ  
 خالف به طريق ما سبعة جملة غاية واوردته بلفظ الخطاب وفي استراد  
 حديث العذول عن الصريح بعد التعليل بقوله تعالى وراودته التي هو في بيتها  
 دلالة على انه مثال الاستحسان الصريح ولا يرد في التبرر وحيث اما الاول  
 والاستحسان الصريح يا شعر المرأة في حكم المروءة والاحتمال في ظلمة  
 الموافقة واما الثاني فلان في كونه من في بيتها ويمكنها من طلب وصالة  
 ومطالبة جماله بغيره وتحتفظ المروءة ليس في ذكر احدها مثل الجاهل والامر  
 العزير والمعنى تبرر المحرم على ذلك المستند اليه وقيل المراد بغيره الموصوف  
 له الكلام وهو نزاهة يوسف وطهارة زهراء ووجهه في المروءة  
 معاملة من راد ووجهه **قوله** كثير انصب على الصدقة والامر  
 اي مصير كثير او حيا كثيرا وان اوردت اي العذول والمصير يصير بها  
 نظرا لا كالمراة بان الاثام الحالة او بالامر بغيره بغيره وقوله القام  
 وان كان مدلولي للفظ اعم لجواز ان يكون ذلك الجاهل لا لصفة هذا اعم  
 ان الاشتغال في الكتابة قد يكون من الامم الى الاحض ومن لطيف هذا  
 النوع قول من قال قالت لرب معي منكم لو فقي هذا الذي اراد  
 قالت في يديكم الغرام عاشق **قوله** قالت لمن قلت لمن لو قيل  
 لك لئلا تصرح بما تحقيه **قوله** في ربه معي جبل فيه عذري  
 جعل في اطاق صغار الغم فشده وتكرها للتعظيم وذلك انما اذا كان  
 صادقا في اقراره فقدمه على الانكار في الكذب وان كان كاذبا فقدمه  
 الكذب ولا يحال معناه لا يحول ولا انتقال عن ذلك وما ذكر من  
 العذول عن الصريح بنسبة الجاهل الى المنكراغا يستقيم لو كان هذا  
 كناية في السنة في اختصاص الصفه بالموصوف والمكان كان هذه كناية  
 في نفس الموصوف والجواب انه لو اوسط **قوله** اين ان ظاهري  
 السؤال عن المكان ومعناه السؤال عن الاشتغال فيه كانه قبل في اي  
 شغل انت في مكانك معي هل لك فراغ في ان تسبح مرافقتنا ولما كان في  
 هذا نوع سوداد بجملة مترجحه الله على حقيقة واحب بعين المكان  
 نجيب الله وتقرينا ما بينه بين حامدين وقوله بعيدا في البعد وهذا اعانين

لو قال انا امر من الشار والمعنى بانما جاز لا فائدة فيه وقوله بالرفاء  
 والبنين متعلق بمحمد وفي اي اعزست وتزوجت ملتبسا بالموافقة وبالاجابة  
 مون البنات وقوله لهنك الفار ردا وبعا وبعا اي ليبلغ ولك حد القوم  
 وليكن هنالك لا يقام منيا وقوله السرطامك مثل اي ملكته وغلبنه ونصره  
 اشد واكثر فينبغي ان لا يخالف وعدي الصريح بعمل الضمنية معنى الدلالة  
 والتضييق **قوله** اوان يوي اي مثل ان يشرا شاة خفيه بذلك اي  
 جعل المسند اليه موصولا الى وجه بنا الجزاء في طوره وطريقته بقول عقلت  
 هذا العمل على وجه عمك اي على طوره وطريقته يعني بهم من المسند الذي  
 هو الموصول مع الصلة بالتكروا التامل للطريق بنا ايجز عليه طريقا  
 الثواب والحيان كما في قولك الذي اموا او العقاب واليونان كما في قولك  
 الذين كنزوا او المذبح والتعظيم كما في قولك الذي را فتك او الذم والام  
 كما في الذي يباركك ومنهم من فسر الوجه بالعله والسبب مجنون المحرم  
 فلم يستقر في خوان الذي سمك ان التي ضربت ان الذين تروهم حاول  
 النقص عنه جعل هذا في قوله ثم يفرغ على هذا اشار الى جعل المسند  
 اليه موصولا او الى العذول عن الصريح لا الى الاما الى وجه بنا الجزاء  
 ومنهم من فسر بالعله والسبب لنا الجزاء واثباته للتدليس فيقول  
 الجزاء فاستقام في الاكثر او الكل وهذا اقرب اذا اشار لفظ بزوا سر  
 الاشارة القرب في قوله ثم يفرغ على هذا يكا ويكون صريحا في انه اشار  
 الى الاما ووجه الاما بالمعنى الذي ذكرنا ظاهر في جميع الامثلة  
 الالية ان الذين تروهم وان الذي لوحشه في دان فانه قد استند  
 على المعنى لكن التامل الصادق والدوق الصريح شاهدان صديق على  
 انك اذا قلت ان الذين تظنونهم اخوانك انك يكون بنا الجزاء من جنس  
 اثبات العداوة والبصدا وعد من تحقق ما يناسب الاحق وبلاجم الحمد  
 واذا قلت الذي الموحشة في دان يكون بنا الجزاء من جنس اثبات  
 الانس في القروروا والوحشة في دار الاحق بقول الكلام في انه  
 لم جعلت هذه المعاني متفرعة على الاما والامام ذريعة اليها وكيف  
 فلك ولم يجعل هذه تلك جعل المسند اليه موصولا من غير توسيط  
 الاما والجواب ان الاما محقق في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المعاني  
 متفرعة عليه مناسب من جهة انه يكون اثباتا للامر لهم بعد التوطئة



والتهميد والتبني عليه والليند فخرنا على مقتضى المناسبة **قوله**  
فيقول بالنصب هو الرواية ثم يرفع عطف على محذوف أي فيحصل الأعيان  
أو العلم بوجه الشا **قوله** ومنه أي من التبريز بالتعظيم أي في باب الموصو  
والصلة وأن لم يكن في المسند إليه ولا متوقفا على الأعيان قولهم جاء بعد الدنيا  
والتي أي بعد الحظرة الكبيرة والصغيرة التي من فطاعة شاتها كركت  
محدث الصلة أي ما القصور العباد عن الاطاعة لها وفي ذلك من تفهم  
أمرها ما لا يخفى وأما اعتبارها التبريز لظهور انتفاء الصريح والمناجاة  
ذلك من عرض الكلام وجانبه وبعد اطلاق التعظيم والاهانه وان كان  
في المثال ما يبدى متعلقا في الصلة يكون عطف تعظيم شأن الجزئية بشا  
على زيادة تخصيص لانه كانا لعمدة في الباب ولم يتبرع من ههنا للتبريز  
أما لانه مراد وأما لان هذا الجزئية الصريح **قوله** ان الذي يحكم السما  
أي رضاءه أيما إلى ان بالجزئية عليه يكون من جنس الرضة والناو فيه  
تعظيم لينا بنية يعني بيت الشرف والهد الذي دعا بما صنع وأقوى  
وأطول وأقوى من كل شيء ومن غير كل بيت وأما حصل محكم السما لعله  
لينا بيت لحرولنا بانية على المستأ أو بانية له فلا يخفى ما فيه **قوله**  
وربما جعل ربيعة إلى تحقيق الجزئية حبله محققا مستقرا ذاتا لاشبهه  
فيه بمنزلة الدليل له والحجة عليه وان في ضرب البيت بالكوفة منها حق البها  
أما إلى ان بنا الجزئية من جنس ربيعة المحنة وعدم ربيعة المودة ثم انه حق  
ذلك وتقرن بمنزلة دليل عليه فظهر الفرق بين الأعيان إلى وجهه من الجزئية  
و تحقيق الجزئية الأخرى ان قوله ان الذين رويهم أخوانكم أيما إلى ان بنا  
الجزئية عليه من جنس التعداد والبعضا وعدم تحقق المودة والأخاء على ما  
يشهد به سوق مثل هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه للحاظ طبع في الخطا  
في ظنهم ذلك ليس من حق الجزئية في اذ ظنهم أخوانا لا تحقق كونهم أعداء  
أو على معنى آخر عطف على خلاف قوله ان الذي لوحده في دان في ناب  
المرتبة ومقام العزيم أيما إلى ان حال فيم على خلاف ذلك وفيه تنبيه على ان  
الدان الآخر خير وان ذلك الميت في سعد من ربيعة الله تعالى فضل الخاطين  
ان يتلوا من الحزن والتفجع والالام والوجع **قوله** وربما قصد بذلك  
عطف من حيث المعنى على قوله وأما من ذلك عرض وليس عطف على ربيعة  
ذو اعتبار كذا وكذا ليلزم فيه الأعيان وهذا الذي يلحق ذلك المشار به إلى جعل

المسند إليه موصولا لا يلقط هذا المشار به إلى الأعيان وصحيره ووروده  
ويأخذ ومكانه وورده لا وضهر عنه المسند إليه وصحيره ومنه لاند من  
السامع ومختلرا حال من فاعل توجه وحى متعلق بتوجه مستظرا ومه حال  
من مكانه والمعنى انه قد يتصد بالمسند إليه الموصول مع الصلة لما فيه من  
الاجتماع والطول بالصلة اذ يتشوق السامع إلى الجزئية في ذهنه فضل  
تمكن لما جعل الله تعالى عليه القوس من كونها حاصل لها بعد الطلب والشوق  
إمكان فيها وأوقع عند هذا فادخل في القول ليعلموا أن طبعها وان كان حصل  
غير المرتب لها الله وأما الاعتراض بان الشوق والتمنى قد حصل من  
تقديم المسند إليه لقوامة تاحيل المسند إليه وان كان موصولا مع طول في  
الصلة وبان هذا وكثيرا من الاعتراض السابقة قد يحصل لغير المسند إليه  
الموصول مثل الشيء الذي حادرت البرية فيه وراودته المرأة التي هو في بيتها  
وأما الذي يحكم السما ويحوز ذلك ففقد بينهما ك على انه ليس بواردين على  
ان ليس المراد بالافتضاء ههنا الاجود والملازمة والمناصفة من غير طراد  
ولا انعكاس **قوله** والذي حادرت البرية البيت الذي العلما المعري  
من نصيبه يرى فيها حنينا وقبلة بان آخر الالاء واختلف الناس في منع  
إلى ضلال وهاد وبعده والبيت البيت من ليس يفتقر يكون مصير  
يعني تحيرت العمول في المعاد في الجحان وفي أحياء الاموات بعد الزفاف  
وأياك ان تذهب إلى غير هذا المعنى من الجوافات **قوله** وفي هذه  
الاعتبارات أي المعاني للعتبة التي تصلها غروا صا حصل النسبة إليه  
موصولا كمن لم لا جل يحصلها حول سده كقولك الادراكه بمنزلة مطايرته  
شوق إلى الماد كحوله تحصيله بعرضه وسبكا العطشه وذلك مثل  
الترغيب والتفكير والتحيز على الأكرام والاهانه أو الترحم أو التناقل  
كما يقول الذي في غاية الحسن والجمال والشرف والكمال أو مائة التو  
وذم الاموال والذي احسن اليك قد عاها أو امر بك كذا وسبي اولاده  
وهذه امواله بالباب أو الذي يحرفه عقولنا العقل مسألة خلق الاعمال  
**قوله** الانسان إليه حاسن يعني بحسب اصل وضع أيما الاشادة  
فألا فاستعمالها في غير المحسوسات أكثر من ان يحصى وفي قوله وانقل  
به ذلك داع بصريح بما عبر عنه في باب الموصول بلفظ الغرض أي الداعي  
والباعث لا الغاية والمقصود فان مثل عدم طريق سوى الانشاق أو



القصد الى اكل التميز يكون باعنا لا غاية وغير اختصاص واليه الشد اليه  
 باعتبار المدلول وبذلك في الموضعين اشارة الى الاختصاص وكذا صيغتي التميز  
 وصيغتي سواها للاشارة حسا ووجه صحة القصد باسرها لاشارة الى اكل التميز  
 والتعيين انه لا يتميز فوق الاشياء الحسية ووضع اليد اذا اشتراك ولا  
 اشتباه حينئذ اضلا خلافا لعلهم كان مدلوله وان كان جريا ما ضامن  
 الشركة لكن بما يكون مشتركا لفظا او يكون سميا غير معلوم للسامع فلا  
 يحصل التميز فضلا عن كماله وبالحكمة مفرقة مدلول اسرار الاشياء في اصل  
 الوضع بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه  
 اعرف المعارف واما اختيار سويده واشياء مما عرفت للضرورات فلا كلام  
 ثم المهمات فلان المطرات المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه اضلا ومدلول  
 العلم متعين متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا بخلاف غيره فانه يجب  
 الاستعمال لا غير فان قيل فالتمييز الاكل يكون بالمضمر لا باسرها لاشارة  
 قلنا المراد التميز فيها يكون مظنة الاشتباه والاشتراك ولا يكون  
 محلا للتكلم والمطاب والغيبة فاني انما يصح لم تكلم **قوله** فوذا حاله  
 كماله اسرها لاشارة والظرف متعلق به ومن ثل يشان حاله اخر ومن  
 حاله من شيان والاضاف والسم شجران بالبادية يعني انهم من جنس العرب  
 وفصاحم وكما هم **قوله** سر بال ليل عجاز عن طلاله المستقل عليه معتزلة  
 اللباس فصار الطارق الان في الظلام معتزلة المستر للباس للسر بال  
 بحيث لا يري لا تنكشف ولذا قال تامل دون ابصر وامي جواب اذا  
 والكوما الثاقفة العظيمة السامر ومعنى الهماء الاقبال عليها والالتفات  
 اليها وهذا طارقة في موضع الحال بنقد العقل اي قابلا لهذا الشخص  
 بالليل وخرشي معاً غير به عن قلتي على طوقا المشاكلة واين اسرار الاشياء  
 لانه لا طريق سواه **قوله** ولا يقيم على صميم اي ظم يراده اي بذلك  
 المقم المدلول عليه الفعل وهذا ما يقال ان العزم المستقيم منه المقدر العام  
 اي لا يقيم احدا ونفس واما محله مضمرا على ان الادلال بدل لا فاعل طيس  
 قول الخفاء وان كانت حبان المصنف في حب القصر في قوله تعالى لا تزي الا  
 مساكنهم وان كانت الا حجة بالرفع مشعرا به على ما سيجي وعلى تحار القيلة  
 يكون منه ميميكه كل احد لا رسلا في الصور ولا مكرما محضيا باحد واليت  
 الثاني بيان الاول والخشف الدل مربوط مشدود برسته قطعه حبلها بالية

ليح ويصدق ويكسر لا يرق له ولا يرق له يعني ان جهة اقامتها وتخلها  
 المذلة ان الاول حاد مع كونه من نوطا والثاني جاد **قوله** احسنوا البني  
 بالضم جمع بنيهم بالضم وبالكسر جمع بنية بالكسر والمراد ههنا ما بنوا من بنيها  
 الخيرو في كلمة ان دلالة على ان ما بهم من احسان النسا والايكيا باليهود وتو  
 العمود ليس يخص المحقق بل المهمات كذلك **قوله** او ان يقصد بذلك  
 اي يحيل المسند اليه اسرار اشارة بيان حاله لما في الاشياء لاشارة من الدلالة  
 على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زائد على تاديه اصل المعنى الذي  
 هو الحكم بالمسند على المسند اليه مجرا عنه واي طريق كان **قوله** لم يتفرع  
 بطف على معك راي فيحصل القصد الى اكل التميز وبيان حاله لم يتفرع  
 عليه اعتبارات اخرى مثل ان يقصد بقصد اكل التميز والتعيين كان  
 العناية والاهتمام بشأن تميز المسند اليه وتعيينه للاعراض للتعلق  
 بذلك من المدح وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة على ان السامع  
 من الغياض ويقصود العقل بحيث لا يتميز الشيء عنده الا بالحسن ومثل ان  
 يقصد بقرب المسند اليه تحقير ودفع مرتبته وبعده تعظيمه ورفعته  
 محلة او تحقير او اهانتة بمعنى انه لا يستحق ساعته عز الحضور والقرب  
 بل ينبغي ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل اكل  
 التميز اضلا وكاله متفرع عليه قلت لم يحصل كذلك بل جعل القصد  
 الى اكل التميز اضلا وكاله العناية والاهتمام بالتمييز فوعا ولا يحدو  
 فيه وانما يلزم المحذور لو اريد بالعناية مجرد القصد على انه لو اريد هذا  
 لم يلزم جعل كاله التميز متفرعا على اكله بل جعل قصد كاله القصد  
 بالتمييز متفرعا على قصد اكل التميز وغاية الامر انه ليستلزم تفرع  
 كاله القصد بالتمييز على اكل التميز **قوله** عز من قائل هو في موقع التميز  
 يقال عز قايلا وعز من قايلا كما يقال عندي حاتم جديدا وحاتم من جديد  
 فلما دار اسم الاشارة في اولئك لقصد اكل التميز متفرعا عليه كاله العناية  
 بتمييز المتعين الموصوفين وتكوير اولئك للتشبه على استقلال كل من الحد  
 العاجل والاطلاع الاجل بصلوح تمييز المشار اليهم **قوله** اولئك انما  
 للقصد الى اكل التميز متفرعا عليه التبيين على غياض المطالب **قوله**  
 باعنا الالف بدل من يا الاحسانه كانت قالت احصيا عيسى محمد ا  
 اولئك قالت ذلك جزا في عبد الله بن عمرو وجوب نقص طهار السنا



عند اغتساله **قوله** ما اذا اراد الله بهذا مثلاً غيراً او حالاً يقولون ذلك عند ما ضرب الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض وغير ذلك فان قيل اسر الاشارة في قول عائشة صفة الجبروت اعني ان يكون في الالة مجرور متعلق بالفتل في قول القائل بعل هذا مسند لا مستند اليه فكيف صح ان يقال قصد بقرب المسند اليه تحميم كافي هذه الصورة قلنا معناه كما وقع اسر الاشارة القريب للتحميم المضاف اليه في هذه الصورة وان لم يكن مسند اليه وقوله ما اذا اراد الله بهذا مثلاً في بيان المصنف وقع به لا اوتيانا لما يحكيه وفي موضع آخر عطف على محذوف اي كما يحكيه في سورة البقرة كما وفي موضع آخر كما ويحتمل ان يكون في موقع الجبروت قوله اهنا الذي بعث الله رسولا في موضع المستند والمقال ومنه دون ان يقول وفي موضع آخر وما هذه الحياة الدنيا لانه محتمل ان يكون مجردا القرب من غير تحميم على ان فيه شيئا اخر وهو انه ليس من القرآن وانما في القرآن وما هذه الحياة الدنيا الاله وهو بقدر ما هو الله وفي الانعام وما الحياة الدنيا الاله وهو بدو واسر الاشارة فيقول ان يريد من هذا القليل قوله وما هذه الحياة الدنيا الاله وهو بدو واسر الاشارة فيقول انه سهو **قوله** ودفع غيرها في موضع الحال وذلك لاستلزامها خاتمة من طمحه وتحققه وتبذله والاستعانة في فعل هذا الانكار والقرع وهذا خبر المستند او المتقاصر صفة له وبالرحي حالاً بما سار اليه حال كونه ملتصقا بالرحي وادارها او متعلق بالمقاصر واليا السبيبة والقصر بقصر الجاهل يعني انه تجلده في اذان الرعي ولا يفعل ما هو العادة من التهرب بل قد اخرج صدق وادخل ظن تجلدا وعكس اعتداده بشغل الرعي **قوله** ومن بعد لقصد التعظيم غير الاسلوب لان كونه للتعظيم قسطن بخلاف ذلك الكتاب على ما سيأتي في بحث الوصل والفضل والتعظيم فيه فوفان بعد من قبل تعظيم يوسف عليه السلام ولان فيه مع قصد التعظيم التنبه على بعد مراتب الجاهل واوصافها بحيث يتجاوز حد القرب والخصور وهذا يقال معناه ان يسل المراتب والدرجات المتفاوتة بالايمان وان كان اصل الجاهل بفضل الله ودرجته **قوله** او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اي بقصد يبعده اسر الاشارة تحميم المسند اليه واهانه معني انه لا ينبغي ان يبالى بالخرق بل ينبغي ان يبعد غاية التبعيد **قوله** او ما سوى ذلك محتمل العطف على تعظيمه او خلاف تعظيمه وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا وكذا

من التقرينات وعلى ان لا يكون لك اوان تقصد بذلك اكل عيشنا وبيان حاله مما هو من الله وانما فيكون هذا السلك اشارة الى ما ذكر من المقاصد بالبعد او بالمقدمات والذوات اي وتفاضل في ذلك الى تتبع التراكيب وما ملل المعاني والوجه الثالث انب بقله ولطائف هذا الفصل يعني فصل كون المسند اليه اسر الاشارة لا كما ينبغي بل كمن فصول علم المعاني لذلك ومما يحكي من التنبه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من المقامات والاليات اسلم لا شواهد حتى يتم باحتمال الغم وانه لا امتناع جمع في مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض وان مبني تلك الاقتضات وكون التراكيب في ذلك كمن الاعراض على مجرد المناسبات والافق للبشر بان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فلما فظ على هذه النكت فلما واصل في هذا الكتاب **قوله** واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او عموماً الافراد ونحوها او حقيقة معينة منها وبحق الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والبيان والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل جزء من المرأة تسمى لامر الطبيعة او باعتبار الوجود وجنيناً ما ان يكون مع قرينه البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء وقد يخص باسم المعبود الذهبي وامامه ونفاً فيجعل على العوهم حذار الترجيح بلا مرجح وتسمى لامر الاستغراق بل بما يكون مع قرينه العوهم كما لا يستثنى خلا قوله تعالى والعصران الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما الى حقيقة معينة من الحقيقة واما او فر من او اكر كما اذا قيل لك جاني رجل او رجلين او رجال فتقول اكر ارجل او الرجلين او الرجال وتسمى تعريف العهد فقل هذا اللام اما تعريف العهد او تعريف الجنس والجنس قد يراد به نفس المعنى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق مقابلاً للجنس والعهد حتى جريا على ظاهر كلام بعض ائمة الحق والاصول **قوله** ثم اشار الى تحقيق الحق وحقيقته في بحث تعريف المسند وادرج المعبود الذي اعني البعض المعين المعين من الجنس في تعريف الحقيقة بدليل انه عدمه ما هو باعتبار الوجود البتة مثل ايتناها الكتاب وامر على التليم ونحو ذلك لا يفي تعريف العهد على ما يوهو **قوله** نفس الحقيقة ربما يوم ان المراد الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لا يخفى ان مثل ايتناها هو الكتاب وامر



على الليم انما هو الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الاوادم فلهذا اشرنا الى  
ان المراد اسم على انهم يقولون الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص وهذا  
يقال ان الموجودات حقائق ومفومات وللعدومات مفومات لاحقايق  
والجنس ما يشمل الكثير على ما هو مقتضى معنى لكل الطبيعة سواء كان جنسا  
باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة وكذا الانسان تبادلية  
معنى القرينان يقال من اراد الاشارة الى نفس حقيقة المسند اليه **قوله**  
قال عز من قائل ما ينس مما اورد من المثال في مجرد التعريف بلام الجنس مع الموضع  
له في المعنى ولا حاجة الى تكلف في تاويله بالمسند اليه ومعنى المبدأ ههنا الوجه  
السبب الذي اذا كان القول بان مبدأ كل شيء هو جنس الماهية لافلا ما اورد  
في الكتاب وشاع من السنة فليست من الناس ان مبدأ الجن هو النار ومبدأ  
الانسان هو التراب وروى ان مبدأ الملايكة هو الارض واستار الى وجهه  
التوفيق بقوله ياتي في الروايات الى اخره ترجع الى الامثلة فقال وكقولك  
وليس يمكن ان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه نفس الحقيقة من حيث هي  
هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الاوادم وكذا الطير وريث المثالين الاولين  
بجملته الثالث اذ لا يتعق ان جنس لكل عظم من جنس الخبز بل من جنسه  
واما في ثم الرجل فهو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض ولهذا اصرح المحققون  
بانه للعبود المنفصل الحاضر في الذهن وسبب هذا زيادة حقيقة في باب  
الاطلاق **قوله** ومن تعريفنا الجنس ما اذا كان الاسم المعروف صفة كقول  
او اسر جمع كالنار واسر صفة كالكتاب الاول ايضا الماء والصفاء والله  
وقوله يبيد اي يظهر صفا من اي مضمرة ارتباطه بالبيت لا بما لا قبله  
لا منظوبا السرمي مورا بآية فان ذلك ذنب غير مختص  
ذلك اشارة الى طي الشرائع اضافة وقوله النار ارض اي مخطو الرتبة نازك  
الدرجة متدبر متعام **قوله** فلقرب المساقفة متعلق بقوله يعامل  
واذا تعاملت متعلق لقرب وجن حال من المساقفة وقوله غير معروف بلا حجة  
الى قوله بدو على تقدير الذكر فالانسان هو المصنف ليلكم قوله تعرف  
ههنا الاسم هذا التعريف وقوله كبراني موضع الغرغرة اي حكاكها والاصيلة  
ان المعروف بلام الجنس وان اجري عليه بحيث للفظ احكام المعارف  
من وقوعه مبتدأ وذا حال وموصوفا بالمعرفة فكذلك في المعنى كالنكر  
اما اذا اراد به نفس المعلوم من غير اعتبار الوجود فلا غير المعروف اذا قطع

عنه النظر عن عارض التوهم والتكثير ايضا يدل على هذا المعنى سيما في الصا  
والما شطف القنات بان الحضور في الذهن معتبر في مدلول المعروف دون  
المنكر فاما اذا اراد المعلوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الاوادم والشايع  
الكثير فلا نكلهما لبعض من الجنس لا تقاوت الا باعتبار الحضور وكون  
البعوضة في المعروف مستفادة من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة  
الثامة يعامل المعروف معاملة المنكر اما معنى فكذلك المعروف واردة  
المعنى المنكر المهم والي هذا اشار بقوله **قوله** ولقد اتر على اللبم بسبب البيت  
صرف اللبم والمعنى ولقد اتر على لبم من اللبام واما لفظا فلو صفت ذلك المعنى  
بما يوصف به المنكر والي هذا اشار بقوله فذلك اي يكون المعنى على لبم  
من اللبام بقدر يسبق وصفه لاحالا وقد يوصف من ظاهر الصانع ان مباد  
على ان مثل هذا المعروف لا ينبغي ذاحال كالنكرة وليس بذلك لانه معروفة  
قرينة من النكرة لانكره ولذا يقع مبتدأ بالاختلاف بل المراد انه يصح تقدير الجملة  
بعده وصفا لاحالا اذا كان مفتضا لحال معنى الوصفه دون الحالية وكما  
في البيت فانه ليس المعنى اعل انه يسبق في حال المروء بل ان ذلك دأبه وعاد  
وهو متصف به ليكون هذا المبلغ في حله وكرمه والافظا هو انه حاط  
والمعنى انه يمر عليه في ذلك الحال فيمضي ويمضي ونمت بان الله في شمر  
الطائفة بجملة خاصته ومصنفة وقلت اما في معنى مضى واقل قدك  
الى الماضي دلالة على التحقق واما في معنى المضى وامر في معنى مرت عدك  
الى المضاع لعقده الاسخضار ومعنى لا ينبغي لا يريدني بل يريد غيري  
او لا ينبغي الاشتغال به ويمضه **قوله** وله في ولاين  
يعامل هذا المعروف معاملة غير المعروف او لقوله على اللبم يسبق في القرا  
غير نظير واحد بل نظير كثير فالظهير على الاول بمعنى المثال وعلى الثاني  
بمعنى المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من  
الرجال والنساء والولاء ان لا يستطيعون جيلة ان لا يستطيعون صفة  
المستضعفين او للرجال والنساء والولاء ان واما جاز ذلك والجل نكرات  
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس شيء بعينه وكذا في  
قوله فقال كمثل الحار بجل اسنادا ان بجل صفة الحار في قوله غير المعصوم  
عليهم انه صفة الذين اهدت عليهم لانه لا توفقت فيه لانه لم يقصد به  
معهود ولهذا يعلم ان الوصول كاللغز في هذا المعنى **قوله**



أو العوم عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى أن لا نسب والعام وجميع الأفراد  
ووفرة العوم في المثال الأول لفظية هي الاستغناء خلافا لا خيرية وفي  
المثال الثالث تبيينه على أن العام في الألفاظ يكون عام في الشيء بمعنى  
الشيء ولا يلزم أن يكون الشيء كذا لفظيا لا لفظيا أخذ من الشيء وكذا لا يخفى  
مثل لا يجب الظاهر بل صريح كلمة كل مثل لا يجب كل محال فيكون عام في  
عوم الشيء ولهذا ذهبوا في لا تدركه لا بصار إلى أن معناه لا يدركه شيء من  
الأصناف فإن قيل من قواعد هوان الشيء إذا دخل على كلام فيه قد توجه  
إلى القيمة خاصة فأما بوثب أمثل الفعل مثلا معنى لم يالكه العوم وجميع  
بقي الشيء والاجتماع ومعنى ما كل ما يعني المراد به أنه لا يدركه جميع المقنيات  
بل البعض خاصة ومعنى ما سرت رابعا نفي كوننا السيرة بصفة الركوب ومعنى  
ما أن عرسته قاصدا أن الضرب لم يكن لغرض التاديب إلى غير ذلك من القيود وقد  
بالغ الشيخ عبد القاهر في وجوب المحافظة على هذه القاعدة قلنا نعم  
إلا أنه ليس كل كلام يشتمل على نفي وقيد فيقبل ما دخل الشيء على كلام فيه قد  
لغيب نفي القيد بل بما يكون من حقوق القيد كلاما فيه نفي فبيد القيد  
الشيء وحقيقته أنه لو اعتبر القيد أو لا نفي في رجوع الشيء إلى القيد ولو اعتبر  
الشيء نفي قد رجح القيد إلى الشيء حتى إذا كان القيد هو العوم فأما دعوى أن  
والقول على العوان مثلا لا الله يريد ظاهرا للمعناه معناه لا يريد شيئا من الظاهر  
لأحد من عباده نفي جانب الظاهر نعم الغرضية والاعتقاد أو لا نفي فيلزم  
عوم الشيء إذ لو اعتبر الشيء بوسطه لم يلزم له أن يكون كذلك كافي فظهر لا شيء  
من لا يحسن القاعدة حرفا معناه الإساءة في حرف وكذا قولهم ما صرت به  
أكراما معناه تركنا الضرب أكراما ولهذا ينبغي أن يذهب المحققون إلى أنه محمول  
للتشبيه لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام أن المذكور محمول على  
مثبت يتضمن حرفا نفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر الشيء بصفة  
العوم فيكون نفي الشيء ولهذا البحث زيادة تفصيل أو دناه في خواشي  
الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام في مسألة الروثة **قوله** أو كان المسند  
إليه حصته معبودة أو قيل أو حصته منه عطف على نفس الحقيقة أو العوم  
تبيينها على أن تعريف الهند هو اعتبار المقابل للتعريف الجبر كما هو رأي جمهور  
الخاصة لا من خروجه وشعبه كالعوم والاستغناء وفيه بالمثال الأول  
على أن المعهودية لا يلزم له أن يكون بالذكري كالكلام هذا المتكلم وعلى أن الحصته

ما يكون

ما يكون بعضا من الحقيقة فردا كان أو فردين أو أكثر وبالمثال الثاني على أن المعهود  
قد يكون عاما مستغنيا لا كما يقوم من ظاهر تقابلها مع متناهيان وعلى أن  
اللام الداخلة على الصفات لا يلزم أن يكون عاما مع متناهيان وإنما ذلك  
فيما قصد به معنى الحدوث وإنما في غير ذلك من تعريفات المسند إليه مثلا  
هو الاسم المعروف به وكون الشيء جمع ساحر لا ينافي الهند والألفاظ على كل  
ساحر بصفة البالغة لأنها السحرا مع منه قصد في علمه وبالألفاظ التي يعلم  
أنه يحار كما تقول جاني رجل كرم فلا كرمات الرجل يكون يكون معناه ذلك الرجل  
الكرم وبالمثال الثالث على أن هذه الألفاظ للعرف باللام ليست في المسند  
إليه خاصة وإن لوردناها فيه **قوله** وتقرى ما ذكرنا كان لا نسب أن يقول  
من إفاة اللام الاستغناء أو تعريف الحقيقة لأنه أورد في تعريف المسند  
القول تعريف الحقيقة وبالألفاظ مفكلا بوجهها وأجابنا على تعريف الهند  
قائل في حصره الفن الثالث هو تعريفها لا بقرى الهند اللهم إلا أن يقال المراد  
ما أشار إليه من التخصيص إلى المعهود والمتمثل من قوله **قوله** وأما الحالة التي  
تستحق الترتيب أي تعريف المسند إليه ولهذا رجحنا أحسن إليه وإلى أحسن  
في وضع الحال من طريق الآية كانه صفة له أي طريق موصول إلى الاختصاص بمعنى  
إليه وأصله في موضع معناه مؤكدا لا نفي الطريق أي عدمه كونه بالعلمية  
أو بحال من طريق **قوله** كقولك غلام زيد كذا الذي لم يكن عندك منه أي من  
الغلام شيء من الأحوال المناسبة للتعريف عنه سواء أي سوي أنه غلام زيد أو  
لم يكن عندك سمعك شيء سوله فعد الطريق أما لا مرعا إلى المتكلم أو  
إلى السامع وقوله أو طريق سواها أحسن عطية على طريق سواها أصلا  
أما إذا جعل أصلا حال من طريق سواها فالقابل للمعطوف والمعطوف  
عليه ظاهر باعتبار المتعديين وأما إذا جعل مصدرا فالصواب التعادل من جهة  
المعنى حيث أفاد نفي طريق على صفة العوم من غير تقييده بوصف دون وصف  
**قوله** هو أي أي هو أي ذالك استرجع لراكب اليابن جمع عاب خفيف  
بمعنى مع نوسيط الألف مصدرا معناه ذالك جفت جنوب مستقيم وجمعا  
حسني ونحني بكه موقوف متعديين أو إفاة اختصار طريق والظاهر عدم اختصاص  
وعدمه من ربح ليشط الكلام كونه من الجبر والخش على الرجل **قوله** وأما  
عطف على معنى لم يكن مطبقا طريقه على طريقه لا على مقتدره لا على الاحتياج ولا على  
طريقه أحد المعنى أي الحال المتضمنة للاضافة كايته على لم يكن طريقا وكايته



لان في اضافة المسند اليه حصول مطلوب غير سوي عند الطولي والطلاق وسوي  
الاختصار وهذا اول قوله مثل نصب على الحال من مطلوب والبال من حصول  
والاحسن الجواب لا اذ صفة مطلوب وصحة لفظي للاضافة وقوله اول اولي  
بحر ومطوف على المقدر ان لا يقل التفتيش في الفاعل الظاهر اعني تركه على  
السند وفي الاول لا يستلزم تركه او على الموصول والعلة صفة للتفتيش كحل  
الحاكي على انما بعد وصفه بالمعرفة في كل من الوجهين الثلاثة وجه بعد قوله  
جحة من اجازات مثل كراهة تقديم البعض على البعض بما ذكره لاختصاصه في  
منهم وحده اذ في ظاهره كراهة نسبة الفعل الى من احلهم او تامة الى ملاك  
المتكلم والسامع او كون اتحاشهم مما يمكن في السمع او تشريك اللسان واما في  
به من التفتيش المقدر فتوكل بنوا ادم فاعل الفاعل وصلها الجاء وهذا البناء  
ونسبه ان يكون بواطن من هذا القبيل لان المراد بهم اورد القبيلة جميعا لا اولاد  
مطر المصدودون بخلاف اولاد جنة فان ترك تفصيله لا يوتيه قصد الي  
الشبهة وعدم تقديم البعض على البعض المبني عن الافضلية ولا يمتنع ولا لانا  
الاناث التي ليس بها الصريح باسماها **قوله** يوم اللقاء اي يوم الحرب وملاقاة  
الاعداء المتعلق بما في من المستند من معنى التشبيه وفي غيبه متعلق بالظرف اعني لها  
واشمل جميع شمل ولذا الاستدلال بالظرف لا يفاد على الموصوف او مستلزم  
الظرف والجملة صفة اسود والقبيل العصبه وحاشا ان اسود موضع فيه اسود ولا  
اذا كان ذا شمل كان اسود مقابلة ومما افادته **قوله** اولاد جنة يريد انهم  
لم يتركوا قواهم ايامهم وليرتدوا من غيرهم **قوله** فومي ترك التفتيش  
كرهه الضمح باساي قتلة الاقارب ولا يلائم التفتيش على جاحه معينه فتاك  
العقاة اعم يا ابيهم فحم وفي بنا الفعل اعني قتلوا على هر الماده الاختصاص  
اي هو الذين يجوزون باحق فلو حاولت لا تقار منهم عادة ذلك بالكافة في بني  
لان عز الرجل احشيتة **قوله** قايلا ترك التفتيش لان الاجزاء يسبح عن  
المفتش بالمعدودين سبعا يكون لغوا من الكلام لان في التصريح ببعض الاساي  
مثل نحو وكتب وكاتب بعض الاستعانة بالناس في المقار **قوله** او مثل ان  
يتضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لفظيا منسوبا الى الجار كما في الاضافة بادق  
ملازمة فان حقيقة الاضافة للاختصاص انما هي انما يكون للذي يصح معه  
بنا المسند اليه فالامانة بما ملازمة يكون مجازا محكما مشعرا  
يحمل تلك الملازمة على الملازمة الكاملة الاضافة **قوله** وكذا الحرقا

الحرقا هو السند اليه المضاف الى الحرقا وهي المرأة التي في عقلها هوج وبها حيا  
كانت تصنع وقتها طول الصيف فاذا اطلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب نحو  
يطلع عند ابتداء البرد يقرب القطب في القرب استعداده اللثا فاضيف الكوكب  
اليها لانه الملازمة البينة اللطيفة النيرة بالضم الصهر سهيل وقع بدل من كوكب  
او عطف بيان اذا عرفت فرت فزها قطبها الذي يصير غزلا وتوولا اليه القرا  
جمع قريبه يعني اقاربها وعشائرها **قوله** وكقوله اذا قال قدني كان الالب  
ان يقول قال الشاعر كما قال فيما سبق قال الله تعالى ثبت بدا اي لم يلب هذا  
ليس من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة قال الى الانا من اضافة المفعول  
وامانة الانا الى الكاف اضافة المضاف اليه وهو وان كان في نوع المسند  
اليه ليس بمسند اليه اضطلاحا في الجملة جعل المشروب ذا الانا اي متنا  
لملازمة اياه بكونه من فيه واما اضافة الانا الى الصيف لملازمة شربه منه  
وهو لما كره وقوله اذا قال اي الصيف قدني اي حسي وكان قال اي المضيف  
احلته بالله طمعه واللام في لفتح مفتوح جواب المستمر واليا مفتوح كونه  
قبل لان الحاكه المحذوفه اي لغيره واما مفعول يعني حيا كما تكده وفيه  
اي الطعام يحتاج الى الطعم لان كاله ان يطعم **قوله** او مثل ان تنضم اضافة  
نوع تفتيش المضاف او المضاف اليه او غيرهما باعتبار الملكية او محلوكة او مصح  
او غير ذلك او نوع غير ذلك بحسب ما يصطبه مدلول المضاف والمضاف اليه  
ومثال غير المضاف اليه مناريد بالباب **قوله** او غيرهما مضاف على نوع  
لنظيم وذلك مثل النحر يعني على اكرامه او اذلاله او التزم طيه كما تقول صديقك  
او عدوك او اسيرك بالباب ومثال اظمار المسرة والمساءة كما تقول جيعي شقي  
او مرضي ومثل التكم كما يقال ينكر او امير كذا ومثل التفتيش على السب كما يقال  
اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار ومثل زياد الاستعداد كما في قول  
الشاعر فيها طيب عيش المرء في حرمه ان على كفه من كرمه من شرابه  
**قوله** واما الحالة التي تقتضي وصف المعرفة اي تقتضي المسند اليه بالفت  
وهو تابع ذكره ليدل على معنيته منبوعه فالمراد بالوصف المعنى المستدري على ما  
ينبع منه قوله يانه وتضمن على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم  
من كونه في مثل الجسر الطويل العريض العقيق كما سنا ان يكون كل واحد من  
الثلاثة لا في في غمار الكسف والبيان والمراد ما يطول ارتقا لامداد من اورد  
الاستعداد الغرض اولاد بالعرض القصص او المرفوض بانها وبالحق ما يتألفها



وليس الجسر عند الامالة هذه الابدان الثلاثة وان جوز بعض المتكلمين تركيبه  
من جوهرين وهو لا يقولون بغير من له الابدان الثلاثة حتى يحتاج قريبا الحصول  
التقسيم بالجوهري قوله الى فراغ استعار بان الجهر هو الفراغ المحقق او المتوهم  
لا السطح الباطن من الحادي **قوله** او قلت الحق اشارة الى ما ذكر صاحب الكفاية  
في قوله تعالى هدي للفقير الذين يسمون بالغيب الى اخره انه اذا جعل الذين  
يؤمنون صفة للفقير فانه محتمل ان يكون صفة كاشفة وان تكون مادحة  
وان يكون مخصصه من الاولين على ان المراد بالحق فاعل الطاعات وتاركها  
الا ان على الاول جعل قامة الصلاة وايضا الزكاة عبارة عن فعل جميع العباد  
البدنية والمالية تصيرا عاما هو اصلها واسماها لو يكون ذلك انما  
الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف  
المذكور بهذا الاعتبار مستقلا على ما هو معنى الاقمار من فعل الطاعات  
وترك المعاصي وعلى الثاني فلا حاجة الى هذا بل مجرد اقامته الصلاة مدح  
للمتقين وتنبه انك على ان المراد بالحق تارك المعاصيات فيكون فعل الصلاة  
والزكاة من الواجبات وصفه بهذا التخصيص والتوجيه **قوله**  
باسرها اي تمامها كانه قيل مع اسرها وهو في الاصل القدر بكثر القاد  
اي السيرة الذي يشهد به الاسير وكذا معنى المنكرات عن اخرها وحقيقته  
اجتنابا عما سواها وانما يكون ذلك اذا بلغ الاخر واحدا كونه متبعا  
عن اخرها وهذا اولى من تجاوز الان التجاوز بعد نفسه ومعنى تجاوز عنه  
عفا وقيل معناه عن اخرها الى اولها ولا خفا في ان اللان بعد الحق كلمة من  
دون عن ومن الغريب ما يقال ان الاخر عبارة عن اجمع تسمية الشيء باسم جزئه  
وعن متعلق محذوف في موقع الحال الى جنت المنكرات محذوف عن جميعها **قوله**  
كالاحد دته يروي بالشدية والتخفيف عن المحذوف واحد والحكمة في  
الصفة جند فالعابد وفي موقع اليان ولا خفا في ان المذكور ليس هذا المعنى  
اما في بيان اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المنكرات من التكلف  
بل شيتها به **قوله** وهو الايمان جعله قاعدة الحساب واصلا لتقوى الكل  
وافقارها اليه وجعل الصلاة والزكاة اصل الصادات المتخلفة باعمال  
البدن والاموال لانها سواء ما يتلوها ويتبعها بمنزلة الولد للامير وقوله  
فذكرت الناهي عطف على ذكرت اساس الحسنات **قوله** ونظير اي نظير  
قوله الحق الذي يومن ويصلي ويرزق في تزييل الوصف منزلة الكاشف

لما جري عليه ذلك الوصف وان لم يكن مستندا اليه فان لا لعل في البيت  
رفع على انه خبران في البيت السابق اعني قوله ان الذي هم السامعة والخذة  
والبر والتقوى معا او نصب بتقدير اعني او بتقدير كونه صفات للذي هم وجبر  
ان قوله بعد خمسة آيات او تزيي فلا تنفع الاشاحة من امرين قد يجادل  
البدن ما قاله في العلم هو الذي هو الموقد الذي يكون الرجل بحيث يكون  
مطوبه بمنزلة المحسوس من هذا العلم كاشف عنه او في هذه الاشاحة  
الخبر البع الغوايب ومقتضيات الامور جمع بدنه **قوله** وبما نواحي  
اي عائل ونيا سب قولنا وان جزوعا اذا مسه الشر ومنوعا اذا لمسه  
الخبر بمنزلة الكاشف للبلوغ سوا جعل وصفه او حلاله **قوله** فان  
لي محمد بن عبد الله في موقع الفاعل لعل محذوف يتعلق به عن احد وفي موقع  
متبدا اخر عن احد **قوله** او منه حاله عطف على مبيها له **قوله** زيادة  
تخصيص لان الموصوف يشتمل على تخصيص ما لا محالة سيما في المعروفة  
**قوله** وكان ما تعلق عطف على قوله كان الوصف مبنا يعني يجب في جميع  
ما ذكر ان يكون ما تعلق بالوصف وحصل به مطلوب لا تكلم ملائمة الغرض  
فيكون على وفق مقتضى الحال **قوله** ولما يري يريه يان ان الوصف  
يجب ان يكون معلوما لتحقيق في نفسه ومعلوم التحقيق للموصوف فانما  
الطلبية لا يجوز ان تقع وصفا بخلاف الخبر فان حقه ان لا يكون معلوم  
الحقيق للبتد احيا اذ علم ذلك صار صفة وهذا اما يقال ان الاوصاف  
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف نعم ليشترك الوصف  
والخبر في لزوم كونهما ثابتين في انفسهما ليعبر بكونهما للموصوف والمبتد  
ويترفع على هذا امتناع كون الجملة الثانية سيما الطلبية وصفا او خبر  
وتنزه الكلام على محاذاة ما في الكتاب ان كل وصف فهو خبر به شيء  
لما علم من انه يطلب منه غير الموصوف به عما ليس موصوفا به سواء كان  
صفة مخصصة او غيرها وكل ما ميز به شيء عن شيء يجب ان يكون عند السامع  
معلوما لتحقيق ذلك الشيء الذي يميز به عن شيء اخر وكذا عند المتكلم بطريق  
الافتقار لا امتناع ان يميز بشيء عما لا يعلم بكونه له كل وصف يجب  
ان يكون معلوما لتحقيق منه ما الموصوفه الذي يميز به عن غيره ويلزمه  
ان كل وصف يجب ان يكون محققا لشيء لا ما هو وجوب معلومية  
ذلك نفسه الى قولنا كل محقق لشيء يجب ان يكون محققا في نفسه



عزرون وهذا معنى لعلك بان تحقق الشيء في نفسه على حقيقته في نفسه  
 فينتج ان يكون في نفسه ثابتا متحققا اذ معنى البتة والحقائق واحد ولا يرد  
 التناقض بالافاضات التي هي اضافات واعتبارات لا وجود لها في الالهيان  
 لان معنى الحق والبتة امر عديم من الوجود فلا يلزم من بقاءه بقاء  
 نفسه بوجه ان الضروري في الوصف هو التميز من العقل واما في نفسه  
 وجبت الحاجة الى ما هو المسمى الا ترى الى قولهم الحق والسجل كذا وذا  
 ان اريد بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصير محله عليه بالمواطاة الكريمة  
 في قولنا الرجل الكريم كذا فهو محض الحاجة نفس الموصوف ووجوده  
 وحقيقته نفس وجوده وحقيقته لا يتعارض ولا ينافي الى ازالة وفرعية  
 بل لا تبيح اشتقاقا كان الموصوف متحققا في نفسه فذلك متحقق  
 والافلاحة وان اريد ما هو ما اخذ الاستقاة ومنها الوصف المحض  
 كالكرم مثلا فلا نسلم ان حقيقة الموصوف ليست حقيقته في نفسه فان  
 معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاستقاة وهذا لا يوجب ثبوته كما  
 في قولك اريد الالهي كذا مع الالهي عدم وهذا اما يقال ان اشتقا متبادر  
 المحول لا يوجب اشتقا المحل هذا في الواقع قوله ولما ترى اشتقائه وما يوصو  
 واللام متعلقه بيمينك وانتاع عطف على طلب وصير لغيره فلهذا في  
 لا يعرفه وصير له لشيء وصير به لما يري **قوله** وان جازي وكلمة  
 بان تحقق الشيء في نفسه على حقيقته في نفسه لا تشبه عليك ان حق كذا  
 يصدق بوثقه للغير سواء كان على طريق الاشياء في الاخبار والاعلام  
 بذلك كما في الخبر وعلى طريق الاخبار ما هو معلوم كما في الوصف ان يكون  
 في نفسه ثابتا وعندك ايما المتكلم اما في نفسه فظاهر لان الفاعل لا يقصد  
 المحال واما عند المتكلم فلا انما يقصد بوثقه للغير في نفس الامر كما ان ثابتا  
 له عندك ضرورة فيلزم كونه ثابتا عندك وقولنا حقيقته كذا في قولنا  
 الواجب فيه كذا وهو معنى الضرورة وقولنا يقصد بوثقه للغير في  
 قولنا يمكنك ان تحمله وصفا او جزا فتصير القصد الحاصلة هي ان  
 كل ما يمكن ان يحمله وصفا او جزا بالضرورة ثابتا في نفسه وعندك  
 وينعكس بعكس القيد لا قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا يمكن  
 بل يمنع منك جعله وصفا او جزا فان عكس القيد عديم هو ان يحمل لغير  
 المحكوم به محكوما عليه ونقص المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق

في نفسه

واليك

وكيف اعني الاحياء والسلب بحاله فنقولنا كل فاعل مرفوع ينعكس الى قولنا  
 كل ما ليس بمرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل منصوب الى قولنا ليس  
 ما ليس بمصوب ليس بفاعل ولا يخفى توجه المنع مع قولك كل ما يقصد بوثقه  
 للغير يكون ثابتا في نفسه وان ترفع حق الشيء على ما تحقق في نفسه لا ينظر  
 ذلك كما في الاخبار الكاذبة المستغنية المحولات فقوله في نفسه الصبر عايد  
 الى ما يقصد ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد وقوله وعند  
 عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يغير من بقاء السامع لان البتة  
 عندنا انما يلزم في الوصف دون الجزر وقوله لك بل لك اي في نفسه وعندك  
 وقوله او متحققا عطف على ثابتا على قصد السوية في التعبير اي سوا قلته  
 ثابتا او متحققا فالعق واحد بلا نزاع وانما النزاع في ان الوجود هل  
 يساوي ذلك امر اخر وقوله وكذا في خبر اي ومثل امتناع جعله صفا  
 يمنع جعله جزا فكذا في موضع المنع المصدر وجرا مفعول فان جعله جزا في  
 وايضا مصدر فعل محذوف في موقع الحال والاستثناء اي عادا لاشياء  
 عودا وقوله يحكم عكس القيد في موقع الجزر لثبته المحذوف اي هذا  
 ثابت بحكمه ويجوز ان يتعلق بيمينك واما جعل كذا كذا لانه انما في نفسه  
 ثابتا متحققا في معنى متحققا عندك فتعسف **قوله** وعنى ريدان ما  
 ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه وعند المتكلم والسامع يدور  
 الى امرين ويعاون عليهما يقال حذب بضغفه اذ ادعاه وهتف به فذكر  
 في الاساس واصله من حذب الطبع اي المضد بحافظة عن الزلل  
 والزلق والظرف اعني اذا استوفحت متعلق بعسى او محذوف على محو  
 او تاويل وعسى مستعمل استعمال عسى ان يخرج زيد وهو ظاهر واستعمال  
 عسى زيد ان يخرج على طريق متنازع العاملين واحدا لا ولوا والثنائي  
 ليكون اسرع عسى ما ارضاك او صغيرا غايده اليه والامر ان احدهما ابطال  
 راي مشايخ المتكلمة حيث يقولون ان الصفة غير معلومة والالزام  
 اشتركا مع ان الذات في المعلوماتية قد دخل تحت حد الذات اعني ما  
 يعلم ويخبر عنه وانما الحسني البصري ومتابعين يقولون كل احد من الذات  
 والصفة يعلم الا ان الذات تعلم احلا والصفة لا تعلم الا فرعا فان  
 قيل ما ثبت من لزوم المعلوماتية انما هو في الصفة النورية لا ما يقابل  
 الذات ويورد في المباحث الكلامية **قلت** كما انه اذا الصفة المتما

لمة



لذات مما يقع ان يحمل صفة مخوية للذات لكونه معنى قايما بها وجيذا تكون  
معاومة فلا يصح القول بأنها لا تكون معلومة البتة وثابتا للطلب  
اثبات ما هو ثابت في نفسه كالوصف لشيء اخر كالوصف لتسدي ثوب  
ذلك الشيء الاخر في نفسه لاستحالة ثبوت الثابت لما لا يثبت له في نفسه  
وهذا يظهر في استعالة ان يثبت للثابت في نفسه ما لا يثبت له في نفسه  
ولا حاجة الى ما عرفناه المصنف من المقدمات فضلا عن استنباطه ولا الى  
ما ذكر من الطويل والتفصيل وزيادة لفظة المحاولة والاثبات ويكون  
ان يقال ان تحقق الشيء الذي وثبته له يستدعي تحقق الشيء وثبوته  
مجرد فائدة لا يثبت عليه شيء من مباحث الباب **قوله** ثم عليك ذكر بلفظ  
بذلك لانه مع ما سبق من لزوم كون الوصف او الجزأيا عند المتكلم  
ما قصد من امتناع كون الجملة الطليقة وصفا او جزاء واللام في فعلك  
متعلق بتعلم وتقرير الكلام من مضمون الجملة الطليقة لا يكون ثابتا متحققا  
عند المتكلم يجب ان يكون ثابتا متحققا عند المتكلم ما سبق فاجملة الطليقة  
يتمتع ان تحمل وصفا او جزاء وقوله الطلب سمي اي جذا واجها في تحمل  
امر وقوله كاسيا ينك كل ذلك في قانون الطلب ليس في قانون الطلب  
هنا المعنى سوى ان اطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي ثما هو  
مطلوبه ان لا يكون كاجلا وقت الطلب ويمتنع طلب حاصل لغيره ان  
المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه قد يطلب حصوله في  
الذات كافي الاستفهام وقد يطلب حصوله في الخارج كما في غير ذلك مثل  
بحول رأت واخرب وانه قد يكون حصول ثوب او ثوبا من تصور او  
يصدق اني غير ذلك من التفاصيل التي لا تدخلها في هذا المقام وقوله  
مثله بذكر من مطلوبك واما خبر البيان بالطلب مع ان سائر اقسام  
الاشياء كذلك لما مر في صدر الكتاب من خبر الكلام في الخبر والطلب  
وعدم الاعتماد بيا في الاشياء ولا ينساق الله من الله من جهة ان مضمون  
الاشياء غير ثابت واعلم ان القول بامتناع كون خبر المتكلم طلبا محل نظر  
والمتكلم بان الخبر ثابت للبتة افيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك  
على عموم غير مسلم واما ذلك في العينة افي الجملة اعزبه وليس معنى الخبر  
على الاطلاق ما اثبت للتبديل ما استدل به وهو اعم كما في اسناد الطلب  
الى الفاعل والقول بان الخبر لا يثبت له يحمل الصدق والكذب غلط من باب

اشتران

اشتران اللفظ وتوقع الاشياء من الطلب وتغير خبرا كثيرا في الكلام والثبات  
بتقدير القول على ما ذكر المصنف وغيره مما لا ضرورة اليه بل ياباه المعنى في كثير  
من المواضع سيما في باب المدح والذم فمن يحمل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء  
كقوله تعالى لا اتم لامر بياكم وفي مثل ان زيد ومي القاتل وكيف الحال يا  
اشبه ذلك قوله ولذلك سمعنا قد شاع مثل قولنا سمعنا زيدا يقول  
بينهم من زعم ان يقول ثاني معقول جمع والمحققون على انه جالا وتبدل ويان  
تبادل المصدر اي سمع قول زيد قايلا كذا او قوله كذا والظرف اعني  
في مثل متعلق بقوله واللام في مسأله متعلق بان يقول وفي لبراده  
يحمل والضمير ان الله وهو اللين المحلوط بالمسا وكذا الضمير في ورقته  
وهو بيان يضرب الى السواد والسماء بالفتح اللين الرقيق والسمير اللين  
ورقيقه واما خبر عن القابل بالرواي وعن القول له بالمسأله لانه انما  
يخاطب بهذا الخطاب الراي الحاضر فقط بالشد يد من الظروف والمنهية  
المستعملة لاستبعاد زمان الماضي وقوله وفي مثل اي سمعنا في مثل زيد  
اضربه بقوله انه محمول على يقال وفي اختلاف العيان اقتان وتبين على جوا  
التدوين اعني معقول ويقال لان الاول ان يقدر في الصفة الصفة  
وفي الخبر الفعل وقوله ويقدر عطف على يقول اي سمعنا نفسرا لا التفسير  
في معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على سمعنا اي ولذلك تفسر وقوله  
بيانا معقول له الوصف وقوله هل يعرفونه في موقع البدل من قوله من وعرف  
وقوله من هو بذلك من مفعول يعرفونه والظرف اعني في ظرف متعلق بما  
تضمنه من الاستفهامية من معنى الفعل اي مال غان مسرف هو في ظرف  
ظلة واستكارة وشدة اضارته على تحريم والشككة الجديدة العترة في  
نور القوس وشدة الشككة في الظاهر من سوق كلامه تستحق ان وعرفون المقام  
الاستفهام في موقع الصفة للعذاب المهيمن على طريقته كمثل الخمار يحمل  
اسفازا او للتميم يسقى فان القول مقدر ولكن لا يظهر ان العذاب المهيمن  
معلوم معهود ليس في معنى النكرة وان ايراد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام  
من غير ان يحمل صفة او حلا لا يقتضيه القول وان بما قصد من تصوير كره  
العذاب **قوله** حتى خذ منه في موضع المصدر راعا لواجب من خدمته  
الا كما مر في كبر الحلاف الذي يكون فيه القرعة اول ظهورها يجوز ان  
يريد به عبارات كناية وبالثبات اللطائف المعروفة المذمومة فيها وبالاع

طالع



عليها فظهرت بكنهها وان اردت بالثمرات المحيطة في الاكام والمعاك الدقيقة  
واللطايف الخفية في نفسها من غير ان يعتز في الحكم واستعان على حدة ولقد  
صدق في هذا المقال لكن الشان في حق الخلد وسيعين عليه شرحا هذا  
والله الموفق ونعم المعين **قوله** واقاما الحالة التي تنضي تاكيد اي تحت  
المستداليه بل المعروف تابع بقرار امر المتبوع في النسبة والشك في اذا  
كان مستدكناها المتكلم ان لا يظن بك السامع في حكمت الذي يؤكد المستد  
اليه له يجوز اي بظا بالمجازا وسهوا اي ذهولا بحيث تقته ياد في تبينه  
اوليا يا اي ذوالالفرون بحيث يفتقر الى متدا يحصل فاذا قلت عرف  
زيد احمل ان يكون المعارف بعض خواصه الذين معروفة غير معرفة  
كما يقال كلما بلغ الودور فقد بلغ الامير او يكون المعارف عمرا وانما حكمت على  
زيد بطريق التسهوا والسيان فاما قلت عرف زيد زيدت من التتابع  
هذا الظن اي الودوم والاحمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطله  
الامثلة لظهور انه لا يحصل من عرف زيد مثل هذا الاعتقاد وكذا اذا  
قلت عرف زيد نفسه او عينه فقد اذلت وهو كذلك يجوز في الاشاد  
الي زيد ولا يخفى انه لا يزيل وهو التسهوا والسيان ولما كان في هذا مع  
فيع وهو يجوز او التسهوا والسيان بقرار المستداليه اي جعله مقورا  
محققا فاما بحيث لا يظن به عزم او رد جملة معترضة بين المعطوف والمعو  
عليه دلالة على ان المقصود بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد ترميم المستد  
اليه من غير قصد اليه وهو يجوز او التسهوا والسيان كذا لا يظن  
لنا ان اي موضع من فضل اعتبار التقدم والاختار مع الفعل مطلقا على  
هذا المعنى فالوجه ان يقال ان قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقصد مجرد  
القرار بل بما قبله فقد ذكر في فضل اعتبار التقدم والاختار مع الفعل  
انك اذا قلت سميت انا في حاجتك لا فائدة وجود السعي في حاجة منك  
من غير مشايه يجوز او سهوا او لسيان صحيح بخلاف انا سميت فانه لا يكون ذلك  
بل الرد على من زعم انهما لغير السعي ومشاركة لك فيه وبذلك على الاول  
بحول لا عوز لا غيري وحل ان في نحو وتحد وقد يقال المراد انه لما كان المقصد  
مجرد ترميم الحكم في محتمقه وكفويته على ما ذكر في الحالة المعقضة لتقدم  
المستد من ان مثل انما عرفت قد يكون مجرد ترميم الحكم بسبب تكرر الاشاد  
وكذا ان لا يكون انما لا تكذب فانه اقوى للحكم من لا يكذب انت لان انت

تاكيد

لتاكيد المحكوم عليه بانه هو لا غير لاننا كذا حكم وهذا الكلام جيد لو حملوا  
القرار على بقرار المستداليه وحملوا الاطلاع فيما ذكر في لا تكذب انت  
اذ مثل انما عرفت وانت لا تكذب ليس من تاكيد المستداليه في شي وفي كلامه  
اطلاع على تاكيد المستداليه معزول عن بقرار الحكم وتقويته **قوله** او خلا  
الشك عطف على يجوز او ما بينهما اعتراض وهو خلاف الشك في مثل  
عرفني الرجال جميع اذ بما يتوهم ان المقصد به الجنس او الجنس او نحو  
الجميع المعروف بظاهر ظني لا مضمون قطعي واما في مثل عرفني الرجال فشكل  
لان في نفس في مدلوله فالحق ان هذا التاكيد مجرد بقرار الشك وتقويته  
لان في ظن خلاف الشك اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادق على احد  
المقتضيين قد ينسب اليها كما في قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجا  
وانما يجوز جان من الملح الاحاج ومن العذب الفرات فالتاكيد بكلامها  
يدفع وهو مثل هذا وان كان عايد الي دفع توهم يجوز فتدبر **قوله**  
ومنه اي من اراد لفظ كل فما اذا كان المراد ان لا يظن خلافا للشك  
وان لم يكن من التاكيد الصناعي فذلك كل رجل عارف وكل انسان جود  
معامر ارجل عارفون والاناسي حيوان لا بالنسبة الى رجل عارف وانما  
حيوان ليرد اعتراض الانصاح بان كلمة كل هنا للتاسيس وافادة التحو  
عنا قبله لا للتاكيد ودفع وهو عدم الشك اذ لا شك بد وبما فلا  
لا يقال كلمة كل هنا سورقاغا الموصوع رجل وكذا قد ورد  
والا لما صح دخول كلمة كل عليه بل يراى انه اموز لها بعدد وكن فيكون  
كل تاكيد الذي لك لا تاسيسا لا تافول السورما بين كميته  
افراد الموضع من الكمية او البعضية ولا معنى لتاسيس الشك سوي  
بيان عموم الموصوع وافادته ولو افاد الموصوع بدون كل الشك وكان  
رجل غارق كلية الامممة وكون رجل للتعدد والكم ظهر الفساد بل  
غايتة الاطلاق والاحتمال وكونه لغزود واحد لا يتلزم كونه للعوز  
ليفيد كل فرد على ان امتنع كونه لغزود واحد لا يتلزم كونه للعوز  
والكم ليكون كل تاكيد بل يجوز ان يكون مطلقا لا يفرق فيه للو  
والكم ولعل هذا اقرب الى التحقيق لو كان للتخصيص لما كانت القضية  
معملة بل جزئية ولهذا قال ابو علي في الاشارات ان كان اللام تفيد  
العموم والشك البعضية فلا يميل في لغة العرب **قوله** واقاما



الحالة التي تقتضي بانه اي تعقيب لمستند اليه يعطف البيان وقيل به وما  
يجري مجراه ويؤدي مؤداه فيقنأ أول مثل لا تحذف والظاهر ان ما هو الاله  
واحد وما من دابة في الارض ولا طائر يطير يحتاجه وتبين ان يكون عطف  
نفسه على بيانه اشارة الى هذا لكن لا يخفى ان المحض من الاسرار لا يتناول  
في الارض ويطير واعمال زيادة ايضا لان المستند اليه لا يخلو عن  
ايضا يعطف البيان يفيد زيادة لا الاضاح عن اصله وقوله بما يحسنه  
من الاسرار اعم من العارف كما في قد رصد يترك خالده وغير العارف كما في قوله تعالى  
جعل الله للكعبة البتة ائمة لمراد ذكر صاحب الكساف الى البتة ائمة عطف  
بيان للكعبة ثم يجوز زيادة الاضاح ان يحصل من عطف البيان نفسه  
وجوز ان يحصل من اجتماع التابع والمتبوع لكن ذكر المصنف في علم الاثر ان  
عطف البيان يكون اعرف بالبتة **قوله** وقوله مبتدأ اخر من هذا القبيل  
اي من قبيل البيان والتفسير وان لم يكن المتبوع مستند اليه فضلا ان  
يكون معروفا ولا التابع عطف بيان صناعيا بل صفة ووجه سفق الاخر  
بيان كون هذه الآية من هذا القبيل وتقرن الى اليمين عنها اثنان من  
الجنس المسمى بالاله والاله معناه الواحد من ذلك فالاول حامل للمعنى الجنسية  
والعدد والخاص والثاني بمعنى الجنسية والوحد وسوق الكلام الاول  
للشيء عن اتحاد الاثنين من جنس الاله لا للشيء عن اتحاد جنس الاله فانه ما  
البتة وسوق الكلام الاول للشيء الثاني لتحقيق ان الثاني هو الواحد  
من جنس الاله لا الجنس في الجملة ووصف اليمين باثنان والواحد وان  
كان هناك العنق منهم من نفس الموصوف بطريق التضمن كما في اليمين فظاهر  
واما في الاله فلان الوحدة مأخوذة من معنى الاسرار مع التوحيد والتكثير  
وان يوقش بالالتزام وباجملة فاعيا وصفاته لك البيان ان مصد  
الفرص والاضل فيه هو العدد في الاول والوحد في الثاني وان كان  
كلهما الجنسية ايضا فدخل في العوصية وقد يوصف اشهر الجنس عابد  
على ان المقصد به الى الجنسية دون الفردية كما في قوله تعالى وما من  
دابة في الارض ولا طائر يطير يحتاجه وهذا الدابة والطائر بما هو من  
صفات الجنس والمذكور للمطابق للفظ لبيان ان المقصد بهما الى الجنس فيه  
تأكيد امر الشمول والاحاطة كانه قيل وما من دابة تقط في جميع الارضين  
السميع وما من طائر في جوارحه من جميع ما يطير يحتاجه الاسرار المذكور

احوالا

احوالا غير ممل امرها فعد الآية تشارك الآية السابقة في كون الاله  
فيهما لبيان ان المقصد الى احد محمول اشهر الجنس وبما فيها ان المقصد  
هنا الى الجنس وفي السابقة الى العدد والوحد لهذا قال ومن هذا  
الباب من وجه وايقنا الاول بان ما هو الاضاح في الغرض وهذا الاضاح  
الغرض نرى من الظاهر اليقين ان التابع في الاثنين صفة على ما صرح به جاز  
الله وغير لا تارك على ما سبق الى الوهم وينسب الى جاز الله ولا يعطف بيان  
على ما ذكر بعض الاكابر اخذوا بطاير كلام المصنف ونسبوا بان معنى ولم  
المصنف تابع يدل على معنى في متبوعه كذا ان الحاجب في تعريف المفعول  
به بما وقع عليه فعل الفاعل ان معناه ما ذكر لي دل على ذلك ليجر عنه  
المبتدأ في مثل زيد مرتبه وهنا التابع لم يذكر لي دل على معنى في متبوعه  
بل ليس ويصرف ما هو الغرض الاضاح في المتبوع فيكون تابعا غير صفة بوضع  
متبوعه وهو معنى عطف البيان الصناعي والجواب بعد يصح كلاما في الجواب  
وكيفية في جميع الاحوال ودانوية وتسلمه عند الجواب انما لا تشمل ان التابع  
هنا لم يذكر لي دل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير  
لا ينافي في هذا المعنى والامر بصفه فاحد على شيء من الصفات اضلا لا محال  
يكون للكشف والبيان والتخصيص والتوضيح والادراج اوله والاولى لا تترك  
بل يجوز ان يكون قد ذكر لي دل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من هذين  
القدالة هو هذا المعنى وهو في الآية الاولى بان ان ضابطا في الاثنان  
هو العدد والوحد وفي الآية الثانية بيان ان المقصد بالجنس والى تفرعا  
وتبينهما على حقيقتيهما وعمومهما وباجمله فالصفة بتعريف المصنف ما  
يذكر بعد الشيء من الدلالة على بعض احواله للتخصيص والتعظيم او التحقير  
او التأكيد وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدلالة على بعض  
احواله بيان انه لكونه اعرف ولا ضاح في ان الضاد في التابع في الاثنين  
حكم الصفة لاحد عطف البيان **قوله** واما الحالة التي تقتضي  
البدل عنه اي تعقيب لمستند اليه بتابع يترك بعد الشيء من غير واسط  
حرف عطف على نية استيفان التعلق به لما علق بالاول وهو اذا كان مراد  
المشكوك كلامه اقامه انه نوي تكرر الحكم لان هذا معنى استند على الخلق  
ويحذف لظهور فائدة الجمع بين الارادة والنية ثم كون المقابلة راجعة الى  
الحكم لا ينافي كون البدل من احوال المستند اليه بمعنى تعقبه به وحمله



كماله في كثير من الامور على ان فائدة زيادة المقرروا لا يوضح راحة الي  
 الى المسند اليه على ما ينبغي وقوله وذكر مضروب معطوف به لا يجوز  
 معطوف على تكرير رواية ورواية والتوطئة والتمهيد والتوبيخ وطول  
 يوطأ صار وطيا وفي العاقبة اشار الى ان المقصود بالنسبة والسند اليه  
 بالحققة بالحققة هو البذل دون المبدل منه واللام في زيادة متعلق  
 بذكر المسند اليه وانما قال زيادة المقرروا لان ما فيه من التكرير والتوضيح  
 مقصود بالنسبة والمراد بقر المسند اليه اي حقيقته وتبينه وانه ذلك  
 المذكور في ذلك لما في التثنية والتكرير من التثبيت والقررة اما التوضيح في  
 بدل البعض والاستحالة فظاهرا لا يوضحه ان المسند اليه حقيقة هو ذلك  
 البعض او المتلبس وانما في بدل الكل فلا بد ان يكون او نحو وان لم يكن فبالا  
 يكون من اجل اوضح لا محالة وادارة بالانواع الثلاثة بدل الكل والبعض والكل  
 وادارة الامثلة على مكن هذا الترتيب لان الادخل في الغاية والاطرف في الحق  
 المقصود هو الخارج الملبس بمسألة البعض وانما امر بان تامل لتبين ان الرابع وهو  
 بدل الخطط معقول على فائدة خواص تراكي اللغة لانه يكون في كلامه  
 منك لا على روية وظانه **قوله** وانما الحالة التي تقتضي العطية اي  
 على المسند اليه وقد تقر في علم النحو ان الواو والفاء ثم وحتى كسرت في الالف  
 الجمع في ذات مثل قام وعد زيد وحكم مثل جازيد وعمر وادنى الوجود  
 مثل جازيد وذهب عمرو اذا الكلام بدو والعطف يحمل الرجوع وجعل الاول  
 في حكم المسكوت عنه لان الواو والمطلق الجمع من غيرة لانه على زيادة معنى  
 بخلاف الثلاثة الباقية فان الفاء للتعبير وبقر التراخي وحتى لترتيب فيه  
 تدرج ومعناه الترتيب حسب الذي من وفاء اعتبار المتكلم بان يحمل المعطوف  
 هو الالف والاولى والالف لا تدور او نحو ذلك لا يحمل الوجود اذ ربما يكون  
 المعطوف سابقا كما في مات كل ابلى حتى ادم او مطلقا من غير سبق وتاخر  
 بل غاية في التيق والشرف مثل مات الناس حتى الانسان وفي الضعف والضعف  
 مثل قد طر حاج حتى المشاة فلذا يحمل العطف على المسند اليه بالاولى وتفصيل  
 المسند اليه اذ لا يشهد سوي ذلك وقد بالاختصار اذ يدونه قد يحصل  
 تفصيل المسند اليه بعطف كلمة مثل جازيد وجاء عمرو وبالثلاثة لانه  
 لتفصيل المسند له لانها على ان ملاءمة المسند للمعطوف بعد ملاءمته  
 للمعطوف عليه حسب الزمان والرتبة على ما ذكرنا حتى ان قولنا جازيد وعمر وانه

كلام مع من عرف ان الجاني كلاما وانما احتاج الى البيان في حال مجيئها انما  
 معا وعلى العاقبة او التراخي وقد تقرر عند هران الكلام اذا اشتمل على  
 قيد كان مصداقا له هو ذلك القيد فلذا لم يحمل مثل ذلك من تفصيل  
 المسند والمسند اليه جميعا وقد تفصل المسند ايضا بالاختصار اذ يدونه  
 قد يحصل بغير عطف على المسند اليه مثل جازيد وجاء عمرو ومعنا قبا او ترا  
 وقد ثبتت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورين كان مستقيا لانه مع  
 القيد اقوموا بقيد على الاشياء وبغير المعطوف عليه في حتى حيث قال لا و  
 جازي القوم حتى خاله لانه يجب ان يكون ذا اجزا يكون المعطوف افضلها  
 او ادونها **قوله** ولا بد في حتى من التدريج بان يتكامل المعطوف عليه شيئا  
 شيئا حتى ينتهي الى المعطوف وبين ذلك بصورة عطف الجملة فان صار اليك  
 عطف على ارجي في الحال اي رمان ورقاني ووجهها بنا به عن التدريج ظاهر  
 حيث دل على ارتقاء درجته في الشرب شيئا فشيئا الى ان صار اليك من شيئا  
 بعد ما كان هو واحد من اشباع ابليس ثم اخرج ربه سيره ارتقا لوناك بعد  
 بقا فقال • ولوعت حتى مات اخذت بعد • دقايق شرب ليس يحدث بعد  
**قوله** او كان المراد ود السامع جوزي لان مستعمل لقصر لعل مثل جاز  
 زيد لا عمر وان اعتقد حتى عمرو دون زيد وفي قصور الا فوايد بان يعتد  
 مجيئها جميعا وفيه كلام سياسي ولم يجوز في لكن سوى الاستعمال في قصر  
 القلب حتى لا يجوز ما جاني زيد لكن عمرو والامن اعتقاد ان زيدا احاك دون عمرو  
 اذ لو اعتقد انما جاك فقلت ما جاني زيد كانا الواجب ان يقول زيد عمرو ولا  
 لا ثبات ما في عن الاول ولا معنى للاستدراك حينئذ وبالحكمة لو وجد  
 استعمال لكن في هذا المقام مرثانه او يد كلمة لكن هي في معنى القصر ولم يذكر  
 في بحث القصر في امثلة طريق العطف ولربيد كلمة بل هي في معنى القصر  
 اعني تد السامع عن الخطا الى الصواب وذكرها في امثلة طريق العطف  
 افرادا وطبا لم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم عليه الى اخر في مثل ما جاني  
 زيد بل عمرو وانما يستقيم على رأي المبرد وهو ان المعطوف لما جاني عمرو ولا على رأي  
 الجمهور وهو ان المعطوف لما جاني عمرو ولا صرف للثبات عن شيء ولا للسقي لا  
 شيء فان قيل المحققون على ان معنى الاضراب في بل هو الاعراض عن المعطوف  
 عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم بنفي او اثبات وعبارة المصنف  
 لشربان الحكم مصرف عنه في ثبات له حتى ان معنى جازيد بل عمرو ان زيد



يجي وان الاسماء اليه الما وقع غلطاً لكن شاع استعماله في كلام النحاة لان  
وضع بل لئلا اترك مثل هذا الغلط بخلاف بدل الغلط قلنا الغالب في ذلك  
اراد بالحكم وقوع النسبة مثلاً وانما اراد ايقاع النسبة فلا اذ معناه  
حينئذ انك تركي الحكم عليه وحكت على آخر وفي اضافة الحكم الى الكا في حيث قال  
صرف حكمك دون الحكم من الاله هنا فليتبين **قوله** او كان الما اذا التمسك  
فيه اي في المسند اليه للمسند المذكور انه المتبوع او التابع يعني يكون المقصود  
الدلالة على ان الحكم شاك فيه او يكون المقصود جعل السامع مثلاً كما فيه لئلا  
يتعلق بذلك وان كان اصل وضع الكلام للاظهار ولا يخفى ان كلامنا ليس  
اعني او واما صاحب لكل من الشك والتشكيك واما ان حرف العطف هو اما  
وحدها والواو لمظفها على اما او مجموع اما والواو وفيه ترم **قوله** على  
قوله الجهور على ان لا يحرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله والمصنف  
تقدم بانه حرف عطف لان ما بين المعطوف للمعطوف عليه في سائر الحروف  
والمتمصل باي من غير تأكيد وتفسير الضمير الجهور من جملة اعادة الحان في كلامه العلام  
وان لم يجد مما في كلامه البغاض العرب العرا واما نزع مذهب الجهور  
لم يفرغ من الامر العاطفة متصلة ومنفصلة لكونها واحدة من قانون الخبر  
**قوله** وفي العطف يشير الى ما سيجي في باب الفصل والوصل من المباحث  
للفاصلة والشرائط المخصوصة وخس الواو لان عينا موضع العطف  
في الجمل عن غير موضوعه في الواو لاسيما اذا لم يكن الجملة محل من الاعراب غير  
جدا وهو منشأ عن معرفة الفصل والوصل بحيث قصر بعضهم البلاغ  
عليها وكذا لا سيما للاستثنا بمعنى اخرج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه  
بطريق الاولى وحقيقتها ان لا تنفي الجنس وهي بمعنى مثل اسرلا وما بعده  
قد خفض على ان ما يريد اي لا مثل محل العطف بالواو وقد يرفع على انه جز  
متبعا محذوف والجملة صفة ما اي لا مثل شيء هو العطف بالواو وروي  
الوجهان في **قوله** او القيس ولا سيما بوزيدان جملته وقد يعيب  
على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها كلمة لا فيقال لا كرم القوم سيما ريد وقد  
يقع بعدها الجملة الحالية مثل اجت الصبيح متبعا وهو مليم والغافل فيها  
ما في كلمة من معنى الفعل لا مثل المحنة في هذه الحالة **قوله** واما الحالة  
التي تقتضي الفصل اي تعقب المسند اليه المرفوع بصيغة مرفوعة متصل  
مطابق له يسمى ضمير الفصل لئلا اذا كان مراد الحكم بخصيصه اي بخصيص

الحكم للمسند بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك  
زيد هو المتطابق ان لا ينطلق معضوره عليه لا يجاوز الى غير والباء  
داخلة في المقصود عليه وهذه عبارة عرفية والعرفي هو ان يدخل الباء في التقر  
فيقال تخصيصه للمسند اليه بالمسند اي جعله من غير ما يصلح مسندا  
اليه منفردا بذلك كما يقال خصصت كلاما بالذكر اي ذكرته دون غيره  
واما يختص برحمته من لسان اي يجعله منفردا بالرحمة لا يرحم سواه وفي  
الكفا ان معنى اياك تعبد تختصك بالعبادة لا تسجد غيرك وكون ضمير  
الفصل لقصر المسند على المسند عليه دون العكس كما شهد به العقل والاعتقاد  
واما انه التأكيد وكون المسند خبرا لا فتا لاني في ذلك واشترطوا كون  
الخبر معربا باللام واسم تفصيل اضل او غير او فعلا مضارعا فلذلك مثل  
باربعة امثلة واحتمال كونه مبتدا وما بعده خبر قائم في اكثر المواضع وانما  
يتبعان للفصل في مثل كان زيد هو العالم واضل من عمرو واستند لوان  
موضع الاكتشاف على كونه ضملا باقائه معنى القصر فيجعل بيا الفعل  
على المبتدا سيما الضمير مثل هو يقوم معنى القصر والاظهار في الخبر  
المعروف باللام انما يتبع تاكيدا لتخصيص او التخصيص حاصل به وانه سواء  
كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الزاوي او العكس  
مثل لكرم هو القوي والحسب هو المال اي لا كرم الا القوي ولا حسب  
الا مال ذكر في القابق ان معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا تبوا الله  
فان الدهر هو الله اي الجالب للحوادث هو الله لا فرع ومعنى ان الله هو  
الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلا في ما ذكره المصنف  
من ان المطلق وند وزيد المنطلق كلاما يقيد حصرا لانطلاق على زيد  
وسجي في هذا زيادة كلام في باب تعريف المسند **قوله** في اذ كان  
المقام اي الموضع الذي يقام فيه الكلام ويذكر للافراد اي جعل المسند  
اليه فردا من جهة الشخصته بان يراد به شخص قام من اشخاص مدلوله  
اللفظ او من جهة النوعية بان يراد به نوع ما من انواعه يشمل على اشخاص  
فقوله شخصا اي نوعا في موضع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف  
للافراد والتشديد بقوله تعالى والله خلق كل جابة من ماء كما انه لمقام الافراد  
لظهور ان المنكر ليس بمسند اليه والتاويل بانه في معنى كل دابة خلقها الله من  
ما او بان المضاف اليه في معنى الحكم عليه لا جعله مسندا اليه اصطلاحا



ولا يلزم تقرر المصنف حيث ورد اليان في الما وادان معناه من نوع من  
الما يخص تلك الدابة اي بذلك النوع من الدابة او من مآ مخصوص اي  
متقرر ومخاز في نفسه عن سائر المياه في النطقة فتران تنكر النوعية  
بطريقين طريق كون النوعية حسب الامتداد الى نوع الدابة من غير ما اخط  
كونه نطقة وطريق كونها حسب ذاته واعتبار تونه نطقة من غير ما اخط  
الامتداد ولم يذهب اليه الا افراد الشخص لقلته ملائمة لقوله فهم من غشي على  
الاية ففصل ذلك نوع وجمهورنا ظاهر على ان ان كان في اشان الى الافراد  
الشخصي اي ما يخصه من النطقة المعينه التي منها خلقت تلك الدابة  
والغرض ان ينكر ما يحتمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب الاقتراح  
وبما في الدابة من حال فانه يحكم المناسبة لكن لا يحسن بصورة لاله  
البيان على هذا وانه ليس باعتبار النطقة كغيره من مآ في معنى الشخصية وانه اذا  
يحسن ايراد الحمل بعد ان يحتمل النوعية كما مثل الشخصية **قوله** حقيقة في  
موضع التمييز اي لا يعرف منه بحسب الحقيقة وفي نفس الامر ومن الغرض جعله  
مفعولا به اي لا يعرف منه مفعوما من المهنومات ومعنى من المعاني الا ذلك  
العدد وقوله متقابلا حال من الفاعل اعطى طب في قلب وكذا قلت كانت  
حال تاويل وصف او فعل ما حو من مفعول الكلا في اي وصفها انت  
عن لا يعرف منه هو ولا اصحابه الا تلك الصوت الاستاندة لما عدم مفرق  
في التنكر واما اصحابك فلو تنكر فلتضمر هل لكونه في معنى هل ادكر وكذا  
قوله وتعلمه حال من ان اول وهذا كشال ايضا للقيام لالتنكر المشد  
اليه وكذا الآية وقوله كان كركون ايان لكون الآية واردة على سوق والمعلوم  
مساق غرض وكل محرف في موقع المصدر اي كل غرض وهو مفعول الاخر وتقليصها  
والشرطية اعني انما فهم متعلقه بين تنكر معنى تنكر مفعول هذا الكلام  
او على تقدير القول او طلالهنا المقالة والكر في خلق جواب اذا وترك القاء  
لكونه في معنى نجد مطلقا على الاسمية للامانة على الحق **قوله**  
والله اعلم اي مالك حمر الالهة والمصرف في اشانها الصور وكيفيات مختلفة  
**قوله** او يا شجر الخابور وهو موضع يد ياربك مورقا حال من الكاف في  
لك من اوراق الشجر صاذا ورق وفي لفظ كان دلالة على انها كانت لا تعرف  
عند جرح الشجر على ابن طريف ولفظ مالك مورقا ايضا مما يجب ان ينظر فيه  
وقوله والاسجار عطف على لفظ كان ومعناه الاستفهام وطلب الجزر

امروا

وذكر

وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام يعني ان علام الغيوب  
فان يتبين يكون سوقا للعلوم حساق غرض ويتضمن حسن الموقع تنكره  
من تنكر الالهة وقوله متضمن حال من قوله علام الغيوب او من معوله اعني  
فصل عسقم الى اخر ما من الاسجار وهو الاحسن ولذا انما عيا وجوز ان يكون  
هو حال امن متضمن فيكون من الاحوال المتداخلة والتمريض القضاة  
ورخاوة القند صنف الاعتماد وفي الاساس بنى عليه فهو انما اذا شتم  
ليها وان يتوقع مفعول ناهيا وان يفسد وا فاعل يتوقع وان يولو اسرط  
معتز من منها جوابه مفعول ان يتوقع الالفناء وهو ان قال ان معنى  
ان توليم في الاية ان مرم متول امور النار وولادة علم وامر المتكلمين  
لان امرهم وتناجر مفعول له لنفسه وا وتقطعوا ومعناه الشاح  
والشنة والها لك شدة الحرص حتى كانه يوقع نفسه في الهلاك وقوله ليهم  
متعلق بنا عيا يقال هم به اي اطلعه وعلى متعلق به اي شتم اعلم توقع  
الافناء وتقطع الاطام من امثالهم ليطلمهم التاقل في هذا المتوقع  
على ما يجر هذا الملقح من هذا المقول وهو اولكتا الذين اعلمهم الله فاهم  
واعني اصغارهم فان كان الامر متقد يا محمد وفي المفعول على ما يكر في  
عبارة المصنف لما موصوله ومن بيان لها وان كان لا رفا على ما هو المشهور  
من امر الشجر اي صار ذا امر فمن بيان لما يتضمنه العقل من الامر وقوله ليلا ليسوا  
متعلق بهم وقيل بالتأمل وهو المبتدئ في نفسه المصنف وجلد النمر والقلاب  
الحاليق كايان عن شدة الغيظ والعصب وعجزه لمن ولفظ اذا في مثل من  
اذا عزم لهم وقا اذا كان كذا شامية في الاستعمال زايدة في المعنى فاذا الر  
يشت زيادة فالوجه ان يحل على حذف الجواب والشرطية صلة للموصول  
اي لمن اذا عزم من لم يلصوا جلده النمر وسكتوا واظا نوا وحو ذلك على سبل  
الضيقة يتعلق بعزم من اي غرض على سبل الضيقة والارشاد الى الحق لا على  
سبل العدد ولما لا يبلغ الارند في الاعتصام والاطباب ومن جعله في  
موقع الجزا اي اذا عزم من كان على سبل الضيقة لم يلاحظ جانب المعنى **قوله**  
واما لانه لا طريق عطف على اما لانك لا تعرف وهو نافي لا اعتبارا  
الدالة على كون المقام غير صالح للتعريف وفيه اشارة الى ان مجرد عدم  
الداعي الى التعريف كاف في اقتضا التنكر لان التعريف امر زائد وهذه  
القدر اشارة الى ما وقع به التعبير بطريق التنكر وما لهما ان في تعيين



المستند اليه ما نفعنا مع المتكلم مثل قصدنا في الانكار ان ثبت اليه حاجه او  
تفويض يهينه اليه الهادة العقل وكرهه المتكلم والمخاطب مع ما يكمل عليه  
بالقيس وتاليا ان المستند اليه واصل في شأنه من حيث الاستماع والاختصاص  
الاحد هو ذلك الحدان المستند اليه لا يمكن ان يعرف ومن لم يجد ذلك الذي  
ذكر من الاعتبارات الاربعة الواضحة تفصيلا فغدر صلوح المقام للتعريف  
بمثالين احدهما المستند اليه فيه مبتدا والآخر فاعل في حكمه بان قول العرب  
شرا هوذا اناب من الاعتبار والآخر هو انه واصل من حيث الاندفاع والاختصاص  
الاحد لا يمكن ان يعرف لان المراد هو عظم على مرتفع في هذا الحال حمل الكلب  
على الهرير وسنتم في بحث تقديم المستند اليه مبتدا نكرة والخبر فعلا له  
هو ايد مثل قوله الله لتخصيص الجنس اي رجل جاني لامرأة او الفرد اي لرجلا  
وانه يقدم في الاحتمال موقعا على انه بدل من الصيغة على طريقة واسر والخرق  
الذي ظنوا الا اذا ربيها على المعنى كما في شرا هوذا اناب فانه حمل على التعظيم  
اي شر عظيم هابل هوذا اناب لا جبر **قوله** وكذا قولك يعاونه ايضا  
من الاعتبارات الاربعة وكون السهم والنقود بنا المرة مما يفيد التحقير لا بناء  
ان يكون للتكرار ايضا لذلك فيستفاد من ذلك ان تعظيم من المادة والصورة  
والقارن كما يستفاد التعظيم منها جسيما في قوله تعالى واكسب من السماء  
ما ذكره صاحب الكشاف فاعتراض صاحب الانصاح بان خلاف التعظيم  
مستفاد من بنا المرة ومن نفل كلمة ليس بشي **قوله** ومنه اي من الاعتبارات الاربعة  
تكرار المصنف في مثل ان تظن الامانة اي لا تظن بالساعة الامانة ضعيفا  
مستقرا ملحقا بالقدم فيصح الاستثنا المفعول ويظهر كونه بعضا من المستثنى  
منه الام المحدث في اي لا تظن شيئا من الظن الا هذا النوع ويندفع الاشكال  
المورد في مثل ما ضربت الاضربان الفعل لا يحتمل غير الضرب فالمقدر لا يكون  
اعم من المستثنى ولا يحتاج الى الفعل في الجواب بان المعنى ان نحن لا نظن طنا وما  
انا الاضرب ضربا على ان الضرب في الفعل او بانه يعبر في الفعل اعتبارا بـ  
واحتمالات محاذية حيث تكون حقيقة المصدر في اجسامها كانت قبل ما فعلت  
الا الضرب لا سائر انواع المكان والابن آت كالشم ونحوه وما يدركه الا  
الادراك لا تظن لاما فوقة من الادراكات **قوله** له صاحب اي مانع عظيم  
في كل امر يبينه ويحمله موصوفا بـ ذيله وليس له عن طالب العطاء خارج  
حقه فضلا عن التعظيم وقوله صاحب الاول رفع حاجه على الحكاية وجر

الاول تكونه وصفا لما هو مضاف اليه معرفة لان المراد من اللفظة  
واذا تخفقت فهو علم لان كل لفظ وصنع لمعنى اما كان او فعلا او حرفا قصد  
صا ذلك اللفظ اسما لما تضمن ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور وكلام  
كذا فعل ماض ومن الواضحة في من الدار حرف جر وقد بسطنا الكلام في هذا  
في خواص الكشاف وقوانيد شرح مختصر الامول وقد روي صاحب الاول  
برج الاول نظر الى الاعراب المحكي ولا اري له وجه صحة وقوله تضييالك  
كال لانه مستند الى مسؤولين في الاساس اقتضيه الدين وفي قوله ايضا اشارة  
الى ان مغير منه ان ينظر للاعتبار والآخر دون مجرد التحقير ولم يطمع على ان ينظر  
فيمتدحني عن كونه ولفظة ايضا تاء با و اشارة الى اسماء الله على كلام صاحب الاجاب  
والاخطا جميعا **قوله** وكان يقال جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي  
هي منه ان تظن او قولان اي السطمنة وفي الكافي ان تكرر غشاق للنوعية  
اي على البصار هو نوع من الاخطية غير ما يتعارفه الناس وهو عظم المتقاي  
عن البات الله تعالى والفرق بين المقصد الى النوعية والى التعظيم والتحقيق  
وان احد ما عفا بل للآخر ظاهرا لاسترة به وان كان كل من السطمنة والتحقيق  
نوعا وكثيرين قولك على البصار هو نوع من الاخطية وعطاء عظم او جبر  
وان كان نوعيته باعتبار عظمه **قوله** في هذا الجنس يشير الى ان اللام  
في القصاص تشير بهذا الجنس دون العهد وتكرر جوه يحتمل التعظيم والتوعية  
وصغير منه للقصاص وصغير عليه كما لو اى اللام في مكان متعلق بالاندفاع  
وقوله او ما تزي بيان ان الحياة الحاصلة بالاندفاع ايضا عظيمة ومفعول  
يري محذوف في القاصد على القتل وجواب انا قوله كيف تسم والمرنوع  
في اورثه لندكر الاقتصار من المضروب لمن هو القتل وان يرتفع ثانيا  
المفعولين وصغير صاحبه وهو من هو بالقتل وقوله فيمنسب على سب وقاعله  
صغير يعود الى تذكر الاقتصار من المعنى اي كلف من طلب التعظيم والتهويل اي  
جعل الشيء هائلا مخوفا وهو منزلة التفسير للتعظيم المستعمل ههنا وقوله  
وخللاف ذلك اي التعظيم والتهويل وهو التحقير لكن اياه القليل حيث  
صغر بقدر ليس من مفعوله ولذا فسر خلاف التهويل في هذا من الرحمن  
تقيا من منه اي قد ربيته هو في الاصل ما يكتبه الرحمن من اصول السموات  
التراب ونحوه في ههنا اعترض صاحب الاصطلاح بالالسكاكي لفرق  
بين التعظيم والتكثير والامر القليل والتحقيق مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم



يكون باعتبار الوصف والكيفية ويقابلة التكميل والتكثير يكون باعتبار العدد  
والكيفية ويقابلة التقليل وقد خلا في كتابات رسل بن ما سطر بالتكثير وما  
شعر بالتعظيم فان قوله ذو عدد كثير لشعر بالتكثير والباقي بالتعظيم **قوله**  
والعق رسل جملة واحدة خير المبتدأ الذي هو قوله وان يكذب بول على ما في  
نسخة المصنف والعابد محمد وفي اي معناه وقد يرجح العليل في عذاب من  
الرحمن على التوبل بلية است بلفظ المس ويجعله من الرحمن بحال اعتقاد الولد  
بالنسبة الى الوالد فانه من كلام ابراهيم عليه السلام في خطاب ابنه ويحاج  
بان استعمال المس في العذاب العظيم شائع والعذاب من الجلم الرحيم يكون  
واظن لانه لا يقدم عليه الا عند كمال الاحتياج وشدة العذاب بل صرح على  
الكفر اولى بان يعتقد بها النبي الخليل للرب الخليل **قوله** وما اشبه تلك  
من جملة التعظيم او من مقتضيات التكثير والاولا است لسوق الكلام  
والثاني لما جرت به عادة الكتاب **قوله** متى كان ذكر امر اي من ذكره  
المستند فان مجرد هذا يقتضي تقديمه حتى صار بمنزلة المثال نعم بتقديمه  
الذي شأنه امر وهو بعبارة اعني فان المهم المقدم ولم يجز ان يقال تقدم  
الذي تقدم منه امر بل كان ذلك لغوامس الكلام **قوله** ثم ان كونه امر  
اشارة الى ما ذكره الشيخ عندما لقاه انا لوجدنا عهدها في التقديم  
شيا محوري محوري لا اصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه لقنا  
بشيء يعرف فيه معنى وقد ظل كثير من الناس ان يكتفي ان يقال قدم للعناية من  
غير ان يذكر من ان كانت تلك العناية ونحو كان امر هذا كلامه ولذا عطف  
هذا الكلام على ما قبله ثم الفاعل على الترتيب **قوله** اما لان اصله في موقع  
البعد اما اصل المسند اليه اما لا ينفق شأنه والارجح من حاله هو التقديم  
لان المحكوم عليه في الغالب ذات والمحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة  
فنا سب ان يرأى ذلك في الوجود للفظ فاذا اقصى العدول عن هذا الأصل  
مقتضى تركه كما في الفاعل حيث اخرج عن العقل لكونه عاملا فيه ومرببه الفاعل  
قبل مرتبة المفعول وكما في المبتدأ الذي يضمن خبر الاستفهام كمنزل ان زيد وكيف  
غير **قوله** وسنقسم كلاما في هذا المعنى اي في كون اصل الكلام في الشيء  
التقدم مع عدم مقتضى العدول وذلك لما ذكره في الحالة المقترضة للنوع  
الثاني من ان ذلك كالمبتدأ المعروف وكذا الحال المعروف وكما لما عمل الى اخر طال  
الكلام **قوله** واما لانه اي المسند اليه مقتضى الاستفهام كان ينبغي ان لا

يذكر هذا في قانون الخبر كما لم يذكر في بحث المسند العطف الا انه اورد  
لكنه بصدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التي تقتضي كون ذكر المسند اليه  
امرا سواء كان في الخبر او في غيره ولو سلم فيكون استطرادا **قوله** وسنقرر  
في القانون الثاني حيث قال في احوال الاستفهام ان الاستفهام طلب والطلب  
انما يكون لما يملك ويعينك شأنه وكون الشيء مما جئته مستدعة لتعديده  
في الكلام فلا يجيبك لزوم كلمات الاستفهام منه والكلام **قوله** كقولك  
هو زيد منطلق مثال الصبر السان واما صبر الفضة فنزل في هذا ملحة  
وذلك ان هذا الكلام لصبر وان كان عابدا الى حكمه متعلق في الذهن  
يمكن ان يعتبر امر وشا فذكر الصبر وقتها فيوث الا ان الاستفهام  
وقع على انه انما يوث اذا كان في الجملة الواقعة خرا عنه موش غير فضلة  
نلا يقال في زيد كاي ولا هي ابصرت هذا **قوله** وعن قريب ان تعدد قرب  
كاي قوله تعالى لتركب طبقا عنق السري في التزام منه اشارة الى ما ذكر  
في بحث فخرج المسند اليه لاجل مقتضى الظاهر من انه بوضع المضمر موضع المظهر  
ليتم في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يسم من الصبر معنى بقي  
منتظرا لبعقب الكلام كيف يكون فيتكلم بالسجع بعد فصل يمكن في دهنه  
وهذا هو السري في التزام مقدمه وذلك لما جبل الله عليه القوس من ان  
ان الشيء اذا ذكر معها امر فسر كان وقع عندها وامكن فيها وقد سبق الى  
كثير من الامهات انه اشارة الى ما ذكره في هذا الكلام من قوله واما لان  
في تقدمه لتوينا للسامع الى الخبر ليمكن اي الجوزي ذهنه اذا اورد اي  
السامع ولا يخفى انه لا شوبق في مجرد الصبريد ون الظويل مجرد المسند اليه  
الظهور ولهذا مثل بقوله صند يترك فلان الفاعل الصانع فاورد البيان والصفة  
ليطول الكلام فيحقق الشوبق وقد قال ان حق الشوبق بطول الكلام  
وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض اوصاف الصديق كمالا عن بعض احواله  
حق كانه قيل صند يترك ريدا للفاصل البارع والافتقار شاع استعمال الفا  
عرفا في اليبق كالزاني والسارق **قوله** وهو اي الشوبق احدى خصوص  
التركيب في باب الاجزاء بالذي وهذا احسن من تركيب الاجزاء في باب الذي  
وله خواص اخر كما قصر وما كذا الحكم لا كالا في وجه بنا الخبر وكما تعرض  
بما ذكر في الموصولة لان الخبر في هذا الباب اسر معزولة وفي ذلك جملة  
والمراد بالخواص الاقار واللواري وبما جملة الخواص الاصل فيه فلا ينافي



حصول الشوق في غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت ما كافيا متوصلا  
صلتها الظرف اليه فالشوق الذي يكون في وقت قولك الذي هو زيد  
منطلق كمال كونه بدل قولك زيد منطلق ولا يخفى ان الواجب الذي زيد  
هو منطلق على ما في بعض النسخ الصريح موضع ما اجرعته وهو منطلق  
وان علم وجه البذل له قول الذي هو منطلق زيد والذي جزمه  
سرفات والذي جزمه مقدمك سر **قوله** وهو اي الشوق هو  
السبب في الزام تاخر الخبر في باب الاخبار اذ لو قدم لم يعلم فامتنع الشوق  
اليه وايضا هو السبب في امتناع الاخبار عن خبر الشان لانه حينئذ  
تاخر فيقوت الشوق الحاصل بالانها م او لا اثر الخبر ثانيا لتكرار الخبر  
في ذمه السامع فليس هذا انكته لفرق عن الشوق **قوله** والامام بالا  
بالاجاز ان تصدرك الكلام بالذي ويجعل موضع ما زيدا الاجاز عنه  
ضمير له ويوضح خبر الذي فاذا قلنا قد رثي من الامور الثلاثة بعد ذلك  
الاجاز وحقى رطله بوجه وقوله كذا اي فيصير ما عناه صلة لل  
او الالف واللام بمعنى الذي وفيه اشارة الى ان الاسر الموصول هو  
الالف واللام لا اللام وحده على ما هو المختار في عرف التعريف وقوله  
واضعا ومراميا حالان من فاعل بعد على الترادف او التداخل وقوله  
مثل يضرب بدل مما افادك وقوله لا ينصب مفعولا قيد بذلك لانه  
ربما يجعل ناصبا للقياس مثل ربه رجلا لكن لا يخفى انه لا وجه للتقدم  
بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير ربه رجلا فالاحسن انه يمتنع  
الاخبار عن الاجر الفاعل بدون محوله كما ذكر الجمهور في قديمه ومن العيوب  
الذي هو اعجب ضرب ربه محرابا ضرب زيد عمر العجى والذي هو واجب  
اكرامى زيدا قايما بل اكرامى زيدا قايما واجب خلاف الذي هو هو قايما  
واجب اكرامى زيدا للزوم الاعمال في الحال **قوله** وان ربطا المضي  
اشارة الى ان امتناع الاخبار عن الضمير الذي ربط الخبر بالمستأ والضمير  
بالموصوف او الحاله بنى الحال والصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه  
ضمير عاين الى المضد ربه الكلام بقى المستحق له عاريا عما استحقه واحتاج  
اليه **قوله** هو اكرامى زيدا قايما واجب ليس من قبيل صري زيدا قايما  
لان قايما حال من مفعول اكرامى فهو من تسمية المستأ لا من خبر اذا كان  
**قوله** واما لان سوي عطفت على قولها ما لا تافلا للتقديم ولا يخفى

ما في جملة هذا من اعتبارات الاهمية وكذا فيما تقدمه من قوله لان في تقديم  
شوقا وفيما بعد من قوله ان تقدمه يبنى على التسليم بل لا ينبغي  
امثال هذه من الحالات المتقدمة للتقدم من غير توسط الاهمية وعبار  
الكاتب ربما تولى ليغا ذكرنا **قوله** على الظاهر اي حاله كون الكلام محمولا  
على ظاهره وهو ان المسند اليه المقدم مستبدا والمفعول بعده خبره فيقتضي  
اسناد الخبر الى المسند اليه لتكرره واما لو قدم المسند اليه مع اخره في ال  
على انه ما كيد مثلا ثم قدمه فالقديم يكون للتخصيص لا للتقوي وهذا ما قال  
في الفن الثالث في بحث تقدم المسند ان مثل ان عرفت قد سلك باعانة  
احد عما ان يحزى الكلام على الظاهر وهو ان الاستدلال وعرفت خبره من غير  
تقدمه وتأخره ولا ينبغي لا تقوى الحكم وتاينهما ان يقع الاحتمال للنظر  
عرفت انما يقال قد مضى هذا التخصص وسعق هذا على التفصيل  
وقيل ان معناه ان تقوى اسناد الخبر وتكون اما هو من حيث الظاهر حيث  
يجعل اسناد المفعول لفاعل الضمير العاين الى المستأ اسنادا للجزء المتبدا  
واما بحسب حقيقة فليس اسناد الخبر الى المستأ اسنادا للمفعول مع الضمير  
العاين الى المتبدا وهو ليس بتكرره وان كون التقوى لسبب التقدم اذ هو  
بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو بسبب تكرر الاسناد **قوله**  
واما لان اسر المسند اليه بحسب التناول بالنظر الى اصل وصفه زيد ما  
هو عمر من الخبر فيسر السامع او الشريفة وقد يحفل التناول بالخبر  
ويقال في الشر النظر وقوله فيقدمه اشارة الى وجه كون التناول  
من اعتبارات التقدم دون مجرد صلاح الاسر سواء قدم او اخر على ما  
زعم متأحيه الايضاح في احتاج الى ان قال واما لتخصيل المسند او المسأ  
يعني ان التناول والمسند او المسأ يحصل بحسب الاسر الصالح عند الكلام  
ومفتحة لا مجرد ذكر في الكلام لا ترى انهم اغايتا لوزن او يطعنون  
بإيراد امثال هذا في مستهل القصائد وابتناء القائل في شائها وفي قوله  
في دار فلان اشارة الى ان المراد بالسامع اعم من ان يكون هو الخاطب ولا  
**قوله** واما لان كونه اي المسند اليه متصفا بضمون الخبر بمعنى كونه هو  
به مستمرا عليه بحيث يعد من المتعينين به يكون هو المطلوب فيقال لا زهد  
ليشرب بمعنى انه موصوف بالشرب مستمر عليه بحسب منه ذلك على استمراره  
نفسا بحسب بصره والمفعول عنه وحسوله في الجملة كما اذا قيل يشرب او



الزاهد بمعنى حصوله منه في الحال والاستقبال فالحال الاول بمعنى خبر المتدا  
والثاني بمعنى الاضرار والحكم وهذا اندفع اضرار الانصاح بان نقل الخبر بصورة  
ولا يجوز قط ان يكون مطلوباً بالجملة الجزئية على ما يشعر به قوله لان نقل الخبر وان  
اريد التصديق بصحته البسيطة بمعنى حصول الشرب من غير قصد الى الغافل الباطل  
في مثله حصل الشرب او وحدها وحدها لا شرباً الزاهد حدراً عن اللا غنية  
وقيل المراد ان موضوع المسند اليه بالحق يكون هو المطلوب فيكون زاهراً فيقدم  
لا وصفية الخبر المسند اليه كما اذا كان الكلام في الشرب وفي انه هل يقع وصفا  
للزاهد فيقال شرب الزاهد بتقديم الفعل فالاعتبار ان وان كانا متلازمين  
الا ان التقيد قد يكون في هذا وقد يكون في ذاك وانظر انه لا كلام في استفعال  
نحو الزاهد يشرب ويضطرب في معنى ستره على ذلك وحصوله منه حال الاحتمال  
وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى انه يستزيد بهم وغيره من المواضع الا  
ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقدير والتأخير اذ من صيغة التصنيع على ما سيجي  
واليه يذهب صاحب الكشاف مثل قولهم ما كتبت اليهم وويل لهم عما يسكنون  
وقد يكتسب وفيها يقتلون **قوله** واما قوله هو ايمان المتكلم ان المسند اليه لا  
يزول عن خاطرك او انك تعلمه ويحب له هذا الفحولة اول هذا كونه باللسان كونه  
اقرب حاضراً في القلب والى الله فنقول وصاحبك اطلعه والمحيط انظر **قوله**  
واما لان تقدم به مبنى عن العظم يتناولنا التقديم في الذكر انك اني تشعر بالقدرة  
في الشرف والرتبة العقلية يكون الثالث على رفق الاول وقوله والفقار يقتضي  
ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق فذاك فان خص بالعظم فليس الشرف والافضل  
خص بالذكر **قوله** واما لانه اي تقدم المسند اليه يفيد زيادة تخصيصه له بزيادة  
هي التخصيص على ان الاضافة تباينه او زيادة تصان واذا بالذكر فوق ما يفيد  
مجرد ذكر لا فضرر له كما هو السابق الى انهم ليزداد الاضرار بزيادة لا يجري فيها  
الحال ان الخبر صفة مثل هو خائف من خوفه بمعنى خفف سرح وانت جاورات  
من وخوذلك بل يخشى ما اذا كانا خبر فلا على ما سيجي ولو سلم فلا حظا في انه غير  
مناسب في المثالين وهذا ظاهر فاما الخطا في وجه افادة التقديم بزيادة التخصيص  
لهذه المعنى وكان المراد بزيادة التخصيص الى التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك  
بأنه بالاسناد بمعنى الكلام في انه كيف لم يذكر في مقتضيات التقديم التخصيص  
الحصري الذي هو اشهرها مثل اناسيت في حاجتك وان اردت ان تخلص من هذا  
المعنى كيف لم يعمل بما يفيد للازاع وهو الخبر الغلي مثل اناسيت وانما عرفت

**قوله** متى تفرزه اي عرك بمعنى تبهم على امر من حرب او غيرها بنى قطريته  
سيوفا في المعنا والنفاد والجملة المظروية والاسمية اعني في عوانهم سيوفا  
صفة سيوفا وفيه رمز الى ما هو المختار عندنا من ان يجوز ان اسد استقارة  
لا تشبه بهذا الاداة الادلة وجه لقولك تجد حركيون في عوانهم سيوفا  
وكذا في عوانها جلوس جمع جالس واذ ان جمع رزق وعاجز المتبدا محذوف  
وصنف فاعل فعل بعينه الرو وقوله والمراد هو خوف فيعين لما هو محل  
لاستشهاد والتفيل من البتين لا تشبه لقوله هو خوف على ما توجه صاحب  
الاصح فاعترض بانه تشبه للشي باعادة لفظه وانما الاحتياج الى التفسير لان  
تجد هو سيوفا فتد ما للسند اليه تحقيقا وفي جلوس بقدره وفي صنف الرو  
ظاهرا **قوله** محبتك متبدا بزيادة الباء وفي العوم متعلق به لما فيه من  
معنى الفعل اي كافك وان تقولوا اجزم والمضمر الذي روي عليه ضم من المال  
اي مال كثير كذا في الصحاح وعنه وقيل الذي له اذ واج كبير يعني ذو قرار  
والشيخ بالجملة المحبة من الرجال من ملاحظة له ومن المالم الذي لا طهر له والمخ  
ايضا بالجملة المحبة من اتباع المسيح واخوار اوله النافه مالم يفصل فاذا فصل  
ففيصل وقوله لانت حلو ولانت مر باعادة المسند اليه وتكرره في قوله  
لذلك لانه على زيادة تعيينه في هذا الحكم وهو عدم النفع الاول والمضرة  
للاعدا مبالغة في دمه واخافه بالتقدم والاختصاص من له ادى معرفته  
بما سأل به الكلام ان ليس المعنى على الحشر بمعنى عرك الخلو والمزلات وان  
حيز المصنف مثله في الجزاء الغير الفعل على ما ذكر في قوله تعالى حكاية وحماه  
انت علينا فمن انما للمضمر اي العزيز علينا يا شبيب رهطك لانت لاهم  
من اهل الدنيا **قوله** واشياء ذلك في نسخة القابلة بالضب عطفا على زيادة  
التخصيص وذلك كالتقدم من اول الامر الى تحقيق مثل ولما محارف حشر اذ  
وتجيمه مثل كل احد يحتاج اليك او الترحم عليه مثل مبدك المسكين جاءه  
وبالجملة ليجمل المعنى الذي يفصل له الاسر وقد يتوهم مجرد ما معطوف اليه ان  
ان اصله المتقدم اي واما الاشياء ما ذكر واما محله عطفا على قوله متى  
متى تفرزه معناه وكما مال ذلك من الامثلة والايات طيس يعني هاتق  
**قوله** واما الحالة التي تقتضي تاجر كان المصنف لم يجعل لنا خبرا حيث  
حيث هو تاجر ما يوجهه ويقتضيه في نفسه وبالنظر الى ذاته وذلك انه  
انه اقصر فها يقتضي تاجر المسند اليه مل وجوه تقديم السند وفيما يقتضي



تأخير المسند على موجب تقديم المسند اليه لكن لا ينبغي ان يقتضي ان يقتضيه الشئ  
واستداله او كونه قليل الحضور في الذهن او قد لا يلتصق اليه او كونه اسم مجاز  
يظهر به بعض سبب التمايز من غير نظر في جهات التقديم لما تقدم عليه ولهذا  
نظرا لالاختصاصية قليلة فلم يلتصق بها المصنف **قوله** من وجب التقديم  
مثل بعضه للاستيفان ومثل قصر على المسند اليه والنتيجة على انه خبر لا يقتضي  
ومحذو ذلك مما ذكر في الحالة للمقتضية لتقديم المسند اليه **قوله** ولما كانت  
قد شاع في الاستعمال ذكر الف على طريق الجمع والشرع على طريق التفصيل والتقديم  
يعني انه لا يحتاج والقسامين يقال زيد وعمرو صاحبان على او عايناه اذا كان  
احدهما صاحب العالم والاخر العابد ونحن نطلب كمالا وجمالا في التمثل  
وقالوا ان يتدخل الجنة الامن كان هوذا او نصاري فلما قالوا وتخصيصه باو  
دون الواو وقوله حال التكرير طرق متعلق من جهة المعنى بالتخصيص والاختلاف  
جميعا وقوله فيها متعلق باستغنوت ووجه الاستغناء انك اذا علمت وجمع  
تقديم المعروف بالوصف او التاكيد والبدل والعطف والاضافة امكانك  
اعتبار امثالها في النكر من غير احتياج الى البيان وامكانك ان تسلك معنا الى ان  
اتقام جهات التخصيص بوجه لا لطلاق فلذا شرط اليان ولم يكف بمجرد  
المعرفة وكذا بعض موجبات تنكير المسند اليه مثل ان لا يعرف منه الا لاطلاق  
حقيقة او مجازا او لا يكون لك طريق في التفرقة للسامع او يكون ثمة ما يفرق  
من التخصيص كل هذا بوجه لا لطلاق المنكر وما حجة صدق حصوله وقوف على  
المقتضية للقييد بالشرط المختلفة لتخصيص المسند اليه لا تكونه مفرقا  
مجردا او معصوبا بتابع او صير فعل وانما جمع من الحالتين بلغة التي لا شرا لها  
في الاستغناء عن التعريف بالبيان فمما سبق فجميع الحالات المتقدمة للقييد  
بالشرط المختلفة بلغة الجمع لا شرا لها في الجزع عنها وكذا الحالات المتقدمة  
على الحمل من كلام ولا يطهر **قوله** واما الحالة للمقتضية لقصر المسند اليه  
اي حجب عن المسند المذكور معه ومنعه ان يتجاوز الى مسند اخر وانما غنك  
في هذه الحالة وفيما قبلها من الضم الى المظهر لزيادة الايضاح والتعريف بكونها  
اخر احوال المسند اليه ولما كان اعتقاد السامع ان زيد امثله وحواد حكما  
واحدا من جهة كونه حكما بانه جامع بين الوصفين وان كان من جهة عند  
التفصيل الى حكيم وكان مرجح العضو الى زده عن الخطا في حكمه الى الصواب  
كالحكم صواب اي محالوط بصواب وخطا ولم يقل مكان صواب وخطا

وضمير صوابه وخطا يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع **قوله**  
مثل ان يكون نصب في موقع الحال وفيقول مرفوع على ان القابح جواب  
شرط محذوف اي فانت تقول ولو نصب عطفا على يكون لكان حسنا  
واما اقتصر في التمثيل على قصر الافراد دون القلب لان بيان الصواب  
والخطا والتعريف والتفصيل ظاهر مكنون بخلاف قصر القلب فانك اذا  
قلت ما زيد الاكليم لم اعتمد انه قاعد لا قائم فالظاهر ان حكم السامع  
خطا محض نفي وانما يتكلف له حجة صواب وهو اعتقاد كونه  
على احد الوصفين فقور ذلك وسبق لفتنا دونه العقود ونفي القيام  
واما اقتصر في طرق القصر على الثلاث دون التقديم مع ان تقديم المسند  
ايضا يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل مقول زيد اي لاجواد  
ونحنى انا اي لا فيسي لانه يذكى في بحث تقديم المسند بخلاف العطف  
على المسند مثل زيد ممتول لاجواد فانه لا يذكى له في كانه **قوله** وعليه  
اي على قصر المسند اليه وربما يحكى انه عز وجل عن النبي وعن اليهود  
في الاثنين لكن لا خفا في ان الاول ليس من قصر الافراد وما يكون مقتضى  
السامع ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشريه والملكية بل من قصر  
القلب حيث اعتقد السامعون انه بشر لا ملك فقررنا ما هو صواب من  
ذلك وهو كونه على احد الوصفين في الجملة ونعين الخطا وهو قصر البشريه  
واما الثانية فالظاهر انها من قصر الافراد وما يكون مقتضى السامع ان  
المسند اليه جامع بين الوصفين البشريه والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد  
السامعون انه بشر ملك لان نصيبهم عن الاقصاد لا يدل على انهم ليسوا  
بالاصلاح في متى يكون قصرهم انفسهم على الاصلاح قصر قلب بل الظاهر  
من حال الانسان الصلاح والفساد جمعا فقررنا ما اعتقدوه صوابا  
وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطا وهو الاقصاد فقوله معصومون  
على الصلاح مبنى على ان الاصلاح صلاح وهو قوله لا يتاقي منا امر سوله الى  
امر اخر سوى هذا الامر الذي اتى به على ما اعتقدوه السامعون فهذا الى  
قصر الافراد اميل كما ان قوله لا يخطاها الى البشريه الى قصر القلب اميل  
اي ليس بترك الملكية وتركه ويترك مكانا مقام البشريه وقوله اي بمولود  
اشعار بان اذا قلت الماضي الى الماضي **قوله** ثم ليس اي بعد ان القصر  
يكون للمسند الى المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مختصا بما



بما بين المسند اليه والسند ومقصود على ذلك بله شيوخ فيما بين الفاعل والمفعول  
وتمايز بين المفعولين وتمايز في الحال والحال وغير ذلك وله تعريفات من هـ  
انقسامه الى الافراد والقلب وما يتبع بطرقه الاربعه واشترط كل شرط  
واختصاصه باحكام اخرى تلك من التفاصيل التي اوردتها في فصل اوردته للكمال  
في القصر خاصة واخرى الى تمام القصر ما سواء من مباحث قايون الجز يكون  
ذلك الفصل يقتضيه الافراد والتاخر الى الوقوف على المقصود والكلام فيه اقرب  
من ان يذكر في اثنا عشر الاسماء السند السند لا ينسب الى مباحث المسند اليه والمسند  
وباقى المتعلقات وهو ظاهر **قوله** واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر  
عقبت في السند اليه ايضا بنبذة في صور اخر ارجع على مقتضى ظاهر الحال انما  
الى كيفية سلوكه طريقه ولم يبيح الكلام بعض السبب الى الالتفات مع انه  
لا اختصار له بالمسند اليه **قوله** اما لانه تفصيل لاسباب كالا لاسباب  
بتميز المسند اليه منها اختصاصه بحكمه بدفع بان ثبت له حكمه عزب عجبت لئلا  
ذكر بلقط اسرار الاشياء دلالة على ان هذا التمييز السبعين هو الذي له ذلك  
الحكم الغريب وهو في البيت جعل او هاهنا العقل المحموم والعالم المتيقن وتبين  
مبطلنا للكلونا في الصانع قد يركبوا وقابلوا بالهين احدهما خالق الخرافات والحق  
والثاني خالق الشرور والقياس ومقتضى الظاهر هو الذي سبق لانه قد سبق  
ذكر ما اشير اليه لهذا وهو كون الفاعل روي حال والحال روي الحال وبال واطل  
الثاني وصف الاول بمعنى كامل لقتل متناه فيه وكذا جاهل واعيت تحذره  
اي صعب طرق معانيه فلم يتمكن من سلوكها ولم يفتد بالما يوصل الى مطالبه  
وقوله كما اذا كان ما كافتة او موصولة صلتها الظروف واوله كن عطفها على  
واو النافع عطف على التكرار وتصديدا لما عطف على تصديدا للتكرار واعا النافع  
لظول الفضل وقوله وما شاكل مجرور مفعول على انه اخفى ومرحوم معطوف  
على ادعا وكان الاسباب او ما شاكل وذلك اشارة الى جميع ما سبق وذلك مثل  
بيان الحال في القرب والبعد والوسط والعظيم بالبعد والتحقير بالقرب ونحو  
ذلك مما يقصد باسرار الامعان **قوله** فاعلمت اني تكلفتها ظاهرا والعلية هـ  
والمرضى والحال ان ليس بك علة تريد ان يفتى في موقع الحال او الاستئناف والبد  
وقد ظننت استئناف جواب هل ظننت لهذا المراد وذلك لانه اشارة الى العقل والافق  
موقع الضمير تصديدا الى ادعاء ظهوره وضميره ربه بمجرده المحسوس من شئ يشي كمن  
باب ظهر ومما يحزن اي صار حزينا واما انما يحزن بمعنى اخره من باب نصره نصره واما

شئ باللقمة بالكثر اي غرض بها فبشي اخر ثم لا يخفى ان ضمير انه ظهر للسند اليه  
واسرار الاشياء في البيت ليس بمسند اليه فلو قال وعليه من غير هذا الباب كان  
لصحة **قوله** ويوضع الضمير موضع المظهر كقوله اي قول العرب ايضا هذا  
من وضع الضمير موضع المظهر لشيء امر وكونه في حكم المذكور وهو في موقع المصدر  
اي وجهه مثله في قوله وابتداء مصدر لمفعول في موقع الحال اي يستبدون ابتداء  
وهو حال الضمير على انه بمعنى اسرار الفاعل اي مبتدئين ومن القول على انه بمعنى اسرار  
المفعول اي مبتدئين وكذا من غير جري اي مبتدئين او كيانا من غير جري بمعنى غير كيان  
من غير ذكر وهو في موقع البيان لقوله ابتداء وقوله لفظا عييت واو فزيد عطف  
على غيري وكذا روي مسنونا معطوفا على لفظا وربه بطل مفعول قوام ومكان  
طرف له وعلى قول من لا يرى حال من غير رجلا وبين رجلا الزيدون بافرايد  
الضمير بل الى متعطل مفعول كما في قول من جعله من مبتدأ محذوف لانه لا يقع  
على هذا القول يكون الضمير موضع المظهر لشيء ان يعود الى المحسوس ويكون التزام  
اورد الضمير من خواص هذا الباب محذوفه وقوله ليتك متعلق بقوله يوضع  
الضمير موضع المظهر والمرحوم في تعقبه اي محي على عقبه لما والمصوب للضمير وذلك  
اي يمكن ما يعقبه في ذهن السامع لاجل انه لما وجد الضمير فيها فربما يبدى الى مذكور  
او في حكم المذكور له منهم منه معوق فيق يتطاول الكلام وعاقبته ما اذا تكون  
وعلى اي حال يكون فيمكن به دونه ما يستبعد بعد الضمير غاية التمكن بحصوله به  
سبق سوق وتعقب طلب وهذا في مثل ضمير رجلا ليس مستقيم لانه حاله  
ليس بالضمر لم يفرم ان هناك ضميرا فان الانتظار وروعه من الغنم من الضمير  
معنى كونه في قوله وهو اي قصد التكرار في ذهن السامع فضل كنه هو السرا  
اي السبب الخفي الموعود في التزام تقدمه اي تقدم ضمير الشأن بالاحتمار  
دون ان يقول في تقديم ضمير الشأن بالاطار دلالة خفية على ان هذا  
البيان يختص بضمير الشأن وان قوله ليتك متعلق بقوله لا أقولم وقيد بقوله  
هذه ابان التمكن في الذهن انما ياسب الاحكام دون المفردات لكن قوله كما يو  
الضمير موضع المظهر اي اذا اريد يمكن نفسه اي نفس ذلك المظهر ياتي هذا  
التأني مع ان هذا البيان جار في كل ضمير مفسر مظهر من غير اختصاص بضمير  
الشأن كان قيل كيف صح البيان زيد عا لربه ون العابد في الخرج الحلة قلنا  
من جهة انه في حكم الموعود الى الشأن هذا الحكم والعصبة هذه التفضية  
كان قيل في اي معنى استشهد بقوله تعالى قل هو الله احد وقابلهما

منع



لا تقي الاضار فان اراد التسلخ في التزويل في التنبه على انه يوشك اذا كان في الاضار  
 موت فلهذا خرج عن بيان الغاية قلنا يحتمل التنبه والمثل على ما ذكرناه وانما اخرج  
 ليظهر معنى الآية بكنهه وهو آية ويحتمل الاشتباه على كون الغاية هي التمكن على  
 كون ما يعقب الصبر فالتعقيل به ويقصد بكنهه على ما قالوا ان معنى الآية بحلة  
 الواقعة في صفة الشان يحتمل ان يكون محاله شان حتى لا يقع هو الذباب يصير  
 وهي الخلة تصير **قوله** ان يسال الحق فيط الحق يسال الله والحق يعطيه انما  
 عامة والدرع محبة والسيف مفروب محبة موضوعة في الخفة وعاريج  
 فيها الثياب ومفروب موضع في القواب وهو غلاف السيف **قوله** ونظير  
 اي نظير قوله الله الصبر في موضعنا لظاهر موضع الصبر في ما قبله التمكن حال كون  
 ذلك المظهر خارج باب المسند اليه **قوله** تعالى وبالحق اوتينا وبالحق منكر  
 اي ما اوتينا الا ما لم يكن بالحق واحكامه وكما تزل الا ما لم يكن بالحق وانما اذا خسر  
 الحق الثاني بالامر والنواهي فلا يكون مجازا عن غيره فقولنا خارج حال من يترك  
 بتاويل التكرار والظرف ولا يجوز ان يكون حال من يظهر الا عند من يجوز الاحكام  
 من المتبادر وكذا قوله تعالى فارتد على الذين ظلموا ابدل علمهم رجوا اليها غيورا  
 بسبب خروجهم عن الطاعة ومعنى يتدلم القول انهم امرؤا بان يقولوا عند  
 دخولنا باب حطة اي امرنا ومطلونا ان نخط عنا الذنوب ويدخلوا المحبين  
 مسؤولين مستحقون فدخلوا رجونا على استقام قايدين حنطا عمقا اي  
 حطة حمر استرا وانما قيد ما في الآية بكونه خارج باب المسند اليه مع ان  
 البيت اعني ان يسالوا الحق ايضا خارج من باب المسند اليه وكذا قد ظفرت  
 بذلك فيما سبق لان مثل هذا انما هو لمقصد التنبه والتذكير فيكون بعض  
 المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمسند اليه المسند اليه حقيقة كما قالوا على البيت  
 فيل يحوّل العواجل او بعد او تقدير كالمفعول به في لفظ الحق والمضاف اليه  
 في ثبت بما اوجب وكما يصح ان يحتمل متدا من غير تغيير بحرف جر  
 اذ يصح ان يقال الحق به تزل والذين ظلموا ارتدنا عليهم وهذا مع كونه ادعاء  
 اصطلاح بلا نقل او شبهة نقل منقوض مثل قد ظفرت بذلك **قوله**  
 وترك الحكاية اي صفة التكلو الما المظهر وفيه اشعار بان ما سبق في موضع  
 المصير موضع المظهر وبالعكس المراد به المصير الغائب والمخاطب وقوله اذا  
 تعلق به اي بذلك الترك عرض وفعل الخلفا نص على المصدر كما قال ترك  
 الخلفا لان الترك فعل خاص والدفع الخوف وكذا المهابة والمعنوم منها عرفا

هو الحالة التي تكون في قلوب الخائفين لناظرون من الملوك والسلاطين ولذا  
 قال ربه اي يقويه واريد به خلاف الروح فانه امر محصل ويحدث من ه  
 مخاطبتهم وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر لقويته داعي لما هو وان كان  
 خارج المسند اليه وروى قوله تعالى فاذ اعزمت فوق كل على الله فانه من امر  
 بشي وحاول الاشكال يكون له لاهالة داعية الى ذلك الفعل في انفسنا  
 تنوي في مطلق الامر اذا عرض الامر بلفظ بني عن وجوب الطاعة وكان  
 القدوة وفي الامور الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المقتضات كلفظ  
 الله المنبئ عن كل حال وخبر غاية قدره على الحافظة ورحمة عامته واستحقاقه  
 لقويته الامرية وقوله يقولون على ما في سورة المصنف يدون كلمة حيث في  
 موضع الحال او اليان لفعل الخلفا لان ذلك ما به وما بهم بخلاف ه  
 المستعطف فلذا قاله حيث يقول بمعنى من يقول على استماع حيث من  
 المكان للزمان **قوله** وعليه اي على ترك الحكاية ابا المظهر ليكون ادخل في  
 الاستعطاف او على اسلوب اسرك ينضج قولنا لاشاعره  
 . الهى عندك العاصي انا كما . مقربا بالذنوب وقد دعا كما .  
 . فان تقفوات لداك اهل . وان تقدر من رجوا سواكاه يروى ه  
 فمن ربح سيكون الميم على جرا الوصل مجرى الوقت ومقتضى الظاهر انما يتك  
 لان المقام للحكاية وقيل ان العاصي يتك على ان العاصي بدل من انا على مذهب  
 من يجوز ان يبالا المظهر لظهور من المظهر العاصي ببدل الكل وكان مقتضى اسلوب  
 كالايمان يقول مكان ليكون ادخل وهو كونه ادخل وقوله وما جرى مجرى  
 هذا الاعتبار اشار الى ما سبق من التزويل والاستعطاف وذلك مثل  
 التمكن من الوصف كقوله تعالى فاستجاباه ورسوله النبي الاي اذ لو قال في  
 لم يتك من وصفه بما وصف لان العاصي لا يوصف ولان العاصي لا يوصف  
 بالامان مجرى كان رسولا من الله كانا من كان ومنه يتك من وصفه مثل افضل  
 العالم عجاورك فيجعل المسرة او المساة وبالحكمة كل ما يصح الاسره  
 الظاهر له هذا ولكن لا يظهر لقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار ما يصح  
 عطفه عليه اذ لا معنى لعطفه على عرض ولا على قوله ادخال الروعة وهو  
 ظاهر وانما المراد من ان يقول فعل الخلفا او فعل المستعطف او جعل  
 غيره العرض تناسب ذلك الاسم الظاهر ومجرى مجرى ما ذكر من الاعراض فهو  
 عطف على مقدره كانه قيل عرض مثل ما ذكر وما جرى مجراه فيكون مرفوعا ه



مقطوفا على مثل او مجروراً مقطوفاً على ما اضيفه ليعمل **قوله** واعلم ان  
هذا النوع من الاجزاج لا على مقتضى الظاهر اعني نقل الكلام عن الظاهر الى  
الغيبه لا يختص المستند اليه بل يجري في غير ذلك ونقل عن اسلوب الى اسلوب لا  
يخص هذا القدر اري كونه من الحكايات الى الغيبه بل كان من الثلاثه اعني  
التكلم والخطاب والغيبه بنقل الى الاخر يصدر منه اقسام نقل الحكايات الى  
الخطاب والغيبه بنقل الخطاب الى الحكايات والغيبه من نقل الغيبه الى الحكايات  
والخطاب ففي قوله ولا هذا القدر امل بسايع لان ظاهره ان النقل من الحكايات  
الى الغيبه لا يختص هذا القدر ومصادره بين الا اذا فسر هذا القدر بالنقل  
عن الحكايات الى الغايب لمظهر على ما هو متداول قوله وينزل الحكايات الى المظهر  
ومعنى الا ضرب ان الحكايات والخطاب والغيبه مطلقاً مظهر كان او خفياً  
بنقل كل الى الاخر وقيل ان نقل من المضاف الى اعني نوع نقل الكلام يعني  
النوع الذي احدثنا قاصداً لنقل عن الحكايات الى الغيبه وهذا النوع هو نقل  
الكلام من المظهر الى غير ذلك اعني انه انما لا يختص المستند اليه ليس من  
استعمال العرب يختص رجعت من يشاء يجعله من غير ذلك لا يكون الرحمة  
الاله واما يختص الرحمة من يشاء بمعنى ان لا يتصل غير من يشاء فليس من اللغة  
**قوله** ويسمى هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكايات والخطاب والغيبه  
الى الاخر على خلاف مقتضى الظاهر لتقانا لكونه من كلام من كلام الى  
جانب كالتفات الانسان منة وليس هو من مباحث علم المعاني من جهة  
تعلقه بمعرفة خواص الزاكن في الافاده وكونه مجازاً على احوال المقام  
حيث المطابقة لمقتضى الحال وما ذكر صاحب الكشاف من انه يسمى علم البيان  
بالالتفات مني على ان كثر ما يطلق علم البيان على ما يعرف المعاني والبيان وكونه  
من اقسام خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من اقسام الكايم المحجوز عنها في علم  
البيان لا يقتضي ان يكون صاحب البيان نظريه وحده وتعلقه بشيئ  
كسائر الخلفات مقتضى الظاهر لا يقتضي ان مثل ان اريد وات عمر ورجا  
وانهم رجال والفاضل والكامل انت ليس من الالتفات والالتفات في شيء  
وكذا الاستمرار على الطريقة الملقنه اليها مثل انك تستعمل بعدا بالانصاف  
فكونه على وفق مقتضى الظاهر وكذا بالانصاف الذي هو انا الذي يصل كذا  
وات الذي يصل كذا وقوله يا من يعرفنا ان تقارنهم وجدنا كل شيء  
عدم من خلاف مقتضى الظاهر في شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر ان يظهر

العايد الى الكوشول هو الغيبه لان الاسماء الظاهرة غيب وكذا العايد  
الى موصوف بحول على المتكلم والمخاطب مثل عن اوانتم قوم وعملوا وكذا وانما  
المخالف للظاهر ترك الغيبه الى التكلم والخطاب مثل نحن الذين فعلنا وانتم  
الذين فعلتم وانا الذي سمعني امجد من وانا الذي خلقتني ما وعدني وخرقتم  
علمان وانتم قوم تفعلون حتى قال الامام المازني ولولا استهان ولكن موده لردته  
بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين امنتم وانا الذي سمعني وانتم قوم تفعلون مما خالف  
فيه طريق الغيبه الى التكلم والخطاب يعني ان يكون من باب الالتفات من الغيبه الى  
التكلم او الخطاب **قوله** اذ خل في القبول اي اكثر نقولاً واشد وضوحاً بالبرهان  
الاجل اذ الزم نقل النظر به بالمره رواية الكتاب من طره اذا اوردتني احسن ايراد  
واحدنا في الشايطه يروي بالبيان من طوب الثوب اذ اعلمت به ما صار كانه جديداً  
افضل مني الا بالكثر اما امتلاكه فممكن والاستدلال استعماله لدر وهو اللين  
وخفاء الغيبه من بالكثر لا رما على بعض دهنه الى انته اشترى تفضيل بمعنى المفضل من  
ملاذ الانا او من ملو الصم عن واقعه راو من المالا وهى المعاونه والاخرى جمع  
حري على ليل بمعنى جدي بذلك اي بالاستبصار من الالتفات السجده الطليه والخلق  
والعشائر جمع العشر او هي النافقه التي اتبعتها عشره اسم من وقت حملها الداء  
الشان القيرى العاده تزيق الادم اي الخلد عيان عن الاخلال بالقرص والحال  
واباحه الخرم عن تسلط العده واسرارهم وادعاب الحال الانباج الاحياء  
وهي جمع شبح والاولج النور الناطقه ذوات القوى المدركه وقوله لان الكلام  
المفيد بيان كون ايراد الكلام على الانسان والقيام على سمعه وروى لوجه والانشاء  
بالمعنى هو الكامل في الخواص الانشائية من الفهم والذكاء والتنبه للذات والبيان  
بالمعنى وبالصورة متعلق ما في الانسان من معنى الفعل لانه قال المصنف بالانسان  
والمستمر بها بالمعنى الصفة لا مجرد الصوت والشكل **قوله** قال ربيعة بن  
مقرور واورده عن امثلة من الالتفات وصرح باسم الشراء لانه على الظاهر من  
كلام العرب العربا واقامة للشهادة على ما ادعاه من اشكار العرب فاستخدم  
اياه بات سعاد فارقت وبغدت مضاراً لقله مرجحاً صينياً لا يستعمل  
الحوال والمواعد جمع الموعد او الموعد بمعنى الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على  
مفاعيل واخلقتني الوعد معني الى معقولين معناه لم تخرج في قوله اخلقتك مكان  
اخلقتني التفات من التكلم الى الخطاب على رأي المصنف حيث لا يشترط التيقن  
بالطريق للثقت منه بالنقل بل يكفي مجرد ان يكون مقتضى الظاهر هو التيقن  
بذلك الطريق ثم قال ربيعة في هذه القصيدة بعد من انبأ تخالفاً لاني نبلا  
عما الرالق في البيت الذي قبله لما تشككت الى الاين قلت لها لا تسيروا بالرائق

من

مسعود



يعني مشعور من زهير الضبي أحد الأجزاء وما مقصد ربه على هذا المصنف في  
مدة عدم ملاقاتي أمرا عظيمًا عطاياه مثل الورود في آفاق الأمان والامان للوارد  
والطالب وأرباب الحاجات وأصحاب البائع بالبدل والعطاء أو واسع الشرف  
والجود نحو داليتين مرضي الخصال في الأساس بمكة وسمع به مجتبي ومجذون على  
لفظ المني للقول في موقع البدل كما في قوله معناه يقول وإن كان الظاهر أنه  
صفة قومه وقوله طاعين ولا منيرة مفيدة تذكيرا التي تذكير وبغيره ولا  
عطايا ولا صبرا لنا بنية ولا أنتي عنك الباطل السيد السيد مالك بن كثر سعد  
ابن ميثم ريس قومه ربيعة من قومه والراد هنا القبيلة أي لا أجزم عنك بالبدل  
**قوله** بمثلك التقات من الغيبة إلى الخطاب **قوله** وقال أي ربيكم من قديم  
تذكرت مخاطب نفسه فهو لا لفتات من الحكاية إلى الخطاب وربنا مفعول  
تذكرت فمفعول بفتحك وفتحك ولا لفتات فيه لأنه استمر على قاعدة  
الخطاب تعصب تعظم فمفعول بفتحك وفتحك ولا لفتات فيه لأنه استمر على قاعدة  
بعدمًا حلت فلما شئت بعدت عنك ومثقب موصفان في قولنا أهلها التقات  
التقات من الخطاب إلى الحكاية وإن كان بلفظ الجمع بعدما لا في قوله فوقت  
اسألها وكيف سألها **قوله** لهد متالحياض للامر جواب ضرر من الخطأ  
جعله لا من توطئة الصبر فلم يغادر لم يترك ومنها العذر للقطعة من المادة  
بغادرها السيل الضارب جمع بضمه بجوارح تصب حولها الحوض ويسد ما بين  
من الحوض من المدة ونحوها الأداة مضطربا إلى الحوض لحوالة طال من الحياض  
وهي امرأة من كل شئ بها طرفة أدهر أي صاحب حولة وأهملها وهي  
أي مفعول أصحاب مغنى من غنى المكان أقامه وهو ربا أي متقابلون يرى بعضهم  
بعضا يقال د وروهم ربا أي متقابلة في قوله وأهلك التقات من الغيبة  
إلى الخطاب **قوله** عبد الله بن عتبة بن ربيعة العيون والئون وهم يقرؤهم  
للسيد لأننا قبيلة والنظير نالي مفعول يرى وكأثره في موضع المضد  
وصغير تراه لزيد ويجوز أن يكون نظير لغوا وكأثره المفعول الثاني والله  
محقة أي الدرع مشدودة في حياضها والسيوف حركته في قراها في  
قولهم إن سألوا بلفظ الخطاب التقات من الغيبة إلى الخطاب **قوله**  
والخارث بن طرقة بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الزا الحجة وهي في  
الاضل القصيرة وقيل الخلة طرق الحياض أي جبال الجبال الجبية  
ولا كيلة مديح الواو والحان ولا لتي الجنس الكاف بمعنى المنزلة الظاهر  
استزها وفي الحقيقة صفة لا سر لا أي والحالة لا طريق مثل طريق وقيلة  
السار بالليل كله ومديح استرقيله من كاية أيضا ومن جبل الواو للعطف

على

على طرق وكيلة في موضع المصنوع لم يعمل محذوف أي ولا طرق مثل طريق  
ليلة مديح فند سها لأن لا اغا تداخل في الماضي في الدعاء ومع التكرار  
سد كالحال من الحياض أي لا دما من سدك به لزمه بأرضنا عينا لنا وموضع  
أقامتنا المارة في رحلة في مأواه ومنزله ولم يتفرج عطف على سب كاي لزم  
يتعطف ولم يعمل إلى غيرهما أي اهتديت التقات من الغيبة إلى الخطاب على  
جمل خيال الجبية نفسها وكبت رحيله أي قوته على المشي عطف على اهتديت  
أي أي وكيف صرت هذه الحالة حتى اهتديت لنا ووصلت إلينا ويحتمل  
الاستيناف هل معنى كنت قوته على المشي حتى اهتديت فلا حجت والحال على أن  
يكون الحال هو مجموع كبت رحيله والقوم قد قطعوا الكلام من المعطوف  
عليه والمعطوف يعني قد كنت قوته على المشي والقوم قد بعدوا من السير  
فكيف نفيت عنهم وخلفت وأهتديت إلينا وتركت شلو المنان جمع  
متن وهو ما صلب من الأرض وارتفع والبحج الأرض الممتدة وقيل التقى  
ليست بهلبة ولا سهله وقيل موضع ورواية للفضليات أي اهتديت  
وكتبت عن رحيله قالوا والحال **قوله** على كناية مخاطب نفسه هو التقات  
من الحكاية إلى الخطاب يقال على به قلبه إذا ذهب به في كل شيء وفيه  
الحسان متعلق بطروب على معنى له طرب في طلب الحسان ونشاط في  
مزاولة طرب حقة نقيب الإنسان لشدة سرور وراحون بعيد  
الشباب أي حين وبالشباب وكاد ينصرف وأقبل المشيب يكلفني التقات  
من الخطاب إلى التكلّم والمعنى يكلفني ليل شدايد فراها ومقاساة أشوا  
أو تكلفني أيضا القلب وصالح ليل فقيه التقات آخر وروي يكلفني  
بينا الغيبة على أن الضمير للقلب وكل كل بندير يحقق في البيت التقاتان  
وقد شط ولها أي بعد قراها وعمد ما وعادت فاعلت من المعاداة  
كان الصوارف والخطوب صارت تقاديه أو فعلت من العود أي عادت  
عواد وعوايق كانت حوله بيتا الما كانت عليه قبل **قوله** تظاول  
ليتك مخاطب نفسه التقاتان من التكلّم والاعتماد بفتح المعنى وضم الميم منع  
وقد يروي بكسرهما وأخلى الخالي عن المهر والحزن وبات يعني نفسه هو  
التقات من الخطاب إلى الغيبة وأسماء باتت إلى ليلة مجازي وهو في الظا  
من عطف الميان وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والعار القدر  
في العين يقال في عينه عوار وعار أي غصنة تخمس منها والغصن وسم







من حقه وصار صفة محركة وذلك لانه الى الاقال مستند عليه صفة حالية  
 انطباعا لهما اي انطباعا للقرارة على المتزل كما بنا على الوجه الذي المتزل كان عليه  
 والا اي وان لم تكن القرارة كذلك لم يكن هو قارنا على الحقيقة لسوء فعلته وذلك  
 الوجه الذي ينبغي ان تكون القرارة عليه مبتدأ خبر ان يكون والافتح متعلق  
 به توسعا في الظروف وان ابنت فيحد وفي نفس ان يكون وكذا الكلام في  
 فاذا انتقل ان يكون عطفا على اذا افتح ان يكون **قوله** محمد وآب الصغار  
 للانتقال وحده والافتتاح في موقع المصدر والمعنى ظاهر وهو ان يكون للا  
 الانتقال على طريقة الافتتاح مساويا له سدو النقل بالنقل والقدر بالقدرة  
 وفي الفصل ان لا يحد ويحد وان يقال حدا فلا يحد والدم الى  
 جري على طريقته لكن لا يوجد في اللغة استعماله في تحديد يقال يقال حد  
 النقل بالنقل اي قسما بها وسوتها وحدونه فعدت حدية وقد كثر غلط  
 الواضحين على الاشكال حتى ندم بعضهم ههنا ان خبره للافتتاح اي يكون  
 الانتقال مشبها بالافتتاح مساويا له من حدود النقل بالنقل وفي الفصل  
 ان خبره لما لان وخبره بحد ولا يتاويل للفظ اي لان لا يحد وان حدان  
 ويجزوا في مثل قول صاحب الكتاب لو ثبت هذا لا يحد فيهما حد وكيف  
 وان وهو لا وانا لا اري سوي على العمل على التزليل لثلاثة اللاديم ثم التعدي بابا  
 على طريقة يخرج في عراقيها **قوله** الا لا يحد في موقع جواب حتى بمعنى محدد  
 محركات الله **قوله** من معبود عظم الشأن ههنا من ههنا ان احاسر للعبوة  
 بالحق المستحق صفات الكمال ومحاسن الافعال فيكون مستحقا للشان عليه بما  
 له من الاحكام والشكر عليه من اضافات العظائم وسما للعبادة لكو  
 منه للشد والاله المنتهى **قوله** حلايلها وذاتها آتاة الى ما قبل انه  
 لما قبل الرحمن يتناول جلايل الغر على ما ينبغي منه صيغة فعولان ذكر بعين  
 الرحم كالتممة والرديف ليتناول مادق منها ولطف **قوله** المتأدية  
 روي بالجر صفة خاتمة وبالرفص صفة خالك يوم الدين يتاويل الصفة  
 ووجه النداء على كونه مالك الامر كله ترك ذكره مفعول لما لك اليك مختص  
 دون شيء بل مبتدأ العوم من جهة امتناع ترجيح البعض وقد بالغ في  
 لظاهر الاضافة الى يوم الدين وفسره يوم الحشر للنواب والعقاب  
 لان الدين هو الحرا ومن الغلط ان يجعل للنواب والعقاب تدل على الامر  
 كله فينتقض عمومها ويقع الحشر نصير **قوله** لوجب عليك الا

انظر الى حسن التدريج من ابتدا وجدان المحرك ثم تقوية ثم تضاعف قوته  
 ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاجال على مولي موصوف بان شان نفسك  
 معه من جن افتتاح التجدد ما تصورته من انك تجد بها محركات يتوي شيئا  
 فشيئا الى حد اجاب الاقبال ونيانه يكون ذلك المولي معبودا عظم الشأن  
 الى اخر الصفات ليس مستقيم لان ذلك ليس شان نفسك فكيف تجل جلا  
 عنه اللهم الا ان يقال من اعتقاد كونه كذلك فيستقيم بعض الاستقامة  
 وقوله فليست طبع عطف على لا نصير وقوله فلا ينطق عطف على لا تقول  
 وكما على خبر القرارة وقوله على ما هو عليه متعلق بالمتزل اي على الوجه الذي  
 هو عليه وهو اياك غيبه واما ان يستعين بطريق الخطاب **قوله** ليس  
 ان حرمه ويد ان يشير الى حسن موقع الالتفات في آيات امر القيس من  
 حسب ما يليق بمضله الكامل وقد ذكر لائقاته الاول اربعة اوجه  
 والثاني ثلاثة اوجه ولثالث وجها واحدا وذكر بلفظ ابن حجر يصح  
 الحام المهيمة وسكون الجيم بعد ه لانه قد علم اسمه فيما سبق فيعلم نسبة  
 ونسبته وقوله بعد خبر ليس وان يكون متعلق بفعله على حد في حرف الجر  
 اي من ان يكون او بدل من فاعله اعني الضمير العائد الى ان حرقا ان قلت  
 هلا زعمت ان لا يحد فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عائد الى ان  
 حجر به بحصل الربط قلت لانه لا يحد في حيث لا يحد لاجل الحالة اعني  
 وهو المشهود له بعد قوله بعد حجة بل يتعين ان يقدم مر عليه ليكون حالا  
 من ان حجر او يتاخر عن ان يكون ليكون حالا من ضمير والجار اي الجامع لمقتضا  
 السبق في امرها كناية عن التقدم والكمال منه وذلك انهم كانوا يفرزون  
 فضليات السبق فيسابقون من سبقوا حادها ولا قالوا الرزق فضليا  
 السبق وحادها مكان انه الفضل والتقدم والمقتلة المقطع وللانبي  
 مفعوله واللام لتقوية الفعل مثل انا تارك لكها وهو جمع لان شان العين  
 عبر بها عن اللطائف لانه اشرف جزء من اشرف عضوه هو الوجه من  
 اشرف عضوه هو الرأس والطرف اعني في اقتضائه متعلق بيبعد وهو  
 الاثنيان بثبوت الكلام واذا التقت تعليل للاختلاف وكان يمكنه عطف على  
 التفت وانطال والتشيل يقول لبيد لا زالة استبعاد اواد الضمير وجهه  
 لشي واحد اعني ت ويات لنا وان يليقت نوعا عطف على ان لا يفت  
 وحين قصد متعلق بان يكون اوصل وهو خبر يكون واستفعل الخاطب



ووجهه فليعلم شيئا شديدا أو في البناء أي الخبر متعلق بتول الخطاب والخطب  
لما فيه من معنى الفعل أو حال منه وهو الصبح والجمع بالشد يد من جهة الوجه  
والوجه من وجهه جعله جميعا والتوابع التي لأجل الأمر الواقع الحادث خلق  
بالبناء والنافعة للواقع أو البناء والفت الكسر وقت في عصبه كما ينبغي  
أمر وقد تكون على طريقة يخرج في عراقيها فصل أي فصل الفت فمد قوله  
فصل ذلك أي الفت تلك الالتفاتات المتعددة فأقامها أي النفس وأخذ  
بخطبها في ذلك المصاب ليحصل له بعض السبل من عجز له وتنفذ مثل هذا  
الحكم وقوله لفظا غدا شأن التنا متعلق بابتداء وخبر استغفارها للنفس  
ومعه للبناء يقال استغفر فلان خوفا إذا لا اصرح في قلبه والكبد الحزن المكث  
وارتفع أحرق من الغم والحزن والقلق الإزعاج والاضطراب وكذا الضمير  
وأبدت أي ظهرت النفس وهو جيران وخبر لا يتعلق ولا يتفق في موضع  
المصدر النواصب المصائب والوارق مع يارقه بحالة ذات ريق وفصل الملوك  
مصدر رخص وفاء فاعلا فعل الملوك وجاريا جريا فل طريقهم ولولا  
عطف جريا لما كان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا لتثبت وتصور لا  
نوع من الفعل وقوله فحين لم يفعل أي الفرض لك التثبت والتعبر سكت  
النفس إياه في انطوائه فاطر هو نفسه مقام ذي رتبة وحرقة مسئلة  
حال من ضمير قايلا ومومن ضمير أقام **قوله** على أن النور يعني النور  
الذي يظهر الملك لأجل المصائب الذي لا يتسل بعض السبل لا يجوز الملوك  
عجز من صدق لا يتفاوت لخصور ذلك المصائب وبغيته ومخاطبة الملك  
إياه كما في نقاؤل بلك وعدم مخاطبته كما في باب فلتا مل حولا يقوم أن  
هذا القوم من المصائب المكروب **قوله** على أن جميع ذلك أي ما ذكر في الآيات  
من تطاول الليل وعد الرقاد وشدة الأمر بالليل إذا كان لأجل امر حصة ولم  
يتجاوزه وهذا نفسه يحصل لموتة المقام وهي الكلام وإن لم يكن بوجه  
اللفظ ما يقتضي الحضر والاحضاض **قوله** اطار اذهب وأبار  
لهلكه حار ابارا بزا محارها كما لما فطن بالغف من قطعه فتمه فالفعل  
متروك أي ما حصل له الغم من غيب باللام والاحتمال فافهم مع ذلك البناء  
مقتضى الحال فإن قلت حاصل هذا الوجه أنه كلام ليرصد عن روية  
وظائفه بمنزلة كلام السكاري فكيف يكون من جهات الحسن قلت لفظ  
التعجب يدفع السؤال وقوله والإنسان إذا دهم معناه أن الإنسان

إذا ابتلى بمثل الحالة المذكورة لآيم كلامه عن مثل ما ذكر فيجوز التنبه عليه ويكون  
ذلك من كمال التيقظ للحال والنظر لمقتضاه **قوله** اتفاق شيا أي بعض  
الاتفاق هو نصب على المصدر وحال كونه مدركا شيئا من الأدراك والظن  
اعني بعدد وجوب متعلقا بقوله ما وجد وهو جيران وجزاء المقدم لما في النظر  
من التوسع **قوله** على ما سبق وهو أن جميع ذلك إنما كان لما خصه  
ولم يتعد وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم **قوله** غاظه ذلك أي عدم  
التعبر والتثبت فأقامها أي النفس قايلا له أي لتسحق المصائب ولا تخاف في  
أن اللاتيق بالتوابع والتعبر والمصائب هو الخطاب **قوله** فحين سكت  
في موقع جواب لما والظرف متعلق بقوله ولما غدا الوجه والاستعجال  
العز في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا أو معنى بدون النوا ولوصلت  
ولي هو الجواب بغير قوله فحين سكت احتيا والدمعة هو أن تكرر مع  
نفسه خفا وقايلا حال من ضمير مد **قوله** ما لم يجرؤا متعلق  
بلا يجرؤون ولا يجرؤون أي ما لم يجرؤوا من مصروفات تنبأت كلامه  
وتنوباته على لطائف ولا يخفى حسن موقع قوله لا مري دون أن يقول  
لرجل وقت نادى هذا اللطف إلى أن يوم الحزن معناه أمر القيس  
وقوله والتناضل ابتداء كلاما لا مري من ضمير شيا هما اللطائف لا هنا  
**قوله** قلم من عاداته افتتاح كل فن واحتيا به عبارات مبدية  
واستعارات مستعملة في وصايا لقارئ الكتاب وحبط لها حائلا  
**قوله** المرطوعة منصوب أو مجرور صفة للطائف والاعتبارات  
وهذه الفن في المستند إليه المطلق جمع مطع موضع الطوح وهو  
ارتفاع البصر إلى شيء والنازعة البعيد والآراء التراكيب الليفية المشتملة  
على لطائف الاعتبارات كان البقا وهو ما لك واليك لتعجبها كما زرع  
القصيدة إلى السلطان لا يستنها جيران عالم بجمود عفاك في التطورات  
غاية الاجتهاد ولم تبلغ في السعي والتز في أعلى المراتب مع صدق همه في الآ  
وخطا استظهار بالنفس لتوبة الأدراك والأمر الاستدراك وأخرج  
اللب من الصرع والاستشراق دفع البصر إلى الشيء تنظرا إليه كالتنظر من النهر  
بوضع اليد على الخاحب **قوله** لما هنا لك أي للطائف التي في تلك  
المطامح الإطباع طوبى لهم وهو لذوات الحواشي والباع كالضرع  
لذوات الاطلاقات أعني محل اجتماع اللبن والمجود الطاقة والمشقة

رات



والتقدير المحض وزيادة التقييد وضربها للطايف الاعتبار ما ذلها  
من فاعل لم يميز ولم يعلل بطش صفة هـ وهو الاخذ بقوة وعنف والتوجيه  
المطلوب والباع مقداره اليد والبسط الواسع الممدود ان لا يزال ليلازل  
انت متعلق ببطش او عاذا والاضيق قلامه الظفر مستظرف حال آخره  
مستعينا بباطل النوع والمعونه في طاعتك اي طاعتك ان تستشعر تلك  
الطايف اي تحملها شعرا لك وهو من اللباس الذي على الحسد والحق ان  
الاستعانة هو الاضمار في القلب من متعلق بمسقط يقضي اي ممتنع كمال  
الادراك لا اهل بمزلة التام والبطش النوع للنسب في اه زاك الله فابق  
والطايف والفهم الوصول الى اللغاف والمخاطبة في الاصل ما يحيط بالان  
استعمل محله والمعوان كبر المعونه والعقل النوع المدركة الممن **قوله**  
وعلا متبعا آخر على ان كلامه رب العزق ونفي مبدن الطبقة الجماعه المتقنة  
على البحث عن خواص التراكب ولطائف الاعتبار والمنظر مرفوعه  
علا وان كان التابث وترك الجمع بالواو والنون كالمخصوص والمبدلين  
يشعر بانهم مجردة الطبقة والمبدلين من اقل بحجة توسل والحكمة كل ما  
الحق وقيل علم الشرايع وفصل الخطاب اما بمعنى المعول اي المعنول من  
الخطاب النبيل الذي يقيسه من مخاطبه لا يتيسر عليه او بمعنى الفاعل  
اي الخطاب القاصد من الحق والباطل **قوله** وهو قوام الكرم المنظم  
من الحروف لا المعنى القايمة بذات الله تعالى التقدم على ما هو راي اهل  
السنه الاكتساب الثوب والطلاق بالصم الحسن والقبول واعتد  
بالعين الجمة والذات الممهلة صارت عدده كثره الما والمما الغنى كثره  
واعناق الاسافل التي بمزلة الاصول والعروق وانما الاراقا التي  
بمثلة الغزوة والاعضان تشبه للقوان بشجرة طيبة فنية الاصل كثره  
الثار واصل الكلام من قول من قال في وصفه لقوان ان هذا ايسر لا  
يشبه كلام الناس ان له خلاق وان عليه لطلاء وان اسافل طعنه  
وان اعليه مشتم ومعنى ايضا بمعنى تلك التوالت تنمالة على الخواص هـ  
والكيفيات والطايف الاعتبار كما ينبغي ومن ما ينبغي من غير ان يحاوت  
ادنى تحاوت وفيها شان الى انما يحاوت كمال بلاغته لا بالعرفه وغيرها  
على ما وراء البعض واليا في التوالت للاشباع ليلا م الاساليب والاعظم  
**قوله** الفرائد انك في تفصيل الاعتبار الواجب الى السند للوجه

الذي علمت له ان لا بد من طلب الحالات المتقنية لابرار المسند اليه على  
صور وكيفيات مختلفة يعلم انه لا بد من طلب الحالات المتقنية لابرار  
المسند على ما يتصور له من الصور والكيفيات وذلك الوجه هو ان يتأق  
لك وروحه المسند على ما يتقنيه الحال كالمسند اليه كما تقول من ان مدار  
حسن الكلام وفهمه على انطباقه على مقتضى الحال وعلى الانطباقه فتوله  
للوجه الذي متعلق بتعلم والمعاينة الى الموصول بخذوق اي علمت له وقوله  
تعلم له اي انه لك الوجه نكره وتذكر كبر بعد العمد وهو كمال بدل من قوله  
للوجه كما يقول بغير ررت ولك ان تجعله من الاضمار على شريطة التغير  
وهو ظاهر الادوات الاوجاج جمع آدوي ونلاطها ضرب بعضها ببعض  
شبه الحاطر يخرج منه الدلال وكذا حركات الفكرية وتزاجها بتلاطم  
الاوجاج ومعنى دون ادنى مكان لشي استعير لكل تحا وزجالي حذ  
والمعنى بالياء الذي يخص وتزود بتلاطم اوجاج كركه متجا وزا انا حذ  
المشاركين له في اصل الفهم والصناعه فاستود منه الشئ طلب ان يكون  
ويعده عند فكال انه نالا مفعول المستودع لانهما على الموصول  
التنات العلامة الذي يقب الامور والحدث الصادق لظن في الامور  
كما حذت بها وقوله فلا يحجب مطف على الصلة كانه قيل الذي  
حدث فلا يحجب عنه شئ من اللطائف البديعة العزمية في مواضع اختفايا  
واستطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسر من الاطلاع  
اي ما يطلع عليه والظوق الطاقه والكثام صمد ركاء كاله وصار  
نظيره اقم هنا مقام المكا في النظر وانتصب على الحال من الضمير في  
المالك والمحقق بن نفع القال جمع محقق في اسر مفعول من تحديته بآرنيه  
وعارضته ولا رغبته الغلبة واصله في الحاد من الحد اي بين الذمعة وا  
بمحارضة القوان والايان بمثله فكموا بالمعج واعتر فوا كمال بلاغته  
واثروا المعارضة بالسيوف دون الحروف **قوله** لبي اي طلع  
الاعجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من في البلاغة وما يتعلق  
بذلك والذريعة الوسيلة التسلق التوسل بالبدع من قولم تسلق الجدار  
اذ اتوبه وصعد عليه وقوله لا بد من موقع مفعول علمت وان  
مخففة اسمها محيوشان محذون والاصل انه لا بد من الصنف خبر لا ان  
المحس في لابه وقوله من الصنف لمقتضيات الاحوال بفتح الصاد على



لفظ اسمر للمفعول في الاور والاعتبارات التي تقتضيها الاحوال في ايراد  
المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة المفصلة في الفرائد وهذا  
هو اللام لما سبق في صند الفرائد من انه وجب اليك ان ترجع الى فكرك  
في الضعف لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كييات مختلفة وصور  
متنافية لكن بما وقع في بعض النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسمر القائل  
واراد المسند اليه بالنصب معقولا للمقتضيات او فتح بقوله نعم لا ايضا  
ان لا بد من التحصن عن الاحوال المتضمنة لافعال متفاوتة في المسند  
فان قلت كيف انتصب ايراد على المفعول لاسم الفاعل من غير اعتداد  
قلت لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة يانية في معنى الاعتقاد على  
الموصوف كانه قيل عن احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل  
حرف الجر احد ما يعتمد عليه فان قلت نفسه فحق المقتضيات لا يلزم  
قوله من التحصن عن احوال المتضمنة ونسخة السور لا توافق ما سبق  
في صند الفرائد قلت بهم هو نفس يستلزم تصحيح المقتضيات والى كذا  
**قوله** وفي افراده عطفت على المسند وكذا في كونه جملة اي لافعال  
التفاوت في افراده المسند من كونه فعلا ماضيا نحو قام زيد او  
خالا نحو يقوم زيد او مستقبلا نحو سيمو زيد واسما منكرا  
او موصوفا قد مر الفعل في المنكر بقدر ما هو الاصل في المسند  
واشار بقوله من جملة العرفات الى انه لابد بخصوص كل نوع من  
المعارف من حال مقتضية على حدة **قوله** ومن كونه مؤخر  
عطفت على من كونه متروكا وقدم ذكر التأخير لانه لما كان الاصل في  
المسند اليه هو التقدم كان التأخر هو الاصل في المسند **قوله**  
حق تبيينا متعلق بقوله التحصن عن الاحوال المتضمنة لافعال للقول  
في المسند وضرب قسم ويجري للمسند وصحة بسببه ومقتضاها  
وسمته لكل مقام والسمة بكسر الهمزة وتحت الهمزة مصدر وسر  
يسم سمة اصلها اليوسمة والمراد بها العلامة والسمة بمعنى البين  
الطريق ومعنى اسما المسند لاسم المقام كونه على وفق ما يقتضيه  
كبرو المسند اليه بكل منزلة في معرضها وكذا امر المسند الى حد  
مقتضى المقام على امدل طريق كذلك المقام **قوله** فهو اي ذلك  
الاسما والاجر اوضح امتحان القوي الفكرية واعتبارا لا يجب

عن

عن الاقوي فالمطارج والمطاراد على لفظ اسمر للمفعول اسر مكان من طارحوا  
الكلام طرحوه فيما بينهم وتطروا فيه وطرحه بعضهم الى البعض ومن طاراد  
بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطرده ومعنى طاراد في الهملة جرمه  
وامتنعه من الجمع من الفرس الذي له شنان والقارح خمس شين **قوله**  
فاما الحالة المتضمنة لتركة فيحقق عند محتوم من احد مما قيام فزنده  
حالية او متالية يعرف بها المسند ليصلح المقام للملح وهذا معنى كون  
المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذلك الحال المسند وتأينها ان يتعلق  
بالترك غرض ليرجح على الالبات الذي هو الاصل في جوار الكلام فضوله  
وتطوق عطفت على كان احوال وباقي الكلام تفصيل للغرض وهو ان  
الطاية التي يقصد حصولها واليا عت الذي يدعوا الى الفعل كضيق  
المقام مثلا فانه اتباع الاستعمال لو ارد على تركه مثل كلاما وقرأ اي  
لك كلاما وقرأ اي تركه نظائره بان يكون هناك ضابط  
علم من استقر الكلام انه يحذف في المسند عنده وقد ذكر عدة من ذلك  
احدها ان يكون المسند مضدرا او ما يقوم مقامه مضادا الى الفعل  
او مفعول وبعده ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضري زيدا  
قايما ضري زيدا لاصل اذا كان قايما حذفت فاصل كما هو حكمه على  
الطرف المستقر ثم اذا كان لك لالة الحال عليه لما بين الطرفين والحال  
من المناسبة وقيامه مقامه لكونه من تحتها الحرف لا من الضمير كان  
التامة فلهذا كان الحذف لازما بخلاف ما يراه الكوتمون من كونه  
حالا من زيدا المذكور فانه حينئذ يكون من تحتها المسند فلا يصلح  
للقيام مقام الحرف حتى يلزم حذفه وايضا مفهوم الكلام خصر جميع ضريا  
زيد على ما نفيه اضافة المصدر من غير اشارة الى مفعول على حالة القيام  
اي جميع ضريا حاصل في حال القيام فلا يبقى شي حاصل في غيره بخلاف  
ما اذا قل جميع ضريا زيدا حال كونه قايما حاصل لانه لا ينافي وقوع  
ضرب عليه في حال آخر بخلاف ما اذا قدر كان فاصته وقايما حذفت  
كان فانه لا ينافي الطرف فلا يقع موقعه وكذا المقدرا كثر شري  
السويق حاصل اذا كان ملقوتا من لاسويق جرحه بان رتب عليه  
الما لتيها سك اجزاء واذا ضرب باليد واخطب اكون الامر حاصل  
اذا كان قايما فالحال ههنا من فاعل المصدر وما حذفت زيدا والمتصف



بالخطابة كونه الامير وحصوله مجازا وقد يقدر الزمان فيقول المعنى الى ان  
 اخطب اوقات كون الامير حاصل في وقت حصوله قايما وفيه جعل الوقت  
 خاطبا على الاسماء المجازي وجعل وقت القيام وقتا لظرف الخطابة على  
 طريقه طريقة ان كل مجزوم منهم من يجعل اذام وقوع المحل بالجربة كما ذكر سيوبه  
 في اذام وقوعه في اذام وقوعه وويل عليه سماع اخطب ما يكون الامير  
 يوما الجمعة برفع يوم **قوله** وقوله كل رجل وصنعة وصنعة كل بيتا  
 بعد مرفوع مصد ربحوا والمصنف قصد الى الاجابة بربحها والقصد  
 عند المحققين كل رجل مقرون هو وصنعة على ان صنعة عطف  
 على الصنعة في الخبر لا على المستند ليكون من صنعة فلا يقع موقع الخبر ومنهم من  
 يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع صنعة وهو قوي  
 من جهة المعنى دون اللفظ اذ الوجه في الواو ذلك **قوله** وقوله  
 لو لا ربحا كان كذا لاي موجود في ذلك لان كون لو لا لا تقا الشيء لاي  
 لوجوده غير يصلح فيه على ذلك وجواب لو لا قام مقامه ومنهم من  
 يجعل المرفوع بعد لو لا فاعل فعل محذوف الا ان الاستعمال عند  
 عدم الحذف حلة اسمية مثل **قوله** ولو لا الشعر بالعماء يخرق لك  
 اليوم شعر من لبيد **قوله** ويجوز ذلك مثل لعمرك لا فاعل اي  
 لعمرك قسمي ومعنى او يجوز ذلك لدلالة صدر الكلام عليه وقيامه  
 جواب القسم مقامه ويجوز ان يريد به الامل في الاخرى من الضوابط  
 المذكورة **قوله** والاحراز مروي مرفوعا ومجوزا **قوله**  
 فاذا اريد لا خفاء في دلالة اذ المفاجأة على مطلق الكون فيصنع فيه  
 للمحذوف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذ اريد وجوده وان كان  
 قد سبق من الخارج حضوره تاما مثل فاذا اريد بالباب او حاضر مجلا  
 ما اذ قصد خبر لا دلالة عليه مثل فاذا اريد قام او قاعدا واكل او  
 شارب فانه لا يجوز الحذف ولو جعل المرفوع ههنا ايضا ابتاع الاستعانة  
 لجاز لكن قد نهى ان لا ترفع في المضامين والافعال **قوله**  
 زيد منطلق وعمر اي منطلق المحذوف لقيام الغرض من الجملة السابقة  
 ووجود المرفوع وهو الاختصار والاحراز عن البحث وهذا اذ اجعل  
 عطف الجملة على الجملة واما اذ قصد عطف عمر على زيد ومنطلق  
 المحذوف على المذكور كما يظهر في مثل ان زيد منطلق وعمر وهو من محذوف

المستوفى

المستوفى على المستند **قوله** النار بعد قوله تعالى قل فاني انذركم بشر من  
 ذكرا اما ان يجعل على النار شر من ذلكم فيكون من حذف المستند او على هي  
 النار من حذف المستند اليه وذلك ان الانسان الى عظيمهم على من يتلو عليهم  
 الايات **قوله** واما ضيق المقام للمحاضرة فلهذا في وقا فيه او في  
 او خوف ذلك او خوف فوات فرصة وانما قال مع ضيق الاختصار لان  
 ضيق المقام فلا يخلو عنه واما الاختصار فلازم في كل **قوله** من به  
 اي من المطالب بهذا الاصغر وتنهت في تنفست تنفس الصعدا  
 فاجتها فابلا المشهد اي الانسان المتقدم هو المطالب به فيكون  
 من حذف المستند ولو جعل على المطالب هو المتقدم في حذف المستند  
 اليه وتقرى في بحث كون المستند اسما معروفا يعرفنا ان الثاني اولى  
 لان السامع حين قال هذا المطالب كان طالبا ان يعرف حكما على المطالب  
 بانه المتقدم وغيره فبغى ان يجاب بانه المتقدم وذكر ايضا انك تقول  
 المنطلق زيد لمن شخص في ذهنه المنطلق باعتبار تعريف العبد او  
 الحقيقة وهو طالب تعريفه في الخارج والمذكور في الكتاب وذلك لاجل ان  
 انه انما يملك ان اسما من اهل بلدك فابم استخرجت من هو قبل زيد  
 فعناه زيد الثاني لان قولك من الثاني في معنى زيد الثاني المرفوع  
 يكون ايضا لا يحصى فبغى ان يجاب زيد الثاني وقد بسقنا الى الهم الى الوجود  
 في مثله ان يقال الثاني زيد لان السؤال عن الثاني بعد ان جعل محكما  
 عليه الا ترى انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد يتقدم بقا زيدا لا يستند  
 زيد قام والواقع في مثله بعمدة المفضل عند عدم الحذف خو ولبس بالهم  
 من خلق السموات والارض ليعرف خلقهم من العلم في واقع بعد من  
 الاستغناء عنه فالسؤال يتقدم في الجواب **قوله** وبين المعرفين بكون  
 لا تعريف الفعل وثق كما سبق في قوله ولك ان تلاحظ استغناء بكون فيه  
 وجهما اظهر هو كون المذكور خبرا عنهما من غير حذف واذا الضمير لهما  
 بان الرسول مكان من الله وان ايضا واحدا وانما العمل على الاختصار  
 والاحراز عن البحث كما في زيد منطلق وعمر لا يستلزم المحذوف في قوله  
 بخلاف عمر بما عندنا واستلزامه عندك طعن فان لفظا عندهما بمنزلة  
 سبق القرينة وبخلافه اني وقيل بها الغرض فان المذكور خبران وتقدم  
 قيار المحذوف الاختصار في قوله زيد قام وعمر والبيت لصاق من حركت



البرحي وقيل اسرجه له ولغيره . وما عا جلات الظير تدني من العكسي .  
بخاط ولا عن ريهن خيب . ولا خير فم لا يوطل بته . على ما فينا في ذلك  
حين تنوب **قوله** . واما ان لا يخرج . لا خفاء في ان ضا يصلح عرضا للترك  
بمعنى العناية المطلوبة منه اي يترك ليحقق عدرا خارج الذكر الى ما ليس بمرد  
والقصد الى حصوله فيضلع باعنا واما بدون كلمة لا على ما في بعض النسخ م  
فيضلع باعنا وان لم يضلع غايه مطلوبه فان اخرج الذكر الى ما ليس بمرد  
يضلع باعنا على الترك وقد يترك على ان الغرض ههنا اعم فظهر صحة ما في  
النسخين واما حمل الاول على حذف مضاف هو الاقرار له سواء عدم الاقرار  
عن عدرا خارج الذكر الى ما ليس بمرد لا يضلع باعنا على الترك ولا يخلو لانه  
وتقررا لما لان امر على ههنا من مسئلة للسؤال عن تعيين ما علم شوته على  
الايجاب ويلزمها الاستقمار وان يكون احد المستويين في علم المستقيم بلها  
والاخر على المخرج مثل ان يد عندك امر عرو واقام زيد امر عرو بخلاف اقام  
زيد امر عرو ورا زيد عندك امر عرو كعرو واقام زيدا منقطعة بمعنى بل .  
والعرق اي الاقرار عن كلام سابق استقمارا كان وجزا والاستقمار  
عن كلام لاحق فالمراد بقوله ان يد عندك امر عرو وطلب تعيين من علم شوته  
عند مخاطب على الاقرار كما هو معنى والمصلحة فلو قلت امر عندك عرو  
بذكر المستند يخرج الكلام الى ما ليس بمرد وهو الاقرار عن الاول والاستقمار  
على بلها على ما هو معنى امر للمصلحة فيترك المستند ليلا يخرج ذكر الى هذا  
واقام قدرا المستند اليه فليعلم في الاخر الى ان المراد بخلاف ان يد عندك  
امر عرو عندك فانه وما يدعي ان امثال كون او مصلحة بلها احد المستويين  
والاخر المخرج على ان هذا ايضا اخرج الى غير المراد الذي هو الاستقمار  
بالتيبين وان الحق ايضا منقطعة اليه عند قاعدة المستند على ما ذكر  
المحققون من النجاة ولما بل ان يقول لم لا يجوز ان يكون امر عرو في قولنا ان يد  
عندك امر عرو وعطفا على زيد عطفا معزود على معزود للثانية في المستند  
المذكور كما في قاهر زيد وعرو من غير ان يحمل على ترك المستند بل على عرض لا ينافي  
المراد بترك المستند ان لا يعتد باملا لا مذكورا ولا محذورا فلما نقول  
ما ذكر في صدر الحالة من كون المستند اليه محاله لعرض منه المستند وتعلق  
بتركه عرضا بما يابى هذا المعنى وايضا لا يكون ترك ذكر للغرض المذكور  
بل لعدا في نفسه **قوله** . واما الاختيار السامع الصواب قولنا لا

على ما لا يخفى وتا وبلة بالحدف للاختيار فا سدا ايضا لان الغرض هو  
الاختيار والحدف للاختيار والاقرب انه ميل مع المعنى للدلالة قوله  
وتعلق بتركه عرضا على كون الترك لغرض اما ان يكون كذا او كذا لكن لا ينسب  
حيث ان يراد ذلك فيما يليه اعني طلب تبيين العايد **قوله** بالمدكور  
اي بما ذكر من الكلام بمعنى ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك المستند  
ومسندا على تقدير الحمل على ترك المستند اليه كلفظ قصير جميل فطاعة معتر  
فلما غير عنه بالمدكور ومن المسند اليه وجيز حمله للمذكور وعليه ومن  
لمترك المستند ولم يفرغ من التعديل الذي يطلب منكوطا مع وفه اي  
معلومة كطاقة الوهمين لكونه مذكورا فيما سبق فافترض ههنا على ما لا بد  
منه من التعديل **قوله** . واما الحالة المقضية لذكر هذا قريب مما سبق  
في ذكر المسند اليه جدا وحاصله انه لا يوجد قرينة حالية او حالية  
تدل على المسند او يوجد لكن يتعلق بذكر غرض من مرجح مطلوب او باعنا  
محض فيخرج الذكر **قوله** او قصد التجب . يعني ان قرانا الاحوال  
من حصور الاسد وتطلب ثوب زيد وسيفه بالمدكور وبخود ذلك وان ذلك  
على انه يقاوم الاسد لكن يترك ذلك لقصد التجب السامع من حال زيد  
ومما هو بصدده وما يقال ان قصد التجب حاصل به وان الذي عند  
قيام القرينة فهو على انه حمل الغرض قصد التجب والى الدلالة لذكر  
المسند اليه فقط على ان قصد التجب دون افادة السند وان قلت  
القرينة على نفس المسند فعمدا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة النسبة  
طلب العقل له فايده وكان قصد التجب مناسبا لحمل عليه ومنهم من زعم  
ان مراده ان التجب وان كان حاصلا به دون الذكر لكن التجب حاصل  
بالذكر لا يكون بدونه واطر هذا كلاما قليل الحد وي جذا **قوله**  
او تعظيما اي تعظيم المسند اليه او اهانته او الترحم او الاغتراف عليه او نحو  
ذلك من الاغراض التي تصلح لان يقصد اليها في حق المسند اليه فيعقد  
ان كان المستند صائحا لذلك النوع من الغرض **قوله** والقائم مقام  
لبسط نفيه على ان وتذكر وليس اليه كبر حجة **قوله** اولانا الاصل  
الصواب ترك اللام وكذا في قوله او ليتعين بالذكر كونه اسميا لكنه  
مال مع المعنى يعني ان القرينة ربما تدل على ان المسند المحذوف هو عايد  
او علم او تعلم اوله العلم او نحو ذلك مما يضافه بالعلم فيقصد



بالذكر يعني أحد المذكورات لغز من يتعلق به ومعنى دلالة الاسر على البو  
انه يفيد حصول مضمونه للسند اليه من غير دلالة على واما وجد في  
زمان واستمر بعد على جدد الازمنة فلفظ خبره جوا بانه لا دلالة لقولنا  
زيد قائم على زيد من حصول القيام له بغير قد يكتفي بالمقام والعقل او نحو  
المسند على واما وجد مثل زيد طويل وقصير وعمره واكل وشرب ولبسه  
ان يكون قوله فيستفاد البتة صريحا اشار الى هذه المعنى وكما ما استمر  
من دلالة الجملة الاحتمية على الدوام والبات في بعض المقامات وبمجموعة  
القوانين كما اذا كان الظاهر هو المغلبة فيعد للام لا سميت **قوله** او  
طرفا هذا بالنظر الى الظاهر المتعارف من كون المسند في نحو زيد في الدار  
هو الطرف وان الضمير قد يحول اليه وصار هو العامل فان كان المسند في  
الحقيقة هو الفعل واسر الفاعل المحذوف وقد يعنى من بانه لا دخل للذكر  
في احتمال البتة والحمد عند قيام القرينة على ان الخبر هو الطرف او امره  
والجواب ان المراد انه يورث الاحتمال صريحا ونحوه وحاجا الى التقدير ان  
حاصل او حصل قيل ومعنى التواو او اراد ان لا يحتمل التقديرين هذا **قوله**  
وما يتك فيه كلام يدل على ان اقوى الاحتمالين بقدر الفعل وهو في العالم  
المقتضية لا واد المسند **قوله** ويضلل لشمول هذه الاحتمالات  
يعنى لكثير منها دون الجميع اذ لا يجب ولا اهاه المسند اليه في الكل زيادة  
النقير ولبط الكلام ومحافضة الاحتمال الذي هو الذكر وسين احدا لا  
الملك انه اعق لا سميت والفعيلة والطرفه وهو الاحتمية وفي الاكثر  
استلزام المسند وتفظم المسند اليه والفرق بين الجان السامع والمخالف  
الله اطنا المعطلة المستركون ومن جرى مجرى هو في محمد نبينا مثل النبوة  
والضاري وفي البواقي ظاهر والمعتزلة سمو انفسهم اهل العدل والتوحيد  
لاجتماعهم على انه تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي وعدم خلق السوء  
والمجاصي والنجاس ومشتبها ونحو ذلك مما بعد وفيه ظلالا وفيهم الضم  
للقضية المغضية الى كثر العدا المناهضة للسوء حيد والماسر له باله هو  
لثامن والعشرون من اهل القياسيه وكان يتمها شجاءا وديالا همة  
علمته انشأ رباطا خاتمتا كثيرة للصوفية وصف كتاب ربح العارفين  
يوتج له في وفاة ابيه بكره الا احد غم دكا العقدة سنة خمس وسبعين  
ومئس ما به وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين سبابة وفي ايامه

قتل طغرل احد السلاطين السلجوقيه **قوله** فاما الحالة المتضمنة لاف  
المسند وضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التأكيد ويكون هذا منشأه  
لعدم اتمام مقتضى الاقراء مجموع امر واحد مما هو في المسند فعليا  
احراز عن نحو زيد قائم ابوع وتاينها من كون المقصود بضم التركيب بقوى  
الحكم احراز عن نحو زيد قائم فان المسند فيه وان كان فعلها لكن قصد  
به بقوى الحكم وقد يفسر التركيب لان المقوى بالموكيدات الخارجية مثل  
التكرير وان واللام لا يمنع اسناد المقود وقد سمى في علم النحو الوصف  
بجاء نفسه مثل مرت رجل كرم وصفا فعليا والوصف بجاء ما هو من  
سببه مثل مرت رجل ابوع كرم او كرم ابوع وصفا سببيا وعلى ذلك  
القيام سمي المسند في نحو زيد قائم وقام زيد مسندا فعليا وفي نحو زيد  
ابوع قائم او قائم ابوع مسندا مستبنا فن المراد بالمسند الفعل واورد  
امثله من الاسماء الفعل الماضي والمضارع مطلقا ومقتدا بالشرط ومن  
الطرف بوزن حال تنصير بقوى الحكم الى موضعته وتوسط الامثلة من تنصير  
القيدين في اقسام المسند بل بظاهر على انها امثلة للمسند الفعل للافراد  
المسند فلا يصير كون المسند في البعض جملة ومضمونه للمقوى مثل التكرير  
بستين وفي العار خال على قويا لاحتمالين وانما المراد على الافراد المسند  
لانه اما سر منكر او معرف او فعل ما منا ومعناج وقد ذكر امثله كل  
وفوايد في موضعه فلا معنى لذكر امثله الافراد على الاطلاق بل لا يسيل  
اليه سوا ذلك وذكر مثال الطرف موزعا على المسند اليه مثل التكرير  
بستين ومقتد ما عليه مثل في الدار خال على ان خال مسندا وفي الدار جرح  
واجمع على كوننا الطرف في تقدير الفعل ليكون جملة لا اسر الفاعل يكون  
معزدا بانه قد يقع صلة للموصول فالصلة لا تكون الاحتمال مع معناه  
في الصلة والخبر واحد بلا شبهة ولو كان الفصل لا التمثيل لا واد المسند  
لربما التعليل بقوله اذ قد بين استقرا وحصل الاعلى ان خال فعل  
للطرف من غير اعتقاد على ما هو رأي الكوفيين والآخر فان لم يرد  
حميد مستقرا وحاصل لم يكن المقود جملة منع القطع بانه خبر تام الاقراء  
والقول بانه حصل الطرف في بستين بقدر اسر الفاعل وحل في الدار خال  
على رأي الاخص نفس ظاهر نعم اذا جعل خال مسندا وفي الدار جرحا  
مقدما يرد على ما ذكرنا ان المسند فعل سوا قدرا الطرف بالفعل او بياسر



الفاعل فاعني الجهد في تحليل متغير الفعل وانما قد ذكرنا ان الجزاء  
 فعلا كالمبتدأ مثل زيد قام لم يرفع تقدمه ويمكن دفع هذا بان حلة الاستماع  
 هو الالتباس بالفاعل ولا التباين حيث ان عدم بقا الاعمى في حله فاعلا ينفي  
 اليه مكنونه فاعلا واما اعتراض الانصاح بان ما ذكر في تفسير المسند للفعل  
 يجب ان يكون تفسير المسند المطلق يعني في الجملة الجزئية فاعلا انه لا يمتنع  
 للمسند فيها الا ما ذكره من كونه للمسند اليه او بانما قد عنه فتقوى وتشمع فيه  
 كلاما وينبغي ان يحق ان المراد بالثبوت عام من الثبوت المحقق بالمسند لا من  
 المقابل للجهد وان هذا افتد يكون مع الدلالة على التقدم والاعتماد والاشترار  
**قوله** واما الحالة المقصودة لكونه اي المسند بل المقدم منه فعلا قد  
 لكونه الا حصل في المسند لما فيه من معنى التسمية ومعنى تخصيص المسند اليه  
 باحدا لا رتبة معينة بزمان الماضي او الحال او الاستقبال وفيه يا خسر  
 ما يمكن من الطرق اخر ازا من مثل زيد قام في الماضي او في الحال او فيما يستل  
 فانه يتاخر بالمسند لا من كونه لفظا بقا من حله فاعلا وان فيه جزء من حله  
 في الصيغة وقوله مع افادة الجهد بحقيق المقام لا سيما وقد يتوهم انه  
 اخر ازا من مثل زيد قام فانه ينفذ تخصيص المسند باحدا لا رتبة مع الاحتمال  
 وليس المسند فيه فعلا بل حلة لكونه مقبلا للثبوت دون الجهد لكون الكلام  
 جملة اتمية وليس بذلك لما سيجي في بحث تفسير المسند وقد قال انه خرج  
 بقيد اخر ما يمكن لانه احتاج الى ان تمام المقدم فلهذا خسر ما يمكن والحق  
 ان هذا تعيين المقام كون المسند فعلا بعد تحقق مقام كونه مقبلا  
 وذلك بان لا يقصد بقوى المحرك مثل زيد قام خارج عنه لكون المقصود  
 هو القوي ومعنى الجهد هو حصول بعد ان لم يكن في مثل علم الله  
 ويعلم الله لصير الجهد بيا عا حروف النطق ولا يلزم منها القوي  
 العلم المقدم وفي مثل زيد قام بعبارة الجهد والاختصاص بالزمان بدلالة  
 الفعل وقربة المقام لا محبة خاصية التركيب جللا في رتبة كذا او يكت  
**قوله** فويل لمرء من كلمة دعا عليه بالهلاك والعذاب وهي في الاصل  
 مصدرة لم يستعمل له فعل وفي قوله بما سلفت بيان ان كذا للزمان السابق  
 اي الماضي وفي قوله بعد ان يكون رسال الحال بقوله فاعله بعد اي بعد  
 ما مضى فكون الحال ولا فاعله بعد اي ما مضى فكونه للاستقبال  
 وما في ما كتبت وما يكون مصدرة او موصولة وعبارة الكتاب وما

تشير بانها موصولة بغيره عالم يحل لم يرد اخذ الرشي بانه على ان يكون بالبعد  
 يكون فعلا من فضاله التي وان تكون جبرا وعبادة فيضاف عليه او شر او حبه  
 فيضاف عليه لما كتبت وعلما لما كتبت وكذا اما بعلمه القيد يتناول  
 افعاله الحسنه والسنة فيدل قوله تعالى وانه خلقكم وما تعلمون على  
 كونه مخلوقة له تعالى متوا حلت ما مصدرية او موصولة وفي قوله  
 تعالى افكلا كما كر بول بما لا يهوي انفسكم واستكبرتم ففرقا كذا يتم  
 وقرقا ففعلون الكذب مختص بالزمان الماضي قد فرغوا منه بحيث لم  
 يبق احد من ذلك المفعولين غير مكذب في القتل مختص بزمان الحال اذ القوي  
 الذين هو مصدرة فاعله لم يحصل الفراغ من قتله بل كلفه لان قتل محمد  
 عليه السلام لم يتيسر بعد ولا هو مستقبل محض اذ قد قتلوا البعض  
 كركبوا وشيئا ففهم مستقبلون بالقتل في الحال فلهذا اورد لفظ المضارع  
 وعبارته صريحة في ان ليس المراد بالقوي الذي يقتلونه محمدا عليه  
 الصلاة والسلام فاعله على ما هو فليست رقا اما اذا اريد بالقوي  
 من قتلوه من الانبياء والقيود بالمضارع لاستحضار تلك الصون الشيع  
 فذلك وجه اخر فاما الايات الثلاث الاخر فمضارعة في الاستقبال  
 الا ان القصد في البعض اليه التاكيد واصل الاستدراج اخلا لشيء  
 فليلا فليلا كما يترقى في الدرجة والمعنى سمكوا صر تزيين اعمالهم وكلنا  
 جدد وامتنع فيه جدد فاعله نعمه ونعيم الاستغفار **قوله** والمراد  
 بالزمان الماضي بغير ان الزمان موجود لكن الماضي منه قد وجد وليس  
 بموجود الان والمستقبل متركب الوجود والحال اجزا من اجزاء  
 واخر من اوابل المستقبل متعاقبة من فاعله وتراخ والظاهر  
 ان المراد اجزا لا بجزء يسمى بالانكاس على ما يراه المتكلمون من تركب  
 من تركب الزمان من الانكاسات كالحبس من الجواهر الفردة وقوله والحاكم  
 في ذلك يحتمل ان يشير الى عدم تحقق جزء من الزمان يسمى الحال فان  
 التحقيق انه لا وجود له وانما الزمان امر موهوم الاتصال غير قابل  
 الذات مفسر بحسب العرض لال لفايه وانما الان لفايه فلا هي  
 وبداية المستقبل ليس قسما على جزء بمنزلة النقطة من قسمة  
 لتسامر الخط ويحتمل ان يشير الى تعيين مقدار الحال فانه مقوض  
 الى العرف بحسب ما يحتمل طرفا له من الافعال مثل يصلي في الحال



او ياكل ويحشي او يرمي او يحسب الى الثاني وتقبل الكمار ونحو ذلك  
وانما لفظ الزمان مع الحال اسفارا بان ذكر معه بطريق الاضافة  
دون الوصفه وفي قوله قتل زمانك مواضع حيث انصب طرفا  
لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا يوجد في الزمان السابق  
هل زمانك والجواب ان هذا انما يقق فلسفيا لا بطريق العلم والعرف واللغة  
ولا الى من يمنع صحة قولنا الزمان الماضي قبل الحال والاستقبال بعد  
على انه يجوز ان تكون هذه الظرفية بطريق اشتغال الكل على الجزاء معني ان  
كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ما من **قوله** واما الحال  
المقتضية لتقييد اي تقييد المسند بما يتعلق به من نحو المفعول  
والشرط اذ قد ذكر تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف على  
في حالة على جهة وان كان جعل في حده والحق كل ذلك من تقييدات المسند  
ولو لا قوله فما بعد من كلما تقييدات للمسند لكان جعل ضمير تقييد  
للمفعول لا تزي انه قد مر ذكر حال التقييد وتوكل على حالة كون المسند  
اسما نظرا الى ان هذه التقييدات في الالغوا اغلب وحكم الاصل  
تكون للمفعول لكن جعلها من تقييد المسند نظرا الى انها قد تكون لا يصلح  
بالفعل من المصدر والصفات المشتقة منه ومعنى تزيه الفاعل  
تقريبها واذا بدأها من حيث حصول علوم اكثر وزوال جهالاتها وقد  
ما القايد هي الحكم والارادة ومبنى الكلام على ان المسند اليه والمسند  
كلما اذا زاد حضورا ازيد الحكم بعدا عن احتمال التحقق لوقته على حصول  
اكثر فكانت القايد في تعريفه اقوي واليهذا اشار بقوله هذه كلما تقييد  
وتفصيل مزيدا احكم بها بعدا **قوله** مما يتصل به اي بالمسند اي  
يتعلق به مستغنى سوا كان مفعولا له كغير الشرط من المذكورات او لا كالتز  
ولفظ نحو في قوله من نحو المصنف وكذا في قوله المصنف كلفظ  
مثل في قوله مثلك لا يخل وهو كغيري كلام المصنف جدا والسبب في  
اليعا للمفعول على ما يسم الفاعلة المطلوبة مثل ضربته ناديا ويجوز الباعث  
مثل ضربت عن الحرب جبا وجعل السوط في ضربت بالسوط مفعولا به  
بواسطة حرف الجر جبا على ما اضطررنا عليه من ان كل ما دخل حرف الجر فهو  
مفعول به حتى المفعول فيه والمفعول عنده كفي واللام سوا كان حرف  
للتقدير كما في ذهبت زيدا والاستقانة كما في كتبت بالقر ومنه ضربت

بالسوط واما القول بان مراده ما اذا جعل الباء للتقدير دون الاستعانة به  
حتى كان السوط احد المصروفين فلما لا يصح اليه **قوله** او ما ضربت بالاد  
زيداه يشير الى ان المراد بالحرف اعم من حرف الجر اما كون زيد مفعولا به  
فظاهر اذ المستثنى منه الماضي متروك ليس لاي في التقدير اذ لم يقبلوا ان  
اللام زيد اعند حذف المستثنى منه بدل مما قبله واما كونه بواسطة الحرف  
فلان الفعل المتق لا يتعدى الى المفعول المقصود وقوع الفعل على الا  
بواسطة اداة الاستعانة **قوله** اخبرت او قدمت على لفظ الخطاب  
اي سوا اخبرت الشرط او قد مرته هو قيد للمسند الواقع في الجزاء واما  
تظهر الفرق في انما اذا قد مر منه المقييد به جزاء ويجزى بحرف الشرط  
مثل ان يضرب زيد يضرب عمر واما لو يعمل ههنا في ان ضرب عمر ويضرب  
زيد حيث روي يضرب عند التاخير ايضا مرفوعا لان الشرط اذا كان  
ما ضياجا زعمه من العمل في الجزاء كما في الشرط واذا اخر الشرط كان المقييد  
ذال الجزاء ويعتبر الجزاء مرفوعا **قوله** ولما ذكر الجزاء جواب سؤل  
وهو ان من المقييد ان المسند الجزاء باب كان نظرا الى ان كان مسندا  
الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب السوط وهذا لا بعد في المحققات بالغا  
كما بعد الجزاء في الملق بالمفعول فلم يرد ذكره ونظر الجواب الى الافعال  
النا قصة مع الفاعل لا يتم كلاما مفيدا حتى يكون الجزاء قيدا له لترتبه  
الفايد بل المرفوع مسند اليه والمضروب بمسند يتم الحكم بها ويسد  
كان تقييد بمعنى فلو سئل بانه لم يرد ذكره كان في جملة التقييدات  
لكان الوجه والجواب ان هذا ذكر وهذا ما يقال ان الافعال ان قصده  
تدخل على الجملة اللاحقة **قوله** لا عطا الجزاء حكمها اي ما هو  
مضمون معانيها وحاصلها يعني يحصل الجزاء كان زيدا قايما حكم الكثرة  
في الماضي وفي ضار زيدا عنيا حكم الاستتال وعلى هذه القياس ولقد قد هنا  
المعنى ومخالفة ظاهر ما عليه كلام النحاة من كون الجزاء باب كان  
بمثلة المفعول امرا تاما **قوله** وقد ظهر لك من هذا اي من كون  
الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست الاجلة خبرية  
هي مضمون الجزاء مقييد بقيد مضمون هو مضمون الشرط كما يقيده بالمفعول  
فيه والحال ونحو تعوكك ان يضرب عمر ويضرب زيد حكمه بنسبة الضرب  
الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمر وعلى تقديره كما نقول يضرب زيد



في وقت ضرب عمرو وواحدة محتملة في نفسها للصدق والكذب كآثار الاجار  
ولا يخرج عن الاحتمال الا ان كان من كذا هو في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار  
او وجد الليل واما الشرط ففيه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا  
عن احتمال الصدق والكذب وتعمما قال الامام ابن جني ان الكلام  
يخرج على تمام انان بالنقصان كما اذا قلت زيد قام بدون الاعراب  
واداة الربط وتارة بالزيادة كما يدخل حرف الشرط مثل ان قام زيد  
على ما عليه اللغة وكلام العربيه واما المنطقيون فيقولون كلامهم  
الشرط والجزا اخرجتا عن الجزية واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون  
الحكم فاما بينهما بالزفر والافتاق فان طابق الواقع فالقضية صادقة  
والافتاق دونه سواء كان الشرط والجزا صادقين او كاذبين او مختلفين  
ويصرون بان الحكم عليه هو الشرط والحكم به هو الجزا منزلة السنه  
المسنده اليه والمسنده في زيد قام والحكم هو التعلق بينهما بالزوم  
او الافتاق وعدمه لا يثبت له وانقلابه عنه كما في القضية الجمله  
وكثير من الناس لا يعرفون الاعتبار في خرق خطب من كلام الغرضين  
حتى زعم بعض كبار الافاضل في هذه المقام ان مراد المصنف هو  
ان قولك تضرب زيد جمله خبريه مقيد بقولك ان تضرب عمرو وتلك  
الجمله الجزية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها  
مجردة عن التقييد بالشرط وتمامها مع التقييد فلا وجه على من ذهب الى ان  
التقييد بالشرط لا يخرجها عن صحتها وعلى احتمال الصدق والكذب  
كالتيقيد بغير الشرط بانه قياس مع وجوه العارق وانت حذر ما نذ  
تحقيق الحق لا قياس واعتبر من معصم بانه اذا كان الجزا مع التقييد بالشرط  
غير محتمل للصدق والكذب لم تكن الجمله الشرطيه محتملة للصدق والكذب  
لانها ليست الا في مجموع الشرط والجزا فيكون قيد الشرط معها الت  
قيد حذر بالفرق بين المقيد والمجوع فاذكر غلط على الغلط مع التكو  
نقل ومع الجزى فنقل بل مراد الفاعل ان الجزا عند التقييد لم يبق  
محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل تنقل الجزية واحتمال  
الصدق والكذب الى مجموع الشرط والجزا وما بينهما من الحكم على  
براه المنطقين ومما يدلك قطعا على اختلاف كلام الفريسيين ان كلمة  
كلام المنطقين علم في الشرطيه حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنهار

وجود وان واحد امن الطرفين لاحتمال الصدق والكذب واما احتمالها  
الحكم بينهما بل هو الثاني للادول ولا شبهة لاحد في ان الجزية عند اهل  
العربيه هو قولنا النهار موجود وكلما مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لان كل  
الصنف الى المصداق به مع الفعل بتقدير الزمان اي في كل وقت طلوع  
الشمس حتى لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف انما هو بما اذا كان الجزا جمله  
خبرية امتدادا على انه في قانون الجزا خلاف قولك ان جاك زيد فاذكره  
او لا تذكروه او فليكن تذكروه فاما انما يشابه مقيد بقيد مخصوص  
**قوله** اعتبارات في الترك دون من الترك استعانة بالاعتبارات هي  
الحالات المتضمنه لامتنعيات الاحوال وقوله وله اعنى الفعل  
بالاحتمال من التفسير هو اللين بحكم اللين لا الاظهار وقوله الاحتمال  
بالتفسير بغيره لا اي جهة حسن الباقي قوله بتقديره واشاره على كلمة  
في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في نفسه بالشرط والمختلفة وكان الظاهر  
نصب اعتبارات الثاني ايضا عطفا على الاول الا ان الرواية بالرفع كانت  
عطفا على المحل او مبتدأ خبر له فاجمله مبتدأ غيرة اخله في خبر اعلم  
وتجميع ذلك اشارة الى ما ذكر من نوعي الاعتبار وصحة ما عايد الى  
جميع ذلك نظرا الى المعنى وعلى جهة صفة اخرى لفصله وسع على بالظن  
ومعناها على ان مراد مصدره وجوبه اصلها واحد **قوله** ما يقع  
قريب لا يحتاج دقيق نظر وكثير تامل مثل عد معلوم المتكلم بالقبول او عدم  
اداة الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدمه من الفرصة لذلك ما  
تقيده مثل السماع على فطانة السامع وتاديه اليها وادعاه ظهورها والقول  
على دلالة العقل وتولد عدو من السامع لسبب توهم المتكلم مكثرا  
او قاده على الكلام **قوله** افادة الفعل تصب على المقيد من المصدر  
الواقع خبر لم يكن وحمله به لانه غلط وافادة المقيد مضاف الى المقيد  
والفاعل المحذوف هو المسند واما افادة الفعل مضاف الى الفاعل والنقل  
محذوف وقوله لا غرض متعلق لم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد  
ما ذكره الافاضل من مثل ان لا يخص زمان كقولك الله عالم ولا يراد الاطلاق  
على زمانه مثل الحديث واصل والمطلوب حاصل **قوله** لكونه منكر الاختار  
في ان المراد اسما منكر اعلى ما ذكر في المعرف لكونه متوهم وصف الفعل او  
الجمله بالتكثير بخلاف التعريف فكان الاول ذكر في المنكر وتركه في المعرف



وقد عكس لغزب العهد هنا كما ذكر في صدر الفرض وبعد العهد ثم لا نقا  
 بل المراد لكون الاسر منكرا لانا نقول **قوله** يكونه اسما معروفا يار ذلك  
**قوله** اذا كان الخبر يعني الخبر الذي فيه ذلك المفعول واذا اعل طريق  
 حكاية المنكر ان نقل المنكر الواقع في كلام اخر على شيئا صورته او كان  
 الاجاز عن الشيء ورد اعل حكاية المنكر الواقع في كلام الغريبان عن غيره على  
 صورته او اذا كان الخبر الذي يكون هو المسند واد اعل طريق نقل المنكر في  
 حاله **قوله** كما اذا خبر عن رجل يعني الاجاز ما الذي على ما سبق وتبين ان  
 مفعوله له حذف اللام لانه فعل فاعل اجزا لمجي للفاعل وهو القابل  
 لم يكن لما اسند اليه اجزا لمجي لانه فعل للمفعول في مثل هذا يعتبر بان  
 اصل الفعل **قوله** ليس في كلام العرب جران وسوا جرسته اهو قلنا  
 يمنع او قلنا يصح لانه في ما ويل المصدر راى مسويا قولنا قولنا يصح  
 وقولنا يمنع والجملة استئناف او حال بلا واو والمراد انه ليس في كلام  
 العرب في باب الجر واما في الاستعانة فقفنا ننقوا في من يرك على ان من  
 مستندا وابوك خرم وفي ما اذا صنعت انما جعل بمعنى انه في صيغة ان ما  
 مستندا والله في خبر بل وفي باب الجر ايضا ورد ايضا قوله تعالى ان او  
 بنت وصنع للشار الذي بيكة مياركا وله ان يجعله من باب القلب كما سيجي  
 وحديث الامتناع عقلا ينبغي ان لا يخطر بالبال العاقل فضلا ان يحمه  
 للقطع بانك لو قلت رجل على هذا وقصدت الاجاز عن رجل الربا به  
 هنا المشار اليه لم يزل منه محال في قوله بان يمنع الحكم بالمعير على  
 ما ليس بمعين وبالمعلوم على ما ليس معلوم ليس بشي لان العبد عن الشيء  
 بما لا يدل على تعيينه ومعلومته لا يلزم كونه غير معين وغير معلوم  
 وكذا القول بامتناع التعبير عما يكون الاصل فيه المعلومه كالمتبدا  
 بما لا يدل على المعلومته وما يكون الاصل فيه المجهول كالجريما يدل على  
 المعلومته لانه مجهول مجموع وكذا القول بامتناع محال في الاصل بالكلية  
 جعل ما حقه المعرفة نكر وما حقه النكر معرفة **قوله** واما ما جالما  
 ورد في كلام الفصحاء من العرب مسنده اليه نكر ومسند اليه معرفة كما  
 في الايات الثلاثة وقد ادعى انه ليس في كلام العرب اجاب بان في باب  
 القلب حيث جعل المسند واعرب باعرابه والمسند في مكان المسند البند  
 واعرب باعرابه فاضل الاستعمال الذي به الاعتبار ليس الا كونه المسند

اليه معرفة والمسند نكر والايات الثلاثة من ايات الكتاب كتاب نسيو  
 الا ان الثالث لما لم يتعين قائله فقد قيل انه لثروان بن قزان بن عبد  
 يعقوب وقيل لحداد بن زهير صافه الى الكتاب دلالة بذلك على كونه  
 من كلام المصنف فاليات الاول للمطامي عمرو بن سليم من صنفه مبدع بها  
 زفر بن الحارث الكلبي وكان ناسن فاطلقه ورد عليه حاله واعطاه قما  
 من الابل ولها . فني قبل التزوق يا ضيافا . ولانك موقى منك اوقاما  
 فوقف نكر اسر كان والوداع معرفة خبر وصبا عا رخم صباغة والمعني  
 الله عا بان لا يكون موقفا من المواقف موقفا الوداع والبست الثاني لختا  
 ابن ثابت من قصيدة مبدع بها النبي صلى الله عليه وسلم وعبروا ابا سنان  
 اولها . عفت ذات الاصابع فاحوا . الى غفرا منظرها خلاه اني  
 قوله كان سبيه من ميت راس يكون من اجنا عسل وعا . بنصب من اجها  
 جر كان وهو معرفة ورجع على اسمه وهو نكر واليه بالجمع بالجر الحشر  
 المشتراة للشرب واما المجهول من بلد الى بلد فالنالا غير وبيت راس مد  
 صغير بالشام من رحلة وغن فيها الحور وخر كان قوله بعد على انما لها  
 لوط طمر غرض من القناح هصر اجنا ايما ماله او كس والاجتناء اقطان  
 التمر والمراد منها ما يكون سيا فيه وهو الادراك والنجع ففند تشل  
 التمر وتعمل للسوط والانكار شبه ريقها بجر مرجت بعسل وما او عا  
 القناح الطوي الذي مطر في وقت ادراكه وكان يفهم عيت كان اجنا  
 كما يقول كان في درجته اسدا فانه تشيد بالاسد والبيت الثالث  
 . فانك لا تبا لي بعد حول . انطى كان امك امر حمار . وقبضه .  
 . وكان قد رايت من اهل دار . د عا هر ما رايت لم ساروا .  
 . فاجع عهد هر كمتن قرن . فلامين خمس ولا اشار .  
 . فلو بدلت اهل ابل اهل . فلا تحب به اكل ولا شكار . وبعضه  
 . لم تحق الاسافل بالاعمال . وماج اللوم واخطا الفجار . اي كثر اللوم  
 . والفراة واسته الاصل والنسب . واكتب النار خلافا للنام وذهب  
 السهم ومنهم قلوبوا على هذا الوصف سنة لا يبال انسان اجنا كان امر  
 غير محين ووجه كون البسة من تعريف المسند وتبكر المسند اليه ان طي مرفو  
 لان المخذوف المضر بالمذكور وهو نكر وامك خبر وهو معرفة وذلك  
 لانا الاستهارة بالفضل اولى وان كان محتمل ان يكون ظن مستد محضا



مختصا بالاستفهام والجملة بعد جزء واسم كان ضمير يعود اليه وهو معرفة  
وان كان ما بعده الى النكرة لكونها بشارة الى ذلك المنكر ولهذا يقع مبتدأ مثل  
جان رجل وهو ركب ويسير بذلك الرجل وحيد يكون المستند اليه المسند  
كلهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل وترك للدولي بلا ضرورة والى هذا  
اشار بقوله ولا نظن نيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من المسند المرفوع  
والمستند اليه نكرة ذهبا بمفعول له لتظن ومعنى قوله فليس المراد كان  
امك اي ليس محلا لاستفهام وروا لا لشكال كان امك بان المستند اليه الذي  
ادعي نكيركم هو اسم كان ليدفع فانه ضمير وهو معرفة وانما المراد بالاستفهام  
والاستشكال لفظي المنكر بناء على انه مرفوع بكان المقدر والمضرب كان  
المذكور وامك خبر لا انه مرفوع بالابتداء ليكون الجملة اعني كان امك خبر  
ويقع امك خبر كان المذكور المعروف اسمه وهو الضمير المستتر فيه **قوله**  
ولذلك اي ويكون المراد على قدرنا اصل الكلام اظيها كان امك او حجازا  
فاعتبرنا القلب في ظني وحيلناه منصوبا مستندا وامك مرفوعا مستندا  
اليه كانت خبر بان ما ذكرنا احسن في مقام الدفع والمنع لا سيما  
لنفق في الابطال ثم قال وفي البيت اعتباران من جهة السؤال الاول  
فلا عليك ان يتاملها بل عليك ان تتاملها واتق نفسك ان يتعرض للبحث  
اي القول بلا علم فاقا تحت ان يتعرض لك في تحطبه احد في تلك الافتار  
فخطا انت لان القول بلا علم في تحطبه المحب خطا وقوله فخطا  
منصوب باضمار ان عطفا على البحث في الاعتبار ان انه لم لا يجوز ان يكون  
ظني مبتدأ خبر الجملة بعد وامك خبر كان فيكون المسند اليه خبرا وهو ضمير  
وجوابه خاسق من الاخذ بالاول والاخلق ومنها ان الضمير الثاني الى  
النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فبني ان يكون فو في الابعاد  
فكيفية يكون معرفة وجوابه ان فيه من التبيان والاشارة الى المرجوع اليه  
ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتقريب سوى العيون والاشارة ولو  
اليهم اي ترجى انك اذا اردت تستد الضمير الثاني الى ما في قولك  
اعطني شيئا انكفني قلت ذلك لاني لا اشي ما وهذا يجري على حكم المعار  
بلا خلاف وانما الكلام في ضمير به رجلا وعمر رجلا ومنها ان شرط امر  
المتصلة الى بلها احد السؤلين والآخر المزمع وهذا انما يتحقق اذا  
ظني مبتدأ ولو ادخل اذ وجعل اسم كان المحذوف الذي يلي التمر هو الفعل

وازي

والذي يلي الامر هو الاسم ويكون التقدير عند الرجوع الى الاصل ان كان ظنيا  
امك امر حازا مثل اريت زيدا امر عروا الا اظيها كان امك او حجازا على ما قد  
ليكون مثل اريت امر عروا وجوابه ان حذف الفعل لما كان لا زحاما  
حيث لا يوجد امتلا لوجود المضمر كانت للعادة حاصلة اذ لا يخلو المقع  
وامر سوي الا اسمين وقرب من هذا ما قيل ان الفعل لما كان غير مقصود  
مكانه غير موجود ومنهم من لم يقيف على وجه السؤال فهو ان السائل يعتقد  
كون ظنيا فاما اورد من التقدير واصل الاستفهام خبر محذوف يفرض  
المذكور فيكون مثل اريت زيدا امر عروا وان لم ينفذ فذلك واعتذر  
بان ذلك المحذوف لما كان ملتم الحذف كانت للعادة حاصلة فاجاب  
بانه خبر للمذكور بعده الذي هو ذلك المقدر في البيت اوردته وحذف الامر  
له فيكون مثل اريت امر عروا وقد عرفت ان وجه السؤال هو ان  
الظني لو كان مرفوعا كان المضمر بالمذكور كانا التقدير واصل الاستفهام  
كان ظنيا امك امر حازا لان رجح القلب الى الاصل ليس الا ان يحذف ما كان  
مرفوعا واسما كان منصوبا وخواله وبالعكس ومنها ان امك لما كان  
هو المستند اليه فاصل الاستفهام كان الواجب تانيث الفعل لاسناد  
الى الموثق الحقيقي من غير فصل **الاقبال** هذا لا يوجه على اختيار  
المصنف لانا المسند الى امك هو المقدر لا المذكور فليقدركا نت  
ولا على اختيار كون ظني مبتدأ وهو ظاهر لا ناقول **المضمر** هو  
يعينه على لفظ المضمر فاذا كان المذكور كان بدون التا فالمقدر كذلك  
وجوابه ان الفعل في الظاهر مستندا الى ظني وهو مذكور فو وعي ذلك  
تغير على عبارة المصنف انه كان ينبغي ان يقول اظيها كانت امك اذ  
الواجب كانت امك ظنيا ولا يصح كان الابتداء بل ويمكن وضعه بان  
الفعل لما توسط بين الاسر والجملة بما الضمير الواقع بينهما مجاز فيه  
التذكير والتا يثبت كقولك امك كان ظنيا وكانت هذا والحق ان ظني  
مبتدأ والتا يثبت قلبه من جهة المعنى فقط دون اللفظ **قوله** وان  
هذا اللفظ من الكلام الوارد في الايات يسمى فها بين علما المعاني بالقلب  
من قلب الشئ ظهر البطن وقلت الجواب حلت ظاهرا باطنا وباطنه  
ظاهرا وتا يثبت الضمير باعتبار السعيد وثاني في الكلام في موضع الثاني ان  
لقوله لما يتبع الا المروي يلي بتدبير الضمير عودا الى القلب

التقدير



والمراد كلام الناس من المحاورات ويقولون بيان للبيان وورد الكلام  
 بلقط المضاد مع المفيد للقدرة والاستمرار على طول الزمان وقول الشعراء  
 الماضي بلقط الماضي والتبريل بلقط الجملة اللاحقة المسندة للزمان والتأني  
 فان قوله في التبريل جبر مستعاضا هو وكم من قرية على طريق الحكاية ولما في  
 القلب من يوم الاستعداد والاستعداد لكونه على عكس ما ينبغي راعى في إزالة  
 الاستعداد طريق التبريل لا لاجل كانه قال هو واضح في كلام الناس بل  
 وفي شعر الشعراء الفصل بل وقول كلام الله المعجز الذي هو فوق كل كلام  
 ولا لاجل هذا العاد لظلاله في كل اية **قوله** كما طيبت اقله فلان  
 جري من عليها اي على الناقه وطيفت السطح طيبتا اضلعت وتوتيته  
 بالطين بالفتن القصور السباع البطين بالطين وروى كما بطنت النوب  
 جعلت له بطانه كانت حبلت العصور بطانه للسباع وجند لا استناد  
**قوله** كما عصب اي شدا العلبا عرق في العنق بالعبود الحصب **قوله**  
 وشق اقله وتلق خيل الامواته بينها اي تتلاقى فيسان لا صلح  
 بينها وتشق رجال لا علم لهم بالقتال ولا سلاح معهم بالصياط جمع منط  
 وهو الرجل الضم الذي لا غناء عنه اي لا تسع ولا كتابه والمخرج اخر اللون  
 وقيل الذي لا سلاح معه **قوله** ومهمه اكي معان مغن اي يتلون بكون  
 الغن ارجان اطرافه وجوانبه جمع الجامع قورا وفي القلب من المبالغة في  
 غن السحاب ليس في الاصل كانه جعلها امتلا ذلك وكذا في كل من الايات  
 السابقة مبالغة في المقصود لا تحق بل المتامل **قوله** عيشي اوله موران  
 شيئا قد عني صلبه يقصر من باب نصر عيش شيئا الا قصر الاحد  
 يكسر من اك على وجهه سقط يقان اكبه فاك ويعفر من العشر وهو  
 الزلة وفيه قلب لان العشار قبل الضبوط الا ان في العكس انه لغاية  
 الضعفة كانه يكب قبل العشار **قوله** على احد الوجهين دون الوجه  
 الاخر الذي يفسر منه اهلكاها بارنا اهلكاها حينئذ لا قلب فيه  
**قوله** على ما عمل اي حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه ولا غلوا عن  
 رمز الى ان في الآية وجه اخر لا قلب فيه وهو ان انصرف عنهم بعد اقباله  
 الكتاب اليهم وقت قيامهم فانظر ما ذا برحمتك اي اي حواله يردون  
**قوله** يحمل على تدلي فذل الان لتدلي تكلف القرب وتطلبه فيكون قبل  
 القرب وفيه ان له محلا اخر لا قلب فيه وهو ان تدلي بمعنى حلق

من بطنته

تعلق في الجو اعتد الله نور وعجني تدلل اي لطيف ومن قبله الكلام وبه  
 انما اذا كان تدلي بمعنى تعلق في الجو فهو من باب القلب لان الذي يحكي  
 من جهة الموق يعلق ولا يلام يدنو ولا ينجي على هذا الفطن الواصف على  
 ما استرنا اليه في الايات من المبالغة والتمثيل نكتة القلب في الايات  
 كيف والامراج لاجل مقتضى الظاهر لا يتصور في الكلام البليغ الا اذا كان  
 هناك مقتضى غير ظاهر ارجح من الظاهر ومساو له لا اقل يكون الكلام  
 مطابقا لمقتضى الحال وكما ذكر صاحب الايضاح من ان السكاكي قبل  
 القلب مطلقا سواء اقتضى اعتبار العليقة او لا وهو ان لا من قبل ان يرمي  
 ان بعض الايات التي اوردتها المصنف وقبلها خالية عن اعتبار لطيف  
 وقد بينا بعض ذلك **قوله** او كان المسند اليه معروفا غطف على كان  
 المسند اليه نكرة واشترط في المسند عدم العهد احراز من حوريات  
 مطلقا وزيد المطلق وعدم قصد احضار احراز اعيان نحو زيد الامير  
 وعمر النجاشي وسيضع هذا زيادة ايضاح في الحالة المقتضية لشعر  
 المسند **قوله** او اعطاه اي اعطاه الثاني لا المسند على  
 ما هو بل ينبغي ان يعتبر اضافة الثاني الى المسند لانه لم يقدم  
 في تكملة المسند اليه ولا الى المسند اليه لان تكملة المسند لا ينبغي  
 ولا ينبغي امكن معان اخر مما تقدم سوي لا ارتفاع والاعطاه  
 الا انما اعتد الغالب **قوله** لا يكتنه كنهه اي لا يبلغ ولا يد  
 غايته **قوله** للتخصيص اي تخصيص المسند بل الاسم المنكر  
 منه **قوله** ان كان ما سبق من قوله اذا منع من ربه القابلية مانع  
 قوت امر بعيد وانما خص التخصيص بالاصافة والوصف لانها  
 سوي ذلك من مقتضى الشروع ورفع الالتباس بالتحقيقات من الزمان  
 والمكان والحال يسمى تقييد التخصيصا بحسب الاصطلاح وفي  
 التخصيص بالوصف او الاضافة مما ينساق اليه الذين بما ذكر  
 في تقييد المسند الفعل **قوله** واما الحالة المقتضية لكونه  
 اي المسند انما معروفا باللام والاصافة او غيرها اذ وقع في  
 الامثلة ذكر الكل فقولهم فيما سبق اذا نكحنا في تعريف المسند باللام  
 يعني في انما مباحث تعريف المسند مطلقا **قوله** فذا كان  
 في المسند متشخصا اي متعينا بطريق اللام والاصافة ان



الاحكام والامور والاشياء **قوله** وكان بك اي ملقب بك  
واسمك حال منه او خبر اخر ويؤيد حال من سمعك او يدل من الكافي وقنا  
استفسار مني على ما رواه الناظر من ظاهر حال الحجة اي تركها من المسند اليه  
والمسند ذاهلا عن الحركة الصوري الذي هو الحكم والاسناد يعنى  
ان تعريف المسند يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس كلام  
العرب كلام مسند اليه نكته ومسند معرفة فاذا كانا معرفتين متعينين  
ثامنا الاستيفاد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب بانه يستفيد الحكم ان  
لم يكن معلوما او لا ومنه ان كان معلوما كما اذا كان المسند نكته  
**قوله** ولا يقدر لما اجر كلامه في بيان افادة الحكم ولا زعمه الى انه  
يقول تارة زيد احرك وتارة احرك زيد وكذا في غير من المعارف حاول  
بيان المقامات المقضية لقدم هذا المعرف على الكسوف وتاخير  
عنه اخرى فقال انه لا يقدر ما تقدم من سلامة الاحكام اي جرافا بل  
بل لا بد ان تطلب له حجة وهذا من امثال الحج وكلام المتكلمين من  
الحكم اذا اخذوا شيئا لشيء فيقال فقال صا حجة بكونه فمقول  
بسلامة الاحكام اي ما دام امرنا الى ما دام امرنا سلمنا نأخذ مثل  
هذا كثيرا والصواب انه اذا كان الامتحان المعرفان بحث لئلا يتفقد  
السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فانهما  
تتحقق او توهمت ان السامع كالمطالب للمحك عليه جعله مستدرا ولا  
خبر وقد قرر المصنف ذلك في الاستدلال بالاحكام فنه فيقول **قوله** على  
الوجه المتصور اي على الوجه الذي يفرضه طالب العلم ان يجعل هذه  
محكوما عليه وذاك محكوما به وكذا معنى قوله على ما يتصور اي  
على الوجه الذي يفرضه ان يكون عليه ومعنى قوله كيف حكمك عليه  
انك تعتد ببنائه او بناء الآخر عليك وجعل الخبر من المشي اباه او  
الآخر وقوله باعتبار تعريف الجمعية واستغراقها بان زعم ان  
زيد هو المطلق كله على طويقه هو الموقر كل الموقر تا امر حاله  
وذلك لان الحقيقة محال في المقام الخطا على الاستغراق كما سلك  
وهذا كله ظاهر وانما الكلام في ان السامع اذا علم اننا اخذنا اني عليه  
او ان اخذنا حصل له الانطلاق فقال من الذي اني على ومن المطلق  
طالبا لتعيينه فالذي يصلح في الجواب هو زيد الذي اني عليك وزيد

المطلق امر الذي اني عليك زيد والمطلق زيد وكلام المصنف مجمل الى  
الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جازاه وعند القاهر  
بجملته وانفصلا على انه اذا لم يكن ان اسما فانما هل يدرك تاب ثم استجرت  
من هو جوابه زيد التايب **قوله** واذا اتاملت **قوله** يعني ان الخويلد قد  
اتفقوا على انه المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لم يجوز تقديم الخبر على المبتدأ  
قد مت كان هو المبتدأ والآخر الخبر لكن يؤاد ذلك على امر لفظي هو خوف  
الالتباس حتى اذا قامت القرينة واقرن اللبس جاز كما في قوله بنونا بنوا  
ابنا بنونا بناتنا بنوهن ابنا الرجال لا جواب **قوله** وكمر بينوا المعنى في  
ذلك والسر فيه قال المصنف انك اذا تأملت فيما ذكرنا من ان ما قسم  
لا يقدر بسلامة الامر بل بالمعنى الذي قررنا في لامته والوجه  
الذي بناه فيها اطلعت على حقيقة المعنى والسر فيها ذكرنا وذلك ان كل  
ما قسم كان هو الذي قصد الحكم عليه والآخر الحكم به والمحكوم عليه  
مبتدأ والمحكوم به خبر **قوله** وما قد سبق اشار الى انه لا يمكن الا  
الرازي رحمه الله فيما ذهب اليه من انك سوا قل زيد المطلق اي  
المطلق زيد فزيد متعين كونه مبتدأ لانه هو الدال على الذات  
والذات هو المحقق بان يكون مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه  
ويؤمر به غيره والمطلق متعين لان يكون خبرا لكونه ذا لاجل معنى  
لشي لا يقوم بنفسه بل يقوم بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم  
بالغير فيكون حقيقيا بان يكون مسندا وهو معنى الخبر ووجه اردنا  
لا يجعل المطلق مبتدأ الاحكام كونه دالا على الذات اي النحس الذي  
له الانطلاق فانه الامر ان الذات وصفت بانتساب امر سبق  
اليه وهذا العهد لا يوجب تعيينه لان يكون مسندا ليزم كونه خبرا  
وزيد لا يجعل خبرا الا ان يجعل دالا على معنى نبي يستحق ان يكون خبرا  
وهو صاحب اسم زيد اي مسمى زيد فان قلت الدلالة على المعنى النبي  
عما لا حاجة اليه في الخبر بل قولك زيد احرك وجعل فامان ونحو  
ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه اعنا هو راي  
الكوفيين قلنا **قوله** كانه اعتر ذلك ليصح على راي الكوفيين ايضا  
وعلى راي ارباب المقول القائلين بان اجري الحقيق لا يقع محولا  
لشيء فقوله لا يصح عليه اي لا يقول ولا اقامه ولا بناء من



عرج فلان على المنزل مطبقة قائما عليه **قوله** واما ما قد يقع يعنى  
 قد يجد من المتبادر والخبر المقولتين ما يبال قطعاً على ان المتبادر محكوم عليه  
 ومسند اليه والمسند محكوم به ومسند كقولنا في تمام .....  
 م وان لم ارم كراي كركا . شاهدي الدمع ان ذلك كذا .  
 وقوله في صفة القلعة لعاب الاقاعي القابلات لعابته واري الجنا  
 اشتارته ايدي عواسل للقطع بان المعنى ان كان كراي ولعابه لعاب  
 الاقاعي فاجاب بانه من قبيل القلب حيث جعل المتبادر اجزا والجزء متبادرا لاري  
 العسل اشتارته اجتنه العواسل الجماعة الذين يتحدون العسل والمعنى ان  
 قلعة هناك للافتخار بجزلة السر وفتح للاوليا بجزلة العسل **قوله** واعلم  
 ان الحقيقة القول بتعريف الحقيقة باللام وبما ستعرفه اي استغراق  
 اللام في الحقيقة مشكل وقوله اذا قلنا الحقوله والاقرب بيان لوجه الحكم  
 وتقرين ان المراد بتعريف الحقيقة اما المقصد بالحقيقة من حيث هي حقيقة  
 عن سائر الحقائق واما المقصد بها حال حضورها حقيقة او بقدرها واما  
 استغراقها وشمول افرادها اذا لا يعقل ولا ينقل سوي ذلك والكلام فاسد  
 اما الاول فلو جهل احد ما كون لزوم اسم الاجناس معارف من غير ان يكون  
 مقرونة بشئ من طرق التعريف لكونها موضوعا للمقصد بالحقيقة وبغيرها  
 اذ ليس معنى الصواب متبادر من صواب الالام بالحقيقة الموضوع من بين  
 حقائق الافعال واللام باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اي كون  
 اسم الاجناس معارف قول في مقول لم يقل به احد من اهل اللغة وامة  
 العربية الذين اليم بيان الاوصاف ومعافا لا يظن ان اثارا لا غير  
 مخرجها الى منع امتناع اللام ومنع الملازمة ودهما وكان لا نسب  
 المناظر بتعريف الثاني فقولته ولين التزمه اللام فيه موضوعا للمقصد وفي  
 يمكن ان على نظر المعنى للمعول المسند اليه ليرم لاجواب المستر وهو  
 مقادير الشرح وكذا في قوله لين هب بجزلة منك وذلك بلفظ الخطاب  
 لان له جهة في الجملة بخلاف التزم كون اسم الاجناس معارف فانه باطل  
 محض لا يترجمه الا ليرم محمول ككبر وجهه لظلاله انه يلزم وصفها بالمعنى  
 مزودة لزوم المطابقة بين الموصوف والصفة او نحو ذلك لكن لا خلاف  
 نزاع في امتناع رجوع السريعة متبادر لافعالهم رجوع سريعة بالنسبة  
 والظرف اعني امتناع مغلق بكثرة المعنى انه يستلزم الكذب في امتناع

ذلك بل يعنى انه ينبغي في امتناع ذلك اي عند امتناع ذلك وليس به الى  
 الكذب ولو قال بامتناع كان اظهر من ذكر السبب في ايراد السبب بالمعنى  
 الخاطيء عن التوهم اما بالمعنى فظاهر للاتفاق على انه المقصد بالحقيقة  
 دون الافراد بخلاف مثل رجل وفس فانه ربما يتقصد ذلك واما الخلو  
 عن التوهم فلقصر المسافة بينه وبين اثبات المطلوب اذ لو قال دعوا الخبر  
 لوجه ان يقال فانه التوهم فجاب بانه توهم يمكن فيقال له لا يجوز ان  
 يكون توهم تنكر بغيرها المعروفة تنكر فجاب بانها اذا تكون في غيره  
 الممكنة من الاسماء مثل خلاف قولك مرتب وريد آخر فان تنكر  
 ليس للتوهم بل لكونه في معنى مسمى بريد وبالحجة بطول الكلام ويغيب  
 سرعة الوصول الى المطلوب واما اعتراض منع الملازمة فهو ان لا نسلم  
 لزوم كون اسم الاجناس معارف واما بلزوم كون المقصد فيها اليقين  
 بالحقيقة وهو مجموع بل لغزوية محتمل لها معنى رجل فرد من هذه الحقيقة  
 والجواب ان المدعى وهو امتناع كون المراد بتعريف الحقيقة المقصد  
 اليها من حيث هي بحيث يلزم من افعال في صورة ما ولا يحتاج الى لزومه  
 في جميع اسم الاجناس ولا شبهه لان المقصد في المصادر الخالية عن  
 المرء او النوع الى سائر الحقيقة ولهذا اتفقوا على ان نحو ضرب ضربا  
 للتاكيد لا غير وانه لا ينبغي ولا يحل لكونه نفس الحقيقة فليزمر كونه مع  
 وجوب اضافة بالمعروفه **قوله** ولزم عطف على لزمان يكون اسم  
 الاجناس معارف وهذا الشارة الى الوجه الثاني من ذلك لا على بطلان  
 ان يراد بتعريف الحقيقة المقصد اليها من حيث هي وبغيرها وذلك لانه  
 لو كان كذلك لزمان يكون اللام الداخلة على اسم الاجناس ذا المقصد  
 لها الهند كانية لتاكيد تعريف الحقيقة لافعالها لا بقصد جند سوي  
 ما بينك اسراج من قصد من المقصد الى الحقيقة وبغيرها واللام  
 باطل وفاقا **قوله** واذ قلنا ابطال اللام الثاني وهو كون المراد  
 بتعريف الحقيقة المقصد اليها حال حضورها في ذهن السامع او باعتبار  
 حضورها ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ما حوذا في مدلول اللفظ  
 حقيقة كقولك انطلق رجل فارجل كذا او المطلق كذا او بقدره بان يترك  
 منزلة الحاضر كذا الاحتياج اليه او كونه نصب العين لوجه ذلك  
 كقولك جاء الحبيب ومثله حاضر مجاز المعنى بترك منزلة الحاضر وبشيء به



وذلك لانه لو اريد ذلك لم يميز تعريف الحقيقة عن تعريف اذ لا معنى لتعريف  
العهد سوى هذا وهذا الملائمة معنوية وبه نحل الاشكال وذلك ان  
المراة بتعريف العهد المقصد اليه الحقيقة باعتبار حضورها الا ان  
نفس الحقيقة بهذا الاعتبار ولما استمر الجنس النكرة فالمقصد اليه الحقيقة  
لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور معتبر في المعرفة ما حو  
من مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العهد  
والحاصل ان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور بتعريف الحقيقة والى  
الحقيقة منها بتعريف العهد والمراد بالحقيقة الفرد منها واحدا كان واكثر  
لا يجوز ما يكون احدها ولو باعتبار وصف اعتباري حتى يقال ان الحقيقة  
مع قيد الحضور حقيقة من الحقيقة فيكون معهودا فلا يحصل الامتياز  
وفي قوله تعالى وليس الذكر كالانثى قبل الذكر اشارة الى حاضر بعد يري  
محاذي لكونه غير من كور بل مستفاد من قولها ما في بطن محرا فان محري  
الولد حذمة بنت المقدس اما يكون للذكر خاصة والانثى الى حاضر حقيقي  
مذكور بقولها وضعتها انثى **قوله** واذا قلنا ان ابطال للامم الثالث  
وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق وذلك الوجهين احدهما  
انه لا يلزم من تعريف لاه الحقيقة ان يكون موضوع تعريف لاه  
معنى التعريف التيسر والاعارة ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة  
وهما متغايران فال موضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف لاهما  
لم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما فيكون موضوعا للتعريف لاهما بقول  
المقدم ان معنى كونها للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونها للاشتر  
فلا يكون للتعريف نصيب يكون مشتركا باعتبار كونها للتعريف العهد  
وليس الكلام فيه ولا مقارنا ما ذكرنا قال اذا تأملت وهو وان كان  
متعلقا بقوله لانه لانه قيد لظهور الضرورة والطريق وبما بينهما انه لزم  
ان يكون الجمع بين لاه الحقيقة ولفظ المعرفة جمعا بين المشافهين  
لله لانه الكلام على النكره التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على  
الاشارة فان قيل لا يلزم لاه الجمع بين المشافهين ولما يلزم لو لم  
يكن الجمع بين اللام واللفظ المفرد بعد مجيء المفرد من معنى الواحد كما  
في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع في خوا المسكون فلفظ الذات  
لما من الدليل والسند مدفوع لوجه واحد حاصل لفرع جواز عود

ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربتهم وجواز دخول اثنين عليه كما  
في الجمع وتأنيب الفعل المسند اليه نحو خات الرجل وجاز تأنيبه  
بالجمعين وجواز تعينه بنعت الجمع مثل الرجل الطوال والنفس النعم  
على الاطراف حيث كان وعن كان بخلاف الدرهم السيف والدينار  
الصفر فانه مجموع شايع لا يطرد في غيرهما وانما جعل هذا ادنى الوضو  
مبالغة في الامر والا فاننا نريد ان دفع ذلك بانه يجوز مخالفة على  
صورة اللفظ المفرد فكل ذلك مقوله وان صيراي رجع والى  
في الجمع بينهما اي بين اللام واللفظ المفرد فقوله وصحة عطفه على  
ولا قوله في موضع الحال وجزا لا محذور وعلى الاطراف متعلق  
بصحة وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم  
الجمع بين المتشافهين بانه بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم  
التشافي ويتوجه ما ذكر من الوجوه **قوله** والا فرب لما استشهد  
وتقرر ان اللام تكون لتعريف الحقيقة وتعريف العهد وقال  
بعضهم بالاستغراق ايضا وورود الاستعمال بالكل حاو  
توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال فزعم ان الاقرب الى الصواب  
ان اللام موضوع لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة  
راجع الى ذلك والاستغراق الى المقام وتقرر الاول ان معنى  
تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن معهود بين  
المتكلم والمخاطب اما تحققا بان يكون مذكورا باسمه او بغير  
كقولك اطلق رجل فالرجل كذا او المطلق كذا او فحكم الذكور  
فلا يجوز واعتبار خطاي كقولك اطلق الباب لمن دخل البيت  
وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين فممنه اي ادر كيد  
وكعبه واما تقديره بان ينزل منزلة الحاضر المعهود والى هذا  
القول يرجع تعريف الحقيقة وهي قد تكون بالحقيقة من حيث  
هي كما في قولك الانسان حيوان والرجل خير من المرأة وهذا تسمي  
لام الطبيعة وقد تكون بالحقيقة من حيث الوجود كما في قولك ادخل  
السوق واشتر اللب وفي التبريل واخا فان ياكله الذئب وهذا هو  
المسمى بالمعهود الذي هو على ما قالنا من الحاجب قد يراو باللام بالحقيقة  
باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهده في الذهن لطائفة المعهود الذي



ذلك الوجوه في المعنوية كقولك دخلت السوق في بلدة كذا وان لم يكن  
 بينك وبين مخاطبك سوق معهود واذا قامت الدلالة على انها باعتبار  
 الوجود ولم توجد قوته البضعية لقين الاستغراق هذا التبع لم يخرج  
 بل خرج من تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو الذي يترتبة  
 احصاء المعهود باعتبار من الاعتبار ان الخطا بية للوقعة للظن لقوله  
 احد قسمي التعريف اطلاقا لا لا التعريف ليس الا العهد وقوله منزلة فهو  
 يعنى القسم الحقيقي منه فان قلت يجب ان الحقيقة باعتبار الوجود تكون  
 حصة فيصير معهودا اما الحقيقة من حيث هي فلا يتبع ذلك فما قلت  
 كانه لا يشترط في المعهود ان يكون حصة من الحقيقة بمعنى انفرادها  
 او تحصيل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة  
 بعض الافراد فان قلت فعل اختيار هذا القول كيف انفع الاشكال  
 وظل اي مقدمه وقع الانطال قلت هل الملازمة اذا اردت بعدم  
 التمييز كون تعريف الحقيقة على تقدير كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار  
 الحضور نفس تعريف العهد وعلى امتناع اللزوم ان اريد كونه ما خلافة  
 فان قلت نعم تعلق قوله بنا قلته المعنى على علقه بان يقال معنوا  
 له او مصدر الفعل المحذوف في موضع الحال لكن معنوا ما بعد ان  
 لا يتقدمه فالوجود ان يتقدمه محذوف بنفس ذلك الظاهر او يحل  
 خال من الضمير في الاقرب القايده الى الموصوف المقدر اى القول  
 الاقرب لان فيه ضمير الله ولا يعود الى اللام لكونه حرفا لا افعال  
**قوله** اما لان ذلك الشيء في موقع البدل من قوله بوجه لقارب معنى  
 الباء واللام **قوله** او على طريق التكرار ان لا يكون ذلك محتاجا اليه  
 الله فيتم الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة التكميل اى التكميل  
 والاستعانة كما يقال للجهان استغنى الله لو اريد المستعار له اظن  
 الاحتياج اليه وهو اعتبار حصون ومعهوده فيعرف باللام وهذا  
 معنى قوله ويستعرف معنوه في علم البيان **قوله** على احد الطرفين  
 اى التحقيق او التكميل **قوله** في سانه صفة اسبابا او معلقا بخا  
**قوله** او غير ذلك مجرور معطوف على ان ذلك الشيء اولى من ذلك الشيء  
 لكونه محبوبا او مطلوبا او بدعا او قضيعة فيتم بانه يحصل كالحافز  
**قوله** ثم ان الحقيقة بمنزلة كينونية نشا الاستغراق من المقامرة

واشأن الى ما يذكر في الكتب الحكيمة لكل شيء حقيقة هو بما هو ليس من  
 حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا طرية ولا جزئية الى غير ذلك من اللواحق  
 والمطالبات والامام اجتمعت مع القابل الآخر وحاصل الكلام ان المفرد  
 باللام اذا قصد بها الى الحقيقة وهي من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة  
 بل صالحة للتوحيد والتكثير في المقام الذي يليق به فالظن ولا يطل  
 التعيين حتى يلزم الحمل على الاقل المتيقن بحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحد  
 او على بعض الافراد الكثر يعود الى التجميع بالانحياز وقد وقع في نسخة  
 الاصل وعليه اكثر النسخ كونهما من حيث هي لا متعدده لتحقيقها مع التعدد  
 ولا لا متعدده لتحقيقها مع الوحدة والمجهر على ان الكلام مسوق لسلب  
 التقليل لا لتقليل السلب اى ليست من حيث هي متعدده لسبب تحقيقها  
 مع التعدد ولا غير متعدده بسبب تحقيقها مع الوحدة اى عدم التعدد  
 انه ربما يتوهم ذلك سياتي كونهما في نفسها كذلك فتق هذا التوهم  
 واعترض الشيخ العلامة الشيرازي وادبانه انما يستقيم اذا جهل لا  
 بمعنى ليس وهو قبيح قلنا بل يستقيم على كونهما بمعنى غير متماثل لا قارض ولا  
 بكر وكون اللام في تحقيقها متعلقا بمعتقد وكيف ولربما يبعد حذف  
 اسم لا ويصعب جزها وما بنا باننا لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم  
 وهذا خارج عن لقانون جدنا وناك بان هذه العبارة لا تدل على نفي  
 هذا الوهم وهو مكابر اذ المعنى غير متعدده بهذا السبب كما توهمت  
 فلا يتوهم ذكر في هذا الكتاب وعبر اخفى واصغف من هذه التلاوة  
 ورايا بان كونهما ليست متعدده بهذا السبب دعوى مجردة عن الدل  
 قلنا القصد الى التنبه على ان تحقيقها مع التعدد لا يوجب كونهما من  
 حيث هي متعدده وخامسا بان انما متعددها او يوجد لها هذا  
 السبب لا يوجب كونهما حاصلا صالحة للتوحيد والتكثير يجوز ان يكون  
 متعدده او لا متعدده لهذا انما فلا يكون صالحة لهما قلنا لم نر  
 ان منشأ عدم التعدد او اللاتعدد من حيث هي هو هذا الحق  
 وقد نفاه ثبت انما التعدد او اللاتعدد من حيث هي ولزوال الصلوح  
 لهما ثم قال بل هي تعليل للسلب بانه لولا لفرافج المثلين ونفريش  
 ان الحقيقة غير متعدده من حيث هي والاطا قبله السوء فناديا عن  
 اجتماع المثلين لكنها تطلبه لتحقيقها مع التعدد العارض قلنا انما يتم



هذه اعل بتدريج مماثل للعدد والذاتي والعاظم واستحالة اجتماع المشايخ  
المصنف فان المعتدله يجوزونه وكونا القدر الذي يتحقق الحقيقة معه  
عارضا بما يثبت بانه زوالا للمقابل فلا يكون الا عارضا ولما في المقربين  
من الصنف والحقا سيما حدث اجتماع المشايخ بانه بان بلا حفي غير المصنف  
النسخة العددية وكتب هكذا الاستعداد لتحقيقها مع الواحد ولا استعداد  
لتحققها مع الكثير كذا نقل عن شهاب الدين الخوافي الراوي لهذا الكتاب عن  
المصنف وباجلته فاللام في كونها متعلقة بصاحبة من حيث متعلق كونها  
على الظرفية او الحالية والاستعدادية نصب على الخبر ولا معنى غير كافي قوله  
يقال لا فارض وكنا لا انما ينفع من الاستعدادية عطفا على ما يقيد لا من  
لا استعدادية بحيث يعمل حكمه لنفي المستفاد من لا معنى غير كافي قوله  
مزيد مذكور للنفي وهل يجوز ان يكون بمعنى غير كافي فيه زود بخلاف قوله  
يقال ولا يكون بعد قوله ولا فارض فانه يجوز ذلك فيه ثم انه ظهر شارح  
أجر لم يرض المقربين وافي بما هو ماعل الزمان وشيئا فقال ان قوله من  
حيث هي ظروف مستقرة واضع جزو كذا والاستعدادية عطفا على المعنى  
ان الحقيقة لكونها ما حوذة من حيث هي في الاستعدادية بحسب تحققها  
مع القدر والاستعدادية لتحقيقها مع الوجود صاحبها للامرين وبيان ذلك  
ان الحقيقة يمكن ان توجد متصفة بصفة القدر لتحقيقها معه فلا يكون  
صاحبة للتوحيد ويمكن ان توجد مع الوجود لتحقيقها مع الوجود فلا تكون صاحبة  
للتكثير ويمكن ان توجد من حيث هي من غير اعتبار العدد والوجود فكون  
صاحبة لها **قوله** فيكون الحكم متفرع من جملة قوله اللام موضوعه  
لتعريف الهند والحقيقة احد قسمه وهي صاحبة للتوحيد والتكثير  
واستغراقا نصب على القيد وجريكون الى مقتضى المقام ايقضوا اليه  
**قوله** فاذا كان في المقام خطايا يكتفي فيه بالظن ولا يطلب اليقين  
البرهاني والاستعداد لا في خلافه ووصف المقام بالخطا والاستعداد لا  
شايع فيما بينهم على ما ذكر في اخر هذه الحالة فبجمل جبركان الحكم والحق  
المقام ليس على ما ينبغي حل المعرف باللام يعني الذي يكون للحقيقة لا المعهود  
الحقيقي معزدا جبركان وباجلته في موضع الحال اي سواء كان المعرف معزدا او  
جمعا والخبر في مثل هذا المقام واجب التقدم **قوله** بجملة الجاهل والافلا  
في وهو التامع وانما اذ ذلك لظهور انما تحمل على البعض لا يعود الى حقيقة

النبح

الذي سيج لانه لما يكون في الواضع موجبات ادغاية الامر ساويا لكل في  
تحقق الحقيقة فيه وفي صحة العمل عليه لا في جميع الجهات والاعتبارات  
والعربا بكسر الهمزة في مجده بنبوله لعله كاريه فالحق بالحق الخناع  
الجنيت **قوله** اقل ما يحتمل على لفظ المبني للمعقول وكنا فلا يوجب واذا  
غير عن الثلاثة بالعدد الزايد على الاثنين بواحد باقامة الحد مقام  
الحدود ونظر عما لا يرتق كونه جمعا اعني الاثنين كانه قال هو العدد  
الزايد على الاثنين لا الاثنان **قوله** وستقف على هذه اي على  
العمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلال في نوع الاستدلال  
اشارة الى ما قال في الفصل الاول في الاستدلال الذي جلتنا جزئيان  
ان الجملة التي لا يكون مبينه الحال في الكل وخلافه مثل قولنا المؤمن  
عزيم سميت مبهلة ولاحقها الكل وخلافه انا سنمكت لم يستعمل  
الا في اليقين وهو البعض ولطلب اليقين في الاستدلال لا يترك الحقيقة  
فيه الى الجاهل ولا الصريح الى الكافية فاعرف وانا انصح من الشارحين  
يخرون على مثل هذا ولا يهتمون ولا يعرفون ان يفتنوني حتى قاله بعضهم  
ان المراد انك ستقف على دليل هذا في علم الاستدلال وهو انه يجب  
الحكم على الاقل ولو سلب عن جميع الافراد لم يسلب عن الحقيقة لا نصفا  
لا توجدها لا في بعض الافراد لكن الحكم على ما فوق الاقل يمكن ان يكون واللام  
فيوجد اليقين ولا يتصور التشكوك **قوله** ومبني كذا في هذا وهو الحكم  
يكون الاقل في الجمع هو العدد الزايد على الاثنين بواحد على ان الاثنين  
من الافراد ليس بالجمع اي عدد لول لصيغة الجمع وما يصح اطلاقها عليه  
ولو اريد بها ليس بالجمع من المجموع اي جماعة من الجماعات لربما يوقش في ذلك  
ولما كان لهذا تعلق بصناعة العربية الامن حجة اللغة ان ح مرجع  
لاي معنى ومنع مع الضم يقولون انه معنى الضم وفي الاثنين ذلك نفي  
ان اريد بها تشابه الصناعة الغريبة بمعنى سوايتها ولو اوصفها السوايات  
منها كاللغة والصرف والخبر واللواحق كالمخيط وان اريد المعاني بالها  
فالسوايات واللواحق وباجلته على علم فيها من غير التنبه والجمع بالحق  
وبالمتبع وبعود الصاري وكانه لم يرتق عند الاثنين من الجمع وكانه  
يعرف من لصاحبه الكشاف حيث يمتد في بعض المواضع الاثنين من الجمع وان  
لم يكن ذلك منه شبه **قوله** وهما في حقيقة بريد بالاستغراق



المعرف بما يكون المرجح في شموله وأما طه إلى الحكم المعروف وإن كان بعض الأفراد  
 في الحقيقة وبغير العرف ما يكون جميع الأفراد في نفس الأمر **قوله** واستفرا  
 المفرد تشبه أن يكون مراد ما قد يكون كذلك على ما بيني عنه لفظ يكون  
 كما في الفكرة المنفية وهو ظاهر وكما في المعرف باللام في بعض المواضع مع  
 القرآن كما فعل نعم في قوله تعالى وهن العنقر وذو كساح الكشاف في قوله  
 تعالى والملك على أرجائها أنه أكثر من الملايكة وفي قوله تعالى وكية ورسله  
 أنه في ابن عباس وكما به وروى عنه أن الكتاب أكثر من الكتب ووجهه  
 معنى الاستفراق المفرد شمول أفراد الجنس لا في محله بل في هذا فردا أو  
 فردا ومعنى استفراق الجمع شمول جموع الجنس والجمعية في حمل الجنس لا في  
 وجدانه هذا ولكن اتفاق جملة التفسير والاعتقود والحقول أن الجمع  
 المعروف باللام يتناول كل واحد من الأفراد كما المفرد حتى مسرورا العالمين  
 بكل جنس مما سمى بالماله وذكره في قوله تعالى والله عبيد المؤمنين الله جمع  
 ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله برب غافل العالمين أنه تكرر لفظ الجمع  
 العالمين على معنى لا يريد شيئا من الظلم لأحد من خلقه إلا غير ذلك من موق  
 لا نقد ولا تحصى وانفقوا على أن من قال عبيد أحرا أنه يعنى الكل  
 وعلى أنه يعنى استثناء المفرد من الجمع المعروف باللام مثل جاني الرجال الأبرار  
 وأصرف الدهر لا واحد أو محبة الملايكة لا بلس في لاخا في أعما  
 أو من التمثيل بقولنا الله غفارا لله فوبى كلها وجمع الأفعال الصالحة  
 لا يريد خروج الواحد والابن وأما ما ذكر من أنه جمع اللطف في تركه  
 الجمع إلى المفرد في قوله تعالى حكاه عن رب أن وهن العنقر من هو التوصل  
 بأخصار اللفظ إلى التكثير في الحق لا لأنه على أصا بقا لو هو كل فرد من  
 أفراد العنقر بخلاف وهن العنقر من هو الكلام عليه في آخر باب لاخا  
 نعم يظهر الفرق في المعرف باللام الجنس من المفرد والجمع في جانب القلة بأنه  
 يعنى في المفرد أن يراد البعض إلى الواحد وفي الجمع لا يعنى إلا في ثلاثة  
 وهذا ما قاله صاحب الكشاف أن المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس وإن  
 وإن يراد به بعضه إلى الواحد والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس وإن يراد  
 به بعضه لا إلى الواحد لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وإن المراد  
 في تناول الجنس والجمعية في حمل الجنس لا في وجدانه **قوله** وإذا  
 عرفت هذا يعنى ما ذكر من حمل المعرف باللام في المقام الخطأ على الاستفراق

في

في نحو رتبة المطلق والمنطلق رتبة يكون المعنى أن رتبة كل مطلق وكل منطلق  
 رتبة بمعنى أنه لا مطلق سواء وهو معنى المحذور فلا يعنى مطلقا وعلى زيد  
 بالواو والوزن السابق ويصح بلا محمول التأكيد ومعنى كلامه على ما ذكره أن  
 المطلق رتبة وزيد المنطلق كلاما يثبت حصر الانطلاق على رتبة وسيل صاحب  
 الكشاف في الفقرة حيث ذكر في الفقرة أن قولك لله هو الله بمعنى أنه  
 الجالب للخواص لا غير الجالب وقولك الله هو الله بمعنى أنه الجالب للخواص  
 هو لا يعنى **قوله** بجملة اعتبارية كقوله في نفسه أو قلة ظهورا إن  
 أو عدم وصولا إلى المتكلم **قوله** وأما الحالة المقترنة لكونه أي  
 المسند جملة فمما إذا اردت تأكد الحكم بنفس التركيب من غير تكرار وحرف  
 تأكيد ولا خطأ في أنه لا يتأق يكون المسند جملة اسمية فلهذا اقتصر في  
 التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية فإن كانتا أيضا عابدين  
 إلى الفعلية وأورد المسند إليه في الفعلية بالظن بالثلاثة والاسم الظاهر  
 إشارة إلى أنه لا فرق بينهما في التقوى بخلاف التخصيص فإنه يكون في الاسم  
 المظهر على ما سبق ولذا ذكر فيه أو من الواو وقوله كاسيا بك الشاف  
 إلى ما ذكر في تقديم المسند من أن سبب تقوى الحكم هو أن المسند لكونه مبتدا  
 ليستدعي أن يسند إليه شيء إلى آخر كلامه ومثل الشرطية بما لزم إشارة إلى  
 أنه لا فرق في قاعدة التقوى بين تقديم الشرط وتأخره وقوله لما عرفت  
 تقليل لصحة وقوع الشرطية جزئية أو افتاد بها التقوى بناء على أن الجزاء  
 مسند إلى ضمير مكرر كالفضيلة المحضة غاية أنه يقتضيه بقيد مخصوص انتهى  
**قوله** أو إذا كان المسند ميباهط على إذا اردت تقوى الحكم وهو في  
 المسند بمنزلة الوصف بحال ما هو من سببه في اللغة إلا أن المفرد منه  
 مثل مريت برجل كرم ابن رستم فمما سبباً بخلافه مما حمل زيد كرم  
 أبو محافطة على الضبط في حمل السببية مقتضية لكون المسند جملة اسمية  
 ككلامه ماردة في أن المسند السببي في مثل زيد أبو كرم وزيد قام  
 أبو كرم وقام أمرا جملة الواقعة خبرا مبتدأ والظاهر من تفسير المصنف  
 هو الأول وقوله وهو أن يكون على حذف مضاف أي وواق يكون  
 وقوله مع الحكم عليه أي على ذلك المعلوم والثبوت للامر الذي هو موقوف  
 عليه أي جزئيه أو بالاعتناء أي عن ذلك الأمر ليس المعنى على ذلك  
 المعلوم محكوم عليه في ذلك الكلام فإنه محكوم به في كل جزء من الكلام



قد حكى عليه بما هو مشهور على السند بأنه ثابت المستدلية وعلى المفعول بأنه  
 وقع عليه الفعل إلى غير ذلك وقوله مطلوب لتعليق خبر أن يكون وتعلقوا  
 مصدر التعليق وصحبه له وعنه لغير ما هو ومثل بلاته أمثلة لأن الخبر في تلك  
 الجملة لا يحتمل الواقعة مستندا يجوز أن يكون فضلا وصفة أو ظرفا أو حوالا  
 أن يكون منصوب معطوف على أن يكون وكذا فقطبت وهذا هو الثاني  
 من قسمي المستند السببي أي يكون المستند بالمتداخلة الكلام فلا يستدعي  
 إلا سنادا إلى ما بعده وأما وصف الفعل به لا يمنع أن كل فعل كذلك ليرتبط عليه  
 قوله فطلب تعليق ذلك الفعل بالمتداخلة الذي قبله نوع إثبات مثل زيد  
 ضرب أخوه أو بقي مثل زيد لم يضرب أخوه تكون ما بعد الفعل متعلقا بما قبله  
 تعلق الملح زيد وأما قال بنوع إثبات أو بقي لأنك لا تثبت لزيد الضرب  
 على حقيقة بل ضرب أخيه الشخص وقوله لا تشاء عطف على فضلا ومثل  
 بأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لأن اسم الفاعل لا يعمل بها  
 هو سبب مما قبله ومن خلافا الرواية والدلالة على جمل أو يكون مرفوعا  
 معطوفا على كان في إذا كان المستند متبينا ذهابا إلى أن هذا سبب تحرر  
 كناية المستند معطوفا لكونه سببا لما خلافا الرواية فظاهروا ما لا بد  
 قلنا فيه من العدول عن الماضي إلى الشايع الاستعمال فعند ذلك إلى المضارع  
 القليل مع الالتباس ومن جعل المستند في زيد أو يطلق سببا خلافا  
 لزيد يطلق ليد ومن التكرار للحضرة أن زيد بقوله ميني علمه أعم من أن يكون  
 مستندا لتلك المفهوم أو فاعلا له فيقال له القسطن وجملة قالها الكلام  
 إلى أن من حالة المقتضية تكون المستند جملة إن يكون المستند فلا يستد  
 الأسماء إلى ما بعده فطلب تعليقه بما قبله لا شيئا متصلا بالفعل  
**قوله** لا يترى بطلانك عليه وهو حيلة تامة في حكم الأفراد للصفة  
 المستند إلى الضمير المحكوم عليها بالأفراد لشيء بالحق من الضمير من جهة  
 عدم تضمنه في الحكاية والخطاب والغيبة وينبغي أن يعلم أن المستند  
 قد يكون جملة لا للنقوى ولا لكونه سببيا وذلك في صور منها مثل أنا  
 عرفت وأنت عرفت وهو عرفت عند قصد التخصيص فإنه وإن جاز أن  
 يفيد النقوى على ما ينبغي من أن لا يتخصص تأكيد على تأكيد كل إخفاء  
 فإن ليس المقصد فيه إلا النقوى وفيدق أن المستند هنا ليس جملة  
 بل إن الضمير تأكيد مقدر للاعتناء والجملة فعلية لا اسمية وتسلم

عليه في موضعها ومنها خبر المتداخلة إذا كان جملة اسمية مستندة لها ليس بفعل و  
 مستند مثل زيد أخرج عمرو أو علامك وأسد رسولك بشر وجهه الرجل إلا  
 بما خرج فعل ومستند وإن ادعى أنه سببي فتعلقه بالمتداخلة بالمتداخلة  
 الأول تعليق الجات مشكل ومنها مثل زيد ضرب أخيه أو ضرب علامك وزيد  
 قام عمرو في داره ومحو ذلك مما استند الفعل لا ما بعده وليس ما بعده لب  
 مما قبله ونحو ميراث الشيخ عبد القاهر أن مثل يكون للنقوى لا تعلقا بغيره  
 تكرار الاستناد بل البناء على المتداخلة قال إن الأسر لا يوق به معقري غير العويل  
 الأحاديث قد يولي الاستناد إليه فإذا قلت زيد قد استعرت السامع  
 بأنك زيد الأخبار عنه فهذا بوطنة له وقدمه للأعلام به فافلت  
 قام رجل في قلبه ودخل المانور وهذا استند للنقوى وأمنع للشبهة والتك  
 فأن الأعلام بالشيء بعد التبيين عليه والقصد معقري محوري تأكيد  
 الأعلام في النقوى والأحكام ومنها الجملة الواقعة جزأ من خبر الثاني  
 وهو ظاهر **قوله** فما ذكر من كون المستند الجملة للنقوى أو لكونه  
 سببا إذا علمت مضمونه تحققت بان تعرف جهة النقوى وتفضل مفهوم  
 السببي حاكم مطلعا على أصوله مستند بها في علم الخبر الأول وجه  
 هو ظهور لا بد في الجملة الواقعة من عايد بالمتداخلة مفعول كما في زيد قام  
 أو قعد أو مقدر كما في البرا لكرسبين لأن النقوى لا يكون بدو أو شأ  
 الفعل إلى ضمير المتداخلة على ما سياتي والسببي لا يد فيه من الطوق بالمت  
 وهو يتقضى رابطته وهو معنى العايد وهذا غاية لو كان المستند جملة  
 في خبر خبر الثاني سببا أو للنقوى والثاني أن الجملة الواقعة خبرا  
 عن خبر الثاني مستثناء عن هذا الحكم الكلي بأنه لا بد من الخبر من عايد لا فاع  
 ليست معنى تعلق بالخبر عنه كما في المتنبي أو ثبت له كافي الفعل  
 بل في نفس الخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه الثالث وجه بيارته  
 تعريف الجنس في فاعل مفعول من عن المصنوع العايد إلى المخصوص بالمدح  
 أو الذم من يحمي بحيلة مستند الإجماعية المحذوف لأنه قد علم ما ذكر  
 أن ليس المقصود بالذكر أي هو مالم لا يحصل الربط فاذل ذكر ما هو  
 خبر للمستند أصداق عليه كان مبرزة الصريح في حصول الربط وكذا  
 اللفظ الثاني على معنى إجماع عم وأشمل من الخبر عنه حيث يتناوله  
 وغيره ويدخل هو أجن وأجوعين وفي عطف يانه للجمهور على بيارته

من الضمير



تفريق الجنس استعار بان ليس معنى الجنس هو ارجو ولا غير عن الاستعارة  
بحيث يكون معنى لغير الرجل بغير كل رجل ويحل فيه زيد بل انه جنس لزيد  
يطبق عليه وعلى غيره صفة ذك في الحيز عن زيد علم انه هو فكون ذكر اعادة  
اليه ثم لا يجيئ انه اذا علم انما الجنس عن الصفة فعادة لفظ المحر عنه بطريق  
الاول مثل اذ الموت لا يستلزم الموت شي **قوله** واما الحالة المتضمنة  
لكونه الجملة صفة كما ذكر بعد افراد المسند ما يقتضي كونه فعلا مقبدا  
او غير مقبدا او اسماء مذكرا او مفعلا فذلك او روي بعد جملة المسند ما يقتضي  
كونه صفة او اسمية او شرطية وظرفية وفي الكلام دلالة على ان مثل  
زيد انطلق لفائدة بجدد معناه لولا المسند وهو الاطلاق وان كانت  
الجملة اسمية فليست كل جملة اسمية لفائدة الشئ بل اذا لم يكن المحر  
فعلا وذلك للقطع بانه لا فرق بين قاهر زيد وقاهر الاية التقوية  
وعندهم وكون الفعل مخصوصه لفائدة بجدد ما تضمنه من الحدث لا ينافي  
كونه لغز من موضع الاكفاط على الاطلاق لفائدة للمعانى التركيبية  
وجه دخول الزمان في مفهوم الفعل ذابا به عن كونه للحدث وعن غير اليان  
ولما عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالضرورة وذلك بان يقرن به جاز  
دلالة على الزمان مثل ضارب عمر فانه اذا قيل اذا كان بمعنى الحال  
او الاستقلال وكذا اذا كان الاسم موضوعا للفعل مثل هبات فانه  
بواسطة ذلك الفعل يؤول على التجدد ولا ينبغي ان يشبه ان المراد بالافعال  
خلاف التجدد ما اذا لم يكن الحيز فيها فعلا مثل زيد ابوم قائم واما اذا  
كان الحيز فيها فعلا مثل زيد ابوم قائم ويقوم فافعال التجدد قطعاً وكوفا  
لفائدة شئت بجدد فالفعل مجرد عيان يتا في مثله في زيد قاهر ابوم مجاز  
المسند جملة فعلية بل زيد قاهر زيد عما المسند مفرد فعل **قوله**  
وما يصح من تفاوت الجملة و زيد اعم من ان يكون مستندا او غير ما بان  
الاسمية والفعلية في الايات المذكورة ليسا مستثنى وان تضمن  
الفعل في هو بطلانك دلالة على الحصر اي هذا هو المطلع لا غير من  
القوا هذا لبيان وقوله بجدد انصب على التجدد وصح على انه للشان  
وجن متعلق بطلب وفيه بقد م ما في جيل الاستهزاء وجا من حال من  
المنا فقين ومن غير قاهر وصح به لقوله وجملة فعلية حال منه  
وعلى معنى صفة جملة وليتزوج متعلق بجازين اي لو جاءوا بالجملة لا

الدالة على الخبر ثابتون في الامكان لم يكن راجعاً عنهم متقبلاً منهم وقاعل  
طبق قوله تعالى وحيث متعلق بطلب وصح به لقوله تعالى وجملة اسمية  
حال منه ومع الباء عطفت عليها وجرا كمنطبق بمعنى طبق فائدة التطبيق  
لاننا وان كان يجوز كون خبر المسند جملة انشائية لكن لا في خبر الشان ووجه  
التطبيق انهم لما ادعوا احداث الامان في الجملة كان المناسبات في الزيد  
التي يابلق وجهه واوكد اي ليسوا في شئ من الامان وذلك لاننا سمعنا  
كما يكون في الايات لنا كيد الايات فكذلك في التقى لنا كيد التقى لنا كيد  
على ما قد يسبق الى الفهم واما الباء فليست لنا كيد التي **قوله** وعلى  
تفاوت عطفت على قوله على انه فيما اي في القول الذي يحكيه الله جل وعلا  
عنه وهو ان جعل حال من كلام المنا فقين فليس للظرفية كمنطبق الا ان  
يجعل على الجريد وكذا ان جعل متعلقا بسلطتك او بتفاوت ولنا ان اريد  
في الامر الذي والمعن الذي يحكيه اذا المحكي هو القول لا المعنى بل لا ينافي  
من جعل في خبر هو اذا القول لا يجوز عوده الى كلام المنا فعلى لا ال  
ما يحكيه وهو ظاهر **قوله** تقا وتا نصب على المصدر من ماوت كلام  
المنا فقين ان به لجدد الغايل في الجملة فان الحق بطلعه بتفاوت لا تواف  
وقوله ومع ان عطفت على اسمية بتقدير موصوف اي والى جملة اسمية  
وكاينة مع ان والساكلة الخبر الرمي الرمي والسهم لاذ اصاب السهم  
الرمي من الصيد كانه غايته في المقصود **قوله** وعلى ان ابراهيم  
عطفت على التقا وعطفت على تقا وت وكيف كان جزان وجن متعلق به والمعن  
ان سلام بالرفع بالابتداء المحذوف الجزاء على كريد على ثبوت السلام  
وهو احسن من بجدد المستفاد من كلاما ما انصب على المصدر رجي  
سلم سلاما على ان الحق ان مثل هذا الاسمية اعني التي تكون عد ولا  
عن الفعلية تنيد الله وامر التي هو كمال البشوت **قوله** في موضعها  
يعني الحالات المتضمنة لتقدير الفعل بالشروط المختلفة **قوله** في  
اذا كان المراد اختصار الفعلية يعني تحقيق مقام الفعلية لمناسبة التجدد  
ثم يتعلق به فقدا لاخصار وكون طوى هذا الفعل لازما لا ينافي ذلك  
وقوله ببدل استقر على قوى الاحتمالين وعلى الوجه الذي تقدم حالاً  
متدا خلافاً في ببدل خبر يكونه معني هذا لا من استقرار الامر اذ قد يعرف  
بالشامل **قوله** فيظهر لك من هذا يعني الخبر وان ذهبوا الى ان الجمل



اربع اسميه وفعليه وشروطه وظرفيه بناء على ان كانت مقصودة  
 بشئ من ادوات الشرط فشروطه والا فاستند فيها اما استرفا سميت  
 او فعل فعليه او ظرف فظرفيه لان المستند اذا كان صفة كاسم  
 الفاعل مثلا مع فاعله فهو مقدر لاجلته وان كان جملة كما في ريد قام  
 وزيد ابوه قائم فاجلته مركبة اي مشقة على جملة والكلام في البسطة  
 لكن يظهر مما ذكر من الظرفية اختصار للفعلية وان الشرطية ليست الا  
 جزية مقيدة بغير مخصوص هو الشرط تحقيقه لاجلته مضمون الجزاء  
 وهو اما السمي او فعليه ان مرجح الجمل كلها الى الاستمته والفعلية وهذا  
 اول ما يقال لان الشرطية عليه لان الشرط ان لم يورثه فعلا هو  
 قيد للجملة والجملة هي الجزاء وهي قد تكون اسمية كمثل ان جيتي فاستكرم  
**قوله** واما الحالة المقتضية لتأخير المستند لرايت بالضم وتخلل للفاعل  
 بقا ميل الجملة ولما لم يكن للتأخير فيه ما يقتضيه بالذات وكان مقدور  
 المستند اليه بوجوب تأخير المستند جعل مقتضى تأخير المستند هو ما يتحقق  
 لتقديم المستند اليه وهو كون ذكره هو كون متدعيه الاصل بالمقتضى  
 للمقدول او كونه ضميرا لسان او الشوق الى الجزاء غير ذلك مما ذكر في تقديم  
 المستند اليه ولما كان هناك مظنة ان يتوهم على ما سبنا في بعض الكوفيين  
 ان يكون الحكم على المستند اليه مطلوباً بيقض وجوب صدر الكلام للمستند  
 اليه اي تقدمه على المستند لانه لا بد في الحكم عليه من عقلية ليكون الحكم  
 على متحقق فحينئذ لا بد لك تأخير المستند ولا يحتاج الى شئ من الاعتراضات المذكورة  
 في تقدم المستند اليه بقوله واما ان اي انقضاء من ان تظن ان  
 او تشك بكون الحكم على المستند اليه مطلوباً استجاب صدر الكلام الذي  
 المستند اليه فالمستند للمستند اليه فليس هو الذي ليس كون المستند كونه  
 كائنا هناك اي عند كون الحكم للمستند اليه مطلوباً الحكم على المستند اليه مطلوب  
 هناك اي حيث يوجب صدر الكلام للمستند اليه وليس الاستيجاب  
 المذكور كائنا هناك اي عند كون الحكم للمستند اليه مطلوباً ومرتباً له لان  
 طائفة لا امر ان يكون ذلك هو الاصل والانت لا ان يجب ان ليس من لوازه  
 التقدم في المفعولية التقدم في الذكر على الحكم بما يتوقف على تقدم المستند  
 ايضا فلا تعقل من حقيقة الامر ولا يضر بظاهر التسميه بل لا يلزمك وجوب  
 تقديم الفاعل مع انه واجبه لتأخير امتناع تقدم جزم المستند مع انه جائز

شايح في الكلام والجاء والجور في قوهر ظننت بفلان خيرا في موقع المفعول  
 ان في كما يقول به خير **قوله** واما الحالة المقتضية لتقدم المستند  
 المستند فلا بد من القوم لها ولتساويتها لانه قد احواله وجد تأخير المستند  
 اليه على وجوه تقديم المستند لما ذكرنا **قوله** نحو كيف زيد الجزية الجبل  
 الامثلة جملة ظرفية استعنا به متدعيه على المتبدا ولا شبهة في ان المتكلم  
 بها مستعمل لا يخرج عن مقوله الاستعنا به وهذا غير ما ذهب اليه  
 من جواز كون خبر المتبدا جملة لثانيه وقانون الطلب موضع تقريره  
 كون نقص الاستعنا به مقتضيا للتقدم **قوله** او ان يكون المراد تخصيص  
 المستند اي جملة مقفرا بالتوهم للمستند اليه وهو معنى قصور المستند  
 اليه على المستند على ما هو الاستعمال العربي فعلى لكونه يكم في دين بكم  
 معصور على الانصاف لكونه لا يتجاوز الى الانصاف بل في معنى معصور على  
 الانصاف بل لا يتجاوز الى الانصاف بل بكم على ما ذكر في قوله تعالى ان  
 حسابهم الا على ربي معناه حسابهم معصور على الانصاف بل بكم لا  
 يتجاوز الى الانصاف بل وهذا مع وصو حقه فتنق على من يحس في حال  
 ما قال ومنشأه بوجهه لا يصح ان يدعى لا يتجاوز الى الكرم ولا يعرف  
 انه مفسوخ وكون اللام الجان معناه للاختصاص كما في بكم لكونه  
 على تقدير التسليم لا ينافي كون التقدم كذلك فانه لا امتناع في اجتماع  
 مثل هذه الاسباب كقوله واما الذي ذكرناها ما تقدم واستعمالها  
 ومعنى قائم هو انه معصور على القيام لا يتجاوز الى العود ونقوله  
 فريده ان شاء ان ينافي قصر القيد ان لا يتصور في مثل قابر هو معنى  
 الا قصر الاول ولا يتناهى على اعتقاد السامع الشركة ولا يقتضيه العا  
 انه زيد اقام وقاعد معا وانت تميمي وقبسي جميعا يعرفون جملة من  
 قصر القلب بان يقتضيه السامع انه قاعد لا قام وقبسي لا تميمي والكون  
 القصر تارة لقطع الشركة وتارة لتي الزود وتارة لقلب حكم السامع اسار  
 بقوله وسيا تكم في هذه المعنى في فصل العصر كلام والظرف الاول  
 حال من كلام وان كان متلو نسيانك **قوله** التسميه على انه انما المستند  
 خبر كقوله ايد قول امرنا بطرنا واحازنا الاخبار لا في المعنى كقول القائل  
 به لانه لفظ القول وليس جواز الاخبار بكم على شدة ان الكلام طسا  
 بدليل انهم يقولون في جميع الكتب كقوله وقولها معني الشاعر والشاعر



وان لم يشتر ان الكلام لها به ليل انهم يقولون في جميع الامور القابل بالبين  
ليسبب عن موجب شجاعة تا بظ شرا اذا كانت بعد موته سكية وشي عليه  
فقلت ما حملته نفسي ولا وصفته يتنا ولا وصفته عيلا ولا ابته  
ميتا ولا سقنته هديا ولا اطعته كذا ولقد حملت به في ليلة مظلمة  
مشهودة جئت النطاق تحت راسي سرج وعلى اية درع فوقها تحت  
رأسى سرج حال من حملت به دون الوافا لا طمأن سرج فاعل الظن  
لاستد افلا يكون مما نحن فيه اعني تقديم الجزوان اوردته منه والعرب  
ترى ان المرأة اذا ارضعت ثم وطئت تلكا تولد لها نجل فقال وصفتا طرارة  
وضعا وتصفيا بالصم بانه لا تسمع الا من الاول فاحملت في اخرها في قبل  
الحضنة واليتيم ان يخرج رجلا الولد من قبل راسه ويد به في الولادة  
وهو مذموم عندهم والغيل اللبن التي ترصعه المرأة وهي حامل والميت  
الذي ياخذ شبه الفواق عند البكا اي ما قطعه عن نكاحها دون الرقي  
انما يصح لو دوي به من بضم الفم ليكون مضارعا محالفا وابته مفتوح  
المفتوح من الابانة من البتوتة فقال اياك الله بخير وجعله من الالبات  
معنى قطع العمل والحكم والعزم والهدم مقصودا لحداب وهو اللان  
انثار والحكم الطربيع جمع الحماك وهي الطريقة في الرمل والنطاق شقة  
تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى للالاسل والاسفل غير على  
الارض وليس لها حلق ولا تنفق ولا ساقان **قوله** اي للدرع حلق جمع  
حلقته ولحيات في وصفة ضيق بمعنى صنعة بالتاء لانه قال لاسل حلقه  
الوضي من وضعت النسخ ليجته لها جرحا طر عرس يقبه خطر فيه **قوله**  
اخر اي كثر شريف والافز من الخيل الابيض الجملة وهو ممدوح في  
الفور فاستعمل في كل شريف ابلغ معنى من بل الصبح اصفا واشرف تامة تارة  
الهداة جمع هاد غلو جيل في راسه نار جملة من مستدما وجره وان كان يحمل  
ان يكون نارا فاعل الظرف لا عماده كل الموصوف كاذروا في قوله تعالى فيه  
ظلمات **قوله** غير انني استننا منقطع بمعنى لكتي **قوله** ولكم في الارض الظرف  
الاول جزوانا في متعلق به مستقر موضع استقرار ومناع تمنع الى حين  
الى الموت والقيامه **قوله** فان النعت لا يقدم بيان وتعلل كون  
القديم منها على الالف من خبر لا نعت وامتناع تقديم التواريخ مما هو  
فيه احد ووصف كون التام نانا والمتبوع ساها مأخوذ من تعريف التام

اعني

ووجوب جعلها موصوفة في المعنى بالاعتدال تقدم كما في جانيه اكاويل  
مع الترتام كون ذي الحال نكرة دليل عليه **قوله** بتاخر عن المنكر لخران  
عن نحو زيد في الدال لان الظرف لا يحمل الوصف فيه فضلا عن اولويتها  
لانه جملة والجملة اما تنفع صفة للنكرة وصغير منه للظرف المتاخر والبا  
باعتبار المفضل عليه كما يقول زيد لا كرا من بعد رمنه بالاهانة ولا من  
تقبل بالاولوية وذلك اشارة اليها واستدعاجا ويرتب من امرين وما سبق  
اشارة اليها ذكر في بحث تعريف المستدل اليه من ان المستدل المستد كلما  
ازداد اخصوصا ازداد الحكم بعدا فاذا زاد اقل **قوله** ولذلك  
اي ويكون الاولوية مبنية على الامر من او تكون المصدر الى التشية  
مبنيا على ما ذكره لا يجب تقدم الظرف اذا كان المنكر موصوفا كما ذكر  
صاحب الكشاف في قوله قوله تعالى واجل مسمى عنده انه جاز قد يجر  
المتبدا النكرة على الخبر الظرف لانه يخص بالصفة تقارب للعرفه ثم انه  
وان كان الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي بعد كسر الاله  
لما كان المعنى واي اجل عنده تعظيما لثا الساعة وجب التقديم ومن هذا  
التييل له صغر وطا حلق كون المنكر موصوفا **قوله** وان هذا التقديم  
ابتد الكلام لرفع التوهما لشي من تقيده عدم وجوب التقديم بما اذا كان  
المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا يجب التقديم فقال ان ذلك  
ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان المنكر الغير الموصوف ان كان محض  
صاحا لان يقع مبتدأ لا يلزم التقديم مثل رجل في الله او واحد في الدار  
وسلام عليك ولا يلزم تكن المصنف اقصر هل ما كان في الاصل مصدرا  
مضوبا باعدل به الى الرفع للدلالة على البات ومثل عيالني لان المراد  
اعمر من ان يكون له فعل كسلام ولا كويل وعمل عدم الوجوب في المصدر  
والوجوب في خبره بانا الظرف الواقع جرا عن المصدر كان له في الاصل  
حق التاخر عن المصدر المحمول مبتدأ لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله  
وحق المعول التاخر لانه جعل ظرفا مستقلا واصفا جرا عن المصدر لوز  
يلزم تقديمه عليه وكناية للمققدم ولا كذلك الظرف الواقع جرا عن  
عنا المصدر فقول فلاجواب اما اي فلا يلزم مقدمه وقرقا عليه له  
وقبل صيرورته متعلقا بالظرف له حق وذلك اي ما كان قبل الصيرورة  
مستد او قوله من لا حال من سلام عليك لا موصوف لان للفظ المحكي بكون



معرفة وكما مفيد الجهد لذلك اي كونه منزلة منزلة استمر عليك لا  
وفيها اشار الى ان حذف الفصل لا يضر المصنف فقام مقامه فيكون هو العمل  
في عليك على الاحصاء وقوله وبين طرف اعاد لفظين ليعتد بهما وطول الفصل  
والاخرى الكلام بين طرفيه وطرف ليس له ذلك اي في التاجز مثل ما خلق  
وقد راسه ناره وهو ظاهر وقد بقوله قبل خبره لان بعد الصبر د  
مبتدأ الكل في التاجز من حيث كونه خبرا واعلم ان في مثل ذلك  
وان جاز قبل الصبر مبتدأ ان يقال ونيلك باعماله ونيلك في ذلك كونه  
مع هلاكه وهذا بالكل الاستعمال الشائع وملك في الاضافة **قوله** او  
يكون عطف على قوله يكون المراد قلب السامع معقودا به اي بالمشكك كماله  
الحضرة وقوله اوله صانع عطف على ان يكون اما اذا كان على حذف اللام ظاهرا  
واما اقله يمكن من عطف الجملة على المفرد الواقع خبر مبتدأ كقولك زيد كرم  
وفي نعمة والضرب شديد والتأديب وقوله كما اذا قلت استلة لتقديم المسند  
الذي هو اظهر والمعنى التقديم الذي يحقق ما قلت عليه من الرحمن المستحق  
تقديم عليه لان الوقوع عليه هو عند السامع من ان يكون ذلك ثوابا  
او عقابا ومن الرحمن حال المستكن في عليه وعطف الايات بكلمة او على طريقة  
او كصيب من التماس هذا الى استواء الكل في جهة التمثيل بها الا انه نظم  
الايات في سلك واحد لا يترجم في الظهور بمطربا لتوثر شاد ومزدور  
والاخر بالحق هو تعلق السلام به فقد **قوله** وليس يخفى قدره وهو  
خبر ليس ويزن الصانع وهو خبر لم يكن للاهمية والمعنى اذا لم يكن في الجملة شفع  
مبطل وعناية عن الناطق فلا يقع في شفع من خارج وقوله وان يكون عاد الى  
عطف المفرد على المفرد وقوله ثلاثة مستند موصوف بقوله يشرف اي يضيء  
المنيا بهجة تلك الثلاثة الى حياة المروءة وانما هي بمنزلة النار لا حية او لها  
الذي هو الصبا لكونه زمن ظلمات الجملة والحوالة لا يمتد الى انقطاع  
المعاش وبجاء المعاد بمنزلة الدخان ولا في آخرها لكونه زيارا للشيء حده وصف  
العوي وغلبة النوم واستيلاء البرم واليسر المضاد لآلام الحياة بمنزلة الرقاد  
وانما اصلها الباب الذي هو زمان كون العوي مشوبة مشتعل متبدية  
الى المطالب على ما ينبغي كالنار الصافية القوية الاشتغال وقبيل  
وعيش الشباب وليس بها صباري ولا دواحي الهوان **قوله** وتخل  
تشرق مسندا الى ضمير لا تد على ان تدنا مفعول فيه لغو من المعنى وعلى ان

مفعول فيه لغو من المعنى وعلى ان تدنا مفعول به على تعيين الاشراق معنى الا  
او كونه متقدما بنفسه على ما في الكشاف عيول على الظاهر القوي الي  
الضعيف الحق وحق اعتبار التوقي بتكثير المسند بطول الكلام فيه ليعتد  
فيترايد السؤق فتكسر اللام عند النيل فيحسن الكلام والتشويق بما به الحسن  
كافي ثلاثة تشرق البيت لا كالكاف والحق ومن رضافا واخرها **قوله** او يكون  
من عطف الفعل على المفعول ان يكون وهذا على عادة اقله في الكلام  
والمعنى ان من الحالات المتضمنة لتقديم المسند ان يكون المراد بالجملة افاة  
تجدد الحكم الذي يتصفه دون البتوت فيجعل المسند فعلا لانه الموضوع  
لافاة الجهد وقد مر اليه على ما يستد اليه ذلك الفصل في الدرجة الاولى  
مثل عرف زيد واذا تدبرت فهذا تكرير لما سبق من ان قصد التخصيص  
باخذ الامثلة واذا تدبرت التجدد وتقتضي كون المسند مجردا اصطلاحا في  
افاة الجهد وتارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه ثم قال وقوله  
في الدرجة الاولى احراز من عوانا عرفت وانت عرفت وهو عرف مما تكون  
الجملة مسند ما جملة فعلية المسند اليه في اصبحت يعود الى المبتدأ فان النيل  
في مثل هذه الجملة يستد الى ما بعد من الضمير استد الى في الدرجة الاولى  
بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل وهو المسند يستد اليه في الدرجة  
الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاحراز ان المراد بعمل هذه الجملة افاة  
الجهد كما سبق من ان الحالة المتضمنة لكون المسند جملة فعلية في اذا كان  
المراد افاة التجدد ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند اليه في تلك  
الجملة مطلقا بل على ما استند اليه الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل  
لا على ما استند اليه في الدرجة الثانية وهو المبتدأ فاما قوله من ان وجه  
الاحراز هو ان مثل هذا لا يكون لافادة الجهد غلط مرع والحاصل  
ان لافادة الجهد دبا جملة طريقتين احدهما جعل مسند ما صلاحي  
تقدم على المسند اليه والثانية جملة فعلية عليه ووجه تاجز عنه  
**قوله** واذا سلك هذه الطريقة يعني طريقة اسناد الفعل الى ما سبق  
من الضمير بربوا واسطة عود الضمير الى ما قبله سلك باعتبار ان واحد ممنا  
ان يجري الكلام على ظاهره من كون المرفوع مثل الفعل من اول الامر مبتدأ  
والفعل مع الضمير ومنه ونظير الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد الاقوي  
الحكم وثانيهما ان يقدم المرفوع مؤخر الى الاصل على انه تابع للضمير



بعد العلم يقال قد جعل مبتدا ونظر الكلام بهذا الاعتبار فينبغي  
 التخصيص أي قصر المبتدأ على المبتدأ إليه بناء على الاستعمال وهو كثير في المتن  
 بأن فيه تأكيد والتخصيص تأكيد على تأكيد الاعتبار عما حذر المبتدأ  
**قوله** كما إذا قلنا زيد عارف أو زيدا عارف عما المبتدأ إليه في الجملة استمر  
 مظهر معروفة فانه لا يعتبر فيه تقديم وتأخير إذ لو ورد مثله للتخصيص لطلب  
 له سبب وسبب من كلامه ما ينافي هذا وقوله الآية التلخيص استند  
 من قوله لا يقد ر مقدم وتأخير أي الآن يقال ان التلخيص بايا قبل التلخيص  
 يعرف وكذا التلخيص وكلمة اللام تستعمل هنا المعنى الثاني استند الأمر بعينه  
 نداء ركانه يدعوا لله ويناديه استغفاراً له واستغفاره على ذلك **قوله**  
 وسبب بقوته ظاهران فلهذا وهو انه قد سبق ان الاسناد الى الضمير  
 في الدرجة الاولى والى المبتدأ بواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية وهذا  
 قد عكس في ان الفعل يستند الى المبتدأ ولا يربو بواسطة فضمة الضمير  
 الحائض الى المبتدأ يستند ويصرف اليه ما ياء وقد ذكر كلام المصنف في هذا  
 المقام فذهب بعضهم الى ان هاتين الالفاظين الاسناد الاول اسناد الفعل نفسه  
 الى المبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه فيكون بينهما حكم الثاني  
 اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير بعد وهو للمعنى بقوله فان الفعل  
 فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء وهذا هو الاسناد في الدرجة الاولى  
 بالدرجة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ وهو المعنى  
 بقوله ثم اذا كان متضمناً للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ اي ياء وهو  
 الاسناد في الدرجة الثانية على ما قال ثم يربو بواسطة عود الضمير الى ما قبله  
 يستند اليه في الدرجة الثانية وهذا لا ينافي كون اسناد مجزوء الفعل  
 الى المبتدأ اسناداً على الدرجة الثانية ولم يتصور من بيان سبب التقوى  
 الاسناد الى الفعل لما بعده من الضمير لانه يصح ان يكرر الاسناد الى  
 المبتدأ المحصل التقوى وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد مجزوء الفعل الى  
 المبتدأ بما لا يقول به الحجة ولا يوافق اصولهم واصنافه استند عاله الى  
 المبتدأ من حيث كونه مبتدأ لا يستقيم لانه يستند الى الاسناد المجزوء وهو الجملة  
 لا الفعل الثاني ان المبتدأ الى المبتدأ بالانضمام ولا تراعى الجملة اعني  
 الفعل والضمير وقد سقطت عن درجة الاعتبار وبعد اعتبار بصير الاسناد  
 اربعة ولم ينزل به احد ولم ينزل اليه ضرورة الثالث انه لا يند بحسب

الاصطلاح

الاصطلاح فليس هذا الاسناد الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتدأ وان  
 اراد بحسب المعنى فليس الاسناد واحدة هو نسبة الحديث كالعرفان الى ما  
 يتوهم به كونه غير لو قلنا انه يربو من اسناد الفعل الى الفاعل اصطلاحاً  
 اشار الى ما يتوهم اليه من جهة المعنى لكان صحيحاً كما نقول في مرتبة زيد فاما  
 ان القاموس يستند الى زيد والى هذا قيل كلام الخارج العلامة حيث يقول  
 ان التقوى يحصل بالاسناد المستندين المبتدأ والخبر المختار اليه بقوله ثم  
 المبتدأ الى نفسه وبالاسنادين اللذين هما مبتدأ اسناد الفعل الى الضمير  
 وهو الذي في الدرجة الاولى وثانها اسناده الى المبتدأ بواسطة  
 الضمير وهو الذي في الدرجة الثانية وبعد ان يند في الاشكال لان ما  
 ذكر في تعريفه التقوى من الاسناد الاول الذي يستند عينا المبتدأ هو  
 اسناد الخبر الى المبتدأ مع قطع النظر عن انه يتبع الضمير ولا يتبعه وهو  
 غير ما وصفه بكونه في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية والاسناد  
 الثاني المشار اليه بقوله صرفه ذلك الضمير اليه تانياً هو اسناد المبتدأ  
 بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية ولم يتعرض في  
 بيان سبب التقوى الى الاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد الفعل الى الضمير  
 لانه ليس سبب بل وسيلة الى السبب فاما قلت اسناد الخبر الذي هو  
 الجملة الى المبتدأ متاخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما يقارنه في الوجود  
 ويقاير بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدأ بواسطة الضمير فاما  
 معنى قوله ثم اذا كان متضمناً للضمير بلفظ ثم قلت اخفاء تاخر  
 هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى من اسناد الخبر الى المبتدأ سواء  
 كان متضمناً للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل التي يكون بعد  
 ملاحظة كل الاطلاق **قوله** او زيد عرفه ذكر بلفظ اوله  
 وان شاركنا عرفنا وانت عرفت في افادة التقوى لكنه قطع في  
 ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف ان عرفت وانت عرفت **قوله** فاذا  
 قلت هو يعطى الجزيل اي العطا العظيم تمام التحقيق ذلك وتوهم  
 لا تخصيصه بحسب المقام وبعد ما القرينة على التخصيص واعتبار  
 التمسك بما تاخر الذي هو تايده على اصل الكلام وعده عن ظاهر  
 ثم اورد امثلة في التزويل لعل قطعاً ان ليس للمعنى على التخصيص لكن يند  
 امثلة الاول هو قولهم اذ في القرآن فاعلموا ان الله لا يهدي الامم

واحد احد على اسناد

اه



وفي المثال الثاني هو شارح في تقدير عدم كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد انه لا يقول بغير الصالحين والصواب ليس المراد ان غير الاصول الصالحين لان المعنى على تقدير التخصيص قصر المسند على المسند اليه كما قرئ في سائر الامثلة ومعنى يؤمنون يحسون ويحسبون اي يحسبون وانهم الى ان يلحقوا اخرهم ويحل الكفر وبالحال من فاعل دخلوا وخروجوا وحل قد دخلوا وهو قد خرجوا (الحال من فاعل قالوا الامر فاعل اما على ما يوهو وهو ظاهره ان المعنى على قصر الخروج بالكفر على الداخلين لما يقتضيه بل على تحقيق ذلك **قوله** ولذلك اذ اقلت عطف على فاذا قلت يريد ان حكم التقوى في معصوي التقوى حكما لا ينافي فانت لا تكذب او كسرت لا تكذب بلا شبهة ومن لا يكذب انت مع شبهة تزول بالنظر في ان انت تاتيكه الحكم عليه وتقر رانه هو ذلك المذكور اليه لا لتاكيد الحكم وتقوية على الكذب عن المذكور لانه لم يقع مبتدا التكرار الاسناد فيعزى الحكم فندبر وتكرار فيما سبق من ان تاتيكه المسند اليه يكون لتقوية ودفع توهم التجوز والتمهيد والتمهيدان في نسبة الفعل اليه وان تقوى الحكم انما يكون اذا وقع انت مثلا مبتدا يستند على اسناد اليه ثم تكرر ذلك الاسناد الضمير واليه في بنى الكذب متعلق بالحكم عليه وفي بانه تاتيكه ومعنى ان الحكم انما وقع عليه لا على غيره لا معنى ان الحكم عليه كفى الكذب انما ثبت له لا لغيره ليزم التخصيص **قوله** وعليه ايجل طريق انت لا تكذب في كونه للتقوى وروى في الايات المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بالحق لا يؤول اليه ومعنى ثبت علمهم الانباء استقرت عليهم طرق الاخبار بالاعتذار فقولنا لا يتسألون عما يحجبون به بل يشكون جرحه وانقطاعا **قوله** ويقرب لما فيه من اسناد الى المبتدا واخر الى الضمير العايد اليه وهو لانه عارف ولان لك اسناد الى شبهة عارف بما لا يخفى فيه وقوله لم يحكم على عارف يعني مع الضمير والافحور عرف ايضا ليس بحجة واما القول بان عارفا لم يما معاملة الحجة في البنا فان اردت مجرد عارف بدونا الضمير فهو بمنزلة جز الحجة لا الحجة فلا حجة للبنا وان اردت عارف مع الضمير فلا دالة لقوله حاشي رجل عارف ورأت رجلا عارفا ومررت برجل عارف على امرائه بل ظاهر ان الارباب انما هو عارف الذي هو اسر لا المركب الذي هو عارف مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل عارف المسند الى الضمير

بنا على شبهة بالحال عن الضمير من جهة عدم ترجيح في الاحوال لما بان عارف المسند الى المظهر في مثل زيد عارف ابو وليس فيه هذا الشبه اجاب بانه حكم بانفراذه تبعا للمسند الى الضمير فالمصوب في تبعه لرجل عارف وفاعله نحو زيد عارف ابو اي جعل عارف ابو تابعا لرجل عارف في حكم الافراد والحقائق ان انتساب اسر الفاعل ونحو ال الفاعل ليس بحكم وانما معتبر في تفسير الكلام لا تشابه السكوت وحق الاحتياج على مجرد شبهة بالحال عن الضمير من غير ان تبين معنى محرجه عن هذا الكلام خارج عن القفا **قوله** وبالاختبار الثاني عطف على مجرد بالاختبار الاول ليرقى الى بعيد الا للتخصيص وربما يناقش في عدم افادته التقوى لان نبوت اصل الفعل كيف وقد تكرر الاسماء وتكرر ان ليس للتخصيص الا تاتيكه على تاتيكه بغير ان يكون المراد هو التقوى لان نبوت اصل الفعل مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للمقصد الا لتاكيد لانه انما يحسن اذا اخذت قلب السامع شبهة ولقد صرح صاحب الكشاف بذلك لانه على الامر من حيث حيث قال في قوله تعالى الله وللمنى تزل احسن الحديث في انقاع اسر الله مبتدا وبنار تزل عليه تاتيكه لاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر عنه **قوله** ومن اهل المدينة عطف على ممن جو كروا وخبر مبتداه هو موصوف مرة والى من اهل المدينة قوم مرة وعلى التقاطع اي هم وا فيه وعقوا واسموا عليه السويديا وات جمع السويديا وهي حصة القلب **قوله** ونظير قولنا لما ذكر من قبل الاسر الواقع بعد جملة فعلية ما يجوز فيه اعتبار الابتداء فيفيد التو والاعتبار بتقديم فيض التخصيص وروى ما هو قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم وما هو قطعي في اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء وقولك زيد اعرفت او عرفت لا يحتمل الابتداء اذ حيث لا يكون لنسبة حجة بل يحجب ان يعتبر موجعا على انه معقول عرفت فقوله وفي اعتبار التقديم اي على سبيل القطع وقوله ارفع يمينه الى اخر بيان لما ذكر من كون المثال الاول لا يتما قطعاً وان كان للتخصيص قطعاً ووجه افادة زيدا عرفت بالضم للتخصيص زيد بالعرفان اي قصر العرفان عليه ظاهراً واما وجه افادة زيدا عرفت او عرفت بالرفع للتحقيق فلا ادليس فيه تكرير اسناد عرفت انك على زيد الا ان يقال ان المبتدا يستند على جرائله فاذا اذكر



بعد ما يتصل الخبرية انقضى بهما حكمه هو كون زيد قد وقع العرفان  
عليه فلو كان الخبر مستغنيا لا يتقاع العرفان على خبر زيد حقيقة او  
تقديره انكروا ذلك لا يتقاع واما على تقدير الشيخ عندنا فوجه التو  
كما سبق فالأمر ظاهر **قوله** واما زيدا أعرفته يعني اذا جعل الاسم  
منصوبا والفعل مشتغلا عنه بغيره فان قدرنا الفعل المحذوف  
المفسر بالمذكور تقديره الاسر فهو التخصيص لما فيه من عدم المنع  
وان قدر قبله فلم يتركه وفي هذا جرح لان ذكر الفعل في مثل هذا  
يكون لمح والضمير للمحذوف دون التأكيد والمقرر ولهذا لا يجوز الجمع  
بينهما **قوله** واما نحو قوله تعالى واما عود فقد بناه في بعض اذا كان  
المنصوب الذي قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقفا بعد كلمة اما  
فالمحذوف والمفسر بلذكور لا بد ان يقدر تقدير الاسر اي اما عود فقد  
ويمتنع ان يقدر مثله مثل اما فقد بناه عود لاستكرامهم قال في شرط  
وغيره التزامهم وقوع شيء بينهما فيكون كاشاغل خبر ما الزموا حذوفه من  
فعل الشرط اعني ان يكون في ذلك اما زيد منطلق معناه مما يمكن  
شيء فيه منطلق اذا كان تقديره بالفعل بعد الاسر هو التخصيص قطعا  
هذا والحق ان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص رد اعلى من عدم الاشتراك  
او انقضاء الخبر بالجهالة بل بالابتداء لوجه التحقيق والتأكد  
على ما هو منه لولا انما اثر الاجازة عن وصفيهما لا ترى انهما اذا جازا زيد  
زيد وعمر ونسبنا ما ضللت بما يقول اما زيد فمقرب واما عمر فطاركة  
من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة السامع باصل الفعل وقبوله لنا  
تمام تحقيق هذا في شرح التخصيص **قوله** في احتمال الاعتراض ان اي تقوي  
الحكم والتخصيص قوله على السواء بما يشعرون ان نحو زيد عرف رجل  
التخصيص مرجوحا على ما سيجي ونحو رجل عرف رجل محتمل التقوي كذلك  
فيما اذا كان المنكر موصوفا مثل رجل سمعته بغير حصول ثبت لهذا  
قال حق المعروف وحق المنكر اي المناسب له اللاتي بحاله فافتراف الحكمين  
الصورتا الثلاث اعني هو عرف زيد وعرف رجل هو ان الاول عمل  
الاختصاص على السواء حتى زيد عرف الرجل على التقوي ورجل عرف علي  
التخصيص وجه الافتراض اننا اذا قلنا هو عرف لم يكن هو فاعلم عرف  
لانه ليس من مواقع جواز انقضاء الضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز

تقديمه اذا لامانع هنا يتصور سوى كونه فاعلا واجزا الجملة يجوز تقديم  
بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فتولنا هو عرف يكون  
له احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء اي كونه مبتدأ عن اصله من غير  
تقديم وتأخير كونه في موضعه الذي هو ما قبل المسند وتبلي شرطه الذي  
هو حصول تمام الفائدة فالاجازة عنه كونه معروفة واذا قلنا عرف زيد  
كان زيدا فاعل عرف لان اعتبار ضمير مهم في الفعل يرايد بالاسم المظهر  
منه قليل في كلام العرب جازا فلا وجه حمل الكلام الشائع الاستعمال الكثير  
النظائر عليه فان قلنا هو مع قلبه ثابت في فصح الكلام مثل واسرو  
الخبري الذين ظلموا فلم لا يصح حمل عليه احتمالا قلنا لان الواقع في فصح  
الكلام انما هو مع ابرار الضمير والالتباس فيه مع احتمال ان لا يكونوا او  
ضمير ابرار حرفا لا على كون الفاعل جمل على ما هو لغة كلوني المراد عنه  
او يكون الذين ظلموا ايضا على الله وارضاه او مبتدأ متأخرا عن الخبر  
لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا لم يحجز  
تقديمه للاجماع والالتباس فلم يكن زيدا عرف سوى احتمال الابتداء  
التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لقوات شرط المتبدا وهو لغير  
او التخصيص فحمل على انه كان في الاصل موصوفا بذا من خبر يعبر في عرف  
كما في قوله تعالى واسروا خبري الذين ظلموا بذا من الامر او في اسروا خبر  
قد مر كما قد مر التأكيد في هو عرف فان قيل لعل القول بان رجل في رجل  
عرف رجل يدل من الضمير على ان رجل هو احد كنه وانما يستلزم ان  
يقال عرف فارجلان وعرفوا رجالا ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا  
عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل يدل بل ان  
رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون رجل بذا لاحتيا ان رجلان عرفا  
يكون مقدر ايعرفا رجلان فهو دأما في التقدير دون التحقيق ومن  
الاعتراضات القوة لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل مادام  
فاعلا فكذا البدل والتأكد للاجماع على امتناع تقديم التوابع ولهذا  
يقين النص على الاستغناء في مثل ما جازي الازيد احد ليل لا يكره تقديم  
البدل ويقين كوننا الظرف في مثل في الدار رجل جزا لانتفاء امتناع تقديم  
المتك كما صرح به فيما سبق ويقين النص على الحال فيما اذا قدم صفة  
المتك مثل سارداكا رجل وان اردت مع الفصح والاجازة عن التا بعينة



فليعتبر مثله في الفاعل منها بان يحتمل اعتبار احواله عن الفاعلية مقارنا  
 لاعتبار الظاهر في الفعل لئلا يلزم دخول الفعل عن الفاعل فان جمع ذلك  
 اعتبارا محض من السامع كقولنا زيد عرف او هو عرف او جعل عرف وبالحكمة  
 فهو نا السامع في التابع معنوخا وغير معنوخ يحكم طائفة من جهة الافاق  
**واجب** يمنع الاستواء والتحكم فان الفاعل في التابع واقع كما في جرد قطعة  
 واخلاق نيات والمومن العائذات الطير بخلاف الفاعل وايضا في فتح الفاعل  
 ابطال الجملة وتغيير معنوها لان الفاعل جرد من الجملة معنوها فتمنع  
 هي بارتقاعه بخلاف التاكيد فانه من القوارض والقوارض والقوارض والقوارض  
 يعود المحذوف في تميز الفاعل في التابع دون التمييز الفاعل لان ما ذكر من  
 الفرق ساقتا اما الاول لعلنا الفاعل ليس امر محققا يمكن الحكم بوقوعه في  
 جرد قطعه دون زيد فقام واما الثاني فلما من جواز ان يحتمل اعتبار الفاعل  
 مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المتقدم في جوازنا عرف  
 وجعل عرفنا كيد وبدل اصطلاحا وان الجملة فعلية لاسمية بتابعي جواز  
 تقدم التتابع دون الفاعل كما مر قوله **بنت** بجاء قبل الحذف بيليه  
 • كان محققا كذا ذلك الشهر • فان كذا تأكيد لذلك الشهر وقوله  
 • الا يا غيلة من ذات عزف • عليك ورحمة الله السلام • فمن يحتمل  
 ورحمة الله عطف على السلام لعل المستكن في عليك وقوله **الحامسي**  
 • لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعد • هو من سنة الكمد  
 تراستكت لاشكال وساكنه • قبر سيجارا وقبر على **فقد** فان  
 عطف على قبر وهو مكاتب محضه ومخالفة لاجماع النحاة ورضي لكثير  
 من القواعد من غير حجة وبنت الحاق مع انه من شعرا لا عام محتمل ان  
 يكون كذا تأكيد المستكن في كان شديدا ذكر الحاق وذلك الشهر بدل منه  
 وتقدم المحطوف جاز ببطء الظروف وعدم التقدم على العامل وكون العا  
 احد الخمسة اعني الواو والفاء والواو والفاء والواو والفاء والواو والفاء  
**قوله** ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل اي كان خبرا او  
 وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اي على غير الاسماء الذي هو مدلول  
 ذلك الفعل صفة له لوله وقام به كما اذا قلت زيد عرف بضمه هو وان  
 بضمه قد جرى على المتبدا الثاني اعني عمر ما وهو في المعنى صفة لزيد لانه  
 الضارب لعمر وقوله في موضع الاكابر احرار عن عهده زيد بضمه فانه

لا ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضربه مع ان الفعل جري على زيد وهو في  
 المعنى لعنه لا ارتفاع الالتباس بل هو في الثاني وكذا الزيدان عمر وعمر  
 وقد ضمير الفاعل لان ضمير المفعول متبلا عنه ينفصل بغير ما ذكر كالقديم  
 حوايا كذا فهد وكالجرى الفعل لانه اذا جرى الصفه على غير من هي له  
 ينفصل الضمير من غير اشتراط الالتباس نحو همد رند صار به هي والزيد  
 عمر وصار به هي والعروق في كت الفوق ويضي ان يحتمل هذا على ما اذا كان الفعل  
 مذكورا او الاخر صور الانفعال حذف الفعل كما في قوله تعالى قل لو انتم  
 تملكون خزائن رحمة ربّي انتم فاعل فعل محذوف في نفسه الظاهر  
 لان لو انما دخل الفعل دون الاسم **قوله** واذا قلنا عرف زيد كان  
 زيد مرفوعا بعرف يعني على الفاعلية وكان ينبغي ان يصح بذلك اذ  
 مجرد الارتفاع بعرف لا يوجب ان لا يكون له احتمال التقدم ولا ناسا  
 التعليل بقوله لقلة نظائر واسروا النحوي الذين ظلموا فان كذا تأكيد  
 والبدل ايضا مرفوع بالفعل على اللاحق **قوله** لقلة نظائر واسروا  
 النحوي الذين ظلموا يعني على القول بابتداء المظهر من المضمر الذي لا يعرف  
 مند لوله لا بذلك البتة بخلاف مررت باليوم فذكر موني رجال ضلما  
 والقوم رايهم رجالا لعل من غير توقعه بين المرفوع وغيره على ما هو **قوله**  
 الابذل لك اتوجه البعده هو جعل زيد بذا لان الضمير المرفوع في عرف  
 كافي واسروا النحوي الذين ظلموا **قوله** اذ المرفوع مانع متعلق بقوله  
 اغار بك وقوله كما اذا قلت بمعنى مثل الخصم في قوله رجل جاء فانه  
 لا مانع منه بقوله لعنه ان يراد علة لانتفاء الكس فانه كان قوله لا انتفاع  
 متعلق بمضنون دون قوله لتعليل لوجود المانع في شرا هو اذا اب ووجه  
 امتناع ان يراد ان المهر شر لا خبرانه وقد اشتهر عند العرب ان الكلب لما  
 يصبح عند رؤية الشرور والمكان لا الخراف وهذا مما ياقص منه فقد  
 قال الشيخ عند القاهر قد مر شر لان المعنى الذي اهم من جنس الشر  
 لا من جنس الخير **قوله** اللهم الا اذا حلت التخصيص استثنائي قوله  
 دون قوله بمعنى ان فيه مانعا من التخصيص لان محل التخصيص على  
 الفرد في دون الجنس فانه لا يتحقق فيه ما ذكر من المانع لكن يكون  
 قوله شررا هو ذا ب حال كونه ملتبسا وماخوذا بهذا الوجه من  
 التخصيص نائبا عن مواضع استعجاله لانه وان لم يمتنع ان المراد شر



المهرش لا شران كنهم لا يستلون هذا الكلام في هذا المعنى **قوله** واذا قد  
عرفت متعلق بخذوف اي لم يطلب وجه له تخصيصه اي يكون هذا الكلام  
لغرض المسند على المسند عليه فالوجه اي وجه الجمع بين ما ذكرنا من وجود المانع  
من التخصيص الجني والفردي وما صرح به من كونه للتخصيص الجمل على التخصيص  
النوعي بان محل التكرار على التحويل في التظهير كما سبق من ان التكرار قد ياتي بالتظهير  
فيكون المعنى شريطة تظهير هو اننا لا نأبى لاحقر لغوي التظهير بالتكرار  
موضع القطع لما لا يورده من توطئة اصناف المحرر وطبق الفصل فان قيل  
فالمشكر حينئذ بمنزلة الموصوف فيصح عمله على الاستدراك المعروف بالظهور  
والاجتناب الى اعتبار القديم والتاخير عن ان يستفاد التخصيص فكيف  
منه ومن الصيغة اذ يصير المعنى شرطية من لا شرع في قطع كما يقولون  
اكر احركت اي لا اصغرهما **قوله** ولما عرفت متعلق بقوله تراعى اي  
النص والشرطية اعني اذا استعملوا لا يكادون فان مفعول ترى وتكون  
اي بتدعيمها متعلق بقوله لا يكادون وتكونون لتعليل لعدم كيد وده التكرار  
وعلى انما ين متعلق بالتعريض على تضمن معنى الاطلاق كراهة تكرار الباء  
لجانة المتعلقة بفعل واحد وان كانت بمعنى اخر واعوان لفعل من الاعانة  
والاعوان للمعنى متعلق باعوان والاعانة له وعليه معنى والظرف اعني ل  
ذلك متعلق بالمراد اي بالمعنى الذي اريد به حفظ مثل غير من ذلك الاستعانة  
وعند مرادة التعريض متعلق ومعنى بقاء الفعل على المستباحة جعله عند  
ومعنى قوي للحكم اشد تقوية له وتكاد من المريد بغيره بخلاف جند في الزوايد  
اذ لا معنى تكون الباء على المستباحة اشد قوة للحكم لان الان يراد لاجل الحكم  
ولا فاقته ومن غير متعلق باستعملوا اي استعمالها لانها من غير معنى انه لم  
يفش من ارادة التعريض يقال من غير من غير اي لا من ذب فليس المقصد  
في مثل هذا التركيب الى امر مقارن لما اصنف اليه لفظ غير الى ان فيه وفيه  
احترار عن غير لا يخل مشك ولا جود فانه لا يكون غيرك تعريضا بان زيد  
المائل للمخاطبة والماء قوله لا يخل ولا جود فانه لا يكون مما يحضره ولا  
يلزم فيه التقدم ومقصود الكلام واضح وفيه تقرير واستشهاد بكون الفعل  
مفعولا للمفعول في النفي ايضا ووجه الكناية انهم اذا انقوا العمل عن زيد مست  
وعن هو على احض صفاته فقد تقوى عنه كما يقولون ايفقت لثاته وقلت  
ارابه يريدون ايفاعه وبلوغه الجود والافقوا الجود عن غيره وهو موجود

شر

بعضه

محلا اليه فمما نعلم له وقوله وسبححق فل لفظ المبني للفعل من تحققت  
الشيء علمته بحقيقته هذا اي كونه التقديم اهون على المعنى المراد بان يحقون  
ان الكناية على التي ابلغ من التصريح به فيعلم ان التقديم لا فائدة تقوي  
الحكم يكون اعون على هذا المراد من ترك التقديم وان كان فيه نوع اعادة  
من جهة اقامته النسبة **قوله** فمما عمل هذا هو الفصل الموعود به  
في بحث بقاء المسند السلي ان يذكر فيما هو هذا الفن وقوله فافهم  
ان للفعل الى اخره ذكر او ما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله  
على الخصوص حال من القيود الشرطية بتقديمها على ذي الحال المحرر وفي موقع  
الفعل المطلق اي تكا طيا على الخصوص ومضاهما سبق بكون مفاصلها  
مباحها **قوله** فلا يوجب الى فاعله اي فاعل الفعل احراز عن فاعل المقصد  
فانه قد عرفت كما في قوله تعالى اوطع امر في يوم ذي مسغبة تها والمراد  
الفاعل بدون الفعل اذ مع الفعل قد حذف مثل امر في جواب هل قام  
زيد واما ما جوز الكساي من حذف الفاعل في تنازع العاملين والكم  
في مثل ما ضرب واكررا الا انا فلم يوجد في كلام العرب واذا خضع عدم  
ترك الفاعل بالقرص لما رتب عليه من الكلام والا فلا يجري فيه التقديم  
ايضا ولا في الفعل التاخير ولا الاضمار فان الكناية بالصنم من خواص  
الاسر وكذا لا يجري الاضمار في الحال والتميز في الجملة فالمراد ان هذه  
اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته اجالا لان كلام يجري في كل ما غا  
جعل الاعتبار راجعا الى السبب مع ان كثيرا من احوال المسند اليه  
والمسند يجري في متعلقات الفعل وان ما ذكر من ترك الفعل واخوانه  
واشائه كما صار الفاعل والظان انما هي من احوال المسند والمسند اليه  
لان الغرض من اعتباراته طارئة زيادة شيع وفروع وزيد وقه ونحو  
ولم يبين جالها فيما سبق وتختص بالمسند والمسند اليه الفعل والفاعل  
اذ قد استرنا الى عامة المناحي الساكنة احوال المسند اليه والمسند  
المبتدأ والخبر **قوله** وانما يتوجه الى نفس الفعل قبل زيد في جواب  
من قام وان زيد قام ولوريد قاما والى غير الفاعل كالمفعول في زيد  
يعطي والطرف في اليوم دخلت وخرجت والمفعول له مثل التاديب من  
وسميت واحمال قبل البراكريتين فان الحمد وفي اعني منه حال من  
المستمكن في بيتين والتميز في خذ عشرين درهما واردة عشرين لكنه اي



الترك لا يفهم انصافا ظاهرا بيننا وبيننا الذي هو سهولة الالهي المفعول به  
فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التقاطع والوجه فيعلم عند قد مر  
الذكر انه متروك ويطلب خصوصه بالنظر في القرائن **قوله** واما الحالة  
المنقضية لترك الفعل يعني الجنس قل ولكن فلذا جمع قرائن الاحوال والافان  
ترك الفعل في مثال واحد وما لا يكون الا قرينة واحدة واداه بقراين الحوا  
اعتر من اللفظية فاما الاقران بها حال من الاحوال كما في ان زيد قايرو  
والعنوية كما في زيد في جواب من قام ويقبل القرينة لا يضل الاضاح  
المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اختصر منه على ذكر الاحتمال  
وتابع الاستعمال اما اعتماد على ما ذكر في حذف المسند اليه والمسند  
من بقا سيل المرحجات فاما لا اعتمادا على الكل في طلب الاحتمال بخلاف  
اتباع الاستعمال فانه ليس اليه لادخال الاختيار وقد عرفت في بحث  
المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه وتركه نظامين وان  
الاول يكون في كلام شائع يكون فيما بينهم بحسب من كلامك ويكنيك قام  
القرينة في الاصل وحاصله طرب المثل بما هو مثل او يمتثل وان كان في يكون  
فيما له ضابط كل يعرف به وجواب الحذف او جواز وان لم يسمع الترك  
بخصوصه من العرب ويعبر عن الاول بالاول بالحذف في السماعي وعن الثاني  
بالقياسي محطتي في قلوبهم لا حظته فلا اليه فاعل فعل محذوف وان كان  
لم يوجد لك خطبة في من خطبي عندك وتسمع لك او ان لم يكن لك خطبة  
على ان يكون من كان الناقصة فاما لا التام في غير مقصود على ان لا معنى من  
كما في قوله ربح بلاشي وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا يعني ليس يحتاج الى  
تعبير الجرح ولا كلف الجنس لفتاح مع الرفع الى التكرير بل صريح النجاة وفي  
بالها اسرى صوت الحرف نظرا عما به فيها بعد وخطبة فعلية بمعنى فاعله  
من خطبة المرأة عند زوجها صارت ذات حظوظ والية من الايا وقصود  
واصل ذلك ان رجلا كان لا خطي عنده امرأة فلما تزوج هذه لمرتا له هذا  
الا ان خطي عنده فلم تنفع وطلعتا فقالت الاخطية فلا اليه فصار  
مثلا في كل قضية كانا الانسان مجتهدا اخلافا ولكنها امتنعت عليه  
لما روى عن من غير جهته وقيل في ان مجتهدا في اطلاقه والحق يحصل  
عن من لا يقصد ولا يحصل الغرض من يروي شئب الاسمين اي ان لم يكن  
خطبة فاني لراكي اليه وقوله لو ذات سوار لظمتي من كلام تمام القاي اسرى

اسرى في بعض احيا العرب فامرته امر المتزل ان يقصد ناقة لها وكان من عادة  
الجاهلية اكل النضيد في الخفصة فخرها فقبل له في ذلك فقال هكذا  
فوجد يائنة فطنته طارته فقال لو ذات سوار لظمتي اي حرة لان الاماء  
لا يلبس السوار وذات سوار فاعل فعل محذوف وبه يفسر الظاهر لان لو  
انما تدخل الفعل وجواب لو محذوف اي طمان على ويحتمل ان يكون التثنية فلا  
كاجمال الجواب وقوله او غير ذلك مجرور معطوف على قوله اي كما اذا  
ضربت المثل بغير ما ذكر من الامثال الواردة على حذف الفعل وفي قوله كما  
اذا اردت ضرب المثل ومن ان يقول كقولك لسان قال انه انما يكون من  
قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذ ضرب به المثل فانه ترك الفعل  
محا فظة على المثل عن التعبير سواء كان الحذف قيا سببا ولا محلا في مورد  
المثل فانه ربما يكون لا يتابع الاستعمال الوارد على تركه نظامين كما في  
قول حاتم مثلا ولعن آخر كما في قول المرأة نفسها **قوله** وتلك القرائن  
يعني المغنية عن ذكر الفعل المناسبة لحذفه وجوبا كما في المفسر او جوا  
كما في جواب السؤال كثير وانما اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق  
الضبط وذكر القاعدة ما تستعين به على ادراك القرائن التي يمكن ان يفرد  
وتخرج من الضبط اذ ذكرت لعل طريق الادراج في قاعدة كلية ولفظ  
عسي في مثل هذا الموضع كما لم يزل لقادة الاحتمال ومن القطع والا  
كاجلة الانشائية لا تصلح صلة للوصول فكل به قبل ما يشذ ولذا لم  
يقبل ان يشذ وفي طريقة منها ومنها انشائية الى الضوابط لا تحذف في  
الثالث المذكور **قوله** منها اي من القرائن ان يكون الفعل المحذوف  
مفعولا بفعل مذكور جذا ارايتم بن المفسر والمفسر وانما جعل الامر  
المرفوع فاعلا بفعل محذوف والفعل المذكور مفعول مضاف وان يحذف  
الامر مبتدأ والفعل خبرا لا ثانيا ولو وهلا انما تدخل الفعل دون الامر  
وكذا اذ اعلى الاكثر سيما اذا كان في الجملة بعد فعل ومن الاستعانة  
وان جازد حوطا في الجملة الاسمية مثل اريد قائم لكن الاستعانة بفعل  
اولي قصد وجود الفعل في الجملة بعد ما يحذف كما في مفسر الفعل محذوف  
حداذا عن ترك الاصل بالضرورة بخلاف اريد قائم والمثنية على كون هذا  
القسم من الاول دون الواجب اعاد لفظ نحو وذكر له ثلثة امثلة لان  
المحذوف اما ان يكون هو الفعل المذكور مثل اريد ذهب اي ذهب



زيد ذهب أو مثله مثل زيد ذهب به أي الذهب زيدا ومثابه مثل  
زيد ذهب أي أورد في الذهب زيدا ومن المناسب أن يذكر مثال رابع  
نقد زيدا في الأحوال مثل زيد حبس عليه بمعنى الحبس زيد وكثير من  
وكثير من الخطأ على أن المرفوع في مثل هذا مبتدأ أو الفعل فيه ثم ذكر مثلا  
أحواله فيه لفظ نحو وهو وأياي فأرهبون لكونه حذو فاعل المفعول  
دون الفاعل وكونا المحذوف الفاعل مع الفعل لا يجوز الفعل والتقدير أياي  
فأرهبون وسيان الكلام فيه وفي الفاعل فيه وقوله أن دولوته لأناس  
نبت الحماصة إذن لعامة نصري معشر خسر عند الحسيط أن دولوته لا  
أي لو استبحر إلى إذا والله لعامة نصري جماعة فهم جنونه وسند عند  
الغضب وكثير من حسن وصنعت فلذا استبحر إلى **قوله** كما سبق القرض  
أنه لم يبق فيه من هذا القبيل إلا التمثيل بخوان دولوته لأنا وإن أراد  
لكون الفعل المضمر مفسرا فقد سبق منه أن دخول الاستهارة وإذا في  
الفعل وقع وإن حروف الشرط والتخصيص يمتنع من غير الأفعال وإن  
الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون  
لازما معناه **قوله** ومنها أي ومن القرآن أن يكون هناك أي في موضع  
حذف الفعل حرف جر كان حروف الجر لا تنكح غير الأفعال أي لا ترجع  
بها ولها أورد ما فيه معناها لو جعلها كانه على أن يوصل معاني  
الأفعال إلى الأسماء المحذورة بها كزيد المذون في حررت زيد ورجل المحرف  
بمقارنته للام في حررت بالرجل لفظا قار ومن الأسماء لقام الماضي ومن  
الجان في قولك زيد مرفوع بغيره ورجل ورجل **قوله** فإذا أريد تقييد  
أي تقييد الفعل المطلق ليجمع إلى دليل آخر أي إلى قرينه ذات دلالة  
سوي الدلالة على مطلق الفعل ثم هو أي تلك الدلالة تتفاوت فتارة  
يكون الشروع والاختصاص في الفعل الذي هو اللفظ الدال عليه وتارة  
يكون غير على ما فصله ومعنى بأسر الله أو ألبس به ومثرا كما في  
نبت بالدق أو بوسله والاستعانة كما في كتبت بالقل وأما قدر  
أقارون استدي القرآن لأن القرينة أعانته عليه ولتأكيد تلبس الفعل  
كله بك فالأما قدر موحى الأداة للاهتمام والاختصاص بأسر الله  
لأنه أي يقيده ذلك أي بأسر الله أو مراهقه أو مراهقه أو مراهقه

**قوله** وتارة يكون الاقتران أي اقتران الفاعل بالفعل وتلبس به لا  
محذوف شروعه فيه كالمعوس اقترن بالاعراس والمعو من القوبص ومن القز  
ما يقال المراد بالاقتران بين الشين والاقتران بالفعل الخاص بخوف الاضطرار  
**قوله** بالرقاء أي بالالتئام والاتقان أو نبت اغتقت العرس وهو  
على قصد الله ما ذكره الكشاف **قوله** والتمسك بقوس الظاهر أن  
قصد أن الظرف لغو والاختيار فاعل بمؤمن ويحتمل أن يكون اليك  
الاختيار مستبدا وخيرا ويقدر متعلق الظرف اللغو نفوس بقوته الما  
**قوله** فإنه لا يراد إلا معنى الحصول لأنه الذي يعبر استعماله في  
جميع الظروف عند انتفاء قرينه المخصوص وفيه دلالة على قصد المطلق  
الذي يعبر الحصول والمقام والمقود وغيرها وإشارة إلى أن ما يقال  
في مثل هذا المقام من أن المراد كان أو كان فالمراد كان التامة لا الناقصة  
أو لو أريد في مثل زيد فالبكك كان في البكك قل كان الناقصة وكان  
الظرف مقدرًا كان آخر وهو جزاء إلى لا يتناهي **قوله** غير  
ذلك من مقيدات الأحوال أي الأحوال المفيدة للفعل المطلق  
الذي يدل عليه حرف الإضافة وقد عرفت أن المراد بالأحوال هنا  
مما يعبر الأقوال وكهنا قال فإن الحال يكون معنيته عن ذكر يكتمع  
أن المعنى عنه هو قول السائل من يكتم وذلك كسبق ذكر الفعل في  
مثل مرتت اليوم وزيد وحزبت اليوم وللتأنيب وعليه قوله تعالى  
ولتكملوا العدة الآية أي شرع ما ذكر من الأمر بمراعات العدة وتعليم  
كيفية القضا والتخصيص بإباحة الفطري وأيضًا الحق أي فعل ما فعل  
وليه خل المؤمنين جنات أي فحق ذلك وقد بعده رفعا سبق السؤال  
مثل زيد في جواب عن مرتت وفي المسجدة في جواب إن صلت ومبناه  
على أن حرف الإضافة أيضا قرينه كوقع الكلام جواب السؤال ومع  
نرخو من السؤال دلالة على تقييد مطلق الفعل **قوله** وعليه قوله  
تعالى لا تخافوا أن يكلام مفروض التحقيق لكن معناه الحق يكون الله جواب  
سؤال وأوقع لا مصدر والدليل على المرفوع في جواب من فعل فاعل لا تتر  
بمعنى زيد فعل كذا هو أنه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقوله  
تعالى ولين سألهم من خلق السموات والأرض ليقول خلقهن العزيز العليم  
قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحيى الذي أنشأها أول مرة وأنا



وان فيه قليل حذف وان كان القياس يقدم المسؤول عنه فيكون القدير  
 ريد **قوله** ليبيك تريد على لفظ النبي للمفعول وريد وصارع فاعل  
 فعل محذوف اي جوال لسؤال من يبيكه اي يبيكه ضارع دليل لاجل الخصومة  
 ومختلط مما يطعم الطوايح اي سائل من اجل اطاعة المطاع اي اخلاصه  
 البوايح لان ريد كان نحو لا فيسأل السؤال الفعلا وفي المفضل  
 ان القدير ليبيكه ضارع ومواليق بالمعنى كان يبيكه ضارع وفي سؤال  
 من يبيكه وقوله يسبح له فيها الوضحة لان يكون القايم مقام الفاعل هو الظرف  
 الاول اعني له لانه السابق في اللفظ والمفعول به في المعنى **قوله**  
 وكذلك يوحى اليك ربك وكذلك وقع في سائر النسخ والمعا في القرآن كذلك  
 يوحى اليك والالذين من قبلك الله العزيز الحكيم **قوله** ومن يتكلم في السؤال  
 يعني على القول بان المخصوص من خبر مستند محذوف تكون الجملة في موقع الجواب  
 لسؤال مقدر كانه لما قيل نعم الرجل ورجلا قيل من اجل قيل هو ريد وبعد ان ظهر  
 ان جواب كل منطلق المنطلق ريد لا ريد المنطلق جواب عن المطالب المطان  
 المستند لا عكسه وقد سبق الكلام في ذلك **قوله** وان هذه التركيبه  
 ابتدا كلام لبيان فضيلة هذا التركيب اعني بنا الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل  
 مرفوعا محذوف واشترط ان يكون عن بلغ نالهما تفصيلا كل حال ليحقق  
 قصد بزياده ولطائفه فيضم حمل الكلام عليها ويصل الى بلغ كذلك الجملع  
 على قانقه فيجمله عليها كالدنه انما يظهر كالحا اذا كان كل من البائع والمشتري  
 نالهما على المناطحة مضاربه الكشبين بخبرتها والسمك كوكبت في  
 الثوابت ليس اعل من البواقي الا ان السمكه معناه العلو والارتفاع  
 مضاربه لاي ذلك الاقضاء بالاقطاع والارتجال لا فابن جمع في  
 افنان جمع في معنى النوع والاسلوب حاق المعنى وسطه وحققتة في  
 الشيء حيا من مستعار من فعل الخاتم مستبغات التركيب ما يتضمنه من اللطائف  
 وصغير سننها للساومه وقوله عن علم اي عظم كامل في هذا نظر فادع  
 اليقين اذ ليس كل بعد عن ذلك وقوله منزلة لما يليق به اي بذلك المتكلم  
 الذي اسأ اعتقاده منه حيث اعتقده لانه لا في الدرجة في البلاعة فيبقى  
 ان يكون كلامه كذلك **قوله** ومما يشهد لك دفعه كانه صاحب  
 الكشف من ان قراءه على رضى الله عنه يتوفون بلفظ المعنى للفاعل ناقص  
 ما روي من تحطبه السائل القائل من المتوفى بلفظ اسر الفاعل وليس المراد

ان المتوفى متعين واحد ما الاماته وقبض الروح وعليه استحال الغائمه  
 وثانيها الاستيفاء واخذ الحق وعليه استحال البقاء بل غناء الاستيفاء  
 واخذ الحق لا غير لكن عند الاستعمال يقيد بمفعوله النفس فيكون الفا  
 هو الله تعالى والملك على ما قال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت وهذا  
 هو الاستعمال الشائع وقد تقدم ردة العرف فيكون الفاعل هو الميت  
 لانه هو الذي اسوي مدة عمره وحظه من الحياة وهذا من المعاني الد  
 التي لا يفتنه لها الا الاقواء من البغافين عرف على رضى الله عنه من  
 السائل عدم رغبته لذلك لتحمل كلامه عليه **قوله** الجاسقراج  
 علم الضم اي طلب حوجه من القوة الى الفعل بقر وقواعد وتحريم  
 مقاصد والظاهر ان المراد بالاول ائمة الضم ابوالاسود الذي يدل قوله  
 فاخذ فيه اي سارع فيه بعد امر على رضى الله عنه قال ابو سعيد السمرائي في  
 كتاب اخبار النخوتين اكثر الناس علما من روى الضم هو ابوالاسود  
 الذي في سمه ظاهر من عمرين سفيان وكان من سكان البصرة وكان ممن يحب  
 عليا رضى الله عنه وسمع قاريا يقرأ ان الله يرى من المشركين ورسوله  
 بالجو فقال ما طقت ان امر الناس رجح الي هذا فوجد الي سقراج علم الضم  
 وعني اي يكون عباس رضى الله عنه عن عامر قال اول من وضع العربية ابو  
 الاسود الدؤلي وقد امر زياد بذلك حين جاء رجل اليه فقال توفي  
 ابانا وترك بونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولو رزاه عليه **قوله**  
 المدلول عليها يريد لانه الذي يقتضي تقدير السؤال وان كانت القرينة  
 على خصوصية السؤال هي قوله بكتب القرآن **قوله** والقريب ظاهر  
 وهو ان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه عدة وركا من الكلام  
 بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض المذكورات  
 فيه فيستغن عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا اليه في فزاد المراد  
 ومعنى القريب في امثال هذه المقامات سوق المقدمات على وجه  
 يفيد المطلوب **قوله** بخلاف اي بخلاف الكلام في النظر الامر الذي  
 هو البناء للفاعل وبضا لقوان وهو وان كان افضل من جهة ان المحو  
 بعد السوق والطلب اعز ووقع في النفس من المساق بل لا تترك لاجل  
 ان المرزوق من حيث لا يحتسب وحصول نعمة لا تترك يكون الذي يكون  
 هذا النظر عند الاعتبار افضل سيما وليس في الاخر طول يناسب التسو



والطلب **قوله** ان الكلام على ذلك النظر اي النظر الاخر الذي  
البناء للفاعل يكون كالمشتاق من حيث الظاهر انما قاله كالمشتاق  
لظهور ان ليس من لوله احد الكلامين نفي ما اشبه الاخر بالشرائط  
المعتبر في التناقص وانما قال من حيث الظاهر لان جعل الشيء مفعولا  
وفصله انما يدل في الحقيقة على عدم الحاجة اليه في تمام الكلام بحسب  
الفهم لا يخلو اذا المقصود والتقدير انما يدل على كونه اعم واعني لبيان  
في الذكر وانما المعنى وهذا لا يشبه التناقص ومن العرب ما يقال  
انه اخترت عن نظر المبني للمفعول فانه ايضا كالمشتاق فيكون لا من حيث  
الظاهر بل من حيث التقدير لان قولك ريد في تقدير يكتبه ريد بعد  
المفعول ثم قال وفي هذا الوجه نظري في الحواشي يعني الحواشي  
المورد وعنه في صدر الكتاب بقوله وهما فاعمل حواشي جاريه مجرى الشئ  
للتواضع المشككة ولم تنقل وكانها لم تزل والظاهر انهما راجع  
بين المتناهيين من جملة المحسنات والمزجيات على ما ذكر في بحث  
الاطناب في وجه حسن تغرير رجل ريد ولا يصح جهة لم جوجه  
وقيل لان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في هذا الوجه ايضا  
اذا التقدير يكتبه ريد ورد بان لا ضرورة ان يقال الصبر فلا توجب  
ذلك الاعتناء ولهذا اريد في وجه النظر انه لو كان ما ذكر  
لكان تقديم الفاعل احسن اياما مع انه ممكن في بعض الصور كقول  
زيد وما ضرب عمر والاريد وقيل لانه يجب ان يكون التشبيه  
احسن فابلغ من الاستعارة سيما المرحة مثل راب في الحمار اسد  
له ليد اظنان لم نقل لشيء التناقص من دعوى الاسد به وجب  
القرينة الملائمة **قوله** ومن قيل ما نحن بهم هذه هي حذ في الفعل  
بقريته كون الكلام جوابا لسؤال مقدر وان كان هذا احد فاسوا  
عن المفعول والامثلة السابقة عن الفاعل لم يجعل على كون شركاء  
الجن مفعولي جعلوا الله طرفا لغوا قدم الامتياز في انكشاف اثبات  
الشركاء على معنى وحلوا الجن شركاء الله على ما ذهب اليه صاحب الكتاب  
لان المنكر هو اثبات الشركاء الجن كانوا احرار من وجع الشركاء الزيادة  
التفريق حيث اشترى الشركاء من لا يصح له شركة ومفعول لالة السؤال  
المقدر على الفعل المضمر انه من الفعل تفران التي تعني عن ذكر الفعل وهذا

لا ياتي في كون المناسبات السوال والفعال خصوص الفعل هو الكلام  
السابق **قوله** من جملة الاستدلال على اي للفعل وجبات التلقا  
به يعني من جملة المنكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل  
هو الذكر وكون زيادة التعريف وبسط الكلام والاستدلال اوليته  
على عبارة السامع ونحو ذلك بما ذكر في اثبات المستند والمشتد  
اليه وبحسب كثر الجهات المدة كون قال بهت طامنا لها غير من  
بمعنى بل مراد انما تنصاه كل المصدر اي تنبيهات كثر او على النظر  
اي في حالات لا تخفى ان مقتضى بالذات للاثبات هو تلك الجملة  
وانما اشتد الى اشكال المقام عليها بالواسطة واما جعل الجهات  
مثلا فائدة التجدد ونحوها حكيم والتخصيص باجدا لا رمنة على اخر  
ما يمكن فليس مستقيم لانها جهات تكون المستند فعلا او جهة فعليه  
سواء كان ثابتا او محلا **قوله** واما الحالة المقضية لترك مفعول  
اي مفعول الفعل فهي قصد المتكلم الى نعم المفعول وامتناع المتكلم  
في رواية الرضا والمقصود الى امتناع الفعل في رواية الجرمي ان  
يقص السامع على المفعول الذي يترك معه متجاورا عن ما يصلح  
لمفعوليه وكره يتركوا شرط قصد الاختصار انه لا يحقق بدونه  
مقتضى حذف المفعول يجوز ان يعبر به كجميع ما يصلح ان يكون  
مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجالا مثل يعطي كل شئ ويدعو كل  
احد واعتبر بان لا بد من قرينه تدل على المفعول العام لامتناع  
الحذف بدونه والقرينة وخفيده يكون العرف من الحذف في حدود الاختصار  
اذا القيم قد حصل من دلالة القرينة على عموم المقدر واحة بان  
يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوف من غير دلالة على خصوص  
او عموم ويجعل على العموم هذا الترتيب بلا مرجح فيصح اسناد اقتضا  
الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح  
فلان يعطي ويمنع لا يجلي انه يصدر عنه هذا الفعل من غير  
قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول لم تفر قرينه على خصوص  
او عموم علم من الحذف انه للعموم لامتناع التجميع والمعنى يعطى  
ما يصلح ان يعطى وينع ما يجب ان يمنح ومن هذا باب في الافعال **قوله** وما  
مقدرة في موقع الحال واما ما مفعول له منه ويؤيد هذه الحقيقة اشارة



الى ان الامر في فعل الاعطاء الحقيقة في فهم منه في المقام الخاطئ عموم  
 الاعطاء اب بعله انما الى المقام في فهم منه ان قد يعود الى شئ مح  
 احد المتساويين على ما ذكر في اختار من كون الامر لتعريف التعمد جمع  
 الحقيقة الى المتزل منزلة المفعول وتقوم في الاستعارة الى المقام وهذا  
 معقوله بالطريق المذكور في الحالة الامر للاستعارة وهو مع وضوح  
 قد خفي على السامع العلامة حتى صلب الى ان اشارة الى ما ذكر في آخر بحثنا  
 المسند بالامر من ان مثل جازا جوار محمول على الاختصار وبالعلة تنزل في  
 جود غير حاتم بمنزلة التعمد كذا هيما تنزل فعله الذي هو غير الاعطاء منزلة  
 العدم ويكون المعنى انه لا غير يوجد هذه الحقيقة لا غير ما وذهب  
 الى ان يقدم المسند اليه المظهر ايضا فينبغي القصر عليه قلت شعري  
 ما الذي يفيقه المفعول المسند اليه المظهر ايضا فينبغي القصر عليه قلت شعري  
 ما الذي يفيقه المفعول المسند حتى يكون المعنى انه لا ينفصل عن الاعطاء وعلته  
 اي على المقصد الى نفس الفعل قوله تعالى ولا تحملوا وظاهر هذه العبارات  
 المقصود مع انه صريح بماه جواز ان يكون وانهم يقولون من قبل خذ في المفعول  
 مجرد الاختصار مع كونه مقدرا امر اذا اليتبين من هذا ان كل ما ذكر من  
 فوائد التركيب ليس ما يتبين حيث يمتنع ان يكون القابضة غير **قوله** او  
 المقصد الى مجرد الاختصار اشارة الى ان في الصورة الباقية ايضا اختصارا  
 وان كان مع نكتة اخرى هي العدة وقوله او لا لاستدعاء الموصول اشارة  
 الى انه بقدر المحذوف فيه لا راحة للكلاب به ونه واما لا انصاح ان  
 المراد اشارة الى ان بقدر المفعول وان لم يكن محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه  
 جلي لاستدعاء به وثالثا لانصباح الكلام اشارة الى انه يؤول الكلام  
 الى التقدير وان كان الظاهر مدح حتى ان هذا بمنزلة الوسط بين المقصد  
 الى نفس الفعل والمقصد الى مجرد الاختصار مع انصاح المفعول وحق  
 ذلك ما ذكر الشيخ عبد القاهر ان الفعل المعقود قد لا يكون له مفعول  
 يمكن النص عليه فيكون مفعول المعقود بمنزلة غير المعقود مثل فلان يامر  
 ونهى بمعنى اليه الامر والى والى هو امات وايحي معنى منه الامانة والى  
 فلا يذكر له مفعول ولا يقدر فلا ينفصل الغرض فالكلام اذا قلت فلان  
 يعطى الدنيا يري كان المقصود بيان من هو مسئلة الاعطاء لا بيان حال كونه  
 معطيا وكان كلاما مع من اثبت له اعطاه لكن تغير الدال على مع من تقي ان

قوله

يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص  
 عليه الا انه يحذف بقرينة وينقسم الى اجل لاستدعاء به مثل اصيبت اليك  
 اي ادنى واعصيت عليك اي خضعت والى خفي بدخله السمع وهو متوقع  
 منه ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل وان ذلك الفعل اياه كقوله طيب  
 العنوي لبي صقر بن كلاب جري الله عنا جعفر احمل ازلعت بنا فلنا  
 في الوالطين فزلت ابوان يملؤنا ولوان امتنا تلاقي الذي لا تقع مثاه  
 والاصل مللتا لحد في المفعول وكما قد اعم امر ولم يقصد الى معين  
 كما تقول قد مل فلان زيد قد دخله الملل ولو قال لملتنا كان بمنزلة ان  
 يقال لدخلنا ما عليها منا فلم يصح لان يراد به العموم وانه بحث على كل  
 امر من كل ان وعليه قوله تعالى ولما ورد ما حذر من الآية كما قد في المفعول  
 من اربعة مواضع لان ذكر ربا يغفل بالغرض فانه لو قيل مثلا ليد وفان بها  
 لتوه من الانكار ما جاز من دونهما الغم لامن مطلق الذود كما تقول  
 مالك تمنع الخراج فانما لا ينكار من منع الخراج لامن مطلق المنع وهما زيادة  
 كلاما وردناه في شرح التلخيص **قوله** من الاحتمالين يعني احتمال الصلة  
 المقصد الى نفس الفعل واحتمال المقصد الى مجرد الاختصار ونحو المحذوف في  
 محبة لالة القرينة وانما قال كقولنا بعضها مما يتبين فيها محذوف  
 الاحتمالين مثل ذلك خذ ود الله يبينها بقوم يقولون فانه للمقصد الى  
 نفس الفعل ومثل قصصوا فسوف يقولون اي مال امر كرم وطاقة حال كرم  
**قوله** او اشارة فاعله ضمير الصديق الاعصم واليت السابق فلو ان  
 من حقه ناجا لكان هو الصديق الاعصم الصديق بفتح الصاد والدال  
 من الوعول الوسط بين العظيم والصغير والاعصم الذي يا حدى به  
 ميا من مسمون اي بركة او حيا حيا محلول والنبي يخرج من القسي  
 والناسم شجر اسود قيل هو الانوس **قوله** فان شئت لم يزل البيت  
 لطرفة لطيفة ناقة بحسن الاطاقة والارقال مرب من الحب والاسراع  
 مما فله ملوئي اي متوط منقول من القدة وهو سيز بقيد من حلب غير  
 مد يوع محصه محكم مصول عقيق وزود موصفان وبلاد بخدر على  
 حذوف الحان الى ابل بلاد حبه وكان مقتضى المناسبة ان يذكر الايات  
 عقيب قوله تعالى فلو شاء الله لكره لانه حذوف مستمر لمفعول المسببه  
 اذا وقعت شرطيا وكان المفعول مضمون الجزا ولم يكن مفعول المشبهة به

ملت



عن باطله حين في قوله . فلو ثبت ان  
 انبيك تفكره لان مفعول المشية انما هو الحقيق ومفعول الخراب انما هو  
 ولا في قوله فلو ثبت ان انبيك ما لم يكن . عليك ولكن مساحة الصدر  
 لا تعلق المشية بكمالها . **قوله** او الرطبة الاظفار على حدة  
 المضاف اي قصد الرعاية والاضافة في ان ترك ما قلنا ان ما قلنا ليس  
 لمجرد الاختصار والمعنى ما يغضك فيها لما قال المشركون من ان محمدا قد  
 ودمه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي بسبب انه سئل عن احد  
 الكهف والروح فقال سألهم كرمنا من غير ان تقول ان شاء الله تعالى  
**قوله** من الامتيازات المناسبة للترك كالحرف وكذا واختار امره وتطهير  
 اللسان عنه وعكسه وتاتي الانكار ونحو ذلك مما ذكر في حاشية المسند  
 اليه والمسند **قوله** . واما الحالة المقتضية لاجابة اي اتيان المفعول  
 فلو عمل الكلام ومورده من موجبات الترك فيذكر على ما هو الاصل لعدم  
 الداعي الى الحذف او وجوده المقتضي لاجابة مع مقتضى الحذف فيذكر  
 عملا بالاحتمال وجهات الاجابة كثيرة جدا كالترك والاستلزام والتمسك  
 على غباق السامع والتبجيل في القضية والتعظيم والاهانة ونحو ذلك  
 وكانا لانسب ذكر سبط الكلام بكلمة اوله وجه اخر غير زيادة التقرير  
 مثال زيادة التقرير بالترك وفوضت الامر اليك ومثال سبط الكلام  
 والاستلزام اذا ما اذا قال لك الحبيب هل تريد وصالي فتقول اريد وصالك  
 واجب حالك وانا في حالك والتبجيل نحو بعدنا صانا ما في جواب ما بعد  
 ليس مستقيم لانه من صور التقرير عن مقتضى الحذف فيلزم على صلو حاشية  
**قوله** . واما الحالة المقتضية لاختار فاعله ليس بخصيص الضمير  
 الفاعل والظن ان بالذكر من بين سائر احواله حمه ولا بخصيص الفاعل  
 به ذلك من بين سائر المتعلقات على ان يفاسق من افعال المسند اليه عظيم  
 عن ذلك ولا لزوم الى مقتضيه بالبتة **قوله** زارته اي الجيبية فان ذكر  
 في حكم المسبوق لما ان المحب لا يخلو عن ذكرها والحق انه لما جاز استئثاره  
 الفاعل على ما هو مثال هذا من افعال الاعمال فكيف في مرجع الغيرة ولم  
 يجوز واخذ في الفاعل ومثله حتى توارت بالجاب اي التمسك حتى اذا بلغت  
 التراقي اي الروح وفي كلامهم فلم خلقت انما خلقت الرجال اي الحكمة  
 وهو كثير والرواق ستر عيده دون السقف والعلامة ما تعلق بالمرأة

في الغنى والنطاق شقة بلبسها المرأة على ما مر او المنطقة التي تشده على  
 الخصر والاول انسب بالمرأة والثاني بالمقام **قوله** فالافتتاح اي ابتداء  
 الكلام وان لم يكن مطلع القضية والقتل سوكا لقال منقول من قيل وقال  
 المسلمين وفي الحديث يلى عن القتل والقال الخطا الفخس وقد حكي بالكسب  
 واخفى عليه في مسقطه الفخس ملام قول قال اي امهل امهالا فقتل بلغت  
 من الابلاغ وهو الابصال والتبليغ اسماعي اي شتى واضلما سمع ما يكن  
**قوله** برسر امير المؤمنين كذا مبني على ما ذهب اليه من ان الالتفات لا يستد  
 ساقبة التغير بطريق اخر بل يكتفى بكون مقتضى الظاهر ذلك **قوله** ولما اعتبا  
 التقدم والتاخر الاضافة يانه اي الاعتبار الذي هو التقدم والتاخر  
 لان المراد به الامر الذي اعتبر بهما اعتبر في اعتبارات التي نظرت اليه ورأيت حاله  
 ولذا قال في صدر الفصل ان للفعل اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والافتتاح  
 الى اخره فمضمر ان تقع لاعتبار التقدم والتاخر وقدما لفاعل للمعوي  
 احراز اعم من عرف زيد لا اتفاق على امتناع تقديم الفاعل للفظي  
 وانه لا وجه فيه لارتكاب الوجه البعيد الذي هو محل عمل كونه بد لا  
 من الضمير وكان ينبغي ان يمثل بخروج عرف ايضا ومثل للنوع الثاني  
 بثلاثة امثلة لان التقدم اما الى واحد او الى اثنين متغايرين او  
 غير متغايرين والمتقدم الى الثالث راجع الى القسمين اذ واحد معيار  
 واثنان غير معيارين ولا يخفى انه بجي في غير المتغايرين تقدم احدهما  
 مثل زيد اعلمت منطلقا او منطلقا علمت زيدا وفي المتغايرين تقدمهما  
 مثل زيد ادركهما اعطيت ومثل للنوع الثالث بتقدم الفاعل على المفعول  
 وبالعكس وتقدم الاول على الثاني وبالعكس في المتغايرين وغير المتغايرين  
 ولا قصور هنا من امثلة ما يتصل بالفعل على المفعول به الا انه اعم  
 وسنشير اليه في اشارة المباحث **قوله** لكنه اي العالم بالافعل  
 مخطيء فاعل الفعل بان حسيه غير ك متلا واما هوات او في تفصيله  
 بان حسيه انت مشاركة الغير واما هوات وحدك فتقدم الفاعل  
 المعوي وتقول انا سعي في حاجتك رد الخطا به في تعبير الغير او في  
 مشاركة معك وتوكل في الاول نحو لا غيري او لا غير واذ اظلمت عمرا  
 لانه الصريح في نفي الغير وعلى الثاني نحو وحدي ومفردا لانه صريح  
 في قطع الشركة **قوله** شاهد صدق بالاضافة والمعنى على



الوصفية على ما ذكرت من كون التقديم لشيء انفراد الغير واستاركة لان انما  
 تعلم الخطاب اياه انما يحسن حليته ان لو شاركه الخطاب او افرد به لجاز ان  
 يكون اعم بحاله الضم فحسن منه العلم وحسن الضم هو ان يترك ذلك على  
 محض ليطناحيه فيخرج دونه لتضربا فالتن **قوله** وليس اذا قلت محقق  
 وتوضيح لكون المحرور له الخطا مستفاد من التقديم ببيان استناده عن مقدم  
 التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سميت في حاجتك او يكون  
 لكن لم يتقدم مثل سميت انا في حاجتك واسم ليس ضمير الثاني وجه الجملة الشريفة  
 او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس فاعل يجب ان يكون وفاعل يكون  
 وهو تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وجبر وهو عند السامع وصغيره  
 للسامع وصغيره موجود للسعي وصغيره بفضل للوجوب وفقد مضبوط معطوف  
 على ان يكون وصغيره بل اذا قلبه لك الثاني اعني سميت انا في حاجتك لانه  
 الذي يعاديه وجود السعي من غير شايبة تجوز في الاسماء الى المتكلم او  
 ستهوا ولسان على ما هو فائدة التاكيد بخلاف سميت في حاجتك فانه لا دلالة  
 فيه على عدم الجواز والسهو والنسيان اذ لا تأكيد وانما خسر هذا بالبيان لانه  
 محل الالتباس فلتناقل فانه قد وقع في هذا المقام ليس في الاعاظم  
 ما يفيض منه الحب والعجب منه انه لم يتبين احد من فضلك زمانه والناظر  
 في كلامه **قوله** ومنه اي بما قصد بتقديم الفاعل المعنوي افا المحرور  
 والاختصاص وان لم يكن المحرور فعلا بل صفة قوله فقال حكايته عن قوله يجب  
 وماتت طينا بمنزلة صفة الاختصاص التي بمعنى ان عدم الغرض مقصود  
 عليك لا يجازي ذلك الى رده عليك لا بمعنى نفي الاختصاص عنى ليست منفردة  
 بالعدم وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص بقوله سميت على السلام  
 في جواب هذا الكلام مرا عظمي اعز عليكم من الله اي من بني الله فانه لو لم  
 يكن صفة اختصاصه بنبي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لم  
 يستقر هذا الجواب ولم يكن مطابقا لما قلناه اذ لا دلالة لشيء الغرض عنه  
 على ثبوت الغير فاما ما قيل على ذلك اختصاصه بنبي العزة واعرض صاحب  
 الانصاف بان هذا من باب انا عارف وهو لا يثبت للاختصاص وفاقا  
 وانما يثبت التقديم على الفعل مثل انا عرفت وتكون المشتقات من  
 الافعال في القوي لا يتنص كونها كالافعال للاختصاص والتمسك  
 بالجواب صنيف لجواز ان يكون جوابا لقوله ولو لا رده عليك لرجعت ان

فانه يدل على ان رده طه هو الاغنى حيث كان الامتناع عن ردة الله يستقيم لا  
 يستقيم ومعلوم بحسب حال والمقارن ذلك لعزيم لا خوف ولا اغراض  
 قوي ولا قابل بالحصر في مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب  
 صاحب الكشاف وغيره الى الحصر والاختصاص في مثل وماتت علينا بعزير  
 وماتت عليهم بوجيل وما انا بطارمه الذين امنوا بما في الضمير خوف النبي  
 وان كان الجرح صفة لا فعلا وجهه ان الضمير في مثل عارف انا مبتدأ لا  
 كما في انا عارف فلا يتقدم فلا يحضر واما في ما عارف انا فهو فاعل واقع  
 موقع الجرح والصفة في معنى الفعل حتى كان مع الفاعل كلاما تاما كصريح الفعل  
 فكان ما انا عارف او يعارف زيادة الباء من قبيل انا عرفت على اعتبار التقديم  
 واقاءة الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من بني الله اشارة الى دفع  
 الاشكال بان كلامهم انما وقع في شجب عليه السلام وفي رده طه واهم  
 الاغنى دونه من غير دلالة على انهم اعز من الله وقد يجب بان نقاوا لغير  
 بنو الله تعالى وبالله فحين عز طهم رده طه دونه كان رده طه افر عليهم من  
 الله وبيان المعنى ارهط اعز عليكم من الله حتى كان امتنا عكم من رجمي  
 انسابهم اليهم واكثر رده طه لاسبب اشتاي الى الله واي رسوله وقوله  
 علينا منطلق لجبر وجاز يكون المعول ظرفا والها مربية ولك ان تجعله  
 متعلقا بخبره ونفسه المتكورة لظاهر **قوله** ولذ لك اي ولكون  
 التقديم صفة للاختصاص بمقتضى ثبوت الحكم المثبت او المنقضي للثبوت اليه  
 المفكوره وفيه غايه ما يستحق ان يقال ما انا سميت في حاجتك ولا اخذ  
 سواي لان مفهوم ما انا سميت ان غيرك سعي لتخصيص النفي بك ومنطوق  
 ولا اخذ سواي اي غيرك لم يرفع فيتناقض وقوله في الموضفين لانه  
 لا دخل لمي النفي ولزوم التناقض وانما هو بيان للنواق **قوله** وكذلك  
 اذا اكد لانه لا دلالة له على اختصاص النفي وثبوت اصل الفعل الغير  
 الفاعل المقدم وكونه في النفي للرد على من اعتقد ثبوت الفعل للذ كوالتمه  
 يستقيم ان يقال ما الايات احدا من الناس لا يستلزمه ان يكون ردا على من  
 اعتقد انك رايت كل احد واصاب في ثبوت اصل الفعل وانما اخطا في  
 الفاعل حيث زعم انه انت بالانفراد او بمباركة الغير فثبت ان يكون انت  
 الفاعل مثبتا ان رتبة كل واحد محققة لكن الراي غيرك لانت ولا يستقيم  
 ذلك بدونه ولتقديم سوا كان بدونه تأكيد الفاعل مثل ما رايت احدا



او معه مثل ما رايت انا احدث الاستقامه في الاستقامه وانما على الاستقامه  
 بل هو موجود معتقد كذلك لا يلزم من السواء في مدلول الكلام وهو موجود  
 امسا قد راى كل احد لانه قد نقر من في نحو ما انا سميت في حاجتك ولا  
 احدث سواي لسان الكلام بحسب الدلالة على امر محال في جانب المتكلم فمعنى  
 ههنا للسواء من جهة الدلالة على امر محال في جانب المخاطب نعم الاتباع عن  
 وجهين بآراء كل فها جرى فيه الاخر فان قيل للشيء هو الروية الواضحة  
 على احد من الناس وانما غير بوقوع في سائر النفي فلا عموم في جانب الابيات  
 فلا يلزم الوجود معتقد انك رايت احكام من الناس والا الدلالة على العيرك  
 راى احكام من الناس ولا سحالة في ذلك قلت لما كان التقديم لرد خطا  
 السامع في الفاعل مع احاطته في الفعل كان الفعل مثبتا للغير على الوجه الذي  
 نفي عن المذكور من العموم والخصوص وسائر القود سوى الفاعل فلما نفي عن  
 المذكور على وجه العموم في المعقول كان ثابتا لغيره كذلك ومعتقدا لاسم ثبوته  
 لك كذلك فيلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا قد راى كل احد  
 واصاب وان ذلك الانسان انت واحطوات انت فنت ان يكون انت ذلك  
 الانسان وفرت الروية على وجه العموم في المعقول لغيرك ههنا يظهر  
 ان هذه الاستحسان جازي في كل منفي عام مثل ما انا قلت سخر انا  
 اكلت اليوم شيئا ما انا رايت رجلا على ما صرح به الشيخ عند القاهر  
 معللا باقتضائه الحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال كل مصر في  
 الدنيا واكل كل شيء ويوكل وراى كل رجل وكلنا اذا اخرج منه البعض مثل  
 ما انا ضربت الازيد الاقتضا ضرب كل احد سوى زيد لانه في معنى ما انا  
 ضربت احدا الازيد او يظهر ما قلنا ان قد سقط ههنا لفظ كل من  
 قلنا التامع وانما الصواب ما انا رايت كل احد وما قيل ان هذا مختص  
 بلفظ احد لانه اذا لم يكن منبذ لا لزم من الواو وهو اسهل من يصلح ان  
 مخاطب يستوي فيه المذكور والمؤنث والواحد والاثان والجمع ولا  
 يستعمل في غير النفي لاعم كل قول ما جازي احد ولا قول جازي احد من  
 كل احد معن عليه جمهور ائمة اللغة فههنا جازي ما انا رايت احدا ان يكون  
 به وركل واما في الابيات للغير تحقيقا المعنى الاحتكام فلا يكون لا مع  
 كل فكان المعنى ان يري راى كل احد وهذا اجلا فاحد بمعنى واحد في  
 العدد فانه كثير في الابيات مثل قل هو الله احد ويتبدع ايضا ما يتوهم

من ان اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى ان لا يقتضي على الغير انه لزم  
 يرا حذا ولا سحالة فيه اذ يكفي في ذلك ان يكون قد راى واحدا من الناس  
 لان الاجاب الكل كاف في رفع السلب الكل لغرضه لو وقع الخطا في فاعل النفي  
 العام لا الاجاب بان اعتقد المخاطب ان انسانا لزم واحدا من الناس واصاب  
 وان ذلك الانسان غيرك واحطوات انت تريد رد خطابه في فاعل ذلك النفي  
 العام القور مع منك ان تقول اما رايت احدا فتقدم المسند عليه  
 على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ترا احدا لا غيري كما تقول انت لا تكذب  
 قصد الى الاختصاص دون التقوي وانا في ما انا رايت فاحط انما هو  
 في فاعل الروية لا يفيها **قوله** ويحترز له ولي ذلك يحترز والسعي  
 عن عدم التمييز بالمعنى لئلا والاستحسان والاحراز على عادة افتتانه  
 في الكلام وتركه لتقليل امتناع ما انا ضربت الازيد كما ذكره فها انا رايت  
 احدا الى التقليل بان نقض النفي لا يقتضي ان يكون ضربه وقد ينز  
 الضمير وايلاه حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربه بيان للامتناع  
 بوجه اخر وتكثير للمفادة واتباع الشيخ عبد القاهر وصاحبه لكثان  
 وضع ايلاه حرف النفي اي جعل الضمير على حرف النفي ويتبعه بلا فصل  
 الى تقديم الضمير اشارات الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما لو قلت  
 انما ضربت الازيد لانه في معنى انا الذي لم يضرب الازيد وهو صحيح  
 اما ان نقض النفي لا يقتضي ان يكون طرته فظاهرا لان الاستحسان  
 من النفي ثبات واما تقديم الضمير يقتضي نفي ذلك فانه يكون لزم  
 الخطا في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد فكون المعنى ان هذا  
 الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم مقرر لكن باعله غيري لا انا فلا يكون  
 زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا لغيرك ثم المنقضى بالا هو ههنا  
 الضرب الذي وقعت المناظر في فاعله فيكون هو فاعلا على زيد ويلزم  
 كون زيد مضروبا به غير مضروب به وهذا محال فانه منع صاحب  
 الايضاح من المعكته واما دفعه بان المنفي عن المتكلم هو الضرب  
 المطلق لانه لم يرد كره معقول فففيه لست لا مرفق ضرب زيد وعنه  
 لان نفي العام لست لا مرفق لخاص فلا يكون زيد مضروبا به وانما لم يجعل  
 المتني هو الضرب الواقع على من عدا زيد لانه لست لا مرفق لكون المخاطب  
 قد اعتقد ان الضرب الواقع على كل احد سوى زيد ثابتا للمتكلم فنفى



ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المحقق وهذا باطل فليس بشي لان الاستثناء المفعول  
 صحيح في ان المتقاضي ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بزمانه واما كون  
 الخطاب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيد او كونه السبب في عدم صحة  
 التركيب هو عين دعوى الخصم فكيف يلزم منه فان قيل اذا كانت المناظرة  
 في فاعل ضرب واقع على من عدا زيدا كانا الاستدعاء من الالباب ويمتنع الكلام  
 لبطول ذلك وبطلان اعتقاده وحيد لا يكون من مقتضى التقي بالاي  
 شي قلنا نعم في تقدير الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفعول من  
 التقي فيكون التقي مستقصا بالاولى والاولى هي وعلى ذلك ما تامل والتقدير  
 في حجب ما انما زلت احببنا وما انما ضربت الاريداء والضعف لكلام الشيخ فان  
 المقام من مطارح الانظار ومساوح الافكار ومعارك الاراء ومصادم  
 الالهواء **قوله** واما الحالة المقتضية للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم  
 والآخر فيما بين الفعل وغير الفاعل من المتعلقات في ان يكون هناك من  
 يعتقده وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في المفعول لما وعينه  
 من مقدمات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب وما ذكره المصنف  
 من كون الحالة جونا من غريبات تقدم المفعول به انما يصح على قصد التمثيل  
 ويا في الكلام واضح وفيه اشعار بان مثل ما زيدا ضربت تخصيص النوع  
 لا لشيء يخصص على ما سبق الى الوهم ولانه لو اخطا في مفعول الفعل الممتنع  
 لا المتقاضي في قولك له زيد ان يضرب بالقديم على حرف التقي ايضا وقوله  
 والتمني الواقع اشارة الى دفع ما عسى يتوهم من الامتزاج على اطلاق القول  
 فيما سبق بامتناع ما انما ضربت زيدا ولا اخذ غيري وهنا باحتجاج ما زيدا  
 ضربت ولا احدا من الناس يعني ان ما ذكرنا من التمني يخص ما اذا كان التقديم  
 للاختصاص ورد الخطا في الفاعل والمفعول واما اذا كان التقديم لغرض  
 اخر كما اذا ظن بك القائل الذي تقدم المسند اليه او المفعول على الفعل فلما  
 فاستأناك تعتقده قد ضربت عمدا وانك تعتقده كون زيد مضروبا لغير  
 برفق لك قولك لانا في صور ظنه انك تعتقده قد ضربت عمدا وريدك  
 ضرب اي لا عمدا واد الخطا بك حسب ظنه وفي صور ظنه انك تعتقده  
 كون زيد مضروبا لغير انا ضربت زيدا الا في رد الخطا بك بحسب ظنه  
 فانه يصح منك ان تقول له رد المقالة الاول ما زيدا ضربت ولا احدا  
 من الناس وللمقالة الثاني ما انت ضربت زيدا ولا احدا سواء كان يعتقد

المفعول في الاول والمسند اليه في الثاني ليكون كل واحد كلامه للاختصاص  
 الذي هو منشأ التناقض ببناء كل وجوب نبوت اصل الفعل لغيره كونه  
 وهذا هو الفرق الواضح وبه يظهر انه حين يقول انما الحالة المقتضية لكذا  
 فهو اذا كان كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة  
 في غير ما ذكر ممتنع بل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع  
 الاول هي ان يكون هناك وجود فعل وعال به الى اخره ببناء كل ان تصد  
 موافقة كلام الخطاب حالة اخرى مقتضية للنوع الاول وبذلك ايضا  
 انه يريد بيان حالة يصح معها ان ياتي المفعول او غير المسند اليه في التقي  
 ثم يعطف عليه ما ينشئ الفعل عن اصله ولا يثبت لغيره كونه اصل لا لغيره  
 تصحيح المثال المعين الذي هو ما زيد اضرب ولا غيره وانما انا ضربت زيدا  
 ولا احدا غيري ثم انه يرشدك الى تصحيحه بعينه فتأمل **قوله** وكذلك  
 اي ومثل امتناعهم عن ان يقال ما زيدا اضرب ولا احدا من الناس مشهور  
 عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمه لان تقديم المفعول انما هو  
 لرد الخطا في المفعول فطريق الاستدراك فيه يمكن ان تذكر المفعول  
 الذي وقع عليه الفعل اي ولكن عمدا والاستدراك بالفعل انما يصح  
 اذا وقع الخطا في الفعل فنفيته وقلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمه  
**قوله** وكذلك اي ومثل ان قولك زيدا عرفت ان سامعك قد  
 اعتقد معرفتك بغير زيد فقصدت رده عن الخطا الى الصواب كذلك  
 لذلك الامر بالمفعول بالواسطة مثل زيد مرت اي لا بغير كما توهم  
 ثم عمم الحكم فقال والتخصيص لا يرد لتقدم ماحته التاخير سواء كان  
 فالامسويا او مفعولا بالواسطة او بواسطة او ظرفا او حالا  
 او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم يجري كجري  
 لا كلي ولنا قال صاحب الايضاح انه لا يرد للتقدم غالبا الا ان التقي  
 يجعلون القليل معتزلة للبعد ومن قلنا المطلق المصنف القول باللزوم  
 مع ان المفعول من اطلاقه كلي وما يقال لالمراد ان التخصيص لا يرد  
 للتقدم الذي ينشئ عن الخطا معتزلة انما لا يخصص لزم للتخصيص  
 وباحتمال التقديم قد يكون لا يخصص بل المحذور الالهام والترك او  
 الاستثناء او رعاية الفاعله وبحود ذلك **قوله** خضعة بالعبادة اي  
 تقصير العبادة عليك بسجودا لبا في المقصود بل ما هو الاستعمال السامع



العن **قوله** وفي معنى قوله وبالأخرة عطفًا على جملة معنى إياك بعينه بتقدير  
 ترى أجماع علم المعاني يذهب إلى كفاية ترى الأئمة يذهبون على طريقة متقدمة  
 سينها وربما لكن لا يستقيم لفظ يذهب على لفظ المبني للمعول لا يتكلف فاق  
 أن يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالأخرة عطفًا على جملة قسم أئمة المعاني  
 يقول في معنى إياك بعينه أي ولذلك يذهب في معنى قوله وبالأخرة وذلك  
 إلى هذا لأنه كان لا يرتضى ما ذهب إليه صاحب الكشاف في الآية من التخصيص  
 وليس قول الجاحظ من الأئمة يعني أن كلامه مقدم بالأخرة ويقتضي تخصيص  
 بمعنى أن المؤمنين بالأخرة يوقنون لا يقرنون لا يقرنها كما تقول حال أهل الكتاب  
 وأنهم الموقنون بالأخرة لا أهل الكتاب لأن ما يقرنون أنه إيمان ليس  
 في الحقيقة بإيمان فلي الآية تقرين من وجهين كما ذكرنا وذكر بعد هذا  
 من قوله وفي قوله يوقنون وفي قوله لا يقرنون يقرنون يقرنون يقرنون  
 ذلك لكونه عطفًا على قوله في معنى إياك بعينه يقولون داخلًا في خبر يسع أي  
 علم المعاني في الجملة لا يخلو المعاني من نفس ثمران صيرها في الموصفين  
 للقصته وصيرها في المواضع للأخرة ولزم في الخبر تعلق الظرف في معنى فيها  
 وفي الجملتين بلا تعلق دون على الثاني بدل من الأولى وفيه التعلق بالأولى  
 والأولى لا يجمع تعلق حرفي بمعنى واحد متعلق واحد وليس بالأخرة خبر ثمان  
 الأخرى وإيقاع عطف على الأخرى في بابنا الأخرى وفي خبر ليس ومن الإيقاع  
 حال منه فلهذا عطف على الخبر وما عطف به في خبري وعندها في المعنى متعلق  
 بقوله من الأخرة ولا يظفر له عامل في اللفظ وكأنه ما يشعر به مضمون الجملة  
 من معنى الأوصاف والاشتبا **قوله** وفي الأخرى أي العز من ويكون  
 الرسول شهادًا عليكم لخصاصهم يكون الرسول شهادًا عليهم أي معبد لا مزيكا  
 لهم وعدي بعل لأن الشهادة كالأرب والتميز كات الرب عليهم وأما في  
 شهادتهم على الأمور فإن الرسول بلفظهم وكلمة الاستخلاص أصلها **قوله**  
 وترأى عطف على يسع والخبر لا يجمعه علم المعاني يعني يحلون تعريف الناس  
 في قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولًا على الاستخفاف ليكون المعنى أرسلناك  
 رسولًا لجميع الناس لا لعصم الذي هو العرب كما ترجم طائفة ولا يحلونه على  
 تعريف التمهيد والخبر لفساد المعنى ذم في التخصيص الإقباط المذكور في المعنى  
 عن مقابلة المقابل لبعض المعبود هو الكل فيصير المعنى هو لا الناس لا الكلام  
 والمقابل بحسب الناس حسن الحسن فيصير المعنى الحسن الناس لا بحسب الحسن وكلا المعنيين

فاستدل لانه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة وللأمة وللأمة وللأمة وللأمة  
 خاصة وهذا ظاهر في كلامه في أمر واحد مما جعل المقابل للمعنود  
 هو الكل وأما بقوله البعض الآخر من الجنس فالأولى أن يقال لو جعل على التمهيد  
 لكان المعنى هذه الحصة من الناس العرب مثلاً لا الحصة الأخرى كالتخصيص  
 وثانيها جعل الناس متعلقاً بـ رسولاً فلهذا التخصيص وأما هو متعلق بأرسلناك  
 أو حالاً من رسولاً وقد كان وحققاً له في الأصل فلا يكون من التقديم على العا  
 بل من تقديم بعض المفعولات على البعض وهو ليس للتخصيص بل المراد التبيين  
 بالحال أيضاً تخصيصاً بميزة الوصف فيدل بحكم مفهوم الخطاب لفظه على نفي المقابل  
 ويتم الكلام ويشبه أن يكون تغيير الأسلوب وترك عطفه على الآيات الشا  
 الواضحة في جزئ تسع أشارة إلى هذا أو كذا أراد به بقوله ولا فاقه التقديم  
 عند من التخصيص أي الآيات المذكورة في النفي عما يقابلها تراهم يزعمون على  
 التقديم الذي يفيد التخصيص بالوصف في مثل ما ضربت أكبر حوزتك بمعنى ما ضرب  
 لك الأكبر لأنه ينبغي أن يكون صارياً لا حيداً لا يصغر بحكم مفهوم الخطاب لفظه  
 المسبق بليل الخطاب ونحو الخطاب ولحق الخطاب لئلا يكون التبيين لغواً  
 كذلك يزعمون على التقديم المعنى للتخصيص في ما زيداً ضربت أنه ينبغي أن يكون  
 صارياً لا انساناً آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو تصرف زيداً في مثل  
 الكلام طبعه جلاء عن الفائدة ولاجل أن التقديم يستلزم ضرباً لساناً آخره  
 بخلاف التاخير لا يجوز ذلك لما زيداً ضربت ولا أحد من الناس لنا قصة مسطوق  
 العطف مفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيداً ولا أحد من الناس لعدم  
 المنازع أو لادلالة في ما ضربت زيداً على كونه صارياً لا انساناً آخر لا عند من هو  
 بمفهوم اللقب وهو باطل عند الجمهور ولو سلم فأنما يكون عند الإطلاق  
 وهذا قد قرن به ما يفهمه أي ولا أحد من الناس فإن قيل في معنى مثله  
 في ما زيداً ضربت ولا أحد سواك وينبغي أن يجوز كما يجوز ما ضربت أكبر  
 أخوتك ولا يصح ما لا يصلح للمفهوم من معارضة المسطوق قلنا  
 أفادة التقديم للتخصيص عند هو بميزة المسطوق فلذا عمنع ذلك اللهم  
 إلا فيما سبق من الظن الفاسد وهو غاية قلته ملحق بالعدد وقوله  
 فيه هو ليس محل الفاد لأنه جوبه إذا الآية أي بالظن اليميز بينه وبين  
 الثاني الذي به يتعلق كما إذا قل تعلق المصدر به أي ذهاباً مثل ذهابهم  
 هذا فلو وجه أن يجعل عطفًا على محذوف أي يزعمون فينصبون



**قوله** تنهيم غطف على تاهروا والمعنى بالكرم منطوف على قدم الطرف والنو  
 القابلة والسمع أو الأمر أو اغتيال القول أي اخذها من حيث لا تدري  
 وينزفون بضم الياء وفتح الراء معنى لا يسكرون من ترف الرجل يترق على نأد  
 المجهول إذا ذهب عقله من السكر وقوله على الخصوص في موضع الحال من ضمير  
 لا يقتال والمعنى معصور على غور الحجة لا يجاوزها إلى غور الدنيا كما يقول  
 ما هذا أمرت ولا هذا خلقت ولو قد مر في لارب فيه لصار المعنى إن عم  
 مقصور على القرآن لا يجاوزها إلى ما عفاه من الكتب السماوية لأنه المقابل  
 للقرآن فيفسد المعنى فعنى تخصيص نفي الرب بالقرآن قصر عليه والباء  
 داخل في المقصور عليه على معنى ما هو الاستعمال الشائع العزى وقوله على  
 خطاب تيميز أي من جهة دليل الخطاب ومعنوم الخطاب وتكرير بالتقليل  
 لأنه لا لزوم من التخصيص وفيه إيراد ما لا يتنبه على أن المراد بالقديم  
 الذي يلزمه التخصيص عمر من قد يرمي معول لأنه الفعل عليه فإنه من تقدم  
 المستند على المسند إليه فإذا اعتبرت رد الخطأ كان رد على من نعم ثبوت  
 القول فإنه من تقدم المسند كما في جواب الله لما لزم من زعم انتقال القول  
 منها جئنا فليست **قوله** وعلى هذا متعلق بأفاد الوصل جواب متى  
 أي وعلى قياس فادة من سبق من تقدم معولات الفعل الاختصاص  
 أفاد تقدم الطرف الذي هو داخلون على عامله الذي هو قرات  
 قصر القراءة على الطرف معولا أو إذا دخلت كما في زيد مريد  
 فإن إذا معول أو وحى المعول التأخر عن العامل ولما كان في تعلق الظرف  
 بقرات لا محلول وفي كون حقه التأخر ليكون من قبل تقدم بما حقه  
 التأخر وفي كون الحصر مستفاد من التقدم لا من مجرد مفهوم السوط  
 كما في إن خلوت قرات نوع حقا قال فافهم **قوله** لما عرفت أن حاله  
 التقدم أي الحالة التي تحقق فيها التقدم ولما عرفت ذلك من قبل  
 أنه أورد المثال الجزئي من المفعول به على قصد التصور والتفصيل  
 وأما مراده الحكم لكل معول تقدم على عامله فصريح هنا بالمعقوف  
 لوضوحه بتكثير الأمثلة وتحقيق معانيها وقوله وغير ذلك من مقدمات  
 الفعل كالمصنوع من يربا سدا يربا ضرب والطرف في مثل في المجهول صليت  
 والمفعول له في مثل التاء يربا ضرب والحال في مثل رجا سرت وهو ذلك  
 وقوله فإذا اتبعت من كانا اعتناء اهتمام احتلالا من الفاعل في ما لا يهت

أو المفعول في ما يربا ضرب وكذا يربا في المتعلقات استند على المقام غير ذلك  
 الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه أو عليه لأن التقدير وقوع الفعل وإذا  
 أنت غير من كان اعتناء من الفاعل والمفعول مثل أنا سميت وزيد لضررت  
 استند على المقام نفي من اعتناء لكون اعتناء وخطا وإنما قال في الأول جمع  
 نفسك مع الإثبات وفي الثاني إثباتك مع النفي لأنه الذي تقرر بحق المطلوب  
 وأما الآخر مستند على المقام محو المعنوم **قوله** وينبذ التقدم في المسند  
 إليه والمفعول والطرف وغير ذلك لتعبه التخصيص على الوجه المذكور فوقع  
 اهتمام من التكملة نشان المتقدم في أن يتعلق به الحكم مدحا كان أو ذما أو  
 كراهة أو استلزام إذا اوجرت لك على حسب حال ما ينصبه تخصصه بالقد  
 وإذا كان كذلك كان على المومن إذا أراد تقدير الفعل في أسر الله أن يتبع  
 توجرا للبعد مع التخصيص الأهم نشان أسر الله تعظيما له وتبركا به وكما  
 ناظر بك وملبس حال كونك قايلا إذا كان الواجب تقدير الفعل موحرا  
 فما بال قوله تعالى أو أيسر ربك عند الله كرون الخندق كايما مقدم  
 الفعل والحال أن كلام الله تعالى حق برعايته ما يجب رعايته وإن كان التوا  
 فيه تأخر الفعل ليعيد التخصيص والاهتمام كما في قوله بأسر الله عند كل أمر  
 ذي بال حيث جعل في تدبير بأسر الله فعل لا فعل بأسر الله فالوجه المختار  
 في الواجب عند المصنف أن يكون هذا الضام موحرا الفعل بأن جعل بأسر الله  
 ربك متعلقا بأقوال الذي بعده ومعنى أو الأول أصل القراءة وأوجه  
 كما في ذلك يعطى إذا جعل على ترتيب الفعل منزلة اللازم معنى تفعل الأعظا  
 ويوجب حقيقة لا على حذف المفعول قصدا إلى النعم كما في قوله  
 تعالى والله يدعوا إلى إذا السلام أي كل واحد وأما أن على ما ذكر  
 صاحب الكشاف من أنها أول سورة تركت مكان الأمر بالقراءة أهم  
 باعتبار هذا العام وإن كان ذكر أسرها في نفسه ترجيح المبالغة  
 على ما بالعارض والحاقا للفرد بالأمر الأعم والأصل وأن جعل بأسر الله متعلقا  
 بأقوال الأول وبأسر ربك الثاني سقط السؤال عن أصله ترقى كلامه  
 دلالة على أن تعلق أو بأسر ربك تعلق المفعول به على زيادة التأكيد  
 والاثبات كما في أخذت الخطأ وأخذت بالخطأ وتوفي الكشاف أنه  
 تعلق الاستقانة كما في كتبت بالعلم وتعلق الملازمة كما في تنبت  
 بالدهن على معنى تبركا بأسر ربك **قوله** والحالة المقتضية للنو



الثالث وهو اعتبار التقديم والتأخير فيما بين ما يتصل بالفعل من كان  
العناية والاهتمام بشأن ما تقدم وقوله وإبراده حقه الجرم عطف على  
العناية إلا أن العناية بالرفع عطف على عمل العناية لكونه اسما لكون  
يتقدم وإن تكون العناية وفي جعل أن يكون جزاءها وبما فيها تاسخ  
ظاهر وإن حمل على حذف اللام أي أحسن النوعين العناية والاهتمام لأن  
يكون أصل الكلام في ذلك الشيء الذي تقدم وهو التقديم وتالفا العنا  
والاهتمام لأجل أن تكون العناية بتقدم ما تقدم والاهتمام بشأنه لكون  
نصب عينك لما تامله لا موطأ من وينبغي أن لا يذهب عليك أن كلامه  
وإن كان ليان حقه التقديم والتأخير فيما سبق متعلقا بالفعل إلا  
قاعة تنوع العناية والاهتمام إلى النوعين لغير من ذلك ولعظة ما تقدم  
غير مخصوص بمعلق الفعل بل لئلا يجعل تقدم المستأخر على الخبر والعنا  
فعلا كان أو حرفا أو اسما على المفعول من هذا القبيل فعلى هذا يسقط  
الاعتراض بأنه جعل تقدم المفعول على الفعل مثل وجه الحديث أعني من هذا  
الباب وليس منه ولا يحتاج إلى الجواب بأن الغرض من التقديم على الفاعل على  
الأنه لم يمكن بدونه التقديم على الفعل لكون الفاعل ضميرا متصلا به  
**قوله** كالمبتدأ المعروف قد مر وجه تقدمه في تقدم المستأخر وكذا  
وجه تقدمه في الحال على الحال وقيد المعروف احتراز عن مثل في الدار  
رجل وجان راكبا رجل أحاد وقد تقدم الفاعل فمؤا به بمنزلة المؤثر والمفعول  
بمنزلة الأثر وجه تقدم الفاعل على المفعول أنه ذكر في الكلام بمنزلة الجزء  
من الفصل أما ترتيب المفاعيل فكلام المصنف يستعمل في الأصل بضمير  
المفعول بلا واسطة ثم بواسطة ظروف الزمان ثم المكان ثم المفعول  
المطلق ثم المفعول له وقيل الأصل تقدم المفعول المطلق لكونه جزاء ما قبل  
الفعل فالباقي كما ذكر وكان المصنف ينظر إلى صلة الفاعيل في المفعول المطلق  
ولم يذكر المفعول معه لكونه عند منصوبا بالواو وعلما بالمفعول وأمر  
للتقريب مثلا لا دون أن يقول متبعا غصبا ليكون متعلقا بضمير الفعل  
وقوله أو في حكمه فاعل بالتشكيك لا بوجه فاعل باب أعطيت فاعل المفعول  
الاول ليس في حكمه بل في حكمه فاعل مجزئ مثل عطوت بمعنى تأولت أو مزينة  
مثل اكتسبت ولا يخفى أن باب أعطيت عبارة عن كل سعة في مفعولين متغايرين  
فلا حاجة إلى عطف كسوت ووجه كون الأصل ذكر التابع مع المتبوع أنه

من جهة كونها بأعراب واحد من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في  
الغالب ولا تنقلا الاتحاد بالذات في المعطوف قال ولذلك عرفت أنا  
وقلان روي أني أنه مغايرته للمتبوع كما في التوابع في استحقاق أن يذكر  
مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع قبل الأصل بتقديم الفتحة من  
التأكيد إليه لا في البيان وقوله وبذلك مجزئ معطوف على التوابع  
وذلك كالمفعول الأول من باب أعطت والاسم المهم على التمييز والمستثنى  
منه على المستثنى وقوله بوصف الإصالة في موضع الصنف لموضع  
وبالاطلاق متعلق بالإصالة أي لا الإصالة التي تقرر باعتبار  
شرط وقيد كالجذر الذي يكون متعلقه ضمير في المتبوع مثل في الدار  
صاحبها وكالمفعول الذي يكون في الفاعل ضمير فيه مثل ضرب زيد  
سيد **قوله** وتاليها أي ثاني النوعين وصغيره بضمير عليه وكونه  
وشأنه ونفسه وإليه ولما تقدم وكما عيذك في موضع الحال أو الخبر  
لمحذوف وقوله وقيل عطف على واري أي شرفا إذا متعلق بتقدمه  
أو مفعول وهو ثاني مفعولي بضمير فينقله من عطف عليه أما لكونه في معنى  
يريد أن يقول أو على القلب مثل يك فيعثر والأوجه أنه تفسيره وحق  
المفسران بكون بعد المفسر في الذكر وإن تقدمه في الوجود **قوله**  
يقف شركه أي يقوم على الجهد فرما ويعول لله شركا بتقدم الله  
عزفت شركا على قصد الاستفهام للتوابع والاعتناء والتعظيم عليه وجعلوا  
لله شركا بدله وجعلوا شركا لله أي اشتوا في زعمهم والله في الآية  
والمثال مفعول بواسطة قدمه على الذي بالإبواب أسطة وأما قوله  
جملته في الآية المفعول الثاني فتقدمه على أصله كما في قوله في  
الله أو رجل **قوله** أو لعار من على لكونه في نفسه وهو خبر يكون  
والمستتر في ثورته لعار من والبارز لما تقدمه وذلك إشارة  
إلى كونه نصب العين متزايدا بالاتفاق إليه وحاصل الكلام أنه  
ذكر من عند أربعة أمثلة للعار من الذي يورث الاهتمام لشأن  
لما تقدم والاتفاقات إليه وبين وجه إيرادها ذلك ثم ذكر أربعة أمثلة  
من القوان على وثقها بالترتيب كما لا يخفى على الناظر وقوله فاستفت  
الحاظ أن مفعول توهمت أي ظننت والاول من أن وينظر صنف  
مفعول فاعله ضمير من أن ومفعوله المأمك وخبر به وله وبذلك عني



وكما متعلق بلا يتوقف والكاف للقران في الوقوع متلها في قولك كما دخل  
 زيد حرج عرو وصهر له لصاحبه وصهر له لصاحبه وصهر له لصاحبه وكما لا  
 ويقول عطف على فاعل في قوله تعالى واخرجني من آل أبي ليلى فاعطف على  
 عطف على فيقول كما امر محمد بك المعنى المذكور عارض او رث لكاتبه الامر ان  
 يكون نصب عينك وملقت خاطرك وهذا المثال يوافق قوله تعالى  
 في سورة القصص وجارجل من اقصى المدينة وفي يس وجارجل من اقصى المدينة  
 رجل **قوله** او كما اذا وعدت هذا المثال يوافق قوله في سورة المؤمنين  
 لقد وعدنا عن واباونا هذا وفي سورة الفل لقد وعدنا عن واباونا  
 وصهر وقومه وتبعه وتبعه واباه واباه واباه واباه وذلك للوعود  
 الذي هو ما انت مستبعد وقومه وصهر تعا وتلك الانكار وذلك اي  
 ذلك الالتفات الذي هو الصنف والقوم من جهة متعلق بالانقار  
 وفاعل متعلق بجهة وقوله بجد جرائك وحالا الالتفات ظرف متعلق به  
 وفي الاول متعلق باوجبت او انكوت وجمله اذا انكوت جرائك وشي حاله  
 كذا ابتداء خبر ان يكون في الاول وعلى من تروج في الثاني وقوله فتذكر  
 منصوب معطوف على يقول وكذا فيقدم ووجه الفاعل سبق والمرحوم  
 الذي ذكر المنكر بعده هو الفاعل وتأكيده وما عطف عليه والمرحوم الذي  
 قدم المنكر اعني هذا عليه هو التاكيد والمعطوف لا متنازع المقدم على  
 الفاعل اذا كان ضميرا متصلا فان قلت **قلت** هل لا قبل لقد وعدنا  
 هذا لانا بانفسنا لا ضمير يتأغل الفضل ليرض كما في ما قطر الفاعل لا  
 انا وانما يدافع عن احبابهم انا قلت يجوز في حكم القياس ان لا يري  
 لما مستأغا في الخبر واستعماله في الكلام **قوله** مثل الذي في قوله  
 هذا يوافق قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا بقدوم  
 قومه وقوله او مثل يوافق قوله تعالى رب هارون وموسى بتقديم هارون  
 يعني ان ابراهيم التاخير الاستثناء في الجملة من محكم عارض او حذو  
 من محكم وهو حال من الجماعة على التي تاتي ثم دنت وهو وصف لها مع ان  
 اضلها ان يذكر معها بلا فاصل والمحافظة على الجمع عارض واجب الاحكام  
 بالجر ورحي قدم على المفعول بلا واسطة واعراض لا يوضح بان التقديم  
 لدفع الاستثناء او للوعاء على الجمع والفاصلة ليس من التقديم لعارض  
 الاحكام مدح بالجمع **قوله** ولهذا العارض المورث للاهتقار

ما تقدم

ما تقدم مع ان حقه في نفسه التاخر ما شئ جمع منشأ موضع الحدوث  
 والحصول لطيفا صفة جبال الصار الموضع الذي يصير فيه الخيل والصيلح  
 من الملاحة للوقوع وشدة الاضلاع وعن ابن السكيت الغرر المتعلق الفاتحة  
 الخلق المجرر الغليظ الانواح الكثرة العصب والظالم من ظلم البعير اذا غمر  
 في مشيته وقوله هناك اي في مضمار المناهي وقوله مجرد الكد ليشير الى انه لا  
 بد من الكد وقوله من وقا بالخير واسل الدر اللبن وهو الخبز عند هوى  
 في الاطعمة والاضلاع التريه وتقديره الاحاطة بعلى لاعتبار معنى الاحتيا  
 ومقتضيات الاحوال بالغنى نسخة المصنف وبالكسر تعميم الاكثر ان ابا  
 المتقضية وقوله لا تزي شيئا منها اي من لطايف الاعتبارات استنباط بيان  
 ما قبله وصهر عليه لشي وفيه للتزويل وما عن فيه هو التقديم لعارض من يوث  
 الاحكام اذا احبت متعلق بمتعلق وصهر بها ونظايرها وصهر بها  
 للاسئلة **قوله** رسل عيسى هود يحيى وبولس ونعمون ورجل هو جسد النجا  
 يسعي بيند عده والعلو الرسل بما هربه اهل انطاكية لرحمهم من الرحمة  
 والقرية انطاكية انهم كواجدوا ولجوا واستشروا في الامراج ورجل هود  
 كان لاشمال الكلام على سوي المعاملة والتكدي قلة الخبز وقربة ومنبتا  
 تميم وتفسير للضرورة وقوله اكانت معقول مجيلا اي حال كون السباح  
 يحل في حكم هذا المعنى وعبر عن القرية بالمدره تخيرا لها والفاظا لا يطر  
 والحوادث هناك ظرف لغو متعلق بكان وصهر هل لم لمساق الحديث والله  
 اولد في اخذ في العضة وصهر يدرك وكان لفظ وهو سبب جز وصهر له  
 لذكر **قوله** ومنها ان قال في سورة المؤمنين قالوا ابدا منا وكا تراها  
 وعظاما ابنا لسبعون لقد وعدنا عن واباونا هذا من قبل ان هذا الا  
 اساطير الاولين وفي سورة الفل وقال الذين كفروا ابدا كاترا واباونا  
 ابنا لمخزون لقد وعدنا هذا عن واباونا من قبل ان هذا الاساطير الاولين  
 واذا خلا عليه فتم الاستقهار متعلق بما يدل عليه الجملة الاسمية  
 المصدر بالاستقهار الموكدة بان واللام للايدان بما لهم في الكفر والاشهر  
 من معنى الفعل اي تبعت ونجح وهذه الاشارة الى البعث والاخراج من  
 القبور وقوله هناك اشارة الى الآية الاولى وهما الآية التي في سورة  
 النمل والي بالجمع بغيره **قوله** ومنها اي من الاستثناء ان قال في موضع  
 من سورة المؤمنين فقال الملا الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثكم



من قوله يوح وفي موضع آخر من سورة المؤمن أيضا وقال الله من قومه الذين  
كروا وكذبوا بآياتنا الآية واتر فنام في الحياة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم  
وقوله وهو اي الذكر بعد الصفة موضع الجر وكما يعرف من ان حق التابع  
ان يذكر بعد المتبوع ثم يوق بالحال وقوله وانت تعلمون ان الوصف للفاعل  
الموصول بصلته فتمامه تمام ما يدخل في الصلة من اجل الثلاث المتعاقبة  
التي نالها قوله واتر فنام في الحياة الدنيا اي نعمنا به بكرة الاموال والاولاد  
وما هو من ملاذ الحياة الدنيا ونحوه اجل للمرادة المراد به شيئا ذكر الجار والجر  
فالمعنى انه محتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع ههنا وقد يعا  
المراد ان الجرود بعض الصلة التي هي الجار والجرود وقد يروى صلة الدنيا  
بالنصب على ان من اسر كان اي هذا اللفظ وبالحكمة لا يخفى ان تغلق من قومه  
بالدنيا وان جاز من حيث انها اسر تفضل من الله بغير جعل سما للقيام  
كما في حياة الدنيا بالاضافة لكنه بعد من جهة المعنى ليس بحسب يورث  
الاستنباه **قوله** ومنها ان قال في سورة طه فالتى الحق سبحانه قالوا  
امبارك هارون وموسى وفي سورة الشعرا فالتى الحق سبحانه احدث قالوا  
امبارك رب العالمين رب موسى وهرون وكلامه يشعر بان التقديم في كلتا  
الآيتين لمعارض المحاذية على الفاصلة الالفية في طه والنونية في الشعرا  
لكن لا يخفى انه ليس من قبل تقديم ما حقه التأخير الا في طه تعالى الى موسى  
اكرسنا واعطى قدرنا وما يقال انه قد مر هارون لانه لو قدم موسى  
لربما وهو المراد برب موسى فرعون لانه الذي ربه في صغره وذكر ما  
على سبيل التبعية فاذا اضطررنا لعارض اخر في تقديم هارون من قبل في  
خلاف المقصود لا دليلا على كونه الاصل **قوله** فما كان الغرض الى من ذكر  
الامثلة الاجود التنبه على التقديم لعارضه ون التبع لنظائر الامثلة  
وتميزها للنظائر وخامس حال من صغر ولتقتصر الانواع الثلاثة هي  
اعتبار التقديم والتاخير فيما بين الفعل والفاعل المعنوي وما بين الفعل  
وغير الفاعل المعنوي وما بين منتهى الفعل وما بين ما ذكر من الحالات  
المقتضية للانواع الثلاثة قد جالفت مقتضياتها فخرج الكلام على  
خلافا لما على حالات عرطا هو كاهو الحكم في سائر مقتضيات الاحوال  
متلافة تحقق مقتضى المذكور بتقديم الفاعل المعنوي والمفعول على  
الفعل ولتقديم الفاعل على المفعول او بالعكس وبترك التقديم بما على غير

آخر كما اذا اتر الخطا في المفعول منزلة عدمه فترك التقديم والاضافة  
فيه منزلة الخطا فيقدم وذلك لاعتبارات حطانية لا تخفى على الفطن **قوله**  
واما الحالات شروع في ما في الامر من اللذين عقد الفصل لهما وهما التكرار  
في الترك والايثبات والاظهار والافتقار والتقديم والتاخير للفعل ولما  
يتعلق به والتكلم في تقدير الفعل بالقيود الشرطية وغيره ههنا بالشرط  
المختلفة وصلها حروفا واسما واعاد الحذف في توليفها بعد م على الجر  
الحرم امتلا وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذا وجبت مع ما اذمها  
به ولها لا يقتضيان في الشرط بخلاف اذا و متى وان الا ان اذا انما يجوز  
في الشرط مثل واذا انصبك خصاصة فجعل واسله مما اذا ما على اتمام  
ما الا انما يتبعها الشرطية كما يتصل باذا و متى وان لا فادة زيادة الانها  
**قوله** اما ان في الشرط اي لتغلق حصوله مصحون جملة حصول  
مصنوع جملة في الاستقبال والاصل فيها اخلو عن الحرم بوقوع الشرط  
ولا و قوله ايضا بدلالة قوله وهو لا يعلم انكره امر لا و بدلالة انه  
جعل ان لراكن لك ابا خارجا عن الاصل ليكنه مع ان الجزم منه انما هو بلا  
وقوع الشرط الذي هو عدم كونه ابا له لا بوقوعه على ما سبق الى بعض  
الاوهام وقد اطيعوا على ان ان للعان المحتملة المسكوكه وانما تستعمل  
فيما يترجح اي يتردد بين ان يكون وان لا يكون والما لم يتغير عن المصنف  
للخلو عن الجزم باللا و وقوع لانه مشترك بين ان واذا ومقصوده ههنا  
ذكر ما به تمام ان **قوله** فاذا استولت ان في مقام الجزم اي القطع  
بوقوع الشرط او لا و وقوعه في المستقبل لم يحل في او استعاطها عن  
نكته بناسب ذلك الامتناع مخالفة الاصل في الكلام البالغ بدون نكته  
اي لطيفه متنبه على نامل من مكث في الارض بالقبض ونحوه لدا من لها  
وان فيهما على ما هو فعل المتامل وحضر النكته في جملة المتكلم وعدم  
جزم مخاطب حقيقة او تقديره فقوله ان صدقت محتمل ان يكون لاجل  
وان يكون لعدم جزم مخاطب تصديقه وان لراكن لك انما يبنى على ترك  
المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذي هو انما ابوك له مع  
انه جازم بانك اب له عالم بحقيقة الا انه لا يجري عن موصاه من امرائه  
حقك فكما انه غيبي عالم **قوله** ولا امتناع مستلحق بقلا يترك يريد ان  
الاصل في كل من جملة الشرط والجزا ان يكون فعلية استقبالية لا لائمة

هل



ولا ماضوية اما الشرط فلانه معروض الصدق فيما يستقبل فلا يابسه  
 ما يد لعل النوب والمضي واما الجزا فلا متعلق بالشرط الذي هو محقق  
 مشكوك لا محقق معطوف بغيره ولا لا يكون هو معطوف بالتحقق فلا  
 يابسه الا لفظ المضارع فلا يقول في الكلام البليغ الى الماضي المودع بالحق  
 نظر الى لفظه وان استقل واسطة اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا  
 لئلا يابسه ذلك لان العدول عن مقتضى الحال بلا نكته خروج عن البلاغة  
 واما لو تعرض لهذا في جاب الشرط لظهور بلا نكته مما سنده من نكته  
 استعمال ان مع الشرط الماضي مثل نكته العدول عن المضارع الى الماضي  
 بما في قوله تعالى ان يتفكروا الآية كانه ذكر في معرض من هذا الشرط ثلث  
 حل مقاطعة كل منها يستقبل بالجزائه مضمون الاول كون المشركون عدا  
 للمؤمنين اي اظهاهم العداوة ومقتضياتها والافضل العداوة بخرقة  
 غير معلقة بوضعهم ومضمون الثانية بسط الايدي بالقتل والضرب  
 والاسن بالايدي والشم وقد ذكرنا بلفظ المضارع كما هو الاصل ومضمون  
 الثالثة ودادهم كثر المؤمنين ورجوعهم عن الاسلام يعني اظهاهم  
 كما هو الفصل ومضمون واجتهادهم حصوله وارتدادهم وقد ذكرت  
 بلفظ الماضي للدلالة على ان لا يورث هذا المعنى للشرط وحصوله على تقدير  
 حصوله اوضح وان ثبت من الاولين بحسب لاشبهته في تحقيقه اضلا اذ دعما  
 يتكون الاولين لذي المصداقة بتذكر ما بينهم من القرابة والصدقة  
 وبما نشأ واعليه من قولهم اذ املكتم فاسم وهذا احاطيل ما قال في النكتا  
 الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاحراب فان  
 فيه نكته كانه قيل ودوا قبل كل شيء كزكروا وارتدادكم يعني انهم يريدون  
 ان يلحقوا بكم مضارا لدينهم والدين جميعا واسبق مضاركم واولها عندهم  
 زوال دينكم الذي هو اعز عليكم من اديانكم حيث تبدلوا لغير دينه واما  
 جعل ودوا وتكفرون حالا وعظما على الشرطية لا الجزائية كذا في  
 المشتمل على النكته السرية بلا نكته **قوله** واذا قصصه الي ذكر كلمة  
 الشوط من الحروف والامحاء واحدا فواحدا والا كان المناس ان يقول  
 اما ان واذا فالشرط في الاستقبال ثم يفرق بينهما واكتفى في ذكر كلمة  
 اما بان لا يابسا الاصل والهدى والسابق في الذكر فكما مضى كونه في  
 البواقي المعطوفة عليها وذكر لاداء الشرطية من الالهوس في ذلك لا يحمل

الشرط

عجرا الطريقة وذلك بدخول اذا الفجائية في جوابها مثلما في جواب اب ان  
 لقوب معنى اذا الفجائية من معنى الفجائية اذا جئتني كرمك فانه يجوز  
 ان يكون مجرد ظرف متعلق بكرمك واما في مثل اذا جئتني كرمك بلفظ  
 الماضي ومعنى الاستقبال ففي ايضا الشرط والا لم يتقبل الماضي ان  
 المستقبل ولم يستقم الكلام معتزلة لان يقول كرمك اذا جئتني لا تاء وبل  
 ان يحمل تغييرا عن المستقبل بلفظ الماضي تنبها على تحقق وقوعه **قوله**  
 والاصل فيها اي في كلمة اذا قطع المنكسر بوقوع الشرط بحكم الوضوح ومنها  
 الاستعمال وينسب الى القطع به بطريق التحقيق كما في اذا طلعت الشمس  
 فافعل كذا او القطع به بسبب اعتبار من الاحتمالات الخطائية مثل  
 اذا جاء الحبيب لكذا اظها ان الشك في ذلك في انه معتزلة المقطعات  
 واذا انعم الامير بالالوف اظها ان اللوثوق بكما لكرمه فالتا الثاني  
 على اذا لاقت ليلى بغيره زيادة بيت الله وجليل في حافيا رجلا  
 فاعل زيادة وحافيا حال من ضمير المنكسر لانه في معنى زيادة بيت الله  
 حافيا وقال ابو الطيب اذا لانت اكرمت الكرم ملكته وان انت اكرمت  
 اللقيم عتدا فغوله قطعا مصف على المصدر من القطع او من فعل  
 معناه او مضى بتقدير راعى وتحقيقا بمعنى محققا او باعتبار معنى قطعا  
 مقروبا باعتبار اوكاينا بسبب اعتبار والافتقار الى ما سبها  
 القطع بوقوع الشرط كذا جذا **قوله** وهو النكته اي كون الاصل  
 فيها القطع بالوقوع هو السبب في تلبس لفظ الماضي مع لفظ اذا  
 قبل لفظ المستقبل في الاستعمال بمعنى ان استعمال اذا فعلت اغلب  
 واكثر من استعمال اذا فعل لان الماضي وان انقلب معناه الى المستقبل  
 لكنه من جهة كون لفظه موصوفا للمضارع في الزمان الماضي وما لا  
 عليه السبب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه  
 على التحقيق والظرف اعني في تلبس متعلق بتعليب وفي الجملة باقرب ونظر  
 حال من المستكر في اقرب اري منظورا الى لفظها ومصدره لفظ في موضع  
 الحال او معمول له اي ينظر نظرا والاصل المنظور به نرا وورد قوله  
 تعالى فاذا جاءهم الحسنة قالوا ان هذه الاله حقيقتا وتوحيها الاستعمال  
 اذا في المتطوع وان في المحقق والمراد القطع او الاحتمال بالنظر الى  
 حال الشيء نفسه وقر من الكلام مقوله على لسان من يجوز عليه الشك



والتردد والافانظرا اليه الله تعالى ليس الا القطع بالوقوع او اللادوقوع  
والمراد بالحسنة الحسنه على الاطلاق اذ لا دلالة على التقييد بنوع دون نوع  
ولا بوجه مما يحيط لاجوز التحقيق في نوعين واكثر بخلاف قوله تعالى وان  
نصيبهم حسنة قال المراد بها نوع مخصوص منها هو الحسنة والرخا لان الآية تك  
في اليهود لموا حيث تشاءوا برمول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من عند الله  
المكذبة نقصت عما رها وقلت اسعارها فزاد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله  
ويجوز قوله تعالى ولين اصابكم فضل من الله الآية فان المراد بفضله مخصوص  
هو الفهم والغنى لو قومه في معاملة فان اصابكم مصيبة اي قتل وهرم  
بدليل ما قبله بانها للذين مواخذ واحد ركركم فواثبات وانفروا مجتمعاً  
وان منكم من لم يظن في نوع المحض من قطعي الوقوع فلم يستعمل فيه اذا  
بل ان وانما استعمل في الفضل فضل الماضي اما لفظاً فلا التزام في الشرط  
التاخر عليه الامر الموطنة للشم كما ما هو لان الله ذو الفضل العظيم  
شاية التحقيق ولما كان المراد بالحسنة في قوله تعالى فاذا جاءكم الحسنة  
الحسنة المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذا لكون حصولها متوطناً من  
جهة كثر وقوعها واساع محالها وهذا ما قال في الكشاف ان جنس الحسنة  
وقوعه كالواجب كثرته وانتفاءه حقيقة في كل نوع من الحسنة بخلاف وقوع  
الحسنة طه لا كثر كثر جنبها ولذلك ان يكون حصول الحسنة المطلقة  
مفتوحاً به كثر وقوعها واساع عرفت تعريف العهد للذهاب الى انما معرو  
معينة لكن حظها بالمال وكثر وجودها على الحيوان وتعرف الجسد في  
الاشارة الى هذا الجنس الذي هو الحسنة فتقوله لكون حصول الحسنة متعلقاً  
لفظها في جانب الحسنة وكثر وقوعه على التميز وذهابها حال ومفعول  
له وتعرف الجنس عطف على محله وكما قدرنا في الاول اي تعريفها ما بال  
انما معرودة اقصى الحق البلاغة من تعريف الجنس لكونه اذ لم على فضل الله  
وعنايته حيث جعل الحسنة المعبودة الحاصلة التي هي ان يشك في وقوعها  
كثر الوقوع قطعاً الحصول مع جعل النسبة العلية غير قطعية الحصول  
لما فيه من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة تزل منزلة المعبود الحاضر في الدفن  
حتى كافيها نصب اعين لفظ الاحتياج اليها وكثر دورها فيها منهم ولكونه  
البعيد عن الانكار والادخل في الاكراه حيث اشبهوا الحاضر معبود اوله اذ لك  
على سوما غلظهم حيث ادعوا انهم احبوا باقتصاص هذه الحسنة العظيمة التي

هي الحسنة والرخا العارية فيما بينهم الصائين معتزلة الحاضر المعبود ولا يشكرو  
ما لله عليها ولا كذلك يعرف الجنس فانه قد يسم عوي بالاسم والقليل وبعد  
ه في ترك الشكر عليه ولان المعبود المعين اوفق بلفظ اذ او جاز وفي الكل نظر  
على ما بيننا في شرح التخصيص وقيل لانه اوفق بقوله هذه اشارة الى ما حاط به  
وعما سبق له الآية وذلك انهم كانوا كل سلبوا احسنه اي نوع كان زعموا  
الى موسى عليه ودعايه فاذا عادت اليهم الحسنة من اي نوع كانت بدعايه قالوا  
لنا هذه اي هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم يزل في النعمة والرشا هذه  
فهي معرودة مطلقه فليست كذلك السبب فالحق وان عادت بعد رطلها  
لا يكون ما لوقوع معرودة فليفتا اليها **قوله** ولفظ ان عطف على قوله  
لفظ لما اي قال بعضهم سبب بلفظ ان في جانب السبب مع تنكير السبب مع  
تنكير السبب اما لفظ ان فلان وقوع السبب نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة  
المطلقة التي لا يخلو عنها العبد فخلط من السبب اقل قليل بالنسبة الى ما نصبه  
من الحسنة **قوله** ومنه اي من استعمال الازا والماضي في جانب الحسنة لكونها  
قطعية الوقوع وان المضارع في جانب السبب قوله تعالى فاذا جاءكم الحسنة  
رحمة الآية الا انه نكرها الحسنة اعني الرحمة كالسبب فاعند عن ذلك  
بانه للنظر الى لفظ الازاقة المبني على اصل وصفه عما فيه معنى العلة  
المناسبة للتكرير فان كان ههنا مستقار الالافضال يعنى ما عجز عن الاتصال  
بلفظ الازاقة ناسب ان يعبر عن الموصل بما يدل على قلته بمقولة القدر ذلك  
يذاون من الظاهر وهذا المعنى قوله تعالى لنتكر للنظر الى لفظ الازاقة  
هو المطابق للبلاغة فان **قوله** هذا استعرا بان التكرير للقليل وقد صرح به  
لنوعيه قلنا لا منافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه **قوله**  
واما قوله تعالى وان كنتم المالني بانه للوجه في ايات ظهر ووردت ظاهراً على  
خلاف ما ذكر من قاعده في ان واذا حيث استعملت اي فيها هو محقق الوقوع  
فضلاً عن كونه قطعي الوقوع واذا مع المالني في الشرط الذي هو نادر الوقوع  
يعنى ان قوله وان كنتم في ريب مما تزلنا على عبدنا مع المرتابين في حقيقة القرآن  
وكونه من عند الله وقوله ان كنتم في ريب من النعيب مع المرتابين في المعاد  
وحشر الاحياء لفظه في ريب المخاطبين على الارتباب في امر يشك المقام على  
حقيقته وزوال الارتباب فيه بالكلمة وهو الايمان المشار اليه في قوله فانوا  
سبون من مثله وابتدا الخلق المشار اليه بقوله فانما خلقناكم من تراب ثم

ع



ثم من مطلقه ثم من مطلقه وايضا نقول ان الارتياب في مثل هذا المقام لا  
 ينبغي ان ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير كما نقول في المقالات  
 لا غرض شغل به كالتبكي وحق لقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا للكره  
 فالواو وان كان غير العقل فهو هنا للاسماء التي هي جمادات لا يقدر منها  
 السمع الا على سبيل فرض الحال وانما جرحها بغير العقل ابتداء على اعتقاد  
 المخاطبين منهم الاطية التي هي اولى مرتبة في العلم من كمالهم والاداء في الشئ  
 بعد الآية لسانه الى ان الاصل في فرض الحالات كلمة لود وان كان لا يخلو  
 جزم بوقوعه ولا بوقوعه والحال مقتضى بلا وقوعه الا انه هنا ترك لعله  
 ما لا قطع بوقوعه ولا بوقوعه على سبيل المساهلة فارتخا الصان لقصده التبيك  
 ومثله قوله تعالى فان استوا مثل فاما تم به فتداهنوا وقوله تعالى قل  
 ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين وهو كثير ويأتي الى المقام ان يقال  
 واذا ارتمى لانه لما الخي بالمحالات كان استعماله اذا فيه من المحالات  
**قوله** ومثله ومثله اي ومثل وان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع  
 تحقق اسرارهم واسراركم لعقصد النوح والنسب على ان الاستدلال في  
 ان لا ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والمعنى انتم كنتم قوما مسرفين مع  
 القول ان اعراضا او للاعراض ومعنيين ان كنتم حقا ووزر في الكفر  
 والطغيان ولما في قرارة من قرأه بفقه ان المعنى لان كنتم **قوله** ومنه  
 اي مما استعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لعقصد النوح والجهل الا  
 ان القطع في الامثلة السابقة قد كان السوط وهما بلا وقوعه  
 لان السوط هو كونه لم يعمل في المحقق انه عمل ولما قال ومنه دون  
 ان يقول ومثله فحصل الضمير لما جرى فيه بان للقطوع بالحصول سهوا  
 قال في الجواب العلة بالضم والمخالفة والمخالفة والعلل وذلك التفسير  
 وهذه من الغرائب الغامضة في التوفيق التام في ضلوكه من سوء العمل  
 والترجمة التفسير والتفسير واقطع العمل بغير التام مضارع مجزول  
 على جواب الامر اعني قولوا لو احرك بالكره لا لتعال السالكين ومقول  
 فقولوا محذوف اي انك لم تعمل وقوله وليكن دعاء من القائل في المخاطبين  
 على قصد الضم والسامعة وان كنت مقولا لعمال وتعلم اي العالمين  
 المخاطبين جملة مبينة للمصنوع وكان قياس قولهم مثله في الاعتقاد

عمل ان يقول ان لم يثبت وان في عملك الا انه يكون استعمالا في المقطوع  
 صدق الى ان اعتقد ان لم اعمل ليكون في الجهل المشكوك بعد راجح  
 الجهل فليست **قوله** واما التقلب عطف على اما لعقصد النوح يعنى  
 يجوز ان يكون استعمالا مع المرتبة لتقلب المرتبة من المخاطبين  
 اذا كان فيهم من لا يرتاب على المرتبة وجعل الكل منزلة غير المرتبة وورد على  
 هذا انه حين يكون استعمالا في صلب الاعتقاد يعود المحذوف فلا  
 يحسن سوى ان يقول المراد تقلب غير المقطوع بارتبائهم على المقطوع بارتبائهم  
 لا يقال لشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم  
 لا نقول **قوله** ظاهر ان ليس الشرط وقوع الارتياب في المستقبل ولذا زعم  
 الكوفيون ان ان ههنا معنى اذ ذهب المبرد والراجح اليه ان لا تقلب  
 كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اردت ابقا معنى لما  
 مع ان جعل الشرط لفظا كان نحو ان كنت قد علمته قلته فقد علمته ان  
 كان قبيصة قد من قل وذلك لوقوع دلالة كان على معنى المضي لمحضه  
 له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد  
 منه الا الزمان الماضي واما ما يقال ان البعض مرتاب قطعا والبعض  
 غير مرتاب فمحل الجحج كانه لا قطع بارتبائهم ولا بعدم ارتبائهم فيضلع  
 مكنه لاستعماله في هذا المقام وليس من التقلب في **قوله** وباب  
 التقلب باب واسع يجري في كل من تحقق فيه فتعدد لبعضه حكم ليس  
 للاخر فيخرج ذلك البعض بحجة من الجهات ويعطى الآخر حكمه وذلك بحجة  
 كونه او بوجه او بوجه لفظه او بذكره او بذكره من التقلب لكثير  
 على القليل اسناد العود في عملة الكفر الى شيعت صلى الله عليه وسلم  
 وقومه مع ان العود في الشئ يقتضي سابقة الكون منه ولربكن شيعت  
 قط من الكفر لان الانبياء معصومون من الكفر والكافرين ومن الصغرى  
 المنقذة كسرة لعمه والتطيف بحجة لاختلافها بغير العبد بخلاف  
 الصغار التي لا تفرق فيها والمسئلة خلافة كلامه ولا دلالة في  
 قوله تعالى بعد اذ غابنا الله منها على كونهم داخلين فيها في الجملة هي  
 يكون هذا ايضا من التقلب ومن تقلب المذكور على الاثبات قوله تعالى  
 قالوا النجينة واهله الامراته كانت من العابرين اي الباقين في القرية  
 والعذاب الى الهلاك وفي آخر سورة الحريم في حق مريم بكلمات ربي



وكتبه وكانت من القاتنين في المطيعين والقياس في الغارات والقاتينات.  
لان صيغة الجمع بالواو والنون انما هي للمذكور خاصة بحكم الوضع فاطلها  
على الاناث تغليب للمذكور على الانثى وتحتية ان صيغة القاتنين بعد ما كانت  
للجماعة الموصوفة بذلك على ما تقدم الذكر والاثاث لصح هذا الانثى منها  
واما على ان ليس من الملايكة حتى تأوله ارم بالسجود وضح استناده في حريم  
في الاجاز بالسجود من تغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد في اطلاق  
الاسم مثل لقود في اسناد الفعل الا انه ينبغي هذا الانثى من المذكور  
من جهة انه اطلق الاسم الموصوع بحو هو ووجهه للملايكة خاصة على الملايكة  
والليس من غير اشراك له في مدلول الاسم اصلا كما انه اطلق الاسم الموصوع  
بهيئته للمذكور خاصة على المذكور والاثى المشاركة له في مدلوله هو هو  
الحروف اعني القنوت والاقال هذا الانثى من المذكور مع لطيفة اخرى  
لا ينبغي قوله ومن هذا الباب اي بابا تغليب تغليب خطاب على الغيبة  
بان يعبر عن الغائب الذي له جهة خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى  
الظاهر التغير عنه بطريق الغيبة او بان يعبر عن الخطاب والغائب معا  
بطريق الخطاب تغليب الجانب الخطاب لكونه اشرف واعرف فالاول  
كقوله تعالى انتم قوم مجتوبون فان مجتوبون صفة قوم وهو اسم ظاهر  
والاسماء الظاهرة غيبه فمقتضى الظاهر ان يقال مجتوبون يا الغيبة الا  
انه جئنا الخطاب بظهور المان فوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى  
قوله قلب جانب انتم على جانب قوم والاثى كقوله تعالى وما ربك بغافل  
عما يعملون فمن قسرا ايتنا الخطاب اي انت يا محمد المذكور بطريق الخطاب  
وجميع المكلفين لغايبين وغير المكلفين لا يقال له لا يجوز ان يكون صدق  
الكلام خطابا بالنبى صلى الله عليه وسلم واخص خطابا له ولغيره من عباده  
اعتبار التغليب وانما يلزم اعتباره لوجوه في اول الكلام ذكره بطريق الغيبة  
لاننا نقول في ذكر الغاية انه لا يجوز في كلام واحد ان يخاطب اثنا ذوا كثر  
من غير عطف او تشبيه او جمع وامان في قرأة يعاون يا الغيبة فلا تغليب  
لان الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم لانه لم يكن الصفات وهو  
لان لا يبعد مثل ذلك في الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب لا كثر  
نعم لا يبعد ان يكون المعنى بعلم العقلاء وغيرهم فغير عن الكل بعلم العقلاء  
تغلبا لكنه خلاف الظاهر ومن هذا الباب تغليب ذوي العقول على غيرهم

بان يعبر عن الغايل وغير بطريق تغليب العقلاء كما تقول خلق الله الناس في الانعام  
ورد لقمر ولقطة من مختص بالعقلاء فيمنع في المناد واحد العقل وغيرهم  
تغلبا للعقلاء على غيرهم وقد اورد هذا امثالا لا يشير فيه الى انه يجوز ان يختص  
في لفظ نوعان من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم  
من انفسكم اناجيا ومن الانعام وازواجا يدرؤكم فيه اي جعل لكم من جنسكم  
خللايل ومن الانعام ذكرا وانثى يتشكروا به ويذكر كرمه هذا الجمل حيث يكون به  
اليه والاشيا مثل هو كالمبع للشيء والتكثير فلفظة كرم من جنس خطاب العقلاء  
وقد وردت في بيده وكره فيه خطا بالعقلاء المذكورين بطريق الخطاب ولا  
المذكورين بطريق الغيبة ففيها تغليب لمخاطبين على الغيب حيث لم يقل بذيابكم  
واياهم وتغليب العقلاء على غيرهم حيث لم يقل بذاكر ولا اناك وغيره فان  
من كمال تغلب لمخاطبين على الغيب حتى ما يكافى لا باطلا هو لتغليب العقلاء على  
غيرهم حتى بالعلم دون اللون وقد تغلب الحكاية على الغيبة فمثل انا وديه فعلا  
وعلى الخطاب مثل انا وانت فعلا وهذه الاقسام متقاربة جدا بخلاف  
الاخرون فلذا قال وجهه اي من هذا الباب تغليب احد المشاركون في  
خصوصية بان يثنى اسمه الخاص ويقصد اليه والى الاخر حيثما كان يحسن  
مسمى باسمه حتى يكون معنى الايون المسمى بالاب كما يقال ان يدان تاويل  
المسمى بزيد ولهذا لا يكون تعريف الغيبين لا يكره ولا يكره الا باللام كما زيد  
لا كما بانين ومجانبين فان لفظ المشتق هكذا موصوع بانا والجلبين والامثال  
الاخرون والقرين فليس من قبيل الامثلة بل من قبيل اسما الاجناس فتارة  
يعرف باللام وتارة يتكلم المصلي هو الذي لفظه آخر كما لم يرد او مدرك  
كالغيبين واما الخافقان فمنهم من يحيل الخافق حقيقة في المعرب من خفت  
القوم اذا غاب وبعضهم في المشرق من اخذ الرجل ثوبه اذا لمع به وقال  
ابن السكيت الخافقان افعا المشرق والمغرب لان الليل والليل والخافقان  
فيما اي مضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب في شي واما بان فيجاء بـ  
التغليب في العلاقة فله من اي انواعه فما اراد احدا حو له  
**قوله** واذا امتن الناس من اي سوء حال من مرض او جده او فقرا او حيا  
كأعاجيبه بالاداء الفعل الماضي مع انا الصر قليل النسبة الى حسن الحال كالنسبة  
الى النسبة الى الحسنه لاجتماع امور اقتضت كون الشئ في حكم المقطوع  
وهو التغير عن الاصابة بلفظ المس المبنى على الفعل وذكر الصر بطريق

عام



المتكبر المناسب في هذا المقام ان يجعل على التقييد وجعل مقول المس الناس  
 الاضحايا بل يعم كل ضرر هذا فتر المصنف بتأويل ان الشرط واذا من الناس  
 ضرر على ما في سورة الزمر لكن جزاءه ليس عاقل بل هو اربهم منيبين واما  
 الذي جزاءه عاقل فهو اذ من الناس الانسان ضرر على ما في سورة الزمر على كل تقدير  
 نقل الآية على ما في الكتاب وهو لا ينافي في سورة الزمر واذا من الناس ضرر  
 وهو انهم منيبين اليه وفي سورة الزمر واذا من الناس الانسان ضرر عاقل  
 استشعر انه قد ورد مثل هذا الشرط بلفظ اخر في المصنف مع تعريف الشرط  
 والتعلق بمطلق الانسان تكون الضمير في واذا من الناس الشرع اذ الانسان  
 في قوله واذا انما على الانسان فاجاب بان ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم  
 لكن الذي تقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان فاجاب بان ظاهر الكلام  
 المتيقن مما يدل عليه الجزاء من قوله اعرض من وناجنا به اي اعرض من المنكر  
 وذهب بنفسه اي ابعدها عن ربه سائر الناس تكبر وتعظا كما يقال ذهبت  
 به الخيلا والجاب في حكم المقيم كافي في قوله كنهت الجبابرة فلان ربه ون  
 الي نفسه وقابته وفطنت في جيب الهادي دالة وابتلا المعوم من المنكر مطلق  
 الشرح ان يكون في حكم المقطوع به وعرض الدعا عارة من كنهته مجازا  
 عن عرض الجسر فانه اذا طال امتداد العرض فالتولى اكثر **قوله** وهذا  
 النجوى بين كان مقتضى ترتيب ما سبق من الاجمال ان يذكر اذ ما بعد اذ الا  
 انه اشتد اهتمامه ببيان كيفية جعل اذ ما من كلمات الشرط مع كون اذ  
 لما مضى خاصة وكون الشرط امر يتعلق به حصول امر في الاستقبال ووجه  
 التقضيات اذ وان كان اذ الاعلى المضي المنا في الشرطية الا انه بعد اتصال  
 ما الايجامية به سلب عنه الدلالة على المضي ويجعل الا على الاضحايا  
 فيصير المجازاة مثل اذ واذا احاط ذلك لانه باسناد ما الايجامية به  
 ينقطع عنه التخصيص بالمضات اليه ويناسب الشرطية لما فيه من الاضحايا  
 بمنزلة جثما وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان اذ تضاد الامل فتكون لوق  
 محصور في الجزاء في الخصوص فالامر ما الكافة ليصير ما واما اعتبروا  
 الاتصال بما الايجامية دون ان يحتملوا اذ كلمة بربها للشرط جريا على قضية  
 المناسبة والقالبية فاما او جثما وانما واما **قوله** ولا فرق يعني  
 ليس حال اذ واذا اما حال اذ واذا ما في انه يكون مع الشرطية وبهذا  
 لا بل اذ واذا اما كلاهما للشرط لا فرق بينهما من حيث المعنى الا في ان اذ

ما اليها ما في الاستقبال ليس في اذ امعني انك اذا قلت انك اذا اطلع الشمس  
 كانه وما يكون الطلوع بعد حتى يسقط العتب بترك الايتان في الغد بخلاف  
 اذ انما طلعت فانه لا يخص ذلك ولا يسقط العتب واما قال من حيث المعنى  
 اذ من حيث اللفظ يكون اذ اما جازما في السعة قال لدا ما يراهم بخلاف اذ  
 فانه لا يخرج من الا في المرون كقوله واذا لم تصبك خصا صة فجاء وذلك  
 ان المناسب للمجازاة هو ان يكون الشيء بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والحالي  
 عن ما الايجامية يكون لوقت معلوم ياق الا انه لما دل على وقوع الجواز  
 محبي وقته كما يقع في ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط واما الفعل  
 بعد اذ واذا بالتاليين عن ما الايجامية الكافة لهما في الاضحايا يكون في  
 موقع المود وتخرج عن الجزية كالواقع بعد ان المصدرية والمجازاة تستند  
 الجزية وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا خارج عن الجزية  
 وكذا في الاول لان جزوا اما ايضا ان يكون في الضرورة **قوله**  
 ومتى لتقيم الاوقات في الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق به يعبر كل وقت  
 من اوقات وقوع مضمون الجملة كان الحكم على كل رجل ياتى فله كذا يعبر  
 كل فرد ومتى امور من ذلك واشتمل حق ربما يجري في معنى من التخصيص لا  
 يجري في ميثا واما انه يعيد التكرار حتى يقع في ميثا دخلت العارقات طار  
 لكل دخول طلاق ليس بشئ بل مبيد انما في اي وقت دخلت من الليل فالتا  
 طلعت بخلاف متى فانه ربما يحضر بعض الاحسان ومثل متى وميثا في الارض  
 ابن وانما في الامكنة عطف الاجاز على الامكنة لان المكان ما يعتد عليه  
 المتكبر كالامر للسير والسير الفراغ هو هو الذي لو لم يشغله الحيز كان  
 فارغا وهذا الحكم المكان هو السطح الباطن من الحيز والماوي المات للسطح الظاهر  
 من الطوي وكذا الجزية **قوله** وحيثما نظير اينما يعني انه ليعبر الامكنة  
 ويجعل الجزية ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما كنتم في اي  
 مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم على شطر المسجد الحرام **قوله**  
 وما تقيم الاشياء من اول العلم وغير هو وهذا يقولون من لما يعقل  
 لغير اذ اعلم الحال بان هذه من اول العلم وذلك من غير هو وراق بما ومن  
 ومما اعلم من ما معني اي شئ من الاشياء حيزا وكثير قليل او كثير بحيث  
 لا يخرج عن النقص ولا يستثنى واختلفوا فيه فيقول كلمة راسها موصوفة  
 لزمانية التقيم توجه كونهما امر هو الوضع والمناسبة على ما قلنا الزيادة



في البناء للزيادة في المعنى وقيل له بمعنى اكف وما هي الشرطية والمعني  
 اكف من كل شيء ما تفعل فعل لبيد ما من شيء يفعل الا انا اصله عونا  
 فوق الحال عن الامر بالكف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقا لا تخيل  
 اضلا ما على ان الاول هي الشرطية والثانية انما متصلة بها لزيادة  
 التعميم كما في ميقا وانما وعرف ذلك وجه الزيادة حينئذ ظاهر وتحتاج  
 عند اهل المنطق استعمال مفعول الخيم الاوقات بمثولة يتمم خلق سون  
 الايجاب لكل في المتصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحى الا  
 ما ذكر صاحبها ليا بالاعراب انه قد يستعمل ظرفا نحو مما نصت فقا من يارق  
 تشم **قوله** ثم لا سيما للشرطية ما كان منها ظاهرا فامثل اذا واما ما وسى  
 ومثما وان وان ما وصفا محلا النصب بالفعل بعده ما وما كانت غير  
 ظروف كمن وما ومما فقد يكون محلا النصب بالفعل وقد يكون الرفع  
 بالابتداء والخبر هو الجزاء او الشرط مع الجزاءية خلافا لاكتفا بالضمير في  
 الشرط مثل من يلبس فان اتيك زيارتي الثاني وقد يكون الجزاء مثل من يزرع  
 تسال انا واما اي يعرف يقع مبتدا مثل ايم ياخي كرمه ومفعولا  
 مثل ايم يضرب اضرب ومصدر مثل ايم يضرب يضرب اضرب وظرفا مثل  
 اي يوم يخرج اخرج ويخرج واما مثل ايم مكررا مكررا واما عمل ان فالنصب على  
 الحال **قوله** والمطلوب بهذه المعربات يشير الى ما ذكر الشيخ من ان  
 من المصاحفة الاسما انما حصلت نافية عن حرف الشرط لاجل الاختصاص  
 والتقريب لانه في تفصيل مدلولها اظالة مقوية عن حرف الشرط  
 لمحمول المقصود لعدم ما كان ضبط جميع ذلك في مقام الحديث والاحكام  
 والتعداد والتكرار وهذه الالفاظ مجبوزة مختصرة حاوية لمجملات  
 التقاضيل على وجه لها يقع العيب مع تحصيل المبينة يعني ان الغرض من مثل  
 هذه الكلمات المصنوعة عموما الارمان او الامكنة والافراد والاحوال  
 امر ان ترك التفصيل في الاحمال والاعتراض عن الاطالة والاملا ليقوله  
 او عمل عطف على غيرها ف عطف العام على الخاص ومقدما يكونه وافيها  
 بالخصر كما في قوله اي سون تقرأ عركه وما تر من مصنفا في تلك ومن  
 تلقى من صحابي تكمه ونحو ذلك وقوله بالعد وحال من حصول قوله كذا  
 ان ياتي زيدا الى اخر الامثلة اي ذاهبا الى عدد وضمتها اليه وقوله مع  
 الاملا ليشعر بان الاملا حاصل البتة لا يتوقف على قبيل الاستيعاب

والغاية

يعرض لتفسير الآية لانه كان يفرد بما ذكر من حسن التطبيق وقوله قد  
 حاز اي جمع الفوز بتمامه وخذا اي الشا عليه وبواجه جمع حذ فاريان  
 لما يدل عليه اسم الانسان البعيد وغير الفصل وتعريف الخبر اي لا يار  
 سواهم وقوله فذلك بلفظ الجمع ناظر الى ما يفيد عموم الافراد من تحول  
 الحكم للجمع والاختصاص الظاهر ان يقال فذلك هو الغاي **قوله** واعلم  
 ان الجزاء والشرطية الدلالة على ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا  
 جليتين صليبتين مصارفين ولا يخفى ما في العبارة من المبالغه حيث جعلها  
 نفس التعليق ويبدأ بها للتعليق والوجه ان المراد ان مضمونها وممدوها  
 تعليق وقدر الجزاء لانه المعلق والتميز في الحكم واما الشرطية قيد له واما  
 حصول امر ما يعرف حق النسبة الاجابية والسلبية بل الانشائية ايضا  
 والامر المعلق مضمون الجزاء والمعلق به مضمون الشرط وذلك اشار الى  
 التعليق بل كونهما التعليق وقوله في جليتهما دون ان يقول فيهما رعا ترج  
 ما ذكرنا من الالوجه وقوله او احدهما عطف على خبر ان يكون الوضوع هـ  
 الفصل وقوله وكذا اي مثل استلزام امتناع البتة استلزام امتناع  
 المضيق وهو عطف على امتناع البتة وان يكون بدل من المضيق وقابل  
 لفعل محذوف اي فامتنع ان يكون الفعلان خاصيتين اخذما يتضمن لفتو  
 والا فالانطب بما سبق ان يقول ان يكونا اي الجليتان خاصيتين  
 وقيد بغير لولا سيجي من ان الاصل في جليتهما المضى وقوله فيظهر  
 تفريع على الكلام اي يظهر من امتناع كون جليتهما اسمين وفاضوتين ان  
 مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام البليغ الاكتفا لامتناع  
 المصير الى خلاف مقتضى الظاهر بدون تكمه في الحال الغير الظاهر  
 والامر يمكن الكلام بليغا واما في غير البليغ وبما يصار اليه لا لتكمه  
 ويظهر مما ذكرنا ان المراد بالامتناع في الاصل وفيها هو الظاهر لا الاصنع  
 عن اصله حيث لا يجوز خلافا فضلا واثار باجادة لفظها الى اقسام  
 خلافا للظاهر بله الاول ما صير فيه الى الماضوية في كلتا الجليتين وفي  
 الشرط فقط لو في الجزاء فقط الثاني ما صير فيه الى الاسمية والاشيائي  
 الالهي الجزاء وحده ولذا قد مر ذكر الماضوية مع ان الاو في ما سبق يوضح  
 الثالث ما صير فيه الى الماضوية لفظا ومعنى من غير انقلاب الى المستقبل  
 كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه كان فكان الانسب



ذكر بلفظ المضارع وقوله بما لا موجب بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة  
وغيره مع ما وصير كونه للفعل اي من الصور والامثلة التي لا موجب معها  
لكون الفعل مضارعا كون التاكيد فاما انما على المضارع لا غير حيث يكون لا  
يجوز الصير الى غير المضارع ولو مع الف نكته ولا اري جعل الضمير لما وجب  
الا ان تكون ما عبارة عن الفعل وحيد لا يستقيم اليان لا تنكته واما في قوله  
فاما يا ايها النكران الشرطية اتصلت بها ما الموكدة وانما تأكيد الفعل باليون  
ليلا يمتد بتبته عن رتبة الحرف والفعل الموكدة باليون لا يكون الا مضارعا  
وجواب الشرط اجملة الشرطية بعد اعني فمن تبع هذه اي فلا خوف علم  
وقوله تعالى فاما تتقنهم اي بضاد فم وتلقونهم ففوق عن محاربتك  
ومنا صبتك بقتلهم والنكايه فيهم من ذراهم من الكفر حتى لا يصير عليك  
احدا اعتبارا لهم وارتقا عا لاهم ومن صون وجوب المضارع ما اذا كان  
الجزا مع لن والسن او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا هو فظ على تأكيد  
الحرف بما وتضد ر الفعل بالسن ويحذفها والا فلا امتناع في العدول  
الى الماضي لنكته **قوله** مثل توحى جعل النكته امر من احدا ما طلب بران  
غير الحاصل في معرض الحاصل في الثاني ابراز المقدر في معرض المفعول  
وذكر لا يراى غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم عجمها بقوله  
وما شاكل ذلك **قوله** وعليه اي على المعبر الى الماضي لكون ما هو المقدر  
كالواقع وان لم يكن من الشرط والجزا ذلك لان ما علم الله تعالى وقوعه  
واجزبه له كالواقع له من الشبهة في وقوعه كنه الطحاب الجنة لهاب  
النار ونه الاعراف رجا لا يعرفونهم سيما هو وقع مكة اذا عمل  
قوله تعالى انا ففنا لك ففنا مناسا عليك وقد تول ففنا والمراد بالاعراف  
سور ضرب بن الجنة والنار على ما قال تعالى وبينها حجاب اي بن الجنة  
والنار او بين القريتين واصلا لاهرا من جمع العرف بالصم يستعمل من  
عرف القريتين وعرفنا لديك لا ارتفاعه واختلاف قول المفسرين في المراد  
في بالفتح المذكور بقوله انا ففنا ففنا مكة وقيل لم خير وقيل لم الر  
وقيل لم الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالجنة والسيف لان كل المتوج  
عنه وطلعت المدينة لانه كان سببا لفتحها بان غزاه ما منهم من فنه  
وما ناهروا بوج بيعة الرضوان وقل مناه وفضنا لك ففنا بنا على اهل  
مكة ان تهطل انت واصحابك من قبال التطوفوا بالسب من القاعة وهي الحكمة

**قوله** واما للتقريب اي يبرز ما ليس حاصل عن اسند اليه الفعل في  
الشرط اي معرض الحاصل في قوله بلفظ الماضي تقر ايضا من حصل منه  
ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولين اتبعته احوام بعد الذي جاك من الطور  
ما لك من الله من ذي ولا نصير ولقد اوحى اليك واليا الذين من قبلك ليبرأ  
ليحطن عليك ولتكون من الخاسرين فان ذلكم من بعد ما جاككم البينات فاطلوا  
ان الله عز وجل حكيم ذكر الشرط البني على الفرض والتقدير في الايات المذكورة مع  
القطع بعدم وقوعه من الخطاب بلفظ الماضي تقر ايضا بالقرآن انه قد صدر عنهم  
اتباع احوال اليهود والنصارى والشرك والارباب وانهم من الظالمين ولا يلزم  
ولا نصير وقد حطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم لان الاضلال والو  
في الشرط كما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع من اسندت اليه طلت  
له وجه وناسب ان يكون هو التقريب بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على  
ما هو الاصل في الشرط لا يبقا لشرط الواقع بعد اللام الموطنة للتقريب  
بلزمه المضي على ما تقر في الفحلا **قوله** قد مر مرارا انه لا تنافي بين  
الاهرام والمتقينات على اننا نقول ان الايات باللام والارام الماضي لغرض  
التقريب **قوله** وتطيم اي نظير ماء كرم من الالباب في كونه اي في مجرد  
ذلك التطير تقر ايضا في كونه شرطا وتبين عن غير الواقع بلفظ الماضي  
قوله تعالى وما لي لا اعلم الذي خطن والنبه على انه للتقريب وان المراد  
ما لم لا يقصدون قوله واليه ترجعون دون ارجح وكذا قوله تعالى في  
قصته رسل عيسى حكاية عن حيث الخارج من اسم الله من دونه الهة ان يشر  
ولكونه للتقريب قبل ان امنت بربكم انه كان المناس لولا تصدق التقريب  
ان يقال امنت بربى واتبعه اي ذكر بعد قوله امنت بربكم قوله فاسمعوا  
ولو لا التقريب لم يكن لذلك معنى وقوله وهو اي مقام هذا التقريب  
والامر المحقق له من حيث كونه محلا له هو تطلب سماع الحق اي اسماء فوجه  
الطالبين لذمة القاصدين لقتله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وتبع  
عبادة الاصنام وكذا فاضلا لا سيما بقوله سماع الحق من اضافة المضد  
الى مفعوله الثاني وصير هو الوجه والضرع عطف على الواجبة **قوله**  
ومن هذا الاسلوب بغير اسلوب سماع الحق على وجه لا يورث من بغير  
قوله فل لا سالون عما اجرنا ولا نسل عما نقولون بدل لا سالون عما علمنا  
ولا سال عما نجرمون وقوله فانا واباكر لعلى هذي ارضنا لحيين



بقولنا ان الفعل ههنا وانكر في ضلال لكن تركه التصريح وافضل المجادل الى العوض من  
 واهم به على الغلبة مع قلة شمس الخضم وظل نوكته بالهوية قوله لعلى ههنا  
 او في ضلال يحتمل ان يكون خبر الاسرار وما عطف عليه على طريق التثنية والشر  
 وان يكون خبر الاحدما وقد خذ في جزا الاخرى ان الفعل ههنا او في ضلال او  
 اياكول فعل ههنا وفي ضلال وفي كلتيه وفي شعارا بان صاحب الحق كانه على ضرب  
 جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منحصر في ظلام لا يدري اين يتوجه  
 وانما المورد الاتيين على تربية التزول لان كان انه قد لا تبادون اظهره التوضيح  
 والاضاف حيث اسند الاجرام الى نفسه خاصة ولما لم يذكر الاتيين قبل تقرير  
 حسن التوضيح لانما في الاضاف واجماع الحق على الوجه اللاتيق اظهره في العوض  
**قوله** وهذا النوع من الكلام المشتمل على اجماع الحق على وجه لا يورث  
 مزيدا الغضب يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه  
 ولم يجعل له مزيدا على مخاطبة ولان من سمعه من موافق ومخالف قال لمن خطب  
 به قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الاضاف كانه التوبة واعطاه  
 وقد يسمى الاستدراج لاسند راجحه الخضم الى الادعان والاسلم ويتوكل  
 انه من مخادعات الاقوال التي يقوم مقام مخادعات الاضاف **قوله** ان ظهرت  
 يصلح مثلا للتعاول واظهار الرغبة وقوله تعالى ان اردن محضنا فادع على  
 اظهار الرغبة في اراءهم من الخصمين واجب بوجه الاول انهم هو لمحا الغلبة  
 انما يكون اذا لمعنى للتعاول ههنا ولنا لم يقل وكقوله تعالى والاية مما اسند  
 به القايلون بنى مفهوم المخالفة والالزام هو الاكراه اذا لم يظهر للنتيجة  
 بالشرط فابيه اخرى سوى استا الحكم عندنا متنايه وههنا الفاية اظهار الرغبة  
 في الوقوع والبلاغة في النهي بمعنى المن مع فتور فقلنا اذا اذن الخصم وترك الزنا  
 فالمولى الحق بذلك وكون الآية تركت فمن كثر ردنا الخصم ويكره من المولى على الزنا  
 وفي مثله لا شئت للمعقول لثان ان الاكراه انما يكون على فعل مريد الفاعل خلافة  
 فعند اتقا اراد بمن ترك الزنا لا يصور الاكراه على الزنا فكونه اكراما على ما  
 لا يريد الفاعل خلافة وحقيق الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون جديا  
 للفعل مثل لا تفعل اذا كنت محمدا وهذا يكون قيدا تركه مثل لا تنال في الاضاف  
 ان حاولت سبوا للههم وقد يكون قيدا لطبقة مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا  
 والظاهر ان الاية من هذه القبيل فلا يدل بحكم المعنوي الاعلى انما يطلب ترك  
 الاكراه عند عدم اياض الخصم معنى لا يطلب ترك الاكراه على الزنا ان لم يرد ترك

الزنا لانه لا يتصور الاكراه حينئذ فلا معنى لطلب تركه الاكراه الثالث ان مفهوم  
 المخالفة لا يقتضي فلا يعتد به في معارضة الاجماع القاطع والضموم  
 القاطعة من حزمة الامر بالمعكر فضلا عن الاكراه عليه **قوله** وما شاكل ذلك  
 المذكور من اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالابناء عن الوفاق وهو  
 الفعل مثل ان اعطاني الامير الرضا فكننا وكالاستلذا فمثل ان قد مر الحبيب  
 كناية عن الرغبة مثل ان اكرمتك فلا تقصر في الشكر والشكر هو طلب مثل ان  
 مزينتك لم اقتص على القليل وكان مقتضى سوق الكلام ان يقول واما لما شاكل  
 ذلك **قوله** وقوله رجمة الله بلفظ الماضي في الدامع ان مقتضى الظاهر  
 لبرجمة الله من قيل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لعن من المعاني كالنكاح  
 واظهار الرغبة والابناء عن استحقاق الرحمة **قوله** ومن ههنا اي من معارضة  
 ذكر نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبيه للنكت في ذكر مجي الحسنه  
 بلفظ الماضي واصابة السيرة بالمستقبل غير معدول به وهي اظهار الرغبة  
 في وقوع الحسنه وكما لا رافة الله بالعباد ولو كان قوله ههنا اشارة  
 الى البعد والى الماضي لاظهار الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقبه  
 فان قيل قد سبق مزجا ان يكون الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط  
 هو النكتة في تغطية الماضي مع كذا في هذه الآية فاما معنى النكتة ههنا  
 للنكتة قلنا تلك النكتة هي الغاية وهذه هي الخاصة كما ذكرنا في الاضاف  
 ان له وجه حسن فاما لكل النكات وجه حسن خاصا **قوله** وابرار  
 المقدر عطف على ابراز غير الحاصل وهذه هي النكتة لثان في المصير الى الشر  
 والحر الى غير المستقبل وهي مختصة بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة  
 وهو ان اكرمتي الان فقد اكرمتك اسر هذا هو المفوظ به الذي ابرز  
 في صورته الكلام المقدر الذي هو ان يعبد باكرامك اياي الان فاعند  
 باكرامك اسر لا يضاهي الكلام ال معنى هذا المقدر ربه يظهر بالخبر  
 قد يكون جملة انشائه من غير احتياج الى ما قبل بالخبر لا لزوم اليه لان  
 الامر والنهي وعزما يجوز تقييدهما بالشرط كما يجوز بالظرف والحال غير  
 فان قيل قد سبق ان معنونا جملة الشرطية فيعلق حصول معنونا الجمرا  
 بحصول معنونا الشرط فاما معنى ذلك في الانشاء وكيف استحق في الشرط وهو  
 الجمرا قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ او نفيه عنه كما هو متداول  
 الجمرا قد يكون لوجه الطلب والحق او نحو ذلك مما هو متداول الانشاء



فتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن هنا يتبع كونه بالاشارة  
فما يصل ان يقال زيد فاكتمه ان على قدر صدق فانه جاءك اطلب منك كرامته  
لا يمتنع الاضمار بالطلب بل معنى انشائية **قوله** وانما كلمة لو هي كانت اي لما  
كانت ولما اجبت بقوله امتنع والمعنى انما لتعلق ما امتنع من حيث امتنع  
لما عرف من ان تعلق الحكم بالوصف يستلزم بالحيثية فصيلا للمعنى انما لتعلق  
امتناع الشيء وهو الجزا بامتناع الغير وهو الشرط على هذا يكون معنى قوله  
معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع اي بامتناع الشيء الذي هو مجني مخاطبك فيتم  
الحكم وينطبق عليه المثال من غير احتياج الى تقدير المضاف اي لتعلق امتناع  
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع وغيره  
من ان يكون مضمون انبات او نفي فيمثل اما اربعة هي ان يكون الشرط والجزا  
مشتقين مثل لو جيتي لا اكرمك ويكون امتناع الانبات نفييا او متبوعين مثل لو لم جيتي  
لما اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا ويكون الشرط حثيا والجزا منفييا فوجبت  
لما اشمكت او بالعكس مثل لو لم جيتي لشمكت وقوله على سبيل القطع متعلق بامتنع  
لانك لتعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجني فعمل هذا كان الانسب ان يقال  
لتعلق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره ولا ظهر انه متعلق بامتناع غيره  
لانك لتعلق امتناع الاكرام بالامتناع المتعلق للمجني بمعنى جعله مسيئا عنه  
على ان التعلق مجازي من السبب لانك اذا قلت ان جيتي اكرامك وعلقت  
الاكرام بالمجني فقد جعلته مسيئا والمجني سبيبا والافعال الظاهر انه ليس  
بمستقيم اذ ليست كلمة لتعلق الامتناع بالامتناع بل لتعلق مضمون الجزا  
بمضمون الشرط القطعي الانسبا لثبت امتناع الجزا لظهور انك اذا قلت  
لو جيتي لا اكرمك كان المعنى ان الاكرام كان مثبتا لو ثبت المجني وانما لم  
يثبت لعدم ثبوت المجني قطعا ولهذا طبق ائمة العربية على ان لا يقال لا امتناع  
لانما الاول كان ان لو لا امتناع ان في ثبوت الاول وهذا واضح في علم  
النحو حيث قال ولو لم جيتي الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الاول  
وبهذا ينبغي ان لا يستعمل للقطع بان معنى قوله تعالى لو شأ هذا اكرامك  
ان امتناعه انه بجميع سبب امتناع المشيئة لا بالعكس وقد صرح بذلك  
الجماعي تحت كمال • ولو طارد وحا ففعلها • لطارت ولكنه لم يطر  
اي لكن لم يطر وحا ففعلها لم يطر تلك الدابة ولا يوا العلا حيث قال  
ولو امت الدولات كانوا كغيرهم • رعايا ولكن ما نحن ذوام • اي ففعلها

لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه الى انها يجب ان يكون  
لانما الاول لانما الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانما السبب  
او احد لا يوجب امتناعا بالمسبب لجواز ان يثبت سبب اخر بخلاف امتناع السبب  
فانه يوجب امتناع جميع الاسباب اولان الاول ملزم والثاني لا يملزم وانما  
اللازم يقول على امتناع الملزم ومردون العكس لجواز كون اللام اعم وما كان  
يشي بان يخفى على مثله ان ليس معنى بلام القول ان امتناع الاول يدل على امتناع  
الثاني وينبغي العلم به بل ان سبب امتناع الثاني في الخارج هو امتناع الاول  
بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني كالاكرام يؤول  
مضمون الاول كالمجني مثلا فثبت لا اكرام لان امتناع المجني لا يترتب انك لو  
في الماء البارد المحسوس لو اصابته نار لم تكن بعين عدم محسوسته بسبب  
عدم اصابته النار ومعنى قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على رجل لرايته  
حاشا مصدعا من خشية الله ان امتناع روية الجبل حاشا بسبب امتناع  
انزال القرآن عليه لان يستدل بانما احد ما على امتناع الاخر وانما غلطوا  
من جهة ان اهل المعقول جعلوا لواداة اللزوم والاتصال واستعملوها  
في القياسات لا كتاب العلوم والصدقات لا كيان ان سبب الثبوت  
يستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان  
فيما الخلق الا الله لعندنا استدلالا بعدد العناد على عموم نقده  
الاطمة ولهذا الكلام زيادة بسط يطلب من شرح التلخيص **قوله**  
امتنع جواب حين كانت لتزها منزلة لما اي لكونها لتعلق ما امتنع  
بما امتنع قطعا امتنع جلتها يعني الشرط والجزا على الثبوت المذلول  
عليه بالجملة الاسمية ولزم ان يكون حملها فليتين والحال ان الفعل  
ماض ففعل ايضا داخل تحت اللزوم وانما لزم فعليتها ليعم التعلق  
وعدم الثبوت ولزم ماضوية الفعل ليعم انه تعلق ما امتنع على لفظ  
الماضي واستلزم لزوم كونها فعلية كما صؤميت ان يزل المستقبل  
الداخل عليه كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وضوا على النار منزلة الماض ليعبر  
عن لا خلا في اخبار وان يحمل المستقبل في مثل قولك لو خسرنا الى الشكر  
على ان المقصد منه الى الاستمرار فيما مضى من الزمان وقتا فوقتا يكون المعنى  
على المعنى وان يحمل في الصورتين على قصد استحضار الصورة على ما ناسب فعل  
لحال الحاضر وان كان المعنى على المعنى فان فصل قطعه استلزم في الموضوعين



على لزوم وجوب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت لتعلق بما استباح متناع  
بامتناع غير استلزام التبريل في المقصد المذكور من جهة واحدة فلو كان قد ذكر  
الشيخ بهذا القاهر انه اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجه واحد ما لا يستعمل  
كل بلخرائه مثل اذا اجتمعت فتلك وخلت عليك وتماها آذ يكون ترتيب المعنى  
بواسطة المقطوع عليه مثل اذ ارجع الاجل سادت وخرجت لى واذا استاد  
خرجت فالمعنى ههنا انما كانت لتعلق المذكور امتنع الجملان عن الثبوت  
ولزم فعليتها الماصوية ولما امتنع ولزم استلزام التبريل والمقصد على  
ان لا جعلنا ضمير استلزام لزوم كونهما فعليتين فاصوبين ثم المقصود وحسب  
وقوعا على النار اذ وهاحق بغايتها واطلوا عليها اطلاقا هي محتمل اواذ خطوا  
مغر فوامقدارها من وقتها على كذا عرفة وفهمته وجواب لوفى الايات  
لثلاث محذوف الى رات امرأعتي والخطاب عام كما هو والمعنى ان هذه  
الحالة كانت محققة وانقضت واثبت لوفى رات عجا وقوله تزيل  
المستقبل معقول له لتبريل ولصدور اي صدور المستقبل متعلق بظا فلا  
الى لوصف الماضي بالمعلوم كغيره فاذى وعلى نحو متعلق بتزليل وجوبا وبل  
يود بوقاذا الفعل الداخل عليه رب لا يكون لا يكون لاماضا لانه الذي  
يختص فيه التعليل والتكثير فاما المستقبل ففي العف وعندا لكونه هو  
كان الى ربما كان بود وعند بعض النسخ ما ليست بكاذبل نكن عبي  
شي موصوفة يود كالى رب رجل نيا فرقا وحسب يكون متعلق رب محذوف  
اي تحقيقه وعلى الوجهين لا يحتاج الى تاويل بود بود فلما قال واحد قولى  
اصحابنا النسخين ومعنى التعليل انما هو لا الهامه نه هشهم فيقولون  
مهيونين فان كانت افامه ما عنوا ذلك وقيل هو على طريقه فظهر لك  
ستند على ما فعلت وربما ندب الانسان على ما فعل لا يرد ولا النك والقتل  
يل يردون انا لنقدم وان كان مشكوكا وقيل لا تعلق عليك الى لا تفعل  
هذه الفعل لان العاقل لا يتعرض لما يورف الدم وان كان مشكوكا او  
قليل وقوله لو كانا مسطين حكايه لوداهم على طريق الاحار عنهم كما في  
فوكك حلف بالله لنفعلن في لويطبعكم واستمر امتناعه منى على انه كان  
المضارع الخالي عن حروف الامتناع لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لوه  
يكون لاستمرار الامتناع لا الامتناع الاستمرار كما يكون للمعنى لاستمرار التلق  
الاستمرار والجملة الاسمية المؤكدة المنقبة مثل ما انتم بمومنين تكون لتأكيد

لا لتلق التأكيد على ما من من ان نحو ما زيدا ضربت لاحضا عن التلق لا تلى ٥  
الاحتصاص وله نظائر عدة فعلى لو عطف على لشكوت اذ انشا الشك بسبب  
استمرار انشا الاحسان ومعنى لويطبعكم في كثير من الامر لعنتم ان انشا وقولكم  
في العت اي الجهد والمشق بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لكن الظاهر  
ان المراد باستمرار الامتناع دوامه ومراره لانه لا تحققه سامة فماعة  
وعلى التردد كما يشعر به قوله وقتا وقتا وقوله المقصد معقول استلزامه على  
نحو حال منه ويكسبون عطف على يستشرون وقوله بعد قوله قالوا انما معكم  
انما عن مستهزوة يعنى انهم ذكروا استمرارهم الى الموتى بل يولاه بد الله فذكر  
النبوت فانه سبحانه لم يترك الاستمرار الى الموتى بل يولاه بد الله فذكر  
بلفظ المضارع المبني على الاستمرار وقتا وقتا لانه اشد وانقطع ومعناه  
انزال الهوان والحقارة بهم والابلايا والنكبات فهم على تحيد والافات  
وبعد الحال **قوله** وقوله لويطبعكم متبد آخر وارد على هذا اي على  
فصد الاستمرار وفتح باستمرار امتناعه على الطاعة كما مبنا لكن الاظهر وبه  
شعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل على الطاعة ودخول لويصد امتناع  
الاستمرار وذلك انه كان في اراءهم استمرار على النبي صلى الله عليه وسلم  
على ما يستصوبون ولانه طاعوا لم يراى في امر كان معمولاه فذكر الله انه  
لو استمر على طاعتكم كما تريدون لوضع في الجهد والهلاك لكنه لم يستمر فيما  
وقم فكون الامتناع الاستمرار وانما كما نوايريدون ولم يعطه هذا  
المثال على مثله لوترى ولو عيسى لافا عجل المقصد الى الاحتصاص بجلاله  
براهن رجح الاحتصاص لوي عيسى الى صوت مع الاحسان على قياس استمرار  
الامتناع وفي ربما يود الى صوت الودادة وهو ظاهر وفي لوترى في المواضع  
الى صوت خالا الجرحمين والظالمين وغايته ان يرجع الى صوت رؤسهم تلكا كما  
وهو صوت الفعل لامنه كما ذكر في لو حسن واجيب بانه اشارة الى اختيار  
ان لو في لوترى للمعنى دون الامتناع بخلاف لو عيسى فانها امتناعية وان  
خيروا بان لو كانت للتقوى دون الامتناع لم يرجع الى التاويل لوالى للمعنى  
لا يختص بالمعنى وكان المناسب ان تعرض لصوت حال الموقوفين على النار  
الظاهر باليتنازد ولا تكذب لظهور ان قوله صورة الظالمين موقوف  
عندهم متقا ولين تلك المقالات مختص بقوله ولوترى الظالمون  
موقوفون عند ربهم رجح بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا



للدين استغفر والبولاتم كما مؤمنون وهذا هو المراد بقوله تلك المقالات  
 ووجه اختيار المضارع للاستعارة انه الذي يكون الحال وهو الحاضر وهذا  
 ظاهر وما يقال لان الماضي يدل على ان صفات الفعل موروثة تقتضت فلا  
 يكون للفعل عنه تامة في استحضارها لعدم إمكان مشاهدتها بخلاف  
 المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع صفاته ففصل للفعل عنه في ان  
 ترى انه كيف وجد فيستحق مع صفاته ففصل كما في قوله لان الصورة  
 العجيبة اذا سوهت من لا استحضارها سهل وانس والفتن اليها ارفع  
**قوله** اذ قال فتشتر مكان فانما ارتسنا الى السب وهو الراجح لانه اذن  
 على كما لا قدره اذ يفعل بعضا ارسله هذا لافعال العجيبة والاحوال  
 المختلفة فتر قال فسماه مكان فمناقه التناقل للحكاية دلالة على زيادة  
 الاختصاص وان الكل منه والوسائط اسباب والات فتوله من انما السب  
 اصنافه المصدر ابي المفعول والفاعل محذوف وهو انه نظر الى المحقق  
 والشرح نظرا الى ظاهر الكلام فرع بفقتين قطع رقيقة من السحاب واحدا  
 قوعد والقطع بكسر القاف وقع الطابع قطعة من دون مضروب  
 بالمدقة تضار من لفظ يتفاعل في الصبر للفرع وكذا اصبر بعد اي  
 يصبر وخولفت بين الصبرين لما في تضام من بعض الفعل كما ما يحاياتا  
 مراا ركب لعنه على حصن وهو اعنى تضار عطف على بدو واقدام مقام  
 تارة اخرى **قوله** وانه آي العدو والمضارع للاستحضار  
 طريق سلوكه للبلغا فان فصل منه مفعول والبلغا عن سلوك الطريق  
 الذي ينتهيه المقام معلوم لا يحتاج الى ان يذكر قلنا الحق انهم لا يجدون  
 عنه الطريق مقتضى الظاهر وان كان ايضا بليغا وذلك كما لحنه وفهم  
 اهتمام به **قوله** بالي قد لفتت بذا من قوله بما لايت في البيت السابق  
 - الا من يبلغ فتان فتم بما لايت عند رحاطان القول هو بالضم من  
 السفال والجمع احوال وجلان وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول  
 طوي يتزل بقال هو بالفتح هو بالي سقط الى اسفل السهل لانه  
 وكل ما اسوي من الارض وبعد والصيغة الوردية من القطان والصحف  
 المكان المسوي وكذا الصحف والصحاح والدهش الحرق حوت سقطت  
 لصرع المالك فليل بحق مفعول من صرعه اهلكه ولنا اسوي فيه المذكرة  
 والموت وليرتل صرعه والجران مقدم عن البعير من مذبحه اي مخم وبهم

البتة فقلت لها كلاً ما يقو ارضه احو سخر لحي في مكان فشددت شدة  
 نحو فاهوت لها كفي بمحقوق بمان الضم المذلول على تانيث ظل بكسر  
 اللام صيغة امر من خليته الشدة الحقة اهوت كفي بالسب (وملت ومقتضى  
 الظاهر في فاضرها فاضرها عطفا على شدت واهوت **قوله** خطفه من زرا  
 جملة مفسرة للنمل لاجل طامن الاعراب وهذا من تشبيه العرب بالاعراب  
 وهو الخلق بلا اب وام ليكون قطع الحضم واحصرا مادة شبيهة وبكفي في  
 حصة التشبيه اشراكها في الخلق بلا اب ولا امير اختصاصا من التشبيه بخصوصه  
 على ان المقصد هو التشبيه في كون وجودها خارجا عن العادة المستمرة وهذا  
 في ذلك سوا من في قوله لو قال له قبل لرب اللفظ وقيل لرب المعنى  
 اي صور طينتر قال له كفي لحاودما ونحو ذلك **قوله** واستلزم غطف  
 على ارم او استلزم والصبر للزوم كون جملتهما فليست اى استلزام في مثل  
 لو انتم مملكون اي جعل على كون انتم فاعل فعل محذوف في بعض الظاهر تكون  
 الجملة بعد لوضيعة لا متبدا اخر مملكون فتكون اسمية ولا تأكيد الفاعل  
 مملكون على انه يكون الاحتمال مملكون انتم محذوف مملكون لان تقليل الحدف  
 وهو محذوف الفعل وحده اولى من تكثير وهو خلف الجملة مع انه لا دليل عليه  
 ولا ضرورة اليه وما ذكر من كون التقدير مملكون مملكون بالثبوت والاكيد  
 وكون الدال على المحذوف هو صيغة المحذوف في الحذف لما عليه الجمهور  
 من كون الثاني للتفسير لا لجمع ميماً فقط لا للتأكيد وانما الدال عليه كلمة  
 الشوط المتضمنة للفعل مع قيام المذکور مقامه على ما سبق في لودات  
 سوار لطنتي وان دولونه لا لا لقوله المبدل صفة صبر ومنفصلا  
 حال من الصبر في المبدل ومفعول ثان على تقدير معنى الجمل لا يخفى ان  
 في لو انتم مملكون بعد تقدير الفعل تبقى جملة اخرى من محالفة الظاهر  
 وهو كون الفعل مصارعا وكان له مقصد استحضار الصوت ومذهب  
 المبردان لو تستعمل في المستقبل استعمال ان مثل اطلبوا العلم ولو بالي  
 والابا هي كوا الامور يوم القيامة ولو بالسقط وفي سفر ابي العلاد  
 الهوي ولو وصفت في جملة الهام لم يوفق من الجرج الا والقلوب خوا  
 يصفه تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ما دخله والمعنى ان صوت  
 ويشبه ان يكون الحق ههنا ان مكلوا مستكوا او تجلوا الحسنة الفاقد  
 من لطائف هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل فعل محذوف لكنه لمره



لما يرد مع الفعل المذكور في صورة المبتدأ والخبر أو المفعول من مثل ما يفيد  
 كتحريك المتعدي والخبر مثل انما سميت في حاجتك والعنوان الناس من المختصين  
 بالشيء المتابع **قوله** وامثال هذه اللطائف يعني المذكرة في مباحث  
 الشرط تغفل الماء في البحر تظلم الارض جمع رايض اصلنا روضة كما سبق  
 وضمت من رمت المراه منه وياضنا وياضه يريد ان هذه اللطائف  
 كما ملها مما استنبطها هو وامثاله من علم المعاني ولم يتعرض لها القدام  
 من اهل التصوف ولو ظلت ان هذا بناء استسهلنا لقا هو وكله جاز الله  
 ودينه بل ذنبه المصنف لم يعدم من علومه رتبة علم المعاني وصعوبة المذاكرة  
 فيه والصبر وانه من راضيه بانه لم يبق على الشرح للتركيب وخواصها ففصله  
 كما نرى من اراد الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف حتى لو انصرف على محو  
 القواعد كما في كثير من العلوم لم يحيط الطالب بطايرها للام في قوله لم يبق  
 بل انما وذلك لانه لا سيل للسر الى الاطاحة بالتركيب واحدا فواحدا وانما  
 ذلك لعلام الغيوب لكن علمه تعالى بذلك لا يسمى علم المعاني لعنده ان يتناهى  
 على تتبع التركيب ثم لا يتناهى معرفته عما في القرآن بكيفية كل كمال الاطاحة  
 بعلم المعاني لم يدخل الاحتجاج عليه الشامل **قوله** هذا الفن يعني الفن الثاني  
 والاستبصار طلب الوري وخروج النار من الزيت والاراء جمع رايض ودين  
 سبق وظهر هو اولها ولا تصح وادمتها جمع رماز وحظتها واستبصارها  
 للسوداء والاراض المسقف من ركنها الفرض على استحيته للعدو  
 والحكمة قد سقت الى ثأني مدي اي بعد غاية منطق راكض وكذا  
 باستفراغ اي بدل الجهد والطوق الطاعة وتوق الفصيل شرب اللبن  
 فواقا وهو ما بين الحلبتين من الوقت لان النافذة تطلب ثم تركه سويعه  
 برصها الفصيل اندر والا فاقوى جمع اقوا في جمع في جمع في جمع فبقه بالكثر  
 ولبه الا انما من لوازه واللب الذي يجمع بين الحلبتين بقوى متعلق به  
 مبتوق مولع صفة راكض وكذا متوسل في طامع وجاب القلوب شوقا  
 وانها من لطائف حال الجور في ما يورثها وهو متعلق بمولع والضمير  
 لما وكذا اهلها لان يترا عطف بوزنها والصفا المختارات جمع صغية  
 والخبابا المختارات جمع خبيثه وضميرها في الاضمة بذلك عما ذكر من  
 الركن والاستفراغ والتوق ونحو ذلك ان ما نوقى الى ان يتامل باستفا  
 او يشرح النظرة مجابه من باقى في النوضه دفع عليها معانها مستغلا

حال من صير متافق اي جند رجاء في الانتقال من العلم الاجال الحاصل بسبب  
 غير المحققين بالتدريج ومعارضة اليه العلم بالتفصيل الحاصل بعلم المعاني في الدنيا  
 اذا اطاع به على وجه وقوله والعور يروي بالنصب عطفا على الحسن  
 على انها مفعول طالع لا صفة المؤبه والاضطرار لها صفة والعور مجرور  
 معطوف عليها ولو نصب لعطف على محل المؤبه وذلك لان طبع لا يبعد في  
 نفسه بل بالحرف والغرض انما وان مهدنا القواعد واوردنا الامثلة  
 تكن ما اوردها فصول هذا الفن لا يجمع مجرد معرفتها وحفظها بل لا بد من  
 انضمار الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطبع في المؤبه والظاهرة  
 يوم القيمة الشوران به كالا لاجتهاد وفحصان الورود من اجل جعل الله  
 بوزن حاله من نور واحمد لله على التوفيق لشرح الفن الثالث وهو المسوق  
 لسلكه الطريق الى المقام والباحث وصل الله على النبي وآله **قوله**  
 (الفن الرابع هو في تفصيل اعتبارات النسل والوسائل والاعجاز والظنات  
 مذ كوجر مبتدأ هو ان ليس ولا يجد حال وخبر بعد خبر وان هي المحففة من  
 التثنية وفي ليس صهي الشأن او هو يمتنع في الفاعل يتنازعان والمعنى ان عدم  
 امتناع الاتحاد واليتامين من مضموني جملتين ثابت في ذلك مقرر عندك وانما  
 لنا على من الاحق يقال تاخا اذا اخذ كل واحد منهما صاحبه اخاله وارتبطت  
 من الجني المفعول قوله ارتبطت التي بالشيء وربطته واستحكمة الشيء ضارحا  
 قويا والادراج جمع اخيه بالمد وكسر الطاء وتشديد اليا وهو ان يدق  
 طرفا قطعة حل في الارض فيظهر منه مثل عرق شدة اليه اداة والمراد هنا  
 الغلابق والوسايج والوسايل والاحص ما عطفك على الرجل من دم او قرابة  
 او صهر او معروف يقال ما تافري على ذلك اصرة اي ما يعطف على قرابة  
 ولا منه وقوله ولا ان يابن عطف على الحاد وارباطا وكذا اولان يكون مقنا  
 اي فهو ما جلين بين بين اي الاتحاد والمباينة في وسطهما اي حال جهة  
 مضموني الجملتين بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي  
 المباينة والانتقطاع لذلك اي لما بينهما من القرابة والامصال في الجملة  
 والحاصل ان بين بين الجملتين كالا لا اتصال او كالا لا انقطاع او التوسط  
 بينهما ومنه اذا انفصل في الوصل على هذه الجهات الثلاث فعل الاول الفصل  
 وعلى الثالث الوصل وانما قال مذكرا لها عليه اذ في كل من الجهات سرائط  
 وتفاصيل ومواضع كما في العطف لدفع الاقوال مع كالا لا انقطاع مثل لا



وأيد ذلك أنه وترك العطف مع التوسط لا يفهم خلاف المقصود على ما ينبغي  
 وبالحجة فليس كل حال اتصال وانقطاع للمفضل وكل توسط للوصل ولنا الكلام  
 في كون مدار الاجاز وترك الاجاز على الجهات الثلاث اذ ليس كل اتصال يكون  
 فيه على احدى الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل توسط يتوفا الامر ان بل هو  
 كل اجاز على الجملة بل قد يكون جذا في المفردات كما سيجي لكن المذاعل ذلك يعني  
 انه الاصل في العدة هناك وقوله وهو ترك العاطف وذكر جملة معنونه  
 بين المتبدا والخبر وايراد الضمير في الفصل والوصل مجرى اسرعه وعجزه  
 هذا الباب او الفصل كما قال وهذا فصل وحمل الضمير لاحدهما انما هو  
 ليقسم اذ جعل ذكره جزئيا محذوف في اي احد من ترك العاطف والآخر  
 ذكره **قوله** وانما في هذه الجهات التي هي اعتبارات الاتصال والامتناع  
 والتوسط لمحك البلاغة اي الامر الذي به يعرف بلاغة المنظر ان يلحق  
 فيها الفصل فيعرف كل بلاغته واصله الحرف الذي يحل عليه الذي هي  
 صغر حاله والستقة والمتاصل في موضع الاستفاد والفاضل والمشار  
 ما يعرف به الجمل والمشار ما يعرف به غور الحرف وقد رغبه والمضمر  
 المظهر من بحر البيت يخبر بالضم ظهر وطلع والجمع موضع الجمع من تحت العود  
 عصفته لتعلم صلاحه ومطابقه والخلل بالكرم مصدر جوت الشيف  
 صقلته والصداء مصدر صيدا الحديد بالكسر اذ اخرج وصدا الحديد  
 وسجده والفتح الشهم قبل ان يراد وقد اخرج المبرسها مع والمعل الساج  
 منها وهو الذي يكون لصاحبه كاللينة ومن البلاغة طالع من الفتح وان  
 لك عطف على الفتح اي شمه وان لك في اخراج فضل البلاغة واحداث  
 رقتها اليه الواصلة ايما تريد والمعل من افعال الميسر هو الذي له  
 اسم من قارب احد سبعة اعشار الحزور وان خاب احد منه سبعة  
 اعشار غنه **قوله** ولا علم يربد ان في هذا القل الرابع تحت الاجاز  
 والاطناب تحت الجملة الكلية تحت اللواحق والمفردات والمقدحات  
 المتعلقة بالفصل والوصل وكل هذه عبارة السبع وانما الاصل هو تمييز  
 موضع عطف الجمل عن غير موضع فان هذا هو المختص بالحق والاشكال  
 والاحتياج الى زيادة البيان فلذا استعمل به ولا لبس في الكلام وبني في  
 المباحث عليه فقال وانما في عطف الجمل يؤمن القرب المعاطي والبعيدة  
 لان عطف الجملة اما ان يكون بالواو او بغيرها وعلى التقديرين ان يكون

للعطف عليها محل من الاعراب او لا كما كان بغير الواو او بالواو وللعطفون  
 عليها محل من الاعراب هو قرب التناول سهل المأخذ وما سواه فبعيد وطلا  
 ولما كان العطف تارة وتارة اخرى اثر التمييز وينتهي مثل له به فقال كذا ان نذ  
 وصيغ يذكركم الجمل ومعطوفات حال منه مستند الي بعضها ومتر وكا عطف عليه  
 مستند الى العطف وقوله ويوع سعة ذلك اي العاطفي فيه اي ذلك  
 النوع وقوله لكن بشرط استند الى قوله بالواو فقط فبعضه انا العطف  
 لغز الواو مطلقا وبالواو وبشرط ان يكون الجملة الاولى محل من الاعراب  
 من القرب وما سواه بعيد فالتقريب صنفان ولما في قوله ان يقصد من  
 مع ان القرب والبعيد هو العطف المذكور لا المقصد اليه من السماع جعل  
 بعضهم ضميرا انه يؤمن ان لغيره موضع العطف لا للعطف لكنه اشار الى  
 ان المراد بتوحي العطف المعنى المصدر الذي المبني للفاعل اعني ان عطفه بدليل  
 انه قال يعهد معرفة اصول وليرقى يعتمد اصولا **قوله** والسب في ان  
 قريب القرب اي النوع الذي يمينه القرب المعاطي وبعد النوع الذي  
 سميها بعيد المعاطي هو ان العطف لا في مجرد صفة التركيب وبلازمة اصل  
 المعنى اذ لا دخل لوجه كونه مقبولا في ذلك بل في حكم كونه يليغا يتوقف  
 على معرفة اصول ثلاثة هي مبدء في العطف لغز الواو مطلقا وفي العطف  
 بالواو اذا كان الجملة المعطوف عليها محل من الاعراب غير مبدء في العطف  
 بالواو او اذا لم يكن الجملة محل من الاعراب وقد بسط المصنف الكلام في ذلك  
 غاية البسط واوضحه كاية الايضاح واول الاصول التي لا بد من معرفتها  
 في العطف المطابق لمتنقح الحال هو الموضع الذي يصلح للعطف من  
 جهة الموضع يعني وضع الحرف العاطف لعماء بان يكون الثاني عقيب  
 الاول في العطف بالواو لان الغامض موقوفه لذلك ومتر اجاعته في العطف  
 ثم وعلى هذا قياس باير الحروف وحاصله ان يتحقق فيها من المعطوف  
 والمعطوف عليه المعنى الذي وضع الحرف بازاية اذ لا بد من ذلك لتعريف  
 الموضع وان كان ان توم ان المراد بالوضع ههنا الرتبة التي يلحق بها العطف  
 بالنسبة الى سائر حروف العطف في ما يناسب معنى قولنا الوضع اعني  
 اظهره كاحالة الشيء بالقياس الى غيره ذلك او ان تفسر الموضع الصالح من  
 حيث الموضع بان يتقدم متبوعه فيترتب وكذا مظاهره بعد الواو وان  
 ذلك ليس معناه بل غاية ان يصدر هو عظم وانها فائدة العطف وهو



العلم يكون الثاني من الاول على النسبة التي يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل  
 المسند اليه او المسند مثلاً وتالها وجه كونه مقبولاً بان يكون على ما ينبغي  
 في نظر البلغاء اي على بين مخصوص بلق بكل حرف بان يكون في الواو بين الامرين  
 جهة جامعة وفي الواو في نسبة محسوسة يقتضيها العاطفة واما نصير  
 الفايدة بمساركة الامر من في المعنى الذي دل عليه الاحراب والمقبولة بوجود  
 الجهة الجامعة وليس على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور **قوله** وانت اذا  
 اتقت بعد تمهيداً لمقدمة العامة النافعة في بيان قرب القرب وبعد اليه  
 اخذ في تفصيل الدليل على قرب الضمة الاول من القرب من الضمة الثانية فيهم  
 بيان السبب في بعد البعيد من بيان جعله قريباً فقوله و انت اذا اتقت  
 اخذ في بيان الاول وقوله ولكنه لك اذا اتقت في الامر الثاني وقوله واما  
 توسط الواو في الثالث وقوله واما انك في الرابع والشرطية اعني لا التقت  
 اي اعطت على وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوي الواو من الحروف العطف  
 حصلت لك معرفة الاصول الثلاثة لانه كل من الحروف العطف التي هي  
 الواو وعلى معنى يحصل تحقق يستدعي من لكل وسطاً مخصوصاً مستقلاً على  
 فائدة العطف وعلى كونه مقبولاً في ذلك بين بخلاف الواو كما انها انما تدل  
 على مطلق الجمع الذي هو امر مهم لا يحصل الا بان يكون على وجهاً مقارناً او  
 التعقيب او التراخي وهذا كما يتبين من الاوضاع امور محصلة بانفسها او مما  
 فيها من المصول والجنس امر مهم لا يحصل الا بما يتضاف اليه فبذلك اخذ  
 الاوضاع ولهذا ينبغي ما يقال ان الواو ايضا تدل على معنى معين هي  
 الجمعية والمشاركة فينبغي ان تكون الاصول الثلاثة منها ايضا فذلك  
 كما برحروف العطف من غير فرق وذلك لان الفرق ظاهر وهو انما  
 دل على معان محصلة فاما حقيقة صلح موضعها للعطف لهما وحصلت  
 فائدة العطف وكان مقبولاً لعدم توقفها القول فيها على امر غير محصل معانيها  
 بخلاف الواو حيث لا محل لها من الاعراب فاما لا تدل الاعلى على تحقق مصون  
 الجملتين وعدم احتمال كون الثاني امرين على الاول كما في ريد فامر وقاعد  
 من عليه الشيخ عند القاهر والجلل المشاركة في المحقق مما لا يكاد يخص  
 واكثرها عن ممتا سبه حيث ادلت العاطفة عدت من قبل المجرى والمجون  
 واوهت كت المصاحك فلا بد من المتعاطفين من خصوصية جماعة  
**قوله** وكذلك اذا اتقت من بعد ان العطف بالواو على الجملة التي لها

محل من الاعراب قريب التقاطع في معنى ذلك على العلوم بمقدسات الاول  
 ان الاعراب صفات اصل وبع الثاني ان التبع محصور في الجنس الثالث  
 ان المتبوع في البدل في حكم العلة من جهة المعنى بمعنى ان المقصود بالنسبة  
 هو التابع الرابع ان المتبوع والتابع في الوصف والبيان والتأكيد واحد  
 بالذات لا تباين بينهما الخامس ان معنى الواو يستدعي معانية التابع للتبوع  
 فصل لك من هذه المقامات ان الموضع الصالح للعطف بالواو ليس الا بين  
 المحصور الذي يقصد منه اتباع الثاني للاول في الاعراب بتوسط حرف  
 وهو النوع الخامس من الصنف الثاني لانه اذا لم يكن هناك اول وثاني  
 يقصد بهما احد حائناً بغير للاخر وهو معنى الصنف الاول فهو ليس بمحل  
 للعطف بحرف ما من الحروف فمثلاً عن خصوص الواو لغوات شرط العطف  
 حقيقة وان كان بان كان الثاني هو البدل هو ايضا ليس بموضع للعطف  
 بسبب من الحروف لغوات شرط العطف بالواو وهو التقدير على ما تحققت من  
 ان الواو وحكا لان الواو بمنزلة العلة من فليتحقق هذا بالصنف الاول وان كان  
 هو الوصف والبيان او التأكيد فليس موضعاً للعطف بالواو ولغوات معنى  
 العطف الى ان لا يكون معطوفاً هو المعطوف عليه فظهر ان موضع العطف  
 بالواو وهو النوع الخامس من الصنف الثاني ثم اذا صحت المقدمات  
 السابقة فمقدمة سادسة هي ان كل واحد من وجه الاعراب ذلك على  
 معنى كما عرفت في علم النحو اما اجمالاً فالفا على والمقبولة والامانة  
 واما تفصيلاً فخصوصية كل من الفاعل والمفعول والمختات بمها والا  
 باقسامها حصل لك معرفة فائدة العطف بالواو وهي مشاركة المعطوف  
 والمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي يدل عليه ذلك الوجه الذي ثبت في  
 المتبوع من الاعراب فبالنظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم  
 النحو حصل لك في العطف بالواو فيما له محل من الاعراب اصلان من الاصول  
 الثلاثة التي هي يعتمدها العطف في باب البلاغة واما معرفة موضعها  
 ومعرفة فائدها وليريق الا لاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه  
 مقبولاً فاذ عرفت في علم المعاني ان شرط كون العطف بالواو مقبولاً  
 ان يكون بين التابع والمتبوع جهة جامعة على ما سياتي تفصيلاً فحصلت  
 لك الاصول الثلاثة من غير رجوع الى امر اخر او زيادة تأمل فيما ذكر وهذا  
 معنى قرب التقاطع هذا ضبط الكلام في بيان سبب قرب القرب بصنيفه



ولنرجع الى شرح الكتاب فنقول الامراب صنفان ان تاوله بدى الامراب فظاهر  
وانما حل على حقيقته فالمعنى ان الصنف الثاني انما هو العرب بالاعراب السبع  
مختصر في الانواع الخمسة والصنف الثاني مختصر في اعراب الانواع الخمسة  
والاول او في عماد كفي علم العرب ان قوله الامراب على وجهين ه  
احدها ان يكون حيث لا يقبله الابدان ان يكون عنده قد قبله وهو خمسة اعراب  
يسمى التواضع وشرح بان التاكيد في مرف احكاما يتصرف الى التوكيد لكن تعيينه  
هنا من المعطوف بالحرف بقوله ابتاع الثاني الاول في الاعراب بتوسط حرف  
انما يعيد على التقى المصدرى للعطف لانه لا يلي التايع الذي هو المعطوف ولا  
على اعرابه وبالحكمة انما عبر عنه بهذه العبارة دون العطف او المعطوف لانه  
لا يحسن ما ذكر من ان المواضع للعطف هو النوع الخامس من الانواع ٥  
الاربعة الاول اذ يصير عبارة في ذلك الموضع للعطف هو السطف دون  
حين من التواضع وقوله نزلت عطف على انقت ذكر الصور السابقة بالامان  
لانها امور محكمة معدة في علم النحو بلا شبهة او احتياج الى زيادة بان  
بجلائف كون المتنوع في البديل في حكم العدم فانه انما يتغير عما يتبع في عبارة  
تبعن النخلة الى البديل في حكم نتيجة البديل منه اي يتجدد والاضطرار بعينه  
مع اتفاقنا على ان هذا ليس على ظاهره لصفه قولنا ريد لقينة رحلا ضاحكا  
مع انه لو اسقط البديل منه لم يصح الكلام لظن من العايد الى المتدا وقوله  
ويوصوت عطف على يقولون وذلك لانه على كون البديل منه في حكم المعنى ان  
كله بل للاعراب عن المتنوع فيكون في حكم المضروب عنه حيث لم يصح جل  
لحصول بالتصريح حسن الكلام وحوجه عما يقع لاجل رويته لكن دلالة هذا  
على كون الامر كذلك في بدي لالكل والسبب والاشتمال محل نظر والقول بان ال  
نوع واحد من التواضع فاقسامه مقارنه وحكم الامثال واحد من حرف بل  
الاقرب ما قيل ان لفظ البديل بحسب اصل اللغة بني عن القيام مقام الشيء  
وانما يكون ذلك اذا كان الشيء مظلوما او في حكم المظروح فالما انضم اليه  
هذا المعنى توصيهم بالتصريح بكلمة الاعراب في الصبر الذي اظن ان السبب  
فيه في قايه الظهور علم ان باقي الاقسام في حكم طرح البديل منه وفي تقدير  
بل وكذا الحكم بان التايع في الوصف والبيان والتاكيد هو نفس المتنوع بالثا  
بل بالمعنى ايضا في بعض صور البيان والتاكيد ليس ما يقرر ويحق في علمه  
الذي يظهر بالاتفاق لكنه حكم يعم بالنظر والتامل في هذه التواضع وقوله ثم

رجعت فحققت عطف على انقت وعلمت وانما اجمع الى هذه المقدمة القا  
بان المتبدل منه في حكم المعنى ليعلم ان البديل ليس موضعاً للعطف والمعنى  
انك بعد ما علمت ما دلت التقات ان التايع في هذه الثلاثة نفس المتنوع اذا  
رجعت الى النظر والتامل في النظر في معنى الواو وانما الجمع لا يتصور بين الشيء  
ونفسه ضلت بلا شبهة ان الواو تستدعي مقابلة المعطوف للمعطوف بل حصل  
لك العلم بان شيئا من الثلاثة ليس موضع العطف بالواو **قوله** باي حرف خبر  
كان قد مر الاستظهار واسمه من العطف ومن حروف العطف صفه اي حرف  
الخبر في موضع الخبر لا نقا الاستظهار فيه وهو فيه للصنف الاول ولم  
يذهب عليك عطف على حصل لك اي لم يشبهه عليك ولم تغفل ان حرف ذلك  
اذ لا معنى للعطف حيث لا معطوف عليه حقيقة ولا تقدير ان ادب الى  
اجتماع المتسايفين وهو ان يكون اعرابه متغا وبسبب شيع ومن هنا قيل في  
قوله تعالى لقد نصر كرم الله في مؤاظن كثير وبوجهين انه من عطف الجمل  
اي ونصر كرم وبوجهين لان كلاما من طرف الزمان والمكان مستقل الاعراب  
فلا يصح عطفه عليه **قوله** وان عطفه عليك ورحمة الله السلام اساق  
الى ان انقأ تقدم المتنوع قد يكون لا نقا المتنوع احتلا كما في جازيد  
اذا جعل زيد فاعلا مستقلا لا عطفا على مستكن في جازيد الشدة و  
وعرفت نعموا وانما في خالده وكاكا وقد يكون لاسقاً تقدمه كما في  
عليك ورحمة الله السلام حيث تاخر المتنوع الذي هو السلام ولهذا  
حكم انه لا يسوغه الانية تقدم المتنوع وتأخر التايع واذا حكمه بانه  
معدم النظر فعناء فلة للنظار وانما الاطراء وكان الاول ان يمثل  
بقول الجاحسي لا شك في ساكنه فيرسخا لعطفه وساكنه على قراد  
ربما ساكن في كون ورحمة الله عطفا على السلام لحو ان يكون عطفا  
على المستكن في الظرف اعني عليك لكونه جزم المستدعي في مثله يجوز للصبر  
الى النظر فانيته انه يكون في شدة وقوله قلت اذا قبلت ونهرها في  
حيث عطف على المستكن بلا ضل وتاكيد **قوله** وما نحو قوله عز سلطانك  
يريد ان ما هو عديم النظر وعلى نية العتمة والتاخر ومختصر بالصورة  
انما هو تاخر المعطوف عليه واحاد فده بقراءة لاحقه كالمعنى في واياله  
فانصبون او ساقه كالاستظهار في كل كزوا صايغ شايغ من غير تكبر  
لان المعنى كالمعطوف من لفظت بالظنة نكته بها والعصر هو طار هو







خلفه بحق انه لا يمكن الاطلاع على حقيقة هذا الفن لا بعد الاطلاع على  
 سائر الفنون السابقة واللاحقة اما السابقة فتعلقها بآثار الجملة واما  
 وهذه بانظما وجملة من الوردية على ما يكون البلاغة واما اللاحقة فتعلق  
 بعض احوال هذا الفن باتفاق المجتهدين واختلافها في الجري والانتساب  
 وتعلق بعض المناسبات بما فيها من التشبيهات والاستعارات والكليات  
**قوله** واعلم يريد بان الطريق الى ترتيب هذا النوع الذي هو ترتيب  
 النعاطي فتم ترتيبه للتشاكل وهذا الترتيب انما هو بالبعيد القاطع وهو  
 مضمون قرب والباقي بحيث متعلق به وفي بادئ الامر بلا حتى وفي بادئ الامر  
 وجاز لا اختلاف الباري معني اذا لا في المظهر فيه وهذه السببية مع ان متعلقها  
 هو المتبني بالاولي وهو ان الجملة لا في التنسب والمراد بالجملة الجملة الثانية  
 التي لها سابقه وخبر عليها الامر في المعطوف كما في المعطوف عليه ولم يتصل  
 او ارد به لغير التبدل عنه لى عما قبله لان القطع يكون في كيفية حصوله  
 التنسب لهذا الكلام على ترتيب البعيد وكيفية تطبيقه على ما خصه  
 في القرب النعاطي مضمون نزول الجملة الثانية من جملة العارضة عما  
 تعطف هي عليها اشارة الى قوات شرط العطف بالي معرفه كان اعني قد مر  
 متبوع اما محتملا كما في الجملة التي اردت قطعها عما قبلها واما حكما فكما  
 في الجملة التي اردت ابتداءها من جملة الاولى كما في الاول تكون منزلة العند  
 فنتفق فتم المتبوع حكما ولذا نظرنا في سلك واحد ونزول الثاني من  
 الاول منزلة ضمن الاول كما لا الاتصال اشارة الى قوات شرط العطف  
 بالواو وهو المعاني بين المعطوف والمعطوف عليه كما في الصفة والبيان  
 والتاكيد واقتصر منها على البيان والتاكيد لا يعقل كون الجملة الثانية  
 بمنزلة الوصف الاول وقد يتوهم ان كونها موصوفة للاولى اشارة الى كونها  
 بمنزلة الوصف لها ولا يخفى فساد على الناطق في الكتاب ولهذا قال ولما  
 الحالة المتضمنة للايضاح والبيان واما الحالة المتضمنة للتاكيد والتكرار  
 وانتفا الجملة الجامعة بين مجتهدين اشارة الى ان شرط كون العطف بالواو  
 مقبولا في باب البلاغة على ما هو الاصل الثالث فلا نظر الى ما ذكرنا كرلفظ  
 كذا وكذا ثم قال واما ان يكون اي الثانية موضع المدح والاولى موضع  
 من كمال الاتصال والانقطاع فلا نظر الى ما قال فيما سبق والما موضع  
 النوع الحكم من في هذه الجاهات الاولى انه جعل فيما سبق وجه الفنون للاختلاف

مزيد

بالنا ومنها اذ وجه في الاصل الثالث اعني الموضع الصالح والجواب انه  
 قد الموضع الصالح عنه بكونه من حيث الموضع فلم يتناول وجه القول  
 لكونه من حيث البلاغة ومنها اطلقه فتناول وجهه قصد الى الاختصار  
 واعتماد على سبق التفصيل الثاني لانه لا تعرض ههنا للاصل الثاني اعني  
 فائدة العطف والجواب ان ذلك نظرون ومقايسته في المشاركة في الحق  
 الذي يدل عليه الاعراب فماله محل من الاعراب في هذا المشاركة في التحقيق  
 اذ به ون الواو وحمل الاعراب عن الاول الثالث ان كمال الانقطاع قد  
 يكون للاختلاف خبرا وطلبا ولا تعرض له والجواب ان انتفا الجملة  
 الجامعة يتناولها بناء على اخذها من الجامع العقل والوهم والخيال  
 الرابع ان قوله كمال انقطاعها طلبة لان انتفا الجملة الجامعة متعلق بلو  
 يكون بينها والامر بالعكس وكما لا الانقطاع معلل بان انتفا الجملة الجامعة  
 والجواب انه متعلق بما بعد اعني لم يكن ايضا موصفا له خولا لوار  
**قوله** ولكل من هذه الانواع يعني القطع والابدال وكما لا الاتصال  
 بناء على الايضاح والبيان والتاكيد والتقرير وكما لا الانقطاع والتو  
 من كمال الاتصال وكما لا الانقطاع حاله مقتضيه وخبر نزولها للاشارة  
 وخبر طبق ورق لورودها ومن البلاغة حال من وجهه وخبر تناظر الكلام  
 وهناك اشارة الى تلك الحالة المتضمنة او الى تمام المدلول عليه سوق  
 الكلام **قوله** واما الحالة المتضمنة للقطع اي قطع الجملة عما قبلها  
 فهي نوعان احدهما ان يكون للكلام السابق حكم وات لا تريد ان يحل  
 الكلام اللاحق شريك له في ذلك الحكم فيكون عطفه ليلاسا وكونه في ذلك  
 الحكم فان كان قبل الكلام السابق كلاما خولما من عطف اللاحق  
 عليه كان تركب العطف للاحياط ليلايقوه عطفها على الاول والمشتل  
 على المانع كما في قوله وتظن على التينة لم يعطف اراها في الضلالة  
 لقيم على تظن مع عدم المانع ليلايقوه عطفه على ابي فتشاركه في  
 كونه مظنون على وان لم يكن قبل الكلام كلام خال عن المانع من العطف  
 عليه بان لا يكون قبله كلام اخر مشل اذا جئنا كرمك اذا احك او كان  
 وفيه ايضا مانع مشل فاذا خطا الى تياطينهم قالوا انامعك الالة لمره  
 يعطف الله سبحانه على انامعك انما نحن مستهزون ليلايقوا ركه في  
 كونه مضمون قولنا المنا فبين ولا على قالوا ليلايقوا ركه في الاختصاص



بالظرف اعني اذا اخلوا كان قول العطف مثل قيل الوجوب ولذا في النوعين ان يكون  
الكلام السابق مبدؤا له كالمسما لسؤال يستعمل الكلام الثاني جوابا له ففصل  
ذلك السؤال بمنزلة المحقق ويترك عطف الثاني عند الثاني جوابا لذلك  
السؤال كما في قوله **وقالوا** اذ ان في قوله **صد** قوله **لكن** في قوله **لكن**  
لم يعطف صد قوله **لكن** فصد الى كونه جوابا لصد قوله في ذلك لا غير  
ام كنوا ففعله فتقطع مرفوع مطعون على لا يريد لا على ربه والمصوب في  
تشركه للكلام السابق وهو اول معقول تشرك والثاني الثاني قول تشرك  
زيد اعروا فالحال لا حصلتم اعروا تشركا له فيه لا بالعكس كما قد يفهم  
وقوله كالمورد على لفظ اشترى الفاعل من وروى عنه كان هذا الكلام لكونه  
منها السؤال هو الذي وردا السؤال وقوله في ذلك وطلب ويقطع من  
عطف على يكون اي ترك عطف الكلام الثاني على الكلام السابق لفصل  
وقوعه جوابا للسؤال المتكرر متكررا الواضح **قوله** ويترك السؤال حال كونه  
مبدؤا لا عليه بالهوي متكررا الواضح لكونه خلاف مقتضى الظاهر لا يشار  
اليه الا لتكرره مثل تنبيه السامع على موقع السؤال وعلانا الكلام السابق  
كالمورد له ومثل اعنا السامع عن ان لسان تكريره ومثل ان لا يسمع منه  
شيء فنقصا له وقلة الثبات اليه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه جو  
منك على الكلام وحطاله من ان يكلم حال كونه لا يقال هذه المعاني لثلا  
حاصلة على تقدير ذكر العاطف لا ناقول **قوله** غي لا جعلها مقتضية  
لترك العاطف بل لتترك السؤال المتكرر المحقق بعد تحقيق قصد  
حصول الكلام جوابا عن مولاك ومثل المقصد ان كثير المعنى مع سبيل المقطع  
او يواظف عليه فان تكرار المعنى اعني تقدير السؤال انما حصل بتفصيل المقطع  
اعني ترك العاطف لكن قوله وهو اي تكرار المعنى بتفصيل المقطع بعد سيرا  
السؤال وترك العاطف بمعنى المعينة السب ومثل غير ما ذكرنا من غير ذلك  
في سلكه كمنشط الكلام مع السامع وطلب ان يسهل بالكلام معه وان  
كون السؤال ظاهرا من محتاج الى ذكره وانما السامع هل يتنبه للسؤال  
**قوله** ويسمى النوع ظاهرا ان المقطع والاستيفان ايمان نوعي  
المقتضى سرفاعا لكونه المحقق انما ايمان نوعي لمقتضى اسر معقول  
فيكون الاول من سويته الخاص بامر العام **قوله** وانما الحالة المقتضية  
للا بد اي ابدال الجملة عن جملة سابقة عليها هي ان يكون الكلام غير

واي تمام المراد واما المراد وشبهها بغير الواقي نوع خاص فيه ومقتضى شانه  
وكونه رصده المراد ومقتضى منه للكلام السابق واليه المراد والعرب كما يقل  
وقوعه والقطيع الشيع الهابل والجيب القليل النظار واللطف الذي فوق  
الخط او غير ذلك مثل العظم والكبير وفي قوله فيضد الى اخر ما به يتميز  
الجملة البديهة من الجملة البديهة ان ليس بها شيء استيفان المقصد ومن  
الاعتناء بالبيان بل بجد المقصد الى ازالة الحفا وانما المقصد للتأكيد  
والقول بكون الجملة السابقة بحيث هو محذور او ممتنع او مقصورا في الشئ  
او عرو من شئها او غفلة السامع لوجود ذلك مما يحتاج الى زيادة تقرير  
وتبني وكلامه في بيان الحالات والاحتمالات مما لا يستب على احد دلالة  
على كون الانصاح والبيان واحتمال شي الى كون الجملة بمنزلة عطف  
البيان وكذا التأكيد والتقريب والبرهان احد ان يكون بعض الجملة بمنزلة  
الصفة لبعض على ما قد فهم من قال ان كونه الجملة للانصاح اشار الى  
كونها بمنزلة الوصف **قوله** مع تفصيل يعرف هولاء لا يكونا كلام  
مستتملا بل ما يربط الاختلاف من يضرر معنى الطلب لو الطلب محقق  
المجوز لو يكن هذا لم يحقق كمال الانقطاع فالمقتضى كمال الانقطاع  
هو الاختلاف مع هذا العبد **قوله** او اذا اتفقت بان لا يكون لا يظهر  
لهذا الترك وجه سوى ان يكون قوله فان لا يكون جواب الشرط  
بتقدير مستد اي ان لا يكون والشرطية مطلقا على الامثلة الواقعة  
بعد الفاء الواقعة جوابا انما لا يكون الشرط في ثمة التامر وفان لا يكون  
عطف على ان لا يختلفا اي ان لا يكون منهما جامع ان اتفقتا  
خبرا او يكون الشرط عطف على شرط محذوف وانما جوابا انما الحالة  
المقتضية كمال الانقطاع ان لم يتفقا فان يكون او ان لتفقا فان لا  
يكون والحق انه تركب مشوش وناجم من كان الانقطاع ان لا يكون  
من الجملتين ما يجتمعهما عند القوة المفكرة مع ما من جهة العقل بان يكون هو  
المقتضى لذلك او من جهة الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل  
قوة النفس بما اذك الحيات وبما هو قوع بها اذ ان المعاني الجزئية  
الموجودة في المحسوسات من غير ان ياتي الى تلك القوة من جهة الخواص  
كأما ان العداوة والعنداقه من رتبة وكادراك الشافعية في الدبيب  
وبالخيال هي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبها عن الحس

لرم



المشتركة اعني القوي التي تاتي اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة  
فتذكرها وبالمطابقة القوي التي لها التصرف في التمييز والتركيب بين الصور  
الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالحواس بعضها من بعض وهي  
ذات لا تستكن بوجوه ولا يقطعه وليس من شأنها ان يكون عليها مستطابيل النفس  
مستعملات بواسطة القوي العاقله وحدها او مع القوي العاقله فهي الممكن  
والمراد بالصور ما يمكن ادراكه باسما الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ادراكه  
في شرح هذه القوي والادلة على وجودها وحمل الخصائص منها في الدماغ  
مذكور في كتاب الحكمة **قوله** فاجمع العقل من الوهم في هذا المقام والظاهر  
من هذا الكلام ان ليس المراد بالاجمع العقل ما يكون مدركا بالعقل وبالوهم  
ما يكون مدركا بالوهم وبالحال ما يكون مدركا بالحال لخصر من ان القادر  
وسمى التصادم ليس من المتناقضات التي يدركها الوهم والظاهر في الخيال ليس  
من الصور التي تجمع في الخيال بل جميع ذلك معان معنوله فيجاب عن الاول  
بان اجمع الوهم هو كون كل من السواد والياض متصادما للآخر وهو معنى جري  
لا يدرك الا بالوهم ويزيد بان الحزب ما هو متصادم هذا السواد وهذا الياض  
اليتاين ويختلف لافرق بينه وبين التماثل والتضاد وسنذكر التماثل والتضاد  
في المقام انما صنفنا الحزب في كانت جزيات والى الكلمات كلمات ولا وجه  
لاطلاق القول بان البعض عقل والبعض وهم على المراد بالعقل الامر الذي  
انصبته يقتضي العقل اجماع الخلق في الممكن وبالوهم الامر الذي  
ينسبته يقتضي الوهم ذلك وبالحال الامر الذي ينسبته يقتضي الخيال وسنذكر  
لاشكال فاجمع العقل بين الخلق هو ان يكون بينهما اتحاد ومما شل  
او تضاد في تصور اي جزء من المفردات الواقعة فيهما مستدله لوي  
مستند وقيد من قودها صفة او حال او مفعول او ظرف ذلك اما في الاما  
فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الافراد في الحقيقة العقل  
لكونه بالذات مدركا للكلمات لا غير نحو الفرق في التماثل بين العوارض  
المتخصصة في الخارج فيرفع بقدهما ونصير الامر بينهما الى الاتحاد واما  
في التضاد فلان معناه كون الشئ بحيث يكون العقل كل منهما بالتالي  
الى الآخر فمفهوم وجود احدهما في العقل يوجب ان لا يوجد الآخر معنوله في تصور  
هو وان غير المحكوم الذي معناه الادعاء ان القول بوقوع النفس  
اولا ووجوبها وكثيرا ما يطلق على المتصور وهو المناسب هيما وقوله الحزب

ويعبر في هذا المقام  
بأنه لا يمكن ادراكه  
بالحواس الظاهرة

عنه وبه مقام المستند اليه والمستند من على انه في قانون الحزب كما قال  
ان انفقنا خيرا مع انهما ان انقطاعا فللازمة لك وقوله هناك اي في  
الحزب عنه والحزب ما اوقيد من قودها ووجه في الخارج لان حاصله العقل  
لصوم من حيث انه في من حيزه يكون متخفا شخص لا يرصد العقل وكل من العلة  
والسبب قد يفسر بما يحتاج اليه التي فلا يتعارفان وقد يراد بالعلة الموحدة  
والموحدة وبالسبب ما ينسب الى الشيء في الحيلة او ما يكون باعنا عليه فيفترقان  
وكذا المعلوم والسبب ومثل هذا يقال له التضاد المشهور واما الخلق  
فالذي بين العارفين توصف في العلة والمعلومه ووصف السببه والمسببه  
والاخطا في ان التضاد انما هو بين مفهوم العلة والمعلوم لهما صفة فان  
عليه كالتماثل والظاهر على ذلك نفس واما القادر والسفل بالما ايضا بل ان اذا  
اريد بهما الاعمال والاسفل فيكون كالاقل والاكثر لاحصاء العلو والسفل  
معنى القرب من المحيط والبعيد من المركز وبالعكس فانه يمكن العقل كل منهما متخفا  
بدون الآخر وقد يقال في الفرق بين الامثلة ان العلة والمعلوم من المتقولا  
والعلو والسفل من المحسوسات والاقل والاكثر لهما ورويان التضاد  
انما يكون بين مفهومهما وهي صور عقلية وان اردنا ان ما يصدق عليه  
الاقل والاكثر قد يكون محسوسا وقد يكون معنولا فذلك ما يصدق عليه  
العلة والمعلوم وقوله وان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادرة  
مطابقة بقولها النفس وتكون مطبوعة له في ذلك فمطابقة العقل في اتحاد  
الامور واجتماعها **السبب قوله** والوهم اي الامر الذي ينسبته يقتضي  
الوهم لاجتماع الخلق في الممكن ان يكون بين تصورهما اي تصور  
المحكوم عليه والمحكوم به وقودها من هذه من تلك شبه ما بل كما بين لوي  
اليتاين والصفر فاعلموا بان مختلفان لكن الوهم يبرز على معر من المتماثل  
حتى كان الصفر يبرز فيه شي وحيل الوهم مما يروج عقله لتكن يجمع  
الشئان في الممكن كصدة بالحيلة كما يجمع المتماثل بحكم العقل وتضادهما  
بين السواد والياض وسببه تضاد بين السواد والياض كان الوهم تزل  
التضاد بين السواد والياض بينهما متزلة المتضاد في عدم التماثل خطورا صفا  
بالبال عن خطور الامر فيهما في الممكن كالتضاد بين قوله والا اي والله  
لن يصدق في الوهم برب السواد والياض في معر من المتماثل ويجمع بينهما فالله  
وخذ قوله تشدد الدنيا بينهما التماثل وقوله ان شي الامر الذي حصل الحزب



الشمس والمذبح والقرص والاحتلال الوهم في برادها في معرفتها ثلاث هي  
 كلها اقسام معددة من نوع واحد وكذا الجمع بين دي الباح اعني تلك الاشياء  
 التي يسمي الناس ويبيع الماء والذراي صغار القمل ومعنى البت الاول قال  
 الشمس والقرص والمذبح في اشراق الدنيا بطوارها وبها ايضا الاشراق المحسني  
 بالشمس والقرص والشمس في المذبح والافاضة لنوار العذل والاحسان ونشر  
 مستند الى الدنيا والعالم الى الموصوف اعني ثلاثة في بعضها والتكليف في جعله  
 المحبور على ان يثبت خبر مقدم على المتأخر واللاحق بالمعنى والاعلى بالعقلها  
 اي جرم متجدد في اقلها وفي الوجود ثلثه اشراقا لدنيا بها وشمس الغي واليد  
 او بالذات جرم متجدد محذوف ومعناها ان تلك الافاضة المظلمة على الخلق وتوحيته  
 الى جانب الحق ففقد الاشياء المتباعدة المتباعدة جدا سواء اعتدلت استقامتها  
 وعندها التقاتل بها وقوله وقد عرفت حال من قوله يبرزها في معرض المشابهة  
 يعني قد عرفت حال المتشابه في سائر الجمع وان العقل يجرى مجرى النقص برقمه  
 السعد من اثنين وحصلهما واحدا فيقول ان القصر الاول من الجامع العقل اعني  
 الاتحاد وتوسط قوله سواء من الموصول والعتلة للاهتقار والافاضة  
 بعد العتلة لكونه في اللفظ طرفا متعلقا بحسن وان كان في المعنى استثنائا  
 من الاستصحابية الواقعة مبتدأ جزم الذي ذهبا العتلة بصل العقل  
 من حسن قوله واتحاد هو بقاء وجوده لا يكون العقل ليد بها بالقياس الى الا  
 فان كان هو المتضاهية ومثل التقابل متشابه اجتماع الشئ الواحد من على موضع  
 واحد في زمان واحد من جهة واحد فاورد للفتاة خمسة اشكال هي  
 الاولوية اعني المنصريات والشموكات والمذوقات والموصيات ثم اعاها  
 وذكر خمسة اخرى من عزها لثمة من الامراض الجثمانية وهي الحركة والسكون  
 من ان يتصل بها بالان السكون وجودي لا عددي ملكه والقيام والقيود  
 من الاوضاع والذهاب والحي من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة  
 ملك الى موضع ذهاب ومن موضع اليك محي واحدا من الامراض النفسانية وهو  
 الايمان والكفر فان الايمان ادعان ويؤله والكفر باء وجوده بالقلب وانما جعل  
 بعض الافعال والاقوال ايمالا وكفرا باعتبار انبائه عن ذلك وواحدا محي  
 كمثل الجثمانية والنفسانية وهو الانكار والى باللسان وبالقلب عما اعماد الكا  
 وذكر ما هو مقتضاها اعتبارا بالوصف العاقل المدلول عليه ففهمنا وذكر ما لا

من المحسوسات هو الاسود والابيض واخر من العقولانية هو المومن والكافر  
 وفي اعتدالها من غير اول الامثلة واخرها من اول الامثلة من الكل طيند بر  
**قوله** وستة نضاد كالذي بين السما والارض اما قدر القضا بينهما  
 حقيقة كما في السواد والابيض فظاهر لعدم تواردهما على الموضوع لكونهما  
 من الذات دون الصفات واما اقتضاها في الاسود والابيض لان الوصفين  
 المتقاربان للذات هما غاية الارتفاع والاختصاص فيسناد احدهما في مفهومهما  
 بل لا يتصور ضرورة اما شبه القضا للاستلزامهما واشتراكهما بالوصفين  
 المتقاربان وهما في السما والارض من الارتفاع والاختصاص وفي السهولة  
 والجبل السهولة والصعوبة واللين والصلابة وفي الاول وان في الثاني  
 والمسبوقية فان الاول هو السابق الغير المسبوق والثاني هو المسبوق بوجوه  
 فقط ومثل كونهما وجوديين وبهما غاية الخلاف ولا خلاف في انه لا يجوز  
 في الاول والثاني اذ اننا يؤيد مبدأ المطابقة لامتثالها **قوله** ولذلك  
 اي وكون المتضادين والشيئين هما غير له المتضادين بعد الصداق  
 خلوا ابا بال مع الصند من غير الصند من المتضادات فانه فلا يحظر اليان  
 بال بال والاولي خطا السواد بخلاف الحلاوة **قوله** والحيالي هو ان يكون  
 بين تصوراتها اي بجلتين تقارن في الخيال لاسباب مختلفة حاد به  
 الى ذلك التقارن فانه ليس في الخيالات علاقة لزومية كما في العقل او  
 شبيهة بها كما في الوهم بل جميع ما ثبت في الخيال من الامور الواسلة اليه  
 من الخارج في طريق الحواس انما ثبت فيه على الوجه الذي نادى اليه وتكرر  
 لديه من الاجتماع والافتراق والمقارنة لهذا دونه ذلك او دونه دون  
 هذا وقلة الممارسة وكون الممارسة ومحو ذلك من الاسباب الاتقائية  
 ولذلك اي ولجعل ان السبب في الجامع الحالى ليس امرانا لزوميا او  
 شبيهة به بل سببه اسباب خارجة اتفاقية لما ذكرنا الاسباب على وتسمى  
 اي طريقة واحدة ونسق متشظو معررفما معشرا لتراخلف الحال في  
 ثبوت الصور في الخيالات من جهة ترت البصر على العين واجتماعها  
 ومن جهة الوضوح لديه والورود عليه فكل صور تقارن اخذ بعضها بنسق  
 البعض في خيال وهي بعينها في خيال اخر ليست مجتمعة ولا ترى بعضها بعضا  
 كصور القمل والاس والطير والفلو والسكن في خيال الكاتب دون القضا ب  
 وكصور لا تكاد تظهر في خيال ولا ترسرفه وهي في خيال اخر من المحذور



والوصف بمنزلة نار تستعل على جبل مرتفع كصورة مجنون ريد لا تظهر في جبال  
عرو ولا زول من جبال ريد فالقريب الاول فاطوا الى الترسب والثاني  
الوصف **قوله** وان احيا زيادة تيان وتوضح لما ذكره بالتأمل والصور  
في الصور الجارية بلوح تبارك بالاعمال والاستيضاح طلب الوضوح صبره واليه  
لما حذف جواب الشرط امر من الحد في قلبه فحذفه فصار الى سنة النظر  
اي فاضل نظر يكون من جانب الاختار ولا لاجل الامتحان فلو امر من بلقاء استقله  
في وقع البذل من حدق لافق لحدق ليلبر الفاء وحصله من بلقاء ما اذا اذبح في  
معنى تلقى كلام كانت تعسف والقول بان المعنى غاليا على هذا دون  
الاول فكيفس في الغلة الحد يد المركة من خستبه التي تقرب بها الفجار الحنة  
لقال لها بالفا رسته سكه ولما انه قد يد ارا لعب بحشها بوضر الفاسر  
للمنسة التي يد اربها القعب وقوله اخر واخر عطف على كاتبا وكذا اعطف  
والقصد به الى الكثر دورا ليس فله الجمع الصبر في بها بما يلايون وذلك كقول  
الحد او بعد يد الفطير والكاب والخلاء والعم والنار وتلقى الضابع  
بذلك اليونقة والمنفاح ونحو ذلك وعلق الصبر في بكاء المعيار والمنا قيل  
وحاياتها من الاذان كلها هذه كلها صاعاات مخصوصة بمنزلة العرف  
الخاص فاشارة الى اهل العرف العام واصحاب الرم المهود فيما من العافية  
فقال وكانا من كان ومن كان في موضع الجز لكاتبا واعاد ذكر العا بل التل  
طريقه ريد فاضربه وظاهر العطف على المضوبات فله فله يضي الى الجمع بين  
بين المفسر والمفسر فالوجه انه من عطف الجمل باجاء العطف على شريطة التند  
اي تلقى كاتبا من كان يذكر سيد ومحارب وقد يل وبذكر حمام وازار وسل او  
بذكر البستان والماء والنهر والنجار وبذكر الدار والاواني والعرض ومهر فاتهم  
فلكات والنجار وغيرهما من المذكورين وجميعا في موضع الحال واللام في  
المصادفهم متعلق بحيران اعني لا يستدعون راي فلا بعد ولك عدل تلك  
الاشياء بدنيا خارجا عن القافون ولا يفتقون لعدما في موقف الانكار  
بمعنى ما كان ينبغي ان يقع وان شئت العدا في خلاف ما ثبت في حاله مثل  
المحج والمفسر ومثل القلوب والقدوم بالنسبة الى الكات او النجار او النح  
المسجد والسطل ومحو القيدل والحمار بالنسبة الى اصحاب العرف من الخبير  
والطاهد والامور الدينية واصحاب الزهاد والعباد ومن عجز عن مجاز  
وبالسر معروف واشهر بين الناس **قوله** واهل تشبهات لصور ارضه

ويجوز

وتوضع غب توضع والتركيب من قبيل كل يد يخرج على ان المرفوع فاعل يفعل بخد  
بغير الظاهر على الاحص لا متبدا سيلو من التلاوة من بعض القراء ويجلو من يلو  
العروس وسلكه الطريق من قبل الجمل لما اعني اضافة المشتبه الى المشتبه وكذا  
مركبه الحد ومن هذا حسن استعارات الانظار للرجع والجمل لثان على الحد المحجة  
الطريق في الواضح جعل النظم بمنزلة ثقات مشروجه سوي الاخر في توقع ثاني  
مضغوليا ورت اي امر سوي الاخر على الحد في السير وما احسن التعبير عن  
ذلك بلفظ خدو والمجبة يدي الروا فصر جمع اربعة وهي الناقه التي تبصر  
ببساطه وبشر جاح الظلام ومد راقه وهو ستر عبيدون السقف  
عبارة عن انشاد في الهواء ستر وجه الطريق ولا فتر اي العيون عن مزيد  
تخطيم اي اظهر وبين طرف متعلق بانفسهم البدر اضيف الى الجملة الاخيرة  
اعني هرف وحشة الظلم وقد بلغ حال من الضيق في الطرف ومقاساة  
عطف على وحشة وقد جاو رجال من الضيق وكلا المبين يضرب لشد  
السرور مظاعة الامر والزبا بالزاي المحجة جمع ربه الاسد وهي حقة تحز  
له في مكان مرتفع ليصطاد فاذا اظلمها لما كان الغاية في الاجحاف وروى  
بالا الممثلة جمع ربة والطيبان للفرس كما ليد بين للرة واذا اضطرب  
الخوامر حتى بلغها سقط السرج وذلك عند الرب وعدم التمكن من شدة  
الخوامر والخطب السير لافل يصير مظلم بعم خالص الظلام لاجل اطله شي  
من الورد فرس لجم مصمت لاجل لطف لونه ليس مما لكونا سلكوا النساء  
بالعصر الصنود وبالهد الرقة وخزانة الصور هي الخيال فابكر خزانة  
للحسن الشترك يودع الصور المهدوكة من طرق الخواص كالخافضة للوم  
يودعها المعاني الخرس **قوله** او التناوت عطف على تشبيهها  
والمعنى هل التناوت في اليراد يلو عليك سونا او مجلو صون خزانة ذكر  
بها متعلق بالارادة ومنه في الحرف حال من الادراك وقوله احسن الكلام  
الى اخره بتقدير القول وكذا في التواقي والسمط الخطط اذ امر فيه الحوز  
الرايت الفاسد المراد ومنه في ربه والبرج الردي الباطل منه اجته  
يصله جان الكد متفاج الحنا ومن راق او حله فليط اذى خافات واما  
المنى من الطين هو الكور سكة اذ اشته الامر بالخالص الذي في عنه  
المنش وما لا ينبغي ان يكون ومعنى مركب من معنى وجرا يدرك لذلك كما  
يقال هذا الكلام في معنى الخراج او الدفرا لعم والعم بالعم والسكون



والاخبار مستند من الحجة وحده معناه اي احوال الكلام عن غير ان يوجد  
معناه اي قاصدا عن البيان بمنزلة الانسان المتكلم الفطري بوزن الفسق  
المطرفة العظيمة وفطرس الاخبار قريب من الكلام المرسل القدر من محاسن  
والدلائل جمع ذلك والاراء والمصنفات عشت من المفاصل اي ارجس الكلام  
ودقه معناه في نفس السامع الرقة النفس والسر بالسر الممثلة يعني امرها  
واثرها وقد يتوهم بالبيان البهجة وهو تصور النفس ولا يكون حتى استمع  
الامر استبهم واستغلوا للكشف في اللسان وعند الرصد بالقرينة ومع  
في بوق العين جامد فان قال هو عن البرودة ما يرد به الشيء وهو محل **قوله**  
او سلوك عطف على تشبهات وكذا او احار بنا لغيره فزد مضطرب وجهه  
وتنا من ذلك الجهور بغير قوله قاصدا لاصريح بما هو مقدر في البواقي  
**قوله** والصاحف علم المعاني ذبوا احتياج في فن الفصل والوصول الى  
التنبيه واليقظ لانواع الجامع من العقلي والوهمي والخيالي الاصل الاحتياج  
الى النوع الخيالي فانه ليس على طريق الصنط وحكم العقل والوهم بل يجري على  
طريق الالف والقادة المختلف بحسب الاختصاص بالاقاوت والاميان  
والمذاهب والصناعات والولايات وغير ذلك الصور معه موضع العبادة  
والدشكرة موضع الصق ودكاكين الحارون وقوله اذ الوتوفه جميع الموضع  
لصاحب علم المعاني والمضروب للنوع الخيالي وحجة بان معقول يومه يقال  
وقام حجة اعطاه تاما وافيا فانه في موضع الحال الضمير لصاحب علم القاد  
اي يستعمل كيف ومن اين تحدد حلوا مع متعلق بكلام لكونه بمعنى المصنوع  
وقال بضم صير كلاما وناسقا حال منه يقال نسقت الكلام اي عطفت  
بعضه على بعض ويجوز ان يكون الضمير لرب العزة وذلك السق في موضع  
المصدر ومعقوله فاسقا فلا ينظر في الامم واللام في المغد البعير  
متعلق بما يدل عليه ان يستعمل من نفي الاستحلال لا يستعمل بعد البعد  
في خيال اهل المدر عن السما وقوله وذلك اي السقط محيل فانظر وقوله لا  
محالة لغرام من وهي معقولة من حال محول اي لا محول ولا انقلاب وقوله لا  
جبل من اياته الحامسة لعبد الله عز وجل الحار في قول الشول من  
عاده يا الهكودي بحلة محله وينزل من محين من بدلة في جوارح يسبح على طائفة  
رد لا شرافه ويجمع طرف النظر اليه وهو كليل خير بكلي على انما اراد بالجبل  
حقيقته لا جبل العز والسق على ما ذكر المراد في قوله بعد ذلك والامر بوزن

في

في الحامسة هو الا ليق العز قد سار ذكر بعز على من زامه وبطول وقوله ومن  
لا صاحب اي من بكل هو بذلك اي بطول المكث في منزله وقوله من عز الامور  
اي من معروضا لقوا وحياتها والظرف اعني عند نظن اي نظرا هل المدهر  
هنا النظر المدهر يعني ان يتعلق بمحذوف بذلك على الاستقام الانكاري  
بعين اي لا يكون ذلك وتري معنى للمعقول من اري ري مستندا بالضمير المحاط  
والمعنى انظروا لول معقوله للمعقول من البدي وبنايتها الجملة الشرطية  
اعني اذا احل احد وان شئت قلت لا يجد والظرف متعلق به هناك اي  
في حوزة الصور للبدوي وضمير لا يجد ويعونه للبدوي ولها الصورة للابل  
وبعد مما للابل والتمها بصفت الشيء رخصة التليل الصق بعد من اي بعد  
الابل بما التما والجمال وقوله لا اي لا يرى ذلك لربا حذره مجمع ولو ياخذ  
بعضها من السق اي عطف الجار والجر وري المواضع الثلاثة على التما والجرور  
قبليها وكذا انما طفت الاحوال اعني كيف خلقت بالاحرف ان **قوله** الكلام  
في عطف الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب ولا وراجم فيها **قوله**  
لغير الاله قد اشترى انا الكلام الى لزوم ذلك في المفردات بل الى الجامع  
في الجمل يعود الى ذلك **قوله** واما الحالة المقنضنة للوسط آخرها  
عن حالة كمال الاتصال وكما لا لا تقطاع لانه اضافة بينهما فلا يحق  
الا باعتبار تحقيقها وقد مر صون الاختلاف والجرم والانشائية  
لعموم متاحتها وعومنها وليتعرض لها الطالبتين مراعاة لحق القانون  
مختلفا للمخلعين وان كان اشيا لا مطلوب المقام على مقتضى الجزم مقتضى الطلب  
فانه ليس جارا عن قانون الجزم كل الخروج وتوسط الشرط اعني ان اختلافها  
خرا وطلبا من المبدأ والجزم لوقف معقود الجزم اعني الاله الاختلاف  
على تحقق الاختلاف وشرط الشرط معقود الجزم المتأخر عنه وقد مر ذكر  
نصفين الجزم مقتضى الطلب على عكسه مع انه اذ حل في قانون الجزم لانه  
اكثر وقوعا واكثر عومنا والمراد باليقين اعني ان يكون احدهما في معنى  
الاخر او مضادا اليه اعتبارا بقدر وقوله ومشتراكا عطفا على مشتملا  
ويروي مستنده او تحفظا من الشريك والاشراك اي يكونا المقام مشتركا  
من الجملتين في جهات جامعة من افعال الجامع المذكور واشترط اطلاق  
من الجملتين معنى على ما في كل من الجملتين من الصورات ومن في عمالين  
تعيينية لا يائية فان قيل الاله الاختلاف واثبات الجامع لا تنفع



كما لا الاتصال يشهد للتوسط **فلهذا** بقي الكلام على تقدير بقا كما لا الاتصال  
**قوله** على نحو في موقع الحال من نصيرين اي حال كون النصيرين واقعا على طريق  
 الالية او في موقع المصدر النصيرين وقوله مشعلا اي نصيرا او اشعلا كما كانا  
 على هذا الوجه يريد ان لا يتبدل في معنى النقي في لا يتبدل والالياء واللقا  
 اليه كما يقول بيده بانه فلان يقول له كذا مقام ادخل والمعنى قالوا لا يتبدل  
 ولا يتخذ في ان هذا اقرب من جعل لا يتبدل ومن في معنى ان لا يتبدل وارتفاع الفعل  
 بعد حذف الناصب وان مع الفعل في موقع البدل من ميثاق بني اسرائيل فقولوا  
 في معنى ان قولوا على جعل الامر صلة ان او في معنى ان لا يتبدل ونظرا ان  
 معسرة وبني الكلام على ما تقرر عند من ان بين المختلفين جمل وطلب كان  
 الانقطاع ما لم يوجد جامع ومزيل للاختلاف واما قوله تعالى ان اصحاب الجحيم  
 اليوم في شغل فاكهون فيستضي طلبا عطف عليه وامتناد واليوم ايها الجرمون  
 وهو امر غائب فاعلم ان اهل الجنة اي لغيرهم واعلم ان الجحيم لا يعني ان هذا جحيم  
 في معنى الطلب كما في الالية السابقة بل يعني ان هذا جحيم ابدل بحسب المقام وعرب  
 ما انضم اليه من الاحوال على طلب يحل معطوفا عليه فلهذا الطلب المعطوف  
 وبني ذلك على مقتضاها من انما قيل قوله ان اصحاب الجنة اليوم يعني قوله  
 لا تظهر نفس شا كلام وقت الحشر وعام جمع الخلق لدلالة الفاعل على كونه  
 بعد الصيغة واحشا راجع الى خلق ولد له تنكير نفس وبقا في اليوم لا يما  
 لاحقا في ان اليوم اشارة الى يوم الحشر فاي حاجة الى الاستدلال على الاول  
 لا نقول **ذلك** لا يدل الا على ان الحكم اعني نفى الظلم يكون في ذلك اليوم  
 واما ان الاجابة يكون في ذلك اليوم فصاح الى الدليل نعم ما يمنع دلالة ذلك  
 المذكور عليه فان العطف بالفاعل الكلام اكد على وقوع الصفة والاحضا  
 لا يدل الا على كون مصير المعطوف واقعا بعد ذلك واما الاجابة فلا  
 ولا يحصل سوى دعوى الضرورة والاحالة على الدوام ثم العرض مرارا  
 العموم قوله السعداء الذين هم اهل الجنة والاستغيا الجرمون ومنها ان  
 الخطاب الوارد بعد قوله في اليوم لا تظلم نفس شاعلى سبل الاستغيات  
 من الغيبة الى الخطاب لـ قوله ولا تجزون الاماكنم تقولون يوم اهل جمع  
 الحشر وهم جميع الخلق ليكون التقا وتفسيره عن معنى واحد بطريقين ومنها  
 اليقوله انما الجرمون مقيد بهذا الخطاب بمعنى ان اصحاب الجنة منكم كما قيل  
 انكم بنا اهل الجنة كما قيل واما زما والجرمون لما ان بيان حال اصحاب

الجنة بما ذكر من النعم وبيان حال الجرمين بما ايم من الامتياز بفضل الملائكة  
 قوله ولا تجزون الاماكنم تقولون من جزا اعمالهم فيقيد ومن حكم الجحيم  
 والمفضل ان لا يقرقا الا بالاحمال والمفضل يقيد بمقدمه اخرى ليتم  
 اشتغال المقام على اهل الجنة بالامتياز عن الخاطئين الذين هم جمع اهل  
 الجحيم وهي ان لا يكون نوله بقوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل  
 فاكهون حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظاهر حال كونهم في الموقف  
 وجن يسارهم الى الجنة ليكون حال الامر بالامتياز فاشبهها بالنقل عن ابيهم  
 التفسير واما بقوله تترسل ما هو للكون مترلة الكاين المتحقق لتحقيقه  
 لتد الى دفع السؤال بالكيف يصح حال كونهم في الموقف لا جازعهم بانهم  
 في شغل فاكهون وفي ظل متكونين ليل اخر الحالات والتكرير في شغل للتفهم  
 والاهتمام اي شغل لا يحيط به الاكفار ولا يسلخ كنهه الكلام وهو جزا  
 او متعلق بقا كونه اي متلدد ورية النعم والظلال جمع ظل او ظله  
 كشباب في شيب وقباب في قبه واما ظلال في ظله كسد في سده والار  
 السرير للذين في قبه او بيت بدعون يمتنون من ادعيت بالشد بتحقيقه  
 سلام يدل من ما يدعون او مبتدأ اي لم سلام او سلاما يصنع على  
 المصدر راوا لاحتضاص **قوله** واما كونه اي كون المقام في العطف  
 الذي نحن بصدده في اليتين مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه  
 في جهات جامعة فغير خاف على المتأمل اما في الية الاولى كما جاز  
 المستدله في لا يتبدل واقتولا وعاتلا المستداه عن عدم عبادة غيره  
 الله وقول الحسن للناس واشتراكمها في قيد اخذ الميثاق واما في الثانية  
 فاعمال المستداه عن الامتياز وسنة النصارى بين المستداهما اغنى اهل  
 الجنة والجرميين والاعتقاد في قيد الظرف وهو اليوم **قوله** ونحو  
 قوله اعاد لفظ بخلاف هذا من نصيرين الطلب معنى الجحيم على مكن ما سبق  
 وذلك انه ضمن الامر الذي هو اللفظ معنى الجحيم الذي هو قبل النقي ليعرض عطف  
 على قبل يورك فلما هو مضمون ان المفسرة والمعنى فلما جرموسى النار يوم  
 موسى ان يورك اي قد را وجعل فيه الجحيم والبوكه من في النار فاعل يورك  
 قبل هو الله ومن حوله جرموسى وقيل من فيها موسى ومن حوله الملائكة  
 الجاهلون وقيل يورك من في النار وهو البقرة المباركة ومن حوله  
 مكانها والظاهر انه علم في كل من في ذلك الوادي وحوله من ارض الشا



وانه لما حضرنا ان اولئك انما جزم والله بذلك اوضح وما يتبع في بعض النسخ  
ان لنا الله سبحانه في هذا المقام **قوله** واما قوله تعالى وبشر الذين امنوا  
حيث ورد بعد قوله اعدت للكافرين فقد يوهى انه عطف عليه بتضمن  
ما هو اوضح الاخر وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر في قوله فان لم يعملوا  
اي يا تواسيون من مثله ولين تعملوا فانقوا النار على طريقته فذلك ما ينبغي  
تحمي احذر واعلموا بما جئتم وبشر بالانبياء في اسد با حسان الميم في  
صاحب الكشاف في اخذنا لوجهين ولهم رضى المصنف لانه وانما شمل  
نوع جامع باعتبار التقابل في المسند اليه والمسند لكن بعد من جهة ان  
ورد من غير مخاطبين من غير الصريح بالذات مثل قوله في قوله واعدت  
مستقيم عند همل من مع بعض الخطاة بعد مر جاز ومن جهة ان جعل  
وبشر الذين امنوا في معرض جزا ان لم يتقوا النار ليس على ما ينبغي  
مع ما فيه من اخلاف الخطاب في الشروط والجزاء واجاز انه عطف على كل مراد  
يقول يا ايها الناس وهو تلايم لانتا فوفيه اصلا ولا اخلاف بالجزء والطلب  
ولا ذهاب الى ما قبل وجوده في الكلام لان بقوله لا يقول بواسطة انصبا  
الكلام الى معناه كغير في القرآن وكان ينبغي ان يتبع من مدغم ما فيه من  
ما يعقوي وهو ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الا ان الله يهدي  
داخلا في جزا القول المقدر داخل نظر الكلام وان دخل كان النبي عليه السلام  
ما هو اوضح بان قوله ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو ظاهر المقادير  
ووجه الدفع انه داخل فيه معني انه ما هو رتبة هذا الكلام كما ان  
هنا بعد له عطف لادبه عن طريق الغيبة المعنى لبيان يليق به كما في قوله  
تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ايما في الهم معني  
هذا الكلام فكانت ههنا بعد عن البادية عن طريق الغيبة الى الخطاب  
كذلك ههنا بعد عن طريق الغيبة الى التكرار وطريق التكرار الى الغيبة فيقال  
وان كنتم في ريب مما نزلنا على واما انصبا بكلام الى معنى القول فلا  
يؤري له في الآية وجه سوى عطف وبشر الذين امنوا كما في قوله تعالى للذين  
ولبردة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم والاحكام التي تليها للناس واما  
واخذوا وقد توجه بام جميع خطاياهم تعالى للناس عاردة ببيان النبي  
صلى الله عليه وسلم واما في قوله تعالى ووفى الله ابراهيم ما عاهد في قوله  
مبني على ان الكوفيين يحلون وفي معنى القول ولا يحتاج الى تقدير القول

**قوله** اي قلنا اي قائلين يعني يجوز ان يكون القول المقدر في موضع  
العطف على انزلنا او الحال منه وكذا في كلوا واشربوا الا ان في جهة  
الحال ههنا نوع خطا لان العاقل هو اضرب على ما هو الظاهر وفيه من  
لزم الفصل وتفاوت النظر عما لا يخفى واقتصر في واحد واودع في قوله  
العطف وان كان من حدت المعطوف وانما العاطف لمكان الواو فلا يحا  
لتقدير قائلين وفي ريبنا على تقدير يقول لان مكان قرأة عبد الله واما تقدير  
الماضي والمضارع فبناء على المنا سبة للمعطوف عليه ووجه انصبا  
الكلام الى معنى القول في منجوا هو ان عاهد ثم خطاب للمؤمنين والكلام  
معهم وسوا خطاب للمشركين فلا يتصور سماع الفاعل الا اذا امر السلوك  
بان يقولوا لم ذلك والمعنى ههنا براءة كائنة من الله ورسوله واصلا وهو  
مبتدأ جزم بالانبياء والمعنى انه يجب عليكم بئس عهود المشركين وان كانت  
صاغة من باذ الله واتقان رسوله فاعلموا بربانها **قوله** ولذلك اني  
ومثل عطف بشر على قوله اقبل يا ايها الذين امنوا وعطف وبشر المؤمنين  
في سورة الصف على كل مراد اقبل يا ايها الذين امنوا ووجه على العطف على  
يؤمنون مذكور اقبل وبشر في معنى لكونه امورا بان الله للعبه التجان المجية  
بناء على ان تقدير القول اكثر من جعل الجز في معنى الامر وان تعاطفا لآخر  
مع تعاطف الخطابين من غير تصريح بالذات فليل جداول وما يمنع صحة وانما  
لم يتقوا من صاحب الكشاف لعطف وبشر الصلابة في ظهور كونه عطف على  
لستعينوا اي يا ايها الذين امنوا استعينوا واما محمد بشر **قوله** وان  
ينق عطف على ان يكون المقام مستحلا وهذه الحالة الثانية من الخلق  
المقتضين للتوسط وهي الاتفاق في الجز مع وجود الجامع وعند  
كالا الاتصال وقد عرفت معنى جمع الجوامع **قوله** وهذه القدر  
يتعلق بقوله لنحم وهو اشارة الى القدر الذي ذكر من تفصيل الحالات  
وايما الى ان الزيادة عليه مجالا والشيء الصحيح ان عسى بكسر الميم  
وعنى مع للتاكيد معنى الطرح والتقدير المستفاد من ان والا فقولنا  
لا يصح شرطاً وفي بعض النسخ بفتح التيم اي لان عسى وفي بعضها عسى  
ان بالفتح وليس لها كثير معنى ولا وجه صحة يعتد به لفظ ولا يخفى حسن  
تناسله جذب الصبح والمداخيل وسلوك الطرقات وقد راعى في ترتيبه  
الامثلة ترتيب الحالات في الذكر **قوله** لم يعطيه يعني انه كان يحسن



عطفها راعا على تظن الاجاد في المسند والتساب في المسند اليه اعني الحق والحق  
 الا انه لم يعطف لئلا يتوهم عطفه على انبياء فيفسد المعنى المراد ولا يبعد ان يكون  
 ترك العطف لقصد الاستيناف جوابه عن سؤال كيف تراها في ذلك الظن وهذا  
 معنى قوله وليس يستبعد الى اخره واسو ليس ان يكون ولا نصيبا لتعليل مقدم  
 على تمام المقتضى اعني عدم استبعاد ان يكون القطع لمصدا جواب السؤال  
 واصافه اراد ان ما هو ذلك من اصافه المصدا الى المنقول وكذا الكلام في  
 قطع لم الف عن زعم فانه جملة اسمية جزها يتقدم على الفعل على الاصح فيصح  
 عطفها على الفعلية وتظهر الجامع لان الحاصل ان حالكم دعوى الاصح وحالكم  
 نفى ذلك وان كان لكن لم يعطف لئلا يتوهم عطفها على معقول زعم تبا وتيل  
 القول كانه قبل قلتم احذركم من قرئش ويوهم العطف على محل السراي اي  
 وان لم الفا فيفسد ان هذا ايضا مما زعمه المخاطبون وهو فاسد ومحمول  
 الاستيناف وهو ظاهر والظروف اعني حين متعلق بفصل وهو خبر انه لا يغير  
 للشاعر واسو كان هذا كما زعمهم وخبر هو للمخاطبين وكذا معقول محركة  
 اي هذا الانكار محركة لان سبيلها او قوله بغيرها حال مبني على ان لسان  
 الحال صديق من لسان القتال اذ ليس معه لنا فيه محال والاصح في المسألة  
 ايضا انه لعل الانكار لان اكثر ما يستعمل الزعم في الكذب قال في الكشف  
 الزعم ادعاء العلم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام زعموا مطية الكذب  
 وعن شرح لكل شيء كينه وكيفية الكذب زعموا والالف مصدر والمالك  
 اي سكن اليه واجبه والالف مصدر الفاعل ما عليه موالفه والافاء  
 والايلاف مصدر الفاعل على اضله وتعد او ليك او منوا جوعا وجوعا  
 وقد جاءت بوا سيد وخافوا والمعنى على تكذيب المخاطبين وهم بنوا  
 اسد في دعوى الانحال قريب من القربة لان لغز بنو ايلالا في الوطن  
 المعروفين لم للقارة رحلة في الشتاء الى البرق ورحلة في الصيف الى الشام  
 وليس لكم وقد اهتم الله من الجوع والخوف وانتم جاعون خائفون **قوله**  
 لكن لو عطف على ما نحن مستهزون بمعنى على انه بيان وتقرير الجملة انا معكم في  
 هي والعطف عليها عطف عليها **قوله** وايضا ان ترى ترك عطفها وانها لاجل  
 الحافظة على وزن الشعر انه لو قيل فاذا ما لم يكن مودونا وليس هو اي الفصل  
 هناك في موضع الحافظة على الوزن بل ما ذكرنا من المعنى وان كانت دابة  
 البحر والواقفة قد تعتبر باب البلاغة **قوله** لتشاركه في الاختصاص

بالظرف

بالظرف **قوله** لتشاركه الى ان اذا سوا جعلت شرطية او ظرفا  
 مجزعا فهو متعلق بالجواب مفهوما الاختصاص المحكوم به اما بمجرافادة النقد  
 الاختصاص واما بمجر دلاله القيد بالشرط على انما الحكم عند انتقابه  
 لكن مثل المصنف الى اعتبار العقد وعلية العقول وقوله وما سؤلت  
 معقول معه ومستند حاله من خبر خلاصه ومقتضى خبر ان استهزاء  
 الله وبكل حال متعلق بنفي الانقطاع لا ينقطع والالكان الواجب ان يقا  
 بحال ليع بالنفي فليتا مل وقد اورد على ما ذكر في الايات الثلاث ان من  
 جملة المتكلمات العطف على الجملة المصدرة بالظرف سوا سميت جملة شرطية  
 او فعلية مقيد بظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت فان اذا  
 الشرطية ليست الا الجملة الظرفية استعملت استقالات الشرط والقول  
 بانه ليس في الكلام عطف غير الشرطية على الشرطية فاسد الا ترى ان قوله  
 ولا يستقدمون في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا  
 يستقدمون عطف على مجموع اذ مع اخر الا على الجواز اذ لا معنى لقولك  
 اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعالى ولو انزلنا  
 ملكا لنقض الامر مطف من قالوا لا انزل عليه ملك بل وفي هذه الايات  
 الشرطيات المصدرة بالواو عطف على كانوا ويكذبون في قوله ولهم  
 عذاب اليم بما كانوا يكذبون وهذا يمكن دفع ما اورد من الاعتراض لظهور  
 انه لا وجه لعطف الله يستهزون والالانهم هو المنسدون والالانهم  
 السهنا على كانوا يكذبون ولما بان الاستيناف في الايات فظاهر وانما  
 الخفا في انه لم يورد الايات في الظرفين بل ترشيها **قوله** مثل ما تقدم  
 يعني لئلا يستلزم عطفه على انهم كونه من قولهم وعلى قالوا كونه مختصا  
 بالظرف فان قيل انهم استعملوا فلا يوافق عطف الخبر عليه  
 قلنا هو سبيل الحكاية يجوز كما يقول قل كوني اكرمك وانما لم يعرض  
 لامتناع العطف على الاستدوا واولا وقبل واولا التحلل الجزا **قوله** عن  
 جماعات العبدال اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة  
 لا امارة عاذلة بدليل قوله عند قوا والقول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة  
 بمعنى رجل عاذل على ان الالف التثنية مما لا يلتفت اليه لان ذلك ليس مقبولا  
 وقوله في اي الشاعر الكلام على السؤال المقدر وقوله على ما عليه اقول  
 الوجه الذي يكون عليه ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله من النساء

مطلب  
منه



الفاضلات آتية الى ان القواد في البيت الآخر فجمع فاذلة بمقتضى مرادة  
 عاذله بدليل ان وقلع جندب بضم الدال جلوب جمع جندب بمعنى جانب  
 وناحية حيث اسر موضع غريب حط منها رحلها من غري عن ثيابه واعزته  
 وغرته بقرينه واجتارحت واذيل بطلاها من الاجازة متاخا موضع الاختيار  
 القادسية منزل بينه وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا اي حديد بمعنى بالغ  
 في البرودة اي لاقفة من الشير بعد التزل و طول السفر قوله كي امر من كيت  
 بالفتنة يد بمعنى بكيت العبدان بالكسر اسر موضع وكذا رار بالكر والمعنى  
 اكروا لي كما على القنولين هذا المكان بالمدحوبين بطن رار فقد انصرفت عليهم  
 وحصل الياس من رحمتهم فروعهم فلا تلة على استحقاقهم اليكما بطرق الاستبنا  
 كالجواب عن سواله لرايكم وكيف كانوا اصغرهم ليقال كانوا على الامانة  
 محرق وللاوليا ايمان مام واحصن وعمرق هو عمرق بن هند وكان قد نذر ان  
 يحرق مائة نفس ففعل ففرب هذا المثل بيان هذا الدرس وعناه درسه بعد  
 ولا يتعدى احواله جمع قوله وهو القادر بحان مصوت عوف ظوم  
 القطر هطال كثير المطر وهو تابع المطر اي غناه من عيد وبلا ليل ونسوق فاما  
 انهم من الساطين والمادحين وفي جبل عفاء كل حان وعفاء من حاد جوا ان ذ  
 لادلالة على ما اقر عندهم من ان جواب من قام ربه لا يد فامر وعلمه قوله  
 تعالى ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من  
 بجي العظام وهي رميم قل بيئتها الذي انشاها اول مرة **قوله** وقد غرقت اي غمر  
 وملتت ليروي من لغرب الامور ان مصول معط واللام للقوية بعد ميني  
 على الضم لان المصناف اليه موبيا متعلق بما قرصا جازتوسعا في الظرف  
 طوي عنه كنهه اعرض وجانب **قوله** وكذلك قوله عز من قائل ذكر في الآية وهو  
 ثلاثة الاول ان الموصول الاول يعني الذين يؤمنون بالعبس مقبل المتقين  
 مجرور على الوصفية او منصوب على الاختصاص والموصول الثاني اي الذين يؤمنون  
 بما ازل اليك عطف عليه فاوليك على هذا يستيناف الثاني ان الموصول الاول  
 مبتدا والثاني عطف عليه واوليك على هذا خبر له والجملة استيناف والثالث  
 ان الموصول الاول صفة المتقين ونصف على الاختصاص والثاني مبتدا خبره واوليك  
 على هذا وعلى هذا تكون الآية خارجة عن الاستيناف وقوله مراد اياه اي بهذا  
 الجمل او بالموصول الثاني مع جنم القريض فيكون حاله انما يان القابضة الاجناس  
 لهذا بعد الاخبار ان الكتاب هدي للمتقين الموصوفين بما ذكر في آية تبيين على

لم يؤمن من اهل الكتاب بقوة محمد عليه السلام فطع او قوم انه على هذا  
 وله فلاح اي الهدي والفلاح انما يكون لمن آمن بالكتاب جمعا لابلورة  
 وحدها ومن ايقن بالحق على وجهها فلا ترع البهود ان النار لا تمسهم الا  
 اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنعيم والارواح العسة  
 ويخذلك عما هو معتقد من في الاحقر وقوله جاعلا الجنة خال من بازل  
 يحصل الموصول الثاني في جاعلا الجنة والذين يؤمنون بما ازل اليك مع جنم  
 تمام من متعلقات هدي المتقين من متعلق المعنى ولو اراد ان يفي الهدى  
 والصلاح من اصدادهم من لوازم اختصاصهم بذلك وتوا هذا الغرض  
 من هذا الكلام الارشاد والوجه ترك عطف ان الذين كفروا في هذا  
 الوجه ايضا كما في الوجهين الآخرين فيتنصا متاع عطفه على ما قبله على  
 الوجه الثالث اما على الوجه الاول فلا يستبان انه كلام في شأن القرآن  
 وهذا في شأن الكفار واما على الثاني فلانه استيناف ومنى على بقية سوال  
 فلهذا ادخل في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مستدا في القصة  
 فهو في الحقيقة كالجاري عليه واما على الثالث فلان هذه الجملة اعني  
 الموصول الثاني مع جنم ايضا من مواج المتقين فهو دلالة الوجه الثاني  
 قبل كلام عطف جملة والذين يؤمنون قلنا الاشهاد تجعل لواء  
 الخالة كان **قيل** ما معنى قوله الجاهل من كذا او من كذا في ضمن كذا ان  
 لم يقل ما للمعتبر الموصوفين بل تلك الصفات او الجامعين بينها قلنا  
 هو اشارة الى معنى عطف الموصول الثاني على الاول بالواو او الجامعة وعطف  
 ما عطف على كل من العليين فبغيره وقوله اختصوا في موقع الحال من المتقين  
 ولا يكتفه كنهه اي لا يبلغ خطايه صفه هدي وهو من كلام المولدين ولا  
 يتادرفد راي لا يغلب عليه في القدر من فادق مقدرة عليه في القدر  
 مقول الحال من صخر اختصوا الذين يعني الموصول الاول بصلته والذين  
 يعني الموصول الثاني بصلته بتكرهه في الدال على التقيم وقوله اولئك  
 الموصوفين يشير الى ان سر الاسان ليس اشارة الى مجرد ذوات المتقين بل  
 بما ذكر من الصفات والحقر المشار اليه بقوله دون من عدم في الفلاح  
 ظاهريه قيل هم المظهر بضمير المضل وتقرينه الجزو اما في الهدي  
 من المقام ومارقة الفلاح بما في الكلام اخر وهو المظهر وانما في  
 استيناف الذين يؤمنون بالعبس ادخل في البلاغة من استيناف اولئك



على هذا في الاستحالة على ان سبب اختصاصهم بالهدي المذكور وهو انما  
بالصفات المذكورة وقوله مجرودا او منصوبا لربطت الى الوصف على المخرج  
لقلة امتيازهم عن الوصفه وقوله واولئك جنس يعني جملة اولئك على هذه  
منهم وقوله وسعقوا القرى من تكوير الوعد فقد ذكر في تعدد معنى  
المفعول **قوله** والفضل من هذه الوجه الثلاثة لاستيفان الذين يوصون  
بالعبية كما سبب عدم انقطاعه على بيان الموجب ومنه انما اتخذ مجال  
الاختلاف من غير ذلك وهذا موقع الواو من معنى موصوف واجل  
وهذا الفصل من المسئلة من جالهم وبين جواب السؤال منهم بذكر الصفا  
وهذا اختلاف الموصوف في الاقرار بالمعنى الى عدم الاستطاعة وما في  
السؤال لمعنى من تكبير المعنى بتقليل اللفظ وما يبعد عطف المعنى  
من الاشتراك في الحكم وايضا لم في كون هدي المتقين مع ان المتقاه  
وجها ان احدهما ان المراد بالهدي زيادة الهدى والنيات عليه وتايها  
ان المراد بالمتقين الصالحون الصابرون قال المصنف على ما هو فاعند  
المشارقة واستيفان الذين يوصون بحسن على الوجهين من غير تكلف  
بجلاف استيفان اولئك على هدي او امتداد والذين يوصون بما اقره  
وانه على تقدير المسألة رفة يحتاج الى تكلف في وصف الصالحين بقوله الله  
يوصون بالغيبة الى اخر الصفا على تقدير كون الموصوف صفا الصالحين  
بهم المتقين فهو بيان للوجوب فلا وجه للسؤال منه وعلى تقدير توجه  
السؤال ليس في الجواب اعني اولئك على هدي ما يعني فانه لا يجرى  
اعادة الدعوى الا تكلف **قوله** تنزل على افاك انهم اي كتاب كثير  
الكذب انهم اي فاجر كثير الالتم فان قيل لا مجال لهذا الوصول لكونه  
الفضل للاستيفان فان الجملتين مختلفتان في خبرا وطلبا قلنا لا يبعد  
ان يكون ترك العطف للاختلاف والاستيفان حسا والامر كذلك  
هنا للقطع بان نزل على كل افاك ليس الا في معرض الجواب **قوله**  
ومن الايات اشارة الى ما صرح به اخرا ان طريق الاستيفان في القراء  
كثير ما رتب العالمين اي اي شي حقيقته رجاء موسى قوله انما رسول رب  
العالمين ويسمى الكلام في هذا **قوله** المكرمين صفة صنف لان المراد  
به المكرمين وجال لانه في الامل مصدر كازور والصور وكانوا التي من  
ملكها وقيل لمة عاشر جبريل وقيل لمة جبريل ميكائيل واسرافيل

او ملكا منهما جعلهم صيفا لكونهم في صورة الصيفة او صيفا في حسان  
اراهم عليه السلام والمعنى مكرهين طاعة او طار اراهم طاعة السلام  
حيث خدمهم بنفسه واخذهم امراته لم يخلوا متعلقين بالمكرمين او بما  
في الصيفة او باخبار اذ كرمهم مكرمين ليسوا من معارفه ومن جنس الناس  
الذين عهدوا لانه راي لم حالا وشكلا خلاف حال الناس وشكلا  
فراغ اليها فله ذهب اليهم في خفية من ضيقه على ما هو ادب المصنف  
الا كما يكون انكار طلم بترك الاكل وحت عليه فاجبر فاضر وانما خافهم  
لقلة اعم برده ونبه اسوا حيث لم يتوضوا للطعامه وعلم ان عبارات  
الله منها وقع في نفسه اعم ملايكة ارسلوا للفتاب **قوله** في القرآن  
كثير منكم الظرف لجره الاحكام دون المحبرة وذلك كقوله تعالى انما اسوى  
الى السما الى قوله فانك انتا طابعين وهل اناك بنو الخضم الى قوله قالوا  
لا تخف وقال الله ان استضعفوا الى قوله تعالى قال الذين استكبروا  
**قوله** ومن امثلة البهائم او رتبة اربعة امثلة يشبه ان يكون الاولان  
مذللان لاشتمال والثالث بذل لبعض والرابع بذل لكل وكون الموصوف  
من اجل كمالا تار كرامته اقامته محالا يشبه على من له ادنى معرفة  
بالكلام واما دلالة على ذلك بالنظر في المقابل للطابقه اعني دلالة  
اللفظ على جزأ الموصوف له او جزأ المعنى فكانه معنى على ما يقال في الامر  
بالشيء ينشئ النبي عن صفة كما ما كونه دلالة لا يعنى عندنا فله بالطا  
فصكر العرف اذ لا يقال لا تفر عندي لانه لك دون الفضل الى  
النهي عن الاقامة وكون الثاني وفي بناء منه المراد في باقي الامثلة وعند  
احتمال الرابع للاستيفان احتمالا لا يعتمد به مما لا يخفى **قوله** ومن امثلة  
الابيضاح والتبيين قد بسط المصنف الكلام في هذا المقام بحيث  
يستغنى عن الشرح وليقتصر على التنبيه على بعض ما يحتاج الى التنبيه  
وليكن على ذكر منك ما ذكرنا في اوله ليعلم من ان الحكم بهذا الفصل مثالا  
لغير من كذا امين على اعتبار المناسبة والاختلاف الاول والاخر خلق بحكمه  
الوضع او استعمال ارباب المصنوعة او فهم احباب الله وق وانه لا  
يتحد فيه الاحتمال الاخر وان كان مساويا له فكيفه اذا كان اخفى وادنى  
**قوله** وباليوم الاخر هو يوم القيمة لكونه اخر الانام وتوجد القيمة  
في يقول ويجمع فيهم بالنظر الى لفظ من ومعه والكلام في المراد بالظا



ذكره من الجائدين وما يتعلق بذلك منه كود في حواشي الكتاب وما ذكره  
 في المتن من كونه في حكم الحاد وغيره مما هو المذموم من حاشيتهم **قوله** فوسون  
 اليه اي اهل البيت وسوسته ومعنى اضافة الضم الى الحاد انما بينه  
 بترجمه يعني ان من اكل منه لم يمت ابدا وممكنه لا يسل الى الاول ولا  
 ينعطف **قوله** على ذلك الكتاب كانه يشير الى ذلك مبتدا والكتاب خبره  
 وقوله وان هذا اذن ان ذلك اي قياسه ونسبه وهو في الاصل مصدر  
 وزاد ولكن ليس المعنى ان يمتد ذلك الشيء موازنه مع شيء وان كان  
 في بعض المواضع مجازا **قوله** يد لك على ذلك ان الضمير للسان ويبلغ  
 مسند الى الحار والجر ورجوعه وصحبه شانه للكمال لان الكتاب بونك للبالغ  
 مقصد ويبلغ في لفظ جن قد يستعمل استقوالا وجوابه كان اي وصفت  
 الكتاب او جن المبالغة او المبالغة بنا وبل ان يولج وكذا الصيغة والشر  
 خبران وشهادة الاصول اي القوامد انما يتبين منه من ان ذلك البعد  
 فيضيد في القرب العظيم وان تعرف الجرمية بالحصر كانه قبل هذا  
 الكتاب المبالغ اعل درجات الكمال هو الكتاب لا فرق كان ما عداه لا يسمي  
 ان يسمي كتابا والجزء بالأكبر مصدر وجاز في اخذ بغيره  
 ومعرفة بالكمية فابعد مسند الى لارب فيه وصحبه المفعول لذلك الكتاب  
 اي جعل لارب فيه تابع لقوله ذلك الكتاب وقد كرر بعد لفي وهو انه مما  
 يرمى به على سبيل الجواز انما طامع اباغ نفسه الخليفة في قولك جاني  
 الخليفة بعينه لا اذ لا ما يمكن ان يوهو السامع من التجرى والسهوق  
 نسبة محي الخليفة اليك وتقرؤ لا بل لا عجزا انه بمنزلة النايك السفل  
 حيث قال لارب فيه بيان وتأكيد وتحقق لقوله ذلك الكتاب وزياده  
 نسبت له وعجز له ان يقول هو ذلك الكتاب فيصير من ثابته لتبينه  
**قوله** الذي قيل متعلق بالتقرير والصبر هدي للسنة وان معناه  
 يكسر الهمزة واجلة حال وعطف على جملة تعدد هو هدي وكونه  
 هديا محضه مستفاد من حمل المصدر وبالجملة انفق درجات الكمال  
 من التكرار مسوق لما ذكره في الوصف بكمال كونه هاديا وصحبه احراره  
 وهو يقصده للنظر قال لصفا في المرامن واسبق قبل اخر قصبه  
 السبق لان الغاية التي تسبق اليها تدفع بالعقيد وبذلك تلك القصة  
 عند نهاية الغاية من سبق اخذ هاديا لما صدر له وشانه فيقول كراهيها

ذكر اعني الوصف بكونه هاديا وقيل الثاني للنظر ومن تأمل حق التأمل ونظر  
 في قوله فانك لتطو الخ لم يشبه عليه ان كليهما للتبريل اي الكتاب وان  
 الاخر في له معنى لاجل وفي الاخر اصلة الشهادة اي اي النظر الشاهد  
 للكتاب باحران نصب السبق في شانه اي بعلو رتبته ورفع منزلته  
 ولا شك ان شأن الكتب لها وية وما هو المعقود الا عظم منها الهذا  
 لا غير وحسبها تيفاوتها في درجات الكمال فما يشهد للقوان بكمال  
 شانه وطو مكانه ورفعة منزلته يشهد له بكمال هدايته فينت ان  
 ما قبل هدي للتيقن مسوق لوصف التبريل اعني القوان بكمال كونه هاديا  
 وهو المطلوب ومعنى كلامه على ان ذلك الكتاب جملة ولارب فيه جملة اخرى  
 وهدي اخرى بغيره والمبتدأ اي هو هدي **قوله** وكذلك قوله  
 ان الذين كفروا اما قطع ان الذين كفروا عما قبله ملكا لا لا نقطاع  
 على ما سيجي واما قطع الا يومنون وختم الله ملكا لا الامان والناك  
 الاتصال لان الاول قد قبله بدل فليد قوله سوا علمهم انذرتم ام  
 لم تنذرهم من ترك اجابهم الامان وان افاد بل هو عليه من انه ليس  
 لهم قلب فمذكروا وتتم بدرك محم وبصر بنيت غير مقوله وعلى انصارهم  
 عشاوه من عطف الاحميه على المعيلة فان قيل محبان يكون لقوله ولم  
 هذا ب عظم ايضا دخل في التقرير قلنا بغير اذا اجل عطفا على لا يومنون  
 او ختم الله ولو محم ان اثبات خاصته التي وهو العند رب العظم لهم  
 الاجابة الى الامان بأكبر وتقرير ليوته وان عطف على جملة ان الذين كفروا  
 فلا **قوله** هو انما معكم قلوبهم بفتح الفخ ان المراد هو المعنى **قوله** ولك  
 ان تقول ان لكل من خلق ما هذا اشر ان هذا الامك كرم منطوقا  
 ومعناه ما هو اثبات الملكية واما قال في حال التعظيم اما المعنوي من نفي  
 الاشياء في مقام التحقير اثبات الشيطانية والسبعية والنسائية  
 والبهيمية **قوله** كان لم يسمها لاختلاف ان كان في ادنيه وقرآنه وله  
 هو قيل في موضع الخلاف في مشاها حاله حال من لم يسمع والاشد انه يور  
 لقوله ولما سكر **قوله** وقاله رابع هو الذي تقدم الرقة لطلب  
 الحاد والكلار سوا امر من ارسنه السفيه القيت مريفا لفظ تراولها اي  
 نفاخ تلك الحرب وبصر عليها والحق الحلال كجوي بمقدار اي بقدر وقيل  
 الضمير للسفيه والبيت للاختلاف وتعبه اما موت كراما او تقوز بها



تواجد له من كبره واسفاره والمعنى قال مقدم القوم للاختصاص  
السفينة ولاخرها لكونها لها وتاخذها وما فيها من الاحوال ولما وجد  
هذا البيت في ديوان الاصل **قوله** ملكه جبل يريد جبل الواسلة والمعاد  
لكنه بنى على كاهل لقلة رغبته فيه وذهب في هواه وبخته والمراد  
الله قال معنى هذا القول وموداه بجان لايقه وهي تلك كاذب بطر الخطا  
**قوله** بالرفع فيها الذخيرة من جها عاخر فيه لكونه جراً استرطاً وحذوف  
اي ان الله ياكله على راي الكسابة وان تضع اذنه في تلك الاجرة ولا  
يعني الله لاوجه الحال عندل من خلاف مثل درهم في خوضهم بلعبون فانه  
يحتمل الحال **قوله** ومن امثلة الانقطاع لغز لا خلاف جراً  
وطناً يعني لقلة مراتب وانما الجامع بعد الاتفاق في الجدية والعلية  
**قوله** فلا تقول وحى صيق صريح في انه لا يكون في العطفنا اتحاداً كلياً  
في المسند بل لا بد من الجامع بين المسند لهما ايضا **قوله** او يكون في  
حدث عطف على وجدت اهل محليته لكونه مثلاً الاخر الثاني معنى  
وجود جامع غير ملحق اليه لانه كان معي وجعل مثل هذا الجواب الذي  
هو مثال الثاني بتاويل هذه القصه وكذا جعل ك في حدث حيث لا  
وجعل كان معي فلان مصافاً اليه مثل بتاويل هذه القصه وبعد تراكمها  
وقوله فانه كما قلت انكاف القرآن في الوقوع كقولك كما دخل زيد خرج  
عمر وقوله فيوجه عطف على زيد وقطع قوله قطع عما قبله لكونه بياناً له  
**قوله** لا والذي هو عاقل ولا يلقى لما اعني الجيبه من اندراس هواه  
المشار اليه بقوله في البيت السابق رجمت هو الك عفا الغداء عفا  
عنا طلال بالوي ورسومه وخطاب هواك للنفس وجواب العشر في  
البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد فلا عذرت نفسي على ان  
سواك حومه وهذا اوفق مما روي ان النوى بكسر الهمزة على انه جواب  
العشر وقوله تعالى طي الجمع بين مرارة النوى وكبرياي الحسين اشار الى  
ان هذا من عطف المفرد كما هو الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع شرط  
فيما مضى وان الجامع بان مرارة نوى الحسين او كبرياي الحسين وانه  
مما لا يلتزم اليه **قوله** ومن امثلة التوسط لا كلام في ان الغرض من الاصل  
بيان الاتصال والانقطاع والتوسط بين الجمل الا انه قد اخرج كلامه الى  
لزم الجامع في عطف المفرد بين ايضا فلذا ورد مثلاً من كل من القسمين

مع ان في عطف المفرد مثلاً لا ايضا يشتمل على جملة نهي الصلة فيها يحتمل اجا  
من القنار وشبهه فمراده بالتوسط توسط العطفون والعطفون عليه  
بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولما يتقرر من امثلة القسم الاول من  
التوسط اعني اختلاف الجملتين مع ما قبل الاختلاف لا عفاً قد سقطت  
مسوقة **قوله** واعلم ان الوصل قد قرر ان مصحح الوصل توسط الجملة  
بين كمال الاتصال والانقطاع على التفسير المذكور قال لا يشتر الى انه  
مع ذلك محسنات اذا تحققت كان الوصل حسناً واذا افتقدت كان فيها  
وان صح فيها تناسب الجملتين في الاعمى والضميلة والشرطية والضميلية  
في المعنى والمضارعة فالمرجع من امر يقتضي اختلافها في ذلك بان يكون  
المقصود من احد محال فائدة التجدد ومن الاخرى الثبوت كما في قام زيد  
وعمر وقاعد او من احد على المعنى ومن الاخرى المضارعة مثل فريتا كذا  
وفريتا يملكون فانه لا يجس بل لا يجوز حينها لا ترك تناسلها في الاعمى  
والضميلة او المعنى والمضارعة وهذا معنى قوله فاذا كان في المراد من  
الاجزاء الى اخره وقوله اما اذا اراد التجدد في احدهما الى الاخر وقوله  
فتقول عطف على يراعى وكانا لا نسب ان يكون يراعى اتصال لفظ  
المعنى للفاعل والمخاطب لكن الرواية على المعنى المعقول الغائب وان يكون  
قوله وان لا يقول يد ون ان يكون عطفاً على يكونه يقول لكنه مع ان  
فالظاهر عطف على يراعى وليس بذلك الحسن وفي قوله من غير التوضيح  
لغيره اريد التجدد والثبوت ثم في التمثيل بقام زيد وقد عرفت ان  
كثير وعمر وقاعد يجب لان في الاول تقررنا التجدد لا محالة انما وصل  
في التقرين للثبوت في الثاني اذا اراد به معنى زائده فل مجرد حصول  
المسند للمسند اليه على ما قال الشيخ عبد القاهر المعنود من الاجا  
ان كان هو الاثبات المطلق فيجب ان يكون بالاسم وان كان مع  
استعار بر زمان ذلك الثبوت فيجب ان يكون بالفعل وقال ايضا في  
الاسم على ان يثبت به الشيء من غير افتقار انه مجرد وحدث شيئاً  
فشيئاً فلا تقرر في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق صفة له كما  
في زيد طويل وعمر قصير واما الفعل فانه يقصده فيه التجدد والتجدد  
فمراده به منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزاً جزاً وهو زائد ولم  
يزجه والجواب ان المراد التقرر في القصد والارادة لا مجرد لانه



(اللفظ فربما يكون قصد مجرّد نسبة المستند إلى المستند إليه فيؤدّ الجملة فيلته  
 فعلية كانت أو اسمية فيجوز حبّ رعاية المناسبة ليكون حسا الان  
 الكلام في مثل هذا هل يدخل في حدّ البلاغة **قوله** وكذا زيد قام وغرو  
 قصد يعني ان الاحتمية اذا كان جزءا من الحسنة ان يراعى ذلك في  
 الجملتين فيقال زيد قام وغرو قصد ولا يقال قام زيد وغرو قصد وان  
 كان كلنا ما لا فائدة التجدد لا يفرق ان الابل القوي وعدمه وكذلك  
 بابا الاحتمال على شريطة التفسير عند تساوي الرفع والنصب لا يختار  
 في اخذهما النص وهو الاخرى البهت لرفع بان يقال زيد القينة وغرو  
 مررت به وزيد الكرم اباه وغرو ضربت علامة بل يوتي بها الجين او  
 ضللتين فصالحا المناسبة ولا يخفى وجه التفرقة بين ما ذكر من الامثلة كما  
 بعد ملاحظته مما سبق في بحث الاحتمال على شريطة التفسير والمراعاة بان  
 ذلك ما ذكره من الامثلة ومن يبدع الكلام ما قل في قوله وكذا زيد  
 قام وغرو قصد انه اريد بلفظ كذا الان هاتين الجملتين بحال ان يكونا  
 اسميتين بان يكون زيد وغرو مستبدان وقام وقصد جزأهما وان يكونا  
 فعليتين بان يكون زيد وغرو فاعلين لقام وقصد قدما عليهما يعني  
 يجب ان يندرجا تحتين او فعليتين لا تحتلقتين **قوله** وعليه اي على كون كل  
 واحد من التجدد وبالأحرى الثبوت وقوله تعالى سوا علمكم اذ عوتكم  
 اي الاضمار امر انتم صامون عن ما بهم يعني ان الاختلاف بالاحتمية  
 والعلمية عند اختلاف المقصد الى التجدد والثبوت يجري في العطف بغير  
 الواو ايضا وقوله واحد قد روي بالنسبة من التجدد المناسب  
 للاحداث والتخفيف من الجهد المناسب لان يقابل بالحب والاول هو  
 الوجه المستوي بان الله ان يحب ان يله احد حار والآخر القرم حار  
 الجملتين كأنه قل هذا ما فاعلم ان يكون السؤال عن اعتبار ما علم ثبوته  
 على الاتهام **قوله** استبعاد المفعول له لما ينضمه الكلام من قوته  
 ذلك المفعول واذا دهم هذا المعنى **قوله** وما اعظم كيد الشيطان في  
 الاما هو المذهب منذ من بطلان التقليد في الاما وما يتعلوه من  
 الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان لم يبق فيه بقية من التقليد في الاما  
 الظاهر البطلان وحيثما انقلبا لا يجد قول الغرض من غير دليل وبالله  
 الاخر يخرج الاحد بقول النبي صلى الله عليه وسلم الثابت صدقه بالمعجم

ان

ويؤول

ويقول اهل الاجماع **قوله** لمجتها متعلق بالجرى ان جعل مبتدأ بزيادة  
 وبالظرف اعني بالجرى ان جعل خبرا مبتدأ وتارة مقصدان وظرف ومع الواو  
 حال وكذا الاما اي غير مقارن للواو الا ان الواو مع بعد لا عهد  
 يجب ان يصلح مصداقا اليه لغيره مع ليس كذلك فالوجه ان يجعل لا غلظة  
 اي مجرودة عنها لامها فاما الجملة كون الجملة الاحالية مع الواو تشبه الوصل  
 ولا معها تشبه الفصل لانها واو العطف في الاصل **قوله** حال بالاطلاق  
 يعني انما اطلق الحال في اذ غير الموكدة فمن هذا الاعتبار يكون شيئا للموكدة  
**قوله** ولما ساءت في الاستعمال ولولا ذكرهما لوهما ان كل  
 منهما بمخا واحدا فيقصد النهج كما اذا قيل لهما درهم بخلاف لهما معادرم  
 فانه لا يوهو ذلك **قوله** فاضل النوع الثاني يعني الموكدة جعله تانيا تلو  
 ال كون في الكلام اقل ويكون الثاني على تانيا الحسنة وعلى ما بني عنه لفظ  
 الحال من معنى العرو من ادل وقصد منه في البيان لان الثابت وجودي والثاني  
 عدي لا يعقل الا بالقياس اليه واما في التمثيل بقوله تعالى انا انزلنا  
 قرانا عربيا الى ان الحال التي تسمى خطبة لا يخرج عن النوعين هما غايتها  
 انما اختصت بذكر ما هو في الحال في الحقيقة واجزا الحال على بطون  
 الوصفية والى ان الموكدة لا يجب ان يكون مقرون لمصون جملة اسمية  
 وان يكون عاملا محذوف فالانه قد كثر في القرآن وقوعها بعد الجملة  
 الفعلية مثل قايما بالعسك ومنهم من يجعل نوعا ثالثا يسمى بالناية  
 ومعنى الاصل هنا هذا الراجح في المناسبة السابقة في الاخبار فان قيل  
 الاسمية انما تدل على الثبوت الى العرو من حرما فطه مثل زيد قام  
 فكيف اطلق النولة بل لا كثر في الثبوت ويكون الوجه فيها الواو قلنا  
 كأنه في الكلام على الامر الا قلت والحق زيد يسر زيد يسر في  
 وجوب الواو ومعنى الوصف ما يدل على معنى قائم بالغير سواء كان من  
 الصفات المشتقة كما هو السوط في المشتقة او لا مثل قرانا عربيا وخص  
 اسرار الفاعل والمفعول بالمثل لان الصفة المستهه انما تدل على معنى  
 ثابت فلا يصلح تانيا للحسنة الفاعل والمفعول به من حيث كونه فاعلا  
 او مفعولا ولا ينبغي من معنى العرو من واحد وث فلا يصح جازم طويلا  
 ونحوه الا بتاويل لا يثبت ذلك منه بخا وذيول او مرض او غرض او  
 اظها ر بطون من الطرق **قوله** ونجها في الاستعمال ان تانيا تارين



عن حرف النون المقرن بحرف النون لا يلهي ما هو الاصل في النوعين من  
معنى ثابت غير زائل ولا ثابت هو هيبه الفاعل او المفعول وان دل في بعض  
الصور كاللادرج الفاعل على الفاعل واللام ترك الفاعل على السكون فيظن  
اللائحة دون ما هو الاصل في اللدالة على المقاصد على المطابقة وهذا  
لعمد في الاستعمال جازم لا راجح وان دل على كونه حاشيا **قوله**  
وحق النوعين اي المناسب لهما واللايق بحالهما ان لا يلهي ما هو الواو واما  
اولا فلان هذه الواو في الاصل للعطف بحكم الضبط والمناسبة والفن  
عن امة اللغة وهذه الرتبة في اصناف الحروف واو الحال وقد عرف من  
قواعد النحوي ان الحال اصل في الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا في  
المضروب آخر كما لو اربع وما ليس بربع ليس بحل للعطف وليس بحال ما هو  
حرف العطف في الاصل فاما قال في الاصل لظهورها في الحال ليست  
بما طعة وهذا ما قال في الكشف ان واو الحال هي واو العطف استعملت  
للوصل واما ثانيا فلان حكم الحال مع ذي الحالك في النوعين حكم الخبر مع  
الخبر عنه ولا بحال للعاطف فهما للمسبق من وجوب التعيين بل المعلوم  
والمعلوم عليه فان قلت كلامه يشعر بان ذو الحال في قولك هو  
الحق مينا هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير المفعول في العامل اي حقه  
والشبه على ما ذكره التور وغيره الفاعل في سد على ما ذكره المصنف في قسم النحوي  
حيث قال ان اجن المقدمات في زيد ابوك عطوف او في هو الحق مينا  
يحي عطوفنا وسيد مينا قلت نعم الا اننا لنصير لما كان عيان عن الحق صح  
ان الحكم الخبر من **قوله** والتحقيق فيه اي في ان في النوعين ان لا يلهي ما هو  
الواو ولو ان الاعراب لا ينتظم الكلمات ولا يجمعها كقولك ضرب زيد اللص  
مكتوبا الا ان يكون فيها مينا يعلق ينتظم معانيها الا ان الاعراب عيان عن  
هيات تطرأ على الحكم مدلولها كقوله بعد تركيب بعضها مع بعض وصفت  
اللدالة على مغان نظر على مدلولات الحكم عند فهم بعضها الى بعض واتباع  
تعلقا فيما بينها بحال البعض بحكم ما عليه والتعريف بحكم ما واقع عليه  
الحكم والعين كجينة الوهم الى غير ذلك فوجود الاعراب الاستقلال في  
التعريف الكلمة الواضحة في التركيب يدل على ان المدلولها تعلقا معنويا بعد لولا  
الحكم الاخر بان يكون هيئة له او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ اخر فيه  
تعلق به كالواو ومثلا والحال من هذا القبيل بماله اعراب بالاصالة في التركيب

فيكون

فيكون حقه الخلو من الواو مفردا كانا وحيلة لكنها اذا كانت جملة بالنظر  
الى كونها جملة معينة للنسبة الثابتة بين طرفيها مستقلة بتلك الفائدة هـ  
وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عر من لها من كونها قيد للعفل وبيانها  
لكيفية وقوعه والي كونها غير متحدة بالاولى كاحتاجها فاما اذا كانت متحدة  
وغير مستقلة عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما ارتباط اصلا وجمعة  
جامعة قطعا ينزل منزلة الجملة المتوسطة بين كالة الاتصال وكالة هـ  
الانقطاع فلا بد ان يداخلها واو جمعها بالاولى ويترك استقلالها كالحج  
الذي فيها بين الجملة المناسبة غير المتحددة مثل قامر زيد وصعد عمر ولكن  
الجملة متفاد في شان دخول هذه الواو ضد يجب وقد يشغ وقد يجوز  
على التساوي او الرخاء كما شار بعد تهمة تمهيد المقدمات الى الصابط في  
ذلك وقال ذا عتد هذه اقنول الصابط في دخول الواو في الجملة  
الحالية وجوبا وامتناعا وجوانا لكان كانت مؤكدة فلا واو لكان هـ  
الاتصال وان كانت غير ما فاما ان يكون على اصل الحال ولا فالاولا ما  
ان يكون على بعضها او لا فلهذا اقسام ثلاثة الاولى ما يكون على اصل الحال  
وبعضها فالوجه فيه ترك الواو وجوبا على موجب الحال فلهذا عرفت ان تعلقها  
بالمعامل من جهة ان امرها الاصل بوجوب استقامتها عن بطلان رابطة  
من خارج الثاني ما يكون على اصل الحال سواء كان على بعضها او لا والوجه  
فيه الواو لانه لبعده عن الحالية وحروجه عن اصلها يحتاج الى رابطة  
لفظي الثالث ما يكون على اصل الحال دون بعضها وحكمه جواز الامر  
اما الواو فلهذا بعد عن الحالية يكونه لامل لبعدها وامتناعها فلهذا عرفت  
الحاليم بحسب الاصل **قوله** فيعد واو في هذا يشتر الى ان الحال كالسند  
والصفة قد يكون فعليا وقد يكون سببيا واقصر في الامثلة على هـ  
المصاحح لما سمي من ان الما في ان كان مينا يجوز فيه الواو **قوله**  
لا يلهي ما يسمع نحو جاني وليس على ما ينبغي ان كثيرا ما يسمع ذلك فاما  
انه يكون على حدة في المبدأ في الترتيب ليرتفع في وقد يظن وفي كلامهم  
ثبت واخذ وجهه وفي الشرح فلا حشيت اظلم فيهم حوت وارهم ما كانا  
ومثله كثير **قوله** ما جاء بخلاف هذا الامر منعه وده الجملة في موقع  
الندل من قوله الوجه الواو وقد جوز ترك الواو وبعضهم مطلقا وبعضهم  
اذا كان الضمير في صدر الجملة مثل جاني زيد فلا يلهي ليس بين زيد



وبعضهم اذا كان يعقب كلامه كقولك والله يتيقن لنا سالما  
 برداك كيجل وتعلم **قوله** او معه خوف يتيقن من تشبه كقولك  
 قلت عني ان تنصرتي كاتما عني حوالا الامور الجواردة وقبل اذا كان  
 في تاويل مفرد كقوله تعالى اسطوا بعضكم لبعض عدواي معاد من جلاله  
 جاني وهو مسرع او يسرع اذ لو ارد به المفرد لقل مسرعا وفي هذا المقام  
 مباحث نفيسة تطلب من مزج الخفي في ما اورد من الصور المعقدة  
 الضمير في صدر الجملة وفيه روي فاه الى في وعوده على يديه نصب لاسم  
 الذي هو صدر الجملة الحالية تنبها من اول الامر الى حاله وهو الخفي  
 من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي الجملة وذكر ان الاخبار ان من المصادر  
 التي اقيمت مقام الحال حوالا لهذا العراك وفصلته بجمدك وطافتك  
 ومعنى قول الى في مشافها ومعنى عوده على يديه رجوعه الى ما ابتداء على  
 الالبته مصدر بمعنى المفعول والحاصل انه رجع الى الطريق الذي جاء  
 منه وهذه التركيب شائع سواء استند كان الى مظهر مثل جاريته عوده على  
 يديه او مظهر مثل جاريته عوده على يديه به فتجوز كون الفعل مستندا الى  
 عوده مجازا وهو اصلاح المطلق كاب لان السكيت في فهم اللغات واستعمالها  
 والاقوال كاب لا في على الفارسي في الفهم نصف التراب انشكف بمعنى بلغ فنهض  
 غم الما ستم وعما به ورقيته بالغيب لا يدرى بصفت عواصا ووقع في  
 بعض الكتب انه صفة الغايص فصحة بعضهم الما القاض بالقاء والنون  
 نفس بالسياد وطا هو انه لا معنى لوصف السياد بذلك ولو في صدر  
 البحر وفي الصحاح والديوان ان البيت للمسبب من علمه يدرى كذا نصا  
 وجان الليل خلاصه وستر اب رج **قوله** مضوا لا يريدون البيت  
 لغرضه الصبي يركب بنيه وقبيله سقى الله احدا فانا ورائي تركنا  
 بخاصر قفس من سبل القصور وتهدد ولو يستطيعون الروح رجوا  
 معي وعده وافي المصحين على ظهري **الرواج** التزول من السيرة للرجوع  
 وراج دخل في وقت العشي فاهرا هلككم ما لقد رما قد الله تعالى  
 من القضا لا ارتفاع متعلق به خلوا الا حجة لا اضع الورق بكسر الراء  
 الدرهم المضروب اذ قد القابل القليل قلته به والمعنى طلبوا العود  
 من دمي ونقدوني بالمثل لضمي منه كنفقة وزجرته قال الشيخ عبد القادر  
 كان في البيت ناعة والجملة الداخلة عليها الواو في موقع الحال والمعنى

وحدثت غير منه بالوعيد وغيره بالبه ولا معنى ليجعلنا فاصفة وجمل  
 الواو مزيدة وكذا الكلام في ولقد كان لا يدي لاي **قوله** الا ان ترك  
 الواو ارجح تكونه من جهة بناء اصل الحالية والاجبات من جهة ثبات لفظها  
 الذي هو بمنزلة العرف لما قيل ان الاحتمال مدلول الدليل والتبع الطريق  
 المتعارى سواء كان به دليل او غير دليل وعن المصنف انه مدلول استقام  
 العرف على انه لو ساءت الجهات فترك الواو وعلى الاصل **قوله** البطل  
 الماضي يريد انه ملحق بالمضارع المتقرب في جواز الواو وتركها مع رجحان ترك  
 بناء على كونه على اصل حال من حيث الدلالة على التحدد لا على مجاز من حيث  
 وجود الحرف لمعرف المتقرب فلما مررنا ما قد فلتشبهه بالنفي من جهة ذلك  
 حرف من الحال وفي الحال ولان طريق استعمال الحال في الاصل اعني  
 المفردة هو العوا عن قد ولان قد رابطة في الاتصال بالحال والتبع  
 فيما يستعمل في الرابطة صدر الكلام ان لا يوفق رابطة لان قد بتع  
 الماضي من الحال كانه سلب عنه معنى المعنى فيصير كالنفي وكانه يخرج  
 سائر اجزا الماضي غير الجزا القريب من الحال في صلوح اقرب الى الحدوث  
 به فيشبهه المنفي الخارج جميع اجزائه على صلاحية الاقتران واقصر في  
 المثال على ما لان لم ولما من قبل المضارع الضارع المتقرب وهو ظاهر ولاواه  
 جاز في الماضي المكرر حال لكن لم يوجد في الاستعمال فحين ما وثاب  
 ذلك من جهة انما في الحال فتكون بمنزلة الماضي المثبت مع قد في الا  
 على ما يزل البعد عن الحال اعني المعنى ولهذا الترجيح في الماضي المتقرب لا قد ولا  
 المنا في الحالية هو المعنى لاسلب المعنى **قوله** لتقربه لتليل للزوم قد  
 ظاهرا ومقدرا في الماضي المثبت الواقع حالا وقوله من زمانك  
 اي زمان تكلك وهو حق من جهة ان قد انما تقرب الماضي الى الحال  
 المقابل للماضي والاستعمال وقد عرفت ان حقيقته اجراما قد  
 من واخر الماضي ما واول المستعمل لكن في قوله فيصلح المثال نظرا لان  
 الصلوح للمال الذي من بصفته اعني بيان كيفية وقوع الغامل لا  
 يتوقف على كونه حالا بل المعنى المذكور لظهور تباين الحالىين ولهذا صح جازي  
 زده في السنة الماضية زاجا وسيد خلون جهم فاحزين والحاصل ان  
 المعبر في هذه الحال المقارنة للغامل ما كانا وحالا واستقبالا لا  
 المقارنة لزمان التكلم الذي هو يقرب منه الماضي منه وغاية ما قيل في هذا

الحال



المقام ان حالة الماضي وان كانت بالنظر الى الفاعل لفظ قد انما يقرب  
 من حال التكلم فقط لكنهم استبعوا اللفظ الماضي والحالية لتأني الماضي  
 والحال في الجملة فاقول لفظ قد لظاهر الحالية فقالوا جاز في السنة  
 الماضية وقد ركب فومته وما ذكر الطائي من انه لا يجوز جيت وقد كنت  
 زينة الا وهو متلبس بالكاه مستخدم لها لم يفتقر كاهه وانما جيت بالما  
 لا يتفاجز منها وجه وقوعه حاله لتلبسه بعض الاجزاء فاسد **قوله**  
 بجهنم التبر اتعبه واوقفه في المشقة الا ان تركه الواو ان جيت بامر  
 المضارع المنفي **قوله** واما الطرف قد جاء في مثل ياتيه على كفه سيف  
 الواو وتركه يات على جواز تقدير الطرف بالمضارع حصل فضع الواو  
 وباسم الفاعل فلا يصح وهذا معنى قوله بحسب التقديرين وهو وان كان  
 محتمل من جهة انه اذا عده رابعا الفاعل مع انه ليس بحالة فعلية يتأصل  
 انه مفرد لاجل كون المرفوع بعد الطرف فاعلا لا مستندا لان اسم الفاعل  
 يكون منصوبا على حاله كما صرح به في المضارع في جاني عليه جيه وتشي  
 اي مستقون لكن لا يخفى انه على كلا التقديرين يكون على اصل الحال بل يمتد  
 اسم الفاعل اولى به لك فلا يصح قوله وتروى الله لك من ان يكون وار  
 على اصل الحال وغير وارده فالوجه ان تحمل التمدد برات على ان يكون المرفوع  
 اعني سيف فاعل الطرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعليه جاز تركه  
 الواو وان يكون متبدا والطرف جزء فيكون الجملة اسمية غير وارده  
 على اصل الحال ولا يكون في كلامه اعتداد بما ذهب اليه صاحب المضارع  
 من كون الطرف مقدر رابعا فاعل منصوب على حاله وقال الشيخ  
 عنه القاهر ان جعل على نحو كنهه سيف جاز لا يتركها ترك الواو وكون  
 لشاره اما انكرتني لينة او نكرتها خرجت مع البازي على سواء  
 في الوجه ان يكون الاسمي مثل هذا فاعلا للطرف لا مقامه على ذي  
 الحال لا مستندا وينبغي ان يقدرها حصوصا انما الطرف في تقدير  
 اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدرها فعلا مضاعفا مع قد تمام  
 الكلام في هذه المقام مطبق من شرح الخليل **قوله** حال الامران اما  
 الترك فكثير فخرج على فومته في زينته خرجت مع البازي على سواء  
 واما الواو فكتوله وان امر استري اليك ودونه من الارض مومة  
 وبني اسملق فانه من عرف السبب بربوا ان السبب في تقدم الحال

على ذي الحال هو دفع الابتداء بالصفة فاعلا لا يتقدم على الموصوف من  
 عرف ذلك بغيره لامر الاول له اذا كان الحال مع الواو يجوز به والتقدم  
 نحو مثل جاني رجل وعلى كفه سيف لحصول الفرق بوجود الواو اذ كما يمنع  
 تقدم الصفة بمنع كونها مع الواو على ما مر في صدر المتن فالواجب عند  
 قصد ايقاع الحال من النكته التي في حكم الموصوفة لوقوعها في سياق النفي  
 كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولها جواز  
 لان فيه مع دفع الابتداء زيادة صلاح النكته لذي الحال كما في المستد  
 واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا انه لا يمتد في الصفة والموصوف  
 كالواو ويجوز فهو ظاهر اذا اختلف في جريان الاستثناء المرفوع في الصفة  
 مثل ما جاء في رجل الا كرم الثالث ان مثل كل كنهه سيف اذا ورد بعد  
 نكح مثل جاني رجل على كفه سيف فان قصد كونه حالا او دائما على  
 هيئة الفاعل وكيفية وقوع الفعل يجب فيه الواو لبل المتلبس بالصفة  
 وان قصد كونه منه وذلك على بعض احوال اللغات من غير نظر الى  
 بل المتلبس بالصفة في ترك الواو فلا يلازم الواو حينئذ لا يكون الاعانة  
 ولا محال للعطف فيما بين الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة بل  
 محتملة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف فهو على ما عرفت فاعلا  
 بالتأمل والتدبر على ما سبق لا يقال لم لا يجوز ان يعطف لاعل  
 الموصوف بل على الجملة المشتملة عليه لانا بقولنا محتملة لا يكون  
 صفة بل حكما مستقلا لا يقال فالحال ايضا لا تعطف على ذي الحال لانا  
 نقول نعم الا انه قد سبق بان ما يسطر العذر في ذلك قد ادعى مثل  
 ذلك في الجملة الواقعة صفة كان له ذلك لو ساعد الاستعمال كما في  
 الحال بان يقع صورتيه في الوصف ولا محتمل الحال **قوله** واما ليس  
 يريد ان ما ذكر حكم الفعل المنفي بالحرف ماضيا كان او مضارطا واما الفعل  
 الموصوف بنفسه للنفي بحيث يفوز مقامه لا يكون وهو ليس بمتقدم عليه  
 الواو وتركه لكونه قايما مقام الفعل المنفي لان ذكر الواو فيها ان  
 بحسب الله ليل واثمروني الاستعمال اكثر على عكس الفعل المنفي لان المنفي  
 الذي هو سبب جواز الواو خاصا بمنزلة الكفاة لا العارضي كالفعل  
 المنفي فالمقصود انه ليس من قبيل الافعال المتصرفه التي فيها معنى  
 النفي كالكأب والامتناع ونحو ذلك مما يلزم من ماضيه قد وقد يكون نحو

السكر الحقة آما التقديم على ذي الحال وآما التصدير بالواو  
 والثاني ان ايقاع الحال بالواو  
 بعد ان تقدم له معنى في حاشية  
 ان في كل من الموصوف والصفة  
 وتعبه بالتقدم هذا سبب  
 المذكور انتهى والله في حاشية الواو



الواو فيه لوجود قد وبتنح ذلك فيما يد لعل الحال ولا من قبيل الاضغان  
المستغنى مثل ما كان ولا يكاد يكون حتى يكون ترك الواو ارج وفي الكلام  
اشارة الى الكلام من ذكر الواو وتركه كثير في نفسه الا ان يكون الكثير ذكر الواو  
والترك في صورة معدودة بناء على ان ليس بمنزلة حرف والحكمة السخنة في ه  
الحقيقة **قوله** واما الخالفا لمقتضيه لعل الجمل جمعها نظرا الى كثر اقسام  
الاجاز والاطناب واجملها لانه لم يشترط بل اخطا على ذلك كلامي للقبيل  
ومضط على الجمل ولا يطبق بالذكر مع ان الاجاز والاطناب قد يرجعان الى  
غير الجمل نظرا الى ان وضع الباب لذلك على ما سبق بيانه وقوله اجاز ا د  
واطنابا في موضع الحال لا المفعول لانه قد مر في صدر القسم والطناب  
والاظمي وجعل الاطنابا لانه اراد به ترك الاجاز ولا يعتبر بالمساواة  
وقوله هاهنا قايما مقام القايدين الى المتبادر كانه قال فيها وما قد سبق اشارة  
الى ما ذكر من طي المسند اليه والمستند العزود والحكمة وطى السوال في مثل ه  
يكتبه الفزان في زيد وذكر المسند اليه والمسند وغيرهما عند قيام  
القرينة لا عن من يتعلق والناكيد والتميز على خلاف الظاهر وبط  
الكلام حيث الاضغان مطلوب ووضع المظهر موضع المصير والمثال ذلك  
**قوله** اما الاجاز والاطناب فلكونهما نسبين لا يكون تغل ا حدهما  
ولا حقيقة الا بالقياس الى شئ اخر وليس لكلام هو موخر او مفضل على ه  
الاطلاق من غير ملاحظة ومقابلة الى الكلام اخر محض ومقتضى لا يفسر  
الكلام فيها وفي بيان معناها لا يترك التحقيق والبناء على الشئ العرفي  
اذ كثيرا ما تحقق الامور الاضافية وتبين معانيها على التحقيق وبيانها على  
امر مسكوب الى حرف الفاس دورا ثابت في نزل الامر على ما هو المعتق  
في معرفة حقائق الاسماء واعتراض صاحب الانصاح بان كون الشئ شيئا  
لا يقتضي ان لا يتسرا الكلام فيه الا بترك الحق لما لا امر انه يعرض  
لما اليه الاضافه والحقيقة الاضافه بضرب من اللطف كما يقال الاب  
حيوان قوله من بظفته شغل خر من نوعه من حيث هو كذلك واجب  
بانه لا يربيه بذلك لتفسيره فيما وبيان معناها لان ما ذكرنا ان  
لذلك بل عدم تيسر سائرنا على وجه النفس والحمد لله والتميز بحيث  
لا يختلف ولا يكون ما هو اجازا بالنسبة الى شئ اطنابا بالنسبة الى شئ اخر  
وعدم تيسر تعريفهما بل ورا عتبار كلام يكون اطلاقا في الباب ومقتضا

عليه الاجاز والاطناب على ما هو شأن سائر الامور النسبية وطاعله  
انه لا يتيسر تعريفهما على طريق الامور الحقيقية دون الاضافية ومن  
ومن الخارج عن القايدين ما يقال ليس المراد ان كل ما يكون شيئا لا يفسر  
الكلام فيه الا بترك التحقيق بل ان الاجاز والاطناب من بين النسب  
كذلك لان شرط معرفتهما على التحقيق كلام لا يحاز فيه ولا اطنابا فضلا  
ليقاس عليه كل كلام فيعرف اجازا واطنابا اذ لو كان المقيس عليه شيئا  
مستغنى لعل اجازا واطنابا لا حاج الى مقيس عليه اخر وتسلل لعل الكلام  
الحالي عن الاجاز والاطناب غير موجود بل التحقيق لان كل كلام يعرف  
يمكن ان يوجد كلاما رايده منه او انقص فتعذر المصدر الى غير التحقيق  
وهو ان يوجد كلاما اقل العرفه وتحمل مقبلا عليه ولا ينفقه الاجاز  
واطنابا بل يقال على طريق التساهل الاجاز فيه ولا اطناب **قوله**  
مثل يدل من البناء والشئ العرفي هو كلام الاوساط الذين لا  
يوسمون بالبلاغة والمضاحه ولا يالقي والتمنا منه من الوسط  
معنى المتوسط بين الجيد والردى وقوله مقبلا ان مفعول جعل  
قوله ولا يده من الاعتراف بذلك اعراض دافع للاعراض بان يكون  
البناءل متعارف الاوساط رد الى جهالة لانه عز معلوم يعني ان  
من ترك طريق العباد وسلك جادة الاضاف اعترف بوجود كلام  
له في مجري عرفهم وعادتهم في تادية المعاني فيما بينهم عند حوادث  
التوميه والمعاملات الدنيوية معلوم بالوع عند العوام والخواص  
كان المقدار الذي من الكلام يقتضيه المأمر ويلق به معلوم عند الخوا  
و ارباب البلاغة فيصير جملة مقبلا عليه بالنسبة اليهم والحكماء  
ما يكون اقل منه بناء على خلاف حال خفيه ولا يظهر الا الاوامر البليغا  
اجازا وما يكون اكثر اطناب فلا يكون الساعليه ولا على كلام الاوسط  
رد الى جهالة **قوله** ولغيبه متعارف الاوساط ليميز عن كلامهم  
الغير المتعارف عند تكلف تبليل او بكنز **قوله** والله اعلم  
المتعارف لا يجهلهم في باب البلاغة ولا يفهمون من عرفهم مجرد تادية  
المعاني بعارات متعارفه فيما بينهم لا يعتبر بها الخواص من الجواهر والارباب  
التي لها النفاصل حتى يحيد بصيادفتها اوبن مرمز ايلتها فلا لغة في كلام  
بالاحوال ومقتضا لهما التي لها رتقي الكلام سوا وحدث او فحدث



بل بما يؤدي به اصل المعنى بما تواتر تليق به **قوله** فالاجاز المأخوذ جعل  
 متعارف الاواسط هو الميزان وضرب بين وجوده ونجاءه ووصفه رجحان  
 المقصود فقال الاجاز مواد المعنى الذي يتصف من الكلام بعبارة  
 اقل من عبارات متعارف الاواسط والاطناب اذ اوج بعبارة اكثر من اقل  
 كان ما سبق من الكلام هو ما بل موديا ان المخرج في الاجاز والاطناب بنال  
 على اكل ولا طناب دون المفردات دفع ذلك وهم الامر بقوله سوا كانت  
 القلة او الكثرة في العبارة واجبة الاجل والى غير اجل من جمل الجملة المستند  
 اليه والسند وصرح به لعل يثبت عليك وقررت لديك فيما سبق من في  
 الاستناد والسند اليه والسند والفصل الموهوم وبعض مباحث الفصل  
 والوضوح في الاختصار تركنا كذا والمستند اليه او السند والمفعول  
 او الاجل وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القرآن لاقر من تعلق بذلك كراهية  
 القوم وبسط الكلام كطلب الاختصار او قوط الاطناب او رطابة الفاصلة  
 او غير ذلك فان كنت فتمتها اي تلك الطرق حتى التمام فلا بد ولا حاجة تعرف  
 كلام وجازة الكلام وطوله متناه في الزيادة والتقصان متناه في الجدة  
 نظر البلاغة فيما تواتر بالكلام البالي في الاطناب وتارة بالكلام الموهوم  
 غاية الاجازة غير له وحى من بلاطة المحبوب ونظرا اليه مخرج عنه حوفا  
 من الرتبة اعني برمز من الى المقصود ومن اخضا لا بد ركة الا لا بد ككل من  
 ذلك بحسب مقتضى المقام وكما تليت عليك طرق الاختصار والتطويل  
 ذكرت لك ايضا مقامات التي قد ارشدت بها الى مقامات اخرها سبها  
 في اقتضا الاختصار والتطويل فليس حالك كمال الاوساط لا الحمد  
 منهم الكلام بل فاصادف من اختصارك وتطويلك مقامه اللاتيق به بان  
 يكون على وفق ما ذكر ومناسباته حمد في باب البلاغة وما لم يصادفه  
 ذم وسمى اسم اخر عين عما حمد فبسي الاجاز عيا ونصير لانه كان كانه  
 عي في الكلام وقصر والاطناب اكثرا وتطويل لانه اكثر من الكلام  
 وطوله بلا طائل فوله فيما سبق طرق الاختصار والتطويل بعبارة المعنى  
 اللغوي واللام في ان فتمتها الامر بوطئه الفسر وفي تعرف جوات  
 الفسر القام مقام جواب الشرط ووحى للملاحظ نصب على الصد راي ووحى  
 وحى للملاحظ وتارة نصب على ظرف اي في بعض الاحيان **قوله** واصفا  
 المحر متبدا جن بفصله اي اصابه فوله في القصاص محو البلاغة يظهر

بانه زاد على وجز كلام لم في هذا المعنى وهو قول القتل اتفق للقتل ووحى من  
 الحسن الله حروجه لاهما عشرون وحوت قوله اربعة عشر انه مطرد اذ كل  
 قصاص من حياة وليس كل قتل اتفق للقتل بل القتل قصاصا واما القتل ظانا فاد  
 للقتل استخفاف للمذنب بخلاف قوله فانه يتقيد بالقتل اتفق للقتل من تركه  
 ان المقصود بالذات من المصاح وهو الحياة مضمون فيه بخلاف قوله فانه  
 خاله على فظهر من تكرار اللفظ الذي هو عيب في نفسه وان كان حسنا  
 من جهة ما فيه من تبينه رد العجز على الصد تارة يستعمل على صورة الطباق  
 حيث جمع بين العفصا من والحياة اللذان هما جملته الصدفة انه يستعمل على  
 ما يفيد تذكير حياة من جعل ما هو هلاك ونقوب الحياة طرفا لها ومعد  
 ان القتل انما يتو القتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد نص على  
 الحجة فيه لاني قوله ه الا نضع لفظا اعني حجة من سلاسة اللفظ وعند  
 حيث لم يستعمل على ما يستعمل عليه فوله من تو الى الاساليب المتبعة بحث لا يلقى  
 فيه حرمان من كان الاية موضع واحد وذلك يتفحص من سلاسة اللفظ  
 وحرمانه نفي اللسان **قوله** ذهابا في موضع الحال اي يكون قوله هدي  
 للقتل من الاجاز اذ اذكت تذهب الى ان المراد بالمتقن الضمان والصارف  
 الى القوي ليصح ان الكاتب هدي انه لم يهر واما المفضل للمعنى في حقيقته  
 ويحصل انبات الهدي لم من قبيل قوله لغيره من المكرم اعزك الله واكرمك  
 مقصدا الى الزيادة والنبات فلا يجاز من هذه الجهة ووجه حسن هذا  
 الاجاز امر ان احدهما قصد المحازر للستيفض اي المشهور بوجه وهو صنف  
 التي بما يؤول اليه كما في قوله تعالى ان اراي اعصر عمر او قوله عليا الصل  
 والسلام من قتل قتيلا فله سلبه فان هذا النوع من المجاز شائع كثيرا  
 الكلام وان لم يستفرض ولم يذكره خصوص من هذا الطرح اعني التبرع الضال  
 اعتبارا الى القوي وقيل المراد انه مجاز مستفيض النوع محازا ان يقصد  
 بخلاف ما ليس كذلك مما يحتاج الى الصاع كلمة لاسان طويل لانه لا يجري  
 في كل مورد ولا ينبغي كل طويل غلة وفيه نظر لانه يكون لاحالة لعلاقة  
 كالمشاهدة في المثال المذكور وكل هلاقه بنوعها مستفيض ونابها التوسيل  
 الى قصد برسوة البق وهي اول الزهر او اي اعني البقوع وال عمران محبتا  
 بذلك لاجل انهما واسرا قهما من زهرت النار لقتات اوليهاها الشمس  
 والقر المسمين بالازهر من بد كواذ لياراه والمرقطين من عباده وهم

من النور والسطوع ما سبق في كتاب النسخة  
 ان يستعمل على ما يفيد تذكير حياة من جعل ما هو هلاك ونقوب الحياة طرفا لها ومعد



المتقون يعق باللفظ الذي مدلوله الحقيقي ذلك والإلا فالقانون الصارون  
 إلى التقوى ليسوا أوليا الله مما لم يحصل لهم التقوى بالفعل **قوله** فغشيتهم  
 أي آل وهون وجنوده من اليم أي البحر ما غشيتهم أي ما لا يدخل تحت العبادات فولا  
 يحيط به إلا علم الله من العذاب والهلاك والغضب والاستقام وعود ذلك فتاب  
 عن ذلك كله ما في ما غشيتهم **قوله** وكذا في قوله تعالى ولا يبينك من غير  
 انظر من ان يخفى حاله في الوجاة نظرا إلى ما تاب عنه وذلك الله وربه بعد قوله  
 والله من غون من ونيه علم يكون من قطير ان ندعوهم ان ندعوهم لاسموا  
 دعا كركو سمعوا ما اسجدوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم كتاب من  
 ان يقال ولا يبينك من غير ما ذكر على التفصيل مثل خير كماله في العلم والاعمال  
 بالامور المادية فيها والاعتدال لاهل في ذلك ولو كان له مثل الانكاي  
 بحكم الحادة تكن الامور منتفزة فينتهي وجوده للكل **قوله** وانظر إلى الفاء ذكر  
 صاحب الكتاب في قوله تعالى واذا قال موسى لقومه يا قوم انكم ظلمتم انفسكم  
 بانما ذكر العمل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذكر خبركم عند بارئكم خاب  
 فليكن ان الفاء في تات عليكم الفاء الفصيحة عمل ان يكون جزاء شرط محذوف في  
 وان تكون عطفا على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامتنع فتاب عليكم  
 ويكون من خطا كلام مقول موسى والخطاب على ظاهره يدل عليه الكلام اي ان  
 تبتم وقلتم انفسكم فتاب عليكم ويكون من مقول موسى الخطاب على ظاهره  
 وان يكون عطفا على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامتنع فتاب عليكم  
 فيكون من كلام الله تعالى يرحم الخلق مقول موسى ويكون العطف اشارة إلى الخطا  
 اذ مقتضى الظاهر فتاب عليكم لان ذكر التوبة في كتاب الله تعالى فامتنع بطريق  
 الغيبة حيث قال واذا قال موسى لقومه وانا خطايهم فيقال موسى منهم يكون في  
 التاب آخر حيث قال فتاب مع ان مقتضى الظاهر فتابا بطريق التكرار وبالجملة  
 فقد جعل الفاء فصيحة على الوجهين لا مضاجعا عن المحذوف او مضاهيا بوصف  
 صاحبها كالكتاب الحكيم او كونه فصيحة في نفسها باعتبار ما يفيد من المعنى والمعم  
 لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من تقليل المحدث وهو بعضهم ان يمتد بها  
 انما هي على هذه التقدير اذ على تقدير الشرط تكون جزاءه لا فصيحة وهو عليه  
 ان كونها فصيحة يتأخر فاء المعنى البديع والوقوع ذلك الوقوع الحسن لا ينافي  
 كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيهم في الفاء  
 ما يقع هذا الوقوع من الجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى

قوله

ما را برين

بناء ثم القول فقد جينا خراسانا اي ان كانا قضي المراضات  
 فقد جيناها فلما عي ان الفصيحة انما هي هذه لم يبعد والفاء في قوله  
 فتوبوا السببية لان الظلم سبب التوبة وفي ما قلوا اللعنت على معنى اغز  
 على التوبة ما قلوا انفسكم او توبوا ما قلوا انفسكم غاما للتوبة واوثر  
 في هذا الموضع ذكر اناري قصد الى زيادة التعزيز لمراد تركوا عبادة  
 العالم الحكيم الذي برأهم بلطف حكمته على الاشكال المختلفة ربنا من  
 القارب والشارب في عبادة البقر الذي مثل في العبادات والبلادة وكذا  
 الفاء في ما تغيرت بعد قوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب  
 بعصاك الحجر فضبعه مضجعة معنى فضرب بها فاجرت او فان ضربت بعصا  
 فقد انجزت ثم ذكر مثلا اخر للفاء الفصيحة المنبثقة عن فعل محذوف وكما  
 لما كانت مقدرة غير ملحوظة وكانت مفتقرة الى تأمل يظهر موصفا قال  
 وتامل ولم يكف بحجرا ونظر وذلك ان قوله تعالى كذلك يحيى الله الموتى  
 بعد قوله واذا قلتم نفسا فاجارتم فيها والله يخرج ما كنتم تكتمون فقلنا  
 اضرب بعصا كذلك يحيى الله الموتى فينبغي ان المعنى فضرب بعصا فقلنا  
 كذلك يحيى الله الموتى فالفاء في قلنا المقدر فضيعة مثلها في ما تغيرت  
 واما الفاء في فاجارتم فحطفت على قلتم وفي قلنا اضرب بعصا على اذنا  
 اي اختصمت في شأن الفيل التي قلتموها وما بينهما اعتراض وصحرا اضربوا  
 للفيل وصحرا بعضها للبقرة والعصا مشهورة ومكتوبة في كتب التفسير  
**قوله** وقد راجع الكتاب في بريد الله جعل الآية من قبل الايجاز  
 حيث اقتضت الواو وسعطا عليه يكون مستبعا عن ايتا العلم مترتا  
 عليه وليس بمذكور بل مقدر اي فحلا به وعلا غرها وعرفا حق  
 النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان المترتب على ايتا العلم هو قوله لما الحمد  
 المذكور بالفاء دون الواو وجوز المصنف ان يكون قالا عطفا على انما من  
 غير تقدير فعل اخر مصدر يا لعل الله على السبب بل تفويض استفاضة  
 الترتيب والنسب الهم السامع ودلالة المقام كما في قولك فمر بديعوك  
 زيد فان المعنى على السببية اي عرفانه يدعوك لكن انك في دالة المقام  
 وعول على فهم السامع وشهادة العقل الذي هو اقوى ولم يوت بالفاء  
 بل اقتصر على الاستيناف كما لم يوت في الآية بالفاء واقتصر على العطف  
 بالواو ولا يخفى ان المعنى في الآية على سببية الاول ومسببية الثاني

وا







يا موسى واخوك هارون فالخطاب لموسى وقد ادرج فيه هارون بطر  
 التغليب لان يكون امرا للفا والخطاب معهما جميعا بالاستقلال  
 وذلك لان قوله كلا انا وفع خطا با جواب كلامه فليوسى ان اخاف  
 ان يكذبون بالاحسن فنهاه ارتدع لا ارتدع ان واما المحطو المعطوف  
 عليه فهو كلا لانه ليس اسر فصل بمعنى ارتدع بل حرفا منهم منه معنى ارتدع  
 بالجماع من امة اللغة **قوله** بوساطة علي بن ابي طالب بدل على ان الضم  
 يحتمل ان يكون متلا وضمه وقع على سبيل التعليق لكونه متعلقا بالحقيل من  
 حجة التعليق والتعليق من خواص افعال القلوب فلا بد من يقين بالعلم  
 وهو لا يحصل من مجرد ما لقا الا كلامه في الامام يمكن لعصمة النظر المطلوب  
 به العلم **قوله** ليحق الحق الامر من حيث الظاهر جواز لا بد لها من متعلق  
 ومن حيث انما التعليق لا بد لها من متعلق فاذا لم يكن مذكورا كان محذورا  
 منه لولا طه سبوق الكلام او قرينة المقام مقرونا بحرف العطف واثير  
 مفترق وجاز في مثل هذا الموضع حذف المعطوف وابقا حرف  
 العطف لقيام التعليق المذكور مقام المعطوف في المحذوف ولهذا بقى  
 المحذوف في متاخر السبق الحرف مع معطوفه الظاهر وبشرط ان الامر  
 هو المذكور دون المحذوف وما قبل الآية الاولى واذا بعد كرا لله  
 احدي الطائفتين انما الكرم وتدون ان غير ذات الشوكه تكون لكم  
 ويريد الله ان يحق الحق بكل انة ويقطع ابر الكافرين ليحق الحق والثاني  
 قالت لئلا يكون لي غلام ولم يحسنق بشر ولما قال كذا كذا  
 قال ربك هو علي هذين فجعله اية للناس والثانية ولولا رجال مؤمنون  
 ونساء مؤمنات لم يكو هو ان تطوفوا بهم فيصيبكم منهم عن غير علم ليظن  
 الله في رحمة من يشا وذلك انه كان مكة قوم من المسلمين مختلفون  
 بالمشركين غير مقيمين منهم ولا يعرفون الاماكن فيقولون لا كراهة ان  
 نصلكو انا سامن المسلمين بين المشركين من غير طهر طهر فيصيبكم باهلاككم  
 مكروه ومشقة من الدنيا والكنانة والاسف وتغيير الكفار واستمر  
 التفسير في الحق عنه لما كان ايدى يكرههم وبعد هم ما يدى بكر واما قدر  
 ما هنا كان الكف وضع التعذيب دون لعلنا فطنا من الكف والمخ  
 لان اطلاق الفعل بل عدم التعذيب ليس بذلك الجنس المتكلم ولولته  
 على جواز مثل هذا التعذيب فيكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا ان جعل

لهم

كان المقدرة ناصفة لا يقال في بعض الايات المذكورة احتمالات  
 لا تقتصر لما ذكرتم من الاحتمالات التقديرات لا فاقوا **قوله** كرا الا  
 لا يتدح في صحة التمثيل بالايات على بعض الوجوه المتقوله عن امة التبر  
**قوله** اذا لم يفسر الجمل بمعنى الامانة يريد ان الجمل المذكور في الآية  
 قد يفسر بجميع الامانة والامتناع عن ادائها من قولك فلان حامل  
 للامانة ومحملة لها بمعنى انه لا يوردها الى صلاحها حتى يزول عن ذمته  
 ويخرج عن عهده بمحمل الامانة كما ان رابكة المؤمن عليها كما يقال كنة  
 الدين والمعنى اننا عرضنا الامانة اي السموات والارض والحيال فانقا  
 لامر الله تعالى ان يقيم ايصم من الجهاد والطاعة طاعة يلحق بها حيث لزم  
 يمتنع على مشيئة واراثة ايجادا وتكونا وتسوية على هبات مختلفة  
 واشكال متنوعة والاشكال مع حياته وكان محله وصوله للتكليف  
 لم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة ويلحق به من الانقياد لاوامر الله  
 ونواهيه مثل تلك الجادات بل بالالان يكون محتملا لتلك الامانة غير  
 مودا يا فاشترى ضعفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة والجمل لا خطا  
 طريق سعادته وهو اداء الامانة وقد يفسر الجمل بحمل التكليف من حيث  
 الشئ على طري والمعنى ان ما كلفه الانسان بلغ من عطف ونقل محله حيث  
 لو صرح على عظم ما خلق الله من الاجرام وقواه واشد تحملا واستقلا  
 لا في حله والاستقلال به واشفق منها وقد حملها الانسان على ضعفه  
 ورخاوة قوته ثم كاس بالجمل اي قدره ولربيع بالامانة انه كان  
 ظلوما جولا حيث حمل الامانة ثم لم يربطها وضمها ثم كاس بضمها  
 فيها فحق الكلام اختصار حيث حذف المعطوف مع حرف العطف اعني  
 ثم طس او ثم لم يربط او بخوة ذلك مما يودي هذا المعنى والسند على المحذوف  
 هو قوله انه كان ظلوما جولا على قصد التوجيه وليس في القصد الا  
 هذا المحذوف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وانما اشتمل الوجهان على خلق  
 عوضا ما مل الانسان وكيف ما كان فالعزم والاباء والاشفاق غيل  
 وتصوير وتخييل بقوله منها مل لفظ اسر المتعول حال من يترخان تاويل  
 هذا الكلام وصير اليه عابدا اليه والذي صفة لقوله انه كان وفي الغالب  
 متعلق بالظروف الواقعة صلة اعني عليه وفيه احتراز عن ليس على الظلم  
 والجمل كالا نبياء وموهم وان كان يصح منهم الظلم والجمل في الجملة ففرق



بن الظاهر والمعلوم وكذا الجاهل والجهول ولذا قال ما عليه بطل الاستعلاء  
المبني عن كمال الاستعلاء ومن كلام الحكماء ان المراد بالامانة العقل والتكليف  
ومعرفة الاشياء كما هي والعمل بالامور على ما ينبغي وبذلك يعرفها عليهم  
اعتبارها بالاشارة الى استعدادهم وبما يات من الابا الطيني الذي هو عدم  
القابلية والاستعداد والحصول بالعمل للسموات وعدم القابلية للحادث  
وتحل الانسان قابلية واستعداد مع عدم الحصول بالعمل ويكون  
ظهور ما هو لا غلة العقل العنصرية والشهوية طيه ومعنى التعليل بذلك  
انه محل العقل وقيله يكون مهيئاً على القولين كما قلنا لما من العقدي  
والافراط **قوله** الحق من له سؤله فراه حسنا فان الله يصل من يشاء  
ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله علم ما يصنعون  
لا خفا في ان قوله فراه حسنا صلت على وزن داخل تحت حكم الصلة لاجراء  
للشرط اما لفظا فوجود الفاء في الماضي بدون قد واما معنى فلا نه  
لا وجه فيه لاستفهام الانكار لان روية مواعيل حسنا على تقدير ان  
محقق اللام الا ان يحل الامكان على معنى لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه ايضا  
بعد لا ينبغي واذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى تقدير جزاء او خبر  
حسب ما يدل عليه الكلام ويقضي فيه المقام فيقيد بذهب نفسك عليهم  
حسرة بقوله فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ويمكن هذا الله بقوله  
فان الله يصل من يشاء ويهدي من يشاء والحمد لله على هذه الجزاء على الاو  
محتمل الجزاء اطلاق التهمة ليشتمها ويقدم الوجه الاول مع تأخر رويته  
ربما يشعر بكونه الراجح عند نظر الى زيادة الاقادة وهما وجهان  
كلاهما هو ان تكون التهمة لمن لم يزل له لم يترك لما في شبهة المقام بعد  
نوع خفاء عليهم متعلق بذهب وحسرات معقول له جمع لقناعته  
اعقابه على احوالهم وكثر حساويضا لم اي لا تترك نفسك عليهم حسرات  
على غيهم فافرادهم على التكذيب كاتال هلك عليه حيا ومات عليه حز **قوله**  
بعد الدنيا والآخرة اي بعد لحظة الضيق والحظة الكبر التي  
من شافها كركت تحت الصلة انما بالعقوبة العارية عن الاحاطة  
لها والمصنف جعل موصوف الدنيا هو المحنة وموصوف الآخرة الشقايد  
نكثها ونهت على مقتضى المبنى للمعول ليعب الرجل هو منهوب واغاثت  
صنيد معها مع انه عايد الى مبلغا لكون الجملة صفة له لانه عايد عن غاية

الشدق والقطاعة وحتى غاية اليقين وما احاد بيت شفه ما تكلم بكلمة  
**قوله** ومن الاجا وما هو نوع مخصوص به خلقت صنابط وهو نقي  
المزوم وما هو بمنزلة مع المقصد الى نفيه ونفي لارنه فان نفي علم الله  
بالمسبانية وهو ان يكون له شركاء او يكون مبدواهم الباطلة تنفعا  
عند استلزام نفي بئوه لانه بئوه ملزوم لتعلق علم الله به فاذا نفي اللاد  
وهو تعلق علم الله به استلزام الملزوم هو بئوه بقوله ولا علم الله متعلق به  
جملة من متبدا وجزر معطوفة على الجملة من اسر لا وجزر الذي هو له وقوله  
نقيا في موضع الخلل اي اسر ما لا علم له بما لا يثبت له ولا علم به حال كونه  
نقيا وقوله للعالم الذات اسارة الى مفاهيم في نفي الصفات وقوله لو كان  
له اي للبارية بئوه باي اعتبار كان من الاعتبارات زيادة في البيان وكذا  
لفظ وجوب لانا للادف هو كونه مهيئاً على معلوما له طينا **قوله** فلن  
يكون اي فلن يقع ويحقق وذكر نفي اللادف ههنا بالنا وفيما سبق بالواو  
على عادة اقتضاه مع الاشارة الى ان اللادف في الاول مقرر متحقق عليه  
الكل لا نزاع في ان كل ما ثبت بعلم الله اليه فلا حاجة في التقييد  
عنه الى حرف النبي عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة فان  
ذلك انما هو عند المعزلة وعندنا لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله  
يقال في قوله الواجب في حكمة اشارة الى ان وجوبه انما هو من جهة  
انه لا يحسن في الحكم في محاري القول والعاظ ان لا تقبل التوبة  
لا من جهة انه لا يقدر على ترك القبول **قوله** لمجا شركوا اي سلق  
في قلوب الف من كزوال الرعب بسبب شواكم بالله شركا لم يترك الله  
بطحجة وبرهاننا وما حجب التنبيه له ان في الآية وجهين من جهة  
الاسلوب اعني سلوب المقصد الى نفي الاصل والفرع جميعا مع ان  
ظاهر الكلام توهم ان المراد نفي الفرع مع ثبوت الاصل وذلك ان  
انزال الحجة بالشركا فرع بوقفا وقد اقتصر على نفي الفرع مع ان المراد  
نفي الاصل والفرع جميعا اي لا شركا ولا انزال الحجة بها ولنا انزال  
الحجة فرع بئوه وقد اقتصر على نفي انزالها والمراد نفي الحجة والا  
جميعا والصنف قد اقتصر على تقرير الاول وصاحب الكشاف على ان  
وقوله على سلوب حال من الصمد في حقيق او من الصمد في الظروف الواقع  
خبر اي ومن الاجا وقوله تعالى يا اسركوا الى اخره حال كونه واردا



على أسلوب قول الشاعر ولا ترى الصب بها بحر لكنه بول الى يقول  
 سدا بينه ثم اخرج يستقيم على الاحكام لا يستقيم على ثنائيه وقوله  
 لا يفرح الا ربها هو الها ولا ترى الصب بها بحر لكنه بول الى يقول  
 زبد وعمود وبكر في الدواجر لست بمعنى استقر واوحسكوا فيها حال  
 كون بكر اجاسا وفي استقامته نظر السد ومد اليد في عدد في اللجب  
 الطريق الواضح المناظر العلم في الطريق والخر دخل في البحر وفي قوله لا  
 صب ولا بحر احدهما حاصل وشارة الى ان في البيت وجهين من الاحكام  
 كما في الآية فان روية البخار الصب فرع ثبوت الصب وثبوت البخار  
 وقد نفى عن ان المقصود في الروية والاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل  
 والفرع يعني في الآية والبيتين وهو في موضع الحال وفيه اشارات الى  
 ان هذا ليس من قبيل اللانم والضرورة بل شبه بما نظر الى اللزوم والعادي  
**قوله** ومنه آله ومن الواجب على أسلوب البيتين وهو في الاصل والفرع  
 بما ظاهره في الفرع فان ظاهر قوله ليس لك به فلو نفى العلم بالشرك  
 والمراد نفى ثبوت الشرك والعلم وكذا لا شنيع بطاع نفى طاعة الشنيع  
 لان المنفي في التمدد راجع الى الكيساكن المراد نفى الشفاعة والطاعة جميعا  
 وانما فصل الاثنين عما سبق بخلو الاصل والفرعية فيهما من اللزوم والعادي  
**قوله** ومن لا يحاز نوع اخر هو حذف المفعول بما لو استقام او  
 به ونظا بنا على اقتضا العقل ذلك فان المخطئ يستدعي مخطوطا او خطا  
 به فاذا ذكر المخطوط وحده كان المخطوط به مقفرا والامر للمخاطب بقول  
 لقوم ذكره في القول بل يخطئ الغيبة يستدعي ان يكون معقول فلو حذف  
 وهو قول مضاف الى المتكلم الاخر ليصح في القول ذكر العوم بلفظ الغيبة  
 لئلا كان ذلك القول مستغنيا بامر قل خطا بما من القابل لوجب ان يكون  
 في ذكره بطريق الخطاب مثلا يصح قل يا زيدا لعمري ان تصبر فخطئ عطا  
 بطريق الخطاب ولا يصح ان تصبر هو مخطئ بطلوبه الاستدعاء قل لا تقو  
 هذا فمن قرأ قل للذين كفروا الى لان سفيان واحكامه ان ينتهوا عن معاداة  
 الرسول بالدخول في الاسلام يقتضيه رتبة الغيبة في انتهوا وطهر بالآثار  
 وانه ان انتهوا بتا الخطاب ونكر بالكان كما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه  
 وقرأ قل للذين كفروا يعني مسركي مكة او اليهود سيغلبون يعني يوم بدر  
 الغيبة دون ما الخطاب بلزم ان يكون المقدم قبل المفعول لك هذا معنى

الهم هذه القول والماضي في الاتيين بطريق الخطاب فلا حاجة الى  
 التقدير لانه امة محمد عليه السلام بان يحاط بهم بهذا الخطاب فان  
 يحصل له لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا اقل الاجلهم وفي حقهم كما في  
 قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وجنته  
 يستقيم الكلام ويبدو من التقدير وان يكون مخطو او مخطو او مخطو او مخطو  
 من مخطو المزد على الفرد من غير اعتبار فصل اخر كما في قول مخطو او مخطو  
 والشعر ولا يكون من قبل مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو  
 يدون العذر قطعا استقامتها لا في القليل بل التقدير كما في غير من  
 وقوله اي تان اطاعوا الى اخر تفسير الآية على مذهبهم وفيه دفع لما يقال  
 ان مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو  
 ولعمري ان ما عني الثانية كما يقال مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو  
 فالعق انهم مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو او مخطو  
 سببا هو الخلف عن الجهاد وموافقته اهل العبادات في طائفة تعين  
 المخطئين او ثبوت انهم على سواي المسجد لما علمهم ما تزل في المخطئين فقدم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل المسجد على عادته فجلس ركعتين فراهوه  
 سال عنهم فذكراهم الصواب لا يخطئوا القسم حتى يعلم فقالوا وقالوا فصور  
 انا لا اخطئهم حتى اؤمرهم فذكرت فاطمهم **قوله** ومن الامثلة الاطباء  
 وقد اطلب المصنف في فقر هذه الامثلة واطاب واصاب ساكنا الصواب  
 بطريقنا الا قليل من كل بعض الاكشاف او تنبيه الى تلك رتبها بالا  
 صولة تركا بجان اي اجاز قوله ان في خلق السموات والارض وذلك لا يجاز  
 هو ان يقال ان في رزح وقوع كل ممكن على لا وقوعه لايات للعقلاني  
 علامات دالة على وجود الصانع ووحده ائنه وسائر صفاته كانه لان  
 وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واحد لذاته او منته الى قطعا  
 للذوق والتسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلو والقدرة وفيه  
 ذلك على ما بين في علم الكلام ونسب الى الله ثواب الاقارب واغترافا بانه  
 لكونه كلاما غير كان مع الاثنى فقط بل مع الاثنى والحق والامع اهل زمان واحد  
 بل مع اهل الازمنة الى انقراض الدنيا واخلاق انهم من تعرفه انت كلاما صغريا والبا  
 او تعرفه وتقدم كالاثنين من المفسرين في باب النظر والاستدلال وتيسر  
 العلم بالصانع وصفاته فلا يتصور مقام ادعى الى الاطباء من هذا المقام قوله





ان وان في الموضوعين بغير الخلق وقرنا فقرنا في موضع الحال اي من جهة  
والمتعلق به لما فيه من معنى التدريج والامتداد وقليل اي مقام معناه قل  
اجواب هذه السوال او قليلا لولا علمه اي مقام ادعي واما في الآية  
فان تلك السفن والاختلاف الاعتقاد وما في ما ينفع الناس مصدر ربه  
او موصوله وبه عطف على ان يحد في القايده او على الحق مقصود الرياح  
اي في ما عجايبها **قوله** قولوا امنا يا خطباء المؤمنين والاشياط  
جمع سبط وكانوا اثني عشر سبطا من اولاد يعقوب وليم ايما وجار دول  
بين في احد لكونه في معنى الحاجة لامر حيث انه يكون في سياق التثنية من جهة  
انه اسرهم قوله لمن يصلح ان يخاطب يسوي فيه المذكور والمؤنث والواحد  
والاثنان والجمع وليستهم عطف على تعريفه وهو مفعول له لاوثر الاطباء  
ومع عطف كل اوثر **قوله** وانقوا يوم ما يعني يوم القيامة لا يجري لا  
تفتي شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر رزق العباد  
الى الموصوف محذوف اي لا يجري فيه عدل اي قدية لانها تقاد المظني  
وقوله اذا كان كلاما متعلق بلزموا تراخا وكذا اليلا يخص المطلوب  
منهم اي من الامة وهو اشتقاق صوت اليوم من حمار وهو او تخليص عطف على  
تناسب يريد ان الناس مختلفون في الاستعداد للادراك وحصول الاشياء  
وارتفاع المواضع فيها تنبش صوت المطلوب في ضمير المعجز بعض خواصه  
ومعابه وفي ضمير المعجز الاخر بخواص ومعان اخر فلا بد من الاطباء  
في ذلك فان قيل لا اثر له بالنسبة الى الواحد والمعاينة فلا معنى لذكرها  
في هذا المقام قلنا مجموع بل ربما يكون في الاطباء ما يردعها وتبلي  
بالنسبة اليها لكونه مما لا يتقلى له الى العناديل **قوله** ويومنون به  
اي يبرهن فان قيل ما معنى ذكر بلفظ المضارع قلنا المواظبة عليه والاستمرار  
والدوام والنيات كما في حمل العرش والتسليم وفيه مع شرف الايمان بالنسبة  
على المشاركة في الايمان من قولي المنايا بين المصنفين به حيث يوجب  
النعم والشفقة فيما بينهم وان مخالفت اجناسهم ولنا عطف على يومنون  
ليستغفرون للذين آمنوا **قوله** لترك جواب لواء والصدور قوله والله  
يعلم انك لرسوله وما بين لواء ورسوله اجواب لواء والصدور قوله والله  
ترك على تقدير واختيار الاختصار وقوله ولكن انما هو التأكيد على ان الشهاد  
يعني المشهود به وهو قولك لرسول الله بان كفاية للاطباء اذ لو لم

اظهاره

يكن لطايفه لكان تطويلا واكثر فاذا اجزاه تعالى بانه يعلم انك رسول  
يعني كون التأكيد راجعا الى دعوى خلاص المؤمنين في الشهادة كما ينبغي عنه  
ان واللام والاعية الجملة وما نقل ان المصنف قد ضرب بخطه على هذا الفصل  
محافظة على التاوب والخروج عن اطلاق الفصل على من القرآن منع عدمه  
استهان في النسخ ليس بعينه بعد تنقيته فصل في اليقين **قوله** ما ركب اخوي  
قل ان يحمل عليها زاده وسقاء وتماشيه وتحدثه ويضرب بها الارض فيخرج  
مايا كل قيمة ويركها فيخرج لها فاذا ركبها غار ويركها فتورق وتخل اية  
ثم احبوا ان اراها لاسيما اذ لاها فيقول الى الماء وتغير شجتها كالله  
فيستقي بها ويعني له شجتها في الليل كمنهين وخارب عند وتقر والهم  
وكام عليه الصلاة والسلام فهم ان المقصود من السوال ان يذكروا حقيقة  
وما ركب من منافها حتى اذا ركبها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة ووجد  
منها خصل من اخرى خارقة للعادة علم ان ذلك ايات باهرة ومعجزات قاهرة  
احد ثما الله تعالى فيها لاجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافها  
منشله وبجملته على معنى انما من جنس العصاة مع منافع امثالها ليعلم ان  
جوابه الغرض الذي فهمه **قوله** من باب الاطباء جبرما يحكيه وكذا ما  
يحكيه امرا من بينهما واذا يصح حيله خيرا عنها لولم يكن لفظ كذا **قوله**  
لكن عصى بل عصا فالاول ايجاز بالنسبة الى المذكور والثاني على  
الاطلاق **قوله** وقد سبق وجه حسن الاطباء فيها فقي الا  
لسط الكلام اقرا صا لان اصغارا السامع مطلوب وفي الثانية  
اللسط ايها جازم بعادة الاصنام في انظار احوالها ومما يحث  
النسبة له الميراث بالاجاز والاختصار حيث يقول لو اردت الاجاز  
او الاختصار كان كذا خلاف الاطباء وان كان على حد متعارف  
الا وساطة قلنا ايثبت الاطباء **قوله** ومما يبعد من الاطباء بزياد  
ما ليس بجملته وهو الجاد والجرور بخلاف ما سبق قلنا فصله وذلك  
في قول الحضرموسى عليه السلام لمر اقل لك انك لن تستطيع مع صبرا  
بعد ما قال له في انك الاول المر اقل انك لن تستطيع مع صبرا وذلك  
لاقتضا المقام من يقرر وتثبت وقد كبر بل قد كان الحضرم عليه السلام  
قد عهد لموسى عليه السلام من قوله انك لن تستطيع مع صبرا حيث قال  
له موسى هل تبعك على ان تعلقى مما علت رشتا فبقا لذكر الاول وكذا



حين اعترضوا انكر عليه حرق السفينة اقتضى المقام تقرير الما قد قدم اليه  
من مدمر استظا عند الصبر معه وفي الكفة الثانية وذلك حين اعترضوا انكر  
عليه قتل الغلام اقتضى المقام مزيد تقرير ذلك لتكرار الاعتراض وترك الصبر  
والثبات صوله وهو موصوفه اقتران بين الجزم والابتداء ولاقتضا المقام  
متعلق بالظرف اعني في قوله موصوفه او زيادة لك ولما قد كان متعلق بتقرير  
صلة له لا بما اقتضا المقام مزيد تقرير تطليله والاوفق بالخبر ان يقول فلا  
كان قد قدم لان وقع الماحي يدون قد جرحان مما ياباه كبر من الفناء وحيل  
مثل ان كان في قصده قد من قبل بقدر وقد وفي سياق قصده موسى مع الخضر  
نكت منها انه جعل في قصة للسفينة حرقا جوابا لافتراس موسى من استا  
حيث قال حواذربكا في السفينة حرقا قال حرقتهما وفي قصة قتل الغلام  
عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل اعتراض موسى جواب الشرط حيث قال  
حتى اذا تقيا علما فقتله قال لا قتلت وذلك لان القتل اقبل وبيا الاعتراض  
اجد وناسب ان يجعل في عمدة الكلام ولذا قال له كذبت شيئا نكرا  
وفي الحرق شيئا امرا ولا يحرق السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل  
الغلام كان عقيب لقاءه وفي قصة القرية يحتمل ان يكون قول موسى  
مستأنفا والجزم استظا وان يكون جزما واستظا صفة قربة ومنها  
ان الخضر عليه السلام قال في تاويل حرق السفينة فادرك ان اعياها بالاشارة  
الى نفسه لظاهر القبح وفي تاويل قتل الغلام فحسبنا بلقط الحج والاشارة  
اليه وغير لان انكر محاسب ان غشا كل احد وفي تاويل اقامه الجدار  
فاذا دبرك ان يربط اسدها بالاسماء الى الرب لان بلوغ الاسد وتكامل  
السن يحض مشيه الله من هرا وطلبه القند **قوله** وكذا بعد من لا  
وهو في موضع قول موسى رب اشرح لي صدري زيادة لي وكان للاصل رب  
اشرح صدري اي وسع لي اقبال الرسالة ومشاق التكليف والتبليغ  
وردي اخلاق وهدون والنكتة في هذا الاطنباب انه ليس بزيادة تأكيد  
الطلب لا لشرح الصدر مع ان المقام مقام مزيد احتياج الى ذلك كما  
الاول فلا في الاممال ثم التفصيل من زيادة التأكيد والقنر واما انك  
فلان هذا الذي كان وقت ليلته الى كفن معاندين وفيه من تلي التكرار  
ومزوب السداد كما لا يخفى صوله معها الى مع زيادة لي ومن تأكيد  
بيان ما لا يكون وهو مفعول لكسا وقوله يد ونه اي يدون لي وكان

الانظر

لاظهر به ونفا اي زيادة لي وجعل الضمير للاكتساب للتأكيد ولا  
الكلام بما لا معنى له وان كان نفع المزمع اي لان كان عطفا على الاكساب  
وليس القصد بالادكلام من الامر من نكته بل المجموع وطابوذن معلق به  
بمزيد احتياج **قوله** وقول البغاه متبد اجز في موقع ومن الاطنباب  
حال من موقع وهذا اولى من العكس ومن مضمون مفعول قول وخلافا  
في موقع حال من لا واصطكك الله والواو عاطفة لله عامل الجزم لول عليه  
نكتة لا اي ليس الامر كذلك او جازع كالا لا لقطع كرفع الباع كونه النفي  
عائد الى الدعا فيصير الدعا له قبا عليه ولذا كان في موقع اي موقع  
**قوله** ولك ان تعد باب لغز وليس يعني فعلا مدح والذم  
موصوفا على الاطنباب لاحقا في ان اصل معنى لغز الرجل او رجل زيد  
وبس الرجل او رجلا عمر وعلى الوجه اللاديق بالايواسط كان يتبادر  
بان يقال لغز زيد وبس عمر ولكن لم يجر في حكم الوضغ مثل هذه الصبا  
ولم يرد الاستعمال به والاطنباب انما كان يطلق حيث يكون هناك  
عجاجة اخضر في متعارف الاواسط وحيث لا فلا فالنظر الى ذلك  
الكلام المختصر المفرد من المعنى دعي لغز زيد وبس عمر وكان المذكور  
المحقق اعني لغز الرجل او رجلا زيد وبس الرجل ورجلا زيد وبس  
لكن وصفا من الواضع لاستعماله من المتكلم كما في سائر الاطنباب اذ لم  
يوضع الا كذلك ولم يرد الاستعمال الا بذلك فلاجل هذا هو من  
من الاطنباب اليك ويندع بالوضع على الاطنباب فقال ذلك ان تعد  
موصوفا على الاطنباب وما بعده وابد ما قيل ان المعنى يجب لك ان  
تعد من الاطنباب **قوله** وان تجعله اي وذلك ان يحتمل الحكمة لولا  
في وضع الباب على الاطنباب طلب تقرير المدح والذم وان لفظ الحكمة  
او يقال حكمة الواضع في وصفه ذاك ولا يقال وجه حسنه او نكتة  
او نحو ذلك وصحير لاقتضائهما وكوينا لم وبس واللاه في الاول  
متعلقه بوجه والكانم باقتضا وصحير تحقيق المدح والذم العامين في  
خلافا مختصان الحمد ومعنى كونا المدح والذم العامين ان لغز مثلا  
موصوفا للمدح ماي حصلة يكون من الحاصل الحمد وبس للذم اي حصلة  
تكون من الحاصل الذميمة بخلاف مثل سرف وكرم وحسن وقبح ومعنى  
الشيوع اننا لا نطلق نصرا الى العوم حذرنا من ترجيح احد المستأ وبات

منع



العلوم او جعل من مثله متعلقا بغيره او خفيلا لا يكون الضمير لا الضمير  
 كما ذكرنا في حواشي الكتاب في المعنى فارحوا من ان في من الكلام اي مجرد  
 موصوف او صفة فضلا عن جملة فضلا عن سور و لكن ان جعل المراد  
 هذا على كل تقدير **قوله** على انهم حال من فاعل احواروا او صدروا  
 والخيارين كانوا انما هي الخواص مع حريصا ان كان المراد منه والمفاخر  
 الاول بالفتح موضح الفخر والثاني والثالث بالضم اسرا من فاعله  
 عابته في الفخر والامتنان الابدالي باق لم يربط بالضم عصب مفاخر  
 اي من تفاخرهم والعصب السيف القاطع والكماء الكليل والعصب فيجعل من  
 صاب المطرزل والجمام حجاب الاما فيه ومجرب مطرارة لما حرمه واصافه  
 صبي الى المطرارة بانه **قوله** والكلام في تلك اللطائف التي في جملة  
 واشتغل الراس شيئا وفيما قبلها اي ان ومن العظم مضيق من جهة المعنى  
 الى اخذ اضل معنى الكلام ومن جهة التقط الى اخذ المرتبة الاولى للكلام  
 بمعنى متعارف الاوساط ثم الى النظر في التفاوت بين الماحود من اصل  
 المعنى والمرتبة الاولى ومن ما عليه نظر القرآن من العباد والمعاد النواني  
 فان قلنا الطرف اعني كرم متعلق بالمحل بعد اعني يتصل فيكون المطوف  
 جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار حرف الجر فيه معلوم يعطف  
 وهذا كما تقول نظرت في الكتاب وفي كرفن مختصر وعلى كرفن يشمل ليس لك  
 ان يحل في كرفن عطف على في الكتاب قلت لا تحيى موي ان يقال هو  
 يتفق برؤا التطويل في كرفن بطل الطرف لاد في الماحود بالظرف لا  
 على المذكور في القرآن وكذا في المثال المذكور بعد نظرت في الكتاب ونظر  
 لا على كرفن مختصر وهذا كما مر في قوله تعالى اذ يقولون اقلامهم ايم  
 يكمل وما عمله على النظر في التفاوت وانه في كرفن بطل محذوف  
 ان مع الاسر كابا الحزم من جهة المعنى لكن لم يبعد مثله في الاستعارة  
 ولا هو موافق للقياس لكونه بمنزلة من بعض الكلمة **قوله** ومرتبه  
 بالنصب عطف على اصل والشجوخه في مصدر رشاخ كالكنيونه في كان  
 المقر من لهما صفة ضعف البدن وشيب الراس اي الذين تعرضوا لكما  
**قوله** انا وهبت عظام بدني كونه ابلغ في التميز من جهة استعماله على نحو  
 الحكماء على راي الشيخ عبيد القاهر فظاهروا كما مر واما على راي المصنف  
 فلانه في معنى انا وهبت فيذكر الاسماء **قوله** ثم اطلب تفريرا ان لو

هي عظام بدني لا يريد بهذا الحصر والاختصاص لانه لانه لو هبت  
 العظام من بدني على الحصر لانه لا تقدر نسبة الوهن الى عظام بدني ليرد  
 الاعتراض بانه حاصل في اي وهبت عظام بدني في دفع بان المراد زيادة  
 الفخر بل المراد به انه يفيد تقدير نسبة العظام الى بدني فان عظام  
 بدني لا تتبدل الا نسبة العظام الى بدني من غير ذلك على تقرير ونسبت  
 لذلك بخلاف وهبت العظام من بدني فانه يفيد تلك النسبة اجمالا  
 ولاحث احتمل ان تكون العظام من بدني كما احتمل ان يكون من بدن  
 بولده او والد او علامه وتفضيلا فانيا حيث قال من بدني كما ان اسر  
 يقيد طلب السرح لشي له محتمل ان يكون الصدر وان يكون عنقه ووجه  
 سببه يتصلح لك والذي سببه في معنى الاحمال والتفصيل في ربه  
 اشرح لصدري يفيد عليه اي على معنى الاحمال والتفصيل ههنا اي في  
 اي وهبت العظام من بدني فبقوله ان الوهن في عظام بدني لا  
 بان القصد الى الفاعل بصفة الاستعمال على النسبة الاضافه **قوله**  
 لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض ون كل فرد فرد وهن ان وهبت  
 العظام يفيد شمول الوهن كل جمع جمع لا كل فرد فرد لانه في سائر  
 الجحتمه في الجبس وزان المعزود وتناول الجنس والخصية في محل الجنس  
 لا في وجهه ولهذا قيل في قراءة وكابه ورسله ان الكتاب اكره  
 الكتب وفي قوله تعالى ولللك على ارجائها انه ابلغ واكثر من الملائكة  
 واطبقوا على ان استغراق المعزود اشمل لكن قد عرفت فيما سبق  
 صحت ذلك وانه انما يصح في مثل لارجل ولا رجا لدون جافا رجل  
 والرجال وسجد الملك وسجدت الملائكة مثل صحة حصول وهن  
 المجموع بوهن البعض مع لادفع له وكذا على صحة وهبت العظام  
 اذ او هبت ثلاثة من اربعة عظام عند قصد الاستعارة او بما لو  
 في افراد العظام ما ذكر صاحب الكتاب وهو ان القصد الى ان هذا  
 الجبس الذي هو قوام البدن واشده ما ركب منه الجسد قد اصابه  
 الوهن ولو جمع كان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه  
 بعض عظامه ولكن كلها لان القصد في الكلام بنفي ما يقا له والمقابل  
 للكلمة والشمول هو البصيرة مثلا انما يقال جاني الموت كهم لمن يوم  
 ان الجاني بعضهم لا كلهم فكنا وهبت العظام بصفة الجمع وقصد



اصابه الوهن كل عظم انما يقال من قوههم ان الوهن يعجز العظام لاجلها  
وهذه الاشياء المقام **قوله** وهكذا اعطيت على ترك هذه المرتبة  
الثانية واشتعل حيث راسي استقارته بقدره متعده شبه انتشار  
الشيب ويأخذه في الراس باشتعال النار ويجوز ان تكون مكنية شبه اليقظ  
بالنار فاشتعل له الاشتعال تخيلا ولما كان المقصد هنا اننا اشتعل  
شيب راسي وهو ابلغ من شيب راسي وهو حقيقة قال فسياتيك ان  
الاستعانة ابلغ من الحقيقة مع ان الذي يأتي في علم البيان هو ان  
المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعانة ابلغ من الصريح بالتبني ثم تركاني  
تلك المرتبة التي هي ابلغ منها وهي اشتعل الراس شيئا وتكون ابلغ مبتدا  
جزء من حجابها شبرا شيئا وتكون لا ذواتا على ان العجز لا يكون  
الا بكونه لا نيا في ان يكون للشيء واقعة المبالغة **قوله** على نحو من  
العظم مني يعني على سلوك طريق الاحمال والفضل فان الراس في اشتعل  
الرأس من حيث انه يصيد في على راسه يبيد نسبة اليه اجمالا ومعنى  
تفصيلا فتصل ان المشتعل فاسه كما مر **قوله** لمزيد من بيد المقر  
علة لترك لفظ مني بآلة على قرينه العطف فالترك معلل بالقرينه والترك  
للقرينه محلل لمزيد من بيد المقر لمزيد المقر كان حاصله اننا  
منى بقى حذف مزيد للزيد لما فيه من تحيل العدو ولما بالاقوي الدليلين  
اعني شهادة العقل وقد سبق ان قد يكون على سبيل التحليل والايهام  
دون التحقيق اذ المحذوف كالمذكور فلا نقول بالكلية عندا حذف على  
العقل فلذا قال وهي اي زيادة مزيد المقر راها من حواله فاديه مفهوم  
منى على العقل دون اللفظ معني انه ليس في الكلام لفظ يودي مفهوم مني  
بل عطف اشتعل الراس على من العظم لواقع جزاء فيقتضي ما يداهو  
منى فيحكم بذلك وهذا عند من لا يرى تقوى بعض اللام عن الامانة لكون  
اللام لفظا لا لفظا اي راسي قال **قوله** الصالح للمقر هو تحقيق  
الحواله وانماها لا تخيلها وانماها قلنا معناه الايقاع في الوهن  
وهو نوع اثنان **قوله** واعلم ان الذي فتح في فتح وشي والاكلام  
جمع كسر وهو وما اطلع وغظا النور والاذاهير جمع وهو وهو  
نور الشجر وهذه الجملات اشارة الى جميع ما ذكر في الجمل من اللطائف  
والنكت لا الجملات الثلاث المذكورة لا بلغة اشتعل راسي شيئا من

اشتعل

اشتعل شيب راسي والمعنى ان الذي يدل على ما ذكرنا من اشتعال الجملتين  
على النكت واللطائف المذكورة حق وحقيق بان يقبلها القلوب وتذكر عن  
لها النفوس هو ان مقدمهما ومبداهما المعنى ربي قد اخضرت ذلك الا  
البلغ عجزت حروف المد والصفات اليه قدلت مع قلة اللفظ على كثرة  
المعنى فينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمه والمقصود لكما ابتدا  
والكبا انه لك الاساس ايضا كذلك شتملا على غاية الاختصار وقلة  
اللفظ على كثرة المعاني والجمادات ومعك واللطائف والاعتبارات لما تقرر  
في العقول والعامات من ان وضع القاعدة والاساس يكون بقدر ما يقصد  
ويراد من البناء عليه وعلى وفقه فكل ان مقدمته الجملتين واساسهما على اختصار  
في اللفظ مع كثرة في المعنى فكذلك ينبغي ان يكون الجملتان تحققتا لذلك اللزوم  
العامي ولما كان الظاهر من المكشوف ان وهن العظم مني واشتعل الراس  
شيئا بالنسبة الى متعارف الاوساط وهو قد نخت اظنا بالاجاز والاختصار  
اعا ز الى الجواب بان الاختصار امر ينبغي تصديقه انما فيه الى مقارن  
الاوساط وتارة ان يكون المقام خليقا بعبارة السط من العبارة التي ذكرنا  
لها عن فيه وان كان اظنا بآلة النسبة الى المقارن ولكنه اختصارا بالنسبة  
الي مقتضى المقام سيما وقد اشتمل على حذف البدن ومعنى وترك العظم  
الى العظم بربوب وجه كون المقام خليقا بالسط من المذكور اعني وهن  
العظم مني واشتعل راسي شيئا فثبت انه اختصار في الغاية لا يقال  
اذا كان مقتضى المقام هو الا بسط كان المذكور البسيط غير مطابق لمقتضى  
المقام فلا يكون بليغا لا نقول ذلك مقتضى ظاهر المقام وربما يكون  
العدول عنه او حق بحقيقة المقام والحال كما في هذا المقام فان التبيين  
على كون معنى القرائن الشباب والمقام المشيب فوق ما يحيط به العبارة  
وتبقى الاشارة الى نكتة في الاختصار يقع الكلام ولا يحيط به صفة  
ايحيط ما ينبغي بما لا يندد لا فادنى جمع اقواق جمع فوق والصفة اللاب  
يجمع بين الجليلين والامير الحلب والاستعداد وما صدق لهب وضع  
صفة انا بمتقدم القول ايما لم يقول في حقاها ما صدق من يقول  
فيها ومن يقول بلفظ المصارع استحضار واما الى ان القول لما كان باقيا  
على وجه الزمان وكان القائل هو لولا الفلاح من يقول في قصيدته  
**قوله** المرو الطلوع من اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الامر

اختصار



الغيب كالحسن الوجه والاحسن الوجه وليست الاضافة الى المتقبل عليه ليمتنع  
 بالجمع بين اللام والاضافة لا يجوز منه ومنه اي من كلفه معنى ان السبب  
 منع انه مغيب ان يبقى رصا وامنع به ولا يغيب لان مغيبه الموت وهو  
 امر منه ومن كل فرد القوان الكبر وصف الشيء بوصف صاحبه او بان عجز  
 مكرمه وعاص على الذر له هجره واسئل لا يكون الا ما شاء ويبدل اي قد ترك  
 الامر كله رجوع الى الحق في ان الكايات كلها بمشيئة الله تعالى وقد ربه هو  
 خير من القادري في باطل اي الشرور والقابح ليست بمشيئته ووقوعها بل  
 ووقوع جميع افعال الجوان ليست بقدرته اللهم بقدرها بوزنه استك  
 ولسرنا للفقير والظل عاتيك فاننا الامر كله بقدرتك ومفوض اليك مشيتك  
**قوله فصل** اطواران القصر في اللغة الحبر يقال قصر القصر  
 ظل فرسي اذا جعلت درهما لا لغيره وسور معصوبات في الحياء محبوبات  
 وفي الامتلاخ جمل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالجنس بخلاف حيث لا  
 يتجاوز ولا يكون انتسابا اليه فكانه محبوس عليه وقد عفا عما سبق من  
 احوال المستند اليه ثم استبرأ اليه قد يكون كالا للسند ثم الى انه لا يخفى  
 بما بين المستند اليه والسند في اول هذا تفصيل عدم الاختصاص ببيان جريانه  
 بين الفعل والفاعل مثل ما قام الارنب وما قام زيد بل بعدد ولكن بعدد  
 الفاعل والمفعول مثل ما ضرب زيدا الاخر وما ضرب عمرو والزيد او بن المفعول  
 مثل ما اعطيت زيدا الادوية وما علت فا ضالا الارنب وبين الحال  
 وذي الحال مثل ما جازى زيد الاراكا وما جازى اكا الارنب ومن كل طرفين  
 اي جريانه من اجزاء الكلام ومعلقين من متعلقات الفعل مثل ما ضربت زيدا  
 وما جرت عليه بل ضربت وما حلت الا املك او يوم الجمعة وما قدمت  
 املك او يوم الجمعة فمت او لك فمت وما ضربت الا ثانيا وما ضربته  
 ثانيا بل شتمته وما طاب زيدا لا نسا وما طاب نفسا الارنب فان قلت  
 قد صرح فيما سبق ان القصر يجري فيما بين المستند اليه والمستند ويكون للمستند  
 على المستند اليه كما يكون للمستند اليه على المستند هو مثل ما بين الفعل والفاعل  
 ثم ارجل ما بعد المستند اليه والمستند فقال ثم هو ليس بمختصا بهذا الذين  
 فكان ينبغي ان يقول ههنا القصر كما يجري في المستند اليه والمستند يجري في الفعل  
 والمفعول وبين المفعولين قلت قد مر فيما سبق انه يريد بالمستند اليه والمستند  
 المستند والجزم ون الفعل والفاعل وبنت على ما اصبغ من كلامه تشير الى هذا

ثم ينبغي ان يطرأه لا يريد جريانه فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك قصر  
 ينش الفاعل على المفعول مثلا والعكس لا معنى لذلك بل قصر فاعليته اي  
 نسبة الفعل المسنوب الى الفاعل وعلى هذا القياس وقد صرح بهذا في هاتين  
 حيث قال الصفة المقصورة على عرو في قولنا ما ضرب زيدا الاخر وما ضرب  
 زيدا والمقصود على زيدا في قولنا ما ضرب عمرو الا زيد هو الضرب لعرو وفولم  
 قصر الفاعل على المفعول او معنى عبارة عن هذا المعنى من غير اشتباه **قوله**  
 وانت اذا اتقنته اعتد ارعاه فله من تخصيص اكثر الامثلة واليات بما  
 بين المستند والجري حتى قال في الاخر واذا قد ذكرنا القصر فيما بين المستند والجري  
 بالطرف التي سمعت فقد حان ان تذكر فيما بين ههنا **قوله** وما حصل معنى  
 القصر بقصر بمعنى القصر في شتمه الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة  
 على الموصوف ثم تقسيم كل منهما الى قصر الافراد وقصر القصر على ان  
 يريد بقصر الافراد كما يعرف القصر الذي يسميه بعضهم قسرا لعين فتقوله  
 تخصيص الموصوف بوصف اي حيله خاصا به يطرأ على له ويغير احوالها  
 في المقصور عليه كمال ما هو الاستعمال العربي العام في افعال الاستعمال  
 الشايع العربي فمضى تخصيص الموصوف بوصف حيله مفردا به غير مشترك  
 لموصوف اخر في موصوفيه تكون لها في المقصور ويكون هذا قصر الصفة  
 مثل الموصوف لا الموصوف على الصفة وقوله دون ثانيا في مجازا وصفا  
 اخر يكون ثانيا بالنسبة الى الاول سواء كان واحدا او اكثر فثنا اول القصر  
 الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصفين او اكثر وهذه اربعة ما ذكر صاحب  
 الايضاح من ان السكاكي اهل القصر الحقيقي وقوله لمن يعتقد شاعر انما  
 اشار الى القصر الاول من قصر الافراد وهو ان يكون معتقدا لاسمع تركه  
 الوصفين على الحقيقة وهذا الذي خصه صاحب الايضاح باسم قصر الافراد  
 وقوله لمن يوهن زيدا على احكام الوصفين اشار الى القصر الثاني منه وهو  
 ما يكون معتقدا شركة الوصفين على الاحتمال وهو الذي يسميه قصر القصر  
 ومعنى ازالة الشركة في الاول كظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية  
 وقوله او بوصف مكان اخر عطف على بوصف مكان ومكان نصيب على  
 الظرف اي بوصف وان يقع يحصل في مكان وصف اخر واحدا كان او اكثر اي  
 الى ما لا يحصى فثنا ولا يعصا الحقيقي وان لم يقع في الوجود قصر موصوف  
 على صفة دون جميع ما عداها او مكان جميع ما عداها على الاطلاق وفيه







اربعة امثلة لفصل الامراد ومثالا لفصل القلب في قوله تعالى وما محمد  
الا رسول تنزل الخاطبون منزلة منزلة المبعدين لهلاكه بتا على استعطا  
عدم ريقا به لغيره صغار واعزله المعتقد من رضة وصفين الرسالة والبعيد  
عن الهلاك فقل هو مقصور على الرسالة لا يتجاوئها الى البعد عن الهلاك  
فمنزلة المبعدين مع انهم لم يكونوا مبعدين بل مستعظنين اخرج  
الكلام على خلاف الظاهر وانما جعل الوصف الاخر هو البعد عن الهلاك  
دون الترويض منزلة المبعدين دون المنكر لان هذا اقرب الى الحق  
وانسب بان ينسب الى الصحابة رضي الله عنهم **قوله** حسابهم مقصور  
على الانصاف بغير ريب لما كانت الوصفية في الجانب للمصور عليه كمنظاره  
وكان مظنة ان يتوهم ان الحق على ان وصف الحسان مقصور على ريب  
لا يتجاوون الى بالغ في التوضيح والتميز في الوصفية الجبر المقصور عليه  
وموصوفة الحساب المقصور على ريب في ريب وعلى بطريق  
الحكاية لكن لا يخفى ان ليس الحساب متصفا بل على ريب بل معناه اي  
الكلين على ريب فالمراد ان حسابهم مقصور على الانصاف بالكون على ريب  
لا يتجاوون الى الانصاف بالكون على **قوله** على التذكار بغير التوهم  
مصدر بمعنى التذكار والقوم كما هم اعتقدوا في بوح وصف الانذار  
وطرد المومنين فقالا لنا مقصور على الاول لا يتجاوون الى الثاني **قوله**  
ان انتم الا تكذبون من كلام انطاكيا لرسول عيسى حين قالوا انا اليكم مرسلون  
والظاهر ان مقصده هو انهم صادقون السنة فيسفي ان يجعل قول الكفرة  
ان انتم الا تكذبون على قصر القلب وقد خله على قدر الاراد يعني المستر  
الذي يكون مخاطب فيه مترددا من غير ان يثبت احد الوصفين من غير  
يعين ليكون ابلغ في زده عوى ارسى يعني ان ما انتم عليه من الجور والصد  
محال لا ينبغي ان يخطو به لعل اقل بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب  
وادعائكم على احد الوصفين كما هو ظاهرنا بل مدعى عند الدعوى لكم  
لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب لا يتجاوونه الى الصدق  
والحق هكذا يقال في دفع الاشكال وتحقيق حيله من قصر الامراد  
القلب لكن لا يخفى ان في قوله انتم هنه تام مقصورون على الكذب  
لا يتجاوونه الى الحق كما يدعيه بعض بني من هذا المعنى لانه على ان  
المراد انهم يدعون بما وزم المالحق لا يرددهم من الحق والباطل الا ان

يجل على الاتجا وزونه الى احتمال حتى كما تدعون **قوله** الا ترى في ما قبله  
اي الى ما قبل قوله ما قلت لغير الاما مرتين به وهو انت قلت للناس  
اخذوني وامي الهادين من دون الله فانه استثنى من قوله تعالى ان الله  
تعالى كما جعل عيسى منزلة من قال للناس قولا غير ما امر الله تعالى وهو  
دعاهم الى عبادة وتوهم من دون الله تعالى فيكون قول عيسى عليه السلام  
ما قلت لم الاما مرتين به قصر قلب لا افراد اذ لم يجعله الله بمنزلة القابل  
للامر من جميعا ولا حدها من غير تعيين **قوله** وفي قصر الصفة مطلق  
على قوله في قصر الموصوف واثره هنا بعض التطويل مع انه كان ينبغي ان  
يقول افراد وقلبا ما شاعر الا زيدا وما جا الا زيد كما في الموصوف وذا  
هنا مثال الفعل تنسبا على انه يجري في قصر الصفة دون قصر الموصوف  
واقصر من امثلة قصر الافراد على قصر الاول منه دون حاليه قصر  
المعين مثل ما شاعر الا زيدا وما جا الا زيد لمن يتوهم ان الشاعر او  
الحاجي زيد او عمرو **قوله** وتحقيق وجه القصر لما كان وجه القصر  
في المعطى ظاهرا حيث اشتمل على التصريح باثبات شيء ثم يعقبه بكما  
في كلمة لا او بالعكس كما في كلمة بل لم يحجج فيه الى تحقيق وتبصيل بخلاف  
طريق النفي والاستثناء اذ لا تنصيص فيه على نفي المتقابل بل على اثبات  
الشي ايضا عند الحنفية من امية الاصول حيث لا يجعلون الاستثناء  
من النفي اثباتا ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيدا على شاعرية زيد  
ولا بدلالة لا اله الا الله على وجود الله والوحيته الا بطريق الاستثناء  
فاجتمع الى تحقيق وجه القصر فيه تحققة في الاول اي قصر الموصوف  
على الصفة بانك متى قلت ما زيد مثلا بما حال حرف النفي الى نفي او صفا  
لك الذات المدة كونه كونه مثلا من دون ان النفي انما توجه الى ما يمكن  
نفيه ولما لم يكن النزاع بينك وبين مخاطبك الذي يقصد بكلامك تده  
عن الخطا الى الصواب في طول زيد او قصره ولا في سواده او بياضه  
او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالصروية والحق والدليل او قران  
الاحوال والاتفاق مكانا على ثبوتها واسقاطها وانما كان النزاع في  
كون زيد شاعرا او مجتاعا لهما النفي كونه شاعرا وكونه مجتاعا وتوهم  
الهما فاذا اخرجت احدهما على حكم النفي وقلت الا شاعرا عرجا المضراي  
اقصر النبوت على كونه شاعرا ونفي كونه مجتاعا على حكم النفي ومناه على ان يكون



الاستغناء من التواني تأييدا في الاستغناء المفرغ مما لا ينبغي ان يشك فيه  
 وفي دلالة اللفظ عليه وقوله تناو هما التي وتوجه اليها دون ان يقول  
 استغناء عما يتوهم من انهما تناو في تناقض بناء على الابتناء بعد التي تناقض ذلك  
 ان تناو التي ايما انا هو محجب دلالة اللفظ على الازالة والحكماء الحق  
 ويتم بعد تمام الكلام وبحق الاستغناء فقول بعد عليك متعلق بحق تلك  
 والشرطية خبر تلك وبحق ذلك يطلب من علوم اخر اعراض منها وجب  
 لا نزاع بمنزلة الشرط وتناو لما جواب له وهو العامل في الطرف والمراد  
 بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العوتية المتقلبة بل وسائر العلوم الثابتة  
 كاللغز والاشارة الحكيمة من الالهية والطبيعية وليس بالادنى ان يكون ذلك  
 مطلوبا ومنه من كل منهما بل يكفي ان يكون مسئلة من احدها او يكون ما ينتشر  
 اليه في تحقيقه مسئلة فيهما كلها او بعضها محتملا ومفترقا في الكلام والمراد  
 بقوله ان نفس الذات بمنتهى فيها فتقل عن المصنف ان المراد بها الاجسام  
 وقد ذكر في العلوم الحكيمة وبعض الكلام ان الجسم يمنع فناؤه بل في بعضها  
 ان الضرورة قاضية ببقاء الاجسام وانما يقرر من لها التقريب وهو ليس بامير  
 وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس والقبول والصوت  
 والجسم فان الذوات ما يتوهم بنفسه دون موضوع يتوهمه وقد تقرر في  
 العلوم انها عيش فناؤها وانما يشاهد من التبدلات والتغيرات في عالمه  
 الكون والفساد انا هو سبب الزوال والحدوث للصور النوعية والافراض  
 واعتراض بان ما بدخله التي ويقصد قصر على صفة ربما لا يكون جسم ولا  
 من الجواهر بل غرضا مثل ان حسابهم الاصل الذي لا يتم اليهم الا بطريق  
 المقاسية وعدم القابل بالمفصل وقبل هو اشارة اليها بقول الحكماء ان الما  
 ليست بحيل الجاهل يعني ان ذوات الجواهر والافراض ذوات سواء وجد الغرض  
 لم يوجد ولا يمكن توجه التي اليها اصلا يعني ان الذات ليست بذات بل بالذات  
 صفاتها يعني انها ليست بوجودها او محركة او ساكنة وغير ذلك وهذا  
 يوافق ما ذكر في بحث الاستغناء من ان احتمال الاستغناء انما يكون لغير  
 الذوات لا لغير الذات لان الذوات من حيث هي ذوات فبما مضى  
 وفي الحال وفي الاستقبال وانما يحتمل وجه القصر ان كان اي قصر الصبر  
 على الموضوع هو انك اذا دخلت التي على الوصف المسطر عند السامع يتوهم  
 كوصف الشعر المقود عندك وعند حكماء انك ثابت وانما التزام فانك

انه ريد وعمر وشلا او نحو ذلك مما لا يلحقه من غير ريد وقلت  
 ما شاعرت في وجه التي يحكم العقل ومعرفة القدر انما في ثبوت ذلك الوصف  
 للموضوع الذي ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصيغة علم القوم  
 بل ان يدعي ان في الدنيا شعرا او نوع غير مثل ان يدعي ان في الدنيا كذا شعرا  
 او بصيغة الخطأ من يدعي ان ريد او غير شاعر انما في ثبوت التي ثبوت  
 ذلك الوصف لذلك الموضوع المدعى له على الوجه الذي ادعى على حق كانك  
 قلت لا شاعري في الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين ريد وعمر وقلت  
 الا ريد فاذا القصر اختصاص وصف الشعر ريد وبقيت الموضوعات  
 الاخر على التي فغير ان ثبوت الوصف المسطر وصغير الموضوعات اعلى للام  
 في المدعى والمستمكن في المدعى يعود الى ثبوت وقوله ان عاما اي ان كان  
 عاما اي المدعى له عاما يتوجه التي اليه عاما وان كان خاصا لخاصا  
 وقوله فثبتنا ان عطف على وجه وذلك اشارة الى ان المدعى له وفي  
 قوله ان عاما كقولك في الدنيا شعرا اشارة الى القصر الحقيقي فانه  
 ممكن واقع في قصر المصنف مثل ما لا يميز القاهر والسطحان العامة  
 والتي يميز القاهر الا في خلاف قصر الموضوعات فليس في العالم  
**قوله** ونالها اي نالها الظروف استعمالا عاما ليقول انما لان الظروف  
 هو ما يشكك ولا يستعمل به الموضوع الى عايد وذلك في الحقيقة استعمال  
 انما لا كلمة انما بخلاف باقي الطرق فانها معان مصدرية وتتصف  
 بها المتكلم ولا يستعمل بها لغرض وما يقال ان ذلك اشارة الى ان ملاه  
 انما ليست بحسب الوضوح ليس شيء ثم لا يظهر كونه عن التفسير الاول  
 قصر الافراد مثل انما ريد شاعر لم يحمله شاعرا ومخاطبا جمعة من  
 فان قيل لما ذكر الشيخ قبحا القاهر من انك اذا قلت انما جاني ريد لم يكن  
 ينبغي ان يكون قد جاء مع ريد غير بل في المحي الذي اشتهر لريد عن عمر  
 فهو كلام من ريد ان الجاني عمر ولا من ريد ان ريد او عمر اجابان  
 فان قلت ان المعنى انما جاني من بين القوم ريد وعمر وحده فانه تكلف والكلام  
 هو الاول قلنا لا لا يصح ما ذكر في قصر الصفة على الموضوعات قلنا انما جاني  
 ريد من ريد المحي من ريد وعمر بل لا يصح استعماله للمعنى الثاني ايضا  
 من قصر الافراد اللهم الا ان يقال انه حافظها هنا على جهة الاولوية  
 ونحوه على مجرد الجواز ولو تكلف **قوله** والنسب في اعادة انما جاني

ان



معنى القصر هو تضمنه معنى النفي والاستثنا وهذا لا ينافي كون دلالة على  
القصر بواسطة الوضع لان الواضع هو الذي جعله متضمنا معنى ما والا  
ولما كان في الغاية المقصود من قوله البعض من السبب والنقل عن امة  
التفسير واعية الجو والمناجاة بحيث يكاد يجري القول بالتركيب  
والاشتقاق والتبيين من اجزاء القصر عليه بعض خواص ما والا **قوله**  
**وهو المطابق لقراءة الرفع** اي رفع المسند على ما حرم على لفظ المبني للفاعل ومنه  
القراءة منه كونه في تفسير الكواشي وما على هذه القراءة موصولة لافضل على  
ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى التي هي رفع المسند وحرم على لفظ المبني  
المفعول لما سكنت عنه كونه سكوتا عن البيان في موضع الحاجة ولما تعين  
كون ما موصولة لا كما قد وان كانت لها ريجان من جهة بقا ان عاملة على ما هو  
الاصل ولا ينبغي ان يفهم من قوله ان المحرم عليك المسند ان حرم على لفظ المبني  
للمفعول لا به بيان ولان لا تقدير ولا حقا في ان المحرم عليك والذي حرم  
انه عليك سواء المعنى وان المنطلق ربه والذي ينطلق ربه سواء ان اذ المحرم  
وهذه احدى روايات الكتاب صلت حرم عليك لفظ المبني للفاعل وترى  
اعية الجو عطف على يسمع المفسرون وانما جعل هذا مرثيا وذلك من اجل ان  
اعية الجو الحق بان يفسر اعم من اية المعاني من اية الجو المستنبض  
محكومون وعلى التفسيرين مفسحون بادلون يكونون ووجه يقولون نائم  
مفسحون ترون احواله يعني يقولون كلمة اتمات في الكلام لا ثبات اعلم لك  
بذلك بعد ما وثق ما سوى ذلك من المعاملات مثلا انما زيدا لاثبات  
مجي ربه رتق مجي عرو فلا ينفى عن ما سواه من ادق تخصص **قوله**  
وبذكره عطف على يقولون والصفي لامة الجو وذلك اشار الى ان  
لا ثبات ما بعد ما وثق ما سواه او على قوله والسبب هو تضمنه معنى  
ما والا والصفي للعلم والرواية وذلك اشار الى تضمنه معنى ما والا  
والرعي مشوب ان رعيه وعلى بن عيسى **قوله** يعني ان كلمة ان تاكيد  
الحكم وما المتصلة بالشيء لتاكيد بولك المعنى الذي فيه كائنا وحيثما  
فيكون انما لتاكيد على تاكيد الحكم ومعنى قصر الصفة الصفة على الموصوف  
او قصر الموصوف على الصفة ليس الا كما الحكم على تاكيد فناسا ان  
كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمنه ما والا وكونه لاثبات الاراء الصريح  
ما بعد ما وثق ما سواه وهذا كله ما والا الحقا في كون لاثبات الاول

الصرح تاكيد التكون الثاني المعنى تاكيد على تاكيد ووجه فيما اذا اعتقد  
المخاطب الشركة من غير زبدية وتردد طه لان لاثبات بعدا اعتقادا لثبوت  
تاكيد وتكرير فيما اذا اردت الامر منها من غير تعيين مبنى على ان لا تردده  
وتجوز ان يكون الواقع بعد هذه المعنى من ملاحظة ذلك والاتقاء اليه  
بعضا نوع اثبات قصر ما لاثبات يكون تاكيد او اما في قصر القلب فلا  
سوي ان يقال ان كان تاكيد لاثبات المحقق واعتقاد وفوقه في الجملة او  
يقال لاحاجة في وجه المناسبة الى الجريان في كل صورة من صور العرف وقد  
نظرا ان تاكيد لكونه توكيدا للمبني والكل بعيد ومراده من لا وقوف له اي لا  
علم ولا احاطة بصناعة الجو الامام في الدين لا يراي رحمه الله فانه ذكر  
في المصنوع في وجه اعادة انما العرفان كلمة ان لاثبات وكلمة ما النفي  
ولا يمكن في جهتها الى حكم واحد للزوم والتناقض فحين توجه احدهما  
الى الحكم المذكور والاخرى الى ما سواه وتعين كلمة ان للتوجه الى المذكور  
لكونها اسبق وما لمحافظة عليها الحق لكون لاثبات اسبق لكون ذلك  
مقاوم من قواعد النفي ان لكل من ان وما صدر الكلام وانما لا يدخل حرف  
النفي وان ما هذه كافة لانها فيه وانه لا معنى لقول حرف لاثبات والنفي  
يرتفع فيها عما هو المثبت فلهذا نسب العامل به الى عدم الاطلاع على علم  
الضوء لكن مراده ان كلتي ان وما الاصل لك فناسا ان يعتبر في حكم  
هذا المعنى على ما يظنه في موقع الحال من المخطويع بلا اعيننا فيه اي  
حال كونهما واقعه على الوجه الذي يظنه وفاعل ضاعف ضمير يعود الى  
مصدره راقبل وضمير لا سبب الى مصدره رصاعف بتاويل ان مضاعف  
وظهر تاكيد ما لكلمة ان وقوله وبالعكس اي والقصر الكارن بالعكس  
وعلى تاكيد صفة تاكيد او صرحا صفة اثباتا وكذا صفتا يعني صفتا  
**قوله** ومما ينفى قد تقرر في علم الجو ان ليسوع الصفي المفضل  
الاجتبي بعد المفضل وذلك بالقدم على العامل ويجوز قد او يكون  
معلوما او حرفا والصفي مرفوع او بالمفضل منهما لغرض او يكون  
المسند الى الصفي منه جاريا مفسر على من يله ولا يفي منها تنصوفا  
مثل انما ينفى انما في معنى لا ينفى انما فوجع انما ينفى انما في استعمال  
اللفظا يتبعه على كونه انما يتضمنا معنى ما والا فان قيل انما في المضارع  
لغايبه فكيف يصح في المنكر والمخاطبة في مثل انما ينفى انما وانما ينفى



**قلنا** من جهة انه في الاصل مستند الى المستثنى منه العام لقاب اي لا يدا  
 احدا الا انا وانت فان قيل فعل هذا الانفصال واجب قلنا يجمل  
 الوجوب نظرا الى ان الفصل المقدر المحقق وح يكون الصفة عن عدم  
 الامتناع على ما يصح الوجوب ويجمل ان لا يجب بل يجوز الانفصال نظرا الى  
 المعنى والافصال نظرا الى اللفظ ولا فصل لفظا والاول هو الوجه فان  
 قيل فكر في دلالة الاعيان انه فصل الضمير اخر لان غرضنا ان يخص المبالغ  
 لا المبالغ عنه ولو قالنا انما ادفع عن احصائهم لصاحب المعنى انه يدافع عن  
 احصائهم لا عن احصاء غيره وليس ذلك معناه وهذا صريح في جواز الاتصال  
 بالضمير وجوبه اذ الركن هو المقصور عليه وانما الكلام فيها اذا كان هو  
 المقصور عليه ولا يبعد ان يقال كلامه مستقر بوجوب الاتصال بحسب  
 وبالحكمة فالكلام فيها اذا قلنا انما يقوم لاهل بيع انما يقوم معناه الظاهر  
 انه ليس كذلك بل معنى انما انا اقوم ما انا الا اقوم الدايد الطارده  
 والنازع وفلان حافي الله ينادي بحج ما لولر يحدهم وعنف من حماه  
 الحبيب بما بعد وحسب المراد انما اياتة فقلنا القارس لفتاه على احد فقل  
 لي جانيته وما ينبه على تفحص انما معنى ما والالان النكرة الواقعة في شي  
 انما تم كالواقعة في خير النقي مثل انما الامر اي ليس لاحد من رجال الانا  
 بوي سوي ما يكون الجذر الاخير مثل انما جاني رجل فانه لا غير لكونه كالواقع  
 بعد الا وهو ايات **قوله** وتاريخا التقدم لملاحقة التاخر سوا  
 نفي بعدا للتقدم على حاله كما في زيدا اضربت اولاك انا كنيت ممك  
 والقيها هنا من مثال قصر الافراد في قصر الموصوف تقسم الاحتمال  
 وفي قصر الصفة تقسم الاشراك مع تكرر المثال وترك مثال شاعر زيدا  
 لمن يعتد شاعرا ومجما وانا كنيت ممك لمن رده كناية المم منك ومن  
 زيدا مع ايراد المثال الافراد والقلب للمصنف فيما بين المفعول والفاعل  
 مع ان سوف كلامه في الطريق قلنا انما هو في قصر ما ينسند اليه  
 والمستند الطريق التي سمعت فندجارتك بذكر معاين غيرها وهو له وكذا  
 فامر هو واقعه بلا اعتبار من حسب المقام اي باعتبار قصر الافراد  
 في مقام زيدا المتما مع اياه بن القيام والعقود وقصر القلب في مقام  
 اعتقاده القيام دون العقود او بالعكس كذا زيدا اضربت باعتبار قصر  
 الافراد لمن يعتدك ضربت زيدا وعم في والقلب لمن يعتدك ضربت عمرا

دون زيد وما زيد اضربت قصر الاول اذا قلته لمن احصاه في اعتقاد  
 الضرب منك وانحط في المصروب فاعتقد في زيد او عمرا او احدا  
 على الترتيب وقصر قلب اذا قلت لمن اعتقد زيدا او عمرا او رجوع  
 بحسب اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل سيما النوعين الاولين منه  
 ليلابوهم من هذا من قبل الخطا في موصول وهو الضرب بعد الاحاطة  
 في نفي الضرب **قوله** وهذه الطريق الاربعه تنفق من وجه اي  
 لشرك في امر واحد هو لزوم كون المخاطب حال مقارنتها والمخاطبة  
 باقلام المشتغل عليها كما حكما مشوبا بصواب او خطأ وكون المتكلم طالبا  
 بها تحقيق صواب المخاطب ونفي خطايه وقت مر البيان في قصر القلب  
 مشوب باطلاق لادرو وهو صواب ونفي من مع هو خطأ والتكلم بغير  
 اطلاق الصواب لكن في معنى اخر ونفي خطاه الصريح الى معان  
 آخر وحكمه في قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القصر الاول منه  
 واطلاق صريح في القصر الثاني وهو صواب بغير المتكلم في ضم ذلك  
 المعين في الصفتين او الموصوفين وخطا صريح في القصر الاول هو انما  
 المعين الاخر من الصفة او الموصوف ولا زيدا في القصر الثاني هو خبر  
 كل من الصفتين او الموصوفين والمتكلم بغيره ينفى ذلك المعين الذي  
 اثبتته وذلك التجويز الذي لزمه من هذا اللزوم في كثير من الصور  
 انما هو بطريقي العزم والتقدير يعني ان المخاطب لو كان ممن يجوز  
 عليه الخطا كان كذلك لا بطريقي التحقيق لامتناعه في مثل اياك  
 بعد وياك نستعين **قوله** وتختلف من وجه عطف على نفي من  
 وجه الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي والامتناع  
 وطريق استعمال انما بواسطة وصفها لمعان تقتضي الاختصاص بجزم  
 العقل عند ملاحظة معانيها بفتك دلالة التقدم على تخصيص بوسط  
 وصفها لمعان تقتضي الاختصاص بمدلول الكلام الخطا وحكم الذوق  
 اي الحق المدركة خواص التركيب والظايف اعتبارا واتا البلغا بافاده  
 التخصيص من غير وضع لذلك وهو عطف بذكر حتى ان من لم يكن له هذا  
 مع كمال قوته الامراكية والتسابق للمعاني العقلية وما ياتى  
 في ذلك ولهذا قال ان الحاحه ان التقدم في الله اخذ للاختصاص  
 وما يقال انه المصير لا دليل عليه **قوله** والطريق الاول للاصل



يعني ان الوجه الثاني من وجه الاختلاف وهو ان الاصل في طريق العطف  
 التضييع على المشتب والمنق بمقتل المشتب معطوفا عليه والمنق معطوفا  
 في لا وبالعكس في بل والاحتلال في الثلاثة الباقية التضييع على المشتب و  
 المنق والاحتلال الاول فله يترك كراهية الاطلاق كما ذكر في الكتاب وقد  
 وجه ذكر ليس غير وليس الا في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك  
 الا في مثل ما زبد اضربت وما لا تفتت فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير  
 المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فالمشتب المفطور طه عند كونه  
**قوله** والطريق الاول الجامع يعني ان الوجه الثالث من وجه الاختلاف  
 هو ان العطف بل لا يجمع طريق المنق والاستثناء ويجمع طريقا غا  
 والقندم فلا يجمع في قصر الموصوف ما زبد لا قام لا قاعد وفي قصر  
 الصفة ما يقوم الا زبد لا عمر وبصحا ما زبد عام لا قاعد وزبد اضربت  
 لا عمر وذلك لان شرط المنق بل العاطفة ان لا تكون منفيها قبلها بنها  
 من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم ولما وقد بدلت لاجل جوه  
 ان يكون منفيها بحكم العقل والدوق او لفظ يدل على النفي وليس من كان مثل  
 انا وله ومنع ونفي ويجوز ذلك في اورد لتحقيق هذا الشرط مثلا لا من قصر  
 الصفة وثلاثا مثله من قصر الموصوف يحقق فيها كونها منفيها بحكم العقل  
 للنفاد كما في القيامة والعقود والملكية والعدم كما في الحركة والسكون  
 او لتناقض كما في الوجوه والعدم مر ولرسين وجه اشتراط هذا الشرط  
 لانه بحكم الوضع والنقل عن لغة اللغة ان لا العاطفة لنفي ما وجب لا  
 وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وصفت للنفي ولا تشارك في ذلك  
 تستعمل الاله ولا العاطفة وصفت بضالتي ما يدل عليه ما قبلها فهي  
 فلهذا من الامر من شرط في معنى لا ان لا يكون منفيها قبلها بنى موضوع  
 للنفي وعلى هذا لا يوجد ان يقال لا يجوز ان يعبر ما جا الا زبد  
 لا عمر ولا قاعد التاكيد والشار الى وجه اشتراط هذا الشرط في صورة  
 النفي والاستثناء بما سبق في تحقيق معنى العطف في النفي والاستثناء وهو  
 ان النفي في قصر الموصوف على الصفة يتوجه الى الوصف المتأخر وفي  
 قصر الصفة على الموصوف الى ثبوتها للموصوف المتأخر فينتفي سلكا لا كما  
 للنفي ذلك المتأخر الذي هو المنق بل العاطفة فلا يجمع ولهذا الوجه  
 لا يستعمل الفصحا واما يقع في كلام المصنفين وقد ذكر في الكتاب مثل

ما هي الاشياء لا تخبر وما كان ذلك لا تقتضا وعناء الاشياء في  
 الاسلام ثم قوله بغيرها يعني بغير لا العاطفة التي وقع بها العطف  
 ان يوقع موصوفا لقوله من ادوات النفي كانه قال بنى اخر من ادوات  
 النفي احتراز عما ذكرنا من لالة العقل اما الدوق او العطف بغير الموصوف  
 للنفي وليس كما يزعمون انه لسان الى جواز كونها منفيها بل العاطفة هـ  
 للتاكيد مثل جاء زيد لا عمر ولا عمر ما دلل به على جاني ارجا لا النساء  
 لا هند ولا ديمث ولا عمرهما ولا اخرج عن العطف مثل جاني ارجا لا النساء  
 لا هند لا هند معنى انما جات ثم اورد امثله مجازها انما والمقدم في  
 قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاول ان يمتل المقدم بما هو متبع  
 في الاختصاص من مثل زبد اضربت بخلاف هو ما ينبغي فان اجمالا يخصص  
 والتقوي فيه على السواء فلما كانا معا معتزلة كما والاكاد في وجه صحة  
 المحاجبه معه والتقوية بينه وبينها والافواع حقا بينه فان للنفي  
 فيه ضمني لا صريح فليس هو معتزلة ادوات النفي بل معتزلة الاصل التي  
 فيها معنى النفي مثل ان وامتنع ونفي ونحو ذلك وهذا ما قال الشيخ  
 عبد القاهر انهم ولما قالوا ان فيه معنى ما قاله ليريد به وانما معنى  
 واحد معتزلة المترادفين وقرئ بين ان يكون في النفي معنى النفي وان  
 يكون النفي الذي وطنا لا يضل انما في مثل قوله تعالى وما من له الا  
 الله وقولنا ما من احد الا وهو يقول ذلك وان كان من جهة ان من  
 المبرق ولفظ احد لا يقع ان الية النفي وما يجري مجراه ووجه الجمع  
 بين امتنع واما مجرد كون النفي فيها صحتها لا صحتها حق انه بصحاغا جاء  
 زبد لا عمر كما يصح امتنع عن المحي زبد لا عمر وضع اذ كل منهما معق  
 عن المحي ولا يصح ما جاء زبد لا عمر لكونه مرتجا وان لركن النفي صحتها  
 منصوبا عليه لا ان المنق بل المنق قبلها بغيرها كما في جاني الا زبد اد  
 ليس ما امتنع عن المحي زبد نفي محي ولان المعطوف عليه منفي كما في ما جاء زبد  
 وامتنع من المحي زبد اذا المعطوف عليه في انما جاء زبد لا عمر ومثبت لا منفي  
**فان قلت** عند اجماع طريقين افا اكثر الى مما يثبت افادة القصر  
 فلكه الاسباب والاقوي في مثل انما جاء زبد لا عمر الى انما مثل  
 زبد اضربت لا عمر الى المقدم وفي مثل ما زبد كزبت واما يعمي  
 انما الى المقدم حتى يكون المقصود عليه زيدا ونحوه والدليل عليه قوله



اسماها لم تزد معرفته . وانما ذلك ذكرناها لان التقدم اقوى  
**قوله** لكن اذا طاعت لا العاطفة هي فاعل طاعتها العقل  
 انما وجامعتها جواب اذا ولكن استدراك من قوله وجامع الطرفين  
 لا العاطفة هي فاعل طاعتها والمفعول انما وجامعتها جواب اذا ولكن  
 استدراك من قوله وجامع الطرفين الاخرين ولو لا انصرجه بعد  
 صحة الاستعمال كما عمل كلامه على ان هذا بشرط حسن الجامعة كما صرح به  
 الشيخ عند التامر حتى يبع ما جاز الاربعة لا غير ولعمري التوكيد والتوضيح كما  
 شاء في بيان المصنفين ولم يشترطوا ذلك في جامعها التقدم لان ذلك  
 على الاختصاص من صفة اذ ليست بالوصف وحكما لعقل الانذار حتى  
 منع تلبس ودفع ولازم حقيقة ما لم يكن له تاثير وحصيل الخوف والخشية  
 فالانذار بالقيامة وهو الهال لا يكون الا اذا كان مع من يؤمن بالله  
 وبالبعث ونحو الشاقة اي عقابها ولما كان هذا نوع عذابا بالنسبة  
 الى عدم راسخاته من لا يسمع حمله من لا يعلم كل ما قل يكونه من الضرورة  
 الواضحة وهذا مما لا يخفى على من له مسكة اي قدر ما يتسك به من العقل  
 يقال لان ذو مسكة وتماسك اي عقل وفيه مسكة من الجزاء في العقيد  
 وعدم الحيلة من الارغش في الفوات اخفى من ذلك اذ قد جعل من لا يحاط بالقوة  
 حمله مكره في القول ثانيا فيها بحكم العادة وان جاز ذلك في هذا مع  
 ما في ذلك من حسن الاقتناع **قوله** وطريق النقي والاستثناء هذا  
 هو الراجح من وجه الاختلاف وهو ان طريق النقي والاستثناء من ذلك  
 مع مخاطب تعتقد فيه انت اعتقاد امطابقا وغير مطابقا في محطى مصر  
 على حظا به وطريق النقي انما مع مخاطب لا يصير على خطا به ويجب ان لا يصير عليه  
 فاذا رخص لك او لصاحك بشيخ اي شخص من بعيد لم يقل لصاحك ما ذاك  
 الشيخ الا زيدا الا يحاط به من صاحبه ان ذلك الشيخ قريب واصر  
 على انكار ان يكون الشيخ زيدا فيكون اعتقادك فيه انه محطى مصر مطابقا  
 الآية اعني قوله تعالى قالوا انتم الابشر مثلنا تريدون ان نعبدونا  
 عما كان يعبد اباؤنا فاننا سلبان سيرا لم يقل الكفار للرحل ما انتم  
 الابشر مثلنا الا ان ارسلا بهما بطريق في صورة من اتقى عن البشر  
 واسلم عنه حكم البشرية بناء على جهلهم واعتقادهم ان الرسول يمتنع  
 ان يكون بشرا في ادعى المسألة كان في معنى من يدعي استقاء عن البشرية

والتزاع صفة البشرية عند قولنا باسم قول له لما تضمنه الكلام السا  
 او حال اي يجعلون الرسول في هذا المعنى من الدنيا او يبين بتاعل محملهم  
 وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا في موقع البدل من محمل لا يتعلق  
 به لان محمل ليس بذلك بل بتعيينه وهو ان الرسول يجوز ان يكون بشرا  
 والواو في او ما تنهم للعطف على محذوف مثل تغفل ولا تنسه وكيف  
 تجدد في موقع الحال ودرج ثانيا مفعول عند فالضمير لما حكى وهناك  
 اشارة الى الموضوع الاخر من تقرير بيان ما شئت اي من تقرير محملهم  
 الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اي ما حكى عنهم هو  
 قوله تعالى ما انتم الا بشر الا به واستشهد به لان انكارهم له باله  
 ولا تزال انكار وتكذيبهم للرسول صريح فيه بجلان ما بقدر رضوانه  
 بشريته او بحريته من قبيل شرح لصدري وسيرل امري **قوله**  
 واما قول الرسول جواب سؤال تقرير ان انكارنا ادعوا ما فاة الر  
 للبشرية وادعوا كون الرسول معصومون على البشرية لا بخلاف ذلك  
 الى الرسالة فارسلنا سلوا ذلك لزمهم تسليم استقاء الرسالة لان شوا  
 احد المتنافيين لاسيما بطريق المضمر يستلزم انتفاء الآخر فاجاب بانه  
 من باب مجازاة الخصم والمساواة معه بتسليم بعض مقدماته حيث  
 يراد نظامه بمنع مقدمته اخرى كانه قيل سلنا بوث بشرتنا لكن لا  
 نسلم انما تنا في الرسالة ليلزم انتفاء ما قلنا قيل لا وجه تسليمه  
 بطريق المضمر **قوله** ليكون على وفي كلام الخصم حتى كانه يسلم  
 لمقدمته بغيرها نظر الى الصور وان لم يكن العقد في جانب النقي  
 الى ما قصد الخصم وتوجيه هذا السؤال في رخصه اصل السؤال  
 بانه كيف صح من ارسلا ان غير لا بشر مثلنا بالنقي والاستثناء مع  
 ان المخاطبين وهم الكفار لا ينكرون ذلك بل يدعون مصر في قوله  
 ليعبر من العثار والعثر وهو الزلل والصمير للخصم وحيث متعلق  
 بالمجازاة وهي المشاركة في الحري وبكتة بالحجة عليه **قوله** على مقتضى  
 الظاهر كما في مثال الشيخ المربوع من بعد **قوله** ان انت الانذار  
 اي لا تسمع من في القبور يعني الصمير على الكفر لنفسها لهم بالادوات  
 وصمير مقتناه وتنا خله للنقي وصمير رجوا وراهم لخلق كونه في  
 معنى الجمع ومن الواحد اي الحزن والكفاة اي سوء الحال والانكار

قام



من الحزن تيان لما كاد وهو فاعل تداخله ومخير يخج للنبي عليه السلام  
وله ولما كاد اي الوجد الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يملك نفسه  
ونقلها لاجله وقد جعل منير يخج لما وله للنبي وليس به كافي الصراح  
يخج نفسه بجنا قلبها وما ومنه كعلك باخج نفسك وفي لكشاف اضل  
النجح ان يبلغ بالذبح الطامع وهو عرق مستطيل للفقر وذلك فصي  
حدا للذبح وفي تسيير الكواشي انه لو وجد في اللعة النجاع بالبا انا هو  
النجاع باليون وورد بان العرق هو النجاع بالبا اما النجاع باليون فيط  
ايمن في جوف عظم الرقبة ممتد الى الصلب وتسا فطاري النبي عطف  
على بك اخله جني بالمصارع لعصدا لا ستمار لا على بخج وحسرات تندر  
اي يلقى نفسه من جهة الحسن على امرائهم وصبر شقيقته وتعد وتو  
للنبي وهما في الارض من ذنب مخير ابل كانت اي شقته التي تدعو اي  
النبي اليها ليرجع الى ترين الامان للكفار مرة بعد مرة اخرى ومخير  
عوره للنبي وقد مر في تسيير الحال معنى عوره على يد به راكا حال  
من مخير رجح في ذلك اي في ترين الامان لظهور المواظمة على ذلك كمر  
المراحمه فيه والصعب من الابل ما لم يبدل في جواب لما الى ظهر  
للنبي ذلك اشار الى ما ذكر من بين الحرص على هداية الخلق وقصر  
العتق على رجوعهم عن الكفر وما حوى محوري هذا من المعطوفات  
فصلا كاي في مجلتي عليك عرس الامان في قلوبهم وباجلته ضد ظهر  
بالتميز والمذكوران قوله ان است الانك من اخرج الكلام لا على معنى  
الظاهر قال الشيخ عبد القاهر لما قال تعالى وما انت بمسمع من  
في القبور وكان المعنى ان يقال للنبي عليه السلام انك لا تستطيع  
ان تحول قلوبهم فجعل حال النبي حال من قد ظن انه يملك فذلك من  
لا يعلم يقينا انه ليس به وسعه شي اكثر من ان يندر ويخبر فخرج  
اللفظ على ظاهره مع جوده اذا كان الخطاب مع من يشك فضل ان ات  
الا ندر وحيلة الامر انك متى رايت شيئا هو من المعلوم الذي لا شك  
فيه قد جا بانتي والاستسما فذلك لتقدر معنى صاريه في حكم المشكوك  
فيه **قوله** وقوله تعالى قل لا اخلك لنفسك الا به مبتدا لجر منصوب  
في هذا الخطاب اي وارد على نفسه موكة وما انت بمسمع من القبور ان  
انت الاندري في كونه بالنبي والاستسما بان على مثل المعنى الذي ذكر فيه

حيث اعتقد القوم فيه لاجلته في الامور دلالته على النافع والمضار  
كله يملك النفع والعسر وتعلم الغيب كما ريان يقول لست هناك وما انا  
الا ندر في كونه لغيره يوم يؤمنون بالانعام الذين كفروا ويتشيع وان ذلك  
والمراد ندر لكما في من يشير للمؤمنين في ذلك في العلم به وليس المراد مجرد  
كونه من الاخراج لافل مقتضى الظاهر **قوله** مع مخاطب في مقام الا  
ان جعل في مقام وصفه مخاطب ولا يصير صفة مقام يحذف العايد اليه  
او يجعل ضمير خطابه للقامر اي مع مخاطب كان في مقام لا يصير الخطاب  
على خطابه مثل ما رايه بجي في قعر الموصوف واما بجي زيد في قصر  
الصفة او يجب على الخطاب ان لا يصير خطابه كقولك انما الله احد  
وانما الخالق هو الله **قوله** والاصل في اغايشه ان يكون هذا وجها  
خامسا من وجع الاختلاف فان باقي الطرق ليس فيها المثابة ومجمل ان  
يكون تخيما ومختفيا لما ذكر من سلوك كل طريق اغا اي اغا يستعمل في حكم  
متيسر لك بهنوله تحققة لوصوه حقيقة او ادق ايقال لعونه التي اذا  
احتاج اليه ولم يدر رعيته ومعنى رعيته محمله رجاء رفق القلب والتحقيق  
النطق والمبالغة في الاكراام وقوله انما يصعب لابن قيس لرقيلاب  
يمدح مصعب ابن الزبير **قوله** ملكك رايقة ليس فيه **قوله**  
جروا ولا كبريا **قوله** نيق الله في الامور وقد اقم من كان هذا الاتقا  
روي انه كان امو مصعب بقل رجل من اصحاب المختار فقال ما  
ايقبل ان اقوم يوم القيامة الى صورتك هذه الحسنه وحكم هذا  
بشخصا به فارتفع بالمرأفة واقول يا رب سل مصعبا فيم قتلي قال  
قالا طلق قال يا امير المؤمنين ما وجب لي من حيا في خفض قال  
قد امرت لك بقالك درهم فقال في انهما لله واشهدا لامير المؤمنين  
الامين الرقيات نصفها قال ولم قال لقوله انما يصعب شهاب الاكيا  
ضحك فقال فيك موصفا للمصنفه وامر لموجه **قوله** يدعون الخلا  
هو بالفتح الوصوف وصفه الخفا والافتا الاطلاط والاولا بان  
يقال هو من اهلنا فلما انما اذا لم يعلم من هو وصبر عليهم للمؤمنين  
وما قلته في موضع الحال اي لم احكم في حكمه الا بالانصاف بل بالحيالات  
التي علت قبيلة سعد بها وصدق بمطالقات الادقا في فضله الى  
السلام باب المجازاة ولا يخط العنان ولما سبقت التسم وقوله له



نظير جملة اسمية اذ ظهر فيه خبران وهي مع الاحتمال والخبر فاعل له لا اعتماد  
على الموصول او متبعا جزم كدبه والجملة صلة من وكل له استهزاء من غير  
واكثر اي ظاهر على ان ليس المندرج نظير في صفة له وكما لانه والابتداء  
الثانية مسئلة وشواهد في انما الظهور لما مدحوا به **قوله** وما يحكي عنك  
على قول الشاعر اي ومن الثاني ما حكى في هذه الآية وهو انما عن مصلحتهم  
واذ عوا الى اخره بناء على كون الحكمي من الثاني وعلى مجرى في موقع المصدر والحاكم  
اي ادعا كائنا على مجرى عادية او جازية على ذلك **قوله** وكما لانه لا بد انهم  
الحق كورا كداهه يخلو على الامر والنتائج كائنا في كداههم ومعرفة الجزم من  
اصنافه اسم المفعول الى الفاعل اي مع فاعله والثاني بناء على اعتبار الادي  
الحال اعني الجملة وكذا او سطة اي فوسط الفعل معنى محمول في الوسط  
**قوله** ونحن نذكر اي المصراع حال كونه في ذلك اي فيما بين غير المسند  
والمستند اليه بطريق النفي والاستثناء وطريقا في باب القصر  
اعتبار ان يحافظ فلا بد من تلاوتها عليك بقلها فزاعها **قوله** على معنى  
لم يصرب غير عمرو وجعل كلمة لراظهر في معنى البقي من كلمة ما لعدم الاشتراك فيها  
ولم يقط غير اظهر في معنى الاستثناء من جهة ان دلالة الاستقلال تكون دائما  
**قوله** وكما ان تقول في الاول اي قصر الفاعل ما ضرب الامر واذا زيدت  
المفعول مع كلمة الامل الفاعل في الثاني اي قصر المفعول على الفاعل ما ضرب  
الاريد عمرو بتقديم الفاعل مع كلمة الامل المفعول لان ذلك لا اجل بالذات  
على المقصود ولا يفتي الى القياس قصر الفاعل على المفعول بقصر المفعول على  
الفاعل لان ما يل كلمة الامل المفعول عليه سواء قدم او اخر لكن قل استقام  
في الكلام لانا وان قلنا انه من قصر الفاعل على المفعول او قصر المفعول  
على الفاعل فكيف في التحقيق قصر من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول ومن  
حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل معقود الى قصر الصفة على الموصوف  
ويلازم في صورة التقديم والتأخير قصر الصفة قبل تمامها لما يلزم في  
باب التارخ على تقدير اعمال الاول العطف على الجملة قبل تمامها فان  
اكرمت في قولك ضربت واكرمت زيد عطفت على ضربت زيد ومن هنا ذهب  
بعض النحاة الى امتناع هذا التقديم والتأخير وجعلوا الطرف في قوله  
نقل وما زانك ابغاك الا الذين هم الابدان بالادراك اي مضوي بالمضمر  
اي بتعويك في بادى الراي وكذا اناب الامر في قول الشاعر لا اشتهي

يا قوم الاكارهنا باب الامر والادعاء والادعاء الحاجب اي اشتهى باب  
الامر والنواحي في قوله كانه لم يمت حتى سواك ولم يمت على حذال  
عليك النواحي مرفوعا مضرا في قلعت النواحي وقال ابن الحاجب لا يمت  
ما ضرب الامر واذا زيد ولا ما ضرب الامر وعروا الا الذين هم الابدان  
الاستثناء المرفوع حتى يكون التقديم ما ضرب احدا الا الذين هم الابدان  
وما ضرب احدا الا عمرو واذا كان العطف فيما جسيما والكلام فيها  
اذا كان العطف في احدهما فقط وان لم يجوز لزوم في ما ضرب عمرو الا  
زيد بقا الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوعا معضرا وفي ما ضرب الا زيد  
عمروا ان يكون عمروا منصوب بمضمر وبصير الكلام جملتين ولا يكون  
من تقديم الفاعل على المفعول في شي فالجواب ان الفاعل مضمر قبل الذ  
كما في ضربت واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عايد الى مصدر الفعل  
والمفعول في بنية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعتبر من على ان  
مضمر معنى ما وقع ضرب الامر زيدا فيل من ضرب ضليل عمرو اي  
ضرب عمرو وانه يقتضي القصر على الفاعل في المفعول جميعا وورد بالفتح  
اذ الضمير ليس مع اداة القصر فلو سلم فليكن كذلك اي لعصروهما  
جميعا والجواب ان من ضرب سواك عن جميع من وقع عليه الفعل  
حتى لو ضربت زيدا وعمروا ويكره افضل من ضربت فعلت زيدا لم يمت  
الجواب حتى تذكرهم جميعا فاذا قلت عمروا في جواب من ضرب لم يكن  
غير عمرو ومضروبا به وقد قلت ان الضرب لم يقع الا من زيد فلزم  
القصر في الفاعل والمفعول والكلام فيها اذ قصد القصر في  
الفاعل فقط هنا والاولى باستعمال ما ذهب اليه المصنف من  
حوال التقديم والتأخير على قلة وقد اشار اليه في المفعولين ما  
كسوت الاجه نداء وما كسوت الا زيدا اجمعه وما ظننت الا منطلقا  
زيدا او ما ظننت الا زيدا منطلقا وفي الحال وذي الحال ما جاء الا  
وا كما رند وما جاء الا را كما رند **قوله** والاصل اي الجبي والمسند  
في جميع ما ذكره هنا من صور القصر بالنفي والاستثناء وما يستحق  
النفي اعني المقصود فيما بين المسند والمستند اليه هو ان كلمة الاشياء  
الكلام الناقص اعني الذي يكون المستثنى منه غير من كورا يستلزم  
نفي مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في حقه من الشبهة او



الجسدية أو الحيوانية أو الانسانية والثبوتية أو الخيرية أو العينية  
 المقام لا يعود صدقه على المستثنى لأن هذا يشمل على ما هو انعم من الجنس  
 كالشيء لكل والحيوان للحيوان مع انه لا يبعد جنسه طبعه بل يبعد جنس رتبة واحدة  
 او جنس الانسان حيوانا وحيوانا لحيوان كسوق وملبساً وحيوانا كمالا  
 غير ذلك وفي صفة التي هي منتهى له في الكلام من كونه فاعلة او مفعولا او ذا  
 حالا وحالاتا بل مستمرا او جزائيا ذلك فاذن في الجنس تلك الصفة ثم اخرج  
 فرد احكم النفي جاعلا العنصر بالجزء كايضا ما كان وحيث البيان بالكلام الناقص  
 لانه الشايح في طريق العنصر ولان الامر في الكلام انما هو ما جاء في احد  
 الاربعين بن وعلل لزوم عموم المستثنى منه لعدم تخصيصه واستماعه المخصص  
 بلا تخصيص ويورد عليه انه جليل لا يكون مما يستلزمه كلمة الا كما بيان  
 الاستلزام لا يوجب الاستقلال وبه يعلم انه بقدر المخصص من العموم  
 بقدر دلالة القرينة المخصصة فيقدر في ما جاء في الاربعين احد وما  
 كسوته الاجيد ملبسا ويحذف ذلك عما عهد جنسا المذكور **قوله** ولذلك  
 اي لا يستلزم كلمة الاعوم المستثنى منه يقول ان تانيث الفعل في  
 القرآن وفي السنة انما هو بالنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعم صحة  
 ومساكنهم والصلوع حيث ينفذ فاعلا والمفعول اليه مستمرا والافند  
 التحقيق المفعول المقدر والذي ينفذ فيهما يعبر الكل ويبيد في جميع  
 الصور شي من الاشياء ويخصص بالحيوان والحيوان او الانسان او غير ذلك  
 بحسب قرابة المقام وخصوص المستثنى منه وفي قوله تانيث الضمير  
 شامحا ان لسان في علم النحو يجعل الفاعل في الاستمساك المرفوع ضمرا يعود  
 الى المقام المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الابدال منه كما في حال  
 الذكر وتام الكلام بل يقطع بانه لا ضمير في الفعل فالاول تانيث الفعل  
 كما ذكر في الكشاف والمصنف لما راي المعنى على سببته الفعل المذكور  
 العام ولم يحوز حذف الفاعل ضمرا يعود اليه كما في قوله  
 اذا كان هذا فاني اي ما عن عليه وفي قوله ولا تحسن الذين يفرحون  
 بما اتوا به من قسرا يحسنين بيا العينة فان فاعله ضمير يعود الى صاحب  
 وقبل عي علامة التانيث ضمرا محاذيا وقيد بقراءة الرفع اذ في قوله  
 منعه لفظ كانت مستمرا في الضمير العنقوبة او الاحد وفي نصب وا  
 مساكهم لا يري على لفظ المبني للفاعل والاسماء الى ضمير مخاطب **قوله**

في بيت ذي الرمة هو طوي النحر والاجر ازماني عن وصفها وما  
 الا الصلوع الجراشع النحر باليون والحامضة والاراي المجردة  
 الصرب بالاعتاب والاجر ازماني والحامضة والاراي المجردة الدخول  
 في الارض الجرد وهي التي لا شاتطها كانه انقطع عنها وانقطع عنها والعر  
 بالعين والصداء التجنين حرار الرجل والصلوع لا صلوع والجراشع  
 جمع جرح وهو من الابل العظيم ويقال العظيم الصدر المشع الخشن  
 وبالجمله موصفة للصلوع والمعنى اخر واهول الركن واحد ب  
 النوى بحيث لم يبق منها الا عظام الحب وقد يؤم الاراز بفتح  
 الميم جمع جوز **قوله** وهذه المستلزمات بفتح الراء اي لا نور  
 الثلثة التي استلزمها كلمة الاية الكلام الناقص بوجوب تلك الاحكام  
 المذكورة في المقدم بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحد  
 المفعولين على الاخر وذي الحال على الحال الى غير ذلك **قوله**  
 وكذا اذا قلت ما حارب الاعمر واريد يعني ان صورة تقدم  
 المقصود عليه مع الاداة على المقصود كذلك في المقدم والبيان  
**قوله** فتكون الوجه مقصود على زيد قد اشترنا الى ان المراد في  
 امثال هذه المواضع قصر الفعل من حيث القلق بذلك الذي يحد  
 مقصودا المعنى لا يتقدم الوجه ويبدأ الى من عند زيد ان كسوة الوجه  
 لا يتقدم **قوله** واذا قلت ما اخترت ليشرا الى المقصر فما من  
 المفعول بلا واسطة والمفعول بواسطة وفي قوله وكذا اذا  
 قلت ما اخترت الارقيقا منكرا تارة الى ان تاجر المقصود على المقصود  
 عليه مع الاداة جازهما ايضا فكما ان في صورة الاصل الشايح في  
 تقدم المقصود اذا قلت ما اخترت منكرا الارقيقا بذكر ما اخترت  
 رقيقا الامنكر كان بينهما فرق ظاهر كذلك على بعد الفرق لعل  
 اعني تاجر المقصود اذا قلت ما اخترت الارقيقا منكرا بذكر ما اخترت  
 الامنكر رقيقا لم يخل عن فرق وهو ان العنصر في الاول على الرقيق  
 حتى يمتنع ان يختار منهم غير الرقيق ولا يمتنع ان يختار الرقيق من غيرهم  
 ولا الرقيق من غيرهم وفي الثاني على منكرك حتى يمتنع ان يختار منهم غير الرقيق  
 من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرقيق فظهر معنى قوله بدل كذا فان  
 لم يقل هذا بدل ذلك ولم يعتبر في مقابلة لم يكن للفرق بينهما معنى وما



يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول بدل الثاني بل  
 هو ثابت سواء قيل احدهما بدل الآخر او لم يقل كلاما خال عن التحيل  
 وكذا ما يقال ان المراد انك لو قلت بدل ما اخترت الامكنة رقيقا  
 ما اخترت الارقيقا منكم على ان يكون منكم صنف رقيقا لا مفعولا  
 بواسطة لا اخترت لم تطل ايضا عن فوق فان هذا الصنف يضيق  
 اختيار الرقيق عليهم كافي ما اخترت الامكنة رقيقا اذ لو اخترنا من غيرهم  
 رقيقا لم يبعد قائله لم يختار الارقيقا كايامهم والفرق ان القصر  
 في الامكنة رقيقا مصادي وفي الارقيقا منكم لغيره من ضرورة  
 وصف الرقيق بكونه منهم وات خبر بان هذا الكلام مع حروجه  
 عن الانتظام وبعد عن مقصود المقام عزوف عما قصد اذ الفرق  
 بحسب المعنى ايضا ظاهر بين الكلامين وهو في ان في الارقيقا منكم  
 يمنع ان يختار غير الرقيق منهم وفي الامكنة رقيقا لا يمنع وانما يمنع  
 ان يختار الرقيق من غيرهم **قوله** وهذه الفرق تعني الفرق بين  
 الامكنة رقيقا والارقيقا منكم بطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر  
 وهو السيد الحمري في مدح ابي العباس السفاح لو خير المنبر وشانه  
 ما اختار الامكنة فارسا **قوله** بين ما اذا قلت ما اختار الارقيقا منكم  
 فان معنى الاول ان المنبر لا يختار من الارقيقا منكم وتقتصر رتبة  
 واحقان الخليفة عليكم ومعنى الثاني انه لا يختار منكم الارفاقا  
 اي خليفه ولا يمنع ان يختار من غيرهم ايضا فيجوز المقصود ويقل  
 المدح **قوله** واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند  
 والمسند اليه من متعلقات الفعل في النفي والاستساقا غير في  
 في انما والصائب ان يترك القيد الاخر من الكلام منزلة الوارفع  
 بعد الا فيكون هو المقصود عليه ولا يجوز له انما جازته في ما  
 والا من تاخير المقصود وتقدم المقصود عليه فلا تفل في الما ضرب  
 ريد عمرو انما ضرب عمرو ازيد كما كنت تقول ما ضرب الا عمرو ازيد  
 ولا في انما ضرب عمرو ازيد انما ضرب ريد عمرو كما كنت تقول ما ضرب الا  
 ريد عمرو وذلك لان ما والا اصل في باب العصر لكونه موضوعا له  
 بالاصالة من غير اعتبار بعض الشيء وانما كل مناسبه ومفيد له  
 قطعا من غير احتمال واختلاف وانما كان كالفرع عليه لكونه القصر فيه

ينصن

ينصن معنى ما والا ومعونه اقامة القليل ومرتبة الفرع ينبغي ان  
 يحط عن مرتبة الاصل ولا ان تقدم المقصود عليه وتأخر المقصود  
 اي ما والا غير ملتبس لان ما بعد الامتدح لكونه المقصود وعليه  
 كيف ما كان وفي انما ملتبس لانه لا دلالة فيه على تعيين المقصود  
 عليه سوى كونه الجزء الاخير فاذا قدم ذلك التيسر قوله لا تصنع  
 نبي بيان لا عرفه واجعل عطف عليه وغيره ما وقع على المقطع اسما لمعقول  
 محال من فاعل امض وتزل او بيان لما اذكر لك والمراد بالقيد الاخير  
 ما يكون من متعلقات ذلك الكلام بالذات حتى لو كان من جملة قيود  
 الكلام موصولا صلته يشتمل على قيود او موصوف بصفة هي جملة  
 تشتمل على قيود والمزلة منزلة المستغنى منه هو ذلك الموصول او  
 الموصوف لا القيد الاخر من قيود الصلة او الصفة مثلا في انما جاني  
 الرجل الذي اكرمه يوم الجمعة المقصود عليه هو الرجل ولا نفسه اي  
 انما عليه اي على ما والا وجه او اذ الصلة لا يخفى **قوله** وكذلك  
 قد راي مثل ما عرفت وقد رت في غير المبتدأ والخبر فاعرف وقد راي  
 فيكون المتأخر من المبتدأ والخبر بمنزلة الواقع بعد الاخر اذا اردت ان يجمع بين  
 انما وطريق المطفف بلا اصل المعطوف عليه هو الجزء الاخر بالمعنى الذي  
 سبق حتى ان المقصود عليه في قوله تعالى انما السبل على الدين لستاد فوكه  
 هو الخبر لا شيء من احوال الصلة والمعنى لا على الدين لستاد فوكه وفي قوله  
 ريد ياخذ لا يعطى دلالة على ان لا العاطفة يجمع في موقع عطف لا فاعلا  
 ضيغ ريد جاد لا ذهب ويؤمر ولا يتعد ولي فيه نظر **قوله** ومن هذا  
 اي من كون القيد الاخر منزلة الواقع بعد الا يتطلع على الفرق بين  
 انما يخفى الله من عباده العلم على ما في التبرين وبين ان تقول انما يخفى  
 العلم من عبادة الله ومن عباده حال من العلم قد مر واخره كان جواز  
 عود الصبر في قوله من عباده الى الله لما ان مرتبة المفعول لا تقدم على  
 الحال وان كان من الفاعل ومما يحجب التثنية له ان ما ذكر من كون القيد  
 الاخر هو المقصود عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستقادا من انما  
 واما اذا جعل من عمره كالمقدم وجمع بينه وبين انما للتاكيد والعبر  
 بالقدم مثل انما انا قلت هذا وفي شعور الطبيب اسما لم تزد محر  
 وانما ذلك ذكرها **قوله** ان قيل المقصود عليه اعني انه هو القيد



الاخير من الكلام وان عدم في الذكر قلنا فيلزم ان يكون المقصود عليه  
 ان هو القيد الاخير ومثل انما لك هذا هو الجز وليس لك على ما طالع  
 انه في معكم انما لك هذه احوال فالك **قوله** لا قوله ما جازي عن زيد لا  
 عمرو كما يقول ما جازي الاربعين ووجهه ان يوضح عدم جماعة لا العاقبة  
 والرواية لا عمرو بالرفع عطفا على خبره وبيان ما جازي الاربعين لا عمرو والجز  
 عطفا على زيد لانه الواضح موضع ما بعد لا وقد عاينا ان موقعه الزم  
 لانه البدل منزلة ما بعد لا وانما اجر لزوم الاضافة اليه وانتقل اعرابه  
 الى المضارع **قوله** واعلم ان مهند يروي بالسند من مهند تلامذ  
 سويته وخصته واصفحة والحنيفة من مهند القواسم بطلته ووطانة  
 كل شاهد اي حاضر معان بناوها اي بنا القواعد بمعنى البناء عليها اضافة  
 بامتنان لاسية والحق بالكرس مصدر حذف الضمى القوان والحق  
 حذفنا وحذفنا وحذفنا وحذفنا اذا امر به بفتح الطريق بيته واوضح  
 اخذت بك اي اخذت المناهج والبالا كيد من احد سيب واحد ما خطا امر  
 والمهمل المضاف لا اعلام فيها والحنيف موضع الحنف وهو الاضد على  
 غير الطريق اي بعدتك عن الحمل متوجها واصلا اي قابلا للطريق المستقيم  
 للاجن الى التفرق اللون والطعم والطور والمال الذي طرفته الدواب وما  
 وبالت فيه وما كان يراجع عذبا كان او عذبا بالاعليل حارة العطش  
 اعلاما علامات انجبتها فصدتها واعيدتها الصلابة باصل فيضاع من  
 الهمزة يقال للذكر والاني مشودة مطلوبة وحذرت اي جمعت الاعلام  
 وحذرت واليا جمعوا حذرت عليها مت وقدرت الكلام على منوالها من  
 حذرت النعل بالنعل اذا قدرت كل واحدة على صاحبتها الشارح العم اي الة  
 وهي اسمن من طين او منطوق زلالا وبت مطف على امنه يد الخطن  
 ان تصرف فيما يعرف ذلك هناك والعاين الى الموصوفات اعني امثلة في الشرط  
 اعني مقدمات عليها والاطراف فاعلم ان من الامثلة اي معتمد الامثلة  
 بصرف يبا حنظل وهو المنطق القاسم المضطرب وقد حنظل في الكلام  
 بالكسر فاحنظل اي احش كقوله تعالى ويا ايها الذين آمنوا في كلامهم  
 ايا الله ورسوله الا يا بكر **قوله** ثم اذا كنت اي بعد ما مهدت لك وبعث  
 ومثلت اذا كنت من اهل الذوق والطبع حسما وقد عرفت فيما سبق معنا  
 والذوق بينهما ونصحت القوان عن علم وتامل في تركيه ومسانيد اطلقك

اطلقك تلك القواعد والمناهج والامثلة مع الذوق والطبع على ما  
 يوردك في كلام رب العزة مؤردا الشا طوعا على كشفه للقناع عن وجه  
 الاعجاز في نظر كلام رب العزة وطلت بالمفضل على ما طلع اجال من  
 اختيار بلقاء ذلك العنصر المفارقة بالسيف على المعارضه بالحواف ونحوه  
 من البلاغة حيث لا يتأتى للسر الايمان بما يوازيه او يده انه وانما اشترط  
 مع تلك القواعد والمناهج والامثلة الذوق والطبع لانها ملاك الامر  
 في علم المعاني بخلاف سائر العلوم فانه يمكن فيها الفهم والادراك وملا  
 الامر ما يملك به الامر ويقتد عليه وخطي بالني صادرة اخطائه والطالب  
 القافية والمثلية يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غنا ومزية  
**قوله** وما بعدد وما تاجر من المسائل الماضية والايته ولو خطا  
 بياض من سعيه وكذا اولادها ولا عرو ولا عجب وعرومت غبت  
 والصبر مسفر مضى **قوله** هذا ان الجزير يري انه قد سبق تفاصيل  
 الاحوال المتعلقة بامر الجزير والخطتين وما في ذلك من الاجزاع  
 لا على مقتضى الظاهر بل بزيادة معنى الطلب وهذا وان سبق اليه  
 اشارة ما في بحث الفضل والوجه ان لا على التفصيل وعلى وجه بيان  
 التكت فيه فاعلم الى امر قانون الطلب ليكون الفهم اقرب وهذا امر  
 الكلام في شرح قانون الجز ومسايا من قوله الوطر كانه الموضع المعين  
 وانا اسئل التوفيق لشرح الباقي وبه استعين **قوله** القانون الثاني  
 قد حصل القانون الاول مبتد اجز فيما يتعلق بالجز وهذا قد ذكر المقل  
 بالطلب بقوله وهو قانون الطلب فكانه حصل اجزا الحمد وفي اسر  
 اشارة الى هذا ومن علم المعاني حلالته وقوله ومن تواعد عطف  
 على من بيان واي ملقط من ليل لا يوهى عطفه على الطلب والمعنى من ان  
 نوعه اي انقسامه الى اقسام مختلفة الحقيقة والبرهجة في عطفه لنفسه  
 الى اعادة من ولا الى تقدير بيان وقوله وكيف عطف على ابوابه اي  
 التفتيته على كيفية توالي الابواب بلا سوي اعتبارا الى اصل كل باب بمعنى  
 لا لكل باب اضلا بولده منه فروع وتناجح فلو قال لما سوي اصلها  
 كان اولى الا انه اخبر عن ما يتوهم ان لكل باب اصولا وهي الى الله  
 التي يستند على المقام وذكرها امور اربعة الاول بيان ما لا بد للطلبت  
 منه الثاني بيان انقسامه الى اقسام ثلاثة التفتية على ابوابه الرابع



بيان كيفية توليد كل باب لتساج امتناع اكرابه على مثله فتنسك في اربع مقامات  
اما المقام الاول فهو انه لا بد للطلب من صورها لا كصور شي ما او متصلا  
كمصور قيام او سقوط او حركة او سكون نوعي او محلي لا امتناع طلب المحل  
المطلوب ومن مطلوب اذا لا يصل طلب بدون مطلوب لكونه ليس به  
والمطلوب ومن كونه المطلوب فربما حصل وقت الطلب اذا لم ينفى طلب ما هو  
حاصل بل يمكن هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلاثة مقرر عند  
حاصل في عقلك كما يدور عليه عن قوس بعض الاحكام سها كيفية توليد  
التساج **قوله** والطلب اذا تملك نوعان اشارة الى المقام الثاني يعنى  
الطلب بالذات ينقسم الى قسمين لانه اما ان يقتضى امكان حصول  
المطلوب او لا يستلزم امكانه سواء استند على امتناعه او لا يكون اعم من  
استدعاء الامكان واما اعتبار المجهول لانه لم يتم الاختصار ولا النوع  
الاول هو التقي وهو اعم من ان يكون التقي محالا او ممكنا مستعدا واما  
قد مر القسم السابق اعني الذي لا يستلزم الامكان وجعلنا النوع الاول  
لانه باب واحد والثاني ابواب اربعة فهو منه بمثابة البسيط من المركب  
واما اشترط التامل لانه في باوي النظر ربما يدخل فيه هذان الطلب  
لا يكونا الا كما هو ممكن حصول والطلب باعتبار معلومة اعني المطلوب ينقسم  
سنة اقسام لان المطلوب بعد ما علم بالظنون لا يكون الا حصول امر ما  
من ثبوت او انتفاء وانه لا يدور فيه من صورها اما ان يكون حصول ثبوت  
امر مستورا وحصول انتفاء امر مستور وضرورة انه لا واسطة بين الثبوت  
والانتفاء بالتناقض العقل واما الواسطة فهذا لبعض بين الوجود والعدم  
بناء على الوجود احسن من الثبوت لانه سائلة او امر ادق وان الحال ثابت  
ليس بوجود ولا عدم ورغم الحصول اما ذهني او خارجي تنسك راي الحكماء  
في ان لا ادراك بحصول الصوت عند العقل لانه ساهما فيه كما قد ذكره  
الكليات او في بعض الاله كما قد ذكره الخريجات وتمام حقيقة في الكتب  
الحكيمة فالمطلوب بهذا الاعتبار ينقسم في اربعة اقسام لانه اما ان  
يكون حصول ثبوت او حصول انتفاء وكل منهما اما في الخارج او في الذهن  
وهذا اعني قوله حصول في الذهن وحصول في الخارج في حصول في  
الذهن وهو معنى الادراك والعلم اما ان يكون مستورا او بصديقا لانه  
ان كان ادراكا لم يرفع نسبة تامة لانه من حيث تصور هذا المجهول من

حيث الادمان والقبول لها قصد في الاقصور على ما شئ في موضع  
بقا صيغته وما حقه فتصير لا امتناع مسته ا حصول مستورا في الذهن  
حصول تصديق في الذهن من حصول انتفاء تصور في الذهن من حصول  
انتفاء تصديق في الذهن من حصول ثبوت تصور في الخارج ا حصول  
انتفاء تصور في الخارج واما المقتضى فانه لا لا تصور والتصديق في  
العلم الذي هو حصول في الذهن لانه اقسام الحصول في الخارج وهما  
اعبات احدها انما اذا انقسم الحصول في الذهن الى التصور والتصديق  
كانت اقسام المطلوب بصورا او بصديقا بيبوت مستورا وبانفائه  
لا حصول ثبوت بصور او بصديقا وحصول انتفاء تصور او بصديقا وثانها  
ان حصول انتفاء التصور والتصديق فقط لا يكون مطلوبا ولا هو  
شي من ابواب الطلب ومعلوم ان هذا اشارة الى الاستفهام والي ان  
المطلوب فيه قد يكون حصول التصور لشي وقد يكون حصول التصديق  
ثبوت او انتفاء ولا معنى لكون المطلوب حصول انتفاء تصور او تصديق  
في الذهن وثالثها انه جعل احد قسمي المطلوب حصول انتفاء مستورا  
والحصول هو الثبوت فيكون للانتفاء ثبوت وهو باطل بالاتفاق واما  
الكلام في صحة ان يكون ثبوت التصور واثباتها انه جعل احدا قسم  
المطلوب حصول ثبوت تصور في الخارج والتصور ثابته في الذهن  
لا في الخارج وان اردت بالصور المقصور اعني الشئ الذي لم يلقه التصور  
ويكون له الصورة الذهنية وهو مما ثبت في الخارج فيصير ان يكون  
المصدق في امثال ذلك وينقسم الحصول الخارج ايضا الى التصور  
والتصديق وهذا المعنى وتصير لاصنام ثمانية ولا يتصور في الستة  
والجواب عن الكل ان المراد بالتصور والتصديق عند تعداد الاقسام  
هو التصور والتصديق مع فالمطلوب بالاستفهام يكون حصول الثبوت  
او الانتفاء بلحقة التصور والتصديق مع في هذه ذلك والعلم  
به ويجمع حصول الانتفاء في الذهن مع في هذه وفي الخارج معني انتفاء  
الذات بانه قد انقضى عنه الشئ وذلك في الشيء بقاء لا ينقضي  
والمطلوب بان يحصل للمخاطب الانتفاء بعد القيام ولو معني ك  
كف النفس عن القيام التصور والقيام والعقد قد يطلب حصوله  
في الخارج كما في تصور وتصديق ولا يتصور ذلك في التصديق به ولا في



من ابواب المنطق حصول مقصود القضية من حيث انه قضية في الخارج  
وهذا القدر كاف في هذا الكتاب ولم زيادة كحقيقة موضعه **قوله**  
وطلب حصول المقصود في الذهن من جواب سؤال تقرير ان المقصود حاصل  
في الذهن فطلب حصوله فيه طلب حصوله الحاصل وتقرير الجواب ان تصور  
الشيء قد يكون فكنته بحيث يتبين عن جميع ما قلناه وهو غاية التقصيل وقد  
يكون بوجه مما ترقى في العموم الى شيء ما هو غاية الاجمال وما بينهما اجمال  
بالنسبة الى ما تحت من الخصوص وتفصيل بالنسبة الى ما فوقه من العموم ففي  
طلب حصول المقصود في الذهن طلب حصول تصور امره مستعمل على نوع  
تفصيل بالنسبة الى التصور الحاصل حال الطلب ولا يكون ذلك طلبا  
لحصول الحاصل بل حصول ما ليس حاصل فيكون مرجع الطلب الى تفصيل  
مجال على الاطلاق كشيء ما او تفصيل معضل بالنسبة الى ذلك المجال  
كالجسميات والحيوانية والانسانية او غير ذلك ووجه رجوع الطلب الى  
ذلك ان الانسان اذا فهم منه الطلب حصول شرط الذي هو الادراك  
والتصور بطريق اجمال على الاطلاق كالتسمية او بطريق تفصيل بالنسبة  
الى ذلك المجال وان كان اجماليا بالنسبة الى ما يطلب ثم طلب حصوله في الذهن  
كذلك ادركه اجمالا وتفصيلا بالنسبة ومما و ان طلب حصوله الحاصل  
ممتنع فبالضرورة يتوجه طلبه الى حصول امر غير حاصل وهو تفصيل المجال  
او تفصيل المفصل بالنسبة ان تصور نفسه حاصل وكذا تصور ما هو اجمال منه  
**قوله** اما النوع الاول شروع في المقام الثالث وهو التبيين على ابواب  
القلب بغير بيان لا نؤامد التمهيد لهذا التبيين وقد سبق ان معنى التبيين  
معلوم بالضرورة مستغنى عن التمهيد فاقصر هنا على التبيين شيئا الى  
تسمية المجال والمستبعد لما تقدم من ان عدم استبعاد الامكان ليعلمها  
وتجمل الاستبعاد والامر والشيء والمبدأ من النوع الثاني ضرورة استبعادها  
امكان المطلوب وكان مقتضى سؤالي كلامه ان يقول واما النوع الثاني  
والاستبعاد والامر والشيء والبدء الالهي فله فيه لانه لا دليل على انحصار  
في الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيدها الا لفظ فاجري الكلام على وجه  
لاسيلا فيه بالمنع ولم يحسن مثله في التبيين **قوله** فالاستبعاد لطلب حصول  
اي حصول امر ما في الذهن والامر الذي يطلب حصوله في الذهن اما ان يكون  
حكما بشي على شيء بالاجاب او السلب والامتناع والامتناع كافي في الشرط

ولا يكون كذلك والاول اي ما يكون حكما بشي على شيء هو المقصود في الثالث  
اي ما لا يكون كذلك وهذا يوافق ما يقوله ارباب التحقيق من ان العلم  
ان كان اذ ما فاقول بالنسبة التامة بالمعنى الذي يقال له بالفارسية  
كرويهن فقصدي والافقصور اذ اريد بالحكم ذلك الامكان الذي  
يحصل في النفس بعينه حيث تصف به النفس لا بصورتها الامم واليه حيث  
لا يوجب الامتناع كافي تصور الحوان الا يري ان الحكم لا يتصف بالكون الذي  
في نفسه ولا يتصور وتصور الامكان بحصول صورته في نفسه ولا يتصف  
به وان اريد بالحكم تلك النسبة التي تحتل وتصدق لها فالمراد ان حصولها  
في الذهن هو التصديق وحصول غيرها هو الضم وان اريد بالتصور المقصود  
وبالتصديق المصدق به فيصير من غير تقدير الحصول اي تلك النسبة اجمالا  
في الذهن من حيث الامتناع فانها هي المصدق به وبغيرها من حيث الحصول في  
الذهن هو المقصود واما قوله ويمتنع ان كان المقصود في المقصود ان  
وجوده بدونه لا امتناع وجود النسبة بدونه المستتبين وتعلقها بدونه  
تعلقها ولا يمتنع ان كان المقصود من التصديق اي وجوده بدونه لعدم  
علاقة اللزوم ولان المستتبين قد يوجدان بدونه النسبة والشرط  
بدونه الشرط فتنبيه على ما يد من غير ان يكون لها تعلق بمقصود المقام  
ويأتي الكلام واضح وقوله كيه شئت كانه يشير الى ان البتوت والتحقيق  
والوجود الفاظ مترادفة لا كما يزعم طائفة المعتزلة من كون الوجود خاصا  
وان الحال والمعدوم ممكن ثبات قبل جعل المحكوم به في قولنا ليس الاطلاق  
ثابتا هو الانتفاء نظر الى انه في قولنا الاطلاق متفق والانتفاء  
محكوم به في قولنا والذي يلوح من ثبوت قوله او ثبوت كذا الله عطف على  
نفس الثبوت وانتفاء كذا عنه ومن قوله فيحكم بتموت القرب للاطلاق  
او بانتفاء القرب عنه ان ليس المراد بالحكم بالثبوت والانتفاء ان يحل  
المحكوم به بمعنى المستند في عرف النحو والمجول في عرف المنطوق بل ان يحل  
متعلق الحكم كافي قولك حكمت بهذا الحكم وهذه النسبة وتلك القضية  
وبان زيدا منطلق ويكون زيدا منطلقا واما هذا معنى قولنا ليس الاطلاق  
الاطلاق ثباتا الانتفاء محكوم به من غير ان ياول تفصيل الانتفاء  
محولا لكن قوله والنوع الاول اي المقصود في الذي يكون الحكم فيه بالثبوت  
او الانتفاء مطلقا لا يحتمل الطلب الا في المقصود بانه يقال هذا الاطلاق



ثابت أو هل الانطلاق متنفذ والمستند اليه بان يقال فالانطلاق في المستند  
وهو نفس الثبوت والانتقال لكونه مزموا مستغنيا عن طلب تصور على ما تصور  
من ان تصور الوجود والعدم بدعي يشترط ان المحكوم به هو المستند المحرك  
لانفس القضية والحكم لا الكلام لا يخرج من اضطراب ما به الحجة فيه اشار الى  
ما يقال ان كلام الوجود والعدم قد حصل محولا لقولنا ان الوجود موجودا ومفرد  
وقد حصل زابطة كما يقال ان الوجود كذا وكذا وان كذا هل قد يكون  
بشيء يطلب بها ثبوت الشيء ونفيه مطلقا اي من غير تعيين ثبوت شيء  
او انقائه عنه وقد يكون مركبة يطلب بها ثبوت الشيء او انقائه عنه  
كما يقال هل الحركة موجودة او ليست موجودة وهل الحركة دائمة او ليست  
بداية ثم اننا نحقق النوع الثاني للطلب في التصديق وطرفه لا يستلزم  
جوابه في كل فرد حتى يراد مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والوجود غير العلم  
**قوله** اما حصول انتفاء امر مفقود قدمه مع انه قد تم في الذكر الامر على ان  
لما فيه من الخفاء والاختلاف فكان بالبيان والاهتمام بالاشارة اخرى وذلك  
ان حصول الانتفاء في الخارج يري في الظاهر كالحال لان معنا ما يتصف  
المفاعل بعدم ذلك الفعل ووجوده من انعدامه وانهم اختلفوا في ان  
معنى اني طلب ترك الفعل وتعيينه وكف النفس عن الفعل وكونه طلب  
حصول شغل المصور في الخارج اما هو في الاول واما في الثاني فهو طلب  
حصول ثبوت المصور اعني الكف كما في الامر والما قال كقولك للمحرك  
لا تحرك لان كلام الامر والهي وان جال قطع الواضحة كما في قولك للساکن  
تحرك وللمحرك لا تحرك ولا اتصال الواضحة كما في قولك للمحرك تحرك وللساکن  
لا تحرك لكن الاصل السابق اللفظ الشايع في الاستعمال هو الاول انتهى  
**قوله** فانك في الاستغناء بطلب ما هو في الخارج اشار الى ان الحاصل من  
الشيء في الخارج عينه وفي الذهن نقش له وصورة ومثال والحصول هو  
وجود متماثل والثاني وجود غير متماثل بميزة الطل للشيء بالاستغناء من  
طلب لئلا وجوده في غير النفس كالتقيا او في النفس كالعلم وجوده غير متماثل  
في ذهنك كما تقول ما التهام وما العلم وذلك ان المعاني القائمة بالنفس  
كالعلم والحلم والجهل والكرم قد حصل في النفس باعيانها حيث تتصف النفس  
بها وقد يحصل بصورها ولا يتصف كمن تصور معانيها من غير انصاف لغيرها  
كالوهم يتصور الكفر والكرم يتصور الجهل فتقول القائل ما العلم طلب ان

يحل

يحل في ذهنه صورة العلم الموجود في العقول بالصفة به وبما سواه  
من الامر والهي والنداء يطلب ما له انتفا في ذهنه ووجود غير متماثل  
ان حصول وجود متماثل في الاحكام كما في قروا قعدا وفي النقوش كما في  
العلم واظم نقوله في الاستغناء بطلب ما هو في الخارج معناه حصول ما  
هو في الخارج والافقار هو الكلام في القلب اي بطلب ما هو في الخارج م  
حصول نقش في ذهنك **قوله** وتوفية هذه المعاني من بحث المصور  
والصدق والانتفاء المحصول الى العيني والذهني والانتفاء على غير الواسطة  
من الثبوت والانتفاء مع الاختلاف فيما بين الوجود والعدم وان هل  
معنى التحقق والثبوت والوجود واحد وان هل لا ذاك بالانتفا في  
وحصول الصورة وغير ذلك يستدعي مجالا اي موضع جولا لان كالعلم  
المنطوق والطبيعية واللاهية غير مجازات هذه او هو علم المعاني ومعنى  
توفيتها اياها احتيا ان يبين تفاصيلها واحكامها وشروطها ونظم الادلة  
على ما يحتاج منها الى الدليل ونفع الشبهة **قوله** واذ قد عرفت شروع  
في المقام الرابع اي واذ قد اطلعت على بيان ما لا بد منه للطلب وعلى بيان  
شروطه وعلى التنبه على ابوابه فبين كيف يفرع فروع الابواب الخمسة  
عليها على طرق الاحكام هو الحري ما ان يكلفه والخبر بان يطلبك عليه  
واذ يتناول مضمون الجواب اعني ما الحري ان يبين كيفية موضع الحال  
والعقبي بين جواب هذا السؤال وما يتفرع فاعل يتفرع وعلى سبيل مستطاع  
بينين واذ لا بد منه اي من بين كيفية التفرع عليه فما حري ان يبين  
نظر الفصول متداخلة في اللام في لتلا وتقا اي التلاوة الفصول  
اضافة المصدر الى فاعله متعلق بضمها وما تفرع مفعول تلاك وتقا  
وهناك لسان الى علم البيان متعلق بتلاوتها او الى باب التفرع متعلق  
بالنقصيل ومعنى صان تلك الفصول هذه التفاصيل انا فتصورهم متما  
على ما اذا امتنع اجزاء هذه الابواب على معانيها اجريت على معان تناسبا  
معانيها بحسب قرائن المقام ونسب لذلك امثلة يشتمل كل منها على  
بيان معنى مناسب للمقام واما ان ذلك كتابه او مجاز ومن اي اقتضا  
المجاز وما وجد العلاقة فيه وكيف تميز الاستغناء البهيم والتشبه  
نفي فصول المجاز والاستغناء من علم البيان وذلك كما تقرر في بحث الاستغناء  
التيهية كيفية استغناء لعل الحق الموصوف **قوله** كما اذا قلنا من ذلك

سطة



هذه اي حركتك حركته او قصدك قصدك والحال ما ذكر من كون الخطا يكون  
 محالاً او بمنزلة في الغد عن الوقوع وقوله فيطلب بالصواب للنفق  
 المدلول عليه بقوله امتنع كانه قال لا يمكن اجراء التقي على مسئلة فيطلب  
 من صاحبك حال كون الحديث غير مطوع في حصوله كما في التقي بل يطلبه مطوعاً  
 في حصوله بمنزلة قولك حدثني وحديثي الا انه عبر عنه بلفظ التقي قصداً  
 الى تشبيه حاله بحال من لم يوقع من صاحبه الحديث ولا له طاعته عنه في  
 حديثه قصداً الى اظهار الشكوي وان صاحبه قليل الالتفات اليه والاعتناء  
 بحاله وبالحدوث معه او الى ان صاحبه عظيم القدر رفيع المرتبة لا يوقع منه  
 المحادثة بل يفتي كسائر الامور المستعينة المستعينة بالاعمال **قوله** ولذا  
 اذا قلت لم يقل او كما قلت لان لو لم يست من الابواب خمسة وانما هو شرط  
 ولذا يعونه القرينه معنى التقي فان لو في الاصل لم يدر عن الواقع واقفاً  
 فيما معنى من الزمان وهذا بالنظر الى المستقبل يناسب معنى التقي حين دخلت  
 في المضارع وانصب في جوابها المضارع كما في جواب الاسماء التي من جملتها  
 التقي ذلك على انما السبب على حقيقة بل على معنى اخر يناسبها وهو هنا  
 التقي بذكر على سبيل الاستفاد ومناسبة لغة سبب توليد فعل معنى  
 التقي بتشبيها له بليت بقرينه نصب المضارع في جوابه والافعال ايضا ليس  
 من الابواب ولذا لم يقل او كما قلت وقوله في مكان لا يسع امكن الصدق  
 اي لا يحيط به ولا يشمل عليه للقطع بعد الشئ حينئذ فيمتنع ان يكون  
 قولك هل يا من شئني لطلب قصد يتك بوجود الشئ ويتبين بجموده  
 القرينة كونه للتقي واظهار محبة الشئ مع عدم التوقع وقوله من شئني  
 مستدرا بزيادة من ولي خبراً وفاعلاً بالظرف لا فاعلاً على الاستفهام  
 وقوله فيما بعد متعلق بالوقوع اي حال كونك طالما لم يحول الوقوع في الامر  
 الذي تنفذه لو وهو قول من ما ليس بواقع واقفاً **قوله** امتنع ان يكون  
 مطلوبك بالاستفهام من قولك لا ينزل هو قصدك بحال نزول صاحبك  
 من انه ينزل او لا ينزل ويقوم عند نزوله لانك تعلم ذلك وتقطع به وقد  
 معنى قوله كونه اي التصديق بعد النزول حاصل حيث تراه لا ينزل  
 فلا يمكن حله على حقيقة الاستفهام ويتولد منه معنى الغرض اي غرض  
 النزول عليه واظهار انك تحب ان تترك عندك اي غرضه افعاله تحبه  
 انت ومن الغرض ما قيل ان المعنى قصدك صاحبك لياك في قولك لا ينزل

هذه اي حركتك حركته او قصدك قصدك والحال ما ذكر من كون الخطا يكون

بان يصعد تلك بحال قوله صاحبك وهو انه لا ينزل وقوله بل لا اترك  
**قوله** لعلك حاله اي حال لا يبدأ وهو انه واقع البته فلا معني  
 للاستفهام عنه وطلب العلم به **قوله** او غير نفسك اي اذا قلته  
 يدل هل يتجوز الاضمار هل يتجوز غير نفسك فانه معناه وظاهره  
 طلب التصديق بان هو الاب غير محقق لان وليس المراد ان هل يتجوز  
 الاضمار او غير نفسك مثال واحد معناه التردد في ان هو انبه محقق  
 نفسه امر لا على ما قيل وكما جعل غير نفسك عطفاً على نفسك اي الاضمار  
**قوله** او كما اذا قلت لمن ينسب الادب الم ادب فلا لا امتنع ان يطلب  
 العلم بما يملك فلا فيمنظر لان الاستفهام لو كان على حقيقة بل لمر  
 ينسب لطلب العلم والتصديق بالادب بل بعد ما لان ما دخله الاستفهام  
 هو في الثاني لا بثبوته فالوجه ان يقال امتنع ان يطلب العلم بانثاقا  
 ولا يرد هذا على قوله في اما ذهب امتنع الله هاب عن توجه الاستفهام  
 اليه لكونه معلوم الحال لان المعنى ان الله هاب بمتنع ان يستفهم عنه  
 اثباتاً او نفياً لانه معلوم الاثباتاً قطعاً فلا وجه لطلب التصديق به  
 بانثاقه كما لا وجه لطلب التصديق بثبوته وكذا الكلام في قوله الا  
 عرفك امتنعت معرفتك عن الاستفهام اي عن ان تستفهم انما هل وقت  
 افر لا للقطع بوقوعها كما امتنع الله هاب عن الاستفهام للقطع بل بوقوعها  
 وكما اراد ان يمتنع ان يطلب العلم بالادب وقوعاً او لا وقوعاً وثبو  
 او انثاقاً والحال ان العلم به حاصل وقوعاً وثبوته وحسنه لا اشكا  
 فاما الكلام في اجبتي واقامته المقرب بمعنى التحقيق واتسفت فظاً  
 معنى من المقام وسوق الكلام للعارضين بجواب التراكب الواقفين على  
 الطرق والاساليب وكذا الكلام في سائر المولدات قال قول بان لا  
 سلم اذا لم لا يجوز ان يكون كذا مما لا يلتفت اليه ولا يخرج عليه لكونه  
 خارجاً عن قانون هذه الفن من الابتناء على المناسبات والاشهاد الى  
 الاعتبار بل الحكايات **قوله** او كما اذا قلت لمن يدعي امر بعد ما  
 ذكر من مولدات التقي السؤال ومن مولدات الاستفهام التقي والعرض  
 والجزء والتوقع والوعيد والاستطفا والتخصيص والتجسس والتفتيش  
 والتقرير احد في الثلاثة الباقية فذكر من مولدات الامر التفتيش  
 والتهديد ومن مولدات التفتيش التهديد ومن مولدات التفتيش والتهديد



ما سوى ذلك لا لاوهان التلقية والطبع المستقيمة والتسوية لتركيبها  
 والنظر في كتاب الأصول وانما انما كثر المولدات بان جعلها كذا بالنسبة الى  
 ما لم يذكر بجزء المصباح من الاصباح في فاضة الضو وحاصل الامر ان  
 تعدد اجزائهم من الابواب الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة فهم  
 ما نفع من رادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى الجازي الى قول آخر  
 تختلف باختلاف الأحوال والمقامات ثم توجه ضلته الذي هو المصير الى  
 ذلك المعنى الجازي فعلا له آخر كالانكار فالتوجه على ما هو منهم فالوليد  
 فالمولدات هي محمولات المعاني الجازية وما يافها وقد مر في بعض الامثلة  
 بالمعنى الجازي مثل الاحتمالات والاولى انما يتسلك الله هاب  
 انطلق لا اعرفك اعرف لا يعرف الشئ لا يعرف لاري اي لا يشال به وعدم  
 الامتثال لا يستلزم عدم المبالاة بعينه حقيقة التي بل ربما يكون الامر  
 اخر وسكت في البعض بخلافه والاشياء التي هي اليه وترتفع هو ولازم  
 للعلاقة في ذلك ومنه الكثير على السببية والذمور **قوله** الباب الاول  
 يريد ان كلمة ليت موضوعه لان يستعمل في غرض الاشياء وعند صنفها خلاف  
 لفظ التيق فان موضوعه لموضوع المصير وي وعكاف في مثل تقيت وتيق  
 فانه لاخبار به لك ومن فانه لا امر به فليس شئ منها للعق كيت تصور لك  
 وهي اشياء وافعال وليت حرف **قوله** على فادتها الوجه ان يكون من  
 جزا الجزا اي الوجه في فادتها سابق من اعلم الاستماع حلما على معانيها  
 الحقيقي بولدا مع التيق فلا يرد ان اشكالها من قولنا ان الكلمة الموضوع  
 للمعنى هي التي تتشاكل حروف المقدم والتخصيص حيث يفيد معنى  
 التمي فاجاب بان ذلك ليس بحسب الوضع بل بالتولد من هل ولو كثر بطريق  
 للزوم عند التركيب مع لاوهان المريد من محال في ما اذا كانتا مفودتين  
 فان ذلك بطريق الجواز وهذا معنى قوله مطلوب بالترام التركيب التنية  
 على ان امر هل معنى التمي وهو حال من غير منها والعابده مصرح او من غير مركبة  
 والعابده محذوف اي بالترام التركيب فيها وفوق اخر ان المقصد من تعيينها  
 معنى التمي يكون عند الاوامر الى فادة معنى التمي وهذا التركيب الى ان يتولد  
 منه في الماضي التقديم على الترك وفي المستقبل التخصيص على الفعل والهاديات  
 بقوله متولدا منه معنى السؤال والتخصيص وانما اعتبر توسط المعنى في  
 ذلك لكونه ادخل في المناسبة وانما قال بهذا الاحتشاش لكونه كونه

ولو

الضبط والنسب بقواعد الوضع واعاءه كن بلفظ كان لكونه قول بالمرأي  
 وميل الى الاشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب وهم يستعملون لفظ كان  
 ومثل هذا الوضع كما يقولون الاسبه كذا ويشبه ان يكون كذا وفي قول  
 مركبة مع الاوهان سماع لا يخفى والافضل مركبتين مع لاوهان ومركبة منها  
 ومن لاوهان **قوله** الباب الثاني قد عرفت ان معنى الوضع للاستفهام  
 الوضع للاستفهام لا الوضع يا زاء معنى الاستفهام حتى كان لفظان  
 مترادفان كيف وبعض كلمات حرف كالمتره وام وهل وبعضها اسم  
 كالنواقي **قوله** وهذه اللغة ذهب بعضهم الى ان ايان ليس من الاحبار  
 الاصلية في الاستفهام بل مركبة من ايان واوان والاصل ايان واوان فخذ  
 الفرع من اوان والياء من ايان فصار ايان فقلية الواو وباد واد غنت فيها  
 الياء فصار ايان والاكثر وباد يوا هذا التركيب لما فيه من كثر التصرف  
 مع كون الاسطر غير ممكن ولربيت فيه التركيب والاشتقاق وقد جافه  
 كسر الفرع فجعله المصنف مقويا لهذا الالبا لانه لا جهة لكسر الفرع حينئذ  
 ولم يجعله قاطعا فيه لاحتمال ان يقال كسوا الفرع عوضا عن ايا الخروف  
 وذلك لانه عليه واعاد اربع كلمات الاستفهام فيظهر في المنقطعة سيما  
 بعد الجزر مثل اعاد ايا او اشار للقطع بان المعنى ايان شا والعال على هذه  
 هو امر لا غير ولم يعد نظرا الى انه عابده الى المتره وكثيرا ما يقول صاحب  
 الكشاف ان معنى الفرع التي تضمنها امر هو الاحكام والعقروا وعوذ ذلك  
 ولهذا الرتبة كرها المصنف عند تفصيل كلمات الاستفهام **قوله**  
 وتاليها لا يختص اي شيا من طلب حصوله القصورا والمصير في بل تهما  
 فيطلب به فان التصور وان التصديق وجعله النوع الاخر لان الاحتشاش  
 ملكه وعدم الاحتشاش من عدم ملكه فتاخر عن الملكة ولا ما يشمل التميز  
 بالنسبة الى ما يختص واحدا بغيره المركب من المفرد وقد مر في الفصل  
 حيث قاله والمتره من النوع الاخر نظرا الى ان الاله المتره في ايا الاستفهام  
 وعموم تصورهما وكثيرا ما يعاد التنية على ان مرج طلب التصو  
 الى تفصيل الجمل مطلقا او بالاضافة ليعرف عليه ان مرج طلب التصو  
 ايضا الى تفصيل الجمل مطلقا او بالاضافة واشترط التامل لغيره  
 ظهوره في باد النظر وانما يظهر بالتامل في ان السائل يعلم قطعا ان  
 بين الطرفين نسبتا لله بالثبوت والاشفاق اي لا وليس طلب التصو

لام  
قوله



الاطلب احدها على التبيين ولربما كرهنا انما سبق بل احسن الى ما قلنا لانه  
 انما ذكر جوابا على اشكال يوهى على طلب التصور بنا على ما قرأ ولا من ان  
 الطلب مطلقا لا يصح من غير تصور اجمالا وتفصيلا ولم يقل من غير تصور  
 لذلك ليتوهم الاشكال فصاح الى الجواب **قوله** يقول في طلب التصديق  
 قد مر في التمثيل مع تأخر عن التصور لانه في جانب التصور ذكر طرف  
 المستند اليه وطرف المستند فان ذلك لا يكون الا بعد التصديق والاشارة  
 ومثل هذا انما لفظا للجملة العقلية والاسمية واما معنى فطلب التصديق  
 بثبوت الشيء على ما هو مطلب كل السبيطة وثبوت الشيء على ما هو مطلب  
 كل المركبة وكذا الكلام في مثالي هل في جعل المستند لطرف للشيء كاشا  
 والرق تسامح لا يخفى واما هو في الحقيقة الكاين في الحاشية والرقا انتهى  
**قوله** ولا يختص به اي يكون هل معصوق على طلب التصديق قوله لا يصح  
 ان تقابل بامر المتصلة فيقال هل عندك عمرو وامر بشرا لهما احد لثمين احد  
 الامر من غير ان يكون ذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل الحكم والرق  
 في تعيين شيء من الامور ان يكون معادلا لمتصلة اخرى الطائفة  
 للتصور دون هل الطائفة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من  
 المناكاة ويصح ان يقابل بامر المنقطع فيقال هل عندك عمرو وامر عندك  
 لهما اضراب من حكم وطلب الحكم اخر فلا يرا فيها هل الطائفة للتصديق  
**فان قلت** شرط المتصلة ان يلبس احدا المتساويين والاخر المميز في مثل  
 هل عندك عمرو وامر بشرا لا يسيل الى انسا لا وان كان الواقع موقع هل هو  
 المميز مثل عندك عمرو وامر بشرا بل الواجب ان يكون عندك امر بشرا وعندك  
 عمرو امر عند غيرك والمنقطع قد يقع بعدهما المميز اذا لم يلبس  
 بالمتصلة وذلك انما لم يكن معادلا لذلك المميز واقفا بعد المميز قبلها  
 مثل انما لا يلبس امرا فيصح هل عندك عمرو وامر بشرا على الانقطاع من غير  
 احتياج الى عادة الجرا على عندك احب بان ذلك انما هو حيث يكون بعد  
 المتصلة معزله معادلا لهما قبلها فيشروط ان يكون ذلك المعادلا  
 بعد المميز او ما يقوم مقامها واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون الواقع  
 بعد المتصلة معزلا وهذا موجود في هل عندك عمرو وامر بشرا لكن لا يصح  
 الاتصال لانه المتصلة على حصول التصديق واما السؤال عما هو  
 تعيين احدا الامر من غير ان يكون له اي وهل لا يتصل لذلك واما المنقطع فشرطا

عند كونها بعد الاستقناء ان يكون الواقع بعد حاجلة قلنا انما الجواب  
**قوله** وقع هل رجل عرف اي ولا يختص به هل بطلب التصديق فيجب  
 هل رجل عرف لما سبق من ان البناء على المنكر المحقق يكون للتخصيص والاشارة  
 على حصول التصديق باصل الفعل واما الكلام في الفاعل هل هو امر او امر  
 امر رجل ام رجلان فيكون الاستقناء فيه بطلب تعيين الفاعل وهل  
 لا يتصل لذلك وكذا يقع هل ريدا عرفت لان تقدم المفعول للتخصيص  
 بعد التصديق بعدد ورا الفعل عن الفاعل والسؤال انما هو عن تعيين  
 المفعول ولم يقع هل ريدا عرفت بالاحتمال على من رتبة التفسير لانه لا  
 يتعين تقدير المضمير موحرا ليقيد التخصيص بل يجوز ان يقيد قبل المفعول  
 على ما هو الاحتمال من تقدم الفاعل فلا يكون للتخصيص ويكون هل التصديق  
 غير مبني على واما امر متبع هل رجل عرف وهل ريدا عرفت لاحتمال ان لا يكون  
 الكلام للتخصيص بل يجعل رجل فاعل فعل محذوف فيفسر المذكور اي  
 هل عرف رجل عرف فلا يكون من التقدم في شيء فلا يستدعي حصول  
 التصديق بفعل الفاعل وكذا ريدا محتمل ان يكون مفعولا لا محذوف  
 معذوم وان لم يكن الفعل بعد مفعولا عنه او يكون مفعولا لا محذوف  
 معذوما لكن لا للتخصيص بل لغيره من اخر كذا ذلك فكل بعد فيجب ولما  
 يتبع واما نحو رجل عرف وان ريدا عرفت فلم يقع فهو ان المميز لطلب  
 التصور والتعيين في الفاعل والمفعول بعد التصديق باصلا لفعل  
 فليس بين التقدم والمميز ما بينه وبين هل من التقدم **قوله** واذا  
 اختصرت ما سبق من التفاضيل وهو ان تقدم المستند اليه المنكر للتخصيص  
 والمعرف المظهر لجزء القوى والمميز بمثل التخصيص والقوى والمفعول  
 بالواسطة وبهذا ولما وسائر المتعلقات من الظروف والحال ونحوها  
 يكون للتخصيص من غير تعيين بالاعمال او مع تعيينه لا يصح بل يحق  
 لتعدي وتعرف ما تريد من هذا من وقع هل تريد مررت وهل في البحر  
 صليت وهل يوم الجمعة سوت وهل راكبا جيت ولم يقع هل ريدا عرفت  
 وهل انا عرفت وانت عرفت من جهة اقتضا حصول التصديق بالفعل  
 لما عرفت من ان نحو ريدا عرفت لا يحتمل التقدم والتخصيص وان نحو  
 انا عرفت وانت عرفت وهل عرف لا يلزم العمل على التقدم والتخصيص  
 بل يحتمل انما السوا فلا يلزم في شيء من ذلك حصول التصديق بالفعل

في تقديره



وكون الطلب غاية الى تعيين الفاعل فيقع استعجال هل يمكن هذا الاستعجال  
 مدد فيها من جهة اخرى مثل كون هل في الامثل بمعنى قد فلا يبارق اليه  
 اعني الفعل اذا وجه في الكلام بخلاف ما اذا لم يجد مثل هل ربي عارف واما  
 المخرج فلا يقع في معنى من الصور لصلوها لطلب الصور **قوله** ولا يثبت  
 من ان تخصيص الفعل بالاستقبال لاشك ان هذا ليس الاحتمال لوضوح  
 كالسبب وسوف قد يكون بلفظ لا بد ليس بذلك الحسن اذ يوهن ذلك معنى  
 على كونه لطلبه لصدق فان الاحتياج الى الطلب انما هو الاستقبال منه  
 دون الحالى وليس كذلك اذ طلب الصدق يصح في الكل ولهذا صح بالمرغ  
 ثم فرغ عن تخصيصه المضارع بالاستقبال لا لا يصح ان يقال هل يقرب  
 ربي او هو اجرك على تقدير ان يكون الضرب واصفا في الحال بقوله الجملة  
 الجمالية الواقعة في الحال لا الحادثة في الاستقبال وبقرينة المقام ايضا  
 حتى لا يصح ان يقال هل يشتم السلطان بخلاف ان يقرب ربي او هو اجرك  
 وانتم السلطان فانه يصح لانا المخرج لا حصل الاستقبال بل مخرج في الام  
 عن الواقع في الاستقبال ويصح لا كارتبطه واما ان توهه عدم الصحة  
 مبنيا على ان الفعل المضارع يحذف الاستقبال لا يصح عاملا في الحال فانه  
 غلط مخرج سيد خلون جميع واخرى • ما غفل عنى العار بالميد جالبا  
 على قضاء الله ما كان جالبا **قوله** وكون هل ربي ان هل منتهى  
 يستلزم ان وليست عيان ان يكون له بالفعل مزيد اختصاص اي تعلق  
 وارتباط واستدعاء لا يكون للمخرج وان كان لها ايضا نوع اختصاص  
 من جهة ان الاستدعاء من الفعل ولي ولا يثبت بالاختصاص من القصر لظهور  
 ان ليس لها بل لها اختصاص من الفعل معنى المضارع فمضارع مزيد  
 الاختصاص والصفات ان احدها كونه لطلب الصدق الذي هو  
 بالثبوت والاشتمال والاخرى تخصيصه بالاستقبال كما مضارع ووجه  
 استلزام الاول لهذا المعنى هو ان الاثبات والتفى انما يتوجهان الى  
 الصفات دون الذات كما سبق ووجه استلزام الثانية لذلك ان  
 التخصيص بالاستقبال انما يتصور فيها احتمال الاستقبال وهو الصفات  
 دون الذات لانا الذات ذات فيها معنى في الحال والاستقبال  
 وانما الصفات هي التي لها الجهد والتغير والثبوت في زمان دون زمان  
 ولا شك ان الوصفية بالفعل اليق وهو فيها الصق كونه موضوعا للثبوت

فيما يحتمل الاستقبال

الغنى

الذي هو الصفة والزمان الذي شأنه التغير والتجدد والمناصب للثبوت  
 والاشتمال والمقر من المعنى والحالية والاستقبال فقولنا ولا يستدعي  
 اي استدعاء هل عطف على كونه هل واللام متعلق باستلزام ذلك اي كونه  
 لطلب الحكم واستدعاء التخصيص وزمانا آخر كونه واظهر جزيكون وانما  
 كان الفعل اظهر زمانا كونه الزمان ما حوذا في وضعه مدلوله عليه بالنظر  
 فمضارع مفارق انما يحال بخلاف الاسم فانه لا دلالة في نفسه على الزمان  
 ولا يقر من له الاية بعض المشتقات مع انه بطريق العروضا لا الوضع والثبوت  
**فان قلت** بعد تقييد الاستلزام بالامر من لاهن الاستدعاء الى استمر  
 الاشارة المشار اليها فانه بمنزلة قولك لفضله استوجب الفضل  
 لزيد الاكرام وهو خارج عن الاستلزام وانما الصواب لفضله استوجب  
 زيدا الاكرام **قلت** هو شبه اعادة لتقليل لزيد العهد وطول الفصل  
 الا انه اعادة بطريق الاستدعاء اليه فليست **قوله** والله لا يري ولا ي  
 مزيد لخصاص بالفعل كان قوله تعالى فضل انتم شاكرون بعد قوله  
 تعالى وعلمناه صفة للثبوت لكم لخصصكم من باسكم اذ على طلب الشكر من  
 قوله فضل شاكرون او فضل انتم شاكرون لان كلامهما يعيد التجدد  
 دون الثبات والاستمرار عليه ان في الثاني زيادة تأكيد من جهة تقوي  
 الحكم بتكرار الاستدعاء ان جعل انتم مستدعاء شاكرون ومن جهة التذكير  
 ان جعل انتم فاعل فعل محذوف ليعين شاكرون فتكون الجملة فعلية  
 وكان مقدا هو المختار وعليه القول وكذلك من قولنا انتم شاكرون  
 بالجملة الاسمية مع المخرج وان كان يدل على الثبوت كما في فضل انتم  
 شاكرون دون التجدد كما في فضل انتم شاكرون او فضل انتم شاكرون  
 وذلك لما ثبت من ان هل استدعاء اختصاصا وارتباطا بالفعل من المخرج  
 فكون امرى بالفعل من المخرج فيكون ترك الفعل معه اذ على كمال العناية  
 بثبوت ذلك الفعل حيث ترك لاجله ما هو بمنزلة مقتضى الذات  
 بخلاف تركه مع المخرج فانه ليس بمنزلة ترك مقتضى الذات فلا يثبت  
 على كون العناية بالعدول اليه في تلك العناية وقوله غرضك لشكر  
 اي طلب حصوله في الخارج كما هو شأن الامر لا مقالة حقيقة لا استلزام  
 في حق علام الغيوب **قوله** لا يحسن هل ربي منطلق الامر المخرج  
 لانه الذي يعرفه المنة في العدول عن الفعل الى الاسم وان لا



اللابى لعل هو الفعل ما لم يعرف من اى قوتى الى الاسم كانه بنا الفعل للفعل  
 واستاء اليه ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع جواب سؤال عن الفاعل  
 كما في ليكن يزيد ضايع لا يحسن الا من يعرف النكته في ذلك على ما مر في  
 موضع خلاف اذ به منطلق فانه لو صدر عن غير البليغ لاستحسن حسنه  
 ذلك التفصيص لان استدل ما المزمع للفعل ليس بذلك المعنى كانه لا يرد  
 في ذكر الامية مع ما بل هو قريب من الجوى على الاصل وهذا مع كون الخطب  
 في ايراد غير البليغ الاسم مع المزمع اهو من منه في ايراده مع هل وفيها الى ان  
 الاول من المزمع ايضا هو الفعل فان قيل يجب ان العبد والى الامية  
 فيها اذا قصد بالاستعمال السؤال والطلب يكون للاله على كمال العناية  
 فيقول الفعل في هذا المقصد لا تكرار لزيادة التقرير والتوضيح بان ما كان  
 ينبغي ان يقع على سبيل الحدوث والتجديد فتدفع على سبيل الثبوت والاستمرار  
 لما وجهه اذا كان الاستعمال على خفيته مثل هل زيد منطلق **قوله** من  
 النوع الاول من الانواع الثلاثة لكلمات الاستعمال وهو الذي يختص به  
 طلب حصول التصور في بانه بقوله من طلب حصول التصور حذف واختص  
 اي من المختص بطلب حصول التصور ووجه التميز العايد الى المذكوذات  
 لان فقال منهل كونه ككلمات واورد ما اخرى فقال ليس هناك تطبيقها  
 لكونها جماعة ومحمد يستوي في الكلام والعايد الى الموصول محذوف اي  
 تطبيق الكلمات في الكلام على ما استوجبه الكلام وبقتضيه النظر الى حاله  
 اي على مقتضى الحال ومن عكس فقد عكس **قوله** وكذا لك تقول ما الكلمة  
 يشد ان ما التي لطلب الحقيقة وان جعلوها ضميا على حدة في داخله  
 تحت السؤال في الجبس فانك اذا قلت ما الا انسان مكانك قلت اي جنس من  
 اجناس الموجودات والحقائق والاعتبار والجوالات وكذا التي لطلب  
 شرح الاسماء فانك اذا قلت ما الغضنفر مكانك تقول ما معنى هذا النظم  
 بمعنى اي جنس من اجناس المعاني معناه والافالفة لا تشبه لتمامه على حدة  
 واما التي لطلب الوصف فاشبهت ايمه اللغة وكذا استعمالها في الكلام  
 بقوله عليها الصلاة والسلام سبروا فقد سبق المفردون قبل ما المفردون  
 يا رسول الله فقال الذكور والذكوات **قوله** اجاب عن قوله  
 اي من سؤالا لوصف الشبيهة على النقل لوديد الى ان حقيقة محتان  
 عن حقائق المكمات لانه وصفه بكونه رب السموات والارض وما فيها

والربوبية

والربوبية المطلقة تستحق الاستغناء عن غيرها بكتبتا ذلوا حاج اليه لكان له  
 رب آخر لا يحتاج اليه ولا يمكن ربا ظلا لاطلاق والمستغنى عن الكل لا يكون  
 ممكنا والا كان محتاجا الى الرب ويعود المحذوف واذ لم يكن ممكنا لم يمكن ان  
 بالذات لا متناع تركه بل بالخواص والادوات **قوله** ثم استهزى  
 موسى بقوله ان رسولك الذي ارسل اليكم المحذوف والمسلح الحق والحق اليهم  
 محذوف ومنه الذي يوصف صاحبه **قوله** تكون رب العالمين عند مشرك  
 الامالته وان ادعى الربوبية لم يذكر في نفسه ربوبية الله وامانته على زعم  
 الخصم وعمل بقدر التسليم الحق غاية الظلم والاستكبار والتسوية للغيرين  
 ونزع الشيطان في خبيثته وهو اقصى الانق والقاء الباطل الى دماغه  
 ونشوى في خياله بتسليم اولئك البنايم يعقون فرعون له اي لغزوع  
 اياها اي الربوبية واذا غاب عنهم الصبر لا وليك الهام ثم نظر الى المعنى الحقيقي  
 لكونهم من ذوي العقول الى ان يعقبون اي ذهنتهم الى ان اوردوا  
 عقيب قولهم ان رب العالمين قولهم رب موسى وهارون فبما لان يتمم  
 احد بانهم يعقبون رب العالمين فرعون **قوله** وان يكون عطف على ان  
 يكون شيء قوله ويجعل ان يكون وعون الطاعة به بالتحفيف الطبع وصاحب  
 جوابه وحاضره ووجه لغزوع وصبر به له موسى عليه السلام وهو  
 في موقع البذل من المسؤولين لا الحال كونه معرقه لانه وان جعل صفة  
 مشبهة بمعنى البذل فاصافته ليست الى الفاعل بل كحق البذل فبجمله مقصود  
 معطوف على تجري وصبر المستكن عايد الى وعون والبارز الى جواب موسى  
 اي ليحصل وفون جواب موسى اذ يجري على وجه حاضره محكاه عن  
 طعن الطاعنين وقيل بالعكس اي جعل موسى وعون المخلص والمستهد  
 لجوابه فيقول ان رب العالمين هو وعون بجمله الى جعل فرعون مقصود  
 بطاعته واذ كان متعلق بجمله والمعنى ان ذلك اول اجتماعه بموسى  
 ما طلب منه موسى وهرب حين قل الواحد من قومهم وصبر فبه الله لك الكلام  
 والرفوع في لريكة المخلص والمصوب لجوابه على وجه الحاضر والظري  
 في الجواب على منبهم وقيل هو ايضا المخلص اي لم يكن المخلص المخلص وقيل  
 لغزوع اي لم يكن المخلص وفون كما كان في طاعيته تيقن في كلامه  
 توسع وتقطع اي تحقق والحق الامتلاك ملا به منه واللام في السجود  
 للعباد اي لا جعلك واحدا من عرف حاتم في سجن وكان يطردهم في

وجند بقوله



اي قطة

هوق لا يري فيها نور ولا يسمع فيها صوت الى ان يموتوا **قوله** واما من  
 والسؤال عن الجنس من ذوي العلم اعترض عليه بالمنع بل هو سؤال من العارفين  
 المختصين في العلم وجوابه من زبدة ذكر في اوصافه تبيد شخصيته  
 في الخارج لا ملك او بشر او حي **قوله** اعطى كل شئ خلقه اي اعطى كل  
 نوع من الازوال صورته وشكله الذي يطابق حاله الممكن ويجوز ان  
 يحيل خلقه منقول الاول بمعنى اعطى خلقه كل نوع كل شئ يحتاجون اليه  
 وترتفعون به قدم المفعول الثاني لانه المقصود من هدي اي عرفه كيف  
 يرتفع بما اقطا وكيف يتوصل به الى بقائه وكما له قوله يري في الصانع  
 باجماده لما اوجد وتبين لما اوجد من الوجه الذي قد ذكرنا في التبعات  
 عطف على سلكه وغيره فيه للسلوك او للطريق الخفية الدليل على  
 اي الحاذق لو ملك جواب اذا وصفت كونه لذلك الصانع الموصوف  
 ووجه لزوم الاعتراف بما ذكر ان سلوكه طريقا للظهور والاستدلال  
 دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الظهور يفضي الى العلم  
 يكون الصانع قدما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب النقص  
 والامكان واحدا في ذاته كاملا في صفاته فالضرورة تكون العباد خفا  
 له لا لغير **قوله** احد المتشاكركين اعتبارا بالاحل والمراد احد المتشاكركين  
 او المتشاكركان في امر هو مضمون ما اوصفت اليه اي ووصفه بانه مع  
 المتشاكركين زيادة الايضاح والبيان والافلا لامر الذي يتشارك فيه  
 شيان لا يكون الا فيهما فطلب منه اي من القابل وذلك كالثوب في  
 اي الثياب والخطاب في ايكر والفرقة في اي الفرقين فان قيل  
 لا شبهة في ان المسؤول عنه من غير المسؤول عنه باني وقد ذكر المصنف  
 ان معنى من جبريلا بشر هو امر ملك امر جبري ومعنى بكر باني الجبري امر الانبي  
 قلنا ذلك ليس من جهة ان المسؤول عنه فيهما واحد بل من جهة ان كلا  
 من البشر والملك والجبري جبري من ذوي العلم ولنا نذكر في ارجح من جهة ان خصم  
 هذه الاجناس هي التي يميز احد المتشاكركين في الخطاب والحضور ولنا في  
 والحاصل ان الاعتراف به بالمعنويات وهما بالذوات **قوله** فكذلك  
 قلنا اعشرون امرا لا توثق اشارة الى ان مميزات الاستهانة يكون  
 مصنوعة باعتبارها باواسط حال العدد فان صيرت لانه الى عشرين  
 مجزوء مجموع وعشرين في اثنين مصنوع مفرد وما بعد ذلك مجزوء

مفرد

قوله

مفرد وتقول كم ذره فيك يعني ان عدد كثر اما يحذف منه بقية الما  
 ويكون من اجناس الاشياء او الاجناس والمقامير او الارضيات والامكنة  
 والمرات او غير ذلك مما يدخل تحت العدد باعتبار كونه اجزا اما ذكر  
 في الكلام او جرياته له **قوله** قاله قائل منهم كبر لستم في قصة اصحاب  
 الكهف بعد قوله ففربنا على اذانهم في الكهف سنسن مدة ثم بشناهم  
 وقوله كبر لستم في الارض مدة سنين في سورة المؤمنين في حق اهل النار  
 بعد قوله ومن تحت موازينه قولك الذين حسروا انفسهم في حكم  
 خالدون وقال ايها الملايكة في مصاحف الكوفة قاله كبر  
 لستم والصبر به او لا يورسب لم من الملايكة وفي مصاحف اهل  
 الحرمين والشام قل كبر لستم والخطاب للملك او لروسا اهل النار وعنه  
 سنين تميز كبر وقوله بطاني سل في اسرائيل ثم اتيناهم من اية بيضاء  
 سوال فوج والاسمها من استقامت ريقه ومن اية تميز كبر زيادة في  
 قالوا اذا فصلوا بينه وبينهم ليعلم بقدر وجب زيادة من فيه لئلا  
 يلبس بالمعقول ثم لم يسمع زيادة من غير ما يكون كذلك **قوله** فيمن  
 روي بنصب الميز اي عه لتكون كراستها غنية في موقع المبتدأ والخبر  
 قد حلت وقدر فاصفه عه او خاله رجل افع اي معوج الرسوخ من اليه  
 او الرجل فيكون منقلب الكفة او الكفة امرأة اقد عا والعشاة  
 جمع عشرا وهي الناقة التي اطلقت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرون  
 اشهر واطل رواية جوعه فكر حلية اي كثير من الثمار وطل رخصا  
 فحصل الاستهانة والجربة اي كرم او مرات يكون في موضع  
 الطرف او كرجلية او حلات في موضع المصدر روعه مقيد الكوفة  
 مختصة بالوصف احلى لك والظرف او المصدة روعه قدم على فعله  
 والمبتدأ اجبا ومثل هذا لا يبعد عن الفصل بين العامل والمفعول  
 بالاجنبي كما يتولد من اواخر المحجة او من راسد بل لا يبعد من اواخر  
 صارب **قوله** واما كيف فليسوال عن الحال اي عن كيفية الشئ وصفته  
 التي يكون عليها سواء كان في موقع الجزئ كقيد زيد او الحال مثل كيفية  
 جيت اي واكبا امر ما شاكها كان هو ظرف معي في اي وفي اي  
 صفة والسمي الحزين من نجي الكسوحون كالفرج من فرج واما وبل  
 للشي من الحيل ففعل واحد لان الفرج **قوله** فالتواجر منكم اي ستم

مفرد



اي كيف مشتم وعمل اي وضع اردتم من الاستلزام وغير بعد ان يكون  
 الملقى موضع الحرف وهو القيل دون الدبر وتبين من اي جهة شتم  
 له المالكات اليهود يزعمون ان من جامع امراته في دبرها في قبلها جازا اوله  
 احواله يحل له الاستعمال الثاني اعني من ابن ولهم خلاف في ان حبيد  
 معني من ابن او معني ابن ومن محمد وفيه ولا رغبان تسقط معني من اي  
 ليضم على القولين وقوله هذا مستداهم احدا لظرفين المتقدمين اعني  
 الى ذلك والاخر متعلق به وقوله الكفار اما ان يوم الدين استزاي المستلزم  
 وباعتقاده هو البعث والمعني اياه وقوع يوم الدين لان الطرف لا يقع  
 خبر الا على الحدث **قوله** واعلم ان هذه الكلمات يعني الاسماء  
 الموصوفة بالاستقامه فيكون قوله منها معان غير الاستقامه لمساكن  
 ما سبق في حرفي الاستقامه واما هل والمرح وذلك حيث ان الله لا يقر  
 على ان ليس القصد الى حقيقة الاستقامه وان هذا المعنى هو  
 المناسب للمقام **قوله** على لا اري لهذا هذا يقال انه لا مانع  
 من حمله على حقيقة الاستقامه بمعنى اي امر وقع في حال عدم  
 روية الطهارة من طابع وحال لم هو غاي **قوله** وعليه اي على  
 معني الاكثار والحق متعلق بقوله واحال من قوله حصه بالترك  
 لكونه العدة ولكونه اجمع الى الذكر من جهة ظهور استقامته على الله  
 تعالى واما المرامحالة شبيهة بالحق وحقيقته على قول الكلام فمن  
 يصح منه الحق كما في كثير من القول على السنة العباد وصرح  
 بالحق في امر الكلام لكونه على واقع الحق وخاصل كلامه ان مثل  
 هذا الكلام وان فرض كونه صادرا من البشر فلو لم يثبت له  
 الاستقامه من الاحوال كيف وقد بين الحال وهو حال العلم بالاطوار  
 المختلفة المملكون وبالنظر الى الظاهر ليس استقامته ما عني جميع الاحوال  
 على ما هو معلوم كيف بل عما هو له نوع اختصاص بالكفر وهو العلم  
 والحجب كما اذا قلت كيف حيث كان سوا الاعماله تعالى بالحق من الشئ  
 والركوب لا الطول والقصور والبياض والاسوداد اذ اريد بقوله  
 وكنتم امواتا الى اخره معني وانتم طالمون بعد ذلك ان شق حال الجمل انصبا  
 وصار المعني في اي حال تكفرون حال العلم بالصراط القوي للعلم قبل  
 من الكفر فلو لم يبق الا ان يكون لا تكافى بيني وبينه ان لا يكون الكفر

في قوله لا اري لهذا هذا  
 على ان لا مانع من حمله على حقيقة الاستقامه

او التحب بمعنى ان كان عاقل باظر في هذه القضية يتجسس منها والتجسس  
 بمعنى استمعوا لها السامعون وانظروا لها الناظرون ولجسوا امن  
 كثر من الجمل مع هذا الصارف القوي والتجسس بمعنى ليس كم حياء  
 انها الكفر من ان تكاب هذا الامر الشيخ القيم في نفسه المقرون  
 بصارف قوي من الخارج وما ذكره حاصل بتغير الكشاف تركه لما فيه  
 من بعض الطول وان اشتمل على زيادة تفصيل والطرف اعني في  
 حين متعلق بمعنى النبي لا بد والساق جواب اذ قيل اي يادي  
 السؤال ان يكون الكافون على احدي الحالتين واما على عالمين منصوب  
 يدل من خبر ان يكونوا اعني على احدي الحالتين لا من الجور وصير  
 الكفر جوابه اذ قيد والضمير فيه عايد الى مصدر رقيب وصار وجوده  
 وجوده وبعد للكفر من سواء عن غير امره بحري الاسماء وول الطوف  
**قوله** حال به ليل الخطاب اي اياه انه متعلق يقال والاكثار  
 ههنا بمعنى النبي اي لا محض لك وقوله لكونه اي لكون هذا الكلام  
 اعاك ان التوجيه والتوجيه لكونه سوا الاعمال كان يدعي كونه مغنيا ان  
 هو معني انه ليس لان مكانه ليس بكونه معقون ويصرفون من  
 افكه يافكه **قوله** وقد عرفت بما ذكرنا من اوله الباب الى ههنا  
 طريق استعمال كلمة الاستقامه في معانيها والصرف بمجموعة القرائن  
 عن معانيها والحال على تناسب المقام من المولدات وقد تقرر الطوف  
 بحملها على غير معانيها مجموعة قرائن الاحوال وباراه قوله واذا سلكتها  
 اي الطريق التي عرفتها فاسلكها عن كمال التيقظ كما عرفت وفهمته  
 لانه لا يخفى الطرف عن معانيها وان كان يساق اليه وضع هذا  
 بهذا اليقظ بالمقام واسبق الى الالهام **قوله** وقوعا او غير وقوع  
 يتميز من حال نفس المفعول فلا يجوز ان كان كونه ما يلا عن الضرب  
 هل وضع امره لا يلا عن الضرب لان المقدم يستند على العلم بوقوع الضرب  
 من الخطابين والسؤال عن الوقوع يستند على الشك فيه فثبتا فنحن  
 وكذا انك عرفت رينا اذا قصد به الاستدلال به كان في الاصل  
 موقرا فنقدم للاختصاص يستند على العلم بوقوع الضرب على زيد فحمل  
 سوا الاعمال بوقوع الضرب بناقضه بخلاف ما اذا لم ينو المقدم وجبت  
 انت من اول الامر متبدا وحملت الكلام على المعنى دون التخصيص فاما



يجوز ولا يغير هذا الشرط في المفعول وان كان محتملا ان يكون المقدم  
والاخضا من لانه قليل جدا لم يثبت للمصنف اخلافا المستداه كان  
كونه مبتدأ من اول الامر غير مفيد للتخصيص مساو لاقتدار التقديم بل  
يكون ارجح بحكم الاحتمال وكذا الامر من ان يقول انما ضربت امرا لا  
ضربت ربيدا امرا لا ضربت امرا لم تضرب احدا ولم تضرب  
الخنزير او بمعنى لم تضرب ربيدا ولم تضرب انت لان امرا هو ان  
أخذنا المقصود من فاذا وثبتنا على الفعل كان مقابلا لانت الفعل كما كان  
لاخص من المفعولية او انما عليه على ما يعطيه التقديم وانما قال لم يزل ولم  
يجوز لانه محتمل احتمالا بعيدا ان يقال مضاهرا لزيد اضربت بل غير وامر  
لان اضربت بل غيرك فيكون التردد في الظاهر لكنه بعيد عن الفهم بحقيقة  
الاستعمال **قوله** وان اردت ان لا تستغنى عن التفسير كما ذكر في حقيقة الاشياء  
السؤال عن المعنى عن الفاعل وهو المفعول والمراد في ضوئ التوكيد  
يصح وما لا يصح حاشا ولا يجوز ذلك فيما هو على الفعل من فروع الاستغناء  
وكما الحقيقة في كبر الاقوال والاكجالية وهذا هو السابغ فيما بينهم والاول  
هو انما ذكره منا بديل قوله كان يقرض الفعل دون ان يقول المقرض هو الفعل  
وامر يقيار المقرض على مثال الانبات ونحو الاكثار على موال المسمى قوله  
فاخذ امر من حدوت الفعل بالفعل فماده فعل الضمير معنى القياس واورد التور  
الفعلين مثالين بينهما على جملته في الماضي والمضارع ولا يحكم بالفعول مثالين  
احدهما ظاهر من نوح وهو اضربت ربيدا والاخر مخفي مكنى وهو اضربت امرا  
لمن ترد ما لم يرد فيها ويدعى انه من باب احدهما فانك اذا ذكرت ما اعتقدت  
المخاطب محلا للفعل لزم انما بالفعل مرون ان الفعل لا يوجد بدون محل  
وبما في حال مستغنى في اعتقاد المخاطب فاذا ثبت ذلك المحل ايضا كان  
نقيا للادنى وهو دليل على نفي الملو ومروا عليه ونظر من التبريل قل ان  
اذا ذكر من حرم امر الاثنيين الى لو وجد الحريم كان لها هذا واماداك وكلا  
منتفعا والمعنى انكار ان يجوز الله من جنس الحنم صلبا بها ومعزها من نوعي  
ذكوها وانما لها ولا ما لها على انان الحنمين وكذا في جنس الجليل والبقير  
وذلك انهم كانوا يحرمون ذكوة الانعام تان وانما الله تان واولاها  
كعبا حاكات ذكوة اوانا او مختلطة اخرى وكانوا يقولون قد عزا  
الله واورد من مثله تقرير القائل قوله تعالى انت فعلت هذا باطنتا

باب الهم

يا ابراهيم وتقر رد لابل الاحجاز ان المقرضه بمعنى المحل على الاقوال  
لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون ان يضربان كسر الاصنام  
فكان ذلك وتكون ان يقرضه منه كان كيف وقد اشاروا الى المعنى في قوله انت  
فعلت هذا باطنتا يا ابراهيم وقال بل فعله كبيرم ولو كان المقرض بالفعل  
لكان الجواب فعلت او لم اضل وما يقع في بعض النسخ من القيل بولما انت  
قلت للناس اتحدوني وامى الهين من ونا الله تعالى مثل هذا الظهور ان  
التقرير فيه معنى المحل على الاقوال لا معنى التثيت فان قبل الادلة قال  
عليهم السلام كانوا ظالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى جعل  
الفرق على التور دون حقيقة الاستغناء فليسا بديل عليه انه خاطم توى  
تاهه لا كيف ناسنا مكر بعد ان تولى امير من ونا الله طاقيل من فعل  
هذا باطنتا انما الظالمين قالوا سمعنا فنى بذكرهم يقال له ابراهيم وطاهر  
الاستدلال من محلا اصنام على انه الكا سرها وذكر في تفسير قوله  
تعالى فراع عليهم هزبا باليمن فاقبلوا اليه يزفون الى المعنى منهم قبلنا  
هد والانه يكسر الاصنام فاقبلوا اليه يسرعون ليكن **قوله** اعز الله  
اتخذ وليا اعز الله تدعون تقديم المفعول والاولى مفرق الاكثار  
فيها والمحق على انكار ان يتخذ عينا الله وليا لا على انكار الاول وكذا  
المعنى المحققون المسمى بالدعوة اما انما بكم من ابراهيم ليجوز الله  
بالدعاء دون اظنكم فكشف ما تدعونه الى كسفه واما في قوله تعالى ابر  
منا واحدا يتبعه مقدم المفعول ليس بظاهر لانه من باب الاحجاز على شرط  
التفسير محتمل ان يتبدل الفعل المحذوف مقدمه على المفعول وان يمتد  
مؤخر عنه ولذا قالوا منه ايضا ولم ينظم في سلكه الايتى المذكورين  
وجهه ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا مطلقا لاتباع واعنا  
انكروا ان يتبعوا سرائهم في الجنبه وطلبوا ان تتبع الامه رجلا  
او اودوا واحدا من ابناهم ليس بشرفهم واضلهم فوجب ان يقتل الفعل  
بعده المصوب ليكون ما على التزم هو المفعول فيكون الاكثار الى كونه المفعول  
لا الى الفعل نفسه **قوله** فيذكر كما لم يكن الا نكرا في الاحكامه مثلا الى  
حليل الاكثار بمعنى واحد بل في المعنى معنى ما كان ينبغي ان يقع ما وقع  
في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل وفي المعنى معنى لم يكن ذلك  
في الماضي حاشا الى التثنيه عليه وعلى ما بينهما من التقاوت لمعنى اعصت



لم يمتنع وما ينبغي ان يكون ذلك العصفان الذي كان ومعنى انتم  
 لم تمتنع ولا ينبغي ان يكون منكم العصيان ومعنى انما صفا كوركم ه  
 بالبين واصطفى النبات على البين ليرتفع ذلك الاصطفا والاصطفاف وذلك  
 انهم قالوا الملايكة نبات الله فانكر ذلك عليهم وقالوا فكيف يكون على وجه  
 الخلق والصفا بافضل الا ولا يؤمن البون واخذوا لنفسه ونفس  
 وهي النبات لم يكن ذلك ولم يخطف النبات فلا ينبغي له ذلك ومعنى انكم  
 لا تلتزمكم على بقوله البينه ولا تفسركم على الاحتجاب وانتم ترون هو لها  
 ولا تخافوننا قد حرمي المسولين متصلين في مثله جوار انفصال  
 الثالث مثل انتم منكم **قوله** واياك ان تزل قد سبق في حيث تقدم المسند  
 له مثل انما عرفت وانت عرفت وهو حرف تكون تارة للقوى بان يعتبر  
 الضمير من اول الامر مبتدأ وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل موحدا  
 على انه فاعل معنوي فمفعول الاختصاص وان انظر للمعرف مثل زيد عرف  
 للقوى لا غير والمنكر مثل رجل عرف للتخصيص لا غير فاشارة هذا الى  
 انه ينبغي ان يكون حاضرا للذكر عند ادخال الفاعل للاستفهام والتعريف  
 والانتكاح حتى يحل كلام من التراك على ما يلزمه من القوى او التخصيص  
 قطعا او احتمالا فيحل رجل ضرب على انكار كونه الفاعل لا على انكار  
 الفعل البته وانت ضربت تارة على انكار انما علمه وتسلم الفعل لما سبق  
 من ان المظهر للمعرف يحل على الاستدلال من دون التقديم من هنا غير منقول  
 قوله تعالى قل الله اذن لكم على التقديم تعالى ان ليس المقصد الى التخصيص  
 كما اراد ان الادن ينكر من الله لا من غيره ولكن اجله على انه مستلزم من  
 اول الامر والمراد بقوة حكم الانتكاح بان يروى من مثله يحمل التقديم والتقدم  
 الى التخصيص اذا كان مناسباً للقام وقد سبق انه ليس كذلك والحوار  
 ان المذكور فيما سبق هو ان زيد عرف ورجل عارف ليس من قبل هو عرف  
 في احتمال الاختيار على السؤال بل حق المعرفة حمله على وجه يقوى الحكم  
 وحق المنكر حمله على وجه التخصيص وانه ليس كقولنا زيد عرف غير احوال  
 الاستدلال اللهم الا ان يفيد ذلك الوجه السيد وهو في الاصل كونه موحدا  
 على انه بدلي في وآسروا الذين ظلموا قد مر للتخصيص فلا يرتك  
 في عند المعرفة كونه على شرطه المتبدا فذكر ههنا ان ذلك الاحتمال لا يرتك  
 في الآية لما نفع اخر وهو مقدم مناسبة المقام او بقول مراده ان على الله

حجة اعتبارا والتبعية وادارة الاختصاص في المظهر للمعرف ايضا على ما مر  
 الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما صرح به في خواصه فلا يسيل  
 اليه في هذه الآية لان المعنى على اني الادن من الله تعالى لاجل تسليم نبوت  
 الادن وان كان ان يكون الفاعل هو الله تعالى فتعين حمله على الاستدلال وادارة  
 التقوى على انهما ايضا فيكون ذلك ردا على من احصر الكشاف حيث عد الا  
 من غير قبيل غير الله اخذ وليا في كون الانتكاح راجعا الى ما قبل الفاعل لا الى  
 الفعل **قوله** مراد الله بقوة حكم الانتكاح حال من غير اجله والصحة  
 في اجله نحو قوله تعالى وفيما شاة الى ان حرف الانتكاح اذا دخل على كلام  
 فيه التقوى كان لتأكيد الانتكاح لا لتأكيد كونه الفاعل اذا دخل على ما  
 بيننا للاختصاص من مثل غير الله اخذ وليا لان الاختصاص من التقى لا التقى ه  
 الاختصاص من التقى بعينه على ما سبق من ان مثل ما مر من جملتنا كذا  
 التقى وما اذا قلت وما زيدا ضربت للاختصاص من التقى فقول لا يسوردي  
 فالتا نجتا باحد بعد هـ ولاننا يا محي عيش كما كانا ملائمة  
 الاختصاص كان لتأكيد التقى فان قلت هذا يستقيم في مثل التقرير والاك  
 فادعبه في حقيقة الاستفهام كما اذا قيل انت ضربت زيدا وزيدا فادعبه  
 عند نه الاستدلال دون التقديم بل ما وجه كتم التاكيد بعد حرف  
 الاستفهام مثل انك لايت يوسف قلت هو جار على الاصل من كون  
 الاستفهام راد الى التحقيق فالتاكيد حتى انما صلت حكمه كانه معلوم وانما  
 السؤال على تاركه وتقرى هذه الغاية في التاكيد والتقرير **قوله** فانظر  
 في هذا السلك اي سلك قوله تعالى اذن لكم في الحل على الاستدلال للتقوى  
 دون التقديم للاختصاص قبل المصنف في الايات الثلاث وامثالها  
 الى ان الانتكاح على اصل الحكم دون ما عليه الفاعل مع نفي الحكم من فاعل  
 آخر ليكون التقديم للاختصاص على ما يذهب اليه الاكثرون وهذا  
 كما ذكر في الايات ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وهو يقول الصا  
 حيم يوزعون وهو قد خرجوا به للقوى دون التخصيص وهذا ظاهر  
 في ايات تكن الناس اقات لشيء الصم اذا المعنى على انكار صم والفعل  
 عن الخاطب لاجل انكار ان يكون هو الفاعل واثبات ان الفعل متقرر  
 وفاعله غيرك واما في هو يقيمون فالظاهر اعتبارا التقديم وقصد  
 التخصيص ردا للاعتراضهم ونحوهم يقول لولا انزل هذا القول على رجل من



القوتين عظيم وان يكونوا ههنا من الامور البنية والمسؤولين خمسة رجلا  
 ولهذا عقبه بقوله عن قسما والحق ان امثال هذا معوضة الى قسمة الجاهل  
 واقضا المقام وهي تختلف باختلاف الطباع والافهام فمن ادعى احد الطرفين  
 بمقتضى دونه وموجب فهمه فليس بجهد على من ادعى الطرف الاخر ان يثبت ذلك  
 ولا منع احد مما على الاخر بظاهره يظهر حجة امتناع قتال ذلك وامامه والاعلام  
 ان المعنى على هذا انه لا يجوز ان يكون على ذلك مثل ان يقال لا سلم الا بال  
 الثلث على القوي دون الاخصاص او بالعكس فخرج عن قانون هذا الفن  
 وانما يصح في البرهانيات **قوله** واذا عرفت ان هذه الكلمات للاسما  
 منه وعندي يجب تقديم المسند انه تقرري فان يكون الطلب وجه لتضمن  
 الاستعانة بصدور الكلام ففما من وجه حاصلة انه طلب والطلب لا يكون  
 الا لما به فط افعال وكل ما به فط افعال يجب تقديمه في الكلام ولا بد  
 عليه ان لا اجابا ايضا لا يكون الا لما به فط افعال لان الانسان كثيرا  
 ما يخرج عما لا يقينه لكن يرد ان كلاما من الامر والى طلب وتقديم مقوله  
 عليه طرزا مثل رتبة العرب وعمر والاضرب ولا يقال ان طلب الاستعانة  
 وهو دليل على الاهتمام لا لا يتولى فيكون اهتمام بالاستعانة والترك  
 وكذا القس وفيه المطلوب ويمكن ان يقال ان ما به فط افعال طلب للحصول  
 الذي من فاشغال شرف البراك وعلاصته حقيقته به والاشغال  
 بعبورته وهذا لا يكون الا لما به فط افعال الاهتمام فط افعال طلب الحصول  
 في الخارج فانه قد لا يكون بعد المشابة لا يقال المطلوب بالطلب  
 والطلب بالادارة والمصداق المطلوب بقوله لزوم تقديم الطلب  
 ما به الطلب كادولت الاستعانة واللازم من الدليل لزوم تقديم المطلوب  
 لا تاتى كالمطلوب بالطلب والطلب بالادارة وهذا ان المطلوب هو  
 لا يحتاج الى عن غاي من تحت فاعله لزوم كلمات وهو مقصد ومضاف الى  
 الفاعل مقوله صدر الكلام فان قيل ليس الاستعانة لادارة صدر  
 الكلام بل لزومه فالوجه ان يروى صدر الكلام بالرفع ويحصل المقصد  
 مضاف الى المفعول فلما زاد بالزوم للصوت وعدم المتابعة بمس  
 انما لا توجد دون صدر الكلام وقد يقال في صدره ان الاستعانة ان  
 نوع من الكلام فله صدره الكلام يعلم من اول الامر ان ذلك النوع ورد  
 بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام **قوله** وجوب التقديم على

لزوم وخبر كيف وان ومتى بالذكر مع دخولها فيها سبق من كلمات الاستعانة  
 لا فطرون اي على اي حال وفي اي حال وفي اي مكان وفي اي زمان ولا  
 لحاله لها متعلق كما والظروف مثل حصل وحصل فاما يتوهم ان وجوب  
 هذه الكلمات انما يكون بالنسبة الى حلقها حتى يكون التقدير كيف حصل  
 حصل كيف ولا يحى التقييم على المبتدأ الذي وقعت هذه الجملة خبرا له  
 فاذا ان هذا الزوم وصرح بوجوب تقديمها على المبتدأ لما انها في الظاهر  
 الفاظ معززة هي الاحياء والمبتدأ وسكت عن ان واما ان لا ينفك في معناها  
 وحكمها حكمها واما في الاعمال مثل ما ومن واي وكما ففردات محضه علم  
 وجوب تقديمها من لزوم كلمات الاستعانة بصدور الكلام من غير اشتباه  
 واحتيج الى بيانه لاحكام من حروف الاستعانة بصدور مقصد  
 كاسما استعانة سوا في ذلك كوصفاته مثل ما عندك ومن في الدار  
 واهم يا بني وكرد ما في الكسر واحدا مثل ما هذا ومن ابوك واي  
 رجل اخوك وكرد ما مالك فمن جعلها عند كون المرفوع بعد ما عرفه  
 اخبارا او مفاعيل مثل ما تصنع ومن يقرب واهم تكرم وكما فاحد  
 ومن عمتا لول ومن ثقب الانسان وفيها ترهب وعلى كرسول  
 وعلى هذه القياس فان قيل ليس يتصل خبرها به قوله الجار عليها  
 قلنا لا اذا المعنى الذي له الصدارة بقدر قبل الجار اي عن هذا  
 امر ذلك وقس عليه وكذا اذا صيغ اليها اسر مثل علام من ضرب وذلك  
 لسنة الاتصال بين الجار والجرور واما يروى في كلام بعض النحاة  
 من نحو يكون خاد او تصنع ما ذا او فعل ما ذا فالوجه ان يكون ما ذا متعلقا  
 بكونه وى مدلول عليه بما تقدمه اي ما ذا يكون على طريق التفسير بعد  
 الالتفات **الباب الثالث** في الامر قد سبق ان الامر  
 طلب مخصوص من معلوم من لوازم من الحد وهو طرق الاكتساب فيكون من  
 فالان يذكرا ان ما يستعمل لتاديه هذا المعنى في لغة العرب اي شي هو  
 وان لفظ الامر في معنى وضع وان الالفاظ المستعملة في الامر جمعة  
 في طلب الاستعانة فقط وانما الاجاب والوجوب قد يلزمه وقد  
 لا يلزمه وانما سوي ذلك يقول منها معونه القرآن فقوله سبق  
 الكلام في صيغة الصيغ في علم الصرف اشار الى ما قال فيه ان طر  
 استماع الامر ان عند من المصارع الرايدي اوله ويستند بالياء في



ان كان مقوكا والامكان في باب اصل ردت المقوم الساقطة والاحتلت  
 ممنوع ومنع معزوم في باب ينقل معزوم العزم ومكسور فيما عداه ثم تحذف  
 الامر كان معتلا او تسكنه ان لم يكن ولا تسكنه او تحركه في المسند بيا  
 حركة شئت اذا كان ما قبله معزوما والاضمة العزم وقوله وعدة اسمها  
 ذكرت في علم الصواب الى ما عداه من اسما الافعال من نحو زيد وهما وهما  
 ودونك وعندك وحدرك وجهل وبله وملك الامر بويه وصه وملكه  
 وهت وهل وهك وهيا وفدك وفظك واليك وامين وما كان على  
 امر آخر حذروا ترك وتزال وكأنه ما لم يجر حذف مسبوبة والاضمة  
 عند من الصيغ المنسوبة لكونه عند قيا شأ في جميع تلك نيات المجردة  
 وقوله الامر اي لنظام ربي لغة العرب عيان عن استحقاق الفعل المقرون  
 باللام الجازمة والصيغ المخصوصة والاسما المعدودة على سبيل الاستحالة  
 اي طلب العلو وعد نفسه غالبا سواء كان له العلو حقيقة كما في امر ال  
 للادوي والاكما في امر الادني للاعلى وهذا ينسب الى سوال الادب لان  
 ذلك معناه الحقيقي المصدر في حيث اللغة لكنه اذا استعمل في ذلك قال  
 امر فهو امر واما يجب عن الحاجة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ  
 المخصوصة ويجب عن الاول ان في الطلب على سبيل الاستعلاء **قوله** واما  
 ان هذه الصور اي لنزل وازال وتزال وصه والالفاظ التي من قبلها يعني  
 جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ المخصوصة والاسما المعدودة والاضمة  
 في بعضها ان في نيل او سماعي كترال والمفقوت بعضها ان في كصه هل  
 هي موصوفة في اللغة بوجع شخص كالاسما المعدودة او بوجع جالبو في كسر  
 الاستعمال على سبيل الاستعلاء لافضه خلاف فاعيل بغير هو الطلب على  
 سبيل الاستعلاء وقيل للوجوب خاصة وقيل للندب خاصة وقيل لهما  
 بالاشراك في اللفظ وقيل لهما وللإباحة بالاشراك في اللفظ وقيل للندب  
 المشترك بين الثلاثة وهو الادنى والاعلى الاول وهو انما موصوفة  
 الاستعمال على سبيل الاستعلاء لانه المبتدأ والالفهم فقد فكر ما ان ذلك من  
 اقوى اما رتبة الحقيقة ثم ابدى بوجه اخر ليس في زيادة الظن كالوجه الأو  
 الالاف تويده وهو اطلاق الامة اللغة على إضافة هذه اللام وهذه الصيغ الي  
 الامر بمولام الامر وصفية الامر ون غير من المعاني التي يستعمل فيها الامر  
 والصيغ بان يقولوا صيغة الإباحة والدعاء والالتفات والندب او نحو ذلك

ان

اولاها وقوله اننا لا نصل والسابع في مثل هذه الامثلة هو الامثلة  
 الى ما هو المدلول الحقيقي كلفاظ الاستعلاء وكلمات الشرط وحروف النداء  
 واسما الاصوات واصال المقاربة وغير ذلك والامر وان احتمل ان يكون  
 المراد به هنا المعنى العرفي في نحوي والاضافة بانه كمال الملامح والمستقل  
 لكنه بحسب اللغة حقيقة الطلب على سبيل الاستعلاء وهذا القدر كاف  
 في التأييد وبه يتدفع نظر صاحب الايضاح لان الظاهر ان وجهه  
 ما ذكرنا من كون الامر على معناه العرفي فتقوله هل هو موصوفة جلة استنها  
 ونعت خبران وان مع الاسم والخبر متبدا من الجملة الواقعة جوابا لما  
 اعني فالأمر كونه موصوفا لذلك والعائد بخذوف اي فيه وقوله  
 ويوقف ما سواه عطفا على تبادر الفهم والصبر للامر بمعنى استعلاء الصيغة  
 على سبيل الاستعلاء وعلى اعتبار متعلق يوقف والاعدا هو الطلب على سبيل  
 المضارع مثل اللهم اغفر لي والالتفات للطلب على سبيل التثنية كقولك  
 لصاحبك اعطني كتابا والندب الطلب على سبيل النقص مثل اللهم اغفر لي  
 فصد كون الفعل افضل من الترك والترك جاز في الجملة مثل وكاتبوه والاعدا  
 على قصد تبادر في الفعل والترك مثل واذا حلتم فاصطادوا والندب  
 الطلب على قصد التثنية ونحو الايمان بالما موصوفه مثل اعلموا ما شئتم  
 وبحسب معنى الحقيقة ليس اليه كبر حاجه **قوله** ولا شئتم قد ذهب  
 الكثير من العلماء الى ان الطلب على سبيل الاستعلاء مع الاحباب والندب  
 وان القول يكون الامر حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء معناه انه  
 للعقد المشترك بين الوجوب والندب والندب يدعي انه لا شئتم في ان  
 ذلك يستدعي من الامر الاحباب لانه لا يستدعي الوجوب على المأمور  
 ما لم يكن الامر غالبا اذ قد سبق ان الاستعلاء اهم من العلو وهذا ذهب  
 غريب ان حقيقة الامر للاحباب لكن في الوجوب تفصل ضوله لاستيتمه  
 في ان طلب المقصور اما ان الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان تحصل  
 في الخارج بوث ما هو مقصود اي حاصل في ذمتك وقوله على سبيل  
 الاستعلاء اشار الى ان الطلب على سبيل النقص او غير له عورت الاحبا  
 وقوله الاحباب الايتان اي بالمقصور وقوله على المطلوب اي على طلب  
 منه المقصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه يجب  
 بحسب اعتبارات مختلفة من السمع والعقل والعرف يعني ان كان الاحباب



من الشارح من شرباً أو من العقل فعقلاً ومن العرف عرفاً وقوله ولا  
أي فإن لم يكن الاستعلاء من هو أعلى رتبة لم يسع إيجابه وجوب العقل  
وقوله فإذا صادفت هذه أي صيغ الأمر أصل الاستعمال وهو الطلب على  
الاستعلاء بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء من هو أعلى رتبة أفادت  
الوجوب والآية وإن لم يصادف أصل الاستعمال بالشرط المذكور بالآية  
يكون مع الاستعلاء أو لا يكون الاستعلاء من العالي لم يقدح في وجوب الطلب  
من غير إيجاب وجوب وقوله إن استعملت بيان توليد ما لا سبب لطام  
وفي الكلام دلالة على أن الأمر لا يباح أيضاً لطلب الفعل كما امر الإيجاب والآية  
لا أن يكون لطلب الفعل كما أمر الآيات والترك على التساوي بحيث لا يفرق  
بين أمر الإباحة ونهي الإباحة بأن كان الترك محظوراً في النهي لا للرحمة  
في الترك والآية هذه انظر من قال أن الأمر لا يباحه كالجس للاحباب والآية  
بمعنى أنه ليس بمعناه الأجر طلبه لفعل من غير دلالة على زيادة ذلك كمنع  
الترك أو مرجوحته وأما ذلك بقونية من خارج **الباب الرابع**  
في النهي وهو طلب تنفي الفعل المتصور في الخارج أو طلب كنه الفعل عنه  
وقوله حدث حدث بمعنى ليعتد أثره وسرت على طريقه عبارة شائعة  
فيما بينهم ومعنى صحيح ظاهر ومنه ريد محذور ومحدود وعمر والنهي محذوب  
حد والأمر إلا أنه عند التطبيق على الفعل مشكل لأن حدوثه في هذا المعنى  
متحد يقال حدثت الفلانة فسد به فالقياس أن يقال النهي محذور بالأمر  
فكانه ذلك منزلة للعدم ثم عُدَّ بالباء فانضم حد والأمر على المصدر  
والوجه بعد هذا هو **قوله** بالشرط المذكور أي كون الاستعلاء من هو  
أعلى رتبة فإن قلت ليس هذا طريقاً للأمر بل الاستعلاء فيه أهم من أن يكون  
مع الغير أم لا وأما العلو شرط لأفاده الوجوب وكذا النهي قلت  
ما ذكرت هو حقيقة استعمال الأمر ويجوز أن يكون هذا أعني العلو أصل  
استعماله بمعنى الغالب الرابع فجمع الكلام **فإن قلت** أي حاجة إلى قوله لا  
لا على سبيل الاستعلاء بعد قوله والآية وإن لم يصادف استعماله على سبيل  
الاستعلاء بالشرط المذكور وكيفاً جميع البقية إلا القاسم وزاد في قوله إنشاء  
الاستعلاء بالشرط المذكور ثم من أن يكون إنشاء الاستعلاء أصلاً أو بابتداء العلو  
مع بقاء الاستعلاء فلا يجرم إيجاب ما شرطه من تنفي الاستعلاء ليعتد القاسم  
والدعا إلا أن لفظ المشتهل أخفى عن **قوله** والأمر والنهي جميعاً الفور

أي وجوب العقل والترك عقيب ورود الأمر والنهي والنهي أي جواز  
التأخير فهو من إيجاب القوان وهذه أمثلة الأصولين وإشكال هذا طبيقات  
يكون فيها بالاعتقادات والتبنيات والاعتد بالاولى فالاولى والأخلاق  
والأفكار في العلم والاسبغ والاسبغ بالمشاكلة والآية والاختلاف  
في أن الاستعلاء من العالي إلى العلو ولا يظهر لك سبب سوى كونه اللط  
مع اشتراط إمكان المطلوب والأمر والنهي يشترطها في ذلك وكذا في العلو  
وهذا هو المراد بقوله والظهور حال ما يطلب به خوي الأمر والنهي منها  
على أن حقها العلو صالح للتشديد ثم ورد منبهين آخرين وبره على الكل أن  
الكلام في مطلق الأمر والنهي وهذه مع القوان بقوله والتراخي مستدا  
خبر توقف من التوقيف وقوله إلى أن المولى متعلق بشار العلم وقوله  
دون تقدير في موقع الحال من العلم أو من مجرد راي أي ليس بدار العلم  
إلى التفسير مجازاً والتقدير والفاعل المحذوف المصدرين أعني تقديره ورايه  
هو المولى ولوجه عطف على الجمع أي تبادر العلم إلى أن المولى غير الأمر لا إلى  
أنه قد راجع بين القيام والاضطجاع في الطلب لكن لا يختصن ليسخيل  
بل مع إرادة تراخي القيام وإدراك أن يحصل إرادة عطفاً على تقدير وقوله  
دعة منقول استحسان والضمير للعبد **قوله** وأما الكلام إشارة  
إلى خلافه أي في الأمر والنهي وهي هنا المنع أو التكويد والجمهور  
على أنه لا دلالة لطلبهما على شيء من الأمرين واختار المصنف التفصيل  
أخذاً بالاشبه وتفصيل المذهب في المستلزمين وتقرر الأدلة والأحو  
مذكورة في كتب الأصول لا سيما مختصر ابن الحاجب فلا يطول ذكرها  
صوله ولا تظن اعتراض من المعطوف عليه والمعطوف أعني قوله  
في الأمر وقوله في النهي وقوله فالاستعلاء بالشرط المذكور  
الطلب وقوله كما نبهت عليه في صدر القانون يعني بقوله أن الطلب  
يستند عني فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلاً وقت الطلب فإنه إذا  
استند عني مطلوباً فهو حاصل وقت الطلب تعين أن يكون حصول  
المطلوب الذي يستند عيه في المستقبل وهذا أعني توجيه الاستعلاء  
وصحرو وقوله الحاصل وصحرو صيرورته للاستقبال والمراد بتبيل صير  
حالا موزمان الحاله لأن زمان الحاله هو قبل صيرورته المستقبل حالا  
والعق لا وجود للنهي في الاستقبال عند زمان الحاله فلا يكون الوجود

ورته



المطلوب في الاستقبال حالا وقت الطلب فلا يلزم في قولك المحرك محرك  
 طلب الحاصل **قوله** واعلم ان هذه الانواع الاربعة التقني والاستفهام  
 والامر والنهي مشترك في الاشارة على تقدير الشرط بعد ما اى في انما يقبل  
 قرآن على ذلك وقول انما لا يجب بان هذه الاربعة منها معنى الطلب والطلب  
 لا يتكف عن سبب حاصل للطلب عليه بوجود ذلك السبب الحامل مسبب من  
 ذلك الطلب في الخارج فان العلة الخارجية وان كانت مجاهتها وصورتها على  
 لها طلبة الفاعل لكنها يوجبها معاملة لها ولهذا يقال ان العلة تقدر  
 في الله من وتاخر في الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا  
 عن الطلب في الخارج مع كونها من ذكر الطلب ودل طلبة ذكر السبب الذي يصلح  
 سببا ملائمة اغنت هذه القرينة عن ذكر حروف الشرط والسبب اذا  
 ليس معنى الشرط والجزء الاسمية الاولى ومسببة الثاني فالجزم السبب  
 الحامل بان تقدر بعد هذه الاشياء اما الاجاز فلا يلزم ان يكون حصل  
 مسبب عنه وانما هو لا فائدة على الخطاب بغيره او بانك عالم به فلذلك  
 لم يبع الجزم في جواب النفي **قوله** واما العرض اعراض عن الاستدلال  
 الاعراض بانها الفاء قد جعلوا اعراضا مضارعا في جواب الاشياء المحسنة  
 التي من جعلتها العرض وانما انضمت كل الاربعة التي سواء وقوله على من  
 اى على انفراد محدد ووجه محدد اصله **قوله** قال تعالى حكايته من  
 زكريا وان خفت الموالي من وراي وكانت امرائي عافا واصيب لي من ذلك وليا  
 يرثي اشار الى ان الامر الذي يقدر بعد الشرط لا يجب ان يكون على حقيقته  
 بل لو كان للذات او غير الجواز ايضا والى انه اغنا يقدر الشرط ويخرج المضارع  
 اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رصده حاله مثل قد  
 في حوزهم يلعبون واوصافا مثل اكرم رجلا حيك او استينا فامثل لم يدعوك  
 فتقوله يرثي يقرأ الى عرو وراكسا يدعوك على جواب الامر وفي قراءة الباقين  
 مرفوع فالجزم على الوصف كما هو الظاهر والمصنف على الاستيناف اذا لم  
 يلزم من اجل على الوصفية انه طلب وليا ربه ولم يوجب وليا وكذلك  
 لان الموهوب هو يحيى ولم يرته بل ملكه قبله فان قيل الاستيناف  
 اجاز يقرأ ربه ربه وهو كذا والخطب في لزوم كون النفي غير مستجاب  
 الى مع اهور من كنهه فلهذا ليس هو في الحقيقة اجاز ربه ربه وهو  
 له بواضا هو بطلان كنهه بل لم يملك فقال لم يرثي لانه الامر انه لا يترتب

على طلبه ما كان عرضا له وذكر مثله للانبياء وورث يتعدى بمن مثل يرت  
 ال يعقوب ويتعدى الى معنول مثل يرتني والى معنولين مثل ورثة حالا  
 والمزاد منها يارته مثل علم الاجزام جواب الامر استقارا الى ان الامر لا يجب  
 ان يكون معنونه بحيث يستعمل بالسببية بل يكفي ان يكون له دخل في ذلك  
 ولا فضا اليه في الجملة ولو يوسايط فان التقدير ان يقلل لم يقم الصلاة  
 واستفهام يعقوب الصلاة وينفقوا ويجرد الامر بالشئ لا يستعمل سيا في  
 حصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة والوصف بالامان زادتم  
 شرفا بالاجاز عنهم بكونهم بحيث يكفهم في الامتنان مجرد الامر ولذ هو  
 البعض عن هذا المعنى جعلوا يعقوبوا محمد وفا باظهار اللام الجازية اى قل  
 لهم قول لك ليعقوبوا بطريقا من الطاب بعبارة تليق وهما قهوا ووده المص  
 بان اصارا الجازم في الامتنان كما في قول الشاعر محمد بن عبد الله بن  
 اذا احضنت من امرى بالانظر ما اراد الجري لا سيما كما في قول ربه  
 حينئذ جواب كيت اصحب اى غير تكون الجزم فيها علة الجري لا سيما  
 وقد اطيعوا اعلى ان اصارا الجازم ضعيف فانظر هذا اجزا ما ذكرنا من كونه  
 جواب الامر **قوله** وتقدر الشرط لما ذكره من الشرط بعد لا يواب  
 الاربعة ارادتهم الحكم وانه جازم في غيرها ايضا تكثير اللطيفة وتامسا  
 بتقديره وان كان فيه كرم حذره بالسببية الى حذف اللام الجازم ثم حكم  
 بكثرة في ابلغ كلام وافصح ثم اشار الى معنى التقدير الجازم في اجزاء الامر  
 من الشرطية على الجواز الذي هو المعنى في الكلام المقصود بالافادة وبه  
 المبتدأ في قوله تعالى هو الذي هو الله فلهذا نصير الجملة اسمية فخص الفاء  
 زيادة حسن ولم يحل فانه هو الولي لم يرثا على امره عند واحد والله  
 اوليا مع انه انكار توحيى بمعنى لا ينبغي ان يحذف دون الله اوليا كما يقال  
 لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة لان الانكار وان كان  
 راجعا الى معنى النفي فليس كل ما فيه معنى نفي حكم ذلك النفي فالنفي  
 الصحيح شامد صدق على حسن قولنا لا نعبدوا من دون الله اوليا  
 فانه هو الولي دون قولنا اتخذ من دون الله اوليا فانه هو الولي وحسن  
 وانما يحسن معه الواو والحالية كما في قولك اتقرب زيد او هو احسن  
 دون هو ومن امثله حذف الشرط في القوان ان ارضى فاسعه طابا  
 فاعندون اى لم تفسر لكر العبادة في ارضي خصوصا في العبادة في ارضي

لن



المؤيد

أو ساء الذي قمر كونه بمنزلة الجسد الذي ما يكون ذلك محسب التحقيق  
 أي من غير إضافة إلى خصوص الرواي ما يكون بالإضافة إلى خصوص **قوله**  
 ولكن من أنواع من الكلام صورته صورة الله وليس يقد فيه ملاحظة لجملة  
 سيبويه وفي قوله نوع من الكلام إشارة إلى أن هذا باب على حدة نقل عن  
 مضاف الأصل الله أي له صور وجزيات كتاب النجى نقل عن باب الأمر  
 مثل اسم به وأبصر وعن الأبطال والاستهارة مثل ما أحسن إليه أو كما بالمس  
 مثل لا بأبالي أمة أم قدمت نقل عن معنى الاستهارة والترقى باب هذا الباب  
 ترك بحرف الله إلا لم يبق فيه معنى الله امتلاكه القترح بإدائه وليس  
 هذا لمن قيل المتولدات التي لم يضر بأصل حدة كالأعزاني يا مظلوم والأ  
 ستغاث في يائه من الفرق والتجيب في يالما وللدواهي والله به  
 والنصر والقصر وعو ذلك في مثل قوله ٥ أمزلق مبي سلام عليك  
 ٦ هل الأرض إلا في موضعين رواج ٦ وقوله ٥ الأتق عباها العا  
 الطلل البالي ٥ وهل يعن من كان في العنصر الحالي ٥ وقوله ٥  
 ديارج لو كنت دمعاً فلك مسككاً قضيت بجنى ولما قضى الذي و  
 وقوله ٥ يا ناق جدي فقد انقمت أمالك في صبي وعمرى وأحلامي  
 وأساعى ٥ وقوله ٥ ما عرفت لنجوب ٥ على معنى أقلت مكرور ٥  
 وقوله ٥ بأبلى ما اعتل عاني ٥ حياقي فلك وأحاي ٥ وقوله ٥  
 يا عين بكى عند كل صباح ٥ وقوله ٥ يا قبر معن كيف وأريت جود  
 قد كان منه البر والجرم ترا ٥ يا قبر معن أنت أول خلق ٥ من  
 الأرض خلقت السماحة مخصصاً ٥ وقوله ٥ أيها الباب لمرعك  
 الكتاب ٥ إن ذلك الحجاب والحجاب مخصصاً من بين الرجال المشير  
 إلى أن أي في قوله أيها الرجل وإنه كان مضموماً والرجل مرفوعاً مضاف  
 له كما في الله لكن المجموع في موضع الحال مما قبله وتحقيق ذلك أن  
 أصله تخصيص المنادي بطلب إقباله عليك ثم جعل مجزاً عن طلب الإقبال  
 ونقل إلى تخصيص عد لوله من بين أمثاله بما نسب إليه كما رأى الضيف في  
 أنا أكرم الضيف أي الرجل والمسكنة في أنا المسكنة أي الرجل وليس المراد  
 بأي ووضع هذا الخطاب ليكون بداجل هو عيان عادك على الضم  
 السابق وما يجب التنبيه له أن هذا الباب قد جرى فيه زيادة تعميم  
 ولم يقتصر على ما نقل من الله ولكنه لأنه قد يعبر مقام أي هو منظر



معرفة باللام نحو عن العرب اقوي النار للضيف ولا يكون مقولاً عن النبا  
لانه لا يكون والام او بالاضافة نحو انما شرا الانبياء لا يورث فمثل ان يكون  
مستصوباً بعدد او يا مثل انما الرجل قطعاً وان يكون مستصوباً بعدد او يا  
مثل المعرف باللام قطعاً واما يكون غلاماً مثل بياضاً فكشف العيبات وقد  
جرى فيه زياده نعيم بان لا يكون فيه زيادة نعيم بان لا يكون بياضاً  
بل ربما يكون محالاً لا يقتضيه في صورة العطف على مخرج مثل الذين اسوا والذين  
هادوا والنصارى والصائين وعمره قوله • وشعنا مواضع مثل السعال  
اي واخص الصائين واخص شعنا **قوله** واعلم ان الطلب جرى على عادته في  
تعقيب الابواب بعد بيان المقصودات ببيان خلاف مقتضى الظاهر فها لك  
لا يتطابق لها الا السمع من ابواب البلاغة والبرهان من ظلال المعاني والذرة العا  
والجودة على الحرب ونحوها والعقد ينصرف على كانه من الاجزاء بعد التماس  
في الامر وفيه اي في نوعها هذا طرف نصير وصلته يكون على الكلام بذلك اي  
بواسطة ذكر واحد من الطلب والجزء كان الاخر او ملتبساً بذلك وقيل ان المتكلم  
بذلك مع وجود خطا من مميزات البلاغة اي من شرائطها ومكالاتها واسباب  
ظهورها والاعتبار بها اظهر لك حاله شبيهة بالنهر في باحيا القلوب واما انما  
الى قول الكلام واستحسانه والانتقاد لمصونه بقدر ما نسبت اي بغيره  
ما يمكن لان المتكلم لا يرضى بالبيد من امثاله ذلك وتسمى المميزات بالمحسنات  
اللفظية والمعنوية على ما في علم السمع للناس هذا المقام كيف وقد جعل من  
جملتها بل من مميزات كل من المتكلم والسامع كامل المعرفة بمميزات كل كلام  
ولطائف اعتباراته اما المتكلم فلا بد ان يكون كامل المعرفة بذلك فكلامه  
وان استعمل على غزوات تلك وتجاوب صفاته لا يبعد بها ولا يبعد من محسنة  
بل خلق بالاعتقالات وينزل منزلة اصوات الحيوانات واقوال السامع فلا بد انما  
لم يكن واقفاً ما يتضمنه الكلام من اللطائف ينزل منزلة الاجزاء لا محسنة  
ولا امر بشانه وقوله من مميزات البلاغة في الحقيقة المعقولة به ومن فتن  
كنا كشف منه واظهره واقر من استلانه نسم بما شئت معلق كافترا  
نظم الكلام بان لما سبق بعد من او بدل منه وجعل هذا من مميزات البلا  
بمعنى ان ما تضمنه هذا الكلام من لزوم الانطباع على ما لا يجله المساق  
ومن النوع كمال المعرفة بمميزات كل كلام لكل من المتكلم والسامع بما تم به  
امر البلاغة ويظهر فان قلت مقتضى الكلام السابق ان يكون ان يستحسن

الكلام من متكلم كونه بليغاً ولا يستحسن مثله من متكلم آخر كونه غير بليغ وان كان  
المقام واحداً كما استحسن من على رضى الله عنه تسمية الميت مؤقياً بلفظ اسم  
الفاعل وليس يستحسن من فزع كما مر وظاهر ان هذه اختلاف النظم من جهة المقبول  
وعندها عند اختلاف المقام مثل ان يذبح القام يقبل في مقام التكاثر دون  
الابنة لا ينفذ ملة هذا فاما معنى تحليله بقوله ولا يشبهه الى اخر قلت معناه  
انه كانه وقتك لك شبيهة في جهة استحسان الكلام الواحد من متكلم دون  
متكلم مع انه لا يشبهه لك في الكلام الواحد في مقام دون مقام فقال الله  
نعم الاول اذ لا يشبهه لك في جهة من الثاني مع انه نظم وكما اذا عنت  
لجهة ذلك فاذ من لجهة هذا كما سئل هذا المسك حرام وان لم يكن حرام الا انه  
لا يشبهه لك في حرمة الخمر ولما في ذلك من بعض الحقائق استقيا لم يقتض لا فقا  
انه تحليل بقدر اى ما لا يقتض لجهة استحسان الكلام الواحد من المتكلم  
الواحد في مقام دون مقام لانه لا يشبهه لك فيها قوله فلا بد من الكلام  
من انطباع له على ما لا جله بياق يترجى على جهة اختلاف النظم في القول وقد  
عند اختلاف المقام وقوله ومن صاحب له غزوات لمحات الحسن يترجى على امكان  
استحسان النظر الواحد في المقام الواحد من متكلم دون متكلم ولما كان هذا  
مما فيه شبهة اجمع عليه بقوله والاى وان لم يكن للكلام صاحباً غزوات  
بمحطات الحسن غير متخطاها جاز محل كلام الصادق منه على غير محلاته  
الحسن بان جعل كلامه الموكد على غير نقي الشك ورد الانكار محلاً ويقرى  
عن الحسن للشهاب كسوته التي تحسنه وتزينه وهو الانطباع على مقتضى  
الحال في علم السامع ثم لما كان لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى  
الانطباع على مقتضى الحال ويكون المتكلم غارفاً بمميزات الحسن وهو كونه  
للسامع ايضا كذلك ولم يسبق في كلامه ما يصلح لانتها هذا عليه ذكره  
بكله الواو واعادة لفظ لا بد فقال ولا بد مع ذلك اى مع وجود الانطباع  
ووجود متكلم غزوات من سماع مخلوقه لاقتضات البلاغة وما فيها من  
انواع اللطائف وصحة غير ما للاقتضات وقيل للبلاغة وصحة ومنها  
للاصحة جمع معاجم والشرطية اعني اذا اتصلت بمحطة في موقع البيان  
لكون الالة والنبية من الاصحة ولا يرى به العارصفه كلام والناقي به  
للمقابل اى لا ترى انت بطله ومقابل له الدار والمصاحبة اى لا يتصور  
حده الدار ولا تقتض اليه مسخه جواب اما والضمير للكلام مستخا ثانياً في مقتضى



عليه على انه معنى المستوح وهو يعوقه اي يعوق تأنيده ولا جعلته مضدا  
 فالمراد بالضمير معنى المسوح ويجوز ان يكون الضمير للكلام والعايد للموصوف  
 مجزوف اي بسببه والضمير يسكون السنن وفتح الحاء الموحدة في الحزن والحق لا  
 انفس ولا اقل قيمة منها **قوله** ولا امر ما عدا ما مصدرية او ما مامية والمعنى  
 ان ليس ارتفاع قدر كلامه تعالى ونظر على المعاني والبيان لا حدا لا عاز وفي  
 نظر المحلة بعد العلو حيث يسوق منه ومن كلام القام ويظنون ان لا امر به  
 فيما على استقامتها المعنى وصحة اللفظ اذ اذركا بل بما يطعن فيما لا يحسن  
 في المحل من صحة اللفظ والمعنى كما ذكر في حاشية الكتاب مع الجواب **قوله**  
 واجبات المحسنة لاستعمال الكلام الذي في صورة الجزو حيث اذا استعمل  
 في معناه الحقيقي كان مجزا وان كان عند استعماله في معنى الطلب انشاء  
 وطلب لا جزا وبعضهم على انه جز بعد جز واما الضرف في ان حصل ما هو مقصود  
 الحصول بمخرجه الاصل فاجزعه واقعا وهذا السبب بعولم انه استعمال  
 للجز في موضع الطلب دون ان يقولوا في معنى الطلب الا انه قد سبق في بحث  
 الفضل والوصول ان مثل رحمه الله انشاء وذكر في مثل الاما يترك الباء على  
 الاستعمال الاجاز الذي هو مقصود في ذلك لا اي ليس الامر كذلك وجوز  
 كمال الاستطاعة لما فيه دفع افعال خلاف المقصود وهو ان يصير الله تعالى  
 دعاء عليه وعلى هذا يكون الكل مجازا خارجا على مقتضى الظاهر في مقتضى ظاهر  
 اللفظ ان يراى به معناه الحقيقي وحصول كلامه الى اجزاء المحسنة لا سؤال  
 الجز في موضع الطلب محسنة اذ جهة تفصيلية هي التناول واظهار الجز في  
 الوقوع وقصد الكناية وحمل الخطاب على الفعل بلغ محل وحاشية اجماله  
 من مناسبات اخرى وجه حسن قصد الكناية بجوز ان تكون الكناية بسببها لا لفظا  
 لما فيها من المناقضة ولفظ التبعيد حسنة وان يكون لما فيها من الاجازة عن صورة  
 الامر من جعله رابعة هي الاجازة عن صورة الامر ولو حصل المحل على الفعل  
 واحدة من الخمس فقد سها **قوله** وهل طلع هارون في الرعية اي للرعية في حال  
 الخلفاء العباسية بويج له بعد اخيه موسى الهادي في ربيع الاخر سنة  
 سبعين ومائة وتوفي بطون يوم السبت الثالث من جمادى الاخر سنة  
 ثلاث وتسعين ومائة وهو ابن اربع واربعين سنة جعل تولاه بعد  
 تولد محمد الامين وبعده الامون فما قبل ان طالع سال المامون عن محمد المامون  
 فقال علي الهادي والسلام عند محاسنك يا اخي المومنان فناديا من لفظ

مساويك جعل الهادي له وقد سها على محمل الامين ليس على ما ينبغي ومن قيل  
 الاجازة عن لفظ مساويك ولفظ نجرة الخلاف ما روى ان الرشيد واخي  
 رجل حزمة خمر وان قلنا للفضل ابن الربيع ما اذا كان يا فضل فقال ذاك هروي  
 الرماح يا امير المؤمنين فناديا من لفظ الخيزران لانه كان اسرا والدة الرشيد  
**قوله** اقترى اي اتفعل فتعلق ان خلع هارون على كاتبة وعمر طارون  
 على صاحبها كان الامر في التناول **قوله** او هل جن غضب الداعي العلوي  
 هو الحسن زيد بن محمد بن اسمعيل بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين  
 ابن علي رضوان الله عليهم اجمعين وكان مولد ومثناه بمعية الرسول ونبوة  
 وفصته من الشهرة بحيث لا ينبغي ان يظن انه ملك عصره ذلك انه خرج في  
 خلافة المستعزي بالله واستولى على طبرستان وما يليها واقام له الدعاية  
 وذلك في سنة خمس مائةين وتوفي في سنة سبعين ومائةين وتوفي  
 الامراخ محمد بن زيد الى ان قل نحو بخزان في سنة سبع ومائةين ومائةين  
 وشاعره ابو مقاتل الرازي ولقد استثنى يوم المهرجان لانه لم يشرى وتكن  
 ليروان عن الداعي ويوم المهرجان فقال له الداعي اعني بيدي بعد ايوام  
 المهرجان وقيل بظنه وصره حين عصا وقال اصلاح اوده ابلغ عن نواه  
 وفي تاريخ السلاجي ان الراعي كاله كان الواجب ان يفتح القصة بغير  
 لا تانه حرف غير محبوب ولو قد تمت المصراع الثاني لكان اصوب فقال ابو  
 ابو مقاتل ايضا السيد ما في الدنيا كلمة اجل من قول لا اله الا الله وابدا  
 لا فقال الداعي اصبت واجدت واجرك عليه وروي ان المعتصم بالله لما  
 بنى قصر بالمدينة وجلس فيه اشده احتج الموصلي يا داور غيرك البلا وما  
 يات شعري ما الذي ابلاك **قوله** فظير المعتصم بهذا الالتماس وامر بخدم  
 القصر **قوله** وهل تسميته العرب يشرب ان هذا العوز والتناول  
 ليس من المتكلم فاحل الاستعمال لان كان من المسمى فاحل الوصف وقد  
 يقال ان العوز قد جرى بمعنى الهلاك ايضا يقال قوا الرجل اذا مات  
**قوله** وتان لاظهار اخر من الوجه ترك اللام لان المحنة المحسنة  
 نفس الظاهر اخر من وكذا الكلام في قوله وتان لقصد الكناية وتارة  
 حمل الخطاب والاعتبار بان المعنى وتان القصد الى اظهار اخر من بعد  
 لا يستقيم في قصده الكناية بل هو من بابا ليل مع المعنى لان قولك المحنة  
 المحسنة تان تكون كذا في معنى انه استعمال الجز في موضع الطلب يكون



لكن اذا وظهر صورته وبه طلب ومخير نفسه واليه وخلافه للطلب وكذا  
المستكره في غايته والمنسوب للمع والحرورية قوله حكرا الحسن وصحة عليه  
لا تنقش المتن في الخيال حيث يغلط الحسن في الحكم بخلافه فان وتخرج  
له محمل ثان اخر في وسع المعين وهو ابو العلا المعري واحمد احمد بن عبد  
الله بن سليمان التميمي ولد سنة ثلاث وستين وثلثمائة وقال الشعر وهو  
عشر سنين او اثني عشر ودخل في بعداد سنة ثمان وتسعين وثلثمائة ومات  
بجميع النعمان يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الاول سنة سبع وتسعين واربعمائة  
في ايام اقامته بامر الله **قوله** والسري السويدي والناوي بالهنا  
وهما في موضع الظرف بخلاف المصنف اي لصحي في وقت السري امامي وفي  
وقت الناوي خلفي وقد يقال في معنى البيت اي يبري ليس الا فتك فصل  
عادة السير الى الجباب انوجه اليك في اول الليل فحيالك امامي واربع عك  
وقت الفجر فحيالك على نري **قوله** وتارة لتقصدا الكاية وذلك ان محمدا  
بحصول النظر في الاستقبال من لوازم طلب النظر المقضي الى الاستقبال فغيره  
على ما هو طريق الكاية التي في معتمها من المحسات تكونها ابلغ من الصريح  
مع ما فيها ههنا من رماية الادب بترك صوت الامر **قوله** وتارة لطلب الجواب  
على المذكور اي على المعنى او الترك الذي اجزه فصلا الى طلبه ابلغ من حل لطف  
وجه اما الابلغ طائفة من التلافة على ان مخاطبه كانه ساجد الى الاحتال  
حيث صرح الاجاز عن وقوعه ولو في الاستقبال واما الالطف فلما فيه من  
الاشارة الى ان مخاطبه في محبة هذه المشابة **قوله** وتارة مناسبات  
اخر كان اللاتي بالاعطف على قصدا لظا ول مناسبات بالغيب والاعطف  
على الاظهار الحرص مناسبات باللام الان الرواية بالرفع على معنى وتارة  
الحجة مناسبات اخر مثل هذا افتتان مفضي لا فتان وتلك للنايات  
مثل اظهار نصيب الاسباب كقولك اشتريت لي عبدا مقام امير والى الله  
على الكمال في هذه النوال كقولك اعطيتني مقام اعطيتني والاشعار بالاستعانة  
عن السؤال كقولك سميت في حاجتي ورحمت خذ وفاقتي والاحراز عما يكرهه  
المخاطب من عدم التقوى لوقلة الله وفقه للسقوى بخلاف وضعك الله  
تظا الى اظهار اللطف واحسان ذلك **قوله** وما من اية هي مبتدأ بزيادة  
من الاستعارة وكل من اتي القرآن وواردة صفات لها والحجة بعد  
الاجز المتعدا وهذا اشارة الى استعمال الجزم مقام الطلب والامانة والاهل

العلامة احتلها اوتى لا يفرج اليها في معرفة ذي العلامة نقلت  
الى الطائفة المخصوصة من القرآن المبين وطا واحرها توفيقا لكم  
في الاعتقاد وبنا لا الله جل الخطاب على الكف عن عبادة غير الله بالحق  
الابلغ الالطف والظن بالربعة في وقوعه ووصف الخطابين بالمسارعة  
الى الامثال وكذا في الاستفكون وتوسون وبجاهدون ووجه كون  
هذه الاخبار في موضع الطلب ان احدا لمشاقي يكون بطريقا للطلب  
دون الاجاز بوقوعه والذلة على الجان المحم من عند اب الله بالآ  
والارضا والى سباب الحاجة لا بطريق الاجاز بذلك وقوله فانظر الى ان  
هذا الوجه لفظا واو فمعنى يعنى من اجل الاعتقاد ولا يستفكون على  
حذف ان ورف المصارع والمعنى ان لا اعتقاد وان لا استفكون او جعل وهو  
على الاستيناف يا ايها الكافرون يقولون من اننا لو علمنا احب الاعمال الى الله  
لعلمناه **قوله** ومن هذا القبيل ما مر من خوا عاذك الله وعصمك وكان  
مثلا لمن عند نفسه وهذا استشهاد بقوله ليبلغا كما بالاي والمنكة  
في الماصي تناول وفي المضارع الرعة في الوقوع والاشارة على استحسان  
الرحمة حتى كاتفا وقعت وخود ذلك **قوله** ومن الجاهات المحسنة ما  
مر كانت كات ايراد الخبر في مقام الطلب فذكر من نكت ايراد الطلب مقام  
الخبر اظهار معنى الرضا بما دخل تحت الطلب وفضله الى وجهين ثم اشار  
الى التعم بقوله وما شاكل ذلك **قوله** اسبقني بنا او احسنني لاملو  
له بيان لا مقلية ان تطلب اي لا ملومة ات ولا مقلية من قلام  
بغضه ومقتضى الظاهر الاخبار لان المعنى ان انا من بها فعلمين لانه  
توكل ولا بغضك اسما واحسنيت قالوا لو قال هذا العن  
البيت في وصف الدنيا كان اشعر الناس وقوله فاعلا حال من ذكر  
لفظ الامر الى اخر وصير اختار تنصن وفي حقه لكثير وجوه جوابه  
للامر وصيرتقا وبه لما اختارت ومبني ذلك على ان قوله او توخي اظهار  
نفي ان يتفاوت عطف على توخي اظهار مزيدا الرضا وقوله كما تقول  
صم او لا تقم عييل للبيت على التقدير الثاني فهذا المثال وقد يوهو  
الله مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا على ان يكون لكنه مستقلة  
مما بلة لا اظهار معنى الرضا وصير جوابه وتقاونه للطلب وفاده  
بين وصير عليه لتوخي اظهار نفي ان يتفاوت الجواب وهو قوله



استغفرهم أولا تستغفرون معناه استغفرتهم ام لم تستغفروا فتفاوتت  
 الجواب وهو ان الله لا يغفر لهم الله وكذا لا يغفوا طوطا او كرها معناه  
 ان عدم تقبل انما لغفر لا يتفاوت بان يقع مطلوبة وهو الاتفاق بالطوع  
 او لا يقع **قوله** وما شاكل ذلك مرفوع معطوف على اظهر معنى الرضا  
 وذلك كالايمان الى كون ما يخبر به محبوبا ومرغوبا وغريبا ومحجبا براد حصوله  
**قوله** والامر مستند اجزى من شرط والطرف بعد في موقع **الحال**  
 او الصفة بزيادة اللام كمثل الخراج على اسرار الى ان يكون مريدي في معنى اكرم  
 زيد اي صار ذا اكرام والبالا في الفاعل مثل كفي بالله والنية اظهار ان  
 هذا الفعل امر عجب ينبغي ان يطلب ليعمل منه وهذا السك اسان  
 ان كون الجهة المحسنة فيه اعتبارا لطيفا لا يراى الطلب في مقام الخبز والا  
 كان هذا مع القيد بقول من جعله امر اجبي الخبز من لفظ الكلام وهو الجرح  
 واستمر لفظنا القيد من قول من جعله امر اكرم اكرمه والبا مريدي في المعقول  
 او من اكرم صاذا اكرم والبالا للتعبير الى احصله كذا وصم ذاك اكرم اي صفة  
 يا كورا واعتقد كرمه والامر على صفة **قوله** وطنا النوع يعني ان  
 طرق الكلام البليغ واساليه متكرر جدا بحيث لا يحصى وكل مقتضى ظاهري  
 الكلام فظلال الظاهر منه مدخل في الصرون متكرر هذا والمصنف يترك  
 عليه ويرشدك اليه بان بالصرح كما مر في اخر من الاسناد والمسند اليه  
 والمسند بملك وفي اشكال الحالات ايضا وتارة اكثر بطرق الهوى الى التهور  
 والتمسك بان ورد في اسان المساح احكاما وامسك من خلاف مقتضى  
 الظاهر من غير تصريح بانها كذلك وتلك الاساليب مع تكررها وتخللها  
 جدا مشتركة في رجوع اهلها الى السكاعة وفي كون نسوها وناسها ورواها  
 ولها ايضا من طرق البلاغة وشعها ومن خفيات اسرارها وغرائب كبتها  
 شبه اساليب الامراج على خلاف مقتضى الظاهر بانها اصولة وغير  
 في قلوب العارفين باخبارها شيئا من موارد البلاغة وفروعها ومسار  
 النصائح وصنوفها وحيل العزوق مشتركة من الافاضل لاجراء  
 التهور عليه ولذا يوهى انه قلب وان كان قلبا ووجهه ولا كالا لاسلوب  
 اي والحال انه لا مثل لاسلوب الحكم في جملة تلك الاساليب وهو  
 ان يتلق المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه ويتوقعه والسائل بغير تحايا  
 ويطلبه كما لا يولد قول الشاعر انت تشكي لي اي جات المرأة

مشيئة

مشيئة عندي في الحاجة امر الضيافة ومباشرة فيه الطبع والاطعمة  
 للحنوف مرقم في ان امرها بالمساهلة في ذلك مكان المزاولة والتقاء  
 هنا لك مقام المصادقة فاجبتها بخلاف مرادها وامر بها ان تجري على معنا  
 وترتد في ذلك على معهودها واقتضاها فتوله وقد رأت حال من  
 صير تشكي وهو من غير رأت وكان من غير قلت والضيفان جمع صنف يحسن  
 يقصدهون والضيف المحسن يطلق على القليل والكثير وكان في الاصل للصدر  
 كالزور ولذا قال هو الصنف والضيف للضيفان القاصدين منزله وما قام  
 التارئين ساجدة ومراة ولان كونه تعالى يسئلونك عن الالهة الالهة  
 سالوا عن بيان السبب الفاعل في به والهلاك فبقا ثم تزايد على التدريج  
 الى انه يصغر به ثم تناقصه على التدريج الى ان يصغر كالحلال فامر النبي  
 صلى الله عليه وسلم بان يجيب بيان السبب الفاعل في ذلك تنسها على ان  
 السؤال عن هذا النوع بحالهم لانهم ليسوا ممن يسهون بسهولة امر استقارة  
 القربى من الشئ واختلاف تشكلات متوزنة فيما على الصبار والمخللا  
 او صناعه من الشئ على ما جرت في علم الهند وكقوله تعالى لسا لوتك ما اذا  
 يتفقون الالهة سالوا عن بيان ما يتفقون فاجابوا ببيان مصادف النفعات  
 تنسها على ان السؤال من ذلك هو مهم لان النفع لا يكون خيرا وصده  
 ولا يخرج عن هذا الاضاعة الا ان امرت الى المصروف ووقته في المواضع  
 ان الضيعة لا يكون صلحه حتى يصار بها طريق المصنع واما انما  
 اذا تكون ضيق في السؤال اذ كل احد يعرف انما الذي يكون فيه خير ومنه  
 ولذا اورد في الجواب لا يطرق ان يكون جوابا بل بطريق ان يكون بيانا  
 لما يتفقون بقوله من خير فتوله والسائل عطف على المخاطب والنا في خبر  
 لنتهية او لئلا منه لئلا يكون القيد واستقبله به وقوله ينزل سؤال  
 السائل جملة مبينه كقيد تلحق السائل بغير ما تطلب وهو سؤاله وله  
 وتعد به وحاله للسائل وعن من موضع التقوية كاللام في الضرب  
 لزيد والا فالنفع من متعده به وقوله ان سأل عنه بدل من هو  
 او منته اجزى البق والجملة خبر هو والجملة صفة لسؤال وهو معنى السؤال  
 عنه وفي كون الالهة الاولى يعني يسئلونك عن الالهة من قبل الاسلوب في نظر  
 لالهة لسؤالهم على ان سؤال عن السبب دون الحكمة وفي بيان الكشاف  
 ما شعربا به سؤال عن الحكمة وما مرسان ذلك في الحواشي **قوله** وان هذا



الاصول الحكيم اشار الى الجس كما يقال هذا الحيوان الساطع اشار الى الاسرار  
 وذلك الكتاب المذكور على النبي عليه السلام اشار الى القرآن وهو دليل الى الاسرار  
 وقوله لا عما صادف المقارن احسن مصادفة واشد مطابقة لتزيت عليه ما ذكر  
 من بحر تكية نشاط السامع بحيث يصير كالطائر المحرور الذي لا يحل له ولا وقار ولا  
 في من نشاط السامع ليس متماهي قوله هو من عطية وهو من نشاطه لا يها  
 تكون تبييضه وهي ما ياتى به الله الان يحل ما سلب به لا في المصنوع من  
 نشاطه والوقار والحل والرزانه وقد يقرنوه ويوروا المحرور الذي صابا البحر  
 وضاد كاهلهم المحرور الطائر ويحير سلبه ويزيد السامع الشك في الحكمة الجديدة  
 المعترضة في ثم الغرض يقال فلان شد به الشكينة اذ كان في النقص انما  
 ولين الشكينة بخلافه وذلك الخارج هو الغرض من الخوانج التي خرجوا  
 على علي رضي الله عنه حين رعى بالحكم وسللت السيف زعده من التعمد  
 والضعف الضعيف والموجبة في الغرض ان يحرك فاعل سل في الان  
 مصر على ما هو مذهب الصوريين في شايخ العاملين والمستتر في بحر الظاهري  
 والبارز للحجاج والذهمة السوداء في من امر اسود والاه من القصد والهيئة  
 البيان الذي غلب على السوداء وورث ثوب وقوله متمايا اي مظهر من  
 الغياق من غير ان يكون غياق وميرزا في بحرنا وهذا الحجاج انا بالجس  
 والعتيد في بحرنا لوعده بالحق في الغرض لانه من فاعل قال وهو  
 صمد الخارج قد قدم الاول على المصنوع لانه باعتبار ما يتقدم من كلام  
 الحجاج ما هو الثاني مع عدم العاطف لكونه باعتبار ما قبله من كلام الخارج  
 من غير تشارك وتشاركهما بالعاطف حال ثالث هو قوله متوصلا  
 اي متوصلا به لله الى ان يرى الحجاجها لطف وجهه ان كان مثله هو  
 جدير بان يعطى لان تبييضه والخرم بالكسر الامان لا بالفتح فانها الخ  
 من امر او من امر بالعم صارا امرا صنف اعطاء ما لا لا الصنف بالقرين  
 وصنف منه واوثقه والصنف ما يوثق به الاسير من قيد وقد وعده الحجاج  
 الامانة والوعد من قول بالاعيان الخفض بالسر بعد كونه للقر **قوله**  
 وليكن عطية على مقدر اي هذا هو في علم المعاني متعلق بكلامنا على ما ذكر في  
 صدر الفصل انه لصبط معان على المعاني والكلام فيه وشغل حال مقدر  
 من غير كلامنا وحق غاية لما في الاسماء الى علم البيان من معنى امتداد الكلام  
 فيه وبسطه وصير منه علم البيان وهو بيان لما نحن له اي مقصود له ومنه

لاجله وما نحن له مقصود ايرادنا واللام للثبوت ومنه في موضع الحال من  
 الحجاج وروى في هذا الكتاب مثل هذا المقدم والمراد بما نحن له الكلام  
 ههنا فيهما من غير تقرر من حصول مقام الاستدلال والكلام كما سبق بالنظر  
 بدليل انه جعل الكلام في الاستدلال والعروض استيناخا للاخذ في الغرض  
 لعلي المعاني والبيان وسماه في موضع اخر انصافا باله ثانيا وبهذا يظهر وجه  
 صحة تقيده اجر كلامه بالان مكان لما حرر بالنسبة الى ما نحن له وهو الان  
 واخر بحسب التحقيق وهو حين يحكم الكتاب ثم كون البيان مشبه من المعاني  
 باعتبار انما في كون كل منهما على حد يوزن بالثبوت وينتقل من احدهما الى  
 الاخر ولهذا سماهما علمين وعرفهما بقرينين وجعلهما فصلين وهذا آخر  
 كلامنا في شرح الفصل الاول والحق السبيل للتوفيق لشرح الثاني وان  
 يفيض علينا في البيان ما قام من في المعاني انه المفضل للاول والاخرى وله  
 الحمد في الاول والاخرى **الفصل الثاني في علم البيان**  
 اي في ضبط معان ذلك الكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة بيان حده وقايته  
 كما ورد ما هنا قاعدة لضبط المعاني فلا في مجالات تفاصيل المقاصد بوجه  
 الى التشبيه والمجاز والكناية وبلغ اصوله بيان المقاصد الثلاثة ولهذا  
 قال الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه اشار الى ان القاص  
 لضبط المعاني والاصول الثلاثة لتقرير المقاصد كما اورد في فصل المعاني  
 مقدمة لضبط المعاني وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانونين في  
 الجزئيين الثلاثة والاربعه واخرى الطلب باقامه الحسن والقوام لبيان  
 المقاصد وان حلت ضبط المقاصد على بيان الموضوعات كما يقال ههنا  
 القاعدة ايضا تشغل على بيان موضوع البيان وهو الجز والطلب من  
 حيث استما لها على الله لالات التي يات بها المعاني الواحد بطرق  
 مختلفة في الموضوع والحكايا ان تصغي اليها من جمل موضوع علم البيان  
 من الله لالات التي تجري فيها الموضوع والحكاية وهو من اقسام العرب  
 والمعنون الادنيه الباجية عن احوال المعاني وانما القارئ بالحكايات شرح  
 الصروف الى هيات المفردات وما في حكمها والحق الى هيات التراكب من  
 حيث تباديه اصل المعنى والمعاني من حيث لا تطابق على مقتضى الحال  
 والميان من حيث الاختلاف في موضوع الله لاله وحكاياها واذا تحققت  
 فليس البت في البيان الا من احوال التشبيه والمجاز والكناية **قوله** وفي



ان محاولة يعني الطلب ليراد المعنى الواحد بالعبارة المختلفة الدلالة  
وضوحا وخفا اما يمكن بالدلالة العقلية دون الوصفية فلا بد ههنا  
من التفرع لافراد الدلالة وانما تنقسم الى الوصفية وغير الوصفية وان  
غير الوصفية كرمي وكيف هي واكتفى بالزيادة متعلقا بمختلفة وفي بطون يراه  
المعنى فكذلك بالدلالة تكون من حيث تعلقه بطرق فلا يكون هذا من تعلق  
حرفي بمرمعي واحد بفعل واحد مثل مريت بندي وعمري بل من قبل اكلت من  
الستان من العنب وكذلك ان يحمله متعلقا بغير ممكن لانه في معنى لا يمكن  
كما في قوله انا وبذا غير متارب يكونه في معنى لا صارب مع امتناع انا وبذا  
غير متارب يكونه في معنى لا صارب مع امتناع انا وبذا متارب على صارب  
بتقدم محمول المضاف اليه قل المضاف او يحمله الامر ايراد المعنى وهو ظاهر  
وقوله غير ممكن خبر ان محاولة وترك التامان ثابت المصدر مما يستباح  
فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصان اشار الى ان المتغير  
في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء وانما الاختلاف في مراتب الوضوح  
وباية ونقصا تام بعد التنبه على هذا الرمال بذكر الوضوح والخفاء  
العلم بان المراد بالخفاء هو الوضوح بالسبب الى الاوضح **قوله** فانه اذا  
اوردت تنبيهه بالمثال على مكان الضرورة وانما يلفظ مثلا الى ان هذا جار  
في كل مثال وصحبه منه لمعقول قلت وهو خيد يشبه الورق في البحر ولا يرد  
بالكلام اعم من مصطلح الفاعل لانا لظاهر ان قوله ذلك خيد يشبه الورق  
وصفي لا اسنادي وخبر منها للكلمات التي في ذلك الكلام ومعنى يراد ايضا  
يراد في تلك الكلمة لا كلمة اذ ليس ههنا مراد في كل كلمة ولو اريد بكلمة ما عوم  
الجميع لا كل فرد هو اعم ايراد في مجموع الكلمات لا كل كلمة واليهذه العود  
الصوري في كونه فان الموضوعه لتلك المفهومات مجموع المرادفات لا كل  
مرادف وصيرفه لهذا المعنى والاسماع ايضا فلفظ المرادفات الى المصنوع والى  
الفاعل وخبر منها المرادفات وتلك اشار الى الكلمات الاولى المذكورة في  
قوله ذلك خيد يشبه الورق وانما قال من غير تباطؤ في الوضوح لوجود التامان  
في خصوصيات الكلمات وبوقف دلائلها البعض على قرينه نفى المرام بان  
يكون مستزكا وفي سرقة انتقال الدلالة الى المعنى بواسطة كثر الالف  
باستعمال تلك الكلمة ونحو ذلك مما هو اريد على العلم بالوضوح فان المراد  
انه لا تفاوت في الوضوح بالسبب الى نفس الدلالة الوصفية اذا اوردت

كله

الغنية

الهيئة التركيبية واقصر على ايراد الفاظ اخر مرادفة من غير زيادة لو نقصنا  
**قوله** والا اي وان لم يكن السامع عالما بوصفها لتلك المفهومات  
لم يهتم منها شيئا مثلا اي بالكلية واستغنى به عن المصدر او الحال ان ذلك  
فان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا اناسا فان قيل علم العلم  
بوصف كل كلمة اعم من ان لا يكون عالما بوصف شي منها او يكون عالما بوصف البعض  
دون البعض وهذا يستلزم ان لا يهتم شيئا اصلا بل ان لا يهتم الكل  
والحاصل ان رغب الاجابة التي في حكم العلم بالوصف سليبي في فهمه وهو  
لا يستلزم الا السبب المحرم في العلم قلت المراد انه لا يهتم شاعرا  
هو معنى الكلام لا اذ هو ولا واحدا ولا ما هو معنى الكلمات وذلك لانه اذا  
جعل معنى بعض اجزاء الكلام جمل معنى الكلام مزوجة انتقال الكل بالشيء الخ  
وفي قوله واللام يهتم شيئا مجرد قوله كان فهمه منها كهمم من تلك شأن  
الى ان المستروط بالعلم بالوصف هو فهم المعنى من اللفظ وهو لا ينافي ان  
يعمل المعنى في الجملة بفعل الوضوح الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى وبهذا  
يبدو ما يقال ان العلم بالوصف هو قوف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى  
عليه لزم الدور **قوله** وانما يمكن ذلك اي التماثل في الوضوح في  
الدلالات العقلية ولو كان ذلك اشار الى محاولة الابرار بالطرق  
المختلفة في الوضوح على ما هو الاسباب يسوق الكلام كان الاسباب  
ان يقول بالدلالات العقلية وقوله مثل ان يكون موقع المصدر  
لممكن او الحال من الدلالات والمثل لا يلزم ان يكون نفس ما اصف  
اليه لفظ مثل بل يكفي ان يكون في ضمنه وقوله شيء خبر يكون قد علم على انتم  
وهو يتعلق بالخبر ويجوز ان يكون لغوا ويكون تامه وقوله ولثان وثالث  
عطف على شيء اي ويكون لها ايضا تعلق بذلك الاخر فاذا اريد التوصل بها  
من المتعلقات الثلاثة الى المتعلق به اي الى ذلك الاخر الذي تعلقت به  
الثلاثة فاما ثانيا وثالثا الثلاثة في وضوح التعلق وخفايه بل ان يكون تعلق  
بعضها او جميع من البعض مع الوضوح والخفاء في طريق افادة ذلك الامر المتعلق  
به لكن الملتزم وهو جهة تفاوت الثلاثة في وضوح التعلق وخفايه حتى  
يجوز ان يكون تعلق البعض مما ينتقل اليه انذه من سهوله البعض بعد نظر  
وتأمل لا فئتان الى وسط او ساطع في العلم ويكون تعلق البعض بالاسطة  
في الثبوت والبعض بواسطة او اكثر واكثر الى ما لا يحصى فيكون اللان مر



وهو صحة التقاوت في طريق الافادة حقا فان قلت بل اللزوم صحة  
التقاوت في طرق الافادة لا في طريقها غلما هو المدعى قلت المراد ان  
يكون ذلك الطريق او صرح او اخفى بالنسبة الى طريق اخر وهو لا بد قطعا  
قلت المطلوب صحة التقاوت في الدلالة لا في طريقها قلت التقاوت  
في الطريق من حيث انه طريق ومتوصل به تقاوت في الدلالة اذها القول  
بل لا يمكن للتوصل سواء هذا اقال في طريق افادته ولم يتصل فيه اي في ذلك  
الواحد بل ما هو مقتضى ظاهره هو ان الكلام في هذا لا يلزم بطريق  
الافادة ذلك لو اريد المتوصل به بل الكلام المودي لتلك المعنى الذي يقصد  
ايراده بالطرق المختلفة لان الاختلاف بالوصوح في بعض مقدمات الكلام  
يرجع الاختلاف في غير الكلام وسبب هذا زيادة بيان ثم لا يخفى ان عطف  
خصايه على وصوح التعلق اذ هو زيادة الوصوح والافا لتقاوت في الوصوح  
كاف في المقصود **قوله** واذا عرفت هذا الى مكان التقاوت في الوصوح  
اعلم هو في الدلالات العقلية دون الوصفية عرفت ان لصاحب علم البيان  
زيادة احتياج الى التوضيح لانواع الدلالات الفكرية لعرف ان العقلية التي  
من انواعها وان كيف يجري فيها التقاوت لياتي له معرفة ايراد المعنى الواحد  
بالطرق المختلفة في الوصوح بخلاف صاحب علم المعاني فان اكثر خواص  
التركيب والادكانت بدلالات عقلية كفي الشك ورد الامكار في ان تكون  
نظيرها ليس من تلك الجهة وبجست تقاوتها وتماثلت له تلك الحاجة  
الى التوضيح لانواع الدلالات والفكر وان كان بحسب الوصوح جذا للكمة  
كثير وعرف ولهذا مع الفكر الطيب بتذكر الوصف لكن ساع استعاضا  
في الكثير لا يعلق على الواحد لانه حتى اشترى ان جميع الكمال كالات وكل فاعلم  
فما الكالات ولكل منها دلالة فيقصد به الدلالات وتنوع الى مطالبة  
وتضمنه والتراميه فكما انواع فكون اضافة انواع دلالات الفكر  
لامية والدليل على هذا انه ذكر النوع الواحد منها لفظ الجمع حيث قال  
بالدلالات الوصفية وجرم اجزها في الكلام الواحد فانه بالدلالة  
الوصفية **قوله** فتقول بيان لانواع الدلالات بعد القول في اعتبار  
مطلق دلالة اللفظ على ما اشهر وتقرر من انها كون اللفظ بحسب فهمه  
المعنى فلا كذلك شئ من تفسيرها بما على انه يريد بيان ان ليس المراد باللفظ  
ها هنا ما اشهر من كون المدلول جزءا من المعنى الموضوع له ولا من اخصا

له بل عام واعم ولما ان دلالة اللفظ على المعنى فيه بينهما بين السامع ايضا  
فان اللفظة ال والمعنى مدلول عليه والسامع مدلول له بل مدلول له  
تعتبر ايضا فتارة الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى  
وتارة الى المعنى فيقال فهم المعنى من اللفظ معنوه متبناه وانها جمة  
وتارة الى السامع فيقال فهم المعنى من اللفظ او انتقالا الذي من المعنى الى المعنى  
وبعد الاعتبار مع ان الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى الى معنى  
وفي قوله اللفظة حتى كانت اشارة الى ان المصنف في انواع الدلالات  
وضع المقدمات حتى اذ اوصف دلالة التركيب بالمطابقة او التضييق والالتزام  
كان ذلك باعتبار وضع الاجزاء وفي قوله لهنوم انما الى ان العرض الاصل  
من الوصوح هو فهم السامع لا قصد المتكلم فانه اما قصد المعنى اللفظ  
لقصد السامع وذلك انهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل من حيث  
يدل عليها بالانفاظ مدلولات ومن حيث يعنى بها معاني ومن حيث  
يحصل منها معنومات وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشعارا بان المدلول لا يعتبر  
في الدلالة زيادة بعض اللوازم وتقصان بعض الاجزاء التي يمكن مطابقة  
لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوصوح وقوله بحكم الوصوح متعلق  
ببدل يعنى انه الذي يحكم به الدلالة والهم لا العقل بانه مع  
قطع النظر عن وساطة الوصوح وفيه اشارة الى قد الحيشية وان المطابقة  
هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له  
وبالنظر الى حكم الوصوح حتى ان اللفظ المشترك بين الكل والجزء او اللزوم  
اذا اعتبر دلالة على الجزء او اللزوم ما يقتضي الالتزام لم يقصد في عليه  
المطابقة وان كان الجزء او اللزوم عامر الموضوع له في احد الوصفيين  
وذلك لانه ليس بحكم الوصوح بل بحكم العقل ان الكل لا يوجد بدون الجزء  
ولا الجزء ويزيد ون اللزوم وكذا الكلام في تعيين دلالة التقيد والالتزام  
بوساطة التعلق وحكم العقل فيستدبر وجعل الوصفية اسما للطائفة  
خاصة لما افاد بحكم الوصوح وبحسب الوصوح المحض من غير اعتبار بط  
عقل والمنطوقون يسمون التلازم وصفية لما ان الوصوح مدخلها  
ويجملون العقلية اسما لما يكون بحسب العقل الصريح من غير دخل للو  
كدلالة اللفظ على وجوده لا فقط ومن غير ان يكون مقتضى الطبع للدلالة  
اح على اذى الصدد رواج على الوجع وقوله لهنومها ذلك اي لهنوم اللفظ

بلوم



الذي وضعت اللفظة وقوله وتسميه اي ذلك المهور اصليا اعتراض  
بين خبر كان واسمه والماضي صليا لانا لاصل فيما للوضع دخل فيه ان يكون  
عجزا لوضع وما سواه فرع عليه ويحتاج اليه وقوله في كل من النقص والاضطراب  
على الاستواء انما انتهى دلالة عقليتها ببيانها بوجه ان ذلك بحسب اشتراك  
اللفظ بينهما لكن الاظهر ان الاشتراك معنوي كما يقال الانسان يسمى جونا  
بمعنى انه من افراد ما وضع له لفظ الحيوان فمعنى الله لاله العقليته ما يكون  
بحسب تعلق بين المهور والاصل وغير محكم العقل **قوله** ولا يجب في ذلك  
التعلق الذي يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما عقليا على ما يعتد  
المطققون بل يكفي ان يكون اعتقاديا بان ينتقل من المخاطب من المهور  
الاصل اليه لعرف اي عام وهو متعارف العامة فانه المتبادر من اطلاق  
العرف او لعرف عام من غير خاص كوضع واصطلاح من قوم مخصوصين  
كاهل الشرح او المتكلمين او الفقهاء او الاصوليين او الفيزيين او غيرهم  
او من غير عرف خاص كالانتقال من كرم الرماد الى المصيافة فعل هذا لا يجد  
ان يجري العرف على اطلاقه متساويا للعام والخاص ويراد بغير العرف  
ما لا يتفق بوضع واصطلاح كما قد يتفق لبعض من اعتقاد المتعلقين  
بين الاشياء كالانتقال من المقدم الى التبع ومن المفضل الى الحيوان ومن  
الفصل الى الجواهر وبالعكس فانما مثال ذلك ليست باعتبار عرف عام وخاص  
وما اقيم ما يقال ان التعلق بين حاد القلب والجواهر باعتبار عرف علمي  
المعاني فتقوله امكن جوابه ان كان يقال امكنه ان يعمل كذا اي جازله ذلك  
وتيسر فمضولها ممكن المتكلم وقاعله ان يطع وذلك صفة اي مخاطبة الذي  
يعرف منه انه يعتقد ذلك التعلق **قوله** وادق عرفت فان قلت اللب في  
هو ان اراد المعنى الواحد بالطرف والتركيبات المختلفة لا يتا في الالف الدلالات  
العقلية لامل الصور المختلفة قلت هو ان اشارة الى ما نقلنا من الشيخ عبد الله  
من اعتبار اللطائف والمزايا والخواص والكيفيات ونحو ذلك مما يدل على  
فضيلة الكلام تجري في المعاني اولاد بالدلات وفي الالفاظ ناسا وبالعرف  
يعمل المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليها اركب مختلفة وهذا ما يقولون  
ان للعق في هذا البيت صور غير ما في ذلك وقال الجاحظ والمعنى الواحد من المعاني  
التواني وقد سبقنا لما شرعنا في حروب من الصور والمراد بالصورة  
المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ والمعنى الواحد من المعاني التواني

سبق لذلك بيان اوفي فتقوله على صور في موقع الحال وكلمة على الاشعار بان  
المقصود الاصل هو ذلك المعنى الثاني واذا الصور بمنزلة المصنعة او المركب  
وهي هي ما يدل على ما يدل على الدلالات العقلية من الدلالات العقلية  
لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى هي الدلالة لا الدلالات الاشكاف  
وجه تفسيرها بالاشكال كقولنا ما حوزة باعتبار الاضافة الى السامع  
وقوله كذا ومرادها بالاشكال وان كان يصور الاشكال كمن المراد ان العلاقة  
هي اللزوم العقل والعرف او غيرها الطواريق بالاشكال ام من مطلق  
اللزوم لم يرتب الجزاء على قوله مظهر ذلك ان علم البيان مرجعه اعتبار  
الملازمات بين المعاني وفي قوله بوجه من الوجوه اشارة الى ما سبق من ان  
ذلك التعلق بين المهور من لا يجب ان يكون مما يشبه العقل بل ان كان  
مما يشبه الاعتقاد لعرف او غير كان كافا وانما عدل عن مفهوم القوم  
وهو اعتبار اللزوم العقل لان اكثر العلاقات المحتتم فأنواع الحازات  
والكليات خارجة من اللزوم العقل بل اذا اعتبر ما اعتبر من اللزوم  
البيان لم تكن الدلالة العقلية ايضا مما جرى فيه الوضوح والخطا ولما صح  
حصار الدلالة في السكت خروج اكن الدلالات المعبر عن هذا البيان  
مع صديق التعريف عليها والمطققون يعرفون التعريف فيصرون  
الدلالة يكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى مع اطلاق احترازه عن ذلك  
**قوله** مرجعه اي اصله الذي يرجع اليه بقا صيغته وما ينبغي ان يتحقق  
حتى يمكن تحقيقه هو اعتبار الملازمات بين المعاني اي الملازمات ووجه  
التعبير عن اللزوم بالملازمة نظرا الى انه يكون ابدا من الجانبين ولو  
جزئيا في احد الجانبين فلا من العلم والحياة ملازمة بان العلم يستلزم  
الحياة كلها والحياة يستلزم العلم جزئيا ولهذا يجوز كون اللزوم احصا للعلم  
بالنسبة الى احيى واما ذكر من يصغر اللزوم الى ما يكون من الجانبين بالامام  
والخلف والى ما يكون من جانب كاي العلم والحياة باعتبار اللزوم لكل  
وبين ان العلم ان ليس معنى اللزوم من الاجام والخلف ان كما يكون له امام  
يكون له خلف وبالعكس فان ذلك ليس بالعلم بل بمعنى ان العقل كون الشيء  
امام الاخر يستلزم عقل كون الاخر خلفه **قوله** بحكم الاعتقاد يعني قد  
جرت العادة بان طولنا لقائمة لا تكون بدو طولنا لاجاد لو فرض له اتحاد  
اعني علاقة السيف والبلع وان الاستدلال يوجد بدو الجواهر ولا



عكس ثبت ذلك في الاعتقاد والاحتياج مثل هذا عرفا عاما فلا تترك لكن  
العرف العام لما يطلق حيث يكون وصنع واصطلاح من العامة لا من طائفة  
مخصوصة **قوله** ولا يرتكب غيب من ارادة او فعله في الرب وفاعله  
وقاطعه الانتقال ونحو هذا هم ما يدعي اليه نفي الانتقال من احد الاربع التي  
الي الاخر كالانتقال من بيان الثبوت الى البرهنة لا يوفقك بالنظر الى هذا  
في شك في الاختصار مرجع البيان الاعتبار الانتقال من ملزوم الى لازم والانتقال  
من لازم الى ملزوم لا كذلك اذا تأملت وتطورت الى الحقيقة علمت ان مرجع ذلك  
للا انتقال من اللازم الى الملزوم ومن الملزوم الى اللازم لانه ينتقل من  
انسان الى اقليم ثم من اقليم الى البرهنة فقولته مثل هذا اذا انتقل في موقع المصنف  
وما مؤصوله وصلتها الطرف اي انتقالا مثل الانتقال الذي يكون اذا  
انتقل وقوله فرجعه لتقليل النفي عن الارادة **قوله** وقد سبق تبينه على ان  
عدم لزوم النفي للغيث في حكم العقل لا يمنع كون المراد بالنفي لازمه  
الذي هو النفي وقوله واما نحو قوله اعطرت السما بانها جوايا من جوايا  
وهو ان من الجواز لا يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم بل بالعكس  
فان الغيث ملزوم للنبت لا زرفه كالثبات واردة الغيث لكونه جوايا  
من باب الإطلاق اللازم على الملزوم وانتقالا منه اليه والتجواب انه ايضا  
راجع الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى ملزوم  
معين بغير مساواة اللازم لذلك الملزوم اذ الانتقال من العام الى الخاص  
وحسب ان يكونا من الملازمين وبصير الانتقال من اللازم الى الملزوم انتقالا  
من الملزوم الى اللازم فمفرد اعطرت السما بانها في سلك رعي الغيث  
وهذا تكلف قصده به الصنط بان كل مجاز انتقال من الملزوم الى اللازم  
وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار جميع الكل  
الى الانتقال من الملزوم الى اللازم ولكنه حاول التفرقة بين ما يكون  
المفهوم الاصل مراد او حيز الارادة اعني الكناية وبين ما لا يكون  
كذلك اعني المجاز كان **قوله** كثر من المجازات والكلمات محال تصويرين  
المعنى الاصل والمعنى المراد لانهما ضللا لا عقل ولا اعتقاد في قلنا بعد  
ما اريد بالملزوم يتعلق ما بحث يستتبع الانتقال في الجملة ليرد الاسك  
والمصنف معترف بان هذا كله تكلف لغرض الصنط **قوله** وان  
الكناية تحذف على قوله فاننا الجواز وقوله فلا يصار بيان كون الانتقال

في طول النخلة من اللازم الى الملزوم كما في الكناية ونحو هذا الجواز والكناية  
ومعنى اخذها اصلان جعل مباحث الفرض راجعة اليها وتفاضل الجملتها  
وقوله واذ لا يخفى شرط جواز فلا عيب بالثبوت فاقية اي لا عيب ولا  
لوم والجملة بيان صحة تقديم الجواز على الكناية وهو ان الكناية تجري من الجواز  
مجرى المركب من المعززة نظرا الى ان الانتقال من الملزوم الى اللازم  
احتياجا لا اعتبارا من زائد على الملزوم بخلاف الانتقال من اللازم الى الملزوم  
فانه مشروط بكون اللازم مساويا للملزوم وانما يخص منه للقطع بالادلة  
للعام من حيث انه عام على الخاص وانما يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يحصله  
معرفة الملزوم وجوز كون اللازم اخصا مما يعني الملزوم اخرى او بالاصطلاح  
تلك ان يكون وجوده على سبيل التبعية لشي آخر فهو لازم له وذلك لشي ملز  
للملزوم ضللت ملزومات والعوارض لو ازم وان كانت اخص كالصالح  
بالتفصيل بالنسبة الى الانسان او باعتبار ان اللزوم في تطوره البيان اعم من  
ان يكون عقليا واعتقاديا وفي اللزوم الاعتقاد في لا يمنع وجود  
الملزوم بله واللازم يجوز ان يكون اللازم اخص معنى له لانه ملزوم  
بالشي اعتقادا لكن ليس بحيث متى تحقق ذلك الشيء تحقق هو وبالجمله  
فاللازم اذا كان مساويا للملزوم واخص منه مع الانتقال منه الى الملزوم  
ان عقلا فمقتلا او اعتقادا فاعتقادا بخلاف حاله (كان اعم لا يقال  
الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا بغير انتقال كونه الملزوم بحيث متى  
حصل في الذهن استقرت له من مبه الى اللازم لا نقول **قوله** هذا معنى  
اللزوم في هذا الفن لا امر زائد عليه ولا نظير في كونه كناية من الجواز  
معرفة المركب من المفرد ماد كن صاحب الايضاح وهو ان المصنف في الجواز  
هو غير الموضوع له فقط لوجود التوهم لما نفع بخلاف الكناية فان الموضوع  
له مراد ايضا او حيز الارادة **قوله** ثم ان الجواز يريد به مبدء انيات  
افضل اخر للبيان هو التبعية لما انما تحت عن ذلك ويجعل من مبدء  
وليتغل في هذا الفن بقا صلبه واحكامه واقسامه فوق ما يكون على  
سبيل الاستطراد او المبدء منه كما في بحث الحقيقة بالنسبة الى الجواز  
ولما كان احد الاصلين فيما ثبت من الكلام السابق هو الجواز لا الاستفان  
وكان المتبقي على التسمية هو نوع الاستفان لا مطلق الجواز صدر الكلام  
بذكر الجواز وحض الاستفان بالعناية فقال ثم ان الجواز اعني الاستفان



يعني ان النقص لها والاحتياج عن احوالها يقتضي تقديم التعريف للنسبة لان لا  
من فروع ولا تحقق بدونه فلا بد ان يتخذ النسبة اضلا كما اننا وانما  
على الامثلة المذكورة اعني الجاهل والكاهن اما التمام فظاهر من جهة  
اقتناء الاستقار عليه واجتياها اليه واما احدهما اضلا اخر من علم البيان  
فلا بد لكم مباحته وعموم فروعها ونفاصلها وانقسامها واحكامها وقد  
جاوز ان يحل مقدمه او حكا استقارها او يؤخذ ذلك كيف ومباحث اكثر  
مباحث الكاهن وفي لفظ الفروع اشعار بهذا المعنى هذا الاعتناء فاعظم  
ترتب قوله فلا بد على ما قبله من الكلام قوله نسبته على جواز الجاهل وقابلية  
الصحيح مع هذه الى الجاهل معي على انه على الاستقار وكذلك الجاهل وقابلية  
وقوله من حيث انما مقتضى نسبته على من من السبل له ومن فروع النسبة  
خبرها ولا يحقق خبر آخر او بيان كونه من فروع النسبة يعني لا بد في الاستقار  
من اعتبار نسبة شي بذلك الملزوم الذي ينتقل منه الى اللزوم في امر لا يرد  
لذلك الملزوم في ذات استقارها يعني نسبة شي الى الجاهل بالضرورة والى  
هو الامد في لا بد له هو الجاهل ثم يستعار لفظ الامد له فينتقل منه الى  
الشجاع وهما اشكاله هو ان علم البيان انما ينظر في اللات لالات العقلية  
ولا لالات النسبها من حيث انها تشبهات تكون باللات لالات الوصفية  
فكيف يكون النسبة من مقاصد البيان كما يشعر به جملة اضلا فاننا منه  
لا يقال تشبهات انكبا فكل مخلو من مجازات وكلمات لا نقول الكلام  
في نفس التشبهات بل الجواب ان في كلامه اشاقا كما حذر اضلا من علم البيان  
انما هو لزوم اقتناء الاستقار عليه على الوجه الذي ذكرنا فلا يكون من  
اصوله بالذات فلا يلزم ان يكون البحث فيه عن اللات لالات العقلية وقد  
يجب ان لا يلزم ان يكون نظر البيان في اللات لالات العقلية فقط واما اللزوم  
ان لا يكون في الوصفية فقط بل في العقلية الصرفة وفي الوصفية والعقلية  
جميعا لان ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بالوصف يمكن مجموع ذلك بان  
يكون الطريق الاوضح غائبا لو صوح من الوصفية وما سواه من العقلية  
**قوله** ففواي النسبة هو الاصل الذي اذا حذفت به واقفته جرت  
ما لك زمام الحكم في الضرورة ذا دبره وعاده وجرأه وحافه في طرق اللطائف  
والعزائيب المنطقية بالبيان لان معظمها وعمدتها فون الاستقارات ومنها ما  
على انواع التشبهات **قوله** الاصل الاول من علم البيان في الكلام على النسبة

لا بد

لا خفا في ان الاصل الاول من الاموال الثلاثة المبحث عنها في علم البيان هو هـ  
النسبة نفسه والقوم للاصل الاول والبحث منه هو الكلام في النسبة  
فلا وجه لقوله الاصل الاول في الكلام في النسبة سوى ان يقال انه لما ذكر  
ان الاموال المحتاج الى تعريفها في علم البيان ثلاثة فكانه جعل فصل علم البيان  
بعد المقدمة اصولا ثلاثة منزلة العضول والاجواب قد ذكرنا الاصل الاول  
منه في الكلام في النسبة اي القوم له والبحث عنه واما ان المراد هو الا  
انكلي في ذلك الجري وان كلمة في الجري بدلية في قوله تعالى طوبى لها اذ  
الحلقة فلا يجب ان يفهم به المحصل **قوله** مشبها بدل من طرفين واشترا  
عطفت على طرفين او بالعكس يكون الامر بالعكس بان يشتركا في الصفة وتختلفان  
في الحقيقة اعم من ان لا يشتركا في ذاتي اضلا كطولين قصير وخط او شتر  
كطولين اسنان وفوس حيث يشتركا في الجهر واغا الاختلاف بالفضل القوي  
واقصر في المثال على هذه الامة ابعد في ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله  
صفة وحقيقة تميزان وطولا واسنانا صفا وحالا وجمعا وصفت بتقدير  
اعني وقوله والا اي قائم يكن هناك اشتراك من جهة واخرى من وجه  
ليرجع النسبة لانها جوهية ممتدة تميز ذلك وقد مر ان طالع عدم الاخر  
لانه اخي بالنسبة الى بطلان عدم الاشتراك المضموم النسبة ربحا  
بني عن لزوم الاشتراك فلهذا اذ كان بطريق النسبة به والمقتضى عليه وبالحل  
فقررت لزوم الفرق والاختلاف انه لو ارتفع الاختلاف عن جميع الوجوه  
حتى من جهة التبيين الذي الاختلاف منه فاية في اللزوم للتعدد بمعنى  
انه لا تعدد للتعدد من الاختلاف بالتعدد البتة لا يرتفع التعدد قطعا  
مزدوج ارتفاع اللزوم بارتفاع اللزوم وحسب بطل النسبة لان معنا  
الوصف بالمشاركة للنسبة به في امر فعدد ارتفاع التعدد وثبوت لوجه  
يكون النسبة التي وصفنا له بنفسه مزدوج اشاقا المتداولة وحينئذ لا  
لا يعقل الاين شيئين ووصف الشيء بنفسه بحال بالضرورة وتعد لزوم  
الاشتراك انه لو لم يكن طلب النسبة من طلبا لثبوت الوصف حيث لا وصف  
اصلا وهو ايضا محال بالضرورة **قوله** وان النسبة لاصا والاعطاف  
على ان النسبة مستندة وكذا وان حاله يتفاوت بين القريب والبعيد فان  
من النسبة ما هو قريب مبدئية ومنه ما هو بعيد بدعي وسحقا سباب  
القريب والبعيد ومن القبول والره فانه اذا كان صحيحا وافيا بطريق به

ما لا



من الغرض سلباً عن الابتدال كان مقبولا وان كان بخلافه كان مردودا **قوله**  
 هذه القدر والجمل لا يخرج الى دقة نظره استينا فيه كالمجاب سؤالا عن  
 الدليل على ما ذكره والمحق ان بعض ما ذكره عن النظر معلوم بالضرورة كما سندهما  
 الشبهة طريقا وبعبارة يحتاج الى نظر ظاهر ربما ينشأ عنه الاحتجاج بال  
 الاشتراك والافتراق والغرض من كماله الى القريب والبصير والى القبول  
 والمردود وانما الخرج الى دقة النظر هو ما قيل هذا القدر الجمل وهو اي هذا  
 القدر الجمل بل مضمونه هو طرفا التشبيه ووجهه وطره واحواله فحصل النظر  
 في هذه المطالب انواعا اربعة **قوله** النوع الاول النظر في طرفي التشبه وجه  
 تقدمه على الانواع الثلاثة اياها في ظاهره فان طرفي التشبه هما الامثل الذي  
 يتصور به وجه التشبه ويحتمل الى الغرض منه وتصوره في ان يكونا حاصلا او  
 عقليين او المشبه عقليا والتشبه به حسي او بالعكس فاما بالحي ما يدرك  
 باحدى الحواس الخمس الظاهر اعني السمع والبصر والشم والذوق واللمس في  
 يكون مجتمعا من احوالها محسوسا وورد له في الظاهر كماله من احوالها  
 منشوق من رايح من يرتجى وتسمى كاليا واما بالاعتقالي فاما ذلك مما هو  
 يدرك بالحق العاقل التي شاذ اذراك الكلمات او بالوجدان كاللذة  
 والالام وتسمى وجدانيا او هو من مخترعات العقل المتخيلة وتسمى هناك كاياب  
 الاحوال وروى الشياطين واما المعاني الجزئية التي تدرك بالوهم كصداقه  
 ربي ومداق غمره فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى واما الذي يحكم ان يشبه  
 له هو ان ليس المراد بالحي الى الصورة المرتسمه في الخيال المتبادية اليه من طرف  
 الحواس لا بالوهم المعاني الجزئية المدركة بالوهم نظورا وليس الامام اياها فوهم  
 مما تاد الى من طرف الحواس ولا اياها بالاحوال وروى الشياطين من قبيل القفا  
 فان المراد بالضرورة ما لو وجدت كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلاف ذلك بل  
 التحصيل في هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة شاذها تركيب الصور والمعاني  
 وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان لاجنات انا  
 زانرا ولا راي له وهي دائما في الحركة والتصرف لا يمكن في البقعة ولا في النوم  
 وليس عليها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوى  
 العقلية وهذا الاختراع يسمى فكرة او بواسطة القوى الوهمية ولهذا الاختراع  
 تسمى تخيلة فالمراد بالحيان هو المبدء والمراد بركبه المتخيلة من الاحوال التي ادركت  
 بالحواس الظاهر وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كالمناجاة

القول شي يملكه الناس كالسبع كاختار المتخيلة في تصويرها بصورتها السبع  
 واختراع لابلها كالسبع وكذا على البلية ولسان الحال وفكرها ورايك  
 ان توهم ان المراد بالوهمي هنا المعنى الجزئي المدرك بالوهم بناء على ان المشد او  
 الحال من المعاني فتكون احواله كذلك فان الكلام فيها يتجملها من مثل الثابت  
 والمخيل واللسان وهي من الصور قطعا وقد يكون ما اصنف اليه الوهميان  
 ايضا من الصور كالقول والسيطان وغيره ما قال صاحب الانصاف ان الوهمي  
 ما ليس بمدرك بالحواس الظاهر مع انه لو ادرك لم يدرك الا بما يعني انه من  
 مخترعات القوى المتخيلة ومن تصور فيها من غير وجود له في الخارج مع انه لو  
 وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس من كونه من قبيل الصور المعاني  
 لان الكلام في صورة شبيهة بالمخيل والناظر واللسان مما هوالة في الاهدان  
 او النطق بقوله مستند الى الحس اي قوة الادراك الجزئية في الاما دقة بشر  
 المحسوس بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال المحسوس والحيية جمعا لا اطلاقا  
 صوت القرب الفرائج جمع فزج وحيل العبد مخوما والرقى والخرمذوقا  
 والجلد والحرير ملوسا مني على ما هو المتعارف من شحم العبد وقوة الحمر  
 والمست الحور وان كان المدرك حقيقة بالشرا والذوق هو الراحة الطم  
 والخيال واللين قوة ترسرها صور المحسوسات بعد غيبها عن الحس  
 المسترك عقلة خزانة له وللعقل قوة للنسج بما يدرك الكلمات باليدان  
 والجزئيات بالالات وفي قوله الوهميات المحضه اشار الى ان ليس المراد  
 بالوهمي المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصداقه ربي ومداق غمره  
 بل ما اخترعته المتخيلة المعاملة بمجونة الوهم وقوله صورة وهمية يحق  
 لهذا المعنى وتأكيد والخلافة المشدود من ان مشد والصفة وشذ البعير  
 في قرن وقران اي جبل واما القرن بمعنى الحجة الصغرى فمضمون لكثير  
 فهو مناسب ههنا فاعرفه اي كون كل من الوهميات والوجدانيات حقيقة  
 بالاعتقالات كما عرفت كون الخياليات ملجمة بالحسوسات فتد الى تقليل  
 الاعمار لتقبل الاعمار تسهلا للامر لتعرف حجة الحصر في الحس والعقل  
**قوله** النوع الثاني النظر في وجه الشبه وهو ما قصدا شقا لا فكر  
 فيه وحصل البحث ان لما فاما كثيرة بحيث اعتبارات له وممد لذلك  
 فمقدمه حاصلها ان وجه الشبه يتفاوت البينة لانه اما ان يكون حقيقة  
 الطرفين او ذاتيا لهما او صفة والصفة اما ان تكون من الحسيات احد



انواع الخمسة فاما من العقليات والعقلي اما ان يكون حقيقيا او اختاريا  
 والخفية اما ان تكون مركبة او بسيطة والصفة اما ان يكون مرجحها امرا  
 واجما او اكثر فقولنا انما انحصر التشبيه من طرف جري مجرى الشرط جوابه قوله فلهذا  
 لك مما ذكر وقوله والوصف من انحصر في انحصار انما انما انحصر عطف على مضمون  
 الشرط وكان مقتضى الظاهر ان يقول ومن انحصر الوصف ولما انحصر العقل  
 ليكون عطف على الشرط او يقول والوصف بين كذا والعقل بين كذا ليكون عطف  
 على فاعل انحصر واما على ما ذكر فكل من المصنوعين يحتاج الى جواب على ما يكون  
 الشرطية من الاستدلال لا يجوز ان يكون محذورا بقوته المذكرة لان قوله  
 ظهر لك مما ذكر صريح في انه جواب لكل في التركيب اختلال ولا يحسن سوي  
 ان يحتمل والوصف والعقل عطف على فاعل انحصر اعني التشبيه ويكون من انحصر  
 ولما انحصر تكريرا واعادة للشرط بعد العهد وقوله انحصر بين كذا وكذا  
 انحصر في كذا كما يقال محصور بين حاصرين وقوله مثل حسن اسمن واسود  
 يعني مثل محزون او فرس او نحو ذلك والاقطاع الجسمية لا يكون تمام الحقيقة  
 ومثل غضب على حال من اسير يكون وليس بالاراد ان يكون المثل بدسما ايضا  
 اليه مثل ما يؤخذ من مضمونه ومثل هذا كثير كلامه فليكن على ذكر منك وفي  
 كون الانقضاء من الانسان والمرس من الابل مثلا حقيقة واحدة نوع خفاء اذا  
 توهم كونهما حقيقتين مختلفتين كالانسان والبعير فلهذا ذكرهما بلفظ وكذا وبين  
 وجه اتحاد الحقيقة اذ ربما باضا ذلك المضمون المعلوم الذي هو طرفه العلم والافتر  
 بالصفة بالانحصار بالانسان والمرسون حيث يقال لا لاف هو عطف  
 العلم المنحصر بالحيوانات التي ترس اي تجعل في انونها الرسل والاحسن ان  
 يجعل الوصف هو الاختصاص وهو عدم الاختصاص من ماسيحي في فصل الحيات  
 المفرد غير المقيد ان كلاما لا لاف والصفة والرسل هو لطلق من جزا اختصاص  
 بالانسان او غير والمرس والمخلصة والحاف ومختصة بما يكون للرسل والذابة  
 وكأنه اراد ههنا انما الانسان وشفته ورجله ومثل ههنا لا لاف والحققة  
 بالاحسور والمخلصة لا لاف اشتركة لها في شي من الذنابات لان الجسم من موقله كجسم  
 والمخل من موقله كجسم خلا فطوبى لاي انسان ورس قبيحا على ما ذكرنا من لا لاف  
 بالحقيقة اعم وههنا بحث وهو اننا اذا قلنا ان يد كبر وفي الحيوانية والناطقة  
 فها وان اشتركا في الحقيقة واختلفا بالحوار من الشخصية لكنه قد اخرج مما قصد  
 ههنا من انحصار التشبيه في ان يكون الظرفان حقيقيين يفصلا شرا كما في صفة

لها

لها وصفين يفصلا شرا كما في صفتها **قوله** كالكيفيات الجسمية  
 اي المختصة بالاحسار والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا جهة ولا صفة  
 بالذات وقوله مثل الانصاف حال من الكيفيات او من صفات انحصار والمثل في  
 ضممه والصور في مرتبة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقان فيفترقان  
 الى العينين يدرك بها الالوان والاشكال ههنا احاطة بخاصة  
 او اكثر بالاحسور كما ابرق في التلك والمزج وعبرها والمعدا كمن عقل قار الذات  
 والمراد بالكرم عرض يقبل الجزئي لذاته وبالاقتضال ان يكون لاجزائه عند  
 الاقتضال مشترك يتلاقى في هذه كالنقطة التي هي بداية هذا ونهاية لذا كما  
 وهو اخترا من العدد ويكونه قار الذات ان يكون اجزا من المفرق منه مجتمعة  
 في الوجود وهو اخترا من الزمان فقط والمعدا راجع بطريق ان قبل القسم  
 في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخطان  
 قبلها في الطول فقط والحركة للمركبة بالصدر هي الاينية اعني انتقال الجسم  
 من مكان الى مكان وما يقال في الحصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان  
 آخر مقتضاها انه مجموع الحصولين وكأنه اذا كان يكون المقادير والحركات من الكيفيات  
 ان اوصافها كالطول والقصر والوسط وكالسرعة والبطء والتوسط  
 كذلك والا فالمعدا من الكرم والحركة قبل من الازم وقبل من ان يتصل وقيل من  
 الكيف وقوله وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والجمع المتصف بها  
 الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون والصلابة والباقي الحاصلين  
 باعتبار الشكل والحركة ونحو ذلك محاله اتصال بالمذكورات ونفرد عليها  
 والسبع في مرتبة في العصب المعروض على سطح باطن الصفاخ يدرك بها الالوان  
 وكان الصوت حقيقة واحدة لا تختلف الا بالحوار كالتقوى والضعف  
 والحدة والثقل والوسط بين ذلك ولذلك لم يقل من انواع الاصوات ه  
 واما الحروف وان كانت انواعا في كينيات للصوت لاصوات ولكن في  
 امثال هذه المباحث بهذا القدر فان ما من حقيقة في في اخر والذوق في  
 منبته في العصب المعروض على جرم الانسان يدرك بها الطعم والصلابة  
 انواعا الحلو والحامض والمرارة والملوحة والحموضة والقصور والقبض  
 والدمومة والحلاوة والنعامة والشم في مرتبة في زاوية في معدن  
 الدماغ الشبيهين بحلق الندي يدرك بها الروائح والاسما لوانواعها وما  
 تعرف بالصفة والاطافة كراحة طيبه ومنتهى وراحة الحلاق واللس



حقيقة سارته في البدن لها يدرك مثل الحارة والبرودة والرطوبة واليبوسة  
 ويقال لها اوابل الملائكة لها تفاعل العناصر وينفعل بعضها عن بعض فتولد  
 منها المركبات والاوليان منها ضللتان لان الحارة كيفية من شائها شويق  
 الخلفات وجميع المشاكلات والبرودة بالعكس والاحزان انتعالتان  
 لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والانفعال والحرارة والبرودة  
 كيفية تقتضي صلبة ذلك والخشونة كيفية اخلافا لآخر الارتماء عنها  
 وانخفاضها والملاسة كيفية استوائها واللين كيفية تقتضي قبولها للغير  
 الى الباطن ويكون للنشي لها قوام غير سائل فيستعمل من وضعه ولا يقل  
 كثيرا بسهولة والصلاية تعالها والخفة كيفية لها تقتضي الحمى ان تحل  
 الى صوب المحط والنقل الى صوب المركز وحملها من اللسان لكون كل  
 منها ممداحة الى فوق والى تحت كما في الارق المنفوخ اذا امسك  
 تحت الماء وكما يحجر الموصوع على الكف اذا امسك في الهوى واعاد لفظه  
 من لما انما ليست كما قبلها في ظهور كونهما من اللوسات فان المحققين  
 على ان الخفة والنقل هما منتهى الملك المدافعة الصاعدة والهابطه  
 وازاها ايضا في الى المذكورات مثل اللد والجفاف والذو وحده  
 والحشاشه واللطافة والكأفه وغير ذلك من كفيات الاجسام  
**قوله** والعقل ايضا يعني كما ان لطلوع الوصف الحصارا في  
 الحسنى والعقل كذلك انما هو العقل الحصار في حقيق وهو ما يكون  
 له حقيق في نفسه وتقررت ذات الموصوف واعتباري ونسبي وهو  
 ما لا يكون كذا بل بان لا يكون مقرب بالنظر الى نفسه بل يكون معنى  
 يعتبر للنشي بالنسبة الى الغير كونه التي مطلوب الوجود او العدم عند  
 النفس فليس للنشي من هذا صفة محققه وكذا كون الشيء مطوعا فيه  
 او غير مطوع فيه بل يشيخا في الطبع او لا يكون له حق اصلا لا بالنظر الى  
 نفسه ولا بالنسبة الى الغير كونه وحمته محضه محضها المقتضيه  
 كما تصاف الستة وكل ما هو علم وهذا يعني بما يتخللها من باض واستران  
 شبيهة لينا من الكواكب واسترافها **قوله** مثل الاضياء في مجرى نورها  
 من الكيفيات الا ان الكيفيات هي ماد ظلية الباطن كالماء كالحق والحقا  
 شدة قوم للنفس مع هذا لاكتساب الارادة يقال ذلك الرجل هو ذكي  
 واليتقظ كذا لنتيجه والحرزعا لا ينبغي والمعرفة تعالى للادراك

المسوق بالعدم وذلك في الامور الكين اذا تخللها عدم ولا ذراك الجوار  
 ولا ذراك البسيط والعلم يقال له حصول صفة التي عند العقل والالا  
 الجازر المطابق الثابت ولا ذراك الكين ولا ذراك المركب والعقد  
 صفة لها يتمكن من الفعل والترك والكرم صفة هي مبدأ ايشا والغير  
 بالخبر اما ببدل المالم واما بالنعوم صمد عن الغرض الشر والظفر  
 والنخا هو مبدأ الكادة ما لا ينبغي لا لغرض وبسبب الجود ايضا والحق  
 كون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب لسهولة ولا مضطرب عند طام  
 المكروه ولا شرع الى الانتقام والغضب حركة للنفس مبدأها الزادة  
 الانتقام وما يجري مجرى الملك كوراة كالغف والنجا عه واللوم والخل  
 والفرح والحبس وغير ذلك والغرض ملكة تصيد رغبها صفا قاذية  
 بخلاف الطبيعة ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصيد رغبها الافعال  
 بسهولة من غير روية الا الاعتبار مدخل في الخلق دون الغرض **قوله**  
 اي بشي يتصور في مطلق في يكونه اي كايضا في الشيء بشي يتصور في  
 عيني ويتصور وهي لا عقل محض له فيه شايه محقق وفي حقل هذا من  
 امثلة الاختيار الذي هو احد قسمي العقل تنسبه على المراد منه  
 ههنا ايضا ما يعي الوهم في كاي الطوفان قوله بجزا مختلفه اشارة الى  
 انه لا يربط بالبيسط لاجزائه اصلا بل ما يتالف من اشياء مختلفة  
 وانما يعرف لطفا وجه التنبيه دون الطرفين لان الفسفة الى الواحد  
 واليها هو غير لة الواحد والي الحقيقة والمتنوع وانما اعتبرت فيه  
 لانها اذا ما قال ظهر لك انها كرمع ان مجرد حبله جوايا لها بشي عو كونه  
 سبب ذلك لان ما كان ظاهرا لك لم يحصل مجرد كونه لا حصار  
 محققا في نفس الامر بل من ذلك واطلا ملك عليه فكانه كما ظهر لك  
 ذكر ما ذكر **قوله** وجه الشبه اما ان يكونا امر واحد في نفسه بان يكون  
 عينا من الاعيان او معنى من المعاني بسط كان او مركبا واما ان يكون  
 غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان احدهما ان يوجد منها حقيقه  
 اعتباري بعلته من الكثرة او منه واحد مشترك منها بغير اشتراكا كطرس  
 في تلك الحقيقة او اطيبة لاي كل واحد واحد من تلك الكثر وبانها  
 ان لا يعتبر ذلك بل يحصل كل واحد من الكثر على انه مشترك في مقصود  
 بالتشبيه فهذه هي الاقسام الثلاثة وقد ضم الاول منها الى خمسة

اعتقاد



اقسامه الثاني الى اثنين والثالث الى ثلاثة فصور عشرة وذلك لان الاول  
اقاصي وظرفاه حسيان لا غير واما عقل واطرافه اما حسيان او عقليان  
او المشبه حتى والمشبه به عقل وبالعكس والثاني اما حسي او عقلي والثالث  
اما حسي او عقلي او بعض منه حسي والبعض عقلي فقول لا امتناع ان ذلك الحس  
من غير المحسوس جهة اي معنى وصفه لان الحق لا يدرك الا ما هو في مادة  
وجهه وحاضر عند الحس بخلاف العقل فانه يجوز ان يكون معنى قائما بالحواس  
كالحياة وجه المشبه العقل مع الانواع الاربع للطرفين اعني كونه حسي  
او عقلي او المشبه حسي والمشبه عقلي او بالعكس وهذا هو قولهم  
المتشبه بالوجه العقل اعني بالوجه للالاسية وهو في موقع الحال اي  
كنايا بالوجه العقل بخلافه في قولك لشيء بالشيء فالحقيقة **قوله**  
وهنا نكته الحق وجه الشيء الحس الحق والنبوت في نفس الامر بحيث لا يشو  
شي من المساهلة والاختلاف بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بحس حقيقة وحاصل  
النكته ان وجه المشبه كل كونه مشترك بين الطرفين ولا شيء من الكل محسوس  
لان شرط الاحصاء بالشيء كونه جزئيا ماديا حاضرا عند الحس بحكم الضرورة  
فان قلت المراد بوجه المشبه الحسي ما يكون جزئيا محسوسا كالمجموع وان لم  
يكن هو في نفسه مدركا بالحس قلت هذا اقل التحقيق الى التسامح واعتراف  
بان ما هو وجه المشبه في الحقيقة عقل لاجل وسند كجواب المصنف عن  
هذا السؤال فقل وقد عرفت انه اي وجه المشبه يجب ان يكون موجودا في  
الطرفين شأنه الى ما سبق من ان تشبه الشيء لا يكون الا وصفه له بمشاركته  
بالتشبه به في امر وقوله فكل موجود فله بعين حكمة ضروري مبن على ان لا يكون  
الطبيعي ليس جزوا خارجا عن الأشخاص والا فهو موجود ضرورة من جزاء الموجود  
موجود وليس بمشبه ضروري كونه كلياً مشتركاً بين الافراد جزاء عن الأشخاص  
واذا كان وجه التشبه مع المشبه معناه يمتنع ان يكون هو لوجهه هو  
مع المشبه به لا امتناع ان يجعل المحسوس المتعدي في محل حصوله في محل آخر  
فان بدية العقل حاكمه باعتناء هو من جهة في مجلس مجلس جهة في مكانها  
ففي ضرورة العقل اضطرار الى الحكم بذلك بحيث لا يجد الى الاستكمال عنه  
سبيلا او الضرورة التي يجدها العقل فحكمه سبيلها وان تشبه بحكم التشبه  
فان الضروري قد بينه عليه اذا كان فيهما في حقا وذلك لان الحس في الاخذ  
لو كانت بعينه الحس في الورد لم من انعدام حركتها ونقائها من الاخر

كون الحس المعينه موجودة معدومة معا وهذا ظاهر لولا ما واستحال التلا  
ان لتأكل ان يقول ان اريد بالانعدام الحركية الحركية انعدامها في نفسها فلا يمتنع  
صحة يلزم المحال اعني كون الحس معدوم ومعه موجودة معا وان اريد  
انعدامها عن اهل فلا يمتنع الا وجودها في محل وعدمها في محل ولا امتحاله  
فيه وقوله وهكذا في اخواتها اي اخوات الحركية كما اذا تشبهت نوب بالثلث  
الرياض وشعر عتك الغراب في السواد وغير ذلك وقوله بل يكون مثله متعلق  
بقوله يمتنع ان يكون هو لوجهه موجودة مع المشبه به اي يكون مثل وجه  
الشيء موجود مع المشبه به وهذا ايضا باطل لان المتشبه لا يكون شيئا واحدا  
بعينه وكل ما هو وجه المشبه هو واحد بعينه على ما هو المفروض فلا يكون  
المشاكلان الموجودان في الطرفين وجه المشبه فليز ان يكون وجه المشبه  
هو المعنى لكل الماحوز من المتشبهين بغيره فالحق ان المتشبهين لا يشتركون فيهما  
ولا شيء من كل حسي فلا شيء من وجه المشبه حسي بل لكل عقل لافرو وجه  
الشيء عقلي لا غير وقوله ويمتنع ان لا يجوز ان يقال ان الامر يتحقق في الطرفين  
من المحسوس الا التلا في نفس اشراك وجه المشبه المحسوس من الطرفين هو  
حصول المتشبهين فيهما على ما قال صاحب الايضاح ان المراد بحس وجه المشبه  
كون افراده محسوسة قوله فان المتشبهين اي يمتنع هذا المثال ويطلب  
لان المتشبهين الموجودين في الطرفين متشابهان لان هذا معنى المتشبهين ولا  
معنى للتشابه بين الاثنان كما في وجه مشبه فلا محالة يكون معهما وجه  
مشبه وان كان عقليا كان المرجح في وجه المشبه الذي فرض حسي هو العقل  
في المادك فلا يكون وجه المشبه بالتحقيق لا عقليا وان كان حسيا لزم ان  
يكون مع المتشبهين مثلا ان آخر ان من ذلك الوجه الثاني لا امتناع ان يكون  
الموجود في الطرفين محسوسا مشتركا ففصل الكلام الى ههنا المتشبهين الاخر  
بانهما متشابهان مشتركان في وجه مشبه عقل او حسي ويلزم اما التسلسل  
واما كون المشبه في التحقيق عقليا والتسلسل محال فيكون كونه عقليا وعام  
تحقيق هذا الكلام في العلوم الحكيمة والكلام بان بين الكل الطبيعي يمتنع  
ان يوجد بان يكون جزاء من الافراد في الحقيقة يمتنع ان يكون جزاء من متشبهين  
وان العرض الواحد يمتنع قيامه بمحلين ففقد توزع في ذلك وهذا التسلسل  
وان كان في الامور الموجودة كونه محسوسا لكن لا يظهر انه في المبادي  
وقد الامور المتشبهات الموجودة معا عقل يمتنع مثل هذا في حقا كبح



وهو انه اذا اريد يكون وجه الشبه حسيا وجوده في الطرفين معا فكل  
من المعنى لكل الذي اراه محسوسه فحق كونهما مثلين شيئا واحدا في تمام  
تلك الماهية الكلية عني انهما محسوسا حقيقة كل منهما وانما حسبه معنى ان  
افرادها مدركه بالحواس وحسبه لا سطر لا دورا ان يكون معهما مثلا ان كان  
ليلا من التسلسل والاجزاء سوى ان هذا تسامح لا يثبت **قوله** والعقل  
كوجود عطف على قوله والحس كالحس المعنى ان العقل كوجه الشبه والتس  
الحذ كوجه الشبه ما هو في الكاف لا مضى والطرف بالعلم المشبه  
بالحق الملكة التي لها يدرك تفاصيل التي فيها الاعتبار كوجه ادراك  
وطريقا اليه على وجه المبدأ به كما ان الحيا على قوله على وجه الشرطية واما  
ادراكها على معنى الادراك او معنى نوع منه كما ان الكلي فلامعنى كونه محتمل  
ادراكه وقوله في مطلق الاختصاص ذلك اي بالاحكام والنحو من شأنه الى ان  
الاختصاص لا يوجد مطلقا حيث يتنا ولا الاختصاص الى الطريق الشرعي والطريق  
الحسني لم يكن مشتركا بين الطرفين فان الموجود في كل منهما اعتبارا اخر فاما  
بحقيقة فاحدها حقيقة والاخر مجازي لكن الصواب في الحقيقة **قوله**  
وكا لغيره ان قال الصاحب له حديث عطاء بن رباح في قوله **قوله**  
أهدي له اخلافة **قوله** او كما يجوز ان يقال ان قوله القاصي النوح  
وكان النوح من دجاة من الاج بيننا بتداع ومع بعضه كشيء  
المحسوس بالمعقول لما يلزم من جمل الاصل وقوله الفرع اخلافة كقول المعقول  
فرع المحسوس كونه مستقلا دامت ومنتهى اليه لكن وجه ما جاءه ان تقرر  
المعقوله محسوسا ويحتمل كالاصل في ذلك مباحثه **قوله** وفي اكثر الاشكاله  
جرمته في تسامح وفي معنى وجب تقابل من الطرفين او متعلق بها وتسامح  
والمراد في معنى وجب وجه الشبه فيها قانته العوا من الفايده وكومها  
حقيقه انك ويحتمل ما بين الابدان والافكار واستطاعت النفس اياها  
نوع تركيب وفي جمل العوا من الفايده وجه شبه بين وجود الشيء وعنده  
دفع لما ذكر الشيخ عبد القاهر الى التشبيه هو انه يثبت لهذا معنى من معنى  
ذلك او حكما من احكامه كما يشاك للرجل شجاعة الاشد والعم حكمة النور في انك  
تفضل به من الحق والباطل كما تفضل بالنور من الاشياء واذا قلنا للرجل العقل  
المعاني هو معدوم وهو العدم سواء الرئيس له شيئا من شيء في الحقيقة ووجوده  
كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال لا يؤخذ لك كما نظرنا

ظاهرا قولهم موجودا كالمعدوم ونحو كالاتي ومثل هذا لا يسمى تشبيها ووجه  
شبيه بالعدم فان ايت الا ان تعلم على هذا الظاهر فلا ضيقة فيه واما  
القسم الثاني قد سبقت الاشارة الى ان كون غير الواحد منزلة الواحد باعتبار  
الكثرة حقيقة مطلقة من المجموع او بعد الحاصل من هذه اوصاف طامد على  
في التشبيه فلم يسن ذلك فيما اورد من الامثلة لقولنا بل فيم الناظر  
وعلى اسباق القدر رايه بل جعل القسم هنا باعتبار انما هي الحاصلة  
حسية او عقلية واعتبر في انما القدر الكثير في جلب المشبه والمشبه  
اذ به يظهر ما قصد من كون وجه الشبه غير واحد بل منزلة الواحد ونحو  
في اعتبار التركيب والعقد بالماضي لهما اورد من الامثلة دون ان يعتبر  
التشبيه فيها بين المفردات اما على انه ليس له كبر معنى واما على ان اعتبار  
التركيب ابلغ واظهر في الحسن والقول فالاول كما في قوله لقاضي النجفي  
كاغا المرح فانه لو قيل بالجمع كنصرف من الدعوى لم يكن شيئا والثاني كما في قوله  
المطالب الرقي وكان اجرام النجوم فان تشبيه النجوم بالدمر والتشبيه  
السماء بالهياط الارزاق تشبيه حسن لكن ابن هونم التشبيه الذي يربك  
اطفيه التي غلا لقلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم من تحت متفرقة في  
ادب السما وهي رافا رقتها الصافه كذا في دليل الاعمال **قوله** وكالتش  
اشارة الى قوله ايجده بن الحلاج وقد لاج في الصبح انما صرى  
كنفوق وملاحيه حين نوره الملاحى بضم الم عب اسن في حد طون  
وقد جاء في البيت تشبه بين اللام والنور على لفظ اسم الفاعل من يورث  
النور وانما ترفع نوره وقوله في المراكب يعنى يرى صفار المقادير وان كانت  
كأنا في تشبه وقوله على كهيئة مغلق بتفاوت لى لا يكون مجتمعة اجتماع القنا  
والتلاصق والامى شديدا الانزاق وقوله الى مقدار راي كهيئة منضمة الى  
مقدرة ومخصوص من الطول والعرض **قوله** وكالتش ايجل برك التالما ان  
المراد الذي كونه على طريقه فظهر حاجة ذكر وحاجة اني بتدكير الوصف  
وتأنيته مما يكون التا فيه للفروق بين الواحد والحسن بتر اي مقطوع الذي  
الاصل صفة مشبهة من سلت بين احلت بفتيتها وصبغت فوفا المراه  
المناوية في العمل بعمل هذا مره وذاك اخرى يقال راجع بين رجليه اذا قام  
من على هذه ومن على الاخر ملك الحركة حصصا وتفرقا لتوحيه الذين يدره  
اي يندم ويظهره راي اخر في له بئاله اذا لدم ومعه الفاعل الى الاري المعقول



بدلالة الكلام في ضمن ذلك اشار الى الانسلاط والانتفاض والحركة  
 الحركة الهيبة الهية المذكورة مفعول موديه وقوله للهيبة في صفة الحركة  
 في كنف الامثل وحينئذ يوثقه فيها ذهب ثابت **قوله** وكوجه الشبه  
 ظاهر العطف على لفظ النار الا ان كان معه ما اخله على المشبه ووجه  
 الشبه ما هو من مفعول الكلام وهما قد دخلت على وجه الشبه ولم  
 يبينه بل اقتصر على بيان الشبه والمثبه به وان كان فيهما هبة حاصله  
 من عدة امور وذلك لان ما سبق تشبيهه هو مفعول وعما امر ان مقتضى  
 من كونان يصحح الكلام والمحاكم الى اليان وجه الشبه وهما تشبيه  
 مركب بمركب فاصحح اليان بما وكول المقصد فهما الى الهبة الحاصلة مع  
 امور وقد علم ان وجه الشبه ما يترك في الهبة من مطلق هبة حصول  
 مضمون مظهر على كنهية المضمون **قوله** كان من ان التقاء الغبار  
 الساطع المرتفع من تار الغبار ثورا اذا ارتفع واثنان عزم واسيا فمفعول  
 معه متعلق بمنازل الشجر عند الفاء هو قصد تشبيه الفع والسوق  
 بالليل المتبادي كذا كنه لا تشبيه الفع بالليل من جانب وتشبيه السوق  
 بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيا في حكم الصلة للصند  
 المذلول عليه بلفظ منار لئلا يقع في تشبه مفرق بمزلة كان الغبار ليل دكا  
 السيوف كواكب فانه وصف الاسيا في كنه من تقدير الاتصال لانه لو اد  
 فيها معنى مع كانه في قولهم لو ترك الناقه وقصبتها لاصغها وما يمتنع على ذلك  
 ان قوله لها دى كواكب جملة واقعة صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل  
 التبع لليل لا مستبينة بمزلة ان يقال ليل وكواكب مفعول يقتصر على ان يركبها  
 السيوف في انشاء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هبة السيوف وقد سكت  
 عن اخادها وهي تعلو وربيب ونجى وتذهب وهذه الزيادة رادفة للتشبيه  
 تفصيلا فان السيوف في حالة اخرام الحرب واخلاقا لا يدى فيها للضرب  
 اضطرابا شديدا وحركة سريعة الى جهات مختلفة مع اوجاج واستقامة  
 وارتفاع وانخفاض وتداخل وتصادم واستطالة اشكال فثبت على هذه الدقة  
 بلفظ لها دى ايها دى يحدت اليها فان للكواكب في حالة التهاوى الى الساقط  
 اختلاف جهات حركات مع تدافع وتداخل واستطالة اشكال بخلاف ما اذا  
 كانت في انما كنهها في انما استدارتها المتلاصقة باللامعة من تلال البرق والبرق  
 والمستطرفة المسوددة التي تعدل بريقا جديدا وقوله دون شي اخر كلام قليل

الجدي ويحذف ما قبله صفة صفة وتعلق بالمراد على معنى ان المراد هو  
 هذا دون شي اخر **قوله** قد اعمه جبر الشدا والجملة حال مما قيل عليه  
 كما ان معنى الفعل وفي شامح متعلق بالظرف والمضى يكون المشتري قد اعم  
 المخرج كونه كذلك في الظهور بان يكون المخرج اقرب الى المشتري مع كونه في  
 الاوتفاع والعلو السعة بالهريك واحدا سمع وكلاهما بالهريك واحدا  
 السكينة من كلام المولدين **قوله** فالمراد ايضا يعني ان المراد في هذه  
 الميت ايضا تشبه الهبة بالهبة كما في ديسين المتقدم من قوله مستخرج  
 استمر مفعول اضيف الى فاعله حال من المتصرف ومعنى من دونه قدامه  
 وفي مكان قريب منه **قوله** ويصحي امثال ما ذكر من الايات يعني كان مثار  
 الشفع وكان اجوار النجوم وكانا المخرج تشبه المركب بالمركب لكون كلامي  
 طرفة امور متعديا واعتبر تركبها وحصل هبة منها وصدا التشبيه  
 فيها على ما صرح بذلك في كل منها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال ان الت  
 قد تشبه كيفيه حاصله من مجموع اشياء قد تضاهت وتلاصقت حتى  
 عادت شيئا واحدا يا حوى مثلها ويصحي المذكور قبل الايات مثل تشبه  
 السقط والثرثا والاشاة ايجل والشمس تشبه المفعول المقدر لكون كلامي  
 الطرفين شيئا واحدا مفردا كان او مركبا والمال التركب واعتبار الهبة  
 في وجه الشبه ولما كان التفرق من جهة لوجه الشبه وهما الطرفين  
 لغرض المقدر قد يكون مقيدا كقيد العنقود بالمور والاشاة ايجل  
 والمركب يكون ان يتر مشعوق السعة والحاوي ويكونه فابا على راسه تجا  
 عظمها والحرارة يكونها في كنف الامثل واليوثقه يكونها محما جلا فيها  
 ذهب ذابب فيلتبس بالمركب ويعبر العنقود من تشبيه المقدر بالمفرد  
 والمركب بالمركب لخطا الفرق ههنا بين المقيد والمجموع اذا اعتود معتبر  
 في الهبة التي رجعت وجه الشبه ولذا قال وهذا الى تشبيه المقدر  
 بالمفرد والمركب بالمركب في له زيادة احتياج الى سلامة الطبع وصفا  
 المخرجه اذ لا حاكم سوى ذلك في تشبيهها عن الاخر عند الشا سيما  
 ولا يخفى انه ياف ههنا فسمان اخر ان سكت عنها المصنف تشبه المق  
 بالمركب والمركب بالمفرد **قوله** ومن تشبيه المقدر بالمفرد قول امر القيس  
 يصف عقبا باكره صيدا لطبور والفا قلو مما لذي لوكرو قد سمعت  
 ان العقاب لا ياكل من الطير قلوبها قوله شبه الفخر الطير من قلوب



الطير بالصاب واليابس الصيق بالحشف البالي وهو اذ التمر وذلك لا  
 ليس لاجتماع الرطب واليابس من القلوب هيته يعتد بها وتفصل  
 تشبهها ولله اقال الشيخ في اسرار البلاغة انه اعلم يستحق الفضيلة من  
 حيث اختلص اللغز وحسن الترتيب فلهذا من حيث ان الجميع قايده في  
 التشبيه وانما تعرض للمصنف لك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه  
 هو المشبه به شيئين كان مطلقا ان يوم انه من تشبيه المركب وليست ان  
 تشبيه المضاف يكون مطلقا ان يوم في المشبهين ثم بالمشبه بهما **قوله**  
 وانما ان يكون مشبها لا العقل عطف على قوله اما ان يكون مشبها الى الحسن  
 وهذا هو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد بلانه امثلة مشبه  
 الى قوله تعالى والذبحوا اعمالهم كسراب بقية بحسبه الظاهر ما قوله  
 عليه الصلاة والسلام اياكم وحضرة الدين قبل يا رسول الله وما خضر الدين  
 قال المرأة الحسن من منبت السوء وقول من قال هو كخلق المفرقة لا يدرك  
 انظر افاها من الفايق انه قول الامارة فاحظه بنت الحزن من سبكت عن  
 بلها الكلمة وهو ربح الكلام غارة الوهاب وفي الحظاظ وان الغراب  
 اوله ذرايا العبي وذلك لانها سبكت عن شها اعم افضل لها لثباته  
 لا بل فلان لا بل فلا تهم قال تكلم ان كتبت اتم افضل هو كخلق  
 المفرقة وقال الشيخ عند الفاه انه قول من وصف في المنك الحاج لما  
 قيل لهم **قوله** المنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمخبر بالظهور  
 ويجوز من الباطن المطع اسر فاعل من اطعمه او حقه في الطعم والمولين من  
 ايتهم او حقه في الباطن وكلمة مع الاشارة الى جعل الامر في حكم واحد  
 بمعنى ان وجه الشبه هو المجموع لكل واحد وكذا لفظ المضم الى المثال  
 الثاني وعينت الشبه هو الاصل الذي والسبب القاسد والاضافة فيه  
 كان رجل صديق وحماره سود تشبه بالاحصاء من الوضعي بالاحصاء من  
 الاضاني وحضر الدين ما بينت على ان اثار الدار والمثل مما لا يقال ولا خير  
 فيه ولا تنفع منه وانما خيرا ضافة للصدا لظالم المفعول من اغرت النحر كذا  
 والاشجار الممر التي تان بالفاكهة والافراد من حسن المنظر حتى لا يخل  
 ليس بشي لانه لا يتا في كون المجموع المركب من ذلك عقلا لاجته بذكر  
 بالحق كما في هه الشمس وابونقنا وهه النقع والسوق وهه النيل  
 ونهاوي الكواكب بل في القيل شان المة لك بل المثال الاول ايضا كذلك

لان كثير من اعمال الكثرة ومنظر السراب محسوسا وانما عطف المثال الشا  
 بان تشبهها على الشيء بعد تمام التشبيه بالمثالين غير انه شاعرين ووجه  
 الكبر في وجه الشبه في المثال الثالث هو انه اعند التناسب في الحفظ  
 مع امتناع عن تعيين البعض كاختلاف البعض مقتضوا لكن لم يقتضوا الى الا  
 في كل منهما بل في مجموع الماخوذ منها واليه اشار بقوله الممتنع لذلك في  
 لاجل التناسب **قوله** ان يكون تلك الاحودا شان الى ما لزم من الكلام  
 السابق من كون وجه الشبه اجودا كثر وقوله او عقلية باوردون وال  
 لشعر بان الشعر الاول هو ان يكون الامور حسيته والثاني ان يكون عقلية  
 الا ان يكون مجتمعة فانه على العموم محال وعلى التوزيع هو الشعر الثالث  
 بعينه قوله ان يكون ينبغي ان يجعل بدل بعض من اقسام **قوله** كما اذا سبكت  
 لسانا لا خفا في ان حسن الطلعة حتى وبهاقة الشان اي شرفه واشهنا  
 اصح وحالة عقلية وكذا علو الرتبة **قوله** واعلم حتم مباحث النظر في  
 حجة التشبيه بان من اخذها انه قد يذو مكان وجه الشبه كما يستمع  
 وجه الشبه اي ما يستحقه ويستلزمه اي يكون وجه الشبه بالحقيقة  
 لازم ذلك المذكور فيصير لان اقامته المثل ومقارن الاذم محار مستفيض  
 ونما بينهما ان الواجب في وجه التشبيه ان يكون شاملا للظهور وقد يتو  
 في بعض التشبهات وجه الشبه امر الا سلبا فمضد قوله ان يكلفوا  
 ظاهري انا العذر لا خطاب علم البيان بل الذي يقتضيه النظر الصاب  
 ان يكون العذر للبيان ورايد الكلام والمورد من التشبهات والمعنى انه ليس  
 على مر عند علم البيان ان يكون القياس متكفيا في التخرج بوجه التشبه  
 لتمامه وقوله على ما هو به في موقع الحال من وجه الشبه الى كل الوجه الذي  
 وجه الشبه محقق به كان على حقيقة فلا بد من التشبه عليه اي على ما ذكر  
 مكان وجه التشبه انما عا لا يكون وجه الشبه حقيقة فذكر امثلة  
 له **قوله** اذا وجد بها لا تنقل يعني اذا وجد بها حقيقة فغير ذلك  
 بالسلكه من اسباب الاعلال بالمضاحة وهي تشا في الحروف ومكرها  
 والغريبة اشتاء المعنى حيث يحتاج التفترا ويخرج فالتا ومنه الهض  
 وسقشرا ن وكرم مؤا مدحه مدحه والورى معي فالتا وكان له  
 سلكه وسلكه ثم سلكه لينا وافي سلكه سلكه لانا وكلمه ه  
 وقد عذرت بالخالوت يشعني شا ومثل سلكه سلكه سلكه

فرا



وقوله. فقلقت بالذي قلقت الحشا. فلا قل عيش كلين فلا قل  
 وحاشا ان يحد من هذا القيل قول من قال. وما الا الا الحشا صاع  
 فقلت كز. بضيع. وعند الاخرين بضيع. والغرابه مثل الحبل  
 والنداء من واطلم. وحيث وعودك والاشباه بالشرب والمزج  
 نحو ذلك وقوله فمصب مع بالنصب على جواب النفي وكذا ففشي وصيرتها  
 للعاني ومنها للافظاظ **قوله** معلومة الاجزا اي المصنوعات بالضرورة وان  
 بالليل يفتتبه التالفه بان يكون النطق قايما لا يستقر او عيشا قطعه  
 الاستلزام ان يكون على شرط الاجماع **قوله** فيكون قد عرفت ان الضمير  
 فيه وفي قولهم ينبغي ان يكون للكلاب والاباح الكلام لا صاحب علم البيان وقوله  
 في الما كان في المرح وما عليه الحقيقة هناك اي في شمسهم الاول والثاني في  
 بني غيرنا خزان والضمير للحلاق والسلامة والرقه اي في قولهم الاول والثاني  
 والظهور اي في قولهم الثاني واذا في القن من اضافة المصدر الى المفعول  
 الاول بلظه صحت الرواية على لفظ النبي المتأمل ورفعه من ان الطعام  
 صار له في الاسرار التي لاداة. وذلك الامن لاداة الطعام بالكر  
 وجده له يثنا وضمير كونها وحاشا للصبر والنصر ومعها للظلمة والشمس  
 والقلاب عطف على كونها وذلك اشارة الى كونها كالمجهر من فان قلت  
 ظاهر الحلاوة والسلامة والرقه من صفات الاحسان كما في الاصحاح  
 بعد الاكطاط فطما لكن لم يعمد الى الظهور لا يتصف به الجملة واستعمال الظهور  
 في المعاني اظهر من استعمال الالة الحجاب فكيف مع كونها مشترك  
 بين الشمس والحجبة بخلاف الظهور **قلت** ليس ذلك من جهة هذه  
 الظهور في الحجبة بل الغرض بالمشا لن تشبه على ان المصداق لا يدم وقد كان  
 لعدم جهة المذكرة في احد الطرفين وقد يكون للعلم بانه غير له فان اظلم  
 بان ليس المراد من تشبه الحجبة بغير في الظهور ظهورها نفسها بالظهور  
 المطلوب بها كظهور المحسوسات بطولوع الشمس وهذا معنى الالة الحجاب  
 فلذا حصل وجه التشبه في الحقيقة **قوله** كان في معنى فيه فان مثل  
 الطمع الى التي والالة الحجاب جهة امر اعتباري له وان كان اليل في نفسه  
 او الالة سمعة حقيقة كعبلة او صافيه **قوله** فاقول تشبه ان  
 يكون ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبه حيث صمم الى الجسم  
 والعقل بطريق التسامح ولم يقتصر على العقل كما هو الحقيقة في المعنى

المشرك من قبل تسامح هذا وهو خجل وجه الشبه ما هو من مستتبعات  
 وجه الشبه ولمزوماته في الحقيقة فان المحسوس الذي هو الفرد من الحق  
 مثلا مستتبع لمفاه الكل الذي هو وجه الشبه في الحقيقة فحلم وجهه  
 التشبه في تشبه الحدة بالورد هو الحق المحسوس مع انه في الحقيقة لا زها  
 اعني الحق الكلية المعقولة بمنزلة جعلم الوجه في تشبه الكلام بالصل هو  
 الحلاوة مع انه في الحقيقة لا زها ومن قد جازيا اليوم وسرناهم حيث  
 قسناه الى محي والعقل وحلنا ما هو غير الة الواحد نوعين مستندا الى  
 الحس مستندا الى العقل وحلنا المقصد حيا كله او عقليا او بعض حيا  
 والبعض عقليا ومن العجب ما قبل ان المراد ان تركم التحقيق ناطق من هذا التسامح  
 يعني انه لا حامل لم على القول بانه وجه الشبه قد يكون حيا سوي فاسم  
 هذا وحلم مثل الحلاوة والظهور وجه شبه مع القطع بانها امور محسوس  
 ووجه التشبه انهم قد مر حوا بان وجه الشبه في تشبه الحدة بالورد هو  
 الحق وفي تشبه الشهاب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات  
 على سبيل الحقيقة دون الاستتباع فكيف كان الحامل هو هذا الذي اعتد  
 انه على التسامح والتميز حوا بان الذي اعتدوه حقيقة **قوله**  
 واعلم ان حق وجه الشبه اي الواجب فيه واللايق به تحول المشبه  
 والمشبه به الا معنى له سوي ما قصدنا شراك الطرفين فيه فاما صاد  
 وجه التشبه حده مع التشبيه والامتنع في قولهم الحق في الكلام  
 كالحق في الطعام لا بد ان يحصل ما يشترك فيه الحق والملم وهو مطلق  
 العلاج بالاستتعال والصاد بالاهمال على ما يتناول الحصري في الملح  
 والطعام والعقل كما في الحق والكلام كما يزاج مطلق الامتناع في تشبه  
 الاحباب بالجوهر لا كون التليل مضلما والكثير مضلما كما ذهب اليه  
 اهل السنف فانه لا يشترك الحق في ذلك انه لا يتصور فيه انكشيره  
 والتليل اذ لا معنى لحيل ربح الفاعل وصف المفعول مثلا مضاعفا  
 لا ربح فاعل واحد بالحركة والحرف جيبا مثلا لا يكون نصيغنا  
 للتحويل بطلا هذا وربما امكن بفتح قوله المشتقين بان يقال المراد  
 بتكثير الحق نحو من الوجوه العربية والاقول الصغينة وسائر الكلام  
 فان الكلام به يخرج عما هو المقصود من تادية المعاني الصحيحة الظاهر  
 المقصودة بالصائبات الدالة عليه عند العارفين بالالفاظ والقوانين



المشهور وقد يصح بانه اذا كان في الكلام وجه كثير من الاعراض فبعضها  
يؤدي الى المعنى المراد وبعضها الى غير المراد فالحمل على الكل كثير للنحو واصداه  
لكلام والحمل على ذلك البعض المناسب لتقليل اصلاح او بيان المراد بالكثير  
ان يراى في قواعد النحو ما ليس منها وبالفعل ان ينقص فيها ما هو منها ولا  
حقا في معناه وينبغي ان يعلم ان الطرق متعلق بمصانف محدودة اي هـ  
استعمال النحو في الكلام كما استعمال الملح في الطعام او حال اي نحو مماثل  
كحال كونه في الكلام للمحال كونه في الطعام والمراد به رعاية قواعد في الكتب  
واستنباطه على مقتضىها **قوله** ولكنه يصح قولهم ليس مما يمتنع الا ان  
لا ناصبه في الطرق كليات مباحث التشبيه لاجزائيات التشبيهات  
وتصحيح وجه الاقوال في وجودها ثم قد يعود اشارة الى بعد ما يعود  
الفرق الى التشبيه به وهو انه الى التشبيه **قوله** فاذا كان اي الغرض  
عائدا الى التشبيه فاما ان يكون اي التشبيه لبيان حال التشبيه من كونه  
او شكله او وزنه او غير ذلك واما ان يكون لبيان مقدار حاله من كونه كليات  
او كبر او صغرها او غير ذلك فان المقدار في غير هذه لاجل الكميات  
ولقد صرح بكون صورته بكون عايدا الى التشبيه لا الى الغرض او عود  
الفرق الى التشبيه حيث قال منبذ التشبيه لبيان امكانه ولا يخفى ان  
في القليل لبيان الحال بتشبيهه لوزن هذه العامة بلون تلك ساجا والمقصود  
تشبيه العامة بالعامة لبيان ان لونها ليا من مثالا وكذا في قولك هو  
في السواد كحلك الغراب والمقصود انه في سواده كالغراب ليس شدة  
سواده كما قال الشاعر **سواده مثل حافية الغراب** بل ان المراد  
بالسواد المتألف من علم ما هو احدى الرايتين بقرينه **قوله**  
**واقلام كرهفة الحراب** ولو حمل على ان سواده كسواد الغراب كما هو  
الظاهر من مثل هذا الكلام لزم بيان السواد حاله لا مقدار كالقوله  
حمل الاول على ظاهره لزم ان يقال شبه اللون باللون لبيان حاله وهو ان  
حقيقته الينا من فان قيل ما لون عامتك سوال عن حقيقته فكيف  
يقع كلون هذه جوابا عنه قلنا من جهة انه في نوع قولك البياض لان  
حقيقته كل من الشياطين واحد وهو نفس الماهية **قوله** واما ان يكون  
التشبيه لبيان امكان وجود المشبه اي وجود حاله الذي يربطه الظاهر  
كالمشتمل كما اذا حاولت تفصيل واحد من جنس على ذلك الجنس تفصيلا الى

انه

محدود هو اخرج ذلك الواحد عن حد ذلك الجنس كالتشبيه لهما اذا كان ذلك  
الواحد اثنان اخرج الى نوع اشرف من ذلك الجنس والاحمال ان ذلك  
بجانب الظاهر كما لا يخفى عليك امر تشبيه المتشبه لان خروج الواحد من  
الجنس الى حيث يوتهر من وجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس  
اخر مستبعد غاية الاستبعاد ولكن ليس بحال لان ذلك هو هو المسمى  
فانت تتبع الامر الذي هو كالمشتمل يقال اتبعته الشيء اذا جعلته الشيء  
تابعه له مذكورا او موجودا بعد كايلا حال من فاعل تشبه حاله اي حال  
ذلك الواحد مستبعد اخر كحال المسك في الحجلة معصون قابلا وهو اشار  
قوله الى الطيب **فان تنق الانام فانت منهم** قال المسك بغير دم الغزال  
والتشبيه فيه مكلف اي حاله وهو ان يكون من الانام ويعود ثم كلف  
كحال المسك في انه بعد من جنس الدم وقد فاقه بحيث بعد من نوع اخر  
وفضاه من ذلك ووقع فلكه احكامه **قوله** فاما ان يكون اي التشبيه  
صحة تشابه وله التشبه وعند السلام **قوله** انك في سعيك ليعني ان  
سعيك هذا اكرم على الما وفيه من الشرف كما لا يخفى حيث ابرز المعقول  
في صورة المحسوس وابصرته من الفائدة في سعيه كسائر المشاهدات  
الا ترى انك بعد في قوله **وبوم كظلال الريح** فمصرطوله دمر الزرق  
عنا واصطكاك المراد **قوله** **ظلالنا عند اذان** يصح  
يوم مثل سلالفة الدباب **قوله** **وبوم كايها** والعطاء مزين  
الحياة غالب باطلة **قوله** من التقرير لوصف اليوم بالطول والقصر  
ما لا يخفى من قولك يوم في غاية الطول او في غاية القصر بحيث لا  
مزيد عليه **قوله** **وما شاكل ذلك** كالقظم والاهانة والترغيب  
والترهيب والتشويق وغير ذلك **قوله** **انتها اي لطلب** يريد الوجه  
مفعول له لا فراغا او تشبهت المفعول با فراغا ولذا لم يعطف عليه المجرور  
الذي اصابه الجهد في السعي لعل من نظر لهما من هنا بالمتعار الذي  
يكبر القائل وفتح الياء جمع اليك اطرازا الى اللوحين تشبهت وايدة  
علة اطرازا او اريد في صورة ليعود على التركيب الوصف على ان استوعب اصل  
تفصيل كنه جن العيوب واشوع وشوها كاحر وجرها لوجه صور شوقا  
او جعله اصل تفصيل على الشدة وكا في قوله **فانت البصم** سربا لطباخ  
وقوله الى المتأمل في امتناع الوقوع من جهة العادة وفي حكمها وان كان

الشيء



ممكنا عقلا بان يكون شئ من الارض مخلوقا مسكا بعلو ذهب كالحمار من لبن واما  
من غير **قوله** كالذي نحن فيه هو بحر من المسك موجه الذهب وحيثما وجد  
واستطرد واستند المشبه به وحيثما شاهدتها واستندت ادما وجد في مكان  
للنوار في الاستطراف في المشبه بحر من المسك موجه الذهب من وجهين  
من جهة الامتاع العادي ومن جهة ندرة الحصول في الدنيا في شئ الامر  
فلما امكن به في الوجهين **قوله** ولما مع حصول المشبه عطف على ما لا في  
نفس الامر وجهه فيه للذهاب وكلا الطرفين متعلق بحصول المشبه او اما  
رمان ونايهما مكان وهو كمثل حصول مصدرة لنا من الحصول والذهاب  
من حيث تعلقه بقوله مع حصول المشبه **قوله** ولا ضرورة في التفتيح  
مستوب الى اللاذونية وهو البحر المعروف بكونه ملوونه برؤوسه وشكر  
من زها زها هو اذ انكروا فخر وقوله فاذا احضر اي انكروا انكروا  
باطوان الكبريت وكان الاحسن احضرت اي صورة الاتصال استطرد في  
المشبه بل احضار المشبه به مع المشبه قال في اسرار البلاغة ووجه آخر  
انه اراك شهابا لنبات عصف برق واوراق رطبة من طيب نار في جسر  
يسوق عليه اليسر وبني الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم ينفك  
ظهور منه كان ميل النور اليه اكروا السعفة به احد **قوله** لا  
لغير ما نحن فيه وهو الاستطراف من جهة كون المشبه به نادر الحصول في  
الدنيا مع حصول المشبه فان حصوله في العلم اذا وجد بعد الدلالة  
بانه عند حصوله من قرن ولد الطيبة فالترجم والحق في الله اي شئ  
يورد في مواضع المشبه به كان كونه اعرايا جليا جليا واما التلاصق  
الوجه حديد دون ان تقتصر على ذلك والرجح فلا يكون الا الاستطراف  
والحصول ليس من شأنه الاحتضار فلهذا ذكر كونه اعرايا جليا جليا  
الايمان بالمستبعد **قوله** في هذا غير او مصدر من غير ضله فاعتاد  
اي اتخذها عادة ترجى اي تنوق الطيبة ولها هذا الاعن الذي في صور  
عنه قد وقع اي عدي في المصنوع ما عساه اي عني عدي ان يقول  
مشبه به لهذا السهم الذي هو ابره روق للاعني وهو عراي اي من  
سكان الباء به جلف فلفظ الطبع جاني ينو طبعه عراي راك الله قايين  
وصحير عساه طبعه ال عدي بر موع في صورة المصنوع او مصنوع على  
لغتيه عسي بلعل واغا حديد لايتا به بمثل المشبه النادر الحصول المشبه

297  
به مع المشبه مع كونه من اجلا في العرف **قوله** وبذا الصياح اي ظهر  
وعرته لوله ما يبدو من ياحنه وهيبة الاصل يا من في جهة العوس  
وقد ادرهم **قوله** وكان النجوم من دجاها جمع دجيه وهي الظلة  
والصهر قبل النجوم وقيل لليلة وزوايه ديوانه دجاء والصير لليلة البيت  
السابق ربي ليل قطعته بعدد **قوله** او راق ما كان فيه وداع  
• موحش كالشقيلا تقدي به العين وتاني حديثه الاسماع وكان  
النجوم البيت وكان الملايم للنجوم من الدجى سنن لاحت بين الالبتع  
اي احداث البجع الا انه قلب اشار الى كثر السنن وقلة البجع  
الطريق المجهدة لل ل لا يقصف فلا يرا حله على غير الطريق فيفسد  
بالنصب جواب النقي والعتور السموط على الوجه يودي في موهو سقط  
في موضع هوي روي في البر وودي سقط والمهوي والمهواه ما بين  
الجليلين والظلال الظلة وقد يوصف بها فقال ليلة مظلمة وظلم دخل في  
الظلام وصار الظلة وقت يتقدي بها اظلالا **قوله** فمشبهة به  
اي شبه الساع الظلام يوما لوي ثم عطلة عليه اي على يوم لوي  
نظرا اي نكنا للطرف وهو الظلقة واليكاس والغزل بكسر الزاي  
المائل الى السا ومحاولة السا محامتهن ومراودتهن والام الغزل  
بالفتح والقوة غلظ العليق وصلابة مظهره اي العليق العاصي في  
سلك وير لوي **قوله** كما انقضا البدر راي اسلابه من بضوت  
السبع سلطنة وبضوت الثوب عليه ترعته وخلقه عليه قال بضوت  
على الايام ثوب جلده • ولكنني لم افسر ثوب الصلوة الطاهر  
البا سا الشدة الاحتضار الانكشاف مشبه هذه اي صورة الانقضا  
بتلك اي بصورة النجاء السما كان كوكبان يراهما السماك الاعلى في  
من سائر النجوم السماك الزاح ولين من المنار وجعلوا المعادن الكواكب  
واضاها في الظلة ايضا كان الظلام صار كلاله فابصرت عنه  
وصارت ذا نور وهذا اما قال لا نورية كثر روشن جو جمته  
خورشيد • ويد آخر ان يحل ظلامه ومن الامله شروع في امته  
الفر من الغاية الى المشبه به من الامان بعد ما اوزما متله من الامان  
تفسيها على انه ليس بمستعد وان كان يري مستعدا وطفا كرو لمقا  
من الامله وذكر ان ان يكون منصوبا في هذا القالب فهو لمغا البع



مثل الربا اي مثل عند الربا وهو ان يراى في الاجل بان يباع مقلوم مقلوم  
 او نقد بتقد الاجل وفي الغرض بان يباع احد ما باكثر من جنسه مقتضى  
 المقام اما الربا مثل البيع لان الكلام فيه فالمناصب للاحتياج والقيام بان  
 بطلان الربا بطلان وليس محراما لكونه مثل البيع كما يقال لا يبيد حرام لكونه  
 مثل المحرم وان كان محتمل ان يقال لو كان الربا حراما لكان البيع حراما لكونه  
 مثل الربا لكنه يفتى في طريق التبرية والفتنة جميعا وقوله تعالى واحل الله  
 البيع يثبت ان يكون في موقع الحال اي قالوا ذلك وقاسوا الربا بالبيع وقد  
 فرق الله بينهما بان احل البيع وحرم الربا لما علم من الحكمة والمصلحة في ذلك  
**قوله** لم يرد التوجيه متعلق بقا اي لزيادة التوجيه فمن يخلق كمن لا يخلق  
 معناه ان لا يخلق كمن يخلق مع اقتضا المقام بطا هو ان يقال ان لا يخلق  
 كمن يخلق لكون هذا الكلام يعربيا مل جعلوا غير الخالق مثل الخالق حيث  
 شبهوا الاوتان بالله في الفعل حيث جددوها والاسم حيث عوها الهة  
 فالمراد من لا يخلق هو الاصنام اجزاها مجزيا ولما علم لمساكلة من يخلق  
 او لا يخلق سموها الهة ومن حق الهة ان يكون من اول العلم والاخلاق في ان  
 التوجيه في ان يخلق كمن لا يخلق لما فيه من الافتقار بهم جعلوا غير الخالق  
 اذ في من الخلقية وحرى باسمه لا لوهية بمعنى استحقاق العادة لظهور  
 ان تشبه الاصنام الهة لكون معنى كونهما معبودات في الخلقة صفا او باطلا  
 لا خفا لهذا المعنى الهة عند الكل **قوله** وعندى ربى انا لا وفي اللطفا  
 القرآنية ان يكون من على حقيقة والمعنى على انكار ان يكون من لا يخلق من ذي  
 الحياة والعلم والقدر كمن يخلق فضلا عن الاصنام التي هي جمادات لا عين  
 لها ولا علم ولا قدر فكيف يكون من على حقيقة والانكار ابلغ والتوجيه اظهر  
 مع ما فيه من لطف التبرير بقوله يعربيا علة لكون الانكار موجبا الى  
 ما ذكره وصدر به لتوجيه الانكار الى توهم التشبه المذكور وعن متعلق  
 يعربيا على تقدير معنى التعجب وعلى مكان متعلق بتبني اي يكون تشبها  
 على وجود التبرير والعصبية هذا التبيين الى التوجيه **قوله** وقوله  
 عز وجل ارايت من اتخذ شيئا من مفضول من مفضول من مفضول  
 الامثلة السابقة لكون التشبيه فيه على طريقة زبانية مع صلاته بنى  
 عن التشبيه فان اتخذ من احواله علم في الدخول على المبتدأ والخرار حوذا  
 من اتخذ يتخذ بان لا من اتخذ ياخذ والامام مع الاله عامر ولهذا اتفقوا

ل

على ان ابتدع ما في خطأ والمعنى جعل هو اه مثل الهه مثل الهه بان طاعة  
 وبني عليه امر دينه لا يسمع حجة ولا يتبصر دليلا فاهه في المعنى هو المفضل  
 الثاني واذا تأملت وجدت بعد هذه وجعله معقولا اول وهو اه  
 معقولا ثانيا قد اصاب موقفه لئلا لته على انهم جعلوا وجه الشبه  
 من الطاعة والاعتقاد في الهوياء واكل كان بالانكار والتعجب والتعجب  
 والتوجيه احدى رخص مصوب في هذا القالب انه من هو الغرض  
 من التشبيه الى المشبه به لانهما كونه في وجه الشبه اتم صحتها الى  
 الانكار والتوجيه وقوله ثم محروم جواب الامر والشاكلة الخاص والرمي  
 المحرم والشبه اذا اصاب الخاص كان الغاية في حسن الرمي وبطل الصيد  
 كالسيف اذا اصاب الخمر وطبق المفضل **قوله** وانما جعلنا الغرض ربه  
 بيان كيد جعل الغرض الهية الى المشبه به ما ذكر من الهام كون المشبه  
 به اتم من المشبه في وجه الشبه وصغير احض بها وقوى حالها معها  
 التشبيه وفي بعض النسخ احض به تاويل لوجها وعود الصبر الى عرف  
 وصبر وجوده وتبرير واران للشبه وقوله اداة معقوله كمشبهته  
 لمطهر وهو بان الحال من شبهته بمقولة الطبع اعني محال ولا لما كان  
 المقصد الى نقل الاسماء الى الحق بالمعقول واخلق بالقبول وكن بطر  
 الحال ولفظ الطلبة المستوعبة المصنعة بالارادة مع الزيادة وذكر  
 قصد نقل الاستقياج لطريق المعقول له وللفظ الارادة وزيادة  
 لفظ مرتبة اسان الى انه في نفسه من زيادة وقوله لا متناع متعلق بقوله  
 لم يسمع وقوله او معرض للاستطراف عطفا على معرض التبرير ومعرض  
 التسوية وقوله نقلا معقول له لشبهته عز بآراء ارادة نقل مرتبة استقيا  
 ولقد احسن في تحليل التشبيه الاستطراف في سفر النقل وادارته  
 ولا متناع معقول نقلا بزيادة اللام للتقوية وصحة وقوله المشبه به  
 وهو البحر الموصوف والواقع هو الفهم المذكور ولستطرق عليه نقل  
 الامتناع وقوله او الوجه الامر عطفا على الامتناع اي نقلا للوجه الاخر  
 للاستطراف وهو نداء صور التشبه به فالنهي وقوله مثل ما ذكر  
 متعلق بقوله او في معرض الاستطراف معطاة له لعدم صحة ان يند  
 المشبه به لاراد المشبه في معرض الاستطراف اي لا يصح ذلك مثل ما  
 من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وقد يراد شيئا بسيما وبه التفرع الى

ب

ج



يعني لا امتناع بيان استطراف الشيء بالايكون اعرف منه بالاستطراف  
 واقرى منه واحضر به بل مساويا او اقل والشارحون على انه متعلق  
 بنقل الوجه الاخر وعله بازاء ليسطرون والمعنى لستطراف استطراف  
 المواد وكان نقل الامتناع لستطراف استطراف المستغاثات العادية وعلى  
 هذا ايضاً عدم صحة التكرار في معرف الاستطراف حالياً على العقل  
 ولا يتبع شي بازاء قوله لا امتناع يعرف المجهول بالمجهول على انه لا يخفى ان  
 في التعبير عن استطراف الكون بمثل ما ذكره عقب قوله لستطراف من غير  
 قصد سماحه واما جعل نقل الامتناع وفوقه معولا له لاجزان فينبغي  
 جده الا ينبغي ان يلتفت اليه وحاصل الكلام ان العوض العادي الى المشبه  
 به هو اعم من كونه اعم من المشبه في وجه الشبه في صورة كونه الواقع العكس  
 وذلك لان حق المشبه ان يكون اشد معروفية من المشبه واخصاً  
 والتمسكاً لها واقرى حالاً معها اولاً ليرى كذلك ليرى ان يترك لبيان  
 مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لبيان معرفته ولا لاجزان في معرض  
 التبيين والنشوب لانه اذا لم يكن اعرف واقرى فان كان مساوياً كان  
 ذلك تقريفاً للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه وقصد الى  
 التوضيح والابحاش الذي يمازى ويبدى في التوضيح والحق وهو ممتنع قطعاً وان  
 كان لصحة واخفى فامتناع التوضيح والتعريف اقل واقرى ولا لاجزان  
 في معرض الاستطراف لانه اذا لم يكن اعرف واقرى في الامتناع او العكس  
 لم يحصل نقل ذلك منه الى المشبه استطرافاً لانه كونه مساوياً وادنى  
 وهذا نظر اما اولاً فلا بد ان يتقرب لبيان حال المشبه فلم يستوف  
 تقارباً من قبله فيطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصراً عنه اذ لم يزد  
 من عدم صحة ذكر المشبه به للاخر من المحضوم عدم صحة ذكر المشبه  
 مطلقاً واما ثانياً فلا بد ان يقرر انما هو اعم من كونه اقرى من المشبه  
 به اعرف في المعنى واقرى المعنى وادخل في الامتناع والتدبر في المعنى  
 والمديح وجوب كونه اعرف واخص واقرى من جهة المشبه على الاطلاق  
 واما ثالثاً فلا بد من كلامه في بيان الحال ان يكون المشبه  
 به اعرف من وجه المشبه مكانه في شيء ان يتقرب من ههنا لبيان الحال ايضا  
 واما رابعاً فلا بد من صحة بيان المقارنة كونه المشبه به على حد مقداره  
 المشبه في وجه المشبه لا يزيد ولا ينقص في بيان الامكان والقياس والنشوب

كونه معلوماً الحكم معروفه فغايتته لزوم كونه اعرف لا كونه اقرى واما وفي  
 الاستطراف كونه له راجحاً مطلقاً او مع المشبه لا كونه اعرف واقرى  
 من وجه المشبه ومثل هذه يمكن النقص عنه لكن الكلام بعد وضع نظره  
**قوله** يشبه ما اذا لا يصح التفتير فضل متاخر يتعلق به الاستطراف في ما  
 هو اقرى من وجهه وان ولو لم يقدر فضل لم يكن الا وجه واحد هو كونه  
 بمعنى اي شيء يستحق المطلوب يشبهه وينبغي **قوله** كما يحكي عن الصاحب  
 هو اسمعيل بن عباد بن العباس صاحب ابن العميد في وراثته ووليا الوزارين  
 وسمى الصاحب وكان شمس الاقبال وكلف الامال وحر المفضل والافاضات  
 وفي الكلام اشار الى كونه النعماني في جنابه والشعرا بابه على ما قال في قصيدته  
 في مدح ابن العميد ان خير المدايح من مدحه سقراد البلاد في كل نادى جمع بين  
 الشعر والكتابة بحية لوسيو وابه في الصافي وعله له التقدم في الشعر  
 والكلام في الكتابة والحق ما قال لا لشعالي كان الصاحب يكت كتاباً ويدا  
 كما يومر ويراد من الحالين بزن بعد تو في الصاحب ليلة الجمعة الرابعة  
 والعشرين من صفر سنة خمس وخمسين وثلث مائة **قوله** فالاحسن  
 ترك التشبيه اي تعيين احدهما كونه مشبهاً والاخر كونه مشبهاً به  
 الى التشابه لاي الى الحكم بما تشابهان من غير تعيين للتشبه والمشب به  
 ليكون بواسطة الحكم بالتشابه كل منهما مشبهاً بالاشباهة الى الاخر  
 والآخر مشبهاً بالاشباهة اليه واما كان الاحسن ذلك عائياً واخلتاً  
 عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه بل في استحقاق ان يحصل المشبه  
 والمشب به فان قلت فكيف مع التشبيه ومعلوم ان ترجيح احد المتساويين  
 باطل **قلت** التناوي في وجه الشبه وفي استحقاق ان يحصل المشبه والمشب  
 به لا ينافي عرو من جهة ترجيح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه  
 والعرض بيان مما به كمالا التفتير وشا فقلت عروته كالصبر او طلع الصبح  
 فقلت هو كثر العرض مع انما الممتنع فقلت ترجيح احد المتساويين لا ترجيح  
 احد المتساويين **قوله** فكان حكم المشبه به اذ كانا بالامر ذاك وقال  
 محقق وهو اشارة الى الوقوع في باب التشابه غير ما قل عليك من ان حقه ان  
 يكون اعرف من جهة التشبيه واخص بها واقرى حالاً معها ليريد ان ليس في كل  
 تشبيه غير ما قل من ان حقه ان يكون اعرف من جهة التشبيه واخص بها واقرى  
 حالاً معها ليريد ان ذلك ليس في كل تشبيه بل اذا قصد الحاقه في حقه في الجملة بكا



**قوله** متى كان المراد متى كان القصد شارة الى انه لو قصد مع ذلك زياد  
اشراق او علو رتبة او نحو ذلك محاله من باب اختصاص الصبح والشمس  
من باب التشابه ويصير كون الشمس والصبح الشبه به وقوله منقضى صفة اخرى  
لمستند وحضور اللون في الصفت المحفوظة المشقة المتلاية لا كالتى في  
الاجسام الكثيفة ومعنى زيادتها لاختصاص ان يكون لوجه الشبه زيادته  
تعلق وانتساب الى المشبه به لا يكون الى المشبه كالتجافا لاسد والاشراق  
الى الشمس **قوله** واعلم ان التشبيه قد شاع في بيان الكثير من اطلاق التمثيل  
على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم بالحياة والقران بالنور لكنه قد يوجد  
اخص من التشبيه بان يحمل اسم التشبيه الذي كان وجهه وصفا غير حقيقي  
بل اضافيا ونسبيا مثل قولنا شي فظلموا من شي وكله مندرجا من من امور  
كما هو من تشبيه اعمال الكفر بالسراب في المقطوع الطعم والخمر المولس ومعنى  
خمر المولس التمثيل حمل مقفرا بذلك بحيث لا يطلق الا سر على غير هذا النوع  
من التشبيه المقتضى رجح المصنوع وليس في البيت نص صريح بتشبيهه وانما هو مكنى  
كما في قوله فان نفق الانوار كأنه مثل فانك ان صبرت وتركت مقاولته  
ومنازحته كان حاله كالانوار اذا تركت امتدادها بالخط فكذا جعل المشبه  
الحسود والمتركة المقاوله والمشببه به النافا المتركة والامداد لا مطلق  
الحسود والنار وصير له معه وظلمة ويتوصل وقيامه ونعته وجا  
وفي الحسود وضرباها وبها المقاوله والمصدوب هو الذي يشكك  
معدن ويستغنى بالنفث نقل الى من يشكك بلبه حسدا واو في او نحو ذلك  
فيسكنى بما يقر لنا الذي في قلبه شكاية او حكاية وفي المثال لا بد من  
ان نفث ومن قيامه بيان لما يتوهم اي من قيام الحسود حين لم يخرجه  
في المقاوله لعين قيام ترك مقاولته مقام منعك الحسود حامد حيا به  
فاعتد في جانب المشبه الحسود والضعف وتطلب منه للمقاوله قصدا الى  
نقته مضد ووضو منكم على مضضه وترك المقاوله وعلم نطقه المقاوله في  
جانب المشبه به النار وعدم الامتداد بالخط واسراع العنا فيها ب ذلك  
فالحالة المتوهمة المشتركة بين الحالتين الحاصلين كل من الحسود والنا ربا علة تلك  
الامور تكون منتزعة من تلك الامور وقوله ليس التشبيه لا في امر هو الحسود  
وانه منقوع من عدم امور وقوله ليس التشبيه الا في منقوع لما هو المعبر في وجه  
في جانب المشبه لظهوره في جانب المشبه به وهو النار ليوحدا الامر المشترك الذي

الوجه

هو حقيقة وجه الشبه وهو كونهما بالحقيقة المأخوذة من ذلك وكذا خلا  
في البيت الثاني فان قيل المثل وصف حقيق لا يري فيه انزعاج من امور  
قلنا ليس المراد ان المعبر من وجه الشبه في جانب المشبه هو المثل بل كونه  
محالا اليه من جهة كونه مذهب الاطلاق ومن حق السير بسبب تاديه الخلال  
من انطواء السابغ في اوانه وصباح رمانه والفعال بالغ الفعل بالفتح  
ايضا ليكون مصدرا اذا الفعل بالفتح اسر للامر والساك والفعال ايضا  
الكر **قوله** وكالذي اى وكوجه التشبيه الذي في قوله تعالى فليعلم  
اي حال المناقضين وضميتهم العجبة الشان تحال الجنس والنوع الذي  
اسم قد نادا عظيمة اى طلب وقودها وسعى في حصيله وهو مستطوح  
النار وارتفاع لها واضاعي لازما معنى صار ذاصور ومقدما بمعنى  
جعله مضيا فعلى الاول ما حوله فاعل اضافت بمعنى الاشارة والامكان  
او الفعل مستندا الى حيد النار وما حوله ظرف بزيادة ما او لكونها موصوفا  
في معنى الامكنة وعلى الثاني ما حوله معقول ومنها اضافت النار الى النار  
بالنظر الى المعنى ان ذهب الله بنور هو جواب لما وبالنظر الى اللفظ انه  
استيناف لاختلاف الصمد في حوله وبنور هو وكون الانب حينه  
ذهب الله بنورهم وجواب لما محذوف اي حذفت النار وكان من  
حالم ما كان تركهم اي صير هو في طيات هائلة منكم ولا يصرون  
حال او استيناف او معقولا خزعزلة الجحيم بعد الجحيم وميل المصنف  
الى ان ذهب الله جواب لما ولحننا اوردنا والا فلا دخل له في التمثيل  
اذا جعل استينافا وقال وجه تشبيه المناقضين بالمستوفدين الذين  
شبهواهم هو دفع الطمع اي توحشهم وتعلقم الطمع التي تشر مطاوع  
وتشبهه بسبب مشابهته اسبابه القربة التي جعلت المطلوب في غاية  
القرب من الحصول بدلالة قوله فلما اضافت مع تعقب الحرمان والحينه  
بسبب انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم حصول المطلوب كذا ذهب  
ايه بنورهم وتركهم في الظلمات **قوله** وكالذي في قوله ايضا يعنى ان  
هذا ايضا من قبيل التمثيل واو في الامثل للمعنى او في السلك استعمل  
في مطلق السابغ والمعنى ان القاضين سواء في جهة التشبيه بما فانت  
محررا بما شئت اصبت والصيب فيعمل من صاب المطر وتخرجون ان يراود  
به المطر وفيه ظلمة تكا شبيه بتابع القطر وظلمة غامرة مع ظلمة الليل والارد



في الرد والرد في اقله ومعتبه متساين فيه وان اراد السان وفيه ظلة  
 تحية وتطبيق مع طلة الليل يحلون اصابعهم استيفان جواب كنه عالم  
 مع ذلك الصب اي يحلون العالم في اذاعهم من اجل الصواب من خوف من الموت  
 والصناعة صفة رعد هائل مما نال لا يمتلي الا ان عليه افضل النظر في  
 كمثل دوي صيب اما بتقدير دوي فليكون مرجعا للضار في حصوله اصابعهم  
 في اذاعهم واما بتقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي استوفى  
 والاجرة كون الشبيه مركبا وتشبها لال والفضة بالحال والفضة لا يوجب  
 ان يقدر رعدا لكاف ما يضمن ان يكون مشبهه ولهذا لا يقدر في قوله تعالى  
 اغاضل الخوة الدنيا كما بالآية كمثل ما وكذا في قوله **ليبد**  
 وما اناس الا كالدباب والاهل بها يوم خلقوا وحدها ابلق فكذا  
 ههنا لا يطلب الضار من صا والعطف على كمثل الذي استوفى لم يحج  
 الى تقدير مثل دوي وكان قوله او كصيت بعد تشبه الحال بالحال وهذا  
 يظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان التشبه اي تشبه حال  
 المناظير ليس كايان وادراكه او بين مثل المستوفى من اي صفة العجبة  
 الشان مستعار من المثل على الكلام الشار لغزاته وجزائه وعظم مائه  
 وغرب بتيانه وبين دوات دوي الصب كما نهم اذا اقتصر على تقدير  
 دوي ولم يقدر مضاف اخر هو مثل نظرا ان نسبة كلمة بين واقعة بين الشبه  
 والتشبهه كما في قوله ان زيدا كالاسد تشبه بين زيد وبين الاسد بل بين  
 امرين رد وتشبه شي بينهما كما اذا قيل زيد كالاسد او كمن يقول هذا  
 التشبه بين الاسد والفر اي دابر بينهما هو له اذ لا يخفى معلق بقوله دل  
 او بقوله اضل النظر كمثل دوي باهنا واسما له على تقدير مثل ثم قال وتكلم  
 او كصيت في انما المشبه به في الظاهر شي وفي الحقيقة غير قوله تعالى بالاهل  
 الذين امنوا اكونوا انصارا لله ولدينه على انما جمع نصير كثره واسرف  
 اذ لم يشبه جمع كاعل على افعال ذكر وان اصحابا جمع محب لاصحابا وجمع  
 محب بكثر الخط مقصورا واصحاب والاهل اجمع طر معي طاهر كما قال عيسى  
 اي يرمي الحوارين الى الاحتمال اذ حوارية الرجل مفضية وخلصان من الحوار  
 وهو اليان في الخالص وقيل من الحوار وهو يفسر الشباب لانهم كانوا صغار  
 وهؤلاء جماعة اجنوا به اتى عشر رجلا من انصاره الى الله اي من جدي متوجها  
 الى نصر الله وحضرة من الانصار الذين يخصوصون ويكونون مع في افعالهم

وانما كان نظير لان الله تعالى اوقع التشبيه اي تشبه كون المؤمنين بما را  
 له دابر ابن كون الحوارين انصارا لله على ما تقتضيه حقيقة الحق وتقرره  
 قوله عن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصارى الى الله على ما هو  
 ظاهر اللفظ واما المراد هو الاول فالعبر بالمعنى اي كونوا انصارا اي تشبه  
 كون الحوارين انصارا لله وقت قول عيسى من انصارى الى الله على ان لفظ ما  
 في كما قال مصدريه وما قال مصدريه بر الزمان بتقدير تكون الحوارين  
 انصارا لله وقت قول عيسى كما ان قوله انك مقدم الحاج مصدريه بتقدير  
 الزمان اي زمن قدوم الحاج واعتراض ان الحاج باه يجوز ان يكون اسرا زمان  
 فلا يحتاج الى تقديره فالاولا التعليل بانك حقوق الخيم ظاهر ومنهم من يوهو  
 ان لفظ بين داخل بين المشبه والمشبه به فجزم بان الصواب اوقع المشبه بين  
 كون المؤمنين انصارا لله ووقع لفظ الحوارين بهوا او عبوس المؤمنين بالحواريين  
 لانهم كانوا حواريا يوا محمد عليه السلام اي اصفياء ونخالصه ويكون نظير  
 لما سبق من جهة انه اوقع التشبه بينهما مع انه ليس بمراد واما المراد للتشبيه  
 بشي اخر هو مقدر وفيما ذكره عن ذلك فقوله استعمال مصدريه مستعمل  
 اصفياء الى المقول على مقدم الحاج بالجر على الاحتمال والصب على الحكاية وكلا  
 رواية وقوله مستعمل مستعمل لما قال وارتقا به بانه وصف لمصدري  
 والمايد محذوف معنوي اي مستعمل مصدريه وما قال بدله ومستعمل  
 هو مع لفظ قال فغير من ذلك بل لفظ ما قال **قوله** ثم نظير المذكور يسى  
 او كصيب على ما يلائم لفظ ثم ولم يأت بالصير لئلا يكون عابدا الى الاقرب  
 الذي هو كما قال عيسى قد لا يعدول الى المظهر بل الى المراد غير وذلك لان  
 الكلام في تقريره وكصيب وتحقيق ما قد روي كمثل دوي صيب وايضا مجرور  
 الكاف في كما قال عيسى بحسب الظاهر هو المصدر وحسب المعنى هو الوقف  
 ولا محال معه لتقدير المضاف والمضاف اليه لانه اذا قد تكون الحوارين  
 انصارا لم يبق مجرورا بكان بخلاف كمثل دوي صيب فانه المناسب لما  
 اورد من البيهقي والسبب الاول **اللام** من زاي الى زاي برق سويق  
 اسال الحوار كما نجي للعقيق وهو لود داود وسويق فعل بمعنى فاعل من شدة  
 ريقه اذا غص به او بمعنى مفحول من شدة الناقة شكت اذ لها وهو في  
 المطي صفة محباب اي من انصار الله ريق محباب شرف عاينه كثرته بحيث انا  
 الحوار اسر موضع نجد وقد روي نفع اكا فاختار اي اهد وقصه للعقيق وهو



لاي داود و سريون موضع بجري اليه مياه جند والبيت الثاني ٥٠  
 •• فادرك ابقا القرآن طلبها •• وقد جعلتني من خزعة اصبعها  
 وهو للاسود العيسى وقبل الكعبة العري منسوب الى عيسى بن يوسف  
 حين كان يتبع عدو خزعة بن طاري بنغ اخا المهمله وكسر الاني المعجزة  
 وقد ادرك وشه الطلع على مسافة قريبة من خزعة والعوان اسود  
 ومغول ابقا محمد وفي اي دهر عدوها فان العزس الحرب لا يكاد يعطي  
 ما صعد من العبد ويلقي شيئا منه بعد تسي لوف الحاجة والطلع عن في المضي  
 لوجع في الرجل وفاعل جعلني صهر للعواء والمعنى اصاب في مطلع من  
 العبد وعند ما صيرت قريبا من خزعة ولولا ذلك لادركه وقوله على ما قد  
 راي نظير المذكور في البيان في حذف المضاف والمضاف اليه على الوجه  
 الذي قد مر السبع ابو علي الفارسي في البيت الاول من اسال سقيا حياه لان  
 البرق منه لا يسل الجارغا ليله ما يحابه والسقيا اسر من سقاء العت  
 واستقاء فالاصل اسال سقيا يحابه اي يحاب البرق فحذف سقيا فصار  
 اسال يحابه لحذف يحابه واقم الضمير المحذوف مقامه فصار مفعولا بذلك  
 فاستكن على ما هو الواجب وفي البيت الثاني من فاسا فاصبح على الثاني  
 مفعول جعل لان العزس لم يجعله من خزعة اصعبا بل على مسافة اصعب  
 ومقدان فيكون فاسا فاصبح فلما حذف المضاف والمضاف اليه واقم  
 الاصبع مقامه صار مفعولا واسند تقدير المضاف الى بعض الثقات من  
 الخاء آخر اذ ان ما يحتمل اللفظ من التجوز في اسناد الاسماء الى البرق جعل  
 الشاعر نفس الاصبع اوي القيد عن المسافة القريبة بالاصبع ثم اذاد في الله  
 استبعاد حذف المضاف والمضاف اليه مقام فقال وحذف المضافات من  
 الكلام شاع اي جاز لقوله فقال كان قاب قوسين وان صير كان جازلا  
 وليس هو قاب قوسين اي مقدار ما لا التقدير كان مقدار مسافة قريبة  
 فحذف مقدار ومسافة وقرب وجعل الضمير المحذوف مقامه مستكنا  
 ولذا حذف لفظ مثل من قاب قوسين **قوله** وان قولها وكصيب  
 بكسر عطف على جملة واضل النظر كذا وروي بالفتح عطف على ان التثنية  
 اي لا يخفى ان قولها وكصيب من السماء من باب التثنية لان وجه التثنية  
 امر بوجه من متزع من امور لكن لا يخفى انه لا معنى لجعل هذا في معرض  
 التعليل لكونه اصل النظم على حذف المضاف فلا وجه لهذا العطف وغير

بينهم للذي الصيب ولا يخلون خبرا بهم ومن مجرد بيان لصدا المطوع  
 فيه والاهوال الامور الهايلة **قوله** وكذا الذي اصيل الكلام كذا  
 فكذلك اي وكوجه التثنية الذي في هذه الآية عطف على كذا اي فاما  
 سبق لكنه لما زاد لفظ كذا صار الكلام جملة من مثله وهو الذي في قوله  
 وجبر هو كذا ولا يصح ان يكون الجملة عطف على جملة انه كما روي ولا على قوله  
 وان قوله او كصيب تمثيل لما ان ذلك في معرض التعليل والتبيين للآية  
 السابقة فالوجه ان يكون معطوفا على مقدمه راي فتلك التثنية من باب  
 التمثيل وكذا الذي في قوله مثل الذين حلوا التوبة الآية والاسفار  
 جمع سفر بالكسر وهو الكاب وقوله فان وجه التثنية تعليل كون الآية  
 من باب التعليل وقوله الحامل الاسفار نصب الاسفار مفعولا للها مل هو  
 الرواية وقوله هو حرمان حران وجه التثنية والباقي بما هو متعلق  
 بالانقطاع وفي بالانقطاع متعلق بالبلغ على تضييق معنى جدر وصير  
 واستصحابه لما هو بالبلغ وصير كونه حرمان الانقطاع مع الكذب ووقع قوله  
 مركبا من من معان موقوع مشتركا من من امور على ما هو المعتد في تفسير  
 التمثيل والمذكور في باقي الاثنية تبيينها على تلازم الامور وتكون احدا  
 في قول الآخر وقوله غير الحقيقي صفة الوصف بزيادة اللام كما في النيم  
 يسبق او لصيرون غير معروفا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن  
 فيه بمعارف الحقيقي وبدله واما تعريفه باللام في مثل هذه الموضع فقد  
 منه الخاء ولا يوجب في كلام العرب وانما يقع في كلام المصنفين وهو  
 فيه عائد الى موضوع منطوري في منطوريه والرواية في صيغة ناقصة  
 بالفاء والذال المعجمة وفي بعض النسخ بالقاف والذال وصحح التباسه  
 للذي في غير تصديدها وللوصف غير الحقيقي يعني انه يكتسب في كثير من  
 الصور بالوصف العقلي الحقيقي لصعوبة التمييز بين العقل والوهي  
 لمرطبا مشاكلا احكاما او هو لا احكاما العقل فاذا كان هذا ما وصف  
 عقلي واخر وهمي ينبغي ان يتأمل فيه ليظهر ان المقصود بالاشتراك  
 في الوصف الوهمي فمصدر تمثلا والحقيقي يكون تشبيه مركب  
 بوجه عقلي وهذه الاشتراط كما تقرده المصنف قال الشيخ عبد القادر  
 التمثيل التثنية المتزع من امور فاذا لم يكن التثنية عطفية يقال انه  
 يتضمن التثنية فلا يقال ان فيه تمثلا وحزب مثل وان كان عقليا جاز



اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسر مثلا كذا يقال ضرب الور  
 مثلا للقران والحيوة للعلم واما صاحب الكشاف فيجوز التشبيه من غير  
 تشبيه اعمالا كقولك بالسواب في المنظر المطيع الخ مع الجز المويس والتشبيه  
 الجملة المناسبة باحاطة المعرفة في عدم تعيين البعض لا فضيلة يكون بلا  
 عند هو لا عند المصنف ثم لا يظهر من كلامه لقوله لا سيما المعاني التي تنوع  
 الوصف غير الحقيقي منها ما يصلح تعلقه به واستثناء منه اذا لمواضع  
 عن الصور والمواد طليت المعاني من جملتها والحكم فيها الاكتفاء بالعقل  
 الحقيقي ولم يقصد في المعاني زيادة والوجه ان يقال هو اخرج شي الى الثاني  
 فيها يتلقى بجميع جهاته واعتبارات لا سيما المعاني التي يتنوع هو منها وفيما  
 انقزع من ثلثه معان كما في المصراع الاول من البيت المذكور حيث استعمل على  
 الابرار والعطش والغار فاورث ذلك الانشاع الخطا لوجوب ان تراهم  
 فمن اكثر من ثلثه بانضام المصراع الثاني اليه وذلك لان المقصود ان يصل  
 ما يتبعه مطما بانها موبس وليس في المصراع الاول غير الابداع المطمعا  
 واما الانها المويس في الثاني حيث انكشفت الغامضة من غير مطر تحمل  
 اليها من وقع العطش يقال الوقت التماسا صارت لما رقي وفي الانشاس  
 ابرقت بل لانه اذا انكشفت لك وتقرضت فالمعنى صارت الخاصة ذات روي  
 وتقرضت للقوم فخذ في الجاء وما وصل الفعل ومعنى صحت قرضت وكلما  
 انكشفت وجرى الشاعر مقصود **قوله** ثم ان التشبيه التمثيل اي  
 الذي وجهه وصف اعتباري منتزع من عدة امور متى شاع واستعمل  
 على سبيل الاستعانة بان يذكر الصورة الماحوذة من الامور المعقولة  
 في جانب التشبيه ويضاف الصورة الماحوذة من الامور المعقولة في جانب  
 المشبه ومعنى لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه قط وقطعه  
 القولا لتأثير المثل مصر به عورده مكثرت كل الصدد في جوف الغرامون  
 ذلك حوط الققاء بالصيف صعبت الذي بخلاف التمثيل ان الذي لم يضر  
 لذلك مثل سأل به الوادي وطارت به العنقا **قوله** الشاعر  
 المراك في يميني يدك جعلتني فلا جعلتني بعد ها في ثما لك  
 وقوله اذا انت لم تشرب مرارا على القدي طمئت واي الناس يصفون شارب  
 وقوله لا اشتعال النار فيها حاورت طاك ان يعرف طيب مرنا العود  
 وقوله لا اخضرتم من الاضراس دزكم والعذب بغير الاوطاف في الحضر

٢٠٢  
**قوله** . ويجوز عن الحلا في كل بلدة . اذا عظم المطلوب قل المساعدة  
 وقوله . ومن وجد البحر استقل السواقياء مصاب فوتر عنه قوم فوايد  
 وخير جليس في الزمان كتاب . ان المعارف فاهل النهى دمم ولا زاي في  
 الحب للعاقل فاعا لا تشبه ملا اللهم الاعلى سبل التشبيه في الاشهاد  
 وحسن السبك والاختصار . كقوله . ولو صورت نفسك لم تزد ها  
 . على ما فيك من كثر الطباع . **قوله** اي الطيب . . .  
 . . . والاداءات الملووش كيناز . تعبت في مرادها الاجتناب **قوله** .  
 ولورود الامثال على سبل الاستعانة لا تقدم من لفظها الذي ورد في  
 الاصل بتدكير وتاينا و افراد وتثنيه وجما وغير ذلك لان الاستعانة  
 هو ان تذكر اللفظ الموضوع المشبه به في المستبد فلو غير لفظ المثل عما ورد  
 عليه لم يكن لفظ المشبه به فلم يكن على سبل الاستعانة فلو لم نود ان سوار  
 لفظي لا يغير من طريق التاين وان استعمل في حق المذكر والحاصل انه  
 يجب ان لا يغير من حال المورد المشبه به الى حال المصربة المشبه ليعلم انه  
 استعانة وهذا الاينافي مادكن صاحب الكشاف من انهم لم يصيروا مثلا  
 ولانها اهل التسمير ولا جدير بالبدء اول والقبول الا قوله  
 غرابه من بعض الوجوه ومن عده حفوظ عليها وهي عن النصف **قوله** الى هنا  
 انشاع الى النظم فالاحوال او الى الكلام في ذلك معد واحال من الظاهر  
 في اذكر والعد بالكمسوا جماعة وبالعزم الاستعداد وجعلها في المواضع  
 عابدة الى الاصول وما في ما عسى موصوفة او موصولة وعسى انشا لا  
 يصلح صفتا وصلة الابنا وبلا ويكون الصفة او الصلة هو ياخذ و  
 تنى فيها لا فادة عدم القطع **قوله** وقد سبق بقرره هذا في باب  
 الفصل والوصل حيث بين الجامع بين الجملين لاسباب النوع الخيال وما اورد  
 فيه من الامثلة والحكايا وبانضام هذا صار خالا لاصول الاربعة الاد  
 مكشوفة **قوله** ومنها اي ميل النفس الى الحسنة ام منه اي من ميل  
 النفس الى العقوبة وقطعها من على اعمال صير منه في الجار والجرور والنحو  
 يا بون ذلك فالوجه ان يجعل خالا منه وهذا الكلام انما يتضح بافاده  
 تصور ما هو المراد بالحسنة ثم الدلالة على كون ميل النفس اليها ام واكل  
 فاشارة الى الاول بقوله والمراد بالحسنة المعنى الكمال الذي بخوده النفس  
 عن الحسنة اي الجور ثمة المدركة بالحس عطف المتخيلات من الان



والوضع والكيف وغير ذلك وانما جعل المراد بالحيات هذا دون ان يريد بها  
معناها الظاهر اعني المدركات بالحواس بناء على احتياج النفس من ادراك الحركات  
واباها ذلك على ما ثبت عليه في النكتة الواردة لبيان احتياج ان يكون وجه  
الشبه عند التحقيق حسيا كذلك جبر بان لا يزداد في ذلك على مجرد الدعوى  
من غير دليل لا تنبيه وكان المراد انه بناء على ان هذا المذهب ليس له دليل في العلم  
الحكيمة **قوله** اما المحققون من الحكماء فلهذا ذهبوا الى تحديد الكلمات والجريبات هو  
النفس لكن للكليات بالذات والجريبات بالالاآت وانما المصنف ظاهرا الى ان  
النفس لا تدرك الجريبات وقد حكى ان مثل النفس الى الحسرات ثم فيه الى الظواهر  
والحسرات بالمعنى المتعارف جريبات ومثل النفس الى الشئ لا يصح بدونه وانما  
لزمه ان نفس الحسرات على حس من المعاني الكلية المستترعة من الجريبات المحسوسة  
فخرج الجريبات المحسوسة التي لا تدركها النفس لانه لما اتى ان الشئ لا تدرك  
انما مثل النفس الحيات ثم فقد ذكر له وجهين معقولين احدهما زيادة تعلقاتها  
بالحسرات بسبب جريبات الحسرات بواسطة قولها العاقل في الشخصيات  
ونظما الحسرات في تلك غائبة لها وهي العقليات لصيرورتها كليات ولا شك  
ان تعلقات الشئ ما حصله ازيد فيلزم اليه ثم وثابها زيادة الفها بالحسرات  
لصياح زيادة تعلقاتها وذلك اعني زيادة الالف لها اكثر نافي الحيات  
الى النفس من اجل كون طرق التادى وهي الحواس اعني الظواهر المختلفة للوثر  
الحسرات بالوجه الذي ذكر لكل من الحواس على التفصيل في موضعه ولا شك ان  
زيادة الالف توجب كمال الميل فاشا قال وجه اخر من ذلك وهو ان ادراك الحس  
مقتضى على ادراك العقل لان النفس في هذا القطر خالية من العلوم لكن لها  
حواس تدرك المحسوسات ثم تنبه لأمور مشتركة بينها ولا حواسها بخلاف  
لعمري بعضها يحصل لها علوم كلية هي العقليات ولا شك ان الالف الى الالف  
الاسبقا ثم واكمل وكما لا الالف مستلزم كمال الميل او سعة وزيفه بان لا يزداد  
في موضعه ان ادراك النفس انها هي الخاف الكلية الجامعة عن العوارض الشخصية  
واذا رآك الحس انها هي الخاف الكلية الجامعة عن العوارض الشخصية فانه رآك  
النفس غير ما يدرك الحس بالاحسوسات التي ادراكها مستلزم قواد ذلك العقل  
لنفس مدركة للنفس فكيف قيل انها فضلا عن كمال الميل وانما تنبهه فلا يخفى  
ان هذا الايتاق على الراي الحق وهو ان النفس تدرك الجريبات ايضا لكن  
بالالاآت فتعلم زيادة ميلها حتما جزم لزيادة تعلقاتها وزيادة الفها

عطف على قوله لزيادة تعلقاتها وقوله واماما يقال حتما جزم شي وبمجرد  
صفة شئ وعن الفادة متعلق بما في معزل من معنى الفعل لانه اسو مكان من  
عزله افرزته وعن تحقيق متعلق بما يتصل بالفعل من معنى الشئ وكما يرى  
صفة شئ وحال منه لغير اعتبار وصفه المذكور ومتعلقا لوجه يكونه على ذلك  
الوصف وبعد تقرير متعلق بالنظر المستقوا الواقع صفة شئ اعني معزل  
**قوله** ومنها ان النفس لما تعرف اي لما عرفتة وهو بعد ان تعرفه اقل  
اي اشد قبولا منها لما لا تعرفه ولا من شأنه ان تعرفه لان شأن النفس  
محبة العلم والبليل الى الادراك من غير نظر الى سبب من خارج ولهذا يستكشف كل  
واحد ويتأذي بان ينسب الى الجمل باي شئ كان واذا اعني من علمه ما يصل اليه  
فهمه كالأروايات والحكايات اقبل عليه بجماع همه بخلاف العوارض والعريضا  
فانه يشتمل منها ويعرض **قوله** ومنها ان تجد الصورة عند النفس  
والذي من تكررها وان هذا الاصل من القول الذي العقل واذا علمه بحيث  
لا يحتاج الى ادنى تبينه ولو بقلوة المثل للشهور والذال على ذلك وهو قوام  
اكن من معاد وقولهم كل جدد بدله فان الاول يدل على كراهة التكرار والثاني  
على استلزام التجدد **قوله** ولعمري ان التوفيق يريد ان هذا الاصل وهو  
ان التجدد والمعاد احب والله سبحانه القس من المتكرر المعاد الذي يضرب به  
المثل في التكرار كالمناقص لما سبق في الاصل الخامس من ان زيادة الف النفس  
بالشئ توجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل الا بالاشارة ففان ان  
يكون التكرار سببا لزيادة الميل الى الشئ لا عنه كما هو معنى التكرار وكما لمنا  
لما عليه لوجوده من ان الشوق الى المألوف لا يقع عنه فلا بد من تامل  
منا وق في دفع هذه المناقضة والمناقضة يعلم ان ليس شئ من الامور على التوفيق  
بل تكررها يستلزم وينفع بوجوب الالفه وزيادة الميل اليه وتكررها ليس  
كذلك بوجوب التكرار وقلة الميل لاشارة نفس من الجريبات واذا تحققت  
في المألوف الذي يميل اليه يحصل بالتكرار له جديد كعادته الاطعمه  
الشبيهة والنقات الطيبة وملاحظة الصور الملهية ومحو ذلك ومن ههنا  
يقول: اجد ذكر نغان لنا ان ذكر هو المسك ما كررته يتضح  
تكررها بذكرها بالمتبع لوعني ان الحديث عن الحديث لا في  
**قوله** ان التوفيق بالكره حجاب العصور والمراد بحكم الالف كونه موجبا للميل  
مع عدم حصوله الا بالتكرار وبحكم التكرار انه بوجوب التكرار وعدم الميل



وقوله فليست اي التامل وقوله لان الالف تعليل لكونه اخرج شي واتح  
عطف على كان تراها اي سوق النفس وذلك في اذكال جزئيا لمحمد وفي اي  
الامر ذاك وهو ان التكرار يورث الكراهة او مبتدا محذوف الجزاء ذاك  
ثابت **قوله** في خزانة الصور هي الخيال ونبذة المحصور يكون مجازات كثر على ما  
ذكر في بحث الفصل والوفيل مثل طول المشاهدة لليل والبدور فطال الخالطة  
للروح وغاية الجوع فيما مر من انتهى لما النفس من الخبز **قوله** لكونه شيئا  
اي ليس بمحقق في الخارج ولا ما هو دونه كآب القول لان الانسان لما هو  
ان من الحيوان يؤمن يسمى القول بخلل الناس وقوله نائبا قال امر القيس  
• يخط عظيم البكر شداقة • ليقتلني والمر ليس يقتال •  
• ايقظني والمشرق في مضاجعي • ومسونه رزق كايا اب اغوال •  
المشوق هو السيف المنسوب الى مشارق العين وفيها مسونه اي هاهم  
محمد النصا يقال يقال محذوف مجلوه صافه **قوله** وكان محمر  
الشقيق ورد احمر في وسطها سواد يقال شقايق النعمان لصوب مال الي  
السفل تصعد مال الي العلوا الاعلام الزايات والرماح الزمر حديدية ساقا  
وتكون المزدات من الاعلام واليا قوت والرماح والارجد محققه مدركه  
بالحسن سمي مثل هذا من كاجال لاشيا وهما خلاف ايات لا قول **قوله**  
انما مثل الحياة الدنيا اي حالها العجيب في سرعة تقضيها وانقضت بعينها  
تعد اقبالها وانقضت اناس بها والمشيبه به معنونه قوله كما انزلناه من السماء  
الى قوله كان لم ترق بالاس وهو ذوال خضر النبات فجاءه وذهابه حطاما  
بعد ما غضر القوت وزل الارض بحيث جلع فيه اهله وظنوا انه سلم من الجح  
ومعني اختلط به اشتبك بسببه والوزن الذهب ثم شبه به كل صوم واجل  
اذيت تربيت فادغم وجن بالقرم وهو اهله النبات الارض لاكتسابه اليها  
من المضاف اليه بدليل قوله فادرون عليها فانه للنبات لا الارض اي يتكو  
من حصنها ورفعت غلتها ونحو ان يكون على حد والمضاف والحصيل المحصور  
اي حبكتها ورفعت شبيبها ما حصن كان لم ترق بالاس لم تبت فيما قبل ذلك  
من غنى المكان اقامه **قوله** من امور الكثر حر كان التركيب وحيالها حر كان  
والحق على السوية كانه قال سواكا التركيب حيا او عقلا وفي جملته ينعم  
الخير على كان ويورخ المعطوف وكان في موضع الحال ومجرى حاله للمشيبه وفي  
البعد متعلق بحاله لما فيه من معنى الضمير **قوله** فالاصل فيه هو ان يكون

المشيبه

المشيبه اي التشبيه على ما في بعض النسخ وقد عطف معنى النسخ حيث قال اعلم  
ان من حق وجه المشبه بنحوه الطرفين فاذا صافه مع والافيد وكلامه  
مفصل من ان هذا معنى وجه التشبيه او وجه وجه والابتدأ بالامتهان  
يكثر الاستعمال وسرعة انتقال الف من اليه مثل ان يكون مثال لكونه كاملا  
في تحصيل الغرض **قوله** بيان مقدر ان اي مقدار المشبه على الوجه الذي هو  
اي المشبه عليه وقوله فالنفس بيان لاشراط الاعرف ومجرى عندها وما  
والفها للنفس وله للاعرف وهو متعلق باقبل وهو عطف على اميل وفيها  
حال من ما في لاسيما اي لاشراط القول في الاعرف الذي الف النفس به كمن  
**قوله** لكن يجب في الثاني اي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان  
مقدار المشبه كون المشبه به مع كونه اعرف على قدر المشبه لا ازيد  
ولا انقص ومجرى كذا كان المشبه به وكان ادخل للتشبيه **قوله** انم محصور  
اشترط ذلك لان ما يظهر كماله وقامه بحيث يصلح ان يلحق به الناقص  
في نظرا مجموع وهو المحصورات لاسيما اذا قصد زيادة تقرير فانه  
ربما لا يكتفي بالتشبيه بالمحصور بل بصور ذلك بالعقل بل ان يتم ط الما  
ثم يقال سحبه كرمي على الماء **قوله** لمثل ما تقدم من ان النفس ايت  
الاعرف اصل فقله هو ان النفس الى الامم ظهورا اميل **قوله** او مثل ان  
يكون المشبه به مسلم الحكم كما يقول حال المدوح حال المسك الذي هو  
بعض در الخواص فان كون حال المسك هو انه فاق جنس المدائح لا يبعد  
مها بل يجب نونا اشرف مما هو مسلم معروف ولولا ذلك لما كان كاملا  
في الغرض اعني بيان امكان ان يكون بعض افراد النوع يفوقه بحيث يبعد  
في نوع اشرف **قوله** او محذوفه التريين بالنصب عطف على بيان امكان  
يعني يجب ان يكون في طلب تزيين المشبه او تشويبه كون المشبه به مسلم  
الحكم معروفه في التريين كقوله انظروا والسوية كالمسحة الجامدة التي  
تفرقها الدبكه لان النفس للاعرف اقل **قوله** او نادر المحصور في اي  
في الداهن عطف على نادر المحصور فان مفصل كان ينبغي ان يبيد المعطوف  
عليه بقوله مطلقا ليكون هذا عطف مغاير على مغاير لا عطف مقيد  
على مطلق قلنا هاهنا مغايران نظرا الى العكس فالمعطوف عليه نادر المحصور  
لبعد المشبه به عن التصور والمعطوف هو نادر المحصور مع المشبه لبعد  
نسبة المشبه به الى المشبه به وبالعكس والسبب في اشتراط ذلك المحصول



الاستغراق ان النفس تتسارع الي قول امرنا ويرى بطلع على النفس ونظيرها  
 لما جعل الله عليه النفس من زيادة الشغف بما يظهر من حيث لا يهتد ولا يتوهم  
 لما يتصور العقل الذي النادر من ذلك الجهد ولما يحفل النفس وينصير من تفرق  
 النادر من كراهته معادى يحمل النفس اليه بلا عنه كونه مفاد الامعاء **اوله**  
 هذا كما ذكرنا انك متى عرفت اسباب قرب التسبب واسباب قوله عرفت  
 ان صفة تلك الاسباب ومقاها لهما اسباب لعدة واعتبار لعدة للاسباب  
 لعدم تعرضنا لاسباب الرد بعدا لتعرض لاسباب القول بل كان ينبغي ان  
 لا تعرض لاسباب البعد والفرابة بعدا لتعرض لاسباب القرب والخطا  
 الذي وجه لكنا برعنا به لك مع اخرى على قصبة المسافة فان البعد والفرابة  
 اهر وان في باب التشبيه والقرب ايضا تشبه صحيح فتعرضنا للقبيلين  
 بخلاف الرد والرداة فانه ليس بمقصود وانما التعرض له للاعتراض عنه  
 فخصنا الاكتفاء باسباب القول وتوقيف الرد الى الضرر هو له وكذا الاشياء  
 انظر الى اخرى اطا التشبه في سلك القول وقوله من القول صفة محرو  
 اي في شيء من القول وفي سلكه اي سلك القول به ان له والتركيب قرب  
 من امر شرج لك صدرك **قوله** وان به فبذلك اري ان يقولك ولن  
 يشبه عليك ان اسباب القرب والبعد متى كانت قوتى كان القرب والبعد  
 اوتى لتفاوت المسافات بتفاوت الاسباب ومتى كان اسباب الرد والقول  
 اقوي كان القول والرد اقوي وهذا معنى قوله وجري اي التشبه لك  
 اي رجحان اسباب القول والرد في مثال قبول التشبه وردة على نحو  
 محرم التشبه في شأن قربه وبعد قوله واعلم انه ليس من الواجب في التشبه  
 ذكر كلمة التشبه يعنى اداة التشبه من الحرف مثل كان زيد اسدا والعقل  
 مثل زيد يشبه الاسد والاسم مثل زيد مثل الاسد وما يحمل الاسم  
 والحرفه مثل زيد كالاسد ومثله لفظك زيد اسد ومثله التشبه  
 ومثله لزيد اسد وجه كونه ابلغ ظاهرا الاخبار بانه اسد وان كان  
 المحذوف بمنزلة الثابت فكم من الثابت ومنزلة الثابت **قوله** ولا ذكر  
 المشبه لفظا اي في اللفظ او من جهة اللفظ قد يذكرك اسارة اليانه  
 اما عند في من اللفظ واما في البعد رقتا است التوقف استقامة التركيب  
 من جهة الحرف عليه خلاف الاداة فانها لا تقدر بالاستقامة المعنى واما التركيب  
 صحيح بدونها وانما تعرض لعدم وجوب ذكر التشبه لانه في غاية الظهور واليقين

قلا يشتمل التشبيه على ما ذكر **قوله** كفى جوابا اذا كان وفاعله ضمير يعود  
 على كونه محذوف او بالاضاعل المشبه خيرا فمقتضى الالمبتدا وقوله ليقصر  
 المسافة بكسر اللام ونحو الصاد هو الرواية وعليه الدراية اي لقلة  
 اتقاوت بين ما يلفظ به في الكلام وبين ما محذوف من الكلام بربط الحذف  
 من قيام القرائن الحالية او القالية الموحية والمجوز على التساوي او التماثل  
 والظاهر ان قوله في قوله الافادة متعلق بقصر المسافة لكن المصوح انه متعلق  
 تكفي وهو الوجه اذا المسافة في قول الافادة مدحجه لا قصر بخلاف المسافة  
 بين المفعول والمحدث فانها ثابتة في الجملة وان قلت وقصرت وقوله  
 واي اسد زيادة جبالته وذلك على انه كمال في الاسد به حيث عمل ان  
 على الاستقمار وهو عطف على اسد عطف الظاهر على العام اعني المقيد بالكا  
 على المطلق وذلك ان بعد رله مبتدا اخرى واي اسد هو مقتضى الى التخي  
 والتجيب **قوله** وانما الواجب اي ليس الواجب في التشبيه ذكر المشبه  
 وان لا يترك فضلا وانما الواجب فيه اذا ترك ان لا يترك بالكلية حيث  
 لا يكون مقتدرا كما ليس بملفوظ مثل عندك اسد في الموضع ورايت اسدا في  
 الموضع ونظرت الي اسد في الموضع ورأيت مثله لا بعد في اصطلاحهم شيئا  
 بل استقار وسياتيك بيان حاله وانما هو نحو زيد اسد بذكر المشبه وهو  
 اسد والى اسد محذوف المشبه في مقام الاخبار عن زيد وهذا معنى قوله  
 المحذوف المشبه اي قوت زيد اسدا المحذوف حين تشبهها لا استمار  
 لك حين اذنت اسدا على زيد وجعله جزار عنه يظن ان الانبات لازم  
 ان يكون زيد اسدا كما اذا كان الجز صفة مثل زيد سظلم فان معناه  
 ان الذي ان الذي هو زيد هي عينها المطلق لان هذا حقيقة معنى القضية  
 الموحية وكما يفهم هذا كان زيد اسد محذوف بعد يد المفعولات من غير  
 اسناد كما اذا ذكرها خالفا عن الارباب كن معلوم بالضرورة ان ما هو  
 من ايراد الانسان يختص ان يكون اسدا وصل هذا الكلام واراد في كلام  
 الفصحا بل في التبريل يلزم لتخصيص المصدر الى التشبيه عند كلمة التشبه  
 اي زيد مثل الاسد من غير دلالة فند في مثل المقصود الى المبالغة في التشبه  
 نظرا الى ظاهرا اللفظ حتى كانه نفس الاسد لا يشبه به وان كان المعنى على  
 ارباب التشبه فان قيل لم يجوز ان يحمل اسد على شجاع ليعبر عنه  
 على زيد واجبت بانه لا يجوز ان الاسد اسر كمن الاسد من غير دلالة على

لوم



الوصف اعني المعنى الزائد على الذات المهمة التي هي اسم عام لا لوصف العيان  
عند التعبير وحاصله انه لا بد لتفهم هذا الكلام من جعل الحرف معنى صفة  
يضم اسما وما الى المستلزام وهو لا على حد فائدة التشبيه والاولى مع فتيان  
التشابه والعاقل ان يقول ان اردنا الاحتجاج بحقيقة غير صفة لان الجواز احد طرفي  
التعبير وان اردنا الجواز المنقوع كان استعمال اسما استعمال شجاع مجازا عما لا يخفى  
في صحته والجواز وان كان خلافا للافضل للثبوت ايضا كذا لك من غير رجوع على ما  
ذكر في طر الاصول بل ربما يمكن ترجيح الجواز فانه اغلب وابلغ وبانه كثر ما يقع الام  
الواقع هذا الواقع عاملا في طرف او غير بمنزلة الصفة مثل اسد في قوله  
لغامة اي مجزى صايل على وجان ضعيف في الحروب وفي شراي كالحل  
والطير اغربه عليه اي غايته **وقال الشاعر** كان لظنه بونا حبيبة  
مسوحا اعاليها وساجا كسورها حبالا عاليا فاعل مسوحا كقولنا في معنى  
سودا او فاسا كسورها والحاصل انه انما يتبع حل اسد على ربه اذا كان في  
معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الشجاع فصفة الحمل ظاهرا من غير احتياج  
الى تقدير اداة لكون تشبها ويكون الحمل على زيد وربه للجواز بمنزلة ربي  
او في الحمار ولهذا ازالة بيان او روي في حواشي الكشاف بعضا **قوله**  
واذا امرت ينبغي ان تحسن هذا الحكم بمثل ربه اسد ونظاير اذا لم يعرف لزوم  
المضمر الى التشبيه بحد الاداة الا فيها و قوله الاله الظاهر صفة توراتي  
تور في ظاهر التشبيه لا حسب الظاهر حيث نظران مثل ربه اسد ليس تشبيه  
خروج عن صورة التشبيه واما في الحقيقة فلا لانه تشبيه كما كان مع  
ذكر الاداة **قوله** وعرفت ان غوراني بفلان اسد الى اخره انما ربح  
لوثبت ان ذكر الظرف مطلقا يمنع حل الكلام على غير التشبيه ولربما تلا  
فما هو على وجه الحمل بغير يمكن ان يقال ان ذكر الظرفين على وجه التبرهان  
العضد الى اثبات المشابهة بينهما يمنع الحمل على الاستعانة بلفظه من  
الاضلال بالمبالغة كالحاصل لمع التشبيه نفس التشبيه به بالظرف الذي ذكر في  
بحث الاستعانة فلما انما ذكر من الامثلة كالتشبهات لا استعارات فتقوله  
بحر زانت لفلان اسدا وليقيني منه اسد يعني ما اذا ذكر التشبيه به بعد ذكر  
التشبيه بعد الباء التبريد به ومعنى التبريد عند ههنا ان نتبع من امر ذي صفة  
امرا اخر مثل مما تله مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك فقد اشترعت في التبريد  
من فلاك الشجاع فاما اخر هو الاسد وقوله وهو اسد في صورة انسان سار

الي ما اذا كان الاسد الواقع موقع التشبيه به نكرة بوصفه بما لا يلام التشبه  
به نحو فلان يدور يسكن الارض ويشمل لا تشبه **قال الشاعر**  
شمس تالقي والفرار غر وبعثا عناق يدروا الصدود كسوفه وقال  
قري جبينه قمر ليس يغرب فانه لا يحسن دخولا لكاف ونحن في شيء من  
هذه الامثلة لا بتفسير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكما في  
الاية يغيب قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصفات والصفات  
التي يجيء في هذا القليل ما يحيل بتقدير اداة التشبيه فيقر بغير اطلاق اسم  
الاستعانة كذا اطلاق وزيادة قرب لقوله اسدوم الاسد الهن سر  
خضابه موت ورضي الموت منه زعد فانه لا سيل فيه الى الصريح  
الدلالة التشبيه على ندم ونا لاسدا ومثله ودلالة الوصف على انه  
لوقه واذا ما حلت هذا الفن وحققته سر ومعدت محموله الكا تدي  
حدوت نبي هو من الجنب لند كورا لانه احضن بصفة محيية لم يوهو  
جوازا فلما لم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وقوله واذا نظرت اليه لم  
تر الاسد بمنزلة هو احد لكن بطريق الحصر والاختصاص فان تقدير اداة  
التشبيه فيه بعد وفي ان رايته عرف جبهة الاسد لزم الاسد به  
له وتقدر الاداة بعد وان بعد وفي ان لقبته ليلقنيك منه الاسد لزم  
الاسد به مع التورية وفي ان اردت اسدا فاعلمك فلان لزم التشبيه  
للتشبه به كانه لا اسد سواء ولشبه ان يكون هذا ابلغ وفي انما هو  
اسد ليس الا حصر وكذا ليس هو اسد كذا ليس هو اسد كذا ليس هو اسد  
انما هو الاخر بطريق العطف وهو ابلغ للصريح بالحق والاثبات وبان  
المعنى حقيقة التشبه بفلان انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون المعنى شأ  
اخر من الحيوانات الموصوفة بالجزاء وفي يوسف وليس هو اسد بواغا  
هو اسد بل هو اسد لطيفة واما ما يعلقه بالاول ايضا فيكون من  
قبيل ما ربه فاهم وليس بقايد وقد يقع مثل هذا في شعر الفروسي  
بذكر من اللطيفين لفظا لا بد من مطلقه لكل منها ليم المعنى كقوله في صفة  
من المعنى القرن على الارض وحسن توفقه ثم حوراسه  
مرفو وكتر سيرك در نرين جندا ليس الكه فكندش حوسيرا ردها  
وكقوله حكايه عن فيدا رجله والقي في اليد يانه لولم ينفذ كذا وكذا تركه  
بحاله وركب ونسه وكونه تما بسنه در جانا ياي برخش ابد رادم شومرا



با وجاهه وقوله وكل ذلك تشبيهات خبران نحو ولا في الاية شان المبالغة  
 اي سبها على ما لا يخفى ان سبها ابلغ من البعض ومنها وبين قولك هو كالاسد  
**قوله** فالخطا لا يبيّن بقاء الاكاذب في الطرف من وجهه سطر بايات الله  
 ما نفا من اجل كل غير تشبيه كان الخطا لا يبيّن والخطا الاسود في الاية من قبل  
 التشبيه شبه بالخطا لا يبيّن اول ما يبيّن من الخطا من غير المعنى في الاية وبالخطا  
 الاسود ما يبيّن معه من غلغل الليل لبيان الخطا من قوله من الغر من كان الامن  
 وخفي للاسود واللاله على انه اذا كان الامن هو الغر لم يكن الاسود الا ما  
 الفصل من الغر لان الغر هو البياض المختلط بالنبوة فيدل عليها الترتابا  
 ولو لا البيان بقوله من الغر لكان الخطا لا يبيّن والخطا الاسود من باب  
 الاستقارح حيث ذكر التشبيه به وايد التشبيه للقطع بان لبيان المراد حقيقة  
 وان فهمها بعض من عرف من النبي عليه السلام وسادته كاية عن قلة فظا نفعه  
 على ما روي ان عدي بن حاتم قال عدت الى غيابة اسير واسود وجهها تحت كنفه  
 وسادق فكنت اهرق من البيل فاطلوا بها فلا يقبيل الا يبيّن من الاسود فظا نفعه  
 عدت آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجرتهم ضحك وقال ان كان وساد  
 لغربنا اذا ذاك يام من النهار وسواد الليل وقبل كان ذلك مع البيان لا ان غل  
 عنه ولما ارجوا بعد البيان من قبل الاستقارح مع هذا ابلغ لما فيها من بعض  
 الخفا في مقام الاحتجاج بالبيان الواضح فكونه من الاحكام التي تقتضيها الكمال  
 من الزكي وغيره فدل على الاستقارح الخفية التي ربما غفل بالغر من التشبيه  
 البليغ الواقي به **قوله** والاصل من مرات التشبيه قد اشار في صدر  
 الباب الى انه لابد للتشبيه من طرفين ووجه وعرض وحال وقد استوفى  
 النظر في الامور الاربعة وعقبه بالتشبيه على انه لا يجب في التشبيه ذكر  
 كلمة التشبيه بل قد يحدف فذل ذلك على ان من جملة ما لا بد منه للتشبيه  
 هو الاداة وان لم يشعر كلامه في صدر الباب بذلك ولما ذكر ان في حدف  
 التشبيه مبالغة ليست في ذكرها ولا لان بيان درجات التشبيه في القوة  
 والصنف بالنظر الى مكانه ذكر واحد فاجل ذكره اربعة تظهور ان الترتاب  
 والحال في القرب والتعد والقبول والرد خارج عنه وانه اذا عرف بقاء  
 هو الالة على مشاكلة امر الامر في امر الكافي ونحوه واذا صور بقاء رتبة  
 كالاسد في استقامة وذهب الى ان ذكر التشبيه لا يفرق الله فالتشبيه اما ان  
 يكون مذكورا او محذورا وعلى التقديرين اما ان يكون الادلة مذكورة او محذورة

فتصير اربعة وعلى التقدير اما ان يكون الوجه مذكورا او محذورا فتصير  
 ثمانية والضابط في بيان القوت والضعف بالنظر الى الادكان الاربعة ان  
 القوت يكون اما ان يحيل المشبه كانه نفس المشبه به لعدم لذكر ما يشبه المشبه  
 المشبه على المقاييس واما بعد ووجه التشبيه بان لا يتغير من لذكر فالتشبيه  
 المشتمل عليها جميعا بان لا تذكر الاداة ولا الوجه في غاية القوت والخطا  
 عنها بان لا يذكر الاداة والوجه جميعا لا قوت له والمشتمل على احدهما فقط  
 بان يترك الاداة فقط والوجه فقط متوسط وفي كلامه اما الى ان  
 متوكل الوجه اقوي من متوكل الاداة حيث ذكر ان في الاول نوع  
 قوت وان الثاني قوي ومحتاج وهو انه يجوز ترك المشبه به كما في  
 قولك ربيد في جواب من يشبه الاسد فانه تشبه لكونه فاعل فعل  
 محذوف اي يشبه الاسد ربيد وقد يحذف المشبه به والوجه والاداة  
 فلا تحضر المراتب في الثمانية المذكورة ويمكن دفعه بانه ليس بتشبيه  
 اذ ليس المقصد الى بيان اشتراكا لشيء في امر بل هو جواب السائل وبيان  
 الفاعل ولو سلم فليس مما يرد في تشبيهات البلاغة والكلام فيها قوله  
 واعلم ان التشبيه اي التماثل والتشابه يقال بينهما تشبيه بالقرينك وقد  
 يقال بمعنى التشبيه اي المثل والمعنونة قد يوجد تشابه الشيء من  
 نفس الضاماي تنافي الوصفين وهو كونهما بحيث يمتنع اجتماعهما وانما  
 يمتنع منه نظرا الى اشتراك الصنفين في القصد فان كلامها ايضا  
 الاخر والمراد بالصنفين هما ما يغير التقصير ايضا على ما سيجي في  
 بحث الاستقارح ثم بعد ابراج التشبيه من القصد يتركه لضاف كل من  
 الامر من خصاصة الاخر وتضادها او شبه التضاد معزلة شبه التماثل  
 والتمثيل بواسطة فليعلم اي اتيان بما فيه ملاحمة وظرافة يتماثل  
 ملح الشاعر اي يبيّن ملح او تشكواي سحر به واستهزاء فهو يكون محذورا  
 جانب المشبه بخلاف القلم فكل من قولك للبيان ما يشبه بالاسد وقوله  
 للمخيل انه حاتم صاحب القلم والتكبر فان هذا لا يمتزج بالبيان والمخيل  
 ضحك وان اريد محذورا القلم والنظرون فليعلم وقد يتصان جميعا مال  
 الامام المزدني في قول الحاشي اثنان من امر وعنده فليست  
 الصفاك جسيمة ان قابل هذه الايات قد قصدها الخرو والجمع  
 واما ما سيجي في آخره يدعي من الاشتقاق الى قصدها شعر او مثل فاذا



هو التعليل بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال قد علم فلان هذا الشيء أو  
هذا المشي في ارامه في مقابلة التكمير وتفسير التعليل به غلط فاحش فان قلت  
قد يتوهم من كلامه ان وجه التشبيه في مثل هذا هو الضاد لانه الوصف  
المشترك بين الصديق والاشك اننا اذا قلنا الصديق انه اسد او ليحل ان كان  
لمرتبات لنا ان نقول في انضمامه الى التعليل ههنا ولا نقول بل في الجملة والجود  
وتشبيهه لها وجعل بخله بمفردة الجود وتسميته به بناء على التعليل او التكمير وهذا  
يقتضي اشتراك الطرفين قلت هذا الوهم يصح قوله ثم ينزل منزلة التائب  
فان فيه تحقيق وجه التشبه واما ذكر اشتراك الصديق في الضاد فتوطئة  
لذلك وتبيينه ودلالة على ان اختلافه من المقادير ليس مستكرها له جهة  
مناجبة وبوع ملازمة وكان لا يليق بهذا البحث ان يذكر في النوع الثاني  
اعني التطوي وجه التشبيه وفي التعليل بالمثالين تنبيه على انه قد يكون مع التعليل  
بكلية التشبيه وقد يكون بدونه بل بحيث لا يحسن ذكر كلمة التشبيه فانه لا  
يسئل ال فوكلا انه كما تم ثبات لانك لا تشبهه بما تم المعروف ويجعله حائما  
نا ناري واحدا اخر متمم لما توامسا وكلاهما في جوده وهذا معنى حاتم فان  
تذكر الوصف **قوله** الاصل الثاني في ظهور البيان في الجواز وقد سبق  
وجه كلة في وان الذي في مقاصد البيان هو الجواز دون الحقيقة الا ان  
تذكر في هذا الامتل ضما وتما فكونها حقا بلا الجواز وبمفردة الملكة من المهر  
نظرا الى ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له فرع ان يكون له موضوع  
له يمكن الدلالة عليه والاستعمال فيه لولا غير من مانع هذا الاعتبار  
للحقيقة جهة احواله واستحقاق ان يفر من لها في بحث الجواز وبعد  
ذلك الامتل وفي الجواز محتاج الى ان يفرض قبل الشروع في تعريف الجواز  
ومباحته نظرا الى ان دلالات الكلام عن مهورا تما انما الوصف دون الطبع  
والذات والمعنى الوصف ما هو وللواضع من هو المعنى الواضع فان معرفته  
معنى الوصف معرفة معنى الواضع من غير افتقاره الى احد وجه الافتقار الى  
الامور المتكورة يظهر من تعريف الحقيقة والجواز وتسميها الى اللغوي  
والشعري وغيرها **قوله** مع استوائه اي لسان اللفظ الى المسماة  
القسمة اي الترميم العقلي اما الذات اي ذات اللفظ وغيرها وبمعناها  
اما الله تعالى وغيره والمكي عن مجازي سليمان ان المخصصات اللفظ معنى  
ان الكلمة بنفسها موجبة للاختصاص بان يعم منها معناه دون غير ما ذكره ذلك

الى تفرع

اللفظ

لفظا حكما لانه بعد بحث لا ينبغي ان يختار العالم واختيار الشيخ الاسبق  
وكثير من المحققين ان الواضع هو الله تعالى بطريق توقيف الجاد عليه  
الالهام وطاق العلوم الضرورية ومذهب الهاشمية من المعتزلة وجمع  
من الحكماء ان الواضع غير الله وادلة القزوين مع تفاصيل احوال كونه  
في كتب الاصول فلا قاطع فيها ولهذا اختار بعضهم التوقف لكن نفقوا على  
فنادوا ان يكون دلالة اللفظ لله اما اولاه فلا يستلزم امتناع  
نقل اللفظ الى ان يكون ذلك على معنى احوال اولاه اما بضم فونه  
كافي الجاز واما بوضع على جهة كافي العلم لان ما بالذات لا يزول بالان  
واللازم منصف قطعا واما ثانيا فلا يستلزم ان يله لنا على معاني اللفظ  
الطندية على انها لا يخلو بدو وانها اوله على معانيها وانما كالك الدليل على ذلك  
محال لانه الذي يلزم من العلم به العلم بنبوت الله لو كان يوقف على  
شروط اخر لم يكن الله بالحققة نفس اللفظ وانه واما ثالثا فلا  
يستلزم امتناع اشتراك اللفظ من معنيين متماثلين من الصديق او  
التقضي او غيرها لاستلزام ذلك عمدا لاحاد هذا اللفظ بثبوت  
احدهما ثبوته وانتفاء صحتها مثلا اذ قلت هذا اجون بمعنى اسود  
يلزم ان يكون اسودا يكونه مقتضى ذات اللفظ وان لا يكون اسود  
لان ذات اللفظ تقتضي ايضا ان يكون اسودا ولا يصح ان يكون اسودا  
واللازم منصف وفاقا وبين بعضهم كوجه الملازمة بان انسي  
الواحد لا يكون بذاته مناسباً للتأخير وما لا يلحقا وعدل عنه  
المصنف لظهور المعنى عليه واعادة لفظ المتقدم في الدليل الثاني في ليل  
يوصره انه من تنم الدليل الاول بناء على تعدد الثاني فيه اعني امتناع  
النقل الى الجواز والاعلم ولا كذلك بالي الدليل الثاني فلم يحج الاعداد  
المقدم في الدليل الثالث واما المعتبر من وجوب الدلالة على معاني اللفظ  
بوجوب امتناع ان لا يدل فقول بل قيل الجيد وي قوله لما تقدم الى اشار  
الى ما ذكر من ان التأمل اسو للزمان فقط والطلاقة على بالعطشان من  
باب الساول كاطلاق السلم على الدرع **قوله** ووجه فساد اي  
فساد الراي الاول ظاهر من ان يلقى واكثر من ان يحكي مثل هذا الترتيب  
وهو ان يدخل من التفصيلية على غير المفضل عليه سابع في كلام المولدين  
ومنه قول الشاعر الناس اكيس من ان يمد حوا رجلاه حتى يروا

من



عنده آثار احسانه اي متباعد وسعالي في الظهور من الخفاء وفي الكثرة من  
الاخصاء وفي النكاسة من مدح من الاحسان عنده وقد بول بحذف النسخة  
اي من ذي ان حتى يعق من امر ذي خفاء وقوله مادام طرف لفضائه والاعلم  
واكثر علم الاشتقاق هو علم يعرف به كيفية دواخل اللفظ المتناسبات  
في التركيب واصل المعنى الى الآخر وعلوم التعريف هو تتبع اعتبارات التواضع  
في وضعه من جهة المناسبات والاقسيه فكان الاشتقاق جزء منه  
**قوله** كالجهر هو اخصار النفس في عجز الحروف والمص حري ذلك فيه  
وجمع المجهول في ذلك قدك التوهم ونطاب والهمونه مائة لها والسنة هو  
ان يتم الاخصار في قولك اجهدك قطبت والرخاوة ان يتم الحوي كما في التا  
من ذلك والبق سطر من السنة والرخاوة هو ان لا يتم الحوي ولا الاخصار كما  
في قولك له روعنا وسميت الحروف المستدله وما بين السديده والرحمة وغير  
ذلك كالاستعلاء وهو ان يجعل في الحركه الاعلى كالصاد والصاد والظا  
والظا والعين والظا والاختلاف خلاف ذلك كما في الواو وكذا المظنة  
والنفخ وحروف القلقلة وصحرفها المخاص وبها ومنها الحروف والاشياء  
بينها اي من الحروف والمعنى الذي يوضع تلك الحروف بانها وقوله من  
ما بين اي بين السنة والظاوة والتوهم هو مراب الفحل ومار حذو ياي  
يحد وتعمل عن ظله لنشاطه فاعتبر ما بين الاسر والشمس في الحركة واعتبر  
في فعل بالحركة التي تحصل من ضم الشقين كونه لا فعال لطابع اللزومة  
وكذا فعل في السديده بالتكثير **قوله** بعد اي بعد ما ثبت ان لا تنس الكلام من  
جهة الحروف والطيات تاثير في اختصاصها بالجماعة والحق احد الملهدين  
الاخرين لا اراي الاول فاذ كان ما ولا بما ذكرنا لان مجرد ما ذكرنا لا يول  
لا يثبت المخصص لانه لالة اللفظ على بعض المعاني دون البعض بل لابد من  
القول باخذ الملهدين الاخرين وهذا ميل منه الى التوقف لعدم الرجمان في  
الادلة واعاد ذكر من الملهدين الاول طريق الاعلام اعلى التوقف والاهتمام  
لا طريق التعيين اعلى الوضع لظهور ومن الملهدين الثاني طريق التعيين لما فيه  
من الاشياء الى انه لا يخفى بواجب بل يكون باصطلاح واولا في جماعه وفي  
طريق الاعلام لما فيه من التفصيل والاختلاف المفضل الى الاطباء فيل يبرز  
والفران كالأطفال وقيل بان القدر الذي يحتاج اليه في الاعلام يكون بوقفا  
فلم يقع قوله اما التوقف والاهتمام واما الوضع والاصطلاح فريدا بين

بين المتقابلين في الظاهر يترشح الى المقصود وكرر الاشارة فقال وانما  
بالاخر في التوقيف والاصطلاح امر واحد هو الوضع فكان الحق ان يقال  
الحق بهذا ذلك هو الوضع واغابني الخلاف في ان الوضع هو الله تعالى عسكا  
بقوله تعالى وعلما ورا الاما ومن اياته اختلاف السننكر امر من واحد من  
السرا وجماعة متمسكة بقوله تعالى وعال رسلنا من رسول الانبياء في قوله  
قوله والجواب من كل من هذا كونه في موضع قوله اذا عينته بازاء  
ما اردته بتبينه على ان المراد بالمعنى ما سبق ويزاد فيقننا ولا المعنى الحقيقي  
والجوازي فيجب الاحراز وزاد الاقواس على من اقصر في تفسير الوضع على معنى  
اللفظ بالالمعنى من غير خفاء بقوله بنفسها اي بلا قربة بل مجرد العلم  
بالقياس فلا يكون هذا من لالة اللفظ على المعنى بقصد في التوهم ولا يخرج الجواز  
عن هذا كقوله بناء على ان الوضع لا يفسر موضوع بالنسبة الى المعنى الجواز  
ولا يفسر منه انه ليس بموضوع لظهور انه موضوع بالنسبة الى المعنى الاصل بشرط  
يحتل ان المراد بالوضع وضع اللفظ بقربة ما سبق من الكلام فلا بد ان  
الموضوع قد يكون خطأ او عقلا فلا يكون التعريف بتعيين اللفظ او الكلمة  
واعا قال وعرفت ان الوضع تعيين كلمة مع الذي عرف هو ان الوضع يعنى  
اللفظة لا انها تعين التعيين بتعيين كلمة والمذكور في تعريف الحقيقة والجواز  
هو الكلمة دون اللفظ وهذا محذور لك ذلك وهما سوال القوى وهو انه  
قد اطبق ايجته الاصول على ان الجواز موضوع بالوضع بمعنى انه لابد من ان يثبت  
من واصل اللغة والموقوف بهم من اهل الاستعمال اعتبارا برفع العلاقة  
كاستعمال المسبب في السبب مثلا واعا الكلام في احاد الجوازات وقد اشار  
لعضهم فيها ايضا السماع كالعرفه ان كان الوضع الشخصي فقد دخل فيه  
كثير من الاوضاع النوعية اعني ما يكون من قبل بعض الكلمة بنفسها لكن تفسير  
على جري بل بقا على كليه بجميع ما يتعلق بالحيات من مثل اسرار الفاعل والمصنوع  
والمستوجب والامر بالمعنى للمفعول وهو ذلك ولا ينافي ان ارد بالوضع ههنا  
الشخصي لم يكن تعريف الحقيقة جامع لطريق الحقائق التي وضعها يؤمى  
ولا تعريفها الجواز ما قاله خوفا فيه من جهة كونها مستغلة في غير الموضوع  
له بالشخص وان كان التعريف مطلقا الوضع لم يفسر اخرج الجواز لكونه موضوعا  
بالوضع قلت ان المراد مطلق الوضع المتعارف اعني من الشخصي والتوهم ما يكون  
بالتمخيص على الجوازي كرجل ورس او بافاعة الكلمة بجميع ما يتعلق بالحيات



لكن بشرط ان يكون ذلك المعنى من هذا الضمير فيه كما في الجواز لا يتم قد اطلقوا  
 على انه استعمال في غير الموضوع له والحقبة في الموضوع له ولو ثبت عن يوشق  
 به القول يكون الجواز موضوعا وانما قالوا انه لا بد منه من اعتبار نوع العلة فيه  
 فهم منه البعض اذ هذا معنى الوضع الحقيقي ولو ثبت به لاستلزام عدم اشتراط  
 القومية والخاصة ان الوضع اعم من تعيين الشخصي واخص من مطلق  
 التعيين فبمجي كون الكلمة حقيقة ويجاز على ذلك على ان يراد بها ان المعنى هو  
 الموضوع له فكون حقيقة وتارة معنى المعنى فيكون مجازا وانما الكناية هي  
 هذه الكلمة في الحقيقة على ما سياتي ومعنى ذلك ان المراد بزيادة المعنى ان يكون  
 على الاقتران كما في الصريح اوضح معنى المعنى كما في الكناية وبارادة معنى المعنى  
 ان يكون ذلك الاقتران في الجواز **قوله** في الحقيقة بناء على ان يكون  
 الاصل وان كان المعنوية الاصل في المعنى هو الجواز هي الكلمة المستعملة في  
 ضمها في المعنى الذي هي في الكلمة موضوعة له من غير ما يدل في الوضع  
 انه من غير صرف الوضع عن الظاهر وبيان مرجح له بوجوبه الى اوله  
 وبما قلته فطلعت له ما بوجوبه الى اوله الامر الى كذا انتهى اليه والما للمرج  
 واستعمله القيد يخرج الاستعانة لكونها مستعملة في الموضوع له لكونها يدل  
 في الوضع وهو حمله اعم من الحقيقي كما في الحقيقة والادعاء كما في الاستعانة  
 كما سيحكي من انه يحل الاقتران الاسد مثلا فحين متعارفا وهو الذي له غاية  
 الجواز في ذلك القيد المحضو من غير متعارفا وهو الذي له تلك الجواز  
 لكن لا في ذلك المعنى ومع تلك الصور وهذا معنى قوله لسان دعوي  
 المستعار كلفظ الاسد موضوعا للمستعارة كما رجل في النجاش على ضرب  
 من التناول بل اي نوع منه والاقتران بان الوضع وما يتبع منه اذا اطلق  
 لا يتناول الوضع بالتناول بل لانه ليس بوضع حقيقة واللفظ عند الاطلاق  
 وانما يصرف الى معناه الحقيقي بغيره والدفع بانه يتناول له اذ قد يصير  
 اليه فيقال ان الوضع على قسمين حقيقي وادعائي ليس لسان معناه  
 ان لفظ الوضع يطلق تارة بطور الحقيقة وتارة بطور المجاز فليس هذا  
 من اطلاق الوضع في شيء لو قل انه لفظ الوهم وتاكيد ان المراد منه  
 الوضع لا المجاز لان شيئا من اللفظ هو ان قوله على اصح القولين معقول بوجه  
 لعدم الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له وليس مستعملة لان اصح القولين  
 على ما سيحكي هو ان الاستعانة مجاز لغوي لا مجاز عقلي بان يكون اللفظ

مستعملا في معناه الموضوع له وانما التصرف على امر عقلي بان جعل ما ليس به  
 اسد فكيف يستقيم ان الاستعارة على اصح القولين مستعملة في الموضوع له  
 فالوجه ان جعل مستعملا بقوله ليحذر اي انما يحذر من الاستعانة على القولين  
 بانما مجاز لغوي خارج عن هذه الحقيقة القومية وانما على القولين بانما  
 عقل بجي انه جعل غير الاسد اسدا ثم استعمل لفظ الاسد في معناه الموضوع  
 له قل انه حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنه ويكون هذا التعلق بظاهر  
 اللفظ ذهب بعضهم الى ان المراد باصح المذهبين هو ان المنطق لا يفرق بين  
 الاستعانة مستعملة في غير الموضوع له بل يدعي انها مستعملة في الموضوع  
 له ومثاله من لم ينظر في الكتاب وانما الاحتراز بانه يدعي في تعريف  
 الحقيقة المجاز المستعمل فيما هو موضوع له بحسب اصطلاح آخر كلفظ  
 الصلاة اذا استعمله اللغوي في الاركان المحضو لا شيئا لها على الدعا  
 او محرركا لفظون او استعماله الشارع في الدعا لكونه من اجز الصلاة او  
 كلفظ الدابة انما استعمله اللغوي في خصوصه واب الاربع او كصاحب  
 العرف في غيرها مجازا فلا بد من التقييد باصطلاح الخطاب او ما يوفي  
 مودي ذلك على ما ذكرى تعريف المجاز فجاوبه ان تعليق الحكم بالوصف  
 مشعرا بالحقيقة والمراد انه كلمة مستعملة في الموضوع له بل من حيث انه  
 موضوع له والاستعمال فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث  
 انه متعلق بالموضوع له ففرق ذكر القيد للصرح والاحتياط دون  
 الاحتراز والاحتياج كان حسنا وقد يجاب بانه يجوز بقوله من غير  
 ما يدل في الوضع لان استعمال اللفظ فيما وضع له من غير اصطلاح الخطاب  
 انما يكون تناوولا بل في وصفه لان معناه صرف ذلك الوضع الذي يستعمل فيه  
 الكلمة الى ما في الحقيقة والادعاء كما في الاستعانة او الى وضع اخر للكلمة كما  
 في العود المشكوك فانه يحل عن الوضع اللغوي الذي وقع به الخطاب  
 الى الوضع الشرعي والعر في مثلا ومن احاط علما ما في الفتحاح علم ان هذا  
 من سعة المتاح وان معناه ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يكون موضوعا  
 له بالحقيقة لا موضوعا له بالتناول والمعنى في الاستعانة موضوع له بالتناول  
 لا بالحقيقة وانما في الصواب المشكوك في المعنى موضوع له بالحقيقة لكن لا يجوز  
 ان يكون به الخطاب ولا تناوولا في الوضع الذي استعملت الكلمة فيه والمراد  
 بالوضع الحقيقي والتناول هو الوضع الذي يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا

لصاكون

ضع



له ولهذا اخص المصنف على الاستعارة في احدا القولين بالاجمال لا يجعل شي من تعان  
 المجازات موضوعا له بالتاويل لافها ولو كان المراد بالتاويل في الوضع  
 الذي نحن بكم فيه وتخطا به بمعنى صرفا الى امر اخر لكان يكون جميع المجازات  
 كذلك لانا خرفنا الوضع الى اعتبار العلاقة **قوله** ذلك ان تقول ان  
 ان لك ان تصنع ما يدل عليه الكلمة بنفسها موضع ما وصفت الكلمة له  
 لان ذلك بالاحتجاج بمعنى الوضع لان قولنا بنفسها يقع في مصداق الوضع  
 متعلقا بالتصديق ومنها بالادلة لانه في ان كان من لوازم الاول على ما سلف  
 اليه ومضاه ان الكلمة لا تحتاج الى دلالتها على المعنى الى قرينة مجازية  
 وتضع قولك دلالة ظاهرة مقام قولك من غير ما يدل في الوضع اخر اذ  
 الاستعارة كاللغة وان كانت مستعملة فيما يدل عليه بنفسها لكن ليست  
 دلالتها عليه ظاهرة لا يغنيان عما في ما يدل كجمل فراد الاسد مثلا فتبين  
 متعارفا وغير متعارف ليكون المعنى المستعار له من افراد غير المتعارفة  
 كان قبل الاستعارة مجازا ولا معنى من المجازية على معناه بنفسه عزوة  
 اقتضاه الى القرينة كالاستعارة لا تدخل فيما يدل على المعنى بنفسه ليج  
 بقولنا دلالة ظاهرة وهذا بخلاف التعريف الاول فان من جعل الوضع  
 اعم من الحقيقي والتاويل وما يدل على دخول هذا النوع من المجاز في استعمال  
 الموضوع له فليست كالظلال في قول الكلام وكان من جعلها مستعملة في الموضوع  
 له جعلها مستعملة فيما قد دل عليه بنفسها لكن سيجي في بحث الاستعارة عند  
 ذكر التاويل ان الله لانه على كون المراد هو الفرد الغني المتعارف يكون  
 بمعنى القرينة فان نصب القرينة بما يكون لذلك ولهذا ايتا في التاويل  
 بنادى الاسدي ونصب القرينة للملافة **قوله** كما استعمال الاسد  
 في الهيكل المخصوص هذا تكرار للدلالة على انها على عدم التقاوت  
 بين القرينين وليس اليه كثر حاجة وانما الحاجة اليه هو المثال من  
 المشترك على ما قاله والقول كما استعمال القرينة المعنى لما يراد به الطير  
 بان يكون احدهما البتة لا غيرهما ولا مجموعهما والتصديقا لما خود من قوله  
 ان لا يتجا ولا معنى لما على غير المجاز ونا وعلى حذو المصنف اي في  
 ان لا يتجا وزعم ان هذا معنى المشترك والذي يدل هو عليه نفسه  
 ما دام منتسبا الى الوصفين من غير تخصيص باحدهما وحاصله ان المشترك  
 بالنسبة الى كل من المعنيين او المعاني وصفا خاصا صديا ودلالة على

بنتن

نفسه ما دام منتسبا الى الوصفين من غير تخصيص باحدهما وحاصله ان  
 المشترك بالنسبة الى كل من المعنيين او المعاني وصفا خاصا صديا  
 ودلالة عليه بنفسه من حيث الانتساب الى مجموع الوصفين وضع  
 اخر معنى للاضطرحة الوصفين ومجموع المعنيين وهو المعنى للاضطرحة  
 فان التصديق الكل واحد على الخصوص بقيد للاضطرحة لاطلاق لا مجموع المعنيين  
 فانه ليس بلام ولازم ولهذا قال غير مجموع بينهما فصار الحاصل ان له وصفا  
 تلك الخاصة ولذلك خاصة ويلزم الوضع لاحد مما مطلقا وكل ما يكون  
 اللفظ موضوعا له يكون دلالة عليه ضرورة ان صديقا لخصصا وان ضمنها  
 ضمنها وبهذا يتبين من منع كون مدلول المشترك هو ان لا يتجا والمعنيين  
 غير مجموع بينهما واما اذا خصصت المشترك بواحد من الوصفين او  
 المعنيين كما اذا خصصت الفرد بواحد من الحصن او الطير بان ذكرت  
 محله ما يدل على ان المراد به الطير دون الحصن اما صريحا بان يقول  
 الفرد معنى الطير واستلزاما بان يقول الفرد لاجمعين الحصن فانه كيتلم  
 كونه معنى الظهور اذ لا ثالث فان لفظ الفرد من خصصته صريحا او  
 التاويل اما يتقرب ويكون دلالة لا بنفسه على الطير بالمعنى كما ان  
 الواضع عنه باز معنى الطير بنفسه اي من غير اشتراط قرينة كما في المجاز  
 واذا كان التصديق كذلك فالدلالة كذلك لكونها من لوازم الوضع عند  
 العلم بالوضع اما اذا اردت بالله دلالة كون اللفظ حيث نهم منه المعنى  
 فظاهرا لان وضع الفرد للطير بالمعنيين معنى فبمعنى حيث بنية عليه بعبارة  
 جعل له حيث نهم منه ذلك نفسه واما اذا اردت انهم ما يفعل فلان  
 القرينة المخصصة اعني معنى الطير او لا معنى الحصن ليست تخصيولا لهما  
 بالفعل بل هي من جهة الغير لا العلم بالوضع كاف للهم وهذا ما يقال  
 في القرينة ههنا لتبين الدلالة لا لتبين الدلالة اذ للقرينة دلالة  
 اجمالية على الطير والقرينة زولا لاجمال ويتبين المراد او يقال دلا  
 اللفظ انما هي لسبب الوضع كاللفظ الموضوع لمعنيين بوصفهم اذا المر  
 يكن معه قرينة احد المعنيين على الخصوص كان مسؤولا الى الوصفين اذ المر  
 التجميع واذا نسب الى الوصفين بنفسه على احد المعنيين لا على المعنيين  
 وهو معنى الاضطرحة لانه على واحد على البدل ومعنى ما لا يتجا وهذا  
 غير مجموع بينهما وان كانت معه قرينة النسبة الى وضع واحد على المعنيين



كان ولا بنفسه على ذلك المعنى المعين ولا يكون القرينة منافية لذلك لا  
انما هي قرينة كون النسبة الى احد الوصفين لا قرينة دلالة اللفظ على المعنى  
كما في الجواز لئلا ينافي دلالة اللفظ بنفسه وذلك لان الدلالة حسب الوضع  
والواضع لم تشترط في شيء من وصفية القرينة كيف والواضع بها لا يكون له  
واحدا وعلى تقدير كونه واحدا رعا كانا له وضع الاول قبل الثاني فمن القرينة  
لا يكون الا لتخصيص الوضع او تعيين المراد ولهذا قال المصنف ان هذا المقام  
لمحل زيادة تاحل ملكا فاحتمل اي افعلا لاحتمال واكثر ان اهل البلا يتوهم  
انما المشترك لا يدل بنفسه بل بمعونة القرينة وان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر  
او لا بمعنى المحض قرينة الدلالة فلا يكون الدلالة على المعنى بنفسه كما ذكرنا  
الاصطلاح وجزم بان ما ذكره المصنف سهو منه **قوله** المستعملة في معناها  
بالتحقيق يخرج الجازا لملكه اما غير الاستعانة فلان المعنى الجازي ليس  
معنى الكلمة بالاطلاق لان المراد ما وضع للفظ بازائه واما الاستعانة  
فلان معناها معنى الكلمة بالان والى بالتحقيق ويدخل الكاية لانهما كلمة مستعملة  
في معناها لكن مع معنى معناه **قوله** وهذا المأخذ يعني ان المعين لا  
يخصر في واضع اللغة والشارع فلا يمنع ان يكون هناك حقيقة نحوية  
وبانية وكلاية ومطلقة وغير ذلك وقد يعرض جميع ما هذا اللغويين  
والشرعية والعرفية بالاصطلاحية والعرفية الخاصة **قوله** واما الجازي  
ذكر قرينه بكلمة اما تنبها على مكان الاحكام بان لا تكون مقصودا في علم  
الناس والبادي بالتحقيق متعلق بموضوعه يعني يجب ان يكون المعنى الجازي  
عز الموضوع له التحقيق وان كان مثل الموضوع له التاويل كما في الاستعانة  
فلا خيرة والباقي بالنسبة متعلق بالقرينة يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه  
غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا لكن  
تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي ولا يضر ان يكون نفسها  
الشرعي والعرفي لفظ الصلاة مثلا غا يكون مجازا لغويا اذا استعملت  
في غير معنى الدما واما ان يكون مجازا شرعيا اذا استعمل في غير الدكان المحض  
ولفظ الدابة اما يكون مجازا عرفيا اذا استعمل في غير ذات الاربع ولا يضر  
ان يكون هذه الجازات حقايق باعتبار اربابها يكون المعنى استعمل فيه نفس  
الموضوع له بالنسبة الى نوع اخر فاللفظ الواحد في المعنى الواحد يجوز ان يكون  
حقيقته ومجازا بحسب وصفيين كالصلاة في الدما بحسب الوضع الواحد

بحوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبار جهتين كلفظ الدابة في ذات الاربع  
بحسب اللغة حقيقة ان كان استعمالها فيها بحسب اللغة حقيقة ان كان  
استعمالها فيها من حيث الظاهر افراد ما يدب على الارض ومجازا ان كان من  
حيث خصوصية كونه من ذات الاربع بعلاقة الطلاق والتقسيد وفيها  
ذكر من ان صاحب العرف اذا استعان بالدابة لمجاز يكون ذلك مجازا عرفيا  
استعانا بها لظهور العرف للقرين بالظلال والجاروي قوله اخر ان لا يخرج  
الاستعانة واخر ان كما اذا التفتي سائح ظاهرا لان القيد بان اخر ان يخرج  
الاستعانة لان عدم خروجها عن خروج ما اذا التفتي كون الكلمة مستعملة  
فيها يكون موضوعه له لكن لا بالنسبة الى نوعها فانها مجازا فالاعتراف في  
تعريف الجازي يجب ان يكون عن حوز وحده فكان هذا على حد في المضائق والاد  
على زيادة لا في ان لا يخرج كما في ليلان لعل او اراد انه اخر ان لا يستعمل ليلان  
يخرج على ان حوز الجواز هو اللام دون عن وقوله في ذلك النوع  
متعلق بمعناها اي عن زيادة ما هو معنى تلك الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة  
وقوله نظرا متعلق بخروج اي ليلان يتعلق بخروج الاستعانة من جهة النظر ان  
دعوى كونها مستعملة في المعنى الذي هي موضوعه له بالان والى وقوله لا بالنسبة  
عطفت على محذوف اي فيما يكون الكلمة موضوعه له بالنسبة الى غير نوع  
حقيقتها لان بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله فيخرج اي الكاية مستعملة  
غير ما هي موضوعه لانها موضوعه للادام الكني عنه لانه نفسه تحذف  
اثر الكني عنه كان ذلك استعانة لاقية لان الموضوع له لما ذكرنا اننا نقول  
في عرفنا استعملت الكلمة فيها لعل عليه او في ميزان يدل عليه حتى يكونا لغويين  
الاحمل طلب دلالتها عليه وظاهرا ان الغرض الاصلية الكاية هو المعنى الكني  
عنه لا المعنى الموضوع له كان كان هو انضامه من وجهه كما يقال  
ان يراد في الكاية المعنى الموضوع له لكن لا يكون مناط الاثبات والتقدير  
والكذب بل ليقتل منه الى المعنى الكني عنه ويكون هو المقصود الاحمل ويخرج  
في اخرجت الكاية بمعناها ومعنى معناه معا وهذا يظهر ان ليس معنى استعمال  
الكلمة في الموضوع او غير الموضوع ان يكون كلاما كما استعملت فيه الكلمة وان  
بها هو الموضوع او غير الموضوع له وبهذا الاعتبار تدخل الكاية في تعريف  
الحقيقة ويحتاج في حوزها من تعريف الجازي الى التقيد بقرينة عدم ارادة  
الموضوع له ومما يجب التنبيه له ان ليس المراد بغير الموضوع له باصطلاح



الخطاب مجرد ان يصيد ق عليه انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح والا  
 يصدق تعريف الحجاز على المشترك المستعمل في احد معنييه مع قرينه مانعه من  
 ارادة المعنى الاخر كقولنا القراء بمعنى القدر او لا بمعنى الجميع لان كل من هو  
 موضوع له ومغاير للاخر فيكون مغايرا للموضوع له فيصدق على القرانه  
 مستعمل في القدر الذي هو غير المعنى الموضوع له مع قرينه مانعه من ارادته بان  
 المراد الذي اريد لا يكون موضوعا له في ذلك الاصطلاح وهذا لا يصدق على  
 شيء من معنييه واحاصل ان المراد المغاير بحسب لوصف لا يجب ان يثبت  
**قوله** ذلك ان سؤالا ولا في تفسير الحجاز بل عبارات متقابلة للعبارة  
 الثلاث في تعريف الحقيقة فمن غير الموضوع له في الاول بصريح لفظه  
 وفي الثانية ما يرجع الى تفسير غير الموضوع له وفي الثالثة بما يلزم من كونه  
 معنى المعنى وخرج بقوله في معنى معناها بعض انواع الحقيقة اعني ما لا يكون  
 كاريه ويقوله مع قرينه مانعة الكاريه وقوله بالتحقيق متعلق بمعناها  
 منه لئلا يخرج الاستعانة فانها بالنظر الى ان لا يثبت مستقلة في معنى  
 معنى الكلمة بل في نفس معناها وانما استعملها في معنى المعنى بالنظر الى الحقيقة  
 وصدقنا ان لا يثبت الموضوع وقوله استعملنا في ذلك اي في معنى المعنى وانما  
 هذه العبارات في عبارات الثلاث ليعلم ان قوله بالنسبة الى نوع حقيقة  
 متعلق بالغير المعبر عنه في الثالث بمعنى المعنى وقوله في ذلك النوع متعلق  
 بقوله معناها اي المعنى الذي يكون معنى الكلمة في ذلك النوع في الحقيقة  
 وان كان معنى المعنى في نوع اخر والاو لا ان يعبر عن هذا المعنى في العبارات  
 الثلاث باصطلاح الخطاب اذ لم يذكر يوقف محروما للحجاز على معرفة الحكم  
 ولو صح بهذا القيد في تعريف الحقيقة ايضا على ما هو المراد بان يقال بالنسبة  
 الى نوع حقيقتها او بالنسبة الى نوع عباراتها كان دورا **قوله** واصل اننا  
 لا نقول اشارة الى ما معنى قولنا استعملنا الكلمة في كذا لوقوعه في جميع ما  
 تعبر عن الحقيقة والحجاز فيقول فيه دفع لما يتوهم من دخول الغلط في  
 الحجاز كقولك هذه الفرس مشر الى كتاب بين يديك بقرينة الاشارة  
 الى ان لا يثبت المراد بالفرس معنا فلا بد من زيادة قيد يخرج الغلط  
 مثل قوله على وجه يصح او علاقه بين المعنيين وقد يقال انه لا يخرج لان  
 الغرض الاصيل هو طلب دلالة لفظ الفرس على معنى الكتاب وحيث بان للعبارة  
 مشعر بان يكون ذكر الكلمة من مقتضى له ولا كذلك في الغلط هذا والا

ترك

ترك قيد الاصيل لظهور ان ليس الغرض الاصيل في الكاريه طلب دلالتها على المعنى  
 الموضوع له فلا بد من قيد تعريف الحقيقة مع انها حقيقة على ما ذكرت في  
 مواضع من الكتاب **قوله** ومن حق الكلمة ان قيل بعد ما اعتبر في  
 الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي الحجاز الاستعمال في غير الموضوع  
 ومنه الموضوع له بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بل اعتبر في بعض عباراته  
 في الحقيقة الدلالة على المراد بنفس الكلمة وفي الحجاز خلاف ذلك لا تظهر لهذا  
 الكلام كثر ما يدرك قلنا فيه وادى مثل التبيين على ما ان السبب في ذلك  
 والفرق بينهما في الكاريه وميزها والامثلة الى كيفية جريان الاستعانة  
 في المشترك والصريح يكون الاستعانة من الغير بنفسها اذ لم يعلم فيما سبق  
 الا كون المعنى والدلالة بنفسها فان البان في قوله بنفسها متعلق بان  
 لا يستغنى اي يجب في الحقيقة ان لا يثبت بالكاريه ان لا يستغنى الكلمة بنفسها  
 عن القرينه في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة وانما يستغنى لكونها كلمة  
 متعينة لمراد منها جهة ومعناها اي تبينها له بنفسها فانما قد يغير الكاريه  
 اذ في الكاريه يفتقر في الدلالة على المعنى المتكفي عنه اعني معنى المعنى الى القرينه  
 وهذا لا يقتض في كونها حقيقة لوجود الاستعانة في الدلالة على المعنى  
 الاصيل ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان المشترك في الحقيقة التي  
 ليست بكاريه يحتاج في الدلالة على معناها الى القرينه اشارة الى دفعه  
 بتدوير ما سبق من ان معنى المشترك ما دام متنسبا الى اوصاف هو احد  
 المعنويين من غيرهما واما اجمع بينهما والمشارك بينهما على هذا بنفسه  
 من غير احتياج الى قرينه **قوله** فان قيل هو حقيقة في كل من المعنويين  
 ولا يحصل بدون القرينه قلنا انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع  
 الحزام لا في الدلالة على المراد بل انما يدل عليه بنفسه لوصفه له ولعبارة  
 بنفسه على عامر واما الحجاز في الكلمة فيه عدم استعمالها عن الغير في الدلالة  
 على ما يراد من الكلمة وانما لا يستغنى لصل ذلك الغير الذي هو القرينه  
 الكلمة متعينة لما يراد منها فعوله لبيانها عليه لا يستغنى ويعين على لفظ  
 المتعارف وهو المعقول للكلمة وقوله ذلك الغير **قوله** وسميت  
 الحقيقة ربه باننا سبب من المعنى الاصطلاح واللغوي اي جملة كلمة  
 المستعملة في الموضوع له حقيقة لمكان التاسب بين المعنيين اي لوجوه  
 على ان المكان متعلق بمعنى الكون او للتاسب على انه متعلق وقوله وهو



الثابت تغير للواجب لا لا يظن ان المراد به اللزوم العقل او الشرعي وقوله  
واحد لها اي للكلمة ذلك اي الكون في الموضع الاصل اشارة الى ان وصفه  
بالواجب يجوز ان يكون على الاستناد الحقيقي وان يكون على الاستناد الظاهري وصفا  
للشيء بوصف ما هو من عوارضه **قوله** في الوجهين يعني سواء كان فعلا  
بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت او بمعنى مفعول من حقيقة اثبتة اما على الاول  
فقطا هو لا هنا في الاصل صفة كلمة فلا بد من التا واما على الثاني فلا لا سواء  
المذكر والمؤنث في فعل بمعنى مفعول لما يكون اداء الجري على الموصوف من  
رجل قتل وامراة قتل كما اذا لم يحرك فلا بد من الوقت من التا مثل مرت  
بقتل فلان وبقتيله فمعنا بعد ذلك الحصة قبل التسمية صفة من  
محركة على الموصوف فتكون بالتا تم جعل اسمها لهذا النوع من الكلمة يكون  
التا للتانيث واما اختار هذا التكلف جريا على قسمة الاصل في التا كلمة  
ما ذهب اليه الجمهور من التا للنقل من الوصفية الى الالهيية كالا كين  
والذي فيه وقول الانصاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا من التكلف لا كما  
ان كونها غير محركة على الموصوف ينافي القول بكون موصوفها الكلمة لا  
ظاهرا عناد **قوله** فقد تعدت اي تجاوزت الكلمة موصفيها الا  
الذي يدل عليه بنفسها اشعار بان جعل الظاهر مصدرا لها بمعنى  
الفاعل دون المفعول لاحياحه الى اعتبار حرف الجر على ما قاله الشيخ  
عبد القاهر ان الجار مفعول من جازا المكان يجوز ان اعتد ان نقل الى الكلمة  
الجائز الى السعدية مكانها الاصل او الكلمة المحركة بها على معنى المصغر  
جاروا بها مكانها الاصل فان قيل اي فائدة في تسمية غير ما هي موضوعة  
بقوله وما لا يدل عليه الكلمة بنفسها قلنا لا انه اريد في بعض ما كانا  
الاصلي لظهور كون ما يدل عليه الشيء بنفسه مكانا اصليا ولما في جعل  
الجار مصدرا بمعنى الفاعل من التكلف قال صاحب الانصاح وفيه  
نظر والظاهر انه من قوله جعلت كذا مجازا الى حاجتي بطريقها  
فلان معنى جازا المكان سلكه فان الجار طريق الى تصور معناه ومع  
ظهور لالة قوله فقد تعدت مكانها الاصل على انه يريد ان الجار  
يقدر على الاصل مصدرا بمعنى الفاعل جعل اسمها لهذا النوع من الكلمة  
فقد خفي معناه على البعض يقال انه يريد انه اسر حكان معناه بحسب  
اللغة المكالم الذي تعدي المصير اليه والكلمة اذا استعملت في غير

هي

هي موصوفة له اي في المعنى الذي لا يدل عليه بنفسها فقد تعدت  
مكانها الاصل حتى وصل اليها في المكان الذي تعدي المستعمل اليها  
فتناسب المعنى اللغوي المجاز فسميت به **قوله** واعتبار التا سب يريد  
ان ما يراه من التا سب تسمية شيء باسم ليس مثل ما يراه من التا سب ويريد  
شيء فان اعتبار التا سب في التسمية يكون لمن جمع ذلك الاسم من بين  
الاسماء وفي الوصف لتعظيم اطلاق ذلك الوصف عليه حتى لو انقضى وزال  
ذلك لم يبرح الاطلاق ولكن لا يتطو القسمة فاذا اسمى انسان باحمر لم يبر  
من المحرم بقى الاسم وجمع القسمة بالاحمر فان زالت حمرة بخلاف ما اذا  
وصف بالاحمر حمرة فانه لا يبرح الاضاف عند زوال الحمرة والحاصل ان  
اعتبار المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية للدرج والعرض انه لا يجب  
في التسمية الاطراء بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى ولا الانعكاس  
بان يفتى عند اشتقائه ولا ان يصير الاسم لهذا الاعتبار من قبل الصفا  
فلا يظن ان تكون الحقيقة صفة وان كان التسمية بها باعتبار جعل  
الكلمة المستعملة في الموضع له منزلة التا بته او المبنية ولا ان يكون  
المجاز مصدرا بمعنى الفاعل ولا فرق بين هذه التسمية بين ان يكون عليه  
كالمرت مثلا او غير عليه كالحقيقة والمجاز ولهذا التكرم من سمته الله بهذا  
الاسم بانه على كونه عارضا العقول وده من القطر من له بالكسرة والجر  
او بناء على انه معبود من له بالفتح الالهة اي عباده ان يكون الله صفة كالمصير  
بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكاتب وان كان معنى المكتوب ولهذا  
يقول جازا الله في امثال هذا الاله اسم للصود والكاتب اسم للكتوب  
والاجام اسم لما يؤتم به ليلا يؤتم انه صفة فتوله منزلة اقسام التنكير  
للتكثير بل قوله وان كثر اسو ورويه بما شاهدت في موضع  
البيان وغيره مما لا قد اقام وقوله ان ترل مفعول له جند في المضاف  
اي عصابة ان ترل وفي قوله على الملا يرك شذوه من جهة حذف لا وان  
كان حذف اللام قياسا **قوله** عن الامر متعلق على اي من معنى العبد  
وقوله وان كثر اسو واي من التسمية والوصف في اشتراطها المعنى  
فيها وفي صيرورة الاسو باعتبار المعنى صفة وعمود ذلك وقوله عمار مفعول  
اي موضع حرة العقول اشتقاقا من له بالكسرة اذا حار واصله وله قوله  
وقوله او لكونه معبودا اشتقاقا من له بالفتح الالهة اي عبده والاله وان



كان يعنى معبود فاسم لاصفة بقوله اله واحد ولا نقول شي اله وقوله  
 قطنونا اسما اي صلبونا انا جعل الله بهذا الاشتقاق من قيل الصلابة  
 فيكون قد اتينا لانه ليس بعينه بل سر جري مجرى الافلام ولهذا اريد  
 بيان مطلب من حواشي الكتاب فآخذ والى طفقا وشروعا ليسوتنا  
 والحال ان موضع السب هو المكان الذي هو فيه ليلهم ويهارم وهذه  
 كناية حسنة بالله الخلق اغفر لهم ما يصدر عنهم من السب في الدنيا ولينا  
 الى الباطل **قوله** في هذا النوع يعنى علم البيان **قوله** كل كلمة اريد  
 به دخل كل في الحدود شاي في عباراتهم وان كان محلا من جهة انه لا يحد  
 على شي من الافراد انه كل كلمة وكانهم قصدوا احدا من تلك الكلمة  
 بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهو حقيقة وحاصل كلامهم ان الحقيقة هي  
 الكلمة المستعملة في وصفت له بموضع ما والحال ان الكلمة المستعملة في عتد  
 ما وصفت له بموضع الواضع لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني فلا  
 يدخل في الحقيقة المجاز المستعمل فيها وضع له بغير اصطلاح الخطاب مخروج  
 بعينه الحقيقة على ما ذكرنا ولا الاستعانة لان المعنوم من اطلاق الوضع  
 هو الوضع بالحقيق دون الثاني بل لا يرد على عكس بقرب المجاز الاستعانة  
 لكونها في غير الموضوع له ولا على طرده الحقيقة المستعملة في غير الموضوع  
 له بوضع اخر لزوجها بعينه كون الاستعمال في المعنى الثاني وارادة منه  
 لملاحظة العلاقة بين المعنيين وهذه القيد يخرج الغلط ايضا من ترك  
 الكناية اولاد لانه على عدم ارادة الموضوع له بقوله اريد بها ما وقعت  
 له كرامة مقام قولنا استعملت فيها وصفت له فان قيل لفظ الواضع بالقرين  
 اولى بالمعنوم من لفظ الواضع بالتكرير في الاجاب قلنا ان ادناه لو عرف  
 يعرف بجكرتها والاهم الى واضح اللغة بخلاف التكرير فانه لا يهاه  
 وذلك لانه على ان المراد واضح ما يتناول كل واضح على سبيل البدلية دون المعنوم  
 والاستعانة بل المعنوم لا يستعمل هنا اذ ليس الحقيقة هي الكلمة المستعملة  
 في الموضوع له بوضع كل واضح ووجه الحكم على السمع والعرف العام والخاص  
 باننا نحن وضع اللغة ظاهرا وليس شي منها يخترع الفاظا ليست في اللغة  
 بل نقل موضوعا قال تعالى **قوله** هو ما يتناول له عقلا مني على  
 اعتبارها هو الاصل في المسق عليه بين كل على التزم العقل وهو لا يحل  
 بالقرين لانه وقع في مقام التاكيد دون البيان لا يقال بل المراد ما يتناول له محكوم

(العقل)

العقل بناء على لزوم عقل وعادي واعتقادي لا نقول فيه بل نفس الموضوع  
 لان تناوله ايضا يحكم العقل بناء على الوضع **قوله** فتأمل قول وتوهم تأملنا  
 فلم نجد سوى انه يراد به على تقريرهم المجاز الكناية وعلى تقريرنا الغلط على ان  
 اهم القضية ما يتصل به اليه المحققون منهم وموان الكناية لو ترد به غير  
 الموضوع له بل اريد الموضوع له لكن لا يكون مناط الالبان والحق بل  
 لينقل منه الى المعنى الثاني **قوله** حال وصفتها طرف متعلق بلا يسمي  
 وكذا حال حدوثه وكما جسم حال من غير ان لا يسمي ولما كان عرفت تعلق  
 للجهة الواقعة خبر ان الكلمة اذ احتيا ان لا تسمى باللام متعلق بما في حقيقتها  
 من معنى العقل ووجه عدم التسمية ظاهرا لان الاستعمال معتبر في معنوي  
 الحقيقة والحال والكون السابق في المكان معتبر في معنوي الحركة والسكون  
 لان الحركة تكون في مكان محدد كونه في مكان اخر يعنى انه محيى الكونين  
 في السكون كونه في مكان لغيره كونه في ذلك حيث لا استعمال للحقيقة ولا مجاز  
 وحيث لا كون سابقا للحركة ولا سكون وكذا حال الوضع الشرعي والعرفي  
 في حق الكلمة ان لا يسمي حقيقة ولا مجازا فضلا عن لا على الاطلاق بل في  
 معينه ابا الشرعي والعرفي جلا فاحال الوضع اللغوي فاما لا تسمى حقيقة  
 ولا مجازا اصلا وهذا معنى قوله واما حال الوصفين الاخرين يعنى الشرعي  
 والعرفي فحقها اي هي الكلمة كذلك اي اذ لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن في الوضع  
 اللغوي لا اطلاق اي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا وفي الوضع الشرعي  
 والعرفي في تسمية الحقيقة بوضعها بان يقال ليست حقيقة سرعية ولا  
 مجازا اي لا مجازا الحقيقة السريعة وليست حقيقة عرفية ولا مجازا  
 الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا المعنى ذكر المجاز بطريق الاضافة دون  
 الصفة كالحقيقة ولم يقل تسمية الحقيقة والمجاز بوضع الحقيقة بل اقدر  
 على الحقيقة فليس بوضع وقوله وان كانا لا يطلقان قد يحتمل معناه انه يجوز  
 ان يقال في بعض صور حال الوضع الشرعي والعرفي ان الكلمة ليست  
 بحقيقة ولا مجازا اصلا لان وصفت للعين لغة ولم تستعمل في نقل الى المعنى  
 الشرعي او اللغوي قال الوضع الثاني لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا  
 لعدم الاستعمال اصلا وبعبارة الاعراض فاحتمال ان لا يكون الكلمة بعد  
 جمع الاوضاع حقيقة ولا مجازا وهذا مع ومنوجه قد خفي على الساطع  
 حتى يتولد ذلك الاحتمال بان لا يلزم كون وضع اللغة اسبق للاوضاع



او يكون الشارع او اهل العرف مخترع لفظا لا يكون من اوصاف اللغة فيصنع  
 معنى فذلك اللفظ حال وصفه الشرعي والعرفي لا يكون حقيقة ولا مجازا  
**قوله** في الاصطلاح يعني ان المجاز والكناية على ما هو المعهود لا التقسيم  
 والمجاز اذا لا اصالة الحقيقة في علم البيان ولا تقييد وتزويق لما فيها  
 وميز تخلصه وسوقه لما عند السلف ومرتاح حال منه ولا ابد جمع ابد  
 من ابدت البديهة ثابتة وتابته توحيث الاماطة الازالة والابعاد للثام  
 ما على التزم من القاب فالعلم من فاعل يسوقه ما اجروا اليه لمفعول كبير  
 وكذا انما اخر او محذوف والمفعول اي اجروا كائهم وانما هو في الصالح انما  
 اجل فاستلج اركبة وركب والشاء والفايد مبني على كماله وصور استا  
 طيوونه وما على راء اي خاصه بحيث كونه محالنا عند السلف او تعرضا لما  
 لم يتصوره لغيره الوسيط الذي بالغة الكثرة والسير والعم الاعمال  
 جمع دون بالعم والكسر على التي ومبني فراه لنا ملك ائوت اخرون عن  
 اصطلاح طليعها من طلب تحقيق حقيقة ما عند السلف وما غر راء **قوله**  
 اعلم ان المجاز اي ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المعهود المذكور فيما سبق فانه  
 لا يقينا والمجاز العقل الراجح الى المجلة بل الى الاسناد لكن ورد على تسير اللغوي  
 بما تقدم يعني الكلمة المستعملة في غير الموضوع ثم تسمية الى ما ذكر من الامتياز  
 ورد على تفسير اللغوي بما تقدم يعني الكلمة المستعملة في غير الموضوع ثم تسمية  
 الى ما ذكر من الاقسام اشكالان احدهما ان الراجح الى الحكمة كالكلمة كالاعراب  
 ليس من الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سمح في موضع من بعض النسخ  
 بان اخذ ليس شاملا له وما بينهما انه جعل من اقسام الاستعارة ما هو مجموع  
 كلام مثل انك بعد رجلا وتوخر اخرى فلا يكون على الاستعارة من اقسام  
 المجاز المجاز اللغوي المفسر بما تقدم ويكفي في هذا بان فسر الشيء لا لغيره  
 ان يكون اخضر منه من وجه واخر من وجه واما الثاني فقد تدفع بان معنى  
 التقسيم على راي السلف والافقه صرح المصنف بان الراجح الى حكم الكلمة  
 ملحق بالمجاز ومبني به في التقدي عن الاصل للمفهوم وليس مجاز بنفسه  
 لكن تفسير اللغوي بما تقدم ثم تسمية الى القسمين كما في هذه العناية **قوله**  
 وكما الى الاستعارة انما مات مثل الانقسام باعتبار الالمح والاصح والكنى  
 عنها وانقسام المصطلح بها الى الحقيقة والتمثيل والمحملة لها باعتبار الال  
 صلية والتبعية باعتبار الالمح والمرتبة والجامعة بينهما والساذجة منهما باعتبار

متركة

الى العقلية وغيرها واعتبارها بالهكمة وغيرها واعتبارها بالاستعارة محسوس  
 محسوس ومفعول لمفعول ومحسوس لمفعول ومفعول محسوس والعرف من  
 هذا الكلام في هذا المقام الاشارة الى طول فضل الاستعارة وكيفية مباحثه  
 حتى كلفنا الاصل الثاني كله ووجه ترتيب المصنوع الحسنه مقدم ما يكون من  
 استعمال اللفظ في غير الموضوع له الا بيسط فالاسط فالاحسن فالافضل فالافضل  
 تحصيله لغزغ الاستعارة للام الا هو كما يجوزون تحت المفعول به عن  
 سائر القائل ثم بيان ما يتعلق بكلمة المقام فانه يتعلق بمعنى الكلمة ثم بيان ما  
 الى المجلة والاسناد وقوله وتليق اي المجاز العقل الكلام في الحقيقة العقلية  
 وذلك مجرد تسميها بسميته واسمته وكان الاول ان يقول ويظهر الكلام  
 في الحقيقة العقلية لان المعنى ودات تفاصيل للمصنوع الحسنه وهي في معنى  
 الفصل الخامس لا يوله **قوله** غير المفيد صفة للمجاز بانها اول ابدك  
 منه وليس بسيد يد من جهة المعنى وحاصلها استعمال المعنى في المطلق وهو  
 غير مطلق الكل وادارة الجز كما في قوله تعالى يجعلون اسماهم في اذانهم  
 اي اذانهم فانه ليد مفيدا وكون الررس والشفر والحا فوم موقوفة لما ذكر  
 من المفيدات مما ثبت بنقل امة اللغة وسهادة موارده الاستعمال والبناء  
 الى انهم منع منها ذمة الاستعارة في الررس كونه اسما كان من الررس والمرس  
 الذبابة التي تجعل في انفا الررس وفي الكلام دلالة على ان كلامه الانف  
 والشفر والرجل مطلق لا محض بالانسان اي ما يشع به كلامه في النظر  
 في وجه الشبه لا يتقيا للررس في انفا الانسان لا يكون من استعمال المفيد  
 في المطلق بل في مقيد اخر وكذا الشفر والحا فلانا نقول بالطلاقة على انفا  
 الانسان من جهة انه من اوله الانف المطلق لان جهة انه انفا الانسا  
 بالخصوص كما يقال لزيد رجل وانسان وحوان لا تكون هذه الاسماء  
 مستعملة في غير معانيها المطلقة والى هذه اشار بقوله استعمال الرجل  
 بالاطلاق والعربية هي الاضافة الى الانسان مثلا **قوله** وفاحا  
 مسرجا اوله • ومعلقة وحاجبا من حجاب اي مد فاما طولها وقاما  
 اي شعر الاسود كالشم ومسرجا اي اسفا كالسراج في البيت والاعا  
 اسر مفعول من مسرجا امركا حسنه ونور وسرج وحجابا حسنه  
 وذكر الامام المزوني في السراجي في صفة السيف انه يجوز ان يكون قد  
 وصف بذلك كثر ما به وروثه حتى كان فيه سراجا فلهذا لم يذكر

استعمال



المصنف في المشرح الى ان معناه كالسيف السرجي في الدقة والاسواء وايضا ما كان فيه غزابة محظية بالمتابعة **قوله** ومعنوا بالمتابعة بالحق من جهة كونه لفظا مستعمل في معنى غير المعنى الموضع له لان الحكم الذي سياتي في الفصل الرابع من الجواز الرابع المحكم الكلمة بان ينقل من حكمها اصل الى غير ولعلنا لان هذا النوع من الجواز محظي مكانه الاصل الذي هو المعنى الحقيقي بحكم الوضع الذي اصله اللغوي وانما نقل الشرح والعرف طارعا بحكم العقل كما في الجواز العقلي الرابع الى الجملة فان اختصاصه بمكانه الاصل انما هو بحكم العقل دون الوضع اذا دخل الوضع في التأسيس ينبغي ان يكون الى القادر والمختار ولا الى السمع وانما ذلك بحكم العقل **قوله** عند المصدر الى المراد منه اي من جهة العقل من الجوانب متعلق بتمامه مقام احد المترادفين لانه لم يقصد فيه الى زيادة معنى على كونه تلك الحقيقة بدون التقييد حتى لو قصد ذلك كما في زجج فليط المشاوشة لشيئها لشئته لشيئة البعير في اللفظ ليركن من جهة العقل بل من قبل الاستعانة من عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين يكون بينهما نوعان من العلاقة يختلف اطلاق اسما واحدا على الامور نوعا بخلاف اعتبار العقل فله

**الفصل الثاني** مبتدأ محذوف والخبر لقرب العهد بالتصل السابق للعضول وكذا الاول بخلاف الثالث خت بعد عمده فصح ما جاز وقال الفصل الثالث في الاستعانة وقوله الجواز اللغوي مبتدأ محذوف هو ان يجر الكلمة والتفسير ما جاز من مضمون الخبر ولا بد في جهة الحكم من جهة ومضاف لان مثل هذا التركيب شائع في المعاني لو صرح بالمضاف ذهب روثي الكلام والاعتماد في المعنى للمعنى الرابع الى معنى الكلمة لا الى حكمها كما في الفصل الرابع وكذا حافظ باللغوي والمقيد والحالي من القبول والمقابلة لما في العضول لئلا منه الباقية الالاف او خلية التفسير بما يجتمع عن غير المقيد وعن الاستعانة اذ في كل منهما تعدية للكلمة عن مضمونها الاصل بمعنى القربة بملاحظة ذلك

وكانه اعتمد على شهادته العقل وقربة الحال مع رعاية لطيفه وهو انما خرجا بيقيد التعدي عن المضمون الاصل اما غير المقيد فليقيا مقام احد المترادفين واما في الاستعانة فلا بد كما هو مفهومها في الموضع له **قوله** متعلق

النتيجة لها اي باليد متعلق بان تراد وما بينهما اعتراضا ومنه لفظا والمقصود بعبارة اللغوي ومنها اللغوي **قوله** وكذا اذا اردت القوم او القدرين بما الى يلفظ اليد والقوم كقربة بما يمكن الحيوان من مرادولة الاصل الى الشاة والقدر

صفة بها يمكن العالم من العقل والترك فهو احض وحضر ما ان العلاقة بها لان اليد قل ما تجعل مجازا عن القوة التي ليست بتدنية وفي كلامه اشار الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للنتيجة والصوري والماضي للنتيجة ثم لا يخفى ان ضيق اليد في اليد بمنزلة الحقيقة في السمع لا ينافي كونها مجازا في الاصل كما ان الحفص يقع على الحقيقة والقوة في الاصل استلزاما لئلا يتأخر اطلاق مجازا على البعير الحامل له وشعر حتى الحق بالحقيقة ولذا قال في الصحاح الحفص البعير الذي يعمل خرق البيت اي ثاقبه واستطاعه الحفص ايضا متاع البيت اذا هوى للحمل وهذا من اطلاق اسم المحول على الحامل كما ان اطلاق الراوية وهي الاسر للبعير الذي يعمل المرادة على المرادة اي الطرف الذي يعمل فيه الزاد ان اطلاق اسر الحامل على المحول كما قال العلاقة الحاصلة بينهما الى ان المرادة وبينه اي من البعير سبب حمل البعير المرادة ثم قال في الحفص يجوز من الحقيقة المذكورة اي بسبب كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال او ان يراد به وان يقال ويجوز ان يراد **قوله** ويجوز ان يراد الرجل بالعين من اطلاق اسم الجوز على الكل اعني الجوز الذي هو العدة في الوصف الذي باعتبار الاطلاق هو الزيادة مصدر زابات القوم رقتهم كنت لم طليعه فوق مرتبنا اي مكان عال والزيوت والريشة الطليعة والجمع الزبابة والتاليل ككلامه **قوله** صادرة العين كلفظ الحفص كلفظ الحقيقة وبنا كذا زيادة القوة والادب لا بد ان يكون العلاقة المشابهة ليكون هذا من قبل الاستعانة **قوله** ويجوز ان يراد البنت بالغيث اطلاقا لغيت على البنت من اطلاق اسر السبب على المسبب واطلاق البنات على الغيث كنه سبب بعدد واما اطلاق السما على الغيث في اطلاق ماله نوع سببيه ومحلية فانهم يعنون بالسما ما اعلاك لا الفلك نفسه **قوله** الاسمة جمع سما لان الجمع ال **قوله** ومن هذا اي من اطلاق اسر السما على الغيث تعرف وجهه بغير من ضرر انزال الادراج لثانية لانعام بانزال المطر وهي الابل والبق والظ والمعزة كراواني وعلى هذا يكون الانزال على حقيقة واما اذا حمل ثانيا

ادراج على الحقيقة فالانزال مجازي فحقني وقسم لان قضاياه وقسمه توصف بالانزال من السما حيث كثر في اللوح المحفوظ واذا تحققت كل ما في الارض فهو نازل من السما على ما ورد في الحديث ودوت معرفة وقولا لذلك التفسير حيث قال عنك شهة ان لا نعام كثر امارتها لكن

في

اي



ليس من ماء السماء بل من الارض والصحف صحف بيت المقدس وقيل كل حجر عظيم هو  
**المجمل قوله** وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انه تعالى ينزل الماطر من السماء  
 الى الصحف ثم يقسمه على العيون والاباد والبهار والاحجار هو معنى قوله تعالى  
 الموتران انما نزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض هي العيون والابهار  
 الكائنة فيها او المياه النابعة فيها **قوله** ومما نحن فيه اي من اطلاق اسرار  
 المسبب على السبب كالسحاب والاضمار على المطر قوله تعالى وينزل لكم من السماء  
 رزقا وقوله تعالى وفي السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وكثير  
 من الامثلة مما لا يكون من قبيل الطمان الحكمي بان يعتبر الخوض في نفس الحكم  
 بان نسبة التلبس الذي في بن الرشق والسماء تلبس المطر فيه وكون الرزق في  
 السماء وكذا في ازال الرزق والاضمار وكون اسمه الاباء في السماء لان  
 الحجاز واللغوي كثر واشهر فاعمل عليه بالقبول **قوله** ومما نحن فيه هذا  
 التلك اي علاقته المسببة والذمور لانه كذا السبب واردة السبب لانه لا  
 يستقيم في قول الشاعر ان لنا احرى عجافا يا كلن كل ليلة اكا فاما في لغتنا  
 مسبب عن الاكاف ومشتري بغيره وقوله لعائنه اكل فلان الذي الذي  
 المسبب عن الدر فيهما قد ذكر السبب واردة السبب وفي هذه واضل ذكر  
 الهداية والاضلال واردة مسيما الذي هو اللطف والخذلان وفي  
 الاثنان ذكر النار واردة مسيما الذي هو العناد واكل اموال اليتامى وفيما في كون  
 الهداية والاضلال مجازا من الانطاف والخذلان من الخنا والخذلان مع  
 كونه في الفعل ومن الاسرار صفة فعله عما سبق ولم يعطيه على ينزل من السماء رزقا  
 ومعنى كون الهداية والاضلال مجازا من على مذهب المتعلقين في الاضلال  
 قول لا يلزم اسناد اليهم الا الله تعالى واما في الهداية فلو قوعها في مقابلة  
 الاضلال ولانه لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب كل الحق لما بقي  
 المكلف متمكنا من الفعل والترك وبطل قاعدة التكليف واللطف عند هوى  
 ما يكون العبد معه اقرب الى الطاعة والبعد عن المعصية لا الاخذل المجازي  
 الى الاطمان المقربة والمحصله والخذلان منع الانطاف لكونها عشا في  
 حق من لا يجد في عليه الانطاف كالمصير على الكفر وقد سبغ الكلام في ذلك  
 في شرح معاني الكلام وقوله اللطف به استعمل استعمال اللطف مع ذي اليا  
 اي فعل معه اللطف واعطاء اللطف وفي اللغة الطغى بكسر الطاء ومعنى طغى  
 لم تنهوا فان لم تاروا سبون من مثله وان فعلوا اعراض واجاروا بهم لا ينهوا

ذلك قط البتة فظاهر كلامه ان النار مجاز عن العناد وكلام الكشاف  
 ان انقار النار مجاز عن ترك العناد كونه صميمه ولصيقه وهو اقرب قوله  
 لا تستلزم اموال اليتامى اياها اي النار مشعرا بان النار مجاز عن اموال اليتامى  
 اليتامى وفي بعض النسخ لا تستلزم اموال اليتامى اياها فاعلى هذا يكون اكل  
 النار مجازا عن اكل اموال اليتامى ويؤيد على الوجهين انه لا يفتقر في الاخبار  
 فانك انما يصير المعنى اما ياكلون اموال اليتامى المعصية الى النار والمرتب  
 عليها النار وفيه انم فائدة ان لا يري انه ليس معنى اضمرت السماء با اضمرت  
 مطر بل مطر مضى الى الهات كان في الصحاح العجف بالتحريك الزان  
 والاعجف المزدول والاني عجا واجمع عجا في مرفقنا من الان اقل  
 وفعل لا يجمان على فعال وتكلم بنوع على سمان والعرب قد بنى النسي على  
 صند كما قالوا عكروا على بناء صديقه وقول اذا كان يعني فاعلى لا يخلو  
 الماء **قوله** ومن امثلة المجاز التغير عن ارادته فضله عما تقدم مع كونه  
 من ذكر المسبب واردة السبب كونه نوعا براسه كثير الموارد شائع  
 الاستعمال وقوله استعملت على لفظ البني للفعول وانما بنت كقول قزاة  
 في معنى الجملة او اللفظة والارادة وان لم يكن تمام السبب للفعل كونه  
 لا خفاء في كونها من اسبابه ومعصية قاليه في الجملة حتى اذا تضمنت الى  
 القدر ثم السبب واورده المصدر راعى استعمال مجازيائتم جملة سقوله  
 يانا لقوله ومن امثلة المجاز كذا او ليظهر متعلق الباق قوله بقضية ه  
 الفا فاننا لقا للتعقيب والاستعاذه قبل القراءة كما يوسعها ويرتبه  
 السنة الواردة بتقديم الاستعاذه فوجب حمل قرأت على اردت ليس  
 كون الاستعاذه عقيب الارادة وقبل القراءة وايضا المناسب ان  
 تكون الاستعاذه وطلبه ارتفاع المانع قبل الفعل لا بعد **قوله** ولا  
 يلتفت بنبي عن الالتفات الى جانب من خالف المعقول والمشروع فيوضح  
 الاستعاذه عن القراءة عملا بظاهر التسم لما به من صيق الحال في اساليب  
 الكلام وطرق الاستعمال وقلة تصرفه في ذلك ولا حاطته بانواع المجاز  
**قوله** والبأس لافلاك فتبين كون اهلكا ما في معنى اردنا اهلكا  
 ليس كون مجي الباس بعد اذ لا معنى لكونه بعد الاهلاك واما حمل النار  
 على عذاب البتراء والاعرج فيا باده الحال اعرجيا تا اي بايين ادم فابلون  
 اي لا يكون نصف الهاراي يا يتهم اهلكا في وقت عقلة وامن روضة

ان الله ينزل اموال اليتامى على  
 النار مجازا عن اموال اليتامى



ووجه وراثة فيكون اشد واقطع **قوله** بقرينة انهم لا يرجعون زيادة  
 لا اي محتج رجوعهم عن ما صيهم لان الله تعالى قد خذلهم والظاهر ان  
 ذلك انما يتصور في حق قوم اراد اهلاكهم لا في حق اهل كل واحدة من  
 الان يكون لا اصلية وحرام حرمتهما محذوف في قوله كور في الآية المشقة  
 من العمل الصالح والسعي المستور اي ومحتج ذلك على قوم ارادنا اهلاكهم  
 لانهم لا يرجعون ويقين ذلك على قاعة انهم **قوله** ومنه اي  
 من هذه القبيل من الجاهل لكن مع خفاء القرينة وزيادة احتياج الى اليان  
 ولذا فصله عما قبله وتحقيقة ان معنى الآية على ان كان يوم من هولاء اليوم  
 يريد اهلاكهم وكل قوم ارادنا اهلاكهم لذلك على نظرياً من هؤلاء  
 قوم يريد اهلاكهم وكل قوم ارادنا اهلاكهم لم يرد من احد منهم لاننا ارادنا  
 اهلاكهم بعد اصرارهم على ترك الاعيان هؤلاء ايضا لا يومنون وهذه  
 لا ينظر الا اذا حمل اهلكا ما على ارادنا اهلاكها ليتكروا الوسط وقدر  
 الجملة الحالية التي هي ومن على ان اهلككم اي يريد اهلاككم ليم صغري  
 القياس من ثبتت النتيجة اعني انهم لا يومنون مع الانكار في حق يومنون  
 في موضع اذ لو لم يعتبر فيهم هذا المعنى لم يحسن بل لم يحسن في انكار انهم  
 على عدم ايمان احد من اريد اهلاكهم وهذا معني فظهر ما ادل نظم الكلام  
 على الوعيد بصيغة التثنية في فيه دلالة طاعت على ذلك ولو لم يجعل  
 اهلاكها معني ارادنا اهلاكها لكان نظراً الكلام هكذا اكل يوم اهلكا هو السند  
 لم يرد من احد منهم وهو لا يقر برب اهلاكهم انهم يومنون ولا حقاً في  
 على ما تظاهره **قوله** وانما حملت رجوع الالف في قوله فذلك من تخصيص العطف  
 لبيان واقامة معني ان يرد على ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير منها به  
 جازجاً بانظاها غاية الظهور فيما هو بعد من التعبير عن ارادة القادة  
 بقوات فيه اجري واجري من الاجري لكونه في غاية القرب ومع القرينة  
 اللفظية والمعنوية وقيل جرى بالنظر الى احدى القرينتين والجرى بالنظر  
 الى الاخرى وقوله فانما حملت الامتناع يعني امتناع من يوجب الاستعاذه  
 عما ذكرت من الجوز في التعبير بالفعل عما اراد به على معنى النظم لا نفي لان  
 مثل هذا التفسير في جري فيما هو بعد من استعمال قرأت مكانا ووردت القرأ  
 امك اي بحيث لا لا استقام لانكار النقي ونفي الحق لان يكون في الامر  
 الذي هو قرأت مكانا ووردت القراءة اجري وقوله جرياً مصدر جري ويكاد

وعلى الاجزاء بالآثار

صفة اي بكاء وذلك الذي يجري المستفيض بركبته مستند الى ثلاثة عناصر اولها  
 الكائن وثانيها من انما تكلم بها فامارة اي من تكلم بخلاف ذلك المستفيض  
 الجاري في الالفة او انظر في صلة من يعني من يكون في من تكلم بخلافه  
 وثالثها من على غير قبلة اي من خالف الظن بوق المستقيم انظر في اظاهر  
 السامع بما من اولها لا الباب وقوله ليس بيان انظر في الجريان هذا  
 النوع من الجاز في الالفة وتقر من ان كل احد من السامع والظاهر يقول  
 الحقاً وصيق ثم الرتبة اي اليك وللخيار صيق في الكور والبيان وسع البيت  
 والخطا طولاً القوت ولكانت طولاً المارة والهم والظهر لشيئاً  
 وهذه المعنى قوله وطوله فمسن والتضيق بغير الظل هو التغيير عن  
 السعة الى الضيق واليوسيع التغير من الضيق الى السعة وعلى هذا  
 القياس لا سعة في البيت قبل الخروج فيغير منها الى الضيق وانما هناك  
 يجوز كل احد ان يريد اهلاكاً واحداً في البيت والسعة التي في قوله التوجه  
 يجوز وكان الاول ان يقول السعة في البيت قبل الخروج من البيت والخطا ومن قوله  
 الواقع وهو السعة الى الضيق بقوله وضيق بخارج على تغير السعة المتعددة  
 وحقيقته لتغير السعة المحققة واري هذه في الجاز المرسل شيئاً  
 بالاسفار في الجارية حيث يرد ذكر الضيق الى كون البيت والسعة  
 اي يجوز ان اراد في استعمالها فليست برباً في قبيل كون الضيق هو الضيق  
 من السعة انما هو السعة في الوضوح من العقل قلتاً الثابت بالوضع  
 هو انما هو السعة في العمل فيها وانما ان هذه الضيق يتبني ساقية السعة  
 فيكون العقل وقوله فيترك عطف على يقول والضيق لكل احد وقوله ثم  
 يا من عطف على تدريل ومزاده في قوله يجوز مراده بفتح ان يجعل مصدر  
 لا اسر معنواً لان السعة هي الامر الذي يجوز انما يراة ارادة الجاز  
 اياه وقبيل ان يكون الاضائة بياضه الى الجوز من مراده بمعنى مراده  
 الجوز اي ان الثابت بطريق الجواز والوجه هو الاول بما جملة لما  
 جاز ان يرد على الجوز الاضائة منزلة الواقع من صبح الامر بغير بلغة صيق  
 لان يجوز ان يرد على الجوز الاضائة منزلة الواقع من صبح الامر بغير بلغة صيق  
 نقلت مثل قرأت اوله وقوله بياض فيكون الضيق هو التغيير عن  
 السعة الى الضيق بل هو الاضائة ضيقاً ولولم في الاحداث ضيقاً  
 من لوازم التغيير من السعة فليعمل الضيق مجازاً عن ذلك اللازم



من غير تلك الكلمات التي قلنا نظرياً لا المتكلم واما ان ذلك مرفوع معطوف  
 على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة الجواز امثال ما ذكر من الامثلة ثم بين  
 الامثال بقوله ما يقتضي واللام في الشق بينهما اي من المعنى الاصل وغير  
 متعلق بتعدي وهو ما ذكرنا وانما جعله متعلقاً اي سواء كان ذلك المتعلق  
 قوباً او صفة او اجزاء او خبياً لكن بشرط ان يكون محالاً او غير متعلق بواحدة والا  
 فما من شق الا وبنها متعلق بوجه حق السماء والارض والرجل والفرس  
 والوليد والممكن وغير ذلك والجزءان معا يصح في البعض من ذلك وهو  
 الذي وقع الاستعمال على بوجه وان لم يقع عليه مخصوصه وما في محله  
 بعد في موصولة والظاهر هو المظهر الواقع حرق الصلح اعني الكلمة كانه قل  
 من الكلمة التي تعدي عن معناها وما يقع ما في الامثلة متعلق بامثلة  
 انما جند الجرح متعلق بينهما او محذور من انما جند الجرح **قوله** والمتعلق  
 المستتر بوجه من المانع من فعل الشيء والاداعي الى تركه اذا ادعى اليه  
 يلزمه ان يكون صانعاً عن الفعل مرفوع وان لم يلزم العكس محال ان يكون متعلق  
 في قوله تعالى ما منعك الا تشهد بما بين يديك من ان يكون المعنى ما منعك ان تشهد  
 بالشهود ليكون لا فان لا تشهد بما بين يديك وحرف الجر المحذوف في كلمة الى وبنها  
 ويكون هذه لفظة الجواز لظهور المانع لا ليس لما كان عن الشيء خلاص تركه  
 ورجح هذا على قول الجمهور بان الجواز بلغ واعلم من جعل الاصله اي من يدين  
 سبحانه مثل هذا المقام وقد سلكنا في الجواب طريق القول بالحسن  
 واليقين العقل حيث جعل المانع جزءاً من المانع الى وجه محذور المانع المفضل  
 وفي اقسامه جزئية فضل ما منه القوي انما على الترتيب ودخل من جانب المانع  
 المشار اليه بقوله خلفت يدي ايدى لا واسطة ولعل خلقه ليس بواسطة  
 والصورة المشار اليها بقوله ويقتضيه من روجي وبما بيند المشار اليها بقوله  
 الى اعم ما لا يتصور فاللام في المتعلق متعلق بمحل وقوله مراداً جزئياً  
 وصحبه لمعك الكاين في ما منعك اي لمعرون بكلمة ما وهذا الاعتبار  
 جمع وخرج ما عاك فاعل مراداً والا فاجب ان يقال مراداً به ما عاك او  
 يقال يكون ما عاك مراداً به ما منعك وقوله غير متعلق اي غير مرتب خبر كونه  
 وقرينه جرح **قوله** ونظيره اي نظيره في ما منعك وقوله غير ان لا  
 تشهد قوله تعالى ما منعك انما ايتهم صلوا الا تشعني بعد المحذور معناه ما  
 منعك عن ان تتبعني في الغيبية لله والمقام له مع كونه لا من يدين وعند

من

مناه ما عاك الى عدم اتباعي ولا يبر من يد **قوله** ومن امثلة الجواز المتنى  
 منه فغلبه كونه من كلمات الباب مع ما فيه من الاختلاف وتقرن ان قوله  
 على عشق الا واحداً ظاهر متناقض لان صفة الكلام يد على ثبوت العشر  
 بنهاها والاستثناء يدل على ذلك وانما كانت صفة لا غير ظهر في التقى  
 عن هذا اقول منهم من قال المستثنى والمستثنى منه والة الاستثناء غير لغة  
 كلمة واحدة من غير ان تعتبر معهودات مفرداتها وحكمها قبل تمام المستثنى  
 باثبات وتبقى حتى كان العرب وصفت لمعنى التسعة عيار من احد ما التسعة  
 والآخرى العشر الا واحداً ومنهم من قال المراد بالمستثنى منه الا واحداً بنهاها  
 بالنظر الى المعهود لكن الحكم بالثبوت او الانقضاء باعتبار بعد تمام المستثنى  
 فالمستثنى داخل في معهود المستثنى منه ويخرج عنه بالنظر الى حكمه حتى كان  
 قال هل يخرج منها واحد ومنهم من قال المستثنى منه عيار عن الباقي  
 بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة الاستثناء قرينه الجواز موقوف الا واحداً  
 قرينه دلالة على ان لفظة العشر يستعمل في معنى التسعة مجازاً وسبب ان  
 تكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال ظاهر  
 وهو انهم اتفقوا على ان الاستثناء اخرج الشيء عن حكم دخل فيه غير  
 ومعلوم انه لا يفسر الا اخرج الاعداد دخول فاذا اراد بالعدد التسعة  
 لم يدخل فيها الواحد فلم يكن الا واحداً اخرجاً اجاب عنه المصنف في ظهور  
 الاستدلال بان دخول الواحد في حكم العشر متى قد رزق المتكلم بان  
 اخر الكلام اوله فيلزم تقديم من قبل السامع وان يكون استمالة المتكلم  
 للعشر مجازاً عن التسعة وان يكون الا واحداً قرينه الجواز ولما كان  
 المصدر الى احد الاقوال الثلاثة متبوعاً على لزوم التناقض ظاهر كما قال  
 والا ما قلناه ذكرنا ان محتوى الكلام في ذلك مفقود الى القرض للتنا  
 وقد فسر في علم الاستدلال باختلاف الجملتين في الف والاثبات  
 اختلافاً يلزم منه لذاته ان لا يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة ثم  
 ذكر شرائطه واحكامه وتفاصيل تناقض المتضاد والظاهر ان الواجب  
 ان يكون خبر ماله وما عليه للتناقض ودون الاستثناء على ما هو لا الذي  
 بهم بعد دعوى الافتقار الى القرض للتناقض بيان ان القرض لما بين  
 هو في اي علم هو ولا ان الذي من جاحث الاستدلال هو التناقض  
 لا الاستثناء ولان قوله هو خبر الكلام في الاستثناء لا لظهوره ولا لاجا

أخر الكلام



شاهد صدق لما ذكرنا **قوله** وتسمية اي تسمية هذا النوع من الجازم انما  
لغويا ومعنويا لما تقدم من التعدي مكانه الاصل المحض هو به حكم الوضع  
دون العقل ورجوعه للمعنى الكلمة لا الحكمها الاعمال ومبدأ التسمية  
شبه شاهد للحق المعنى المراد به لما سياتي في آخر بحث الكتابة من ان هذا  
انتقال من المألوف الى اللزوم وبحق المألوف كما شاهد للحق اللزوم  
اذا كانت التسمية او العدة من لوازم الابد ومبدأ التسمية  
او العدة انما اردت بمعونه القوييه واما كونه خالفا للمعنى في  
التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعارة **الفصل الثالث**  
الكلام في تفسيرها وبمثلها ووجه تسميتها واوضح غاية اوضح اطلاق احد  
طرفي التشبيه لثبوتها ولا تشبيه به كما في الاستعارة التصريحه والتشبيه  
كما في الاستعارة بالكتابة ويكفي التشبيه بحسب الاعتبار وانما يصح به ولو  
يدكر ما يدل على جعل احدها مشبها والاخر مشبها به ولو قيل في المشابهة  
لان لا يثبت التشبيه عن المشابهة بالطرفين وانما يقال ذلك اذا اعتبر  
احدهما مشبها والاخر مشبها به وهو مدعى ودال الا لان من فاعل يذكر  
على مقتضى الحق الاستعارة لا الاحتراز عن شيء وادراكها بخص التشبيه به  
لشرحها كما في التصريحه او معنى لوازمه كما في الحكمة والمراد الاحتصاص  
بالنسبة الى المسته وبمثل الاحتراز عما اذا كان بين طرفي التشبيه نوع اخر  
من العلاقة فيذكر احدها ويترادف بالاعتبار تلك العلاقة كاطلاق الشرح  
على شفه الابحى لا باعتبار شفه العلم بل باعتبار استعماله للعلم في الحقيقة  
لكن لا يخفى انما حينئذ لا يسميان طرفي التشبيه حقيقة وقوله ان المشبه  
الطبيعي اي اعلقت اظفارها تلح الى قولك في ذوب الحديد واذا التية  
ان شئت اظفارها الفيت كل عجمة لا تنفع **قوله** في انه اي السبح كذا شئ وهو ان يكون له محل  
الوزن **قوله** في انه اي السبح كذا شئ وهو ان يكون له محل  
او ناب ولقط كذا في موضع الحال وكذلك الصورة المتوجهة الى  
الى الاستعارة التخييلية والظواهر ايضا من اطلاق المشبه به على المشبه وسيا  
الكلام على ذلك ومعنى تسميتها بمرورها سماء باسم الخلق والناظر وهو كونه  
اكتمال الهيكل المحض من سواد الاسد ولا وجه لتسميتها الان بحمل مصداق  
من المنى للمقول وقوله من فرق نظر الى الدعوى لظهور الفرق نظر الى  
الحقيقة وان الصورة المحققة سماه بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف

التوجه

التوجه **قوله** وهما سوال وهو ان انكار كون المشبه غير السبع بواسطة  
الاعتماد على كونها اسدا والاعتراض بكونها غير السبع بواسطة الضم  
باسم جنسها متساويان ويستبعد بجوابه في بحث الاستعارة بالكتابة انتهى  
**قوله** ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور كما هو في الاستعارة التصريحه  
مثل في الجمار اسدا والمتروك كما في الاستعارة بالكتابة مثل اظفار المشبه  
مستعاراته ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد ولقط السبع مستعارا  
ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له فالصريح الجور في المشبه به ليس  
الى اللام بل الى المشبه به اي الامر الذي يشبه به وهذا ما نقل عن المصنف  
ان الالف واللام في قولي والمشبه به مستعار له بمعنى الذي يخلو فيها  
في قولي ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور والمتروك مستعارا منه  
وكانه مقتضى التسمية والافتاز والافعال ان الواحده ان يقال ويسمى  
المشبه مستعارا له ووجه ما ذكر من ان اللام في المشبه به ليس اسم  
موصول هو انه جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به ومن اللام  
على ما قال في اول بحث التشبيه انه ليستدعي طرفين مشبها ومشبها به  
ثم ادخل عليه حرف التعريف من غير مقتضى معنى الفعل كما في المومن وكما  
ويكون الصريح عايدا الى ما كان قبل التعريف باللام وهو الموصوف  
المقتدر الى اللام كما في الجور وبه والمضروب عليه وبالحكمة فكل هذه  
مخرج في ان المستعار في الاستعارة بالكتابة هو اسم المشبه به كلفظ الاسد  
المذكور وكانه لا اسم المشبه المذكور مرصدا وهو المشبه وهذا هو الحق  
وسمى له زيادة بمعنى في بحث الاستعارة بالكتابة **قوله** هو السر  
في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام لا امتناع اعتبار الجسمية فيها  
لكونها اسما للاشخاص ولا حقا في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر  
من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفه الى ذلك عليه التزاما  
واشتهرت به لجري فيها الاستعارة كما يقول رأيت النور طما اي جلا  
شبهها بآدم الطائي في الجود حتى كانه هو هو وكذا اما در في البخل  
وسبحان في المصاحفة وبأقلية التي واليهما **قوله** واما عده هذا  
النوع من الجازم لغويا فعلى القول المختار يريد ان وجه كونه مجازا ومعنويا  
ومعنويا وجعلنا للبالغة في التشبيه ظاهر عن غنى البيان وانما يحتاج  
الى البيان وجه تسميته استعارة وقد ذكر وجه كونه لغويا بمعنى



القدي من مكان الاصل يحكم الوضع لا عقليا بمقتضى ان المصنف في امر عقلي حيث  
 جعل ما ليس باسمه اسما مثل حق اطلق عليه اسما لا محذور وهذا بيان للموجدين  
 من اشارة الى ترجيح كونه لغويا والنافي فلا يقال ولا بد منه لانه جازا المستند  
 لاجز المشروط والحيث كالمراعاة للصوت والعبارة الغلط ومنه من سائر  
 بيان ماله وفي من الصفات بان سائر اي باق وذلك المذكور من الصفات  
 الظاهرة المذكورة بجواس انصار الناظرين وخصها بالذكر لظهور انما  
 ليست الا للاسند ثابته الظهور حيث لا يمكن الشك فيه بخلاف الصفات  
 الخفية المدركة بالعقول واللام في ليس كانت للاتباع ولكن اللغة في موقع  
 الجزا وليس بجزا وانما المقدير وليس كانت الشجاعة من اصل وصاف الاسد  
 اي اسد ها اخصا صا به وظهرها عكافه وانما يكون نفس الموضوع له  
 لو كانت اللغة وصفت الاسم لها لكن اللغة لم تفع الاسم لها في الشجاعة  
 ومن ها بل انما ومنه الشجاعة حال كونه في مثل تلك الجهة بل في الامضاء والحوار  
 المنعصه بالاسد وان كان اللام في اللغة تخص الانسان قايما او فاعدا ذكر  
 الجوهري واللام انما موضوعه للمصنف الخاص حيث تكون تلك الشجاعة المحصورة  
 مندولا مطابقتها واللام مد مع الشجاعة التي يعرف معناها بعض المفهوم  
 الشجاع لكان صفة لا اسم لانه حينئذ على ذات مبهمة باعتبار معنى معين  
 هو المقصود وكان استعماله في الانسان الذي في ثابته الشجاعة من جهة  
 التحقيق لا من جهة التشبيه لكونه من مظهر الشجاع ولا كان له شابه كونه  
 استعارة لا بناء على التشبيه ولا تشبيه حينئذ ولصار المطلوب بصب  
 القربى في الممار مقول بعبارة عن جهة لانا المطلوب هو من جعل الكلمة على المعنى  
 الذي هي موضوع له وقد صار حينئذ احاط بها على الموضوع له لكونه  
 الرجل الشجاع حينئذ من افراد الموضوع اعني مظهر الشجاع واللوامز كلها  
 منتزعة بالاتفاق ومقتضىها انما اراد ان الاسم لو كان موضوعا للشجاعة  
 لكان صفة اي معنى قايما لا غير حينئذ سطر اللغات تلك التباينة  
 لان الشجاع غير الشجاعة في ان بل ان يكون استعمال الشجاعة في على  
 التحقيق وغير مشوب بالاستعانة وغير مطلوب بالقربى وان خسرانه  
 بصددها بان ان الاسد ليس بموضوع لمظهر الشجاع لكونه في الرجل  
 الشجاع حقيقة لا بعدد ابيات انه ليس بموضوع لمظهر الشجاع لان ذلك  
 ليس بعينه بل في مقصوده ولا هو مظهر الشجاع الى نفسه ولان المقابل للصفة

اؤاد

لغوي

بعنى القايم بالغير هو العن الا الاسم للقطع بان الشجاعة اسما لا صفة د  
 ولهذا قالوا الاسم ينقسم الى اسمين والاسم معنى وكل منهما الى اسم وصفة  
 فقوله نظر المصنف له لما يتضمنه ما قبله من معنى القول وحق يدعى ثابته  
 ليجاز في لاجتياز وقوله جواز المقدر بالمدك الشجاعة والمقدم بضم  
 الميم وفتح الذال مصدري ميم كالمدخل والمخرج وضرب في الامر يعرف  
 انشأ اليه بعض الانساب **قوله** وثابته ان تاني القول ان هذا  
 النوع من المجاز ليس بلغوي فالوا ذلك للنظر الى الدعوى وقوله ان يكون  
 فاعل امتنع وذاك اشارة الى الرجل وهذا الى الصبح لكونه اقرب وقوله  
 ان يكون متعلق بقوله قل اي قل في جواب هذا الاستدلال وموضع م  
 ليجب جز يكون وقوله اسد وموضع ان يكون فاعل يمتنع **قوله** عطفت  
 عليهما يعني لوجه التنج عن ان يظلل الانسان انسان اخر صبح الوجه  
 وانما يتج من ان يظلل شمس النما نفسها وكذا الاعمى للمعنى عن التج  
 من بل المكاب بملازمة الانسان والسفر الاول لا في المفضل بن العبد  
 ودرر كني القوله لا لانه اني الفخ في الكاهن الملقب بذلك لوليه  
 امر السيف والتم والعلالة شعرا وليس تحت الثوب تحت الدرع انما  
 وزدت القيص شدة ذوات ان ولحمة ابصر بظرف خفية والمجرى تشد  
 المرة على راسها **قوله** ومع الاسرار عمنه لعدم ثابته تنجيا للطلوب  
 ويقر من ان المنظر بالاستعانة كما اذا قال في حمام اسد اذا ادعى ان  
 اسد امتنع ان يكون معتر فاما انه رجل واذا امتنع ان يكون معتر فاما انه رجل  
 تعين ان يكون مصرعا على انه اسد واذا كان مصرعا على انه اسد امتنع ان يبقا  
 انه استعمال لفظ الاسد في غير الموضوع له بل يعني انه استعمال في الموضوع  
 واذا استعمال في الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازا لغويا وهو المطلوب  
 وكان الانسب بما سبق ان قوله انه شمس وانما في كلمة لودون الواو  
**قوله** ويشار ترتيبه مستند اجزم على هذين يعني ثابته يقول ان نوع  
 الاستعانة مجاز لغوي نظرا الى الاستعانة في غير الموضوع له بالتحقيق  
 وثابت بقوله ان عقل اي في لغوي نظرا الى دعوى كونه المشبه من افراد  
 المشبه بقوله ثابته واخرى لا تتعلق بترتيب لفظ المعنى وقوله لا يالو  
 تعليل اي لا يمتنع من قوله لا الون حميد الى لا اصعبك من الاكوه هو  
 التقصير **قوله** لكنك اذا وقفت شروع في لفظ القول الاول وهو



كذا الاستعارة مجازا لغويا **قوله** تصدقه على لفظ اسرار المفعول صفة  
 قرينة اي مسلمة عند المستعير قوله بطريق التاويل ويطرق التحقيق والحري  
 على الظاهر ليست افراد الاسد الا القسم المتعارف **قوله** على نحو ما ارتكب  
 المتحقق هو ابو الطيب ولده الكوفة في سنة ثلث وثلثمائة وقيل على يد جمع  
 من الاعراب في سنة اربع وخمسين وثلثمائة وقال ابن جني سمعت ابا الطيب  
 يقول انما لقيت بالمتحقق لغويا انا في امه تداركها الله عزب كصالح في مودة  
 يعقوب انه خرج لهذا الادعاء وجعل افراد الجن قسمين متعارفين ليس في زي  
 الناس وغير متعارف في زيهم وكذا افراد الطير قسمين متعارفا ليس له  
 نحو من اجمال وغير متعارف في زي اجمال ليس المعنى على حد في ادائه  
 اي من قوم من الجن في زي ناس وقوله مستشهدا حال من ان سبق وان يخص  
 عطف عليه يعقوب ان من جملة وجه التوفيق ان يجعل القرينة المصدقة للمفعول  
 المنصوبة في ضمن الكلام مختصة بنفي القسم المتعارف السابق الى العلم ليشين  
 القسم المتعارف الذي استعملت فيه اسم المشبه به وهو الاسد في  
 المثال المذكور **قوله** ومن الباطل هذا التوقيع اي جعل افراد المشبه  
 به نوعين متعارفا وغير متعارف **قوله** الشاعر وجعل قد  
 دلفت لها خيل عجيبة بينهم ضرب وجع جعل افراد الحق نوعين  
 متعارفا هو الكلام الجاري فيما بين الناس بقصد الاكرام واصحابها الملك يقال  
 حيال الله اي ملكك وغير متعارف هو الضرب الوجع محمله من افراد الحق على  
 طريق التتميم وكذا قولهم عتاك السيف على ان من افراد العتاك نوعان متعارفان  
 هو مخاطبة الادلان ومذاكرة الموجبة باللسان ونوعا غير متعارف هو  
 استعمال السيف واللسان وكذا في ابدال عن يني الله بقله لم يجعل في المثال  
 اي سلامة من انا الله من المال والدين جعل افراد المال والدين نوعين متعارفا  
 وهو المتعارف للعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا في ابدال الى  
 اليعا فبرو العيس من الاليس جعل افراد الاليس متعارفا هو الموانس من  
 الاليس وغير متعارف هو الظبي والادل وهذا كما يقال هل لفلان مال فيقول  
 فيقال ناله ونوع سلامة القلب جعل بالدار الاليس فيقال ايضا الوحي  
 ونحو التوقيع يندفع كون البذل غلطا با على ان المستعير ليس من جنس المشي  
 منه وفي الآية وجع اخر من ان يكون من انا الله في موقع المفعول لري لا يفتقر  
 احدا الا مخلصا بيلم القلب عن الكفر وميل المعاصي لقوم ماله في سبل الخبز والار

الى طريق الحق ويكون الاستعانة منتظما اي ينفع سلامة القلب وحال من انا  
 الله بيلم سليم ومحو لا على المعنى جعل المال والدين في معنى انفي كما قيل  
 لا ينفع عن الامم من انا الله بيلم لان انفي في الدين سلامة القلب وقوله  
 وميكك اي ورثه بلبنة مفارقة ليس بها احدا الا اليعا فبرج يعقوب وهو  
 الحشف وولد الحق الوحشية وقيل جدار الوحي والعيس جمع اعيس وهو  
 الاليس من الابل على لياضه شي من الشقوق فان قيل على قياس ما ذكرت  
 ان نحو ربه اسد تشبيه الاستعارة ينبغي ان يكون عجيبة بينهم ضرب وجمع  
 وصا بكنا السيف ايضا تشبيها وحرر التشبيه محذوف واما وحده لا يندفع  
 قلنا نعم لكن لاحقا في ان ليس المعنى عجيبة بينهم كضرب وعتاك كاليف  
 بل ان الضرب نوع من العجيبة غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاك  
 فثبت الى التتميم كما يقول اسد نازبه في غير التتميم لظهور ان عدد من  
 الاداة نذهب ونوقا الكلام **قوله** والاستعانة بشرال وجه  
 امتيازها عن الباطل وعن الكذب وقد جعل الاول عدما واشتغال  
 الباطل فل التاويل والثاني عدما واشتغال الكذب على نصب القرينة  
 وهذا مشعر بالقرينة مما قبله وبعبارة الباطل ما لا يطابق الواقع والله  
 ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو المعنى في تفسير الصدق والكذب  
 ولا يظهر وجه اختصاص الاول بالتاويل والثاني بالقرينة وكذا اعل ما هو  
 اليه بمعنى اهل التحقيق من انا الباطل نقيض الحق والكذب نقيض الصدق  
 والقول بينهما ان الصدق وحال القول والاعتقاد بغيره الى الواح  
 اعني كونه مطابقا للواقع على لفظ اسرار الفاعل والحق حاله بغير الواح  
 اليه اعني كونه مطابقا له على لفظ اسرار المفعول وقيل ربه بالباطل فلا  
 يطابق الواقع من مع عدما اعتقاد صاحبه انه كذلك بحسبه مظاهرا  
 وبالكذب ما لا يطابق الواقع وبعبارة المتكلم مع عرفانه انه غير مطا  
 ووجه الاختصاص غير طاهر بعد **قوله** واذا قد عرفت فما سبق  
 ربه بوصف الاستعانة بغيرها على ما قال في علم الاستدلال ان  
 الحد وصف الشيء بوصفا مساويا **قوله** الا في مجرود الوحي الحق  
 للتميزة لا الحق المختصة بذاك المعاني الخيرية لان الصوت التوجه  
 للوحي على شكل الخلق والباب من قبيل الصور لا المعاني لا لو تحققت كما  
 مدركة بالحس **قوله** فحقن امسا ما ربه لان الحقيقة المحتملة



للتخييل والتخييل المحتمل للتحقيق واختلاف تفاوت الالوان والاعتراف بها  
بالمصرح بها مع الاحتمال لتعدد العبارات ايضا **قوله** وبما قسمته اما للتحقيق  
واما للاشارة ولذا اعتبرها بالمصرح بها لان هذا القسم فلما يقع في عبارة  
القوم وان كان القسمان متحققين **قوله** محولا لاوليا يتبين ان اللفظ  
صالحا للوصف فيه بوجه السمع بان يكون اسرجين كما لا بد من اختلاف الفعل او  
الصفة المشبهة او الحرف فانه لا يتصلح للوصف فيه فلا يكون معنى التثنية لاختلاف  
فيه بل في مضد العقل والصفة وسئل معنى الحرف على ما سيجي بحقيق ذلك  
وتفضيله في بحث الاستقار التبعيه **قوله** وبما حقا اي الاستقار بعد  
تمامها الجريد هو ان يذكر بعد القرينة ما يلائم المستقار له والترجيح ان يذكر  
ما يلائم المستقار منه ووجه التعليل طوارا الاستقارات منها وجعلها كمن  
لان الخالية عن الجريد والترجيح والجامعة بينهما ليس لها امر على وجهها  
الاعتبار صارت الانقسام فاسم الحقيقة المحتملة المكنية لاصلية  
التبعيه المجردة المرجحة والانقسامات اربع فاسمها الى الضرورية والكنية  
وانقسامها للضرورية الى الحقيقة والحتملة وانقسامها الى لاصلية والتبعيه  
فان الاستقار ان كان في العقل وما يسبق منه او في الحرف فتبعيه والا  
فاصليه وانقسامها من غير طر الى المجردة والمرجحة باها ان تعقبت لصفة وترجع  
كلها ليلام المستقار له مجردة او المستقار منه فمرجه فظن ان الصريح في قوله  
وهي غايته لا يعود الى الانقسامات بل الى انقسامها **قوله** القسم الاول  
في الاستقار المصريح بها الوجه ترك كلمة في الطرق اعني اذا وجدت متعلق  
بان يدعي على التوسع في تقدم الطرق على الفعل الواقع بعد ان وصفت هو  
وحده للوصف ومجرد اسم المعلوم والقوي وعليه ملزوم الاعمق ونحوه  
ان يكون صبرا فزاده لا يجر ملزوم القوة والمراد بالحقيقة اعم من العلم  
والجزئية حتى يكون زيد قائم حقيقته لا حقيقة واحدة ولهذا خرجت الخلية  
اد الحقيقة للصوت الوهمية والمراد ان يكون ذلك على سبيل القطع لخرج  
الحقيقة ايضا وقوله توصلا معقول له ليدعي بذلك في الادعاء الذي يكون  
الى المطلوب انما لحاقه لا ضعف بالقوي وقوله فاعلا حاله من غير يدعي  
وكذا انا وقوله كذا لا يحتمل الى المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما  
ليس من الالفهم ومعناه الحقيقي كما ليسع والتاويل المذكور وما فيكون  
في وجد التوفيق من جعل فزاد الاسد قسمين وقوله المقامات في صفة دلالة

لا فزاد بالذكر ودلالة القرينة من جهة ان لفظ بين ان في مقم فالدلالة  
بالحقيقة هو لا عامل واحد كما اذا قلت لقيت زيدا وعروا الناصلين  
بخلاف لقيت غلام زيد وخرس من الناصلين اللهم ان يقال انه صفة  
عروا بنابل الناصلين كذا هو وعروا بنابل الناصلين رجل رجلا كذا جعل  
الجملة في موضع النصف صفة رجلا على معنى اكرسه وذلك الرجل الاخر فيكون  
الجملة مشتقة على ما يدعي في موضعها مع حصول المقصود اعني وقوع الاكرا  
عليها ووجه القامح ان نفس الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة  
يكون على انه اسد وليس بمزاسد لما جعل كل واحد من الفرق بين في الحمار اسد  
وفي الحمار مثل اسد ولهذا لم يقل احد بانه على حد في المصانف والقرينة  
تدل على انه ليس باسد واقصر على التعمير للاختيار عن الدعوى الباطلة في  
الكتاب لان الادعاء بالدعوى الباطلة اشبه منه بالكذب بقوله  
الامتنان منها اخرج قوله زيد في مصوب معطوف على ان يكون لا على  
ان تلحق وكذا تقول ولا وجه لضمها لانه لا بد من ضمها لان يكون  
ليصح وقوعه جزم المبدأ الذي هو مثال ذلك لا يتكلم والعرض من  
تكملة الامثلة زيادة توضح المقصود والتثنية على اختلاف الانقسام  
في المثال اربع المستقار له عقل والمستقار منه حسي والجامع مركب على  
هو عد وقبول التفاوت وفي البواقي كلاهما حسي والانا جامع في الاد  
معقود عقل هو الجزاء والقوم وفي الثاني معقود حسي هو الاثراف  
والاستدانة وفي الثالث واحد عقل هو كثر المنفعة وقوله بعد ما  
حرمت العادة على تشبيهه فزاد اعلا بفرايد الفخر في الحسن والبها ووط  
رجنه العقلا اشار به تشبيها لما لم يجر فصيحا كالحاق كثر فزاد  
المراحم يحسن اذا كانت فوايد تشبهه بفوايد كما ان اشواق (وجه هـ  
شبهه باشراف الدير للقطع بانه لا يحسن تشبيه العالم بالديعة في كثر  
ما يحصل منها لفقها السه بن الفوايد والرمال وان كانت اكثر من الفوايد  
واحال ذلك الى العادة بخلاف تشبه الجزاء بالجزاء والاشواق بالاشواق  
فانه حقيقي لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال ان العرض بان كون  
الجامع مشتركا فانه اذا كانت كثر الفوايد والفرايد كثر واحدات كثر هـ  
الفوايد والفرايد معنى واحدا مشتركا بين العالم والهرود والمساكن  
ليخرج بمعاينة للبرهان لانه اسر للقبان **قوله** ومن الامثلة اشار الى نو

ن

ع



من الاستعارة الصريحة الحقيقة تخص بالمراد استعارة التورية او القليلة  
لا يتبينها على تزيل القناد او التناقض من قوله التناصب بواسطة فكروا  
او تطلع وتطوف على ما يريدانه في التسمية الا انه صرح هنا بالتقييد عطفاً  
على الصدين كما راد بالصدين هنا المتقابلين الوجوديين المتقابلين على موضوع  
واحد ونعم ما يشتمل التقييد في هذا كما اراد بالمقضاء هنا حيث قال استقر  
شبه القناد ما به التناقض واصنافه التسمية الى القناد للملازمة والى التنا  
لبيان والمراد انتزاع الشبه من القناد لا اشتراك الصدين فيه ثم الحاقه بالشبه  
الذي هو التناصب ثم ادعاه احد الصدين او التقييد من جنس الاخر واذا  
اسم ذلك الجنس بالذكر وصب التورية المانعة من حمل على ما سبق الى التهم  
واذا قال مراداً ما يلغى ثم لان هذا التناصب اعتباراً بالاستعارة وهو بعد  
اعتبار التسمية فان يحصل بهذا النوع على جهة الامثال من الامثلة لانه  
انما يقال جزئياً من الجزئيات قلنا اجزى قد يكونان في هذا النوع  
جزئياً ومثال بالاسم الى مطلق الاستعارة الصريحة الحقيقة على القطع  
وقد ذكر له مثالاً جزئياً حقيقياً هو استعارة البشارة بالسلامة في قوله قطع  
بان المراد بقبوله انه يقبل فيما يستعمل واما اذا قيل بترتيبها هو لا يعجز عنها  
نصب فيكون مستعاراً للخبارة المورث للفرق وهو عند الاخبار المورث  
للسرور **قوله** واعلم ان التورية عريضة ان التورية المستعار له قد تكون  
كالحكاية له بالاسم الى المستعار منه والخاصة وقد يكون مراداً واحداً  
كالصاحبة للامانة وقد يكون مجموعاً كما في لطارا لولود الخفاش لا يتقيا  
التورية في المثال الاخر مع ان مقتضى العقل واللبس والسبب لا مقتضى  
لاننا نقول **كل من الامور الثلاثة** فربما على جهة وهو امر واحد كما نقول  
في الحمار اسد ليسل رأسه وانما يقال بذلك هو ان يكون التورية مجموعاً  
مربوط بعضها ببعض كما في بيت الجفري حيث استعار السحاب لانامل المذبح  
وحبل التورية اسان الصاعقة وكوفها من فضل سفا المذبح وقت حلس  
سحاب اياها على رؤس الاقربان اي الاكفا في الحرب جمع قرن بالكسر ومعق  
بنكفي يتقلب والباللغة قدما هو تورية استعارة البشارة بالسلامة ومعق  
هو القتل او التسمية او السبب لا المجموع الملتزم هنا فكل من نوعي التورية  
اعني المعنى الواحد والمعاني الملتزمة قد تكون واحدة وقد تكونا كثر وكان  
هذا الكلام ان يذكر قبل الشروع في استعارة الاستعارة وبعبارة اخرى منها

كلها لان التورية شرط في كل استعارة بل كل محاور وقوله انظر بيان كونا التورية  
في البيت معان ملتزمة وجن متعلق بصنع في قوله ساء اصنع فكأنه جاز  
تقدم الظروف على الاستعارة او اعتبر محاور وفايضمن الظاهر وتوريا خا  
من معنوا راد اعني استعارة او تورية **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع  
اخر من الاستعارة التورية حقيقة التحقيقية يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة  
وحاصله ان يشبه صوت متفرقة من عدة امور بصوت اخر كذا كذا ثم يبي  
دخول الاول في جنس الثاني فصد الى المبالغة في التشبيه ثم يطلق الكلام  
الذال عليها على الصوت المستبد فبحري التجوز في مجموع الكلام لا في شيء  
من معنوا انما كما يقول للفني المتردد في جواب الفتوى انك تقدم رجلاً ورجلاً  
اخرى تشبهها حاله بحال من يريد تارة الذهاب في امر فيقدم رجلاً ولا  
يريد تارة فيؤخر اخرى ويتغير ان يكون المراد بالرجل الخطوط لان المتردد ما لا  
يقدر رجلاً لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاول ثم تخطو خطوة الى  
فنام وخطوة الى خلف وكلامه مترج في ان التسمية صورة ردة ما لفتى في الجواب  
والمشبه به صوت ردة من قام للذهاب في الذهاب وبلزمران يكون  
المستعار هو اللفظ الذال على الصوت الثابتة فيكون يكون المراد وصف  
المشبه به في قوله فتكسوها اي صوت المشبه وصف المشبه به هو  
اللفظ الذال على صوت المشبه به وان يكون اصنافاً للصوت الى المشبه  
والمشبه به نيانه وتقسيم قوله استعارة وصف احدى صورتين  
لان المستعار انما يكون اسم المشبه به واللفظ الموضوع له كقول  
لوصف الاخرى لا يلائم ذلك لان المستعار له قد يكون نفس المشبه  
لا اسمه فلا يظهر المراد لوصف الصوت الاخرى والظاهر انه لغوي  
البيان لاجل وصف الاخرى اي بانها وقد يراد زيادة فكبر بعد  
تشبيهها بتلك الصورة وجعلها من جنسها فاللام للعرض لاصلة  
الاستعارة ليلزم كون وصف الاخرى مستعاراً له ولكونا لانما  
كلها غشيلات على سبيل الاستعارة مع قد فتشوا الاستعمال لا بعد  
التغير اليها سبباً ليجوز كونهما لفظاً للصوت المشبه بها استعارة للصوت  
المشبه به دعا كونهما من جنس صوت المشبه به فان قيل ما ذكرنا انما  
لو كانت المركبات موضوعاً لمعان ليكون استعمال المثل في مورد حقيقة  
وي مصر به مجازاً ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المعيد بالظن هـ



المستعمل في غير الموضوع له المسمى بالجاز في المعز والتمثيل ليس كذلك قلنا  
 اما كون دلالة المركب بالوضع دون العقل او الطبع فما لا يخافه غايته انما  
 نوعي اعم من تعيين اللفظ بآراء المعنى من غير استراط قريبه بقاء كلمة كوضع  
 الحيات لاكتصاف الجازات بشرط القرينة واما عند التمثيل من الاستعارة  
 فاما كون المراد بالاستعارة اعم من الجاز في المعز كما في عهد الجوزان من امساك  
 الابيض واما كون المراد بالكلمة في تعريف الجاز سطلق اللفظ اعم من المعز  
 والمركب وتسمية الجاز اللغوي بالجاز في المعز واما حسب اللفظ الاغلب  
 واما باعتبار المراد بالمعز مما يتقابل بالحكم لا المركب والجملة على ذلك اعتبار  
 التعليل باب واسع وقد يجاب بان التمثيل ايضا من الجاز في المعز بنا على انه  
 المستعمل في المثال المذكور هو تقديم المصنف الى الرجل المعز وبتأخر احدى  
 واكثر تعبيرات المعز لا يخرج من كونه معز ولا يحمله مجوزا وهذا مما  
 في غاية السقوط لان التقديم على حقيقته واما الجوز في مجموع الكلام  
**قوله** القدر الثاني صدر بقدرها تلصون الوهية والبال للصورة  
 المحققة ومجتمعا معزدا على انظر اسرار الفاعل حال من فاعل يسمى اي حال كونك  
 معزدا لاسرار الصورة المحققة في الذكر ولو كان على لفظ اسم المفعول لالا  
 من اسر لكان حساما في تفسير ما سبق من الاسرار في الفهم بكون مما شأ  
 متحققا شامحا والما بنفسه مما هو المحقق مثلا لعنافة الاناث الى المنية  
 يمنع من اقرار الاسرار الايات على ما يستق منه الى الفهم بكون مما شأ متحققا  
 الحقيق الذي هو الايات المحققة **قوله** وذلك مثل ان تشبه المنية  
 بالسبع اورد للاستعارة الخيلية على القطع فلا غامض في انما تشبه  
 الشبيه بالسبع او محالها وليس ان الحال الشبيه بالانسان المتكلم وزاد  
 الحكم الشبيه بالثاقه فصرح فيها بالنسبة لكون الاستعارة في الايات  
 واللسان والظاهر خاصة دون المنية والحال والحكم فتتم الاستعارة  
 الخيلية غاية التميز وتنص غايته الايضاح ويكون المثال كما خاصة وشعر  
 يا لها عند المصنف قد يكون بدون الاستعارة بالكاتب وما ذكره المعز  
 مخالف لما عليه الجمهور اما اوله فلا يرد لا يوجد في كلام السجاء الصريح  
 بهذا التشبيه الدال على وجود الخيلية بدون المكتبة واما ثانيا فلا نه  
 لاجلها الى ما اعترض من اخذ صون وهي شبيهة بالصون المحققة لتخرج  
 الخيلية الى المفسر بالظلمة المستعملة في غير الموضوع له بل الجمهور انكروا ذلك

فخرجوا

وعبروا بان الاستعارة الخيلية لم تنفك عن معناه الموضوع  
 له قال الشيخ عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان تنقل الاسم  
 عن معناه الى امر متحقق نحو زات اسدا اي رجلا نجحا وثانها ان يوجد  
 الاسم عن حقيقته ويوضع موصفا غير معناه الموضوع له يشترطه شي يكون  
 هو المراد بالاسم كقوله **قوله** لبيد و غداة ربح قد كسفت و رقعة اذ  
 اصبحت بيد الشمال و ما هنالك جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى  
 معنى محوري عليه اسم اليد وقال لاجلان في ان لفظ الاسد استعاره  
 مع الله لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شطاب الله واما المعنى  
 على انه اراده ان يشبه الشمال في افظرا انه لا يقول بكون الاستعارة  
 الخيلية من الجاز اللغوي بل هو مقرر في عقل بان جعلت للشيء ما ليس له  
 بتأخر على تشبيهه بحاله ذلك ولهذا استروا الحقيقة بحمل الشيء  
 و الخيلية بحمل الشيء كليله للثال نقوله اقوالا لقول اي  
 اهلا كما قاله واغنا له اخذ من حيث لم يد راد بالرقعة القلب  
 فيفيض الغلظة والافانته المساس باللفظ ليس بقيا السقعة احر من  
 اقبلت عليه اربعيت عليه ورحمة تشبها مصدران تشبه وصور كما تشبها  
 و تصورهما تشبه وتو له من الايات بيان ما يكون هو امر وهو عطف  
 على ما يلزم والمختل بينه وبين حرف التثنية عطف على الخصوص حال  
 منه وتمام عطف على تو امر وصورهما لما يكون وورس لاسد و تشبه  
 وافتقارها دون منعتها واسمع فيه معنى كل قبل فوسا ثم بطلق بالصب  
 مطلقا على ما خفي اي بطلق على الصور التي اجترعها و هك من المنية اسامي  
 الامور المحققة في الايات والمخالب على طريقه فزاد تلك الاسامي  
 بالذكر من غير ما يشبه ذكر المنية وصور تشبها واصفا فيها و اجترعها  
 ومنها وسميها فاما للاسامي وصورها اليها المنية **قوله** القصور الثالث  
 قد مر غير مرة ان مثل قولنا هو ان يكون محمول على حد في المضاف لكنه  
 شامخ له ومعنى ان يجعل كما ذكرنا اخبر المستدعي ان يكون جزائيا او  
 يجعل في موضع مصدر او حال متعلق بان يكون وهو انسان الى ما ليس  
 من ان الاضافه اليه هي ان يكون المنية الموزون صاحب الجملتان على ما له  
 محقق واخرى على ما لا يحق له الا انه اقام معنا لفظ من وجه ومن وجه  
 اخر مقام كان واخرى غدا على قصد تعليلها بالمثل لا بالتحقيق على ما قد



يسبق في الوهم والمعنى يحمل على من وجه على ماله تحق ومن وجه لا يحق له  
كل اية تارة واخرى متعلقان بالحمل **قوله** فيها القلب فاق عن سكره  
ليلي واقصر استخ وعوي جبل عربا من عزته فغري الرحلة المركب من الابل  
ذكر ان اوانتي فتح القصر صوما وادها على التلبس بما كانت ترتك او ان العبي  
وضمير الانفا للافراس والرواحل وضمرها للاف واللام في الخراج وقوله  
في الركوب اي ركوب مركبا يحمل في الاركان به اليه انما انما وقاية حاله  
من انه لو كان موصوفا والاصح ان يحمل في موضع الخبر على ان بقيت  
من الاصل المتناقصه بمعنى كانت حرقه بالمراد من نوع وضمر اجزاء به ويا  
وازيك به نوع ومتعلق الطرف اعني متى وطئت فابده عليه الكلاخ والكلاب  
من بعد مر بقا الحاله كانه قال حق وطئت ليرى من الات ذلك النوع ودق  
كاتبه عن الطلعت فقل عطف على وطئت وضمر عليها ومنها للالات والادوات  
والعشير العيار فبعت عطف على فابقت والضمير للاواس والرواحل  
لالله والاداة بيان لقوله معرواة وجز لا يحق وفاء لها اعني لا فواس  
والرواحل وهذا من ذلك الى ان ضمير الانفا فيما سبق للافراس والرواحل  
الامراكب الحمل لما كان يرتك والفاق في غير شرط محذوف اياها كان  
كذلك فاللافق باواس الضمير واحله ان بعد استعارة تخيلته لانه لما  
شبه الصبي بحمة من حجات الشرح او غير اخضع الوهم له صورته مثل  
الافراس والرواحل فاطلق عليها الاسر طلاق الانثاب والهاب على الصور  
المؤهبة للشبه وان يحمل ان يحمل الافراس والرواحل استعارة عن معنى  
محقق عقلا كالدواعي والشهوات والقوى او خيا كالخال والمثالي  
والاعوان والاحوان فتكون الاستعارة محققه فالصبر في كان يحمل  
عائدا لقوله افراس الصبي ورواحله وانه كان ضمير الشان وقد تنازع حمل  
يحمل ويحمل في الافراس وصبر شواها ولها المنقوس ومعنى ما جدد  
وسقوي المعنى بالمعنى ومواد يال البطالة بكسر الباء من عدم الاستعانة  
بالمهمات والانتقالات اليها من بطل الاجر بالغ بطالة اي يعطل او اما  
البطالة بالفتح فالسجاعة مصدر بطل بالضم يقال بطلان بين البطالة  
وبطلان بين البطالة وظاهر كلامه ان الصبي على الوجهين بمعنى كون الانسان  
صبيًا يقال صبي بن الصبا والعبا كعب السادة مقصورا ولها ممد وذا  
وقد يقال انه على تقدير كون الاستعانة تخيلته من الصبي بمعنى الميل اليه

الحمل في القنع ومنه التمسك **قوله** اي مثل قول زهير في احتمال الفضيل  
والتحقيق قوله علت كلمته كما اذا نقا الله لباس الجوع والخوف فربما ذلك  
جان الذي يظهر من اللباس عند النظر فيه عند احاطتنا ان يحمل على اناسنا  
تخيلته بان يحمل من الجوع والخوف اخر وهو لبس الانسان ومحيط به  
شبيه باللباس وهو يرمى ذلك على ان يحمل الجوع بمنزلة ذي لباس فيكون  
التخيلته مع الكنية ولا يكون به ولما فيه تردد ويحمل عند ان يكون  
لللباس مستعار للعنى المحسوس الذي يلبسه الانسان عند الجوع والخوف  
من استعارة اللون اي يعدم ورنانه الطيبة اي يذوقها فتكون الاستعارة  
تخيلته لصق معناها حيا وكذا ان يحمل مستعارة للضر الذي يدركه  
لصق معنا عقلا وما يقا له من كونه تخيلته على المراد باللباس  
لما يدركه من الضر عند الجوع والخوف وهو ليس بحسبي ولا عقلي بل وهو  
بعيد جدا وهذا وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما غشي الانسان  
والشبهه من بعض الجوارث لاشتماله على اللباس فلا خفا في انه في  
التخيلته اظهر منه في التخيلته لان الحادث الذي يصني الانسان وتبين  
به لا يكون وهما بل حقيقة حسا كما سماع اللون ورنانه الهشة او  
عقلا كالضر الذي يلبسه عند الجوع والخوف فان قيل فلا قال  
فكساها ليلام اللباس او طم الجوع او مرارته ليلام الاذا فاجيب  
بان في الاذاقة من الاشعار نسبة الاصابة ما ليس في الكسوة لانا الادرا  
بالذوق يستلزم الادراك باللسان من غير عكس وفي اللباس من الشمول والاهل  
وبان ان اثر الجوع والخوف عم جميع البدن ما ليس في الطعم والمرارة  
فكان اولي هما دفيقه لا بد من التبيد طمها وموان في لباس الجوع  
استعارته بصريحه هي استعارة اللباس لما يصني الانسان من بعض الجوار  
عند الجوع والخوف ليعبر الامانة ومكنه حسنه على تشبه ما يدركه من  
اثر الضر والالزما يدركه من طم المرارة الشبع حتى يحسن اتباع الاذاقة  
عليه ذكر في الكشاف وحاصله انه شبه ما يدركه من اثر الضر من حيث لا  
باللباس ومن حيث ان كراهة بالطعم المر الشبع وهي على الاول استعارة  
تصريحه وعلى الثاني مكنه ثم اذا اعتبرت في الجوع بشبهه باللباس  
استعارته تالفة كاحسن المذكر **قوله** القصر الرابع فقد اشرفنا فيما  
سبقنا الاستعارة بالكناية ايضا عند التحقيق فوان يذكر المشبه به



لكن لا مخرج من كجائته وقد خرج المصنف ايضا بان المستعان هو المشبه  
به المتزكك لكن جرى مجرى مما على مقتضى ظاهر الامر وهو ان الاستعان بالكا  
ذكر المشبه فحقا في جانب اداة معقول المشبه به للقطع بان المراد بالمشبه  
في محالب المشبه هو الموت لا غير فبقية بان المراد اداة المشبه به اذ لا حقيقة  
وان المراد بالمشبه هو السبع بادق السبعين لها الا انه قد جعل صرح في آخر  
بحسب الاستعانة التبعيه بان الاستعان بالكتابة هي المشبه وفي آخرها الحان  
العقل بان الاستعان في ابنت الربيع العقل هو الربيع فينبغي ان يقال المراد انما  
ذكر المشبه وذكر الربيع ويكون الاستعان على معناها المصدرى واما بمعنى  
المستعان فهو اسم المشبه به المتزكك لا غير وكيف ما كان توجه اعتراض القائل  
بانه جعل الاستعان بالكتابة من اجسام الحجاز اللغوي وليس هذا لفظا مستل  
في غير الموضوع له ولعل هذا من اوجه اعتراضه وقد وردنا في شرح التلخيص  
ما امكن فيه **قوله** بنصب قريته بنصبها الظهور بان لا فائدة في هذا الوصف  
نصف بعضهم فزعم ان المعنى بنصب تلك القرية الاستعان قوله وهي ان  
ويصنع نالوا وولعه المصنف وما وصفه البعض بالمشبهه كما في رأيت نجما  
يفترق قرانه وعالما متلاطم امواجه وكما في ابنت الربيع ونطقت الحال على  
راي المصنف والامانة كما في محالب المشبه ولسان الحال ودرام الحكره  
وقد صرح في المثله الثلاثه فيها سبق بالنسبه في جانب المضاف اليه التحق  
امثله الاستعانة التخيليه وتركه هنا لبصر المضاف اليه من الالكه  
في التخيليه قوله طابا ويا حال من صمير قول صمير هو في قوله وهو  
لك طابا الى ذكر المشبه به وقولك على معناه المصدرى مجوز ان ذلك  
ذكر المشبه به هو ان يقول الشبهه بالسبع ومن جعل الضمير للمشبه به  
وقع في تعسف وتكلف **قوله** وقد ظهران الاستعان بالكتابة لاشك  
عن التخيليه مجوزا لانه لا يوجد في التخيليه كما ان اللوارر المساوويه  
للمشبه به لا تكون في المشبه الا على سبيل التخييل لكن لا يخفى ان هذا القدر لا  
يستند على كونه استعانة تخيليه لجواز ان يكونا امر محققا نسب اليه على  
سبيل التخييل كما في ابنت الربيع على ما اخبر المصنف في ذكر صاحب الكتاب  
في نقضون عند الله انما الاستعان بالكتابة ومعنى النقض الابطال  
والجواب ان هذا على رأي السلف وهو لا يريدون بالاستعانة التخيليه  
ان يكون اللفظ مستعملا في صون وهند بل يجوز جعل الشيء في اثبات ما

ليس

ما ليس له بطريق التخييل في هذا الشا ويقوله هذا اي ما ذكرنا من انها  
لا تنفك من التخيليه ما عليه سياق كلام اصحابه المتأخرين في علم البيان وتطلع  
في اخر هذا الفصل يعني فصل الاستعان على تفصيل في الاستعان بالكتابة  
اذا كانت تابعه له وذلك حيث قال ان حسن الاستعان التخيليه مجزى من  
الاستعان بالكتابة اذا كانت تابعه له كانياب المشبه ومحالبها وقلنا نحن  
الحسن البالغ اذ لو تكن تابعه لها كاله الملام وان جريان هذا القابل على  
ان التخيليه قد توجد دون المكنيه لا بالعكس كما هو المعهود ههنا واما  
وجود التخيليه دون المكنيه فقد ذكر فيما سبق من مثل محالب المشبه  
الشبهه بالسبع فلهذا قال بعضهم ان المراد بهذا الفصل هذا الامثل هو  
الامثل الثاني الذي في الحجاز وذلك جري ذكر ان قرينه الاستعان المكني  
عنها ينقسم الى قسمين امرا مقدرا وهما كانياب المشبه وينطبق الحال  
وقد يكون امرا محققا كانياب الربيع وهو ما لا غير فلهذا مكنيه دون  
تخيليه فعند كل منهما تنفك عن الاخرى **قوله** وكان في بك وجه السؤال  
ان يبنى الاستعان مطلقا على ان المشبه نقل المشبه به وان كان يكون  
شياء غير هذه كانياب في القويحه نصب القرينه على ان المراد هو المشبه  
لا غير في المكنيه الصريح باسم جنس المشبه لانه كما لا اعتراف به  
للقطع بان لا يرد به غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب اننا كما جعل  
في القويحه سمي المشبه به من سميات لفظ المشبه به بنا على جعل اواد  
فهي من معارفا وغير متعارف بحجته المكنيه اسم المشبه من تمام المشبه  
به بحجلى مما يه تسمين معارفا وضع بازاء المشبه به حقيقة وغير متعارف  
وضع بازاء او ما قاله الصريح باسم المشبه كالمشبه لاني في ادعائه كونه  
المشبه به كالسبع في انما فيه لو لم يكن هذا من تمام المشبه به على ما ذكرنا من ان  
المشبه كالمشبه في جنس المشبه به كالسبع فاللام في قوله لما قد تمت مطلق  
بمحسوس وهو حال من الطرفين الواقع جركان اي كان يلبس بك حاجبا في  
صمرك كذا ولا في اعتراف القائل المحسوس لا يصح الامر كونه مشبه بالمضاف  
من جهة نقل حقيقة الشيء به في كل صفة اعترافا والجنس محذوف وقد يقال  
ان استعانة محذوفه فعل محذوف وفي اي لاري **قوله**  
للقسم الخامس لاريه باسم الجنس ههنا ما ذكرنا في علم النحو لانهم عتوا  
منه الصفة كراي وجا لاريه في الاعيان وكفهو ومضم في المعاني وليست



الاستعارة فيها اصلية بل المراد ما دل على ذات من الاجزاء كرجل و اسد والمقا  
كثير من قعود من غير اعتبار معنى فيه يخرج بقصد الذات الحروف والاصال  
ويجوز ان يكون اعتبار المعنى الصفت كقيام والقيام لكن بشكل باسم الزمان  
والمكان والاله كانه ليس بصفة وفا قانع لان دلالة على الذات انما هي  
باعتبار المعنى وانما الحقايق فقد تغيرت بالدوات الثابتة المقررة كالجمع ايجاب  
والطول ومناه على ان الذات اعم من الجوهرى والعرفى وانما ما يميز لان  
مثل القيام والقعود والقيام بالطول صفة لا ذات فمجرد طول الحروف هو  
الذات ما يقوم بنفسه والصفة ما يقوم بغيره والحق ان الحقيقة هي الماهية  
باعتبار حقيقتها وثبوتهما في بعضها من غير تعلق باعتبار المعنى والاضا ان  
القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك **قوله** قصر اللسان قد  
يعنى لابل طول الكلام بالسؤال على شجاع با حيل والجواب عنه بانه في الحقيقة  
وصف الحقيقة الموصوفة بالشماع لا بوصف الذي هو الشماع وانما على ما  
ذكرت فلا يتوجه السؤال لان غاية الامران يكون ذلك على خلاف الاجل  
الباسل من البسالة وهي الشجاعة وتقبل تشبه والقيام هو الهاء الجواد  
من فاضل ما كثر حتى ينال من جاني الدهر والخرير العالو الملقن العظم من سخن  
على **قوله** القصر السادس لا يقال يلزمه كون الاستعارة في الاعلام  
مثل راية اليوم حاشا معه لا نقول **قوله** الاستعارة لا تجري في العلم  
الا اذا تضمن نوع وصفية طمعة باسماء الاجناس والتشبيه المذكور لا يشترط  
الاستعارة في اسم الزمان والظن والاله باعتبار التشبيه بما فيها من معنى  
المستدر مثل المرقع القبر تشبيها الموت بالرفاد اللهم الا ان يقال المراد باسماء  
الاجناس لا لاي بدل على معنى زائد على الذات فلا يكون احشاه من انحاء  
الاجناس ويكون ذكر الافعال والصفات والحروف بطريق القبل فلا ينافي جريان  
الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة التسمية ان يكون المستعار  
مفعلا او مفعلة او مفعولا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه بالتحليل بانه لا  
يلزم في الاستعارة من كون المشبه موصوفا والعلم والصفة والحرف لا ي  
يصل لذلك غير ما سب وانما المتأنيب انه لا بد فيها من كون المشبه به موصو  
فقط يجري في هذا على ما هو المعنى في التشبيه من كونه وصفا للمشبه به  
بمشاركة المشبه به ثم انه لا يستلزم موصوفية المشبه به ايضا بذلك وبه  
يتم المقصود الا ان فيه محذور هو ان الموصوفين بالمشاركة هو نفس المشبه

والشبه

والشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فتقدم صلاح البيان القليلة  
عليه الموصوفية لفظا لا يتقدم في انصافه بالمشاركة فهو ان يستعار الناح  
للتكلم باعتبار تشبيها له بالناطق وانما بهما بالمشاركة وان لم يتصل  
لفظا هو الموصوفية والجواب ان المعنى في هذا بالمعنى مفهوم للفظ حتى  
اذا قيل لقيت صفا عن الخبر كانا المستعار منه مفهوم الصم بقا لمفهوم الصم  
لاذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها للفظ الدال عليه اذ به يعلم  
انه من الحقايق بل من تاليفات العقل **قوله** تقع الاستعارة هناك اي  
في المضاد ومثملقات المعاني ثم تتبعها يسرى في الافعال والصفات  
والحروف فان قيل ان اريد بالمضاد والمثملقات معانيها فالمستعار  
ابتداء هو اللفظ وانما المعنى مستعار منه وان اريد الالفاظ فهي لو تقع  
مستعارة فضلا ان يكون بالاصالة بل لا معنى لجريان الاستعارة اولا  
في لفظ متعلق معنى الحرف كلفظ الترحي في لعل وانما ذلك في معناه قلنا  
اذا معانيها على ما صرح به حيث قال قد رت الاستعارة في معنى الترحي  
ثم استعملت هناك لعل ولفظا يظهر معنى ما قال واعني بمثملقات معاني  
الحروف ما يعتد بها اي الامور التي يعبر عنها عند تفسير الحروف وينتد  
ما يتوهم من ان الصواب ما يعرف بها لان ابتداء الغاية حين يقال في التشبيه  
معنى من انه لا بد ان الغاية معبر به لا معبر عنه وذلك لان المراد معنى  
ابتداء الغاية وهو معبر عنه لا معبر به **قوله** وانما الغاية  
وانتها الغاية والعوض ليست معانيها اي معاني من وال واللام  
وهذا ظاهرا للقطع باستقامته خرجت من البصر الى الكوفة للجماع  
بخلاف مخرج ابتداء مسافة البصر انتها مسافة الكوفة عرض التجارة  
لكن المسلك بان هذه لو كانت معانيها كانت اسماء تاليف لا اسمية السطية  
والحرفية انما يكون باعتبار ان معنى الكلمة ان كان غير مستعمل بالمعنى  
فالكلمة حروف وان كان مستقلا فان اقترن باحد الاضمة الثلاثة فنقل  
والا فاسم مستعمل اذ ما يمنع الملازمة مستند ابا نه يجوز ان يكون  
المعنى الواحد مستقلا بالمعنى معية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستعمل  
بالنظر الى وضع لفظ اخر معنى ان يكون مشروطا بحرف الواضع في دلالة  
احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر من المعنى الكاف  
الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذه المعنى مستقل بالمعنى معية من الكا



الاسمية دون الحرفية وقد تحققنا الكلام في هذا في فوائده شرح اصول  
الحاج **قوله** رجعت اي تلك المعاني الى هذه الامور التي هي ابتداء  
الحاية وانها الغاية والغرض من الاشياء المكونة نوع استلزام فان الحروف  
من البصر الى الكونه يستلزم مجيب لالة هذا الكلام ان يكونا بهذا الغاية  
اي المسافة من البصر وانها الى الكوفة واذا قلت لعل زيدا يحيى فلا حجة  
في انه لا يقوم لفظ الترجي مقام لفظ لعل لكن معناه هذا اللفظ يستلزم ترجي  
بمعنى زيدا **قوله** فلا يستعبر بترجي على قوله فتقع الاستعارة هناك مع سري  
فيها او رد مثلا للفعل مثلا للصفة مما بين الالهام من الترتيب الاسفان  
للممكنية تنبها على ان التبعية قد تكون ممكنة ثم بينا ان كلامهم للاستعارة  
التمكينية في الصفة بما فيه نوع حنا يحتاج الى بيان وهذا الوجه للشمس مع  
شدة ضوؤها والاعور للغراب مع حدة بصره قوله ومما يخفى في بعض من الاستعارة  
التبعية التمكنية في الصفات لان الجور والاعور صفتان **قوله** وعلى هذا  
اي على قياس ما ذكر في الفعل والصفات لا يستعمل الحرف الا بعد تقدير  
الاستعارة في متعلق معناه مثلا لا يقال لا صلابة في جذوع النخل باستعارة  
في تلبس الضكوب بالمجذع الا بعد التشبيه تمكين الظروف في الظروف واستعارة  
تلبس الظروف له واورد من الترتيب امثلة ظاهرة في استعارة الحروف بينها  
قوله تعالى يا ايها الناس اصدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم  
تستقون فان الظاهر ان اهلكم متعلق بخلقكم والترجي على غلام العيون محال  
فيصل لعل في الاستعارة بان يشبه حال خلقه العباد في ان فوض اليهم الامر  
ومكنهم من الفعل والترك وجعل امام الاختيار في بيدهم مع ارادة القوي  
بحال من يرضى منه القوي ثم استعير هذه الحالة كماله خلقه العباد  
فاستعمل فيه لعل والمصنف قد سبغ الكلام في معنى غاية البسط مالا  
لبعض قواعده في العدل فلذا قال مثل ان يقول اصول العدل ولعمري  
ينضم اليه التوحيد لا ليس في هذا المقرر وما يتعلق به وقوله داهيا حال  
من فاعل على وتعالى صفة حكيم او جراح وان يكون متعلق بتقدير ما خلق  
الانسان جراحا لان الصانع وصيربك للصانع وفيه للانسان والمضادة  
ثاني مضطربا ومع وصير حكما للشهيق والنقر وصيرت رغبته للفعل  
للالسان والاول اوجه معنى والثاني لفظا وصيرت رغبته للفعل  
والصوارف ويبدل للانسان والبا للصدق به والدواعي في الشهوات الحاملة

على

على فعل ما يجب تركه والصوارف هي النقورات الحاملة على ترك ما يجب فعله  
والجرح مبتدأ محذوف والخروج حيث مصان الى الجملة ولا متقدم اي لا  
يقدم للانسان عن موافق الجرح ولا تأخوله عنه جملة معوزة بحرف الانسان  
وقوله يحمله اي الانسان في الجرح يروي بالخفيف والسند يد من التحمل  
والجملة في موقع الحال من الضمير في به وما لا يورثه اي الانسان فان معقول  
تحمله والشرطية اعني ذالتي الى الاطرويان ونقر راعدهم بزيادته الام  
العتا ولا تخلص هناك اي في ذلك المقام ناكيد ونقر رما قبله وقوله  
حالا وقع اي لم يقع الله للانسان جملة معطوفة على ما خلق الانسان  
والعاطف هو الواو في قوله وجن على انه ظرف متعلق بما اوقعه قدم  
على ما النافية مؤسعا في الطرف ولما فعل ذلك اي ايقامه في وسطه يخرج  
لغرض الاحسان اليه تحقيقا لمعنى العدل وقوله ليتك متعلقا بالكلف  
مبنى على ما نقر من انه من ان الغرض من ان الغرض من التكليف ان يكسب  
الانسان ما يستحق به الثواب وهو متفقه خالصه داعية مقرونة بالنظر  
وانه لا يحسن من الله ان يعطيه ذلك ابتداء من غير ان يكسب باختيار  
ما يستوجب ذلك وصيرتكم وحسنه للانسان ومع الله وامر حال من  
التعظيم وفي ضمن حال من الله وامر من انواع متعلق بالتشجيع او حال من  
الجور في جلاص ولا لفتي احسن خبر ذات والجملة صلة ما يحذف  
العايد ومثله لا حول ولا قوة الا بالله والتكرار يوقعه خطره على  
نظمين معقوبي مرتعير والمروي ولا حول ولا قوة الا بالله الا ان الخطور بالان  
اكثر في الاستعارة من الخطور في القلب ومطلصة على لفظ اسرار المعقول  
من الاطلاق والتحليص حال من المشتمليات او الانواع او ما لا عين  
وهذا الوجه وقوله فيك تشبه مضروب معطوف على التمكن وصيرتكم  
للالسان والمقول لا يحسن فعله وصيرتكم سالا للانسان ولا بالقصر عطف  
على معك ريدك عليه الكلام اي بالاختيار لا بالقصر ولا بما اي ولذلك  
اي وتكون العزم هو التمكن والاكساب لا بالقصر وضع مقام الاختيار  
في يد الانسان ممكنا ومريدا او مريحا احوال من فاعل وصنع على الترادف  
وصيرتكم ريدك عليه للانسان وقوله فيك تشبه عطف على التمكن وقوله مع الا  
اي مع ارادة الصانع من المكلف ان يطيع حال المربحي عطف على لفظ اسرار المعقول  
ثم يستعير باليصب عطف على تشبه اي بعد تشبيهه حال المكلف بحال المربحي



ليس غير لحاجات المشبه لفظا لعل حاله كونه لا ينافي الاستقار في العلم  
 الذي لا يخفى عليه شيء مما وقع في الماضي ويقع في الحال ويقع في المستقبل  
 فانه ينافي كون لعل على حقيقة الترتيب لانه لا يكون الا بالقياس الى من لا يتغير  
 وقوع المراد اوله ووقوعه **فان قيل** لعل مثل خلق الله لخلق لعل بعد  
 في موقع الحال من فاعل خلق لا من معنوله اذ لا معنى له كان ينبغي ان يوصف  
 حاله وصفه من جانب المخلق تشبها بحال المربحي اسر فاعل لا من جانب المكلف  
 تشبه بحال المربحي اسر فاعل لا من جانب المكلف تشبه بحال المربحي اسر معقول  
 على هو نفس والكاتب وكذا في سائر الاشياء **قلنا** الحالة المشبهة بتعلق  
 بالخالق والمخلوق جميعا لان كلاهما اداة الجز والقوى منهما مع تقوى  
 الاختيار الهم والحالة المشبهة بها تعلق بالارابي والمربو منه لان معطاه  
 ترجى الجز والقوى من المظالمين فارتبط في ظاهر الاضافه جانب المربو  
 دون الارابي لكونه اقرب الى رعاية الادب واوضح في نفس المقصود او تعلق  
 بتصور وجه الشبه من التردد لكن لم يحمله ظلوا من الاضافه الى جانب  
 الملاقاة حيث قال مع الارادة منه ان بطبع باختيار بل وفي لفظ المحرك  
 والمخير ايضا اشارة الى ذلك ومما يرشدك اليه التطور في كلامه ان الاستقار  
 التشبيه ولو في آخره قد يكون تمثيلية واستبعاد ذلك بتعلق  
 الحرف معنوه والتشليل يستلزم التركيب اذ ان شئت من سوا العزم وقصور الباع  
 في الصنعة **قوله** فلام الغيوب اشارة الى القرينة على كون المفعول  
 لعل استقار وما يقال ان معنى لعلكم يقون لكي يتقوا اخذنا حاصل معنى  
 الاستقار والقول بان الترتيب من العباد وعلل متعلق بعباد والى عبادة  
 راجح ان يصلوا الى اقصى غايات العبادة او يخلق على معنى طمأنينة  
 رجلكم القوي فالتقدير من حاله حال من الخلق والرجاء من العبادة ليس مستقار  
 لما بينا في حواشي الكتاب

الخصيص

التخصيص فلو ان شبه العباد والخلق فبذلك لا يتقاطعا ولا يحصل بينهما  
 بعينه الغائية كالمحبة والعقوب ويحذف ذلك في الترتيب على الالتقاط والخصيص  
 لعل فاستعمل فيه اللام تشبها بالقياس اليه بالماضي الذي لعل المفعول  
 لا لعله فلا يحق الاستقار التشبيه لان معنوله هو اللام هو العلية  
 والقرينة وقرينة لعل في العباد والخلق في العباد والخلق في العباد  
 من قبل الاستقار بالكتابة على تشبه العباد والخلق في العباد والخلق في العباد  
 التشبيه في العلية الظاهرة او الظاهرة في العلية الظاهرة **قوله** فقطر  
 على الخ في قوله وهو استقار الحروف المتعلقات مع بعضها في الترتيب والتميز  
 فيها ان وما المستقلة في الترتيب فبذلك ان بعد استقار الترتيب كونه  
 موضوعا لعل الذي هو الترتيب فبذلك ان كان دجاء حروفها كاهو راي  
 سبويه فالاستقار تشبه بمرورها ولا في متعلق معناه وبشخصيته في  
 رب وان اسما كما هو معنى لعل الاخص فاضليه كونه موضوعا لعل  
 الذي هو الترتيب وحده فبذلك ان هو من قبل الاستقار قال المصنف في تفسير  
 الترتيب الاظهر عند من عاين اليه الاخص من كونه رايها لعل في الترتيب  
 حروف الحروف وهو التقدير وكونه في مقابلته **قوله** واعلم ان  
 اليخص في الاستقار التشبيه في الافعال وفيما يتعلق بها من افعال  
 بان مدة افعال تشبه الافعال وفيما يتعلق بها من افعال والى المفعول  
 الاول او الثاني او الى آخره ورأينا قال مبداه على كذا معنى ان  
 هذا هو الاصل في العباد لانه قد يكون عقلية كما في قوله قلت زيد  
 اذا من ثم زيد بانه واحد افعاله لانه قد يكون عقلية كما في قوله قلت زيد  
 كقول ابن المعتز هو عباد الله المعتبر في الموت كل من المعتصم من الرشيد  
 لم يزل له بعد خلق المعتد بالله ولعبه بالمريض واضطرب امره ولم  
 تكن خلافته الا ساعات من النهار واما اليوم المعتد فكان الثالث عشر  
 من الحظا وفي الخلافة اربع سنين فالتتابع القتل على الفل فبذلك الاستقار  
 استقار في الزالة وكذا ايقاع الاحياء على السباح فبذلك استقار في  
 الاظهار في صدر الميت جمع الحق لنا في امان **قوله** واطلاق المفعول  
 الاول على ما لا ينافي له بسامح ظاهر **قوله** كقولنا لعل هو كعب  
 ابن ربيعة صحيحا مستقارا لوضوحه فكان الصبيح وهو الشرب  
 بالعبادة بقرينة ايقاعه على المفعول الثاني الذي هو موصفات اي







بدون التخييلية وكذا الفكر كما في اطلاق المنيه الشبيهة بالسبع ولا  
الحال الشبيهة بالمتكلم واما الحكم الشبيهة بالناقه فمستلزمة لزوم  
بين المكنية والتخييلية قطعاً وماد كرمي ان المكنية لا تفك عن التخييلية  
انما هو كلام السلف ويمكن نفي الاعتراض بوجه لا يندفع بهذا الجواب  
وهو ان المصنف صرح في اخر بحث الحجاز العقل عند منطخا الخان من  
الحجاز العقل والاسطوانة التبعية الى الاستعانة بالكناية بان نطق  
في نطق الحال امر وهي فكون استعان في الفعل وهي تبعية الاحالة  
وقد يجاب بان ليس معنى جعل الاستعانة التبعية من شرط الاستعانة  
الممكنة ان لا تكون استعانة تبعية لعل ان جعلها تبعاً من تواج الاستعانة  
بالكناية وقد ينهض اذ ان جعلها تبعاً كما في الترخيم مثل ان ثبت  
المنيه اظفارها وتارة مستعانة كما في نطق الحال فان الاول اقرب  
الى الضبط وهذا الخط ظاهر من انه ينظر في الكتاب فان جعل شرط الاستعانة  
التبعية من شرط الاستعانة بالكناية صريح في ان جعل من افراد ذلك القسم  
لا سيما على وجه ولذا قال ولوانهم قبلوا الجملة الكناية وكذا وهل لا معنى  
سوى ان يجعل ما كان استعانة قرينه وما كان قرينه استعانة فلو كانت  
نطقت وتقرى ويؤخذ ذلك استعانة كما كانت لم تكن من العقل في شيء وايضا  
حين جاز اول ضبط اقسام الحجاز على رايه اسقط الاستعانة التبعية عن  
درجة الاعتبار فليبق الاشكال عليه سوى انه جعل نطق في هذه  
الضبط امر او هي وهو قول بالاستعانة في الفعل واما جعله بليغي  
في قوله تعالى يا ارض ابلغي ما لك استعانة لغو الماء في الارض والماء  
استعانة بالكناية للغذا فيقول ان يكون على راي الاحطاب وفي هذا  
المقام زيادة كلام يطلب في شرح الكمال في شرح قوله ولا اريد على  
الحكاية كناية شيئا لان التعريف الاول ليس بجامع لخروج الاستعانة  
بالكناية للقطع بان المنيه في اظفار المنيه مستعملة في نفس الموضوع له  
لا في غيره وانت خبير بان لا رد على السلف لانا لا استعانة بالكناية عندهم  
هو لفظ السبع المذكور بطريق الكناية دون الصريح لالفاظ المنيه وانما  
يرد هذا على المصنف حيث يوضح بان المنيه في اظفار المنيه والماء في بليغي  
ما كوالله مسا في تعريف هذه مسا وتو ذلك استعانة بالكناية  
وقد سبق الكلام فيه واجواب افتراءه بالمنيه في اظفار المنيه الموت

الذي

جعل من افراد السبع دقا ولا نسلم انه من افراد الموضوع له فان  
اللفظ الموضوع له للشيء لما هو من افراد ذوات الحياة مكابر ومعا  
فان يكون الموت نفس المعنى للعوي وفرد من افراد الموضوع له الوضع  
بالوضع الحقيقي لا ينافي كونه من افراد السبع او ما ونسبنا وضع له  
لفظ السبع بالوضع الادعائي التاويل ليخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع  
له لغة فيخرج لفظ المنيه عن كونه مستعملا في الموضوع له بالتحقيق  
واما الاعتراض بان ليس مانع لدخول بعض انواع الحجاز المرسل فان  
لفظ اليد مثلا مستعمل في عمل الموضوع له على وجه النقل عن الموضوع  
لاجل الانابه اي جعله نائبا عن الموضوع له وقاما مقامه فليس بشيء  
لان معنى الانابه جعله فردا من افراد الموضوع له بان التاويل وعلى قصد  
المبالغة في التشبيه ولا كنه لك شيء من الحوادث المرسله والظاهر ان  
مراد المصنف تلويح التعريف الاول من تعينه الوضع بالتحقيق والغير  
بالسببية الى نوع الحتمه وعن قديم التعريف المانعة عن اعادة الموضوع  
له احراز اعم الكناية وصدق التعريف الثاني على بعض اقسام التشبه  
مثل زيد اسد ولقيت به اسدا ولقيت منه اسدا ويؤخذ ذلك وعده  
صدق تعريف الاستعانة التخييلية بحيل التي ليسى للمبالغة في  
التشبيه على ما لا يكون تابعة للاستعانة بالكناية كالامام اذ لم يشبه  
اللامرشي له ما او كقولك اظفار المنيه الشبيهة بالسبع الى الاما بغيره  
وعده الاستعانة بالاستعانة في غير الموضوع له على ما هو كاي المصنف  
من اعتبار الصورة الوهميه واما انه يشتمل الكناية وانه يوجب كون  
الاستعانة صفة المستعارة وان المسحوق كاظفار المنيه ولسان حال  
ليس في ليد في جعل الشيء للشيء فليس شيء **قوله** انفسر السابح  
والثامن جميعا لفظا تشابها ورجوعهما الى اصل واحد وفي لفظ التبع  
اشارة الى اعتبار التعريف والتخييل يكون بعد تمام الاستعانة حتى لا  
تعد القرينه وشيئا مع كونها من خواص المشبه به ولهذا جعل نحو هذا  
اسد خلوا من التخييل والتخييل وكذا في الحمار اسد وذات اسد رمية بد  
يتكلم وكان الحمار ذواته دورا به شاورت بالسبع العجوة وطورت بالالامه  
ليكون قرينه وذكر الصفات تجري بغيرها او تشبها وان جاز ان يعتبر القرينه طاله  
لامقارنة لغيره مساوت بالسين المهله وجاوت بالجمع شاك السلاج



من شاك الرجل يشاك يشاك اذا ظهرت شوكته وهي شدة الباس ووجه السلا  
والاحضل شاكك وقد قلب فقال هو شاك السلاح كالتامني ومن يخفي  
يقال هو شاك السلاح بضم الشا كاف صقيل العجب اي مقبول السيف  
الفاصل ما اكبر علومه ان جعل صفه فعل يتكبر القول وان جعل تعريج كلام  
فلا كلام ساورت بالسين المهملة والثمة المضمرة بالكسر اللبنة للسريرة الاسد  
بالضم وهي كاهله والشعر المتراكسين كفته وفي المثل اشعر من لبنة الاسد  
والبراق من السباع والطير غيرة الانامل والمخيل طفر البرق والريش  
صوت الاسد في صدره وزجر الوالد اي احتد جدا وارتفع تلاطم الامواج  
يعتبر بعضها ببعض فاما الماء قل وسبحه اي غارة الارض فاض الماء فيصا  
كثير حتى سال وقوله اذا عفت الاستقار بذلك اي اصيافات لوتقريب كلام  
ملائم ولا اري حاجة الى جميع الصفات ولذا قاله بل الوصف المعنى لا الاضاف  
المعروفة والتدكير باعتبار كونه اشار الى احد الامور المذكورة الوصف المعنى  
لا الاوصاف المعنوية كونه كان اي سوا كان صفة محورية او حال او فعلا  
مستندا اليه او موصفا او غير ذلك كما ثبت في انشيت الميزة اظفار هكا  
وتقريب الكلام مثل قوله تعالى فما رعبت نجاة ثم رشيح الاستعانة الاشتر  
للاستبدال وقوله تعالى اولئك الذين اسروا الصلابة بالهذي ومما يجب  
التنبية له ان الترخيع سوا كان صفة او مفعول كلام هو على حقيقة لا يتناه  
على التشبيه به حتى كان المستعار للشيء اسد مضمورا في البراق وللعلم  
سخر اخر تلاطم الامواج وللاستبدال استعارته عليه الزرع والنجاة او  
عدهما فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولا يلزم ان يكون استعارته  
تبعيه على ما هو وهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعصموا جبل الله  
انه يجوز ان يكون الجبل استعاره للعهد والاعتصام استعاره للوقوف  
بالعهد او هو ترشيح الاستعارة العهد بما يتناسبه وليس صاحب الاصحاح  
ههنا اعراضا حاصلة المطالبة بالعرف بين التخييل والتشبيه حيث اعتمد  
المصنف في التخييل اختراع صورة وهتد بهتد تخيلها بالصورة التخييلية  
ويكون اطلاق اللفظ عليه استعارة تصريحية تخيلية ولم يعتد ذلك في الترخيع  
مع ان في كل منهما ابيات بعض ما يخص التشبيه بالتشبيه فما ائتت المشبه التي  
هي المشبه ما يحق لسبع الذي هو المشبه به من الاطراف لذلك ثبت لا حيتا  
الصلابة على الطند الذي هو المشبه ما يخص التشبيه به الذي هو الاشتر المحقق

من الزرع والنجاة فكما اعتبر هنا لك صورة وهتد بهتد بالاطراف  
فلم يمتد منها ايضا معنى وهي شبهة بالنجاة واخر شبهة بالزرع يكون  
استعارة النجاة والزرع فهما استعارتان تخيليتان اطلاقا فيهما الان  
المتصور عن الذي يشبهه ما يخص المشبه به كالمشبه مثلا في التخييل بل فقط  
الوجه نوع له كلفظ المشبه وفي الترخيع غير لفظ كلفظ الاشتر المتغير  
عن الاجتهاد والاستبدال الذي هو المشبه به ان لفظ الاشتر ليس هو  
له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب المعنى التوضيحي في التخييل وعدها عباد  
في الترخيع والحوادث هنا استعارة البه من الزرع الامر الذي يخص المشبه به  
لما قول في التخييل بالمشبه كالمشبه مثلا حيث انما على امر متوهم يكون  
اشارة المشبه وفي الترخيع لما قول بل فقط المشبه به لم يحج الى ذلك لانه  
جعل المشبه به هو هذا المعنى بجوازته ولو ارضه حتى انما تشبه به في قولك  
في اجماع اسد يفتقر الى اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتقار الى الحقيقة ولم  
يلزم كون الترخيع اخلافا للاستعارة بل زاد في طينها الفرق الظاهر من  
المعنى والمجوع والتشبيه ان يكون قول من الترخيع على تشابه المشبه ومصر  
المعنى عن ترشيح اشار الى هذا المعنى **قوله** ان يعني من ذلك المفعول  
في تلك صفت على المصدر **قوله** في لفظه حتى تطن بالام الابتداء  
التأخر على الماضي ويروي تطن بلفظ المصارع استعارة الضمور لعلو  
الغندرة والارتفاع في مدارج الكمال ثم في قوله على طريق الترخيع ما ينبغي  
على الصعود الى المكان العالي كالسماء فخص هذا اللفظ بالجمول لانه لا  
يخفى عليه انه لا حاجة له في السماء لانه ساطع ونحوه تعالى قد اغناه عما  
سواه ووليت يتقوى ما ذل يفعل المصنف بالاستعانة التشبيه في بعضه  
وفي كل استعارة تشبيه يكون في بعضها عقلية وكيفية بجملة قريبة على  
استعارة مكينة **قوله** يتو بوجه جماعة من الاسراف كانوا بعد  
لمر شمر حسن ومهان في العلوم علا نصب على المصدر من العلم او على  
المعنى ليرى بهم بالحساب الى حساب الهدى وطريق الرشد وما  
يشتمل به السكوت من اعمال النعم والتواب بل جامع عباد هذه  
السموات وما فيها من الكليات والكيفيات والادوية والحركات واعدا  
الافلاك والنجوم وموجهاها نحو انصب على التمثيل وعلى الحال بتقدير  
الفضل والبناء في ترقى اي تعبد سفلت بالسموات والمكرات الفضلات



التي لا يقتصر لاجلها ان يحتملها خبر فضلا عما اذا ما وقوله مبلغ اي  
المتما موضع بلوغ وتامت الصفة في سلبها باعتبار المعنى وهو ان كان  
واللام للتاكيد والحقك الاساتة اشارة المكنونات **قوله** لا فمتم  
دعاة الى لا فمتمكم ولا رايتم من يقوم مقامكم بعدكم ولا يحل ان يكون  
واخطا وكذا ما فيها وان يكون من هو واما من لم يمتدحوا في العلم والفضل  
فلم يمتدحوا في العلم والمعرفة ليس على بطلان القياس والمجانب بل بالبرق  
والعلو في السمع والمجاهدة لاجل العلم والبرم والاولا في السمع (خلا  
محمد كرو وسير فكم انا كرو في السمع فكم انا كرو في السمع فكم انا كرو في السمع  
ليس القياس في العلم كالمشاهدة ولا كالمشاهدة وقوله مشاهدتم  
استدعاء البيان كمنفعة وتقدم استدعاء من الادب الى العلم في مقتضى  
الحوان كل كوكب لاجل فالاعمال منتهى الى على السمع السمع الذي  
هو وحل ليس العلم النجوم كمنفعة تطلع على ما هو من الكواكب اعني الثابت  
والقائم على مطلق بل في ان الترتيب يحصل في ابتداء الامر يكون  
بعده الخلق **قوله** ويلزم مضروب معطوف على معنى من الاستدعاء السمع  
اي حتى لا يتاخر ان يلزم المستدعاء انه لا يحتمل الادب والذم يلزم السمع  
منه من العلم ومن العلم من الامور التي لا تطلق الا بالمستدعاء من العلم  
خارج النفس من التشبيه وحيل المستدعاء انه ليس المستدعاء من العلم  
يصر ذلك قوله في العلم لا يلقى ان العلم هو العلم والحق وغير الحق جميعا  
وحيله صلة الحق فلهذا ما انتهى في السمع الاول وغير الحق في الثاني  
الباقي في الاول الذي هو الحق وفي الثاني عدم الاول عن الحق  
وانما ذلك في نفس العلم الذي هو الحق في السمع الثاني وفي الثالث عدم  
المنع من الحق وانما ذلك للنفذ الحقيقي واما التشبيه فكثيرا ما يحتمل  
حقا كمنع الاخذ بقوله او ما ترى اي اسكر ما ذكرنا ولا فمتم هو الا  
الشعر كمنع وكوا التشبيه غير ملتبس بالعلم وكتب لسوا حديث كون  
الشمس والقمر المحبوب على طريق الفارقة دون الحقيقة وقوله كيف  
منه فان في معقول برقي وقفا اضلوا من جهة المعنى متعلق ببنده وا  
فلا بد من تاويل وقوله ولا طيف خيال عطف على الضم المضبوط  
اي ما رواه الاستدعاء ولا طيف خيال من الاستدعاء بل الغار او  
كون المستدعاء حقيقة المستدعاء منه **قوله** واذا كانوا زيادة

يؤكد

تأكيد وقوله ولا يتبع واذا لة استبعاد البناء على المستدعاء منه وصحرا كوا  
ليس هو لاجل هو ولا يتبع من البقاء واما لاجل المسند وبالفرع المشبه  
به تطوا لاجل الغرض من التشبيه وان كان الامر بالعكس نظر الى وجه  
التشبيه والقول بان المراد بالاصل التشبه وبالفرع الاستدعاء ظاهر  
الاستدعاء لاجل لتوابع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا ينافي  
الاثبات على الاستدعاء بل في انما رعا وسياقها والله اعلم ان ليس  
هنا الا التشبه به ويقولوا عطف على لاسوا اي ليو عون ان يقولوا  
والقافي فصرح جواب اذا كانوا وهو مبتدأ من اقرب والى سوين  
مستحق به والمعنى انه لا خلاف في الاول هو انما على الاصل دون الفرع  
لما اذا كانا مع الاعتراف بالاصل كما في التشبيه هو ذور ان لا سوا الا  
على الفرع اذ لا اصل حنف ومبني الكلام على ان مثل في الشمس واما تمس  
من باب التشبيه لا الاستدعاء وهذا يشك بقوله طلع الدر للقطع  
بانه استدعاء لا يقال هو كذا كان استدعاء لكن قوله يا سيد في  
وقال لي لاجب تغير ركي اعتراف بالتشبيه اعني الاستدعاء التشبيه  
باليد لا بالقول فان التشبيه ليس قوله مع التشبيه والاعتراف  
بالاصل ولا يحصى سوي ان يقال انه مقدر كانه كان لاجب تغير  
ركي فان به وروى ان يطلم ليل كما مر في قوله تعالى فان نوا الاثم  
**قوله** ان ضاده فيها اي الاستدعاء تلك الشروط حسنة الاستدعاء  
وان لم يضادها عريت على الحسن وربما كتب استدعاء بسبب ثوابها  
تجاء وحسن رعايه جهات حسن التشبيه بالاستدعاء الصريح والمكند  
موت التخليه لا فها وان كان عند المصنف هي منه على التشبيه  
كالصريح والمكند فكيف في غالب الاستدعاء لا حسنا لا فها فكند  
مبليا على حال التشبيه فيها اعني اخراج الصور الوهية على التشبيه  
المعتبر في الوجهة المكينة من غيوان بلغت الى حسن تشبيهها واما رعا  
في نفسه كما سنذكر وقوله وان لا قسما عطف على رعايته وظهر المعامل  
المطاب والمفعول للاستدعاء ورايه فان مفعول ثم ولد كذا في ولان  
من الشروط عدم اشارة راحة التشبيه نوصي في الاستدعاء بالصرح اي  
صريح الصريح باسم التشبيه كذا يقال الاستدعاء بالكافية ان يكون التشبيه  
اي المطابقة او وجه التشبه واصحاب نفسا ومعطوف فيها انما في انما



فمن الاستعارة الضمنية لان في المكنية تقرر بها بانهم المشبه ولا يصير  
بجها وجه المشبه كتمية والاعاز او التسمية مصدر رعت مع البيت اخيه  
وهو المعنى والاعاز مصدر الغزو كلامه اذا عجم مراده منه الغزو والجمع الغاز  
مثل طلب وارطاب ففي التسمية اضافة الى المعنى وفي الاعاز الى الكلام وقوله  
والا اي وان لم يكن السند جليا او معروفا فخرجت الاستعارة الى التسمية ان رو  
عدم انما راجحة التسمية وعربت عن الحسن ان لم يراع ما ينسج راجحة التسمية  
واما اعتدائها في التسمية لانه لو زيد على ذلك بان يعلق السند به بالمشبه  
كان قوله تعالى هو يشبهكم الخط الاسود من الخط الاسود من الخواصر او يذكر  
حاشية بالبيان كما في الخط الاسود فان ما في الاسود من الخواصر من الخط الاسود  
سواد اخر لليل او ان يذكر وجه المشبه كما في قوله المعري ولاحت  
من سروج اليد ربنا به وذلها نرجحها اكنان اي من صورته وصور  
اليد واليد من اعين الناس لظهورها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة  
بالكلمة ودخلت في باب التسمية **قوله** كما اذا قلت اورد المثلان  
من الاستعارة التمثيلية وكان الاول مذكورا من الغزوة كما اذا قيل  
في الحمام سد واريد انسان اخر وقوله رايت غمزة الشاة الى قوله  
الشاعر **وان من ادبت في الصبي** كالعود يستقي المائي عرسه  
وراي ابلال الشاة الى قوله صلى الله عليه وسلم الناس كالبل ماء لا احد فيها  
راحلة اي الخيل فيهم قليل فالمراد ما اذا قلت ذلك مع قوله مثل الحمام  
والا فلا يكون الا حقيقة وفي الغايه محدود الناس كالبل ماء لانه ليست  
فيها راحلة الغزاة الذي يرثله الرجل حلا كان او ثاقه يريد ان الضم المتبع  
في عن وجوهه كالجمجمة التي لا يوجد في كثير من الابل والكلاب معقول ثاقف  
ليحدون وليست مع الاسر والخز في موضع الحال ومن جملة مستأنفة  
**قوله** ثم اذا انضم اليها اي الى التمثيلية المشاكلة وهي ان يذكر الشيء  
بلفظ عن لوقوعه في كنهه كما في قوله الشاعر  
**قالوا اقترح شاعرك طوبى** قلت الطير الى جنة وقيصاه وبيان  
الاستعارة التمثيلية لما بقا المكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تعالى  
بني الله فوق ايدىهم ان اسواه استعارة بالكناية تسميها له بما تنبع  
من الناس الذين يابسون بالايدي وقاله استعارة تخيلية للصورة  
الوهمية التسمية باليد وذكر اليد في قوله تعالى يكون خاتم ذلك ذكرها في

الناس مشاكلة وما يقال من امتناع جريان الاستعارة في اسم الله فانما هو  
في الاستعارة التصريحية بان يطلق الاسم على غير تشبهاته واما في المكنية  
بان يطلق الاسم الاعلى لكن على تشبهاته كالمناجيع فلا امتناع وقول المصنف  
كما في قوله تعالى بني الله فوق ايدىهم من غير تعرض لقوله ان الذين يابسون  
الغايية يعنون الله يدل على جاد كونا ومن تحيل في الكلام ما يقال انه يلزم من  
المشاكلة ان ياذر واجه لفظ في يابسون كما يابسون الله ان يكون هو  
سجته ما يعا والاذر للمناجيع من يذو فهو له سجدته كاليه وهو لفظ  
يطلق عليه لفظ اليد وهذه الاستعارة منصفة الى المشاكلة في المشاكلة  
الى الاستعارة لان الانضمام يكون من الحامدين او يقال ان الباقية المنسوبة  
الى الله تعالى استعارة تخيلية تامة تزيلا له تعالى عن رسله رسولته تفر  
اشبه له به على مثل التمثيل رشحها ففيل به الله وقد انضم اليها المشاكلة  
**قوله** ولذا لك اي ولان التمثيلية لا تحصل الحسن البليغ حال كونه غير تام  
للمكنية استجنت الاستعارة التمثيلية في قولنا في غايه من اوس  
الطائي **لا تسقي ما الملامر فاضى** صبت فيه استعانت ما كان  
فانما الملامر استعارة تخيلية حيث ارد به شيء مكروه يشبه الملامر للمر  
وقد انضمت اليها المشاكلة والاذر واجها اليك لكن ليس الملامر يشبه  
سبالة ما يتخلل له صورة وهيته كالماء فان قيل فله الحسن البليغ لا  
توجب عدم الاستعارة فضلا عن الاستعارة لان المراد ان مجرد ذلك  
اروجب الاستعارة لان ما الملامر لم يقع من ذلك العكس الذي ربما يمتنع  
اذا وقع الاستعارة على كسالة الحالة السنية بان اطلق واظهار التسمية  
الشيئية بالسبع وبالمجالة لا يظهر للملامر شيء مني له مانع مستمكن كالعلم  
او نحو من ذي ما اخرج او كظرف فيه شراب يكون ليخلل له صوت وحمية  
يستعارها الما وترشح بذكر الشيء وهنا خلاف خفض جناح الذل فان اظا  
اذا هو من اوتيت بسط جناحه وخفضه والقي يسه على الارض فكذلك الاستعارة  
اذا خضع واستكان طاطاراه وخفض من يذو فحسن من ذلك الثبات  
الجناح للذل **قوله** وكان التسمية اشارة الى انفسا وطلق الاستعارة  
باعتبار حمية المستعار له والمستعار منه والجامع وتخليتها كانت الاضام  
في التسمية منه واهل هذا ما يكون لظرفان حيين والجامع مختلفا بعضه  
حتى وبعضه عقل كتمثيل الانسان بالشمس في حسن الظلعة وبها هذه الشا



لنه في وقوعه في الاستحالة وقد مظهر في الاعتبار في الاستحالة قوله  
 فمن النوع الاول يعني استحالة محسوس محسوس بوجه حتى قوله تعالى واستعمل  
 الراس شيئا فانما لا يستعمل النار للشيب بطريق الكناية حيث ابتدأ الاستحالة  
 الذي هو من خواص النار في استحالة ممكنة كالبية من التخييل لا لا استحالة  
 مستحالة لا تشاء الشيب وضوء في شعر الراس بسرعة وهو محقق محسوس  
 والاقصم اليه بعد ثلاثه فمعتول وكيف لما كانت تكون استحالة بغير تحييل  
 تحقيقه وقت قريبه للاستحالة بالكناية اعني ذكر الشيب المشبه بنواكنا  
 في الاداة واليا من زيادة النار والبقا لا لا استحالة الاستحالة المستحالة  
 فينبغي ان يكون هو المستحالة لا نقول **قوله** انا المميز فاعلم للمعنى  
 وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستحالة القرينة من هذا النوع  
 قوله تعالى فارجع لمجدنا حيث استعمل ولما بقى المصنوع الذي  
 خلقه الله تعالى من خلق القبط بجامع الشكل **قوله** ومن الثاني اى استا  
 محسوس محسوس بوجه عقل قوله تعالى وارسلنا عليهم الريح العقيم شدة  
 الريح التي لم تطفئ فابعد من انما مطر او القاح فجاء الرجل الذي لا يولد له  
 ثم ذكر المشبه واراها المشبه بماء فكون استحالة بالكناية والجامع عدم  
 ظهور النتيجة والآخر وهو عقل والقرينة وهو انبات العقم وشبه ان يكون  
 استحالة تحقيقه لا تخيلته لكن لا يكون محسوس فيه لان الستار منه ما في  
 المرأة من الصفة التي تمنع الحمل والستار له ما في الريح من الصفة التي تمنع  
 انشا مطر او القاح فجاء محسوسان **قوله** وكذلك اى مثل قوله تعالى  
 اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم قوله تعالى واية لهم الليل نسلج منه النهار  
 في كونه من قبل استحالة محسوس محسوس بوجه عقل وتبين ان شبه ظهور  
 النهار من ظلمة الليل بظهور الصلوح كالباء متلا من جلد به عامع ترتيب  
 فل امر وحصوله عقيقه ثم لفظ لفظ الصلوح على المشبه كما هو طريق الاستحالة  
 البقية المصروفة وما يتوهم من انه استحالة بالكناية بآهل ان المذكور ظهور  
 النهار وهو مشبه والمذكور ظهور الصلوح وهو مشبه به فتعاده ظاهر  
 لان مدلول الصلوح ظهور الصلوح لا ظهور النهار ثم لو قيل شبه النهار الممتد  
 عن الليل بالشاء الصلوح عن الجلد ثم ذكر المشبه واربده المشبه به اذ كان  
 شبه الصلوح كات استحالة بالكناية والصلوح استحالة تخيلته وان ارد به  
 معني وهي النهار شبه بصل الشاة وتحقيقه ان ارد به مجرد الاظهار والارجاع

لكن

لكن ليس هذا من فقر المصنف في شيء واعتبر من يانه لو اراد ظهور النهار كان  
 المناسب فاذا هو مبصرون دون مظهرين لان الواقع عقيب ظهور النهار  
 هو الا بيلدون الاظلام فالوجه ما ذكره القوم انه استعمل صلح جلد  
 الشاة اى كسطه لاذالة الضوء وكشفه من مكان الليل وخلق ظله ويخفى  
 ان الظلمة هي الاصل في النور داخل منها طارسترها صنوده واذا غربت  
 الشمس صلح النهار من الليل اى كسط كما كشف عن الشيء الطاري عليه  
 الشاة من اجل ظهور الظلمة او ذواله كما في **قوله** الحماشي  
**قوله** ذلك عازيلين ربيعة ظاهرين اى زائلين في المروية في التخييل يكون  
 عيان عن انقضاء النهار بعد هاب ظنوا النهار كظهور الصلوح بعد صلح  
 اهابه عنه اجمعه بانه من باب الغلبي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار او  
 المراد بظهور النهار فيكون وانكشافه فابتداء الليل والدخول في الظلام  
 في الاوجه ان مراده انقضاء الليل وابتداء النهار على ما هو ظاهر العبارة  
 وقد اقبل في ذلك اثر الشيخ محمد القاهر اخذ من قوله سلطت الشاة من  
 الاهاب لى اخرجه لامن سلطت الاهاب عن الشاة بمعنى نزعه على ما  
 ذهب اليه غيره وجعلنا لانفسا موضوعا لما بعد في العادة قريبا غير مترا  
 وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والحاد  
 في مثله يقتضي عنه ما اعتبر المهملة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية  
 فان زمان النهار وان توسط من اخرج النهار من الليل ومن دخول الظلام  
 لكن لمعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل  
 الا في اضواء ذلك الزمان بعد الزمان قريبا وجعل الليل كما نه فياجهم  
 عقيب اخرج النهار من الليل لاهميلة وسما ترشح هذا بان اظا المقاجاه  
 انما تحسن على هذا التفسير كما يقال اخرج النهار من الليل فجاءه ودخل  
 الليل بخلاف ترشح ضوء الشمس من الجو فاجاه الظلام فانه بمنزلة قوله  
 كسوت الكوز فاجاه الاكبحار وبان الشيء يكون انما يكون افه اذا اشتمل  
 على نوع استغراب يقتضي زيادة اقدار وذلك في حاجة الظلام  
 بعد ظهور النهار لا بعد انقضاء به وبان ظهور النهار المضى نسب بظهور  
 الصلوح الابيض من الجلد الساكن الذي ربما يكون اسود مظهر من ظهور الليل  
 وبان التحقيق وان كان يقتضي طريانه الضوء على الظلام بمنزلة السائر  
 لكن المتعارف المتعارف فيهم العامة عكس ذلك حتى كانوا يعتقدون ويعتقد



من جملة الضروريات ان الظلام هو الذي يبطر اعل الصلوة فيستريح بمقتله  
 لئلا يسهل له ان يكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا فقله المستعار له ظهور  
 كان الاشب انما هو النهار والظلمة المسلوخ وقوله والجامع ما يعقل من ترتيب  
 احوالها على الاخر قد يورث ان الضمير عائد الى الطرفين وليس مستقيم بل الى  
 الامر من المدة كونه في جانب المستعار له واما ظهور النهار وظلمة الليل او في  
 جانب المستعار منه واما ظهور المسلوخ وكسح الحلة فالمعنى ان احوال  
 اللذين هما ظهور النهار والمسلوخ وظلمة الليل والحلة **قوله** وكذلك  
 من النوع الثاني قوله فخلناها اي الارض المزخرفة المزينة المذكورة في قوله  
 تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها والريث حينئذ اي محصورة من حصن  
 الزرع قطعة كان لثقتن بالاسم اي كان لثقتن بالزمان المقدم القريب تمت  
 الارض المزخرفة المزينة بالنبات الغنق الطوي الذي يحميها ولما اهل ثم اوردت  
 الارض بالذكر وارتدت النبات العفراء بما يقرب منه نسبة الحصاد الذي هو من خواص  
 النبات تاليه فتكونا سقاة مكينة والحصد غنيلته بعبه **قوله** وكذلك  
 قوله تعالى فخلناها ثم حصيدا حامدين اي خلنا اهل حصونا فزينة بالتمجين  
 قتلوا بنيتهم فسلط الله تعالى عليهم تحت فخر حتى قتلهم جميعا غير ان النبات المحصود  
 والنار الحامدة في الهلاك فمنا استعارته بالكناية لفظ واحد هو حصيدا  
 حيث شبه بالنبات وبالنار وافرأنا الذكر مراد به المشبه بهما اعلى النبات والنار  
 ادعا بقرينة ان السبب له الحصاد الذي هو من خواص النبات والمجود الذي  
 من خواص النار واقصر المصنف على البيان في الحود لسبق بيان الحصاد في الآية  
 المقدمه فان قلت الظاهر ان هذا من باب التشبيه مثل هراسود وهو  
 صم بكرعني دون الاستعارة قلت جمع الحامدين مع العقلاء ياتي التشبيه  
 او ليس لنا مؤمر حامدون يعتبر تشبيه اهل القرية بهم اذا الحود من خواص النار  
 بخلاف الصم فانه يحتمل بمقتله هو كقولهم وكذا يعتبر حصيدا مع محصودين  
 على استواء المقز واجمع من يعقل معنى بمفعول ليلام حامدين بغير اعتبار تشبيه  
 هلاكه العوم بقطع النبات وهو ما لنا فيكون هنا استعارة بغير حجة بعبه  
 في الموضوعين **قوله** ومن الثالث قوله تعالى قالوا يا ويلنا من بشر من قديمنا  
 قالوا قد مستقروا لوت بجامع عدم ظهور الافعال والكل عقلي والقرينة كون الكلام  
 كلاما موقعا لا لبعث على ما قيل لانه لا يخص الموت يقال بعثه من نومه اي ايقظه  
 وبعث الموق اي حشرهم وقد اعترض من جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في

الموت اقرى منه في التورم فالاول انه البعث الذي هو في التورم اظهر لغيره  
 واقرى حيث لا شبهة به وباجملة فالاستعارة بغير حجة اصلية ان جعل  
 مصدرا بمعنى الرقاد وتبعيته ان جعل اسم مكان **قوله** وقد مننا الى ما علوا  
 اي اخذنا في جزا اعمالهم بعد الامتهال والاستعانة بغير حجة بعبه طرعا  
 والجامع كلها عقليته فان قيل المعنى من قبل الحركة وهي حسيته قلنا المستعار  
 منه ليس بجود المعنى الذي هو الحركة بل كونه للشارف وبعد مدح ولهذا اقد  
 يذهب الي ان الاستعارة تمثيلية لا قدوم هناك ولا ما يشبه القدر ومرل  
 مثلت حاله قوه واعماله التي علوها في كفه موصلة رحم واعانة تلطف  
 وقرى صنيف ومن على اسير وغير ذلك من كادهم وعاسهم بحال قوم خالوا  
 سلطانهم واستصوا عليه فقد راها سابعهم وقصد فاصدها ومن قسكا  
 كل عرق **قوله** سنفرغ لكرامتنا الثقلان في اي الانس والجن سيما بذلك  
 لشغلها على الارض اجبا وامواتا اذ وزانه زاهم وقد رم اولاهم مثقلا  
 بالثقلين شبه الشروع في الجزاء المجرى من غير شروع في فعل اخر تعالى انتهت  
 امر الدنيا وموتون الخلق بالفراغ الذي هو الخلاص من المهام  
 المتبع وحي الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن فجعل فراغان واحدا  
 فيه سنفرغ استعارة بعبه تشبيه كانه قيل سجي بجموعه لجازا تكرر والاشيا  
 به وفيه من التمديد ما لا يخفى فقوله الفراغ مبتدأ خبر وقع مستعار وهو  
 وهو الخلاص اعتراف من بينها والله لا يشغله اعتراف بعد اعتراف وعو سلطانا  
 اعتراف من اعتراف وذلك اشارة الى محضون وحدها بالجامع اي كونها  
 بصفة ان لا راحة الا في امر واحد هو الجامع بين الفراغ والاخذ في مجرد  
 الجزا وهو امر عقلي **قوله** تكاد يميز من الغيظ صفة صم اي تقطع وتفوق  
 غضبا عليهم جعلنا لشدت اشتغالهم كالمقتاظة عليهم وكذا سمعوا طسا  
 لغنيظا ورفقا شبه صوت غلبا ينام بصوت المستغنى رفرم وهو صوت  
 يسمع من جوفه توهم لنا رحالة شبهة بالحالة التي يحياها الانسان من  
 نفسه عند غلبان دم قلبه قصدا الى الانتقام فاستعوا لها لفظ الغيظ  
 والتمسك استعارة تمثيلية وذلك مني على تشبيه النار بالانسان المقتاظ  
 في شدته الا على الغيظ وقصد ايضا الى الضرر عليه وهي مكينة **قوله**  
 سكت عن موسى الغضب استعارة بعبه مبني على تشبيه تكون الغضب عن  
 قصده الانتقام ليكون اللسان عن الحركة بالالكلام والجامع الامساك على



حالة مشتملة على نوع حركة الى تركها مشتمل على نوع سكون في قوله والجامع  
هو ان الانسان المتأخر نوع شاع حيث انهم من الجامع جاب المسار له  
فقط والاستعانة بغيره محققه **قوله** ومن الرابع اي استعانة به  
محسوس بمقول استعانة القذف وهو حساس اذ معناه الذي بالجسم الصلب  
لا يراى الحق على الباطن وهو عقل الاستعانة الدم وهو حساس اذ معناه كسر  
الواس وسجده حيث يصل الى الدماغ ويتقوى عناء لا ذهاب الباطل واعدا  
لما ان الدمع في الغالب يورث الى ذهون الروح في الية استعانة  
تصريحان تصريحتان تبيان ومعنى بل ما ضرب عناء في الاله وتبريه لثباته  
من اللعب اي بل يشا لنا ان نعلم الحق الذي من جملة الجدل على الباطل الذي  
من عداد الله في محققه وبنيته فاذا هو ذا هو اي هالك من الزهوق وهو ذهاب  
الروح وقوله تعالى مستهم الياس استعانة بغيره شبه اصابة الياس  
ووضوئها الم بالمسار الذي هو وصول جسم الى حركته لا يكون ستمها  
فاحصل وغير من المسار له بمقايسة الشدة كذا باحاصل وكذا صرحت  
عليه الذلة حتى احطت بمحاطة الخفة او القصر عن مرتبة عليه استعانة  
تصريحه بغيره وكذا ذكرنا في الامور التي لا جاشد اياها اصنام من الشدة  
وكذا فاصدع بما يورث بالامر او بما يورثه فاجهر به يقال صدق يا حجة  
اذ تكلم بها الوفا بالامر لانه لا تخفى وافوق بين الحق والباطل وكذا واد  
رايت الذين يخوضون في اياتنا اي بالكذب والاستهزاء بها والظن فيها  
فاخرج من عندهم حتى يخوضوا في حديث غير وتذكر الصبر بالنظر الى معنى  
الايات وهو القرآن واما في قوله تعالى الرزاق في كل واد يمشون  
فاستعانة الواد في اكلية واستعانة الطمان بتعليمه هو مصدر رهاق  
على وجهه ذهب من العشق وغير ذلك ان اكثر كلامه في الشعر احتكاك لانه  
وحيالات لا تصنفها وحيالات لا رخص فيها مثل التمثيل بالحرر  
ومعنى الامر من دفع الانسان والوعاء كعادف والافتقار والباطل  
ومعنى من لا يسمع مما لا يسمع واقتصر على الصريح يكون المستعار منه في  
الامثلة حسا والمستعار له محققا للعلم بان الجامع عنده كون العلم في  
عقلها لا يكون الاعيان وهذه الامثلة ان كانت اشارة الى المجموع فذكر هذا  
الكلام اعلى كون المستعار منه حسا والمستعار له عقليا بالنسبة الى البعض  
مكون للتاكيد وان كانت اشارة الى استعانة محسوس الخوض والوادي واليها

تكون ولا يرتفع في شيء من الامثلة **قوله** ومن الخامس اي استعانة المحسوس  
بمقول استعانة الطمان كثر لما واستعانة الصواب كثر الجمع وبذلك  
واستعانة الاحياء لاظهار النبات والاشجار والثمار واستعانة الانوار  
ومعناه الاحياء لاظهار النبات والاشجار والثمار واستعانة الانوار  
العتو فانها في الصفة واما جعل استعانة النبات والاشجار والثمار  
للغفلة وهو عقل من استعانة المحسوس المحسوس وهو ظاهر منه او من  
الاحياء بقوله تعالى انما طمطمح الى ما جعلنا كراي حيا ورحمنا المستاد جعلنا كراي  
ايما باكر واتم في اصلاهم في الجارية اي في سفينه نوع الجارية على وجه  
الما واصل الطمان والصواب في حيا ورحمنا المستاد جعلنا كراي  
الصوت كراي البر ومعنى عاينه شدة يدلة العصف كانهما عنت على خربها  
ظنر لستطيعوا صفتها او على عاد فل يستطيعوا ردها وقوله تعالى في  
اي المناق وراظهار رهاوي ليراهون ولا يرتفعوا اليه وهذا معنى التفرغ  
للغفلة وهذا كما يقال في فتية حيلة صعب عيشه والقاه بن عيشه  
وقوله فاجيبنا به اي بذلك لما المبارك المثل من السما المنطق به الاشجار  
والثمار والارزوع المثل جتا الى رصا لا حيا فيها وتذكر الوصف يشا ويل الله  
او المكان فهو عطف على تركنا من استعانة ركا اي كثر البركة والنعمة لكن  
تفسيره باظهار النبات والاشجار والثمار يكون معنى ايشنا به جبات الماخذ  
فيتركز الهم الا ان يقال ان اظهار النبات يكون بعد تحقيق الذي هو  
معنى النبات **قوله** ولعل في في العين نظر اما الجبال في كل ما هو من  
قبل الاستعانة الطبيعية واما تفصيل ذلك جعل المستعار له في نسخ  
منه النهار ظهور النهار من ظلمة الليل قول الشيخ عبد القادر ولعل انما  
عنده انه لزالة من النهار من ظلام الليل ولان قوله الرزاق في كل واد  
يتممون وقوله فيندون وراظهار رهاوي التمثيل استنبه من ان يستر مجازي  
معناه انه ولان الجود في الحقيقة انما هو من النهار فلا يكون حيا والله  
محسوس يكون المسافر ومن بعده وهو حركه يكون حيا لا عقليا والقدر  
تحريك وهو ليس بحس والتبليغ محسوس فيكون حيا واظهار النبات عقلي  
لا حيا واما الحس هو النبات **قوله الفصل الرابع**  
فيقول من يقول الجاهل بعد العبد وطول الفصل كلامه في  
ان الحكم هو الاعراب بغيره وان معنى رجوعه الى حكم الكلمة هو ان يكون

**فصل الرابع**



هو ذلك الحكم الذي هو الرض في المثال الاول والنصب في المثال الثاني  
والجز في المثال الثالث وعلى هذا القياس يكون الرض في تسميع بالمعدي هـ  
والا اعمد الله على احضار الوحي والنصب في قوله تعالى لان اخوتي الي  
اجل قريب فاصدق مجازا فلذلك اكد في حكم الكلمة دون ان يقول للام وقد  
يجعل صفة الكلمة التي تضمنها كلفظ القرية وربك ومثله والتقدير يكون  
الكلمة متقوله عن حكم لها اصل الى غير هذا السب كاقاله فباسم المجاز القرية  
الراجع الى معنى الكلمة ان يكون الكلمة كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرض  
مجاز المرفوع وكذا النصب والجز وبما يحتمل ما يكون لاجل حذف كلمة يسمى مجازا  
بالنقصان وما يكون لاجل ايشاها يسمى مجازا بالزيادة ومعنى الاستعارة الوحي  
هو ان يكون المعنى بعد اثبات الكلمة على اللفظ فيكون ايشاها على اللفظ بالكلمة  
فان معنى ليس كشيء قبل زيادة الكاف يعني ان يماثل شي بعد ما في اللفظ  
مما تله شي بخلاف قولنا ليس زيدا مطلقا فان معناه بعد ايشاها بالامر  
قبل ايشاها لكن معنى زايه تأكيد وهي ليست محالفة بالكلمة وليس الاستعارة  
عن اللفظ واصلا لان التأكيد غير صحيح لانه في افادته من لفظه لعله هو  
في اللفظ مثل ان زيدا قائم في الالباب ثم على ظاهر عبارة الكتاب مناقشات  
مثل ان يصيد في على الجوار الرجوع الى معنى الكلمة اما بتقدير عن حكمها اصل  
هو الاستعمال في الموضوع له وعلى التوفيق في مثل سرت يوم الجمعة انما كلمة  
اكتسبت حركة الفتح لاجل حذف كلمة لانه من معناها وهي كلمة في واجلا لاشا  
المجاز بالحدوث او الالباب عما يكون الاعراب بالحرف دون الحركة لكن المقصود  
واضح بقوله عند السلف لا بد ولا محالة حاله من اللفظ هو او متعلقا  
بغيره الحكم على المبتدأ والجز من معنى الالباب وقوله لاهل الجاهل ربك المظفر  
استعارة المجاز على الله تعالى لانه حركة من مكان ثابت الى مكان حار وقوله هـ  
الاصل فاسئل اهل القرية لظهور ان ليس المسئول هو الارض فاجد بان  
احتمل ان يخلق الله تعالى فيهما القدر والادارة التكلم وما يقال انه لا يجوز لان  
القرية مجتمع الناس من قرات الشاة جمعت بينها في حزمها غلظ في المعنى لان  
مجتمع الناس في الناس وفي الاشتغال لانه قريه بالقرية والقرية والقرية  
هزج وقال الشيخ عبد القاهر الحكم بالحد في هذا الامر يرجع الى نحو ما حكم  
حتى لو كان كلام رجل من قريه قد خربت وولد اهلها فيقول لصاحبه واعظا  
ومنعظا سل القويه من ههنا ما اصبحت اكا يقال لاهل من شئ انما ركة

ومن اشجارك لم يكن من الحدوث في شئ كما لا يصلح لغيره في لظهور ان  
المر من نفي ان يماثل شي وقد يقال انه يجوز ان يكون نفي لانه  
فانك اذا نصبت ان يكون لاهل من شئ لانه لو كان له مثل كان  
هو مثل مثله اذا نصبت ان يكون لاهل من شئ لانه لو كان له مثل كان  
صندا الى الباطن لانه اذا نفي المثل عن مائه وعن على احضار اوصافه كان نفيها  
عند كان شئ لا يحتمل فندا الى نفي الجاهل عن ذاته فلا فرق بين قولك  
ليس كان شي الا ما تعطيه الكتاب من فائدة لها ولا يعيد في مثل هذا الكلام  
الى مثل له بل يستعمل في مثل من لا مثل له كما يقال يدها ميسوطان  
معنى انه جواد عن غير ميسور يد ولا يسططها وقوله بحسبك ان تفعل كذا  
معنى حسيك من غير فرق فالبازيد بحسبه غير الامر من امر الى الرض وكذا  
كفي بانه معنى كفي الله **قوله** ورأي في هذا النوع لا اري له ههنا ايا  
يغور به ولا عهد كون على السلف لانه ان اراد التفرع في اطلاق  
اسم المجاز على هذا النوع فلا وجه له لانه شامخ ذابح سواء كان بالبيان  
او الاشتراك وان اراد ان ليس من اسرار المجاز المتبادل الحقيقة المفسرة  
بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف ايضا لم يجعلوا ذلك والحصول  
الحكم شاملا لانه الاستعمال في غير الموضوع له محصور في معنى من معناه  
على اختلاف عباراتهم كقولهم كل كلمة اريد بها غير ما وصفت له في وضع وضع  
لملاحظة من الثاني والاول واحدا تعميم المجاز الى هذا النوع والى غير  
فكتسبه المجاز الى اللغوي والعقل معنى ما يطرح عليه لفظ المجاز كما قال  
المشتق منه متصل ومنقطع وما نقل من تفسير هذا المجاز من النوع من  
المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وصفت له لعلقة بعد نقصان منه او ربا  
بغير المعنى والاعراب الى ما يحالفت بالكلمة فلا اري له وجهه اذ ليس هذا  
استعمال في غير الموضوع له **قوله الفصل الخامس**  
في الجواز العقل هو الكلام الذي اريد به خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر  
في اعتقاده من الحكم في ذلك الكلام النوع تاويل فاداة خلاف ما ثبت لا  
بواسطة ومنع واضع وقد بسط المصنف الكلام في ههنا القود غاية  
البسط ومعنى طرد الحد انه اذا وجد وجد الحد ود ومعنى وكسبه انما اذا نفي  
انفي الحد ود فلو قاله خلاف ما عند العقل لاصدق الحد على مثل قول  
الجاهل اثبت الربيع العقل معتقدا ان المبتدأ هو الربيع كونه على خلاف



العقل في نفس الامر مع انه ليس بحاج عقل بل حقيقة فلا يكون الحد مظهر او ما يقال  
مع انه محاذ للعقل غلط ولا يصح في الحد بل مثل كمال الخليفة الكعبة وهن الام  
الجند لانه ليس بخلاف ما ثبت عند العقل بل هو ان يكون الخليفة نفسه الكعبة  
وهو الامر نفسه الجند لانه ليس بخلاف ما ثبت عند العقل مع انه محاذ عقلي  
فلم يكن الحد منعكسا واعترض صاحبها لا يتضح باننا لا نسلم بطلان طرد عادك  
كل وجه بقوله لضرب ملنا ويلطوي ان الجاهل انما يقول ذلك عن اعتناء لاني  
ناول ولا بطلان فكس ما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما نفس  
الامر معناه ما يقتضيه العقل ويرتبه نالا يحصل عنه ويرسم فيه مطابقا  
كان او غير مطابق ومثل كمال الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل بهذا المعنى  
والجواب ان المهور الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنه وهو انما  
في نفس الامر لا يمكن العقل كوارب ولا يتبع ان يحصل عند العقل الى الخليفة  
نفسه كمال الكعبة فان يكون هذا خلاف ما عند العقل فيكون لقوله خلاف  
ما عند المنكسر فائدة ان حرج قولنا الجاهل انما ثبت الربع العقل ومولف لا المال  
كمال الخليفة الكعبة والضرب من التاويل فائدة ان حرج قول الجاهل وهو قول  
الحكاية جاني ريد مع علمه بان لا يوجب ولا يكون هذا من التكرار في شيء لمفرد كل  
من القيدين بفائدة تكرر في خلاف ما عند المنكسر ولا اسند اخرج  
قولا الجاهل اليه وان امكن اسادة الى قيد التاويل المذكور اخره وان كان معني  
قوله ليحل طرد ما ذكر يخرج مثل قول الجاهل وينبغي قوله لضرب من التاويل  
مختصا باخراج قولنا كادب ولذلك لان المعبر خلاف ما عند المنكسر لا خلا  
ما عند العقل لم يخلوا اسناد اصاب اوفى الى كمال العادة ومن الضمي الى الطار  
ما لم يحصل له علم ولا فائدة ظن بان قابله لو يقبله عن اعتناء جيل جلي على  
انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقته الواقع فعوله او نطلب حرم  
معطوف على تعلوا عطف متق على مني ليس المتق فيضه شيئا الامر من العلم  
وغلبة الظن مثل لا سطح من اثم او كذا او بخلاف ما لو قد لا يخلو  
عطف متق على تقي فانه لا ينفذ العموم ولا يستقيم المعنى انما ينفذ احد الطرفين  
لا يحل على الجواز كما لو اتق العلم وبحق الظن او بالعكس رجع كله كلفه عموم المتق  
بخلاف ما لو نصب على انه معقول لم يوضع كله فانه ينفذ تقي العموم وهذا قال  
الشيخ عبد القاهر لو روفت كله يكون مستندا ولو اضع حرجه وكان المنقح عاها  
واستقام عرض الشا في تزييه نفسه من جملة الذنوب ولو نصبت كله يكون

منقول

معقول لم يصنع وكان التقي تقي العموم وهو لا ينافي اتيانه ببعض الذنوب  
ولا يتم فرضه وتماز حقيقة هذا في مزج الخليفة المقترح الخصلة المجموعة  
من الشعر والقناع الشعر حوالا الى الراي عن في عن قرع معي بعد كافي قوله  
انما لم يكن طبعا عن طبق اي بعد طبع حقيقة متق اي قرع وبتا عار عنه  
جذب الليالي نصبها واخطاها وفي الاساس جذب الشعر منعت عامته وبلي  
او اسر عن حال بتدبير القول او كون الامر معي الجبر ويجوز ان يكون التما قضا  
واستينا ظا اي يعطين شدة او اسر عن انها الليالي فانه لا يتفاوت الخلف  
بعد ذلك ولا ابالي لاحتمار الانكاف والظرف اعني حين متعلق بقول في  
الجم وقوله لكونه بدل من قوله لقول اي الجم والضرب لم يجذب الليالي وقو  
بما اشتهر متعلق باستدوا وضرب الفاعل لاني الجم والمفعول لقوله من عنه  
جذب الليالي والعابدة الى الموصول محذوف هو المفعول الثاني اي استدوا  
على كونه محاذ بالقول الذي جعله تابعا له وهو قوله اخذ اي بالجم او قر  
راسه قبل الله اي قولنا الله وحكمه وادراك اي سرك ايها الشمس اتق هو  
افق المغرب فارحني الى افق المشرق واطلعي منه وقوله الشاهد لخصفه  
لقوله في من قوله لراعه اي تبرا الى التبريس الجم من ان ريد ويقصد هل من عنه  
جذب الليالي على ظاهره الذي هو كون الفاعل لتمر الشعر الى الراي هو جذب  
الليالي **قوله** ولا يلا يتبع بكس عطفا على لا يتبع طرد مع ذلك شان  
الي انتقا ثبوت الامتناع في العقل وضرب كونهما للثابت اعني كمال الخليفة  
وهو الامر نفسه **قوله** واما قلت لضرب من التاويل ليجزبه عن الكذب يعني الجبر  
على خلاف اعتقاد اهلنا اما اشتراط مخالفة الواقع ايضا كما هو رأي الجاهل  
او لا كما هو رأي النظار واما الكذب بمعنى مخالفة الواقع اذا واقعا اعتقاد  
الجبر ضد حرج بغير خلاف ما عند المنكسر فظهر ان ريد الكذب ههنا ما يكون  
على خلاف اعتقاد الجبر سواء خالف الواقع ام لا وذلك ان الكاذب لا يقول  
في كلامه ولا يضيف فريته على انه لا يريد خلاف الظاهر بل يركب كل صعب  
وذلك لول لم يوجه واوالت وتاوت فقلت وتسلطت من كمال الجبر الى كذا يقول  
انما الى والما كالمزج وحقيقة التاويل ههنا يرجع مطلب ما يؤول اليه  
الكلام او الحكم من الحقيقة او نظائرها الموصغ الذي يؤول اليه من العقل  
في اي موضع يكون من المواضع التي تضع لضرب اليها وبما ذكر ههنا من الاخبار  
بالتاويل من الكذب يظهر ما ذكر في بحث الاستعانة من انه الاختصاص للتاويل



مبنية على ما لا يتصور بالباطلة بالتأويل والكذب بنصب القرينة **قوله** وأما قلت  
 إرادة الخلاف لعني إذا ادعى أن العقل ثابت مثلا موضوع بحسب اللغة لغيره  
 معروفا بشرط الاستعمال في القادر المختار أو وضع بحسب عرف عام وخاص  
 لذلك كانا سميانه في غير مثل ابتداء ربيع العقل حيث عجزا عن جوابا محققا  
 إلى الوضع لغة أو شرعا أو عرفا لا عقليا لكونه قد راعى الموضوع الأصلي بحسب اللغة  
 مع أنه يصدر في علمه أنه كلام مطاوع به خلاف ما عند المنكر فيه لضرب من التأويل  
 وهو تشبيه الربيع بالقادر في تليس العقل به فلا بد من الآخر أعني بتقييد فائدة  
 خلاف ما عند المنكر بكونه لا بواسطة وضع وأصنع ما كان هذا بواسطة وضع  
 اللغة على ما ادعى بواسطة وضع العرف على ما عجزا عن الجواب العقل بحسب أن لا يكون  
 إرادة الخلاف فيه بواسطة شيء من الأوضاع على ما دل عليه نكر وضع في سياق  
 التخييل بالفاطمة على حد راي إرادة الخلاف بواسطة العقل لا بواسطة وضع  
 من الأوضاع لعني أن ادعى أن ثبت لذلك أو عرفيا أن التركيب أي وضع لذلك  
 بخلاف ما لو قيل بالأوضاع موضع فانه لا يدل على عموم الشيء بل على اختصاص بالوضع  
 بناء على تبادل العلم عند إطلاق الوضع **قوله** ولا حل هذه الصوت وهي  
 إمكان ادعاء أن مثل ثبت موضوع في اللغة للاستعمال في القادر المختار وحسب  
 بكونه مثل ثبت الربيع مجازا لغويا لا عقليا لكونه لفظ مستعملا في غير الموضوع  
 له لغتها في صحة الحكماء به مجاز عقلي لا لغوي إلى بيان أنه ليس بحسب اللغة  
 موضوعا للاستعمال في القادر المختار لثبوت ما هو شرط الجواز العقل وهنا  
 بحثان الأول أن تحقق هذا الشرط انما يتم بعد بيان أنه ليس موضوعا للاستعمال  
 في القادر المختار بشي من الأوضاع لا بمجرد وضع اللغة لأن هذه الصوت التي  
 تحت الاحتراز عنه فان يدعى هذا الوضع لغة أو تركيبا ان كان في اللغة  
 للاحتراز عن هذه الصوت لأن الاحتصاص بالقادر المختار ثابت في حكم العقل  
 سواء انضم إليه حكم الوضع أم لا فيكون المستعمل فيه مجازا عقليا لا لغويا  
 مكانه الأصلي بحسب العقل وإذا انضم إليه حكم الوضع أيضا يكون مجازا لغويا  
 أيضا لتقديره مكانه الأصلي بحسب الوضع ولا منافاة والجواب أن اللغة في الوضع  
 هي اللغة لما قصروا على بيان علمه مع أنه يمكن إخراج في سائر الأوضاع لتساويها  
 في وجوب العقل وتجزئته في مجزأه على أن الكلام في مخاطبة اللغة فكيف وضع الوضع  
 اللغوي لا يرى إلى جزئهم بكونه أحد في قولك في الحمار أسد مجازا في الحال  
 أن يكون موضوعا له في عرف مجازي عن الثاني أن الاصطلاح يجري على جعل المجاز

العقل

العقل مجازا لغويا وإن الخالف لو وضع اللغة مجازا لغويا لا عقليا وإذا كان  
 مستعملا مكانه الأصلي بحسب العقل أيضا **قوله** وحكم العقل لما كان منطوقا  
 أن يتصور أنه لا بد للعقل من موضوع قادر فتكون النسبة إلى القادر من لوازم العقل  
 والصيغ موضوعة لذلك فتكون النسبة إلى القادر معتمة في وضعها وإن تعرض  
 رواية اللغة لتبني بحسب العقل من غير احتياج إلى النقل أحاديثه إذا كان ذلك  
 ثابتا بحسب العقل المجزأ إلى اشتراطه في الوضع ولو لم يحمل ذلك على ذلك فلا أقل  
 من أن لا يحمل ذلك على الاشتراط فقد استلزم أنه لا بد لكل فعل من موضوع  
 قادر قالوا فهو غير مسلم عند التحقيق لجواز أن يكون العقل من قبيل المولدات  
 مما ليس بما دريان يكون صدور عن القادر بواسطة فعل ولا يكون بوصفها  
 بالقدر كصدور الأفعال عن الله تعالى بواسطة لقابله وبالأشياء بواسطة  
 كإفشاءه والآيات بواسطة الربيع وهذا على رأي المعتزلة حيث يحلون  
 صدور بعض الأفعال بطريقا مباينا عن كماله كإفشاءه من الجسم والبعض بطريق  
 التوليد كالحركة منه وحركته الخاتم بواسطة حركة اليد ومعنى التوليد أن  
 يوجب العقل لقابله فعلا آخر ومنها بحث المنزلة وهو أنه لا بد للعقل  
 من موضوع قادر وأنه يجوز صدور العقل في اللغة عن الموضوع ما يطبع كقوله البارد  
 وبرودة الماء فلا تسل أن كل ما ليس له اليد العقل في اللغة يجب أن يكون موضوعا  
 بل محله الموضوع به كقوله البارد وبرودة الماء وبراق الجسم وسواده  
 وإن كان با محاذ القادر المختار **قوله** ومنها أن فعل في قولهم فعل الربيع  
 النوراني الزهر لما كان بطلا أن يكون لفعل موضوعا للاستعمال في  
 القادر المختار الفاعل أظهر منه في أفراد العقل من مثل أنت وأخي وأنت  
 وغير ذلك لوجوده اليان فيه وحض مصدق كونه أساؤه إلى فاعله أكثر  
 وفي كونه حقيقة لا مجازا أظهر وذلك كقولك فعل النار في الماء التسخين  
 وفعل الماء في الحجر التبريد وفعل السقوف في بناء الإنسان إسها إلى الصفر  
 إلى غير ذلك من الأمثلة فإن حصل هذا من مخالفة الوضع بعد جدا مجازي  
 مثل آيات المسيح وأجاء الأكفحال وأشابه كإفشاءه فإن ادعاء كونه  
 على خلاف وضع اللغة ليس بمضد المشابهة من اللغة وكذا أساؤه لفعل  
 ويقتل مثل قولك فعل الربيع باليد ما فعل يا شعر **قوله** وكذا ربه  
 لها بشر من الحروف منطوقه رجم الحواشي لا يرا ولا يرو عسان  
 قال الله تعالى كونا مكانا فعولا بالآيات ما يفعل الحرف فعوله لكن



فكن اذا قلنا ذلك اي كونه قولنا فعلنا ان كان ذلكا وفعلنا ما كذا وغيره مجازا لغويا  
 بناء على كونه مستملا في غير الموضوع له لغيره معزول ومبعد عن الاضافات  
**قوله** ومنها اي نحو خلق واحي كقولنا لو كان حكم العقل بانسبب الاصل  
 الاختيارية الى القادر المختار دليل على كونه موضوعا للاستعمال والافتقار  
 المختار كان حكمه بالانتساب الى الفعل لا لغير الاختيارية بل لغير القادر المختار  
 دليل على كونه موضوعا للاستعمال في غير المختار لعدم الفرق وهذا مما لا يتصل  
 به احده ومهما وجه اخر لم يكن شريته وموانه لو كان وضع العقل في  
 الاستعمال في القادر المختار كان قولنا فعلنا بالاختيار تكرار وفعلنا بالاضطرار  
 تناقضا **قوله** وتسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع بل الى  
 ان المراد باللغوي هنا المستنوب الى الوضع ووزن العقل هو كان وضعنا  
 لغويا او شرعيا او عرفيا عاما او خاصا **قوله** وكثيرا ما يسمى اي في  
 كثير من الاحيان يسمى مجازا حكما لصلته بالاسناد وانه اللفظ لظهور اناس  
 شتى من كلمات مثل انبثا اربع العقل مجازا فانما المستعدي عن مكانه الاصل  
 هو الاسناد اي الحكم وهذا اختار صاحب التلخيص جعله حقيقة والمجاز العقل  
 من اوصاف الاسناد واما الكلام وكثيرا ما يسمى ايضا مجازا في الاشياء لثبوت  
 بانها في العقل لمن ليس له مكانة هذا بالنظر الى اعم الاقطب والافق يكون  
 في النقي كقوله تعالى فارجع بجانهم وكقول الشاعر  
 فتمت وما ليل المطمئنين بما هم من جري في الاشياء من ان كان انما صرحا  
 فاصلوكم فامرئكم وكقولك لست الهرجاء ولعل الهرجاء وما شبه  
 ذلك على انكم اذا تحققت وجدت هذا كله عابدا في الاشياء اما الاشياء  
 فيها النظر الى الاصل والمحال فان معنى ان يجرى حاطب منك ان تبنى حرا  
 وعلى هذا القياس واما النقي فلا نه لانه لو كان مجازا اذا قصدت ان ذلك  
 النقي مثل عدم الرخ في خارجة بجانهم وعدم النوم في حاتم ليل ولهذا  
 يفسر محسوت ومنه عليها قال صاحب الكشاف انه اسند المحسوت الى الجاهل  
 على الجواز العقل حتى لو قيل خارجة البقاة وانما نجرى خارجة ما نجرى ليل  
 بل صاحب البيل لم يكن من الجواز في شي والاصل انه انما يكون مجازا اذا قصد  
 اسناد النقي الى النقي الاسناد **قوله** وكثيرا ما يسمى مجازا هذا الجواز  
 ان يكون المجاز الاصل المحكوم عليه مجازا والعقل بمعنى ان يحكم العقل بامتناع  
 صلا ود العقل عما اسند اليه كما في انبثا اربع فان العقل محكوم بان المكان

الاصل

الاصل لهذا الحكم ان يسند الى القادر المختار ويمنع ان يسند الى الزمان  
 الذي هو عند التحقيق موهوم سيما ما يكون له امتداد كالمدّة المسماة بالزمن  
 بل ان استعان العقل بطله بالمكان الاصل المحكوم به امر غير شرط ان يكون  
 غير الوضع لئلا يصير المجاز لغويا كالعادة في مثل كسا الخليفة الكعبة وهو  
 الامر الجديد حيث لا يتبع صدورها عن المكان كور حكم العقل بل حكم العادة  
 جاز ان يستعان ولم يخرج عدم معلوميه المكان الاصل بنظر العقل المجاز  
 عن ان يكون عقليا لان معنى كونه عقليا محدد كونه غير وضعي سواء لم يفسر  
 العقل او بغيره كما ان معنى كونه لغويا بان لا يكون عقليا غير ما يد الى الوضع  
 سواء كان عابدا الى وضع اللغوي والشرع او العرف كما سبق فنصارا لاصل  
 ان ليس المراد يكون هذا عقليا ان يعقل بنظر العقل كما انه ليس معنى كونه مقالة  
 لغويا ان يرجح الى نفس وضع اللغة **قوله** ولكن الايق وجه الايقية  
 تمييزا عند القسامين عن الاخر والا فالا لاول حكم وانما ايضا **قوله**  
 واعلم ان هذا المجاز يربطه ان اسام المجاز العقل باعتبار حقيقة المحكوم  
 به والمحكوم له ومجازيتها اربعة لانها اما حقيقة او مجازية او  
 مختلطة من الكلام فيه واصل غاية الوضوح الا انه لما كان المجاز صفة  
 حقيقة للحكم والمحكوم به فمحملة ان يكون جملة مثل زيد صام بمائة او  
 صام ثلثه لقوله يكون الجملة حقيقة وصحفة او مجازا وصفا لشيء الاخصا  
 في الاربعة والاعطال المراد الحكم الذي في بناء صام او صام بمائة  
 لا الذي في ثلثه وفي الجملة ولهذا جعل بعضهم المسند في الحقيقة  
 العقلي والمجاز العقل هو العقل وما بينهما من الصفات والمصادر  
 حتى ان مثل ربه انسان او الحيوان جسم لا يحل حقيقة ولا مجازا ومما  
 يحسب التنبيه له ان المصنف وان نزل المجاز العقل بالجملة المقادير  
 خلاف ما عند المتكلم بالكلية لكنه اعم من ذلك او من جملة وصفه (ان قال  
 او المعقول بالمصدر مثل رجل عدله او وصف النقي بوصف صاحبه  
 مثل الصلابة الصلابة الصلابة الاليم والنسبة الاضافية والاتقان  
 مثل شقا في بينهما ومكر الليل والبنار ويا حارق النيلة اهل الدار وعجني  
 ايات الرجع وجري الاقطار ومثل اطلعت امرؤ ولا نوت ليله واجري  
 النهر وجعل حيز الناعل تميز اي موقع الفاعل مثل وليك ثمر مائنا وامل  
 سبيلا وامثاله ذلك والجواب ان مراده بالجملة والحكم اعم من ان يكون



بطريق الصريح كما ذكر سابقا أو الاستلزام كما في هذه الامثلة حتى انه يتناول  
مثل بل اليوم لا استلزامه جعلها محروقة **قوله** واعلم ان هذا المجاز الحكيم  
كثيرا لوقوعه في كلام رب العز اشارة الى انه يعلم من نعم الله لا يجاز في القرآن  
اصلا وانما لا يجاز في الاسناد ونحو الحكم في شيء من الكلام فضلا عن كلام  
الله تعالى ثم انه لم يقتصر على مجرد وقوعه في كلام الله تعالى بل ذكره كثيرا  
الوقوع في قوله فما رجت بخارهم ترشح لاستحسان الاستعمال لا سيما في  
قوله تعالى وليك الذين اشقوا الصلابة بالهدى واسناد في الزج وهو  
الحسن انما في المجاز من اجل استنباط الفاعل الحقيقي الذي هو صاحب  
النجاة او كونهما السبب في الريح ووجهه وكذا اسناد زيادة الايمان الى  
الآيات لكونها السبب الاكبر في ان الفاعل حقيقة هو الله تعالى وعلى ما ذكر  
المصنف العلم بالآيات والافعال ايضا سبب لكنه لم يرد وكذا اسناد  
ايتا اكل الشجر اي ما قوطها ونحوها الى الشجر التي هي سبب ما وقع  
ان الفاعل حقيقة هو طائر الشجر وكذا اسناد وضع اوتار الحرب اي  
انقائها والانتها من السلاح والكراع الى الحرب لكونها السبب في الصور  
مع ان الفاعل اصحاب الحرب وكذا اسناد اخرجنا من الارض الى ما فيها  
من الدفان والاموات مع ثقل بالقرنك متاع البيت الى الارض لكونه  
المكان او السبب المادي في ان الفاعل هو طائر الارض وانما قال طائر الشجر  
او طائر الارض لبيان ان الفاعل طائر بل انما على الحقيقة علم ما اعتبر صاحب  
الكتاب حيث قال المجاز العقل ان سبب الفعل الى شيء تليس بالذي هو في الحقيقة  
له كليس النجاة بالشرية في قوله تعالى فما رجت بخارهم والمراد تليس به في قوله  
من ملابسا فاعل الفعل على ما قال فما سبب الاسناد على قوله ليجر لنا بهيمة  
اي ذلك الغنم اي ما هو له في الملازمة كما استعمل لاجل اسناد لسانه  
في الجحوة والعز من شبه هذه الحالة بالاسناد لان يكون منها مجازا  
واسناد في شيء من الطرفين وقوله باسناد الافعال في هذه اي في هذه  
الآيات كلها الى غير ما فيها اي الى غير الاشياء التي هي الافعال لها عند العقل  
وكان السبب ان يقول سببها لانه المعبر عن غيره على ما في وما في  
كما ترى كانه لا بد للمجاز وصفيها كان او عقليا من حيث كنه معلوم ان  
الاستعمال في غير الموضوع له وما هو له لا الاستعمال فيه بل بما لا يستعمل  
قط وتكون فائدة الوضع التمكن من الاستعمال فيه او قرب فائدة المجاز عليه

فلهذا يجعل قوله بديون حقيقة على معنى يدون موضع اصلي يحكم الوضع في المجاز  
الوضع ويحكم الوضع في المجاز العقل اذا استعمل اللفظ فيه كان حقيقة والبدل  
على هذا قوله فلا يجوز في الامثلة المذكورة اي لا يكون لكل من هذه الافعال  
فاعل في العبارة انما استندت العقل اليه ووجهت الحكم فاعلا في مكانه  
الاصلي فالفرق من هذه الكلام انه على الشيخ عبد القاهر حيث قال اعلم  
انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في اللغة بل انما استندت العقل  
اليه صارت حقيقة كاي قوله تعالى فما رجت بخارهم فانك لا تجد في خود  
او قد جف بدلك وجهه جهنا حتى ان على اسان فاعلا سوى الخلق وكلما لا يستند  
في وصيرونه هو الك وزيديك وجهه حسنا ان تزع ان له فاعلا ثقيل منه  
الفعل فاعل الهوى ولو وجهه فالاعتبار ان يكون المعنى الذي يرجع اليه  
الفعل موجودا في الكلام على حقيقة فان العكس ووجهه حقيقة وكذا  
الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن بها  
فيه نفسه فيكون في الحكم وقال الامام الرازي فيه تنظير لان العقل لا بد  
ان يكون له فاعل حقيقة لاستحسان صدور الفعل لا على فاعل هو ان كان  
كما استند اليه العقل فلا مجاز ولا يمكن تقديره فالمصنف لما اعتقد  
النظر حقا بالغ في وجوب تحقق فاعل حقيقة يكون الاسناد اليه حقيقة  
واقاما لا دليل عليه وجعل فيه وجها واختلافا وبين الفاعل الحقيقي في  
الامثلة المذكورة مشيرا الى ان ما ذكر الشيخ ذوله من ضبط الفاعل وتحكم  
العقل في ذلك وبسط الكلام فيه غاية البسط وانا اظن كلام الشيخ  
اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس المقصد هنا الاقمار  
وتصير بل الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ فاعلا يتوهم من غير  
الامام يعني ليس الموجود هنا اقاما او ضميرا حتى يطل له فاعل وانما  
هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدر وهو الصيرورة لا غير يكون اي  
المجاز يستند بعينه الى الحقيقة والجملة وصف سبب الحقيقة وفي بعض النسخ  
معتدى عنها وهو ظاهر وجعلها صفة مجازية بعد وقوله فلا يجوز في  
محط **قوله** عطف على لا يحل واما لا يكون معقول فلا يجوز قوله  
ولكن حكم العقل ان من الحكم معطوف على لا يجوز فيها اي في هذه الامثلة  
وقوله وانما شيء معقول اذ في رفعه تحتها فاعلا لا يحذف وان كان  
في قوله اليه كناية اي انما شيء اذ في رفعه العقل لصفه اسناد هذه الافعا



اليه فهو اي المكان الاصله ان اي ذلك الذي ارتقى العقل لعله اسناد الفعل  
اليه وقوله فاذا هو ارتقى تفصيل وتفسير لقوله وهو ذلك وجواب اذا  
ارتقى قوله لعل اصل الكلام وجواب قوله فاذا ارتقى في اقدمي وانا ارتقى  
في صيرني واذا ارتقى ليريد ان هو قوله فقل كامل قد مضى ذلك في النفس  
وقال صيرني ويريد هذا الى الله **قوله** وصيرني هو انما يصير  
لقد اقيمت سوقا ولما يقتضي بالاجل • فحيثما عايناه بك منك لما  
ضاق لاجل • وصيرني هو انما يقتضي تحريك المثل • فان سلمت كم  
نفس مما لا يقينه جلال • وان قيل الموي رحلا فان ذلك الرجل والامر  
واللام في بن لحي سلفان سطر • والعن صيرني هو انما يصير لعله وموانه  
بغير المثل في هلاك في مؤان قالوا ومزيد في لاني معقول صير لحيثما  
بالحال والحال تعليم مقام المعول والعلية اي صيرني هو انما هو راي المثل في  
الهلاك ومن روي يجني بالباء جعله بدل لاني في وقوله يزيد في موضع  
الصنف لفر في البيت السابق • **قوله** صيرني في فوق سماء القمارة  
والشعر لاني المعنونة وقوله انك متني مني احرازا عن جعل الفعل العباد  
معلق الله تعالى في قوله اي قد مت انسا راي في هذا ذكر الشيخ من انه ليس  
هنا الا القدر من وقوله وحاصله ارجع الى معنى قد مت في فكل ركع  
تحتية الحقيقة اذا لفاعل لا يكون هو القدرة والداعي بل من له ذلك كما  
قال فالعقل في وجوده لا يحتاج الى قاد روي في الله اي الى العقل  
خالق الله تعالى عن الصور في هذا عند المعنونة واما عندنا فالعقل  
يتن الداعي والقادر يحتاج الى الخلق والاعمال من الله تعالى ونما هو حق هذا  
المقام في هذا الكلام حيث تبين ان القدرة والداعي من الشرايط والاعمال  
الفاعل والموجد هو المصنف بالقدرة والداعي والله مع القدرة وخلوص  
الداعي فالحجب العقل اقل من هذه الوجوب لاني في كون الفعل اختياريا  
**قوله** واما الحقيقة العقلية ويريد ما عند المتكلمين من ان يكون ذلك  
بحسب الوقوع او حسب الظاهر بان لا يكون هناك قرينة تدل على انه  
لا يعتقد ما منهم من ظاهرا الكلام وحسنه بدخل في الترفيع لا يطابق  
الاقتناع سوا ما بقى الواقع امر لا كقولك يا زيد ما باله لم يجرى لغير  
لك في ذلك والقول يا زيد عجز العقل لا حقيقة مما لا ينبغي ان ينبوع به الفصل  
لان القدرة من المجرى من احد فضلا ان يكون ذلك كور وليس هو مشا همة

243  
في ملائكة العقل ويدخل فيه مثل انسان والاسنان حيوان محال ليس المسند  
فيه فعلا ولا في معناه ويخرج مثل زيد عندك واعمال افعال وادبار اذا  
فصله بالغة يا زيد كانه عدل تخم وان الناقه تجسم من الاقبال والا  
اذ لو قيل اعماله مقبلة او مدبرة الذات اقبال وادبار لم يكن كلاما  
يعتد به قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا يا زيد لا سندنا الشعر على انسا  
وحرجنا الى بن معنوك وكلام عامي مرة **قوله** استيع هيات اي  
قبار حيث قصد في التعريف مالا لالة للفظ عليه اصلا ورجا يقتضي  
عقل المتكلم شايعته خلافة بناء على تقليد وعناد او نحو ذلك وانما  
انه يستلزم ان يكون كلام فاحده حقيقة بالنسبة الى متكلمه مجازا بالنسبة  
الى اخر لما ان العقول مختلفة فليس من الهيات لانا لا نذكر ذلك بلا  
خلاف (ومثل ان ثبت الريح البتل حقيقة عند الاموي مجازا عند الموحدة  
وكنا مثل خلق الله الشرور والنجاس بالنسبة الى العقول وغيره وكنا  
شيخا لطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وقيل **قوله** ومن حق هذا  
المجاز الحكيم اي من حق هذا الكلام ان يترك قبل تعريف الحقيقة العقلية  
والغرض انما هو تعريف من يكون المسند اليه في المجاز العقل فلا يبياه  
للفعل عجزا هو له وليس كل ما يغاير الفاعل الحقيقي صالحا للاسناد اليه  
مجازا الزم المخرج من المنسب الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي فاد هذا المجاز  
لا يتركك لا تنسب من الفاعل الحقيقي فاما المجازي ومشا بهه بينهما في كونا  
من ملائكة العقل **قوله** لب الما يكي من الحاقة والجنون ادلا  
حقيقة وموظا من لا مجاز لعدم الملائكة وصير معه وبدونه  
ومحجته للربيع **قوله** كثيرا اي سمعا كثيرا او في كثير من الاحيان وغيره  
او هو لا يسمع اي سماعه وصغير اختصاصه ولا تخصصه للمجاز العقل  
وصغيره للجزوا انما اسند لبار لا اختصاصا من الما يسمع من العبادون  
ما ذكر من التعريف من الكلام المتأدبه كذا لانه ربما يحمل الكلام على اللفظ  
او يعتقد (ويعتقد) فاسد لعدم انعكاسه وانطباعه على الاسات  
واما اطلاق على العن على التسمية بالمجاز في الايات فجد ربا به يومر  
الاختصاص بالجزا لاجبات ولا في في الانسا لان معناه ايقاع  
السنة واتراهما وادراك ان السنة واقعة وليس واقعة بمعنى  
الادعان والقبول لها وهذا لا يكون الا في الجيز وقوله في ربحا ربحا



جمع زخرفة وهو الذهب ثم يطلق على كل محقق ومحقق التلافي التلافي وقط  
 سبق وقوله اي ابتاع نسبة اي اثنان او اربعة في الكلام سواء كانت نسبة  
 تامة اجازية مثل نسبة الريح او اثنان مثل فليبت الريح وليت الريح  
 بنيت وعلى بنت الريح او غير تامة وصفية مثل رجل عدل او كتاب الحكيم او  
 اصنافه مثل ابناء الريح وجرى الانهار وشقائ بينهما ومكر الليل والنهار  
**قوله** والاي وان لم يعتبر بغير الكلام على انما الاصحاب فالذي يقول  
 عندي انه يظهر نوع الجواز العقلي في تلك الاستعانة بالكناية اثنان للتضييق  
 بتقليل صام الجواز وذلك بان يجعل الفاعل الجازي كالريح والطيب فان نسبة  
 الريح البقل وشئ الطيب المرص استعان بالكناية عن الفاعل الحقيقي كانهما  
 المختار لنسبته اياه في ملائمة الفعل ودورانه معه وعلى هذا القياس  
 سائر الامثلة كاستعانة الامير المدير بالاسباب الهزمية المبرمة بقرينه نسبة  
 خاهو من خواص المشبه به اليه كالانبات والشفاء والهزيمة وغير ذلك وكلام  
 الكشاف يكاد يصل الى مثل هذا حيث قال استعمل الاسماء مما هو له لغز  
 لمشايمته اي ذلك الجزاء اي ما هو له في الملائمة كما استعمل الرجل اسم  
 الاسد لمشايمته اياه في الجزاء لكن مراده نفسه هذه الحالة بخلاف الاستعانة  
 الاصطلاحية الا ان يكون منها استعانة في شئ من طرف الاسماء وذلك  
 صرح به الشيخ عبد القاهر فان تشبه الفاعل الجازي بالحقيقي ليس  
 هو التشبيه الذي يصلح معنى الاستعانة حيث قال ان تشبه الريح بالقاد  
 في تغلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يباين كالكاف وغيرهما  
 واعا هو جازي عن الحقيقة التي راعاها المتكلم حيث اعطا الريح حكم القاد  
 في سناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه بالليس فرفع بها الاسم اليه  
 انجز فالغرض بيان تقديره في لغتهم ووجه راعوها في اعطاء  
 حكمه ليس في العمل والمصنف بعد ما طبع بهذا الكلام فكذا قال بوساطة  
 المبالغة في التشبيه على الوجه الذي عليه مبنى الاستعانة كما عرفت من انه  
 صالح ففعل المشبه من جنس المشبه ثم يفرق المشبهين بالذكر فيكون  
 استعانة بصرحيته او المشبه به انما سمى مرادف لاسم المشبه به فكلو  
 استعاره بالكناية واعترض صاحب الايضاح بان نظم الجازي العقل في  
 سلك الاستعانة بالكناية على الوجه الذي ذكره فيكون ان يكون المراد  
 بعيشه في قوله تعالى فهو في عيشه راحية صاحبها لا بعيشه وبما

قوله تعالى خلق من ماء فاقن فاعل الدفق لا المني لما سبق من ان الاستعانة  
 بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به والظاهر انه لا حق لمؤلفه  
 هو في صاحب عيشه وخلق من صاحب ما وان لا ينضم الاضافه في جوفلان  
 منها صامم وليله قائم لان المراد على هذا المعنى فلا ينضم نفسه واصنافه  
 الشئ اليه نفسه لا ينضم وان لا ينضم الامر بالانقياد في قوله تعالى او في ايها  
 على الطين وبابنا في قوله تعالى يا عباد الذين لا يصدقون ان الله تعالى  
 له والخطاب معه وان يتوقف جواز التركيب في قوله انبت الريح البقل  
 وسرتمني ورويتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على الاقل الشر  
 لان اسم الله تعالى في نفسه ومعلوم ان هذا التركيب شائع من غير  
 ممن يقول بالتوقف او لا يقول والوارد من الظاهر الانقضاء ما ذكره متفق  
 بمثل لقائه صامم مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لان ذلك في النسبة بين  
 جمل الكلام في الاستعانة ولهذا حصل جوراسي بقلان اسدا ونحوه ليقين  
 منه اسد تشبهها بالاستعانة والجواب عما ذكر من لزوم المفاضلة بين  
 على حرف واحد وهو انه معلوم قطعا ومذكور في كلام المصنف صرحا  
 ان المراد في الاستعانة بالكناية بالمشبه هو المشبه به ادعاه لا حقيقة  
 على ما قال في موضع من الكتاب ان المراد بالمشبه السبع باقعا لا السبعة طفا  
 وفي موضع اخر انما يدعى اسم المشبه مرادفا لاسم السبع بارتكابنا وبل  
 وهو ان المشبه قد دخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبه وحسنه  
 لا يلزم الا ان يكون المراد بالمشبه صاحبها بادفا الصاحبه طفا والنهار  
 الصامم بادفا الصاحبه له فلا يلزم من سناد المعنى ولا مضافة الشئ اليه  
 ويكون الامر بالانقياد والبناء لها ما انكره ما انه موقد وبيان وجعل  
 جنس العلة لغو الملائمة ولا يكون اسما للريح مطلقا على الله تعالى بل على  
 القادر المختار اذ عا والله تعالى قادر مختار حقيقته فليس هذا الا عا  
 كون اسما للريح مرادفا لاسم القادر ولا عا فيه ومن القدر ان المباح  
 من الحمل على الاستعانة فهو ذكر الطير فين على وجه يكون فيمرا حجة التشبه  
 وليس في بيان ذلك الا في انه جعل القر في رازان على ان اسعاد  
 مع ذكر المشبه بالغير في رازان على ان المشبه به ليعا عن فيه شخص صامم  
 مطلقا ولا ينضم لفلان نفسه من غير اعتبار الصوم وقد ينافي في لزوم  
 كون المراد بعيشه صاحبها لما ان التشبيه الجازي في اسناد راحية الى



ان الغير فلا يلزم الاكون المراد به صاحب العيشة ويكون المعنى هو في حقه  
 وامن صاحبها وكذا في ما ذكرنا فيكون المعنى خلق من ماد افق صاحبها  
 واما انما هذه المناقشة في بيان صايم وليله قام بان الاستعانة في الصاير  
 المستند اليه صايم وقام لان بشاره وليله فلا يجدى نفعا ولا مانع  
 في قوله تعالى فارجع بخارجهم وقوله صايم بشاره وقام ليله وقوله لشار  
 وقام ليل وعمل هي واما الدخ بانه يجوز ان يكون المراد بالعيشة اصحابها  
 ويكون المعنى هو فيهم ومن حلقهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص  
 والمسمى الى الاسم وكل ذلك قد دفع الثالث بانه يجوز ان لا يقتصر الجواز في  
 الاستناد بل في المستند بان المراد بيا وقد بان فربما لا يقاد وبان الاستناد الى الكلام  
 على جعل الجواز العقلي مردوثا الى الاستعانة بانكايه وفي كلامه اشار الى ان  
 الامر للوزير بيتا القصر بجواز عقلي هنا وان كان انكل بيا على الفاسد وهو  
 ان يكون المراد بالمسبب المشبه به حقيقة قوله واني خبر اجعل ما عطف  
 عليه افعي وينقسم وبنا حال منه او مفعول له وقوله هذا هو في الجواز  
 العقلي وقوله وان في الاستعانة التبعية وقوله من الجواز راجع الى الحكم بنبه  
 من باب الجواز بالكلية يعني لاجل الاقوال الثلاثة اجعل الجواز كله لغويا ونفسيا  
 الجواز كله صدي هكذا والالهي جعل الجواز كله لغويا لا يقتصر الى القول بالاجز  
 وقوله هكذا في موقع المصدر والى مفيد وغير مفيد بل منه اي اقتساما  
 الى مفيد والى غير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستكن في ينقسم لوقوع  
 الفصل عند سقط في هذا الانقسام الجواز العقلي والجواز الراجح الى حكم لا كله  
 والاستعانة التبعية وبني جعل الاثبات امر محققا موجودا وورد الاشكال  
 بنطقه حال فان التعبير به من الامر المعتمد الوهمي قوله بالاستعانة التبعية  
 وبني جعل الاثبات امر محققا وجود الاستعانة بانكايه يد ونه التحليله  
 ولم يتوخى الترتيب والجر يد لا ينافي اوصاف الاستعانة بانكايه كونه  
 واحوالها لا اقسام ذابته لها والبا في قوله بتحصيل اقسام الثلاثة متعلق  
 بخبر وفي موقع المصدر باني ينقسم كل من التحصيل والتحليله اقتساما مقبولا  
 وملتصا بتحصيل اقسام ثلثه من ذلك الانقسام لا اربعة من سابق الى الوهمي  
 من حزب الاشياء في الاثبات وذلك لان الحقيقة المحققة للتحليل والتحليله  
 المحققة للحقيقة واحدة لا يها رب الا بالعبارة بل انما المراد من العال ايضا  
 وهي الاحتمالية للحقيقة والتحليل وقوله بتحقيقه بالقطع جازي بدل من اقسام او

رفع خبر مستند محذوف اي الاقسام هذه **قوله** حقه الحقيقة المحققة  
 عند اصحابنا بانه كل جملة وصفها وبنيتهما على ان الحكم الذي افيد بها كان  
 على الوجه الذي هو عليه في العقل وما في ذلك الحكم موقفه عند العقل فوجد  
 الجواز الجازي الحكمي كل جملة خرجت حكم المقاد بها عما هو له في العقل الى غير ما هو له  
 يعبر من التاويل اطلاق الموضوع على الحكم مطلقه تشبيهه ان يكون اصطلاح  
 المطلق ووجه رجحان الحد الذي ذكره المصنف ما سبق من بيان ثوابه  
 القبول مثل قوله الله هو في البيت الى بيع العقل وقوله الجاهل سقى الطيبين  
 المرين يخرج عن حد الحقيقة لان الحكم فيه ليس على ما هو عليه في العقل فلا  
 يكون باعها ومثل قوله المعتزلي خلق الله الاضافات كلها مجازا وبان السبب  
 البعيد واصل له الكافينا وبان انه المكنى للشيطان من اصله لا بدخله  
 فلا يكون ما ينفك ويخرج من حد الجواز فلا يكون حاصرا **قوله** الاصل  
 الثالث من علم البيان الكافية ظهر في تقرير الكافية طريقان احدهما انه  
 استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز اذ اراده الموضوع له وثانيهما  
 انه استعمال وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون  
 مقصودا بل لينقل منه الى غير المطلوب والمقصود والاول وفق ما سبق  
 من اننا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة في كذا حتى يكون العرض الجازي  
 طلب دلالة عليه والثاني مما سبق من كفاية من قبل الحقيقة وان  
 المراد فيها من الكلمة معناها ومعنى معناها جميعا وبيان الكتاب بحقل  
 الطوبى لان حاصلا ما ذكره لا راسي لينقل منها الى المطلوب وما في ذكر اللفظ  
 الثاني على اللان مراد منه معنى اللزوم او مراد منه معنى اللان لينقل  
 منه الى المطلوب وهذا اظهر وبكلامه فيما سيجي اوفى وفي قوله ترك الصريح  
 انسان الى تقابلها والى كون الاصل هو الصريح والافليس اليه كثير  
 حاجة مع ما فيه من اخذ احد المتقابلين في تعريف الاخر كالزوج والفرد  
 وهو يحلون حد امي تعريف الشيء ما يبا وبني في الجلا والحفا وقوله الى المزدك  
 اي الى الامر الذي تركه الصريح بذكره وهو اللزوم وكل ما صرح به حيث  
 قال لينقل منه الى ما هو ملزوم وهو طول القامة واما ظاهر عبارته  
 فنقتضي ان يكون المترك هو الصريح بذكر الشيء لا يخفى ان اكثر ما يستند  
 من اللزوم في هذا الباب عامي واعتماد على بل اذ بان لا عقل وحقيق  
 وانهم يعنون باللام ما هو بمنزلة التابع والرفيع والمجرب وما هو

الموضوع له



بمقتضى المتبوع والمردوف كطول الجاد لطول القائمة ويوم الضحكة الخدم  
 وخص بها العرب لان هذه الكتابة اغا وقتت في كلامهم واما في كلام غيرهم  
 فربما يحل هذه الكتابة عن الكسل والغفلة ودلالة كنى عطف على ما فيه من  
 اي في هذا النوع وذلك اشار الى الخطا طروق النسخ وقوله كيف ما تركت  
 اشار الى الوجه الداخلة في الوصف من تراكي الحروف الثلاثة وهي ربعة  
 لان الوجه الممكنة ستة تقدم الكاف مع النون ثم اليا ويا والعكس وتقدم  
 النون مع الكاف ثم اليا ويا والعكس وهذه الاربعة موضوعه وفي لكل معنى الحقا  
 وتقدم اليا مع الكاف ثم النون او بالعكس وهذه ان معملان والكوف مع كنه  
 وهي علم صند ربا ليا واما والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب  
 في الكنى الخطا طروق النسخ بالاسما الاعلام مع انها ايضا علم ومنه  
 اي من قبل نكي في المدوكات الرمان والجماع يتقدم اجمع جمع جاحية  
 وهي الخا وانه المتساوية من جاحه واجاحه استاصلة الحلة النازلة على فيه  
 اي ابتداء الرمان العلم فوج المرأة والكفر لم داخل الفرج قبل هذا على سبل الا  
 الاستعان فاصل العلم الحشبه التي بحمل الحايكة القزل فيها حتى نسي وقد  
 اصابه الحرف في السعد من انك بمقلوب الكين من اخر زعم النسخ بلوطة وهو  
 فضلا لان يرتكوا مصدركم وف اي فضل وفي الاحراز من النسخ بلوطة  
 عن ارتكاب معناه مجازا اي استقى الارتكاب بالكلية والذي بقي منه هو  
 الاحراز في التلغظ ففعل المعمل من يهود الى الاحراز وان يرتكوا استدير  
 حروف الحروف جعله فاعل المعمل فهو **قوله** ثم ان الكتابة متفاوت لا اري  
 لاياد هذا الكلام في هذا المقام وجها سوى انما ذكر ان طاق الكتابة في  
 الخا وكان بعض اوادها معاله فوج وصوح بالنسبة الى البعض كان مقلنة  
 ان يتوهم ان ليس في الكل معنى الخا ازال هذا الوجه بان التفاوت زيادة الخا  
 ونقصانه لا يحل بما ذكرناه من اشتراك الكتابة في معنى الخا وانه لما ذكرنا بشر  
 باسوا كل الكتابات في معنى الخا بامر الى سبل التفاوت في ذلك ليلاي يوهز  
 عدم التفاوت بناء على ان الاصل هو الواطد وذا التشكيك وهذا يظهر وجه  
 ذكر التفاوت دون الاختصار وان كان ليراد كلمة التفاوت معنى الاختصار  
**قوله** احدهما ان الكتابة لا تافا في ارادة الحقيقة الى المعنى الحقيقي للفظ  
 بلقطها اي لفظ الكتابة يشير الى انه يجوز ان يمتنع ارادة الحقيقة بدليل من  
 خارج كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي كناية عن الملك والعظمة وهو

للمتقنين

تعالى ولا تظنوا انهم يوم القيامة كتابا عن ايمانهم ومدم اكرامهم وترك  
 الايمان عليهم والاحسان اليهم ذكر صاحب الكتاب في ذكره كوني في موضع آخر ان  
 مثل هذا الكلام في حق من لا يجوز عليه النظر جازا البتة في حق من يجوز كناية  
 فعلم انه يعتبر في الكتابة جواز ارادة الموضوع له في ذلك الحيل ولا يكتفى  
 بالجواز في كل امر وهذا ارادة عتيق تطلب من جواشي الكتاب واما في  
 الجواز فيمتنع ارادة الحقيقة لفظا لجواز لكونه مشروطا ومقرونا بتوحيده  
 ما نفع من ارادة الموضوع له حتى ان ذلك ما حوذه من تعريف الجواز سوا  
 في ذلك الجواز المرسل مثل رغبا الغيث والاستعارة مثل في الجواز اسد وهذا  
 معنى قوله واني اي وكيف لا يافا في الجواز ارادة الحقيقة والحال ان الجواز ملزم  
 لقرينه معانده اي متباينة لارادة الحقيقة وكل ما هو ملزم ملزم لها وفي  
 التي من ان ذلك التي لا واجتمع معه لزم اجتماع المتباينة ضرورة  
 امتناع الملتزمين من اللازم وبما رة اخوي كلا وجده ملزم معانده التي  
 وجده معانده التي وكلا وجده معانده التي امتنع وجوده كنه في كلا وجده  
 ملزم معانده التي امتنع وجوده ذلك التي **قوله** مني الكتابة على الا  
 من اللازم الى الملزوم وقد شربنا الى ان معنى الملزوم هنا الانتقال في الجملة  
 سوا كان بناء على كذا وعقل او مادي او اعتقادي او ادعائي وان المراد  
 باللازم ما هو معتزلة التابع والردية وقد سبق ان طرقتا للاشتغال  
 من اللازم الى الملزوم لما تنقص بواسطة العلم بكونه مساويا لللازم  
 او احسن منه وسيجيئ ان الانتقال من اللازم الى الملزوم بعد مساواته  
 اياه فيكون مثلا من منضم الانتقال من الملزوم الى اللازم اذ ذلك معتزله  
 الانتقال من الملزوم فاعلم ان الايضاح بان اللازم ما لم يكن ملزوما ما يتبع  
 ان ينتقل منه الى الملزوم فيكون الانتقال في الكتابة ايضا من الملزوم الى  
 اللازم لمرزوب شي على ما ذكر المصنف ولم يقدح في كون الانتقال في  
 الكتابة من جهة كونه لازما وان كان مساويا **قوله** لا يخرج عن امتنا  
 ثلثه بحكم الاستقراء تتبع مواد الكتابات وان شئت بما تشبه انصفا  
 وهو ان اللازم الذي ينتقل منه معناه الذي لتابع للتي بمقتضى الوصف المختص  
 ولا محالة قد يكون لذلك التي صفات احرفان كانه قصد الانتقال الى تلك  
 ذلك الموصوف فالعسر الاولنا والى صفة اخرى له فالثاني والى اخفها  
 الصفة به فالثالث والظاهر ان المراد بالصفة المعنى العام بالغير



لا التفت الضوي **قوله** القسم الاول في الكاتبة المطلوب بها نفس كونه  
 لا اختار في انه لا معنى لارادة كلمة في وما يقال ان القسم الاول كل والكاتبة  
 المطلوب بها نفس الموصوف جوي والكل حاصل في الجوي لما لا يستحق ان  
 يصح اليه المحصل بل لوجه ان لا تسمو الموهوبة انما هي المطلوب بالكاتبة  
 لا الكاتبة وكانه قال فلزيت الكلام على ثلاثة اصنام لبيان الكاتبات هـ  
 المطلوب بها الامور الثلاثة وفي قوله احدها طلب نفس الموصوف وتابها  
 طلب نفس الصفة سماح ظاهر لان المطلوب بالكاتبة ليس هو المطلوب  
 بل الموصوف والصفة على ما صرح به هنا وحاصل القربة ان تكون الصفة  
 خاصة موزدة والسيد ان يكون مركبة وكذا اعتبارها من تلتحق عنه هـ  
 امور وقوله عارض من وقوع صفة اختصاص وقوله اخر مفعول ضم اي  
 يضم الي لازم لازما اخر واخر واعتبره من الاختصاص لان الصفة  
 من حيث هي لا يتناول الاغذات مبهم غاية الاجماع حتى ان مثل القدم  
 او الواجب الوجود مع ستة اختصاصه بالواحد المعنى لا يدلل الا على  
 شي ما له القدم والوجوب فان قيل قد يكون للوصف الواحد وسأ  
 فتكون بعيدة والمركبة من عدة امور اختصاص ذاتي بلا واسطة فتكون  
 قريبة قلنا المراد بالتقريب ها هنا ما يكون باعتبار سهوله اخذ ما جعل  
 كناية لعدم احتياجه الى تكلف الضم والتفريق وبالبعد خلافه بخلاف  
 القربة والسيد في القسم الثاني لان المراد بالتقريب هنا ان يكون بل  
 واسطة وبالبعيد ما يكون بوساطة **قوله** متوصلا الى انه مضان  
 صيغة مبالغية من مثا فنه يصفه ومعناه الكثير الضياء فله الحسن القيام  
 بامرها ومن كان كذلك يلزمه كثرة الاضياء **قوله** وهو اي الفرق  
 ان الاول في طول مجاده كاتبة سادجه لا يشوبه شي من التصريح لعدم  
 اسناد الطول الى الرجل ولا الى صفة وان كان طول الخاد كاتبة مشتملة  
 على تصريح ما لا تسمو الصفة الصفة الى الخاد ولا به لها من فاعل لزم  
 ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل مثلا وهذا تصريح بنسبة الطول  
 اليه والدليل على هذا انك تقول زيد طويل مجاده وهذا طول الخاد  
 بتذكير الوصف فيها وكذا في النسبة واجمع بافراد الوصف لعدم  
 الضم فيها وكونه مستندا الى الفاعل الظاهر المذكور وعند الاضطرار  
 نقول هند طويلة الخاد وها طول الخاد وهو طول الخاد بتا من هو

ونشيت

ونشيت ونجمه لما فيه من الضمير العائد الى الموصوف وهذا كما ان قوله  
 نقالي حتى تيسر انك الخط الاسين من الخط الاسود قد خرج بقوله من  
 الفجر من باب الاستعانة الى باب التشبيه فلهذا هذا بالاضافة واعتبار الضمير  
 من الكاتبة السادجة الى كاتبة المسوية يعني من التصريح فلهذا امر بالامل  
 والاستعانة في ادراك ما ذكر بالبحث عن يد كبر الوصف وتاينه وتخطا  
 ما يتقدم في باب التشبيه في الالية المذكرة وقد حتى على بعضهم وخدمه  
 الاستعانة باستحضار ما ذكر في هذه الالية فغير الشبه هكذا وان كان في  
 كاتبة مشتملة على تشبيه وقال في تفسير ما شافا فان قيل كيف جاز  
 اسناد الصفة الى ضمير الرجل مع انها فاعل المعنى عيان عن المضاف اليه اعني  
 الخاد قلنا من جهة كونها في اللفظ جارية عليه جزا او ضمنا او حالا  
 وفي المعنى والاعلى معنى له في نفسه سواء كان هو الصفة المذكورة  
 نحو زيد حسن الوجه فانه يوصف بالحسن بحسن وجهه او غيرها نحو زيد  
 ايضن الحيقاى شخ وكثير الاخوان اي متفقونهم وكثير الاضياء اي  
 مضيا في خلاف زيد احرر منه فانه يقع فيه الاضياء كما يقع هذه قاعدة  
 الغلام بخلاف حائلة الوشاح اي هبنا فان قيل فاعلمتة بصرها  
 بمصاحبت استل على اسناد الوصف الى الضمير كما جعل الخط الاسين والامور  
 تشبهها بمصاحبات استل قلنا لا هنا في المعنى صفة المضاف اليه قطعاً  
 واعتبار الضمير انما هو مجرد رعاية امر لفظي هو امتناع خلط الصفة عن فاعل  
 مرفوع بها على تلك اذا تحققت فالمستند الى الضمير هو طول الخاد لا مجرد  
 الطول **قوله** وان هذا النوع القريب الذي يكون الانتقال من قريب  
 اللوازم الى بلا واسطة تارة يكون واضحا ينتقل منها الى الذي هو المطلوب  
 لسريعه وبادق نظر كما في مثال طول الخاد وكثرة الاضياء وتارة يكون  
 خفيا يحتاج الى مزيد نظر ولا يطلع عليه كل احد كالكاتبة بعض القفا عن  
 البلاهة فانه لا واسطة بينهما في اللزوم لكن الطول بذلك يقتضي مزيد  
 تأمل وكثرة نظر وكذا عرض الوسادة اذا اعتبر بالصفة الى الاستعانة  
 منه الى عرض القفا يكون في بياضها لعدم الواسطة مع قلنا الوصوح  
 بخلاف ما اذا اعتبر بالصفة الى البلاهة فانه يكون بعيدا لوجود الواسطة  
 فاعلم ان لا تضاح بان هذا كاتبة بعيدة عن البلاهة لا قريبة من هذا كاتبة  
 ليس بشي واعلم ان مثل هذا انما يحسن الاكثرت الواسطة كاتبة شائعة



مشتهرة انما الصب الصراخ مثل بعض القفا بخلاف كثير الجمر او كثير اسواق  
 الحطب تحت المقدرة فانه لا يقال ان كثير الرماد كايه عنه بل عن المصنف ولو قيل  
 عن كثير الاضياء فان في كايه عن المصنف جاز وما جعل جزا القزعة والصب  
 ان مع الفعل مثل ان يتيق وان يتكلم وان يتعل من السماع الشايع الدناج  
 فيما بينهم نظر الى حصول المقصود في مضمونه كما يقال الشجاعة ان ركب فرسه  
 وراحته راحته وتخص المعركة ولا عامي المهلكة ومخوذلك وان سبت رده  
 الى انظار فعل حدث المصنف او حرف الجواز واثبت في ان يتعل  
 ومبنى اعتبار اقربا للوارد وساطة للوارد المستسلة على ما هو المحقق  
 في الكايات اذ لا يوجد مطلوب ليس له الا لازم واحدا ومطلوب مختار  
 في لازم واحد وان وجد في القليل المطلق بالعدم **قوله** متوصلا بذلك  
 اي بما لا يكلب موزولا لفصل ال كونه اي كون الموصوف بها مضافا  
**قوله** وما يلكا حاسر طية لا يجرى العمل بها مستلخا السطر مع الجوا  
 لكون العايد في الشوط المهر رموت الكلب دون بياحه من قلة صبح  
 على البرد وقيل هو الكلب اذ اصوت للعض في نجاد اصوت للاعلام المرصدة  
 موضع الرصد اي القرب وصير يصير بطون بالليل للكلب ود وعضا  
 للداروله ونا فيه ومشاهدته للكلب وساجته مقصد اقايا في اقارب  
 جمع ادنى واقاصى اي ابا بعد جمع اقصى المتليات التوق التي تليوها اي  
 يتبعها اولاد ما يقات المتكاثرة اي صارت ذات تلواي ذات يتبع  
**قوله** اقوي من صرنا اي من قصده صرنا كما يقال الداعي الى العزب  
 هو التاديب **قوله** قبا لك البعات ما تموله ذات اهل اي ذلك الان  
 اسارة الى الان الذي فوق ان لا يرا بالابتغال لا يرب والاول مقدر  
 اساءة الثاني صنفه لسه وصير عنه ومشاهدته للكلب **قوله** هـ  
 واتصال اياه به واتصال مشاهدته معناه كونه مضافا لبعض  
 متا اليه غير منقطع وكذا جعل قوله ساسا بالاتصال اي على الدوام من  
 غير تقطاع السدة باب الدلالة التثنية التسمية المبالغة في المطالب هناك  
 اشارة الى شدة عهدها لغير روتج بثوبه لم به واما **قوله** نراه الى الكلب  
 يكله اي يكل الكلب الصنف من اجل جبه الصنف والحال انه اعم ليس من  
 شانه الكلام ووجه زياده اللطف ان مقصده ان يكله مع عدم التقيد  
 عليه اهزب من اسه واقرب اليا شه فاذا فيه **قوله** لا يمتنع من استع

الله بكذا اي مقصده المموذ في الحد يثبات الشايع من الظبا والابل والجل  
 جمع عايد والمفصل له الناقة اذ فصل عن الام وقربا لاجل كايه عن  
 سره دجها وصير لها ومضاهها ومشاهدتها واستنباسها ولله نصيبا  
 للموذه وصيرها وياها وحركتها للمضال والمرفوع في تنتم للعود  
 والمصوب العايد الى الموصول محذوف **قوله** القصر الثالث في كايه  
 المطلوب لها يخص الصنف بالموصوف اي شبيهها اليه واباها له ونشيد  
 به وحاصله ان التخصيص بالذكر والدليل على هذا انه جعل في سورة القصر  
 بالتخصيص مح مج الحشر وابن الحشر مح نظامه للاحصر فيه وقوله  
 كما هو متعلق بقوله ان لا يصير تخصيص الصنف وقوله او ماري تو حنج  
 وبيان كون التخصيص في الامثلة السابقة مصرح به يعني ترى لو ضعف  
 المكث به وهو طول القامة المكث عنه بطول الجاه من جاني السنة الزيد  
 يعني ان هذا المعنى منسوب الى زيد مخرجا وان كان المضاف الى مخرجا  
 بحسب اللفظ هو طول القامة بل الجاه وقوله ما ذاصنع في موقع الجوا  
 لقوله من اراد وهو في التحقيق جازان في قوله فانه ومن متعلق بما ذاصنع  
 لكون الاستقام لاطل حقيقة وقوله جمع الى اخره بدله وبيان لما صنع  
 ولما لم يصنع كون الصفات في القبة تبعاً لموصوفها كان هذا من قبل الكا  
 دون المحاذية كونها في القبة المصروفة على ابن الحشر مما يقتل الله من  
 منه الى اتصالها به وقوله فليس بذلك يعني ليس من قولنا الجدين ثوبه  
 وانكروا من زوبه بصرح بانيات الجدين وانكروا للورد من ليلام من اضافة  
 الورد الى الله المصريح باضافة الوصف اليه كما في طول الجاه ونحوه  
 قيل زيد كرم رده لاشبهة ان يكون مثل زيد طول الجاه والجل الشرا  
 بجذ الرجل بالضم فهو واحد ومحمد قال ابن السكيت الشرف والمجد كونا  
 بالالا يقال رجل شريف ما جده ابا مقدمون في الشرف والحب  
 والكرم يكون في الرجل وان لم يكن في الابا ووجه كون هذا من قبل  
 الكا به دون المحاذية انه لا يمتنع ثبوت الصفه من الثوب من متعلقه  
**قوله** ان شئ الجدل لان العتيد من اثبات المصاع له وكونه لفظا  
 نظاما معتد وكون مناط ذلك العقد هو جدد المجد على ان الاضافة  
 تقتضي ذلك نظرا الى كونها اشارة الى نفسه محضونه حاصله لاشابهها  
 وان استعداده وامر الشئ يقتضي ثبوت اصله كل ذلك بحكم القوي والذوق

قوله ومثل ان يدين في الجمل لا يكون  
 ال في اتصال صفة الشئ والصفة نقلت من  
 عن غير المموذ على الاول من نحو المضاف



وقد قيل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وقوله وبه يترتب اي  
تترتب ان العبد المجيد على اعتنا به بشان المحمد ومحبته المحمد لان الانسان لا  
يترتب الا ما له به اعتنا واليه ميل ودل ذلك على انه ما جحد لان مسا على الرجل  
اعاثرين محمدا لا محمدا غير وقد اطلب حقيقة المحمد واما بقا ابن العبد على  
ان يترتب المحمد في الاعتناء به معصو بان على ابن العبد والاعمال الاحتياج  
الذواحم والطلاب لا يطلب الامانة ليحتاجه وفي العبادات اشارة الى ان  
الاختصاص من ههنا بمعنى القصر لا مجرد النسبة ووجهه ما ذكرنا واما وجه  
احكام هذا التخصيص وما كيد هو ان العالم بهذا الاحتياج والاختصاص  
فقط حقيقة المحمد المذمومة ليس من شأنه العلم والادراك بل يجمع فزاده على ما  
يعتد للمقام الخطاين وبين ما ذكرنا هذا الله والادعاء والتزين وطلب  
الباعث من تواريع ذلك الاختصاص من وروادفه فيكون الانتقال منها الى الاختصاص  
كناية مطلوبة بالما يخصص الصفة بالموصوف وحاصل معنى البيت ان الشا  
جعل المحمد مترقا في المال نظر الى ان مال الترمي الى الترمي بان العبد جعل  
تزيينه بان العبد اختصاصا بالمحمد بد على طريقة قوله تزيين الاولاد بطلا  
اذا حصل له فاذا ذكر ذلك على طريق بيانه القصر كما هو المذهب وان اريد  
الاختصاص بمعنى محمدا النسبة اليه فالامر اظهر **قوله** بيئت بمجاهدين  
اللو يبيتها من قبل تكثير الرما في ساحة عمر ولان البيوت تسمى بيعة الكاه  
من اللوم كناية عن وصف العفة واسماء ذلك الى بيتها كناية عن اختصاص  
ذلك الوصف بها بمعنى بسطة اليها وقوله اذا ما بيوت بالملازمة حلت  
منها في القلب اي طلب الملازمة بيوت او من باب اشتغال الارواح شيئا بملامة  
**قوله** فاجان اي لم تجاؤن فود من افراد الجود والاجل وانه اي في مكان  
دون مكانه ولكن يدور حيث يدور تعريف المصنف ان المصراع الاول  
كناية عن وصف اجتماع الجود وود من توريده والمصراع الثاني كناية عن  
اختصاص الجود به ونسبة اليه من جهة انه يصير حيث يصير وليس  
كناية بغير محبة لانفا رقة فود من فزاده وسعهم على ان كلام المصنفين  
كناية عن اختصاص الجود به ومعنى الاستبعاد ان الاول بطريقه لا  
نفارقه والثاني بطريقه انه لا يفرقه كانه قال لانفا رقة ولكن لا يفرقه  
ولما جازى ليعرف لانفا رقة عدم المنافرة للاستلزام الاختصاص من  
الاحتمال ان لا يكون الجود موجودا فيضد في نفي الفارقة والمصراع الثاني

لرفع هذا الاحتمال فيمنع البيت ثم الاختصاص واستخير بانه لا  
عبر في الخطايات مثل هذه الاحتمالات فتقوله بتبها على بقا وقاله  
اي التخصيص بقا ان يجوز من وجه فود من افراد الجود على انه لو تجاوزه  
لكان قائما بجود وود من وود انه من عتيق قيامه بنفسه لكنه لم يحل  
في مكان دونه لم يجاوزه ولمثل هذا من دعوى اللزوم ونفي اللزوم قال  
ولا حل بمعنى لو حل فود من افراد مكانا دونه فكان مجاوزا اياه لكن الا  
منتق لا يفرجوا ون فود من الجود فتقوله فاجان جود نفي اللزوم  
المطلوب في مكان دونه ليقضي اللزوم وقوله ولا حل دونه نفي اللزوم  
المجاوز لبيت انتا ون لكن لا يخفى ان مثل هذا البيان يكون دوريا وال  
ان يقتصر على احد الامر من فيقال ان قوله فاجان وود هو الله عوى وقوله  
ولا حل بل ان له نفي لادراجها ونافي ما يجاوز فود من افراد الجود لانه  
لو تجاوز محل في مكان دونه لما مراجه اللزوم منتق لانه لا يوجد كما  
دونه وقوله كناية معقول له بقوله تنبتا او قوله نفي وجميع ما سبق  
من الاحتمال وذلك اشارة الى عدم جواز الجود اياه وعدم مرحوله غير  
وصير يوزعه وتقسيمه للجود وقوله يخصصه اي الجود من احد اي من  
بعد نفي تجاوزه اياه وحلوله عن جهة منتق بالما المجد ووجه وهو  
حيث يصير المجد ووجه بعد ان عرف الجود بلام الحقيقة المصدق والمقام  
الخطاين الاستغراق وبيان ذلك التخصيص وتفسيره انه قال ولكن  
يصير الجود حيث يصير كناية بذلك عن ثبوت الجود له لا يفرقه بالربا  
وكان معه حيث كان منتق هو به لا محاله ومن يخصص موقعها  
ومكانها الذي يظن انها فيه وللالالة على ان هذا انما ورد توصيفا  
وتاسيسا لما في البيت لم يقل ومنها اي ومن لا مثله بل منه اي من  
هذا القليل من التخصيص لغرض الكناية عن الثبوت **قوله** وقد  
يظن بعض ان ما ذكرنا من الحصر في الاقسام الثلاثة انما هو بالنظر  
الى كناية واحدة وانما ان يكون في كلام واحد كناية او اكثر لثبوت  
منها او اكثر فنحن لا نمنعه وهو لا يقدح في ما ذكرنا كنايةا بل كثر الرما  
في ساحة عمر واما في كثر الرما في ساحة من هو علم في كثر كناية  
من عمر ونقص الثلاثة **قوله** واعلم ان الكناية في الشعر الثاني وهو  
ما يكون المطلوب لبيان نفس الصفة والثالث وهو ما يكون المطلوب



لها نفس الصفة والثالث وهو ما يكون المطلوب بها خصيصا للصفة  
 بالموصوف وقد يكون سوفا لاجل الموصوف المذكورين كقولنا  
 له او عن اختصاص الصفة المذكورة به وقد يكون سوفا لاجل الموصوف  
 غير المذكورين كقولنا يكون عن صفة له او عن اختصاص صفة به فالاول في القسم  
 الثاني المطلوب به نفس الصفة كما يقول فلان يضل ويترك عن نفسا  
 الى انه مومن ولان ليس الغيار قصد الى انه يهودي ومن القسرات الثالث  
 قوله ان السجدة البيت وسائر الامثلة المذكورة لخصيص الصفة  
 بالموصوف والثاني في القسرات الثاني كما يقول في عزم من يودي الموصوف  
 هو الذي يضل ويترك ولا يودي اخاه المسير كانه يترك الصغار عن الذات  
 منسوبة لتبعه عن المودي ومن القسرات الثالث قوله تعالى هذا الذي  
 الذين يوسون بالحب اي مع الغيبة عن صنع النبي صلى الله عليه وسلم وعن  
 جماعة المسلمين فصدق بطريق الكتابة الى النبي كونه الكتاب هدي لنا فخرج  
 الذين انا لقوا المؤمنين اموا قالوا امنا واذا خطوا الى مشا طيهم قالوا التمسكوا  
 انا عن مستهرون وهم غير المتقين الموحدين عن خلاصنا الى الله على هذه الامثلة  
 والمناجاة والغيب على معناه المصدري واما اذا جعل الباطنة لوصف  
 والغيب بمعنى الغائب او خفي الغيب مراد به ما هو غائب عن الحواس من  
 الله والملائكة واحوال الخضر ونحو ذلك فلا تعريض **قوله** كما ناطق  
 اسر القويين عليها عنا بها اما العطا فلان الاشتقاق واما معنى فلانه  
 يقال عرفت فلان بلان الى ما قلت قوله وابنه نفسه فكذلك اسر  
 به الى جانب وترب جانب اخر ومنه المعارض لالكلام وهو التورية  
 بالشيء عن الشيء واصلة من العوض بالصم وهو الناحية والجانب لانه  
 تاني الى المقصود من جانب الكلام ولا حيلة قال في الكشاف الكتابة ان  
 تذكر الشيء بغير لفظه الموصوف له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على  
 شيء لم يذكر كقول المحتاج المحتاج اليه جيتك لاسم طيكة فكأنه اما له  
 الكلام ان عزم يدل على المقصود والمراد من الاشارة بالسفينة والحب  
 والصبر في امن اللوق وحسبك اية كافك وكون لا يورث سوى كرم  
 وصبر فانه يقوم اي عامر وعمر كاف اي ليس فيه خفا بخلاف نحو  
 القفا وحاف اسر فاعل من حق بالكسر واما الحق فمن خاضه يعني اخاه  
**قوله** كان اطلاق اسر الاما والاشارة عليها عنا بها لانه اظلم

يكن

يكن هناك خصوصية تقييد اسر المطلق لانه لا يشارة تطلق على كل من اتلو  
 والامر على ما مر وقيل انما عند الاطلاق يكون في حق الشيء القريب الظا  
 كما يقال اشارة اليه باليد او في اليه بالكف **قوله** وكقول الجبري عطف  
 على كقولنا في تمام مع تخطا لنا من بحراب الشرط واشارة بقوله ظاهر الى  
 انه فوق بيت لي تمام ويؤله كما ترى في قولنا لا طرانه اظهر وصح في  
 قوله من غلظ عظم بالظاهر من الجمع لانه استعان من العطف الى المعلول حيث  
 جعل كل صفة من علمه لوجوده اكره فيه والاشارة فيما سبق من المحل الى  
 المحل في معنى الشرط الى الشرط ولان في الاصل احتمال ان لا يحق لنا هذه  
 وكذا في اعني ان ياتين لبا سعيد لا لبا فاعلم ان ما ذكره من الاستعانة اليه وفي  
 الثاني حواله الى رتبة الخطاب الذي يما لبا فاعلم ان في الثالث اعانه كرس  
 اخبر ان في محيل على طريق الله فادون المحقق فبنيته طلبه ان يحلهم من الكلام  
 وبان يكون الغيب الشكر الا في كبح والمحمل انقطاع المطر وغير الارض من  
 الكلام يقال بله ماحل ومن ماحل قال ان المسكنة محمل للبله فهو محمل  
 ولم يقول المحمل وبما جاز ذلك في الشعر **قوله** سالت الذي هو العطا  
 والسحا والمجود صفة في الشعر صفة الفادة تسمى الارض من والاشارة في ظاهر  
 فهو ميمها في عطف اصح خطا بها خطا به الاشارة في كبح على لفظ المنكسر المعنى  
 للمقول من غوازه حمله على الغزل وهو الصبر صفة بومر اي مقته ان على  
 استعانة الامثلة المكافئة للزمانية ثم يتلوه عطف على اشارة وقوله في فاده  
 من عطف على الطريق والوجه جاز الى محلي ما ترى او يا ظهور وكلاهما محمل نظر  
 من جهة اللفظ او بالمستدلل على قوله فن جهة المعنى **قوله** واعلم ان العر  
 يريد ان بينه وبين الكتابة عموما من وجه لصفا في حق مثل المعمل من سبيل  
 المسنون المسنون من الصلابة في روح وحيث في وكفا به بدونه وهو كثر وقد  
 يكون الكتابة في مثل اذ يتيقن في عند القرينة الما لانه مراد به  
 الخطا به وسبيل فاده الشعر فانه حبيب يكون محال لكتابة واعتر  
 الاعتماد على القوانين في الكتابة لانه في المحاذ مشهور عن التوضيح خلا  
 الكتابة فان له محاذها الى القرينة قليل كما في هذه الصون لظهورها في  
 محذور الحقيقة الصريحة فان قيل استحال ضمير الخطاب في غير الخطاب  
 لا يظهر له وجه صحتها ولا وجود علاقة ولا انتقال من مظهر الى الارض او



بالعكس فكيف يكون مجازا والكناية بل ان وجه حمل قوله على سبيل الكناية وعلى سبيل  
المجاز على انه يشبه الكناية تارة ويشبه المجاز اخرى من غير ان يكون كناية  
او مجازا قلنا ليس المراد ان يحدد لنا الخطاب كناية او مجاز بل ان قولك  
اذ يتبين فستعرف كلامه على معنى يقتضيه به عند هذا الخطاب لسبب  
الانذار ويزيد به من كل من عند هذا الانذار وما يعتد به في المجاز والكناية  
فان اريد بهذا الخطاب وغير من المودع بقوله في الاحوال فكلاهما او يعتد  
غير الخطاب خاصة بملامحة المشاكلة في الالفاظ والالفاظ القرينة على ان الخطاب  
ليس مراد بها تركيب جازية الكلام لا في المعنى نفسه واما ان يكون كلامه  
دال على معنى دلالة صحيحة جازية على القاري من غير ان يكون جعقة في غير  
ذلك جريئة ولا كناية ولا مجازا فلا يعرف له وجه صحة فالله اعلم بالامر الكناية  
فان دل على معنى يجوز حمله على جازية الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وبما  
في الفرد والمركب والتعريف هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع  
الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والالهام في تخصيص اللفظ المركب  
كقول من يوقع صلة والله الى محاسن فانه يترتب بالطلب والوضع له  
حقيقته والامجاز او الالهام من جهة المعنى غير من اللفظ الى جازية **قوله** فتا على  
كيفية هذه الكناية والمجاز كالاتفاق في معاني المعنى وعلى هذه الدلالة وكما  
في كماله نفس نظائره ووجه ما شئت من التلويح وقد يمتدح على وجه  
القبول وكيفية التلويح حيث ذكرت ان اللفظ غير الموصوع له فقط  
فيما ذكرنا لا كناية وانما السمع يزيل ذلك على القاري فان التلويح قد يكون  
مع الكناية وقد يكون به ونظا **قوله** واعلم ان الالفاظ اللفظية  
وكذا اصحاب الصياغة المتعارفين لان معانيها تتصور بالمعاني بالصورة  
والكيفية المختلفة المناسبة للادراك من اللفظية بغير الالفاظ الصياغة  
للفظية على ما ينبغي كما قالنا جازيا انما الشعر صياغة وصور من التصور  
يكن لا يخفى على ان نسبة الالفاظ على جازية المجاز على الحقيقة والاستعانة  
على التشبيه والكناية على البصر الى على الكائنات تشبيه الى الالفاظ والالفاظ  
الالفاظ على الالفاظ في هذا الاتفاق حتى كما تدور من الالفاظ والالفاظ  
وان لم يكن لم يعرفه بالاسطلاحات ومباحث التلويحات وقوله بلغ  
من المبالغة دون المبالغة ومعنى ادعى امكن في النفس واشد تاييده

هذه

وذكر

وذكر الالفاظ والالفاظ والالفاظ تفتن وتخرج الكل الى دعوى الشيء وهو وجود  
اللازم بيمينته وهي وجود الملزوم وهي ترجيح الاستحسان وجه آخر هو ترك  
الاعتراض يكون التشبيه اكل من المشبه بلا دعائه من جنس المشبه به وانكار  
ان يكون شيئا غير **قوله** باعتبار واحد احتواءا عما اذا اختلف الاجزاء  
كما انه اذا كان شيئا ملزوما لشيء بحسب الوجود غير ملزوم بحسب المعنى  
او ملزوم بحسب العادة غير ملزوم بحسب العقل وهو ذلك مما لا يتحالة  
فيه **قوله** والسبب في ان الكناية بريدانا وان جعلنا معنى الكناية على  
الانتقال من اللازم الى الملزوم وهو راجع الى الانتقال من الملزوم الى اللازم  
بنظر على وجود المساوي ولو اعتقادا او ادعاء وحسب ان يكون كل منهما  
لا رجا وملزوما فيكون الانتقال في الكناية انما من الملزوم ويصير كدعوى  
الشيء باليمينه وهذا يتدفع الاعتراض بان اللازم من حيث هو لازم يحتمل  
العموم فكيف يصح الانتقال منه الى الملزوم وان المجاز قد يكون من الطرفين  
كما طلاق الغيث على النبات والنبات على الغيث يتا على لزوم احدهما للآخر  
فلا يكون كل منهما فكل الملزوم واردة اللازم بل احدهما بالعكس وهذا معنى  
لغير اطعوا بطرقت السماء نباتا اي غشا يلزم النبات في سلك رعي الغيث  
اي النبات الذي يلزم الغيث **قوله** هذا اما يمكن حق الكلام بهل  
المجاز والكناية لانهما المقصود الاصل في بيان وانما التشبيه وطبق  
لوجه من المجاز هو الانتقال واما ان الالفاظ المتعارفين هما ورت  
فيها انواعا فليها مباحث تليق بها وكل من التلويح وتربص الانواع وتذ  
وتطبيق النظم منها بالبعين وتوفيه كل من ذلك حقه على الوجه الذي  
توجد مقتضى صناعة البيان ثم وصي ان لا يمتدح في كلام السلف عن  
نظم الغرض وانما ان كلامه بالحق وداعي وعلى سبيل الاستعانة  
اجري وبالحمد والشاكري فعوله مع اني موضع قدح وطن وفي  
الصالح المتعارفين وصفت شيئا فاعظم دلالة اي طعن على وجود  
بذلك معزا واعظم منه في ذلك اذا عرفت وصحرت من شانه يتا ل  
عنه التي اذا فاته وكل جزم هو الاواد للتشبيه بفعل معنى مقول  
وجمها اخر اده لفظ المعنى وقواعدها للاصول والمراد بها ما ينبغي عليه  
الاصول التي تبني عليها جزيات المعنى ومنها بواها للاصول ونصوتها  
للاصول والارباب وتعارفها للقواعد والاصول واسلمها للفقهاء مع



وتلقظها للامثلة وهما للامثلة أو الملائكة وصحة نصها للشعب  
أو هذا النوع إلى الحال من أبا بن جمع أفان جمع في فعلوا جزاوا في  
أخره متعلق به ذلك جند المحذوف الجزاء إذ ذاك الاختراع محقق  
مهم أي من هذا الفن **قوله** وأما بعد ذلك وصنط الجمليات  
العلمية اللغوية المقصود الاصل من علم البيان **قوله** ولا بد له أي  
الثالث الذي هو الكتابة من ولا بد له على إرادة معنى المعنى مثل أن يكون  
استعمال كثير الرماد في معرض المصح وفي حق الخطا بخلاف ما اقبل في حق  
الحامو ذلك لأن السابطة الفهم من الكلام هو المعنى بالرمز ولا بد له إرادة  
معنى المعنى وحده وفي الجملة نعلم أنه لا بد له على جزء المعنى ولا بد له لا يتوصل  
قيامه لغيره لكن فرق بين الله لالة والآلة وإن ذهب بعض المحققين إلى  
أن الله لالة لا يكون هو والآلة **قوله** دون رأينا لأن الانقسام إلى  
الحقيقة العقلية والملائكة العقلية إنما هو إياها لا محاب إياها على رايه بالخارج  
كله لغوي وفي كلامه إشارة إلى أن المصنف بالحقيقة والمجاز العقلية عند المحققين  
هو الأستاذ وأما تصنف الكلام بها باعتبار ما فيه من الاستدلال وقوله  
على وفق عملك وعلك إشارة إلى ما من من المستعمل في الحقيقة والمجاز العقلية  
هو الموافقة والمخالفة لما عند المتكلم لا لما في نفس الأمر **قوله** ثم إن الحقيقة  
في الجملة إما أن تكون معروفة بالقادة مستلزم على لفظ اشتراط القول أي لازم  
يقال استلزم الشيء أو يطلب لزومه فهو مستلزم أي لازم وهو ذلك مستلزم  
الجزء لازم ولا يكون والاولى أي الحقيقة المقررة بالقادة لازم والجملة  
في الكتابة والثانية أي الحقيقة التي لا تكون معروفة بالقادة مستلزم  
داخله في التصريح ومعنى هذا أن كلام الكتابة والتصریح على أن  
يكون مفردا كما سبق في أول تقسيم الكلمة إلى الانقسام الثلاثة أي  
لما أراد معناه ما وحده أو غير معناه ما وحده أو معناه ما وحده  
معناه ما معناه ويكون جملة كما أشار إليه هنا بعد ما ذكر الحقيقة  
والمجاز في الجملة لبلاديوهم إحصاء من الكتابة بالمفرد على ما عرفت من  
التقسيم الأول فإن قيل قد مل ذلك التقسيم على أن الكتابة تقابل  
الحقيقة في المفرد ثم قال والحقيقة في المفرد الكتابة ليس كذلك  
كونها حقيقتين ويفتركان في التصريح وهذا مذهب بعض هذا قلنا  
أراد بالحقيقة في التقسيم المصريح منها لالة الذي يراد منه معناه ما وحده

وأما

وأما الكتابة فلا كلام في أنه لا يراد فيها المعنى واما الكلام في أنه  
هل يراد مع معناه المعنى أو يقتصر المراد على المعنى لكن مع جواز إرادة  
المعنى وقد سبق تحقيق ذلك ومنها على أنهم لم يعتبروا في الحقيقة إلا  
الاستعمال في الموضوع له وأما أن لا يكون للموضوع له مراد فلا  
ومهم من فهم ذلك وهو وبال الحقيقة مطلقا مقابل الكتابة فكل ما ذكر  
من اشتراكهما في كونهما حقيقتين كل اشتراكهما في إرادة المعنى منها من  
غير أن يقع إطلاق اسم الحقيقة على الكتابة وهذا الاصطلاح إنما هو  
مجرد للتفريق في بعض النسخ بالقادة مستلزم على لفظ اشتراط نظر إلى  
أن الاشتغال في الكتابة من لازم إلى الملزوم ولكن قد سبق أن ما لا الكتابة  
أيضا إلى الاشتغال من الملزوم **قوله** وأذا عرفت إلى نسخ الرواية  
بالشبهة من التعريف لكن الرواية الصحيحة عرفنا بالمصنف من المعنى  
وهو الموافق لقوله حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقصينا الوط  
عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد وأما تعرضي في هذا الصنط لجا  
التشبيه لكونه ما جودا في تعريف البلاغة فإن قيل كان ينبغي أن  
ينفرض معرفة خواص التراكيب على ما موعظون علم المعاني بحسن ترتيب  
البلاغة على ما ذكر لكونه مشتقا على رتبة معنوية العين قلنا قد عرفت  
الأمور في علم المعاني بعد وأخذ من علم المعاني المشتمل على معرفة كيفية ترتيب  
خواص التراكيب حتما وهذا المنظم أمر الشرط والجواز عرفت فلو  
والاختصاص أن المذكور تعريف البلاغة المتكلم وأن المراد بالتراكيب  
تراكيب التي نورد ما لتأدية المعاني وبأنواع التشبيه والمجاز والكتابة  
ما يتفق له في كلامه من تلك الأنواع بحسب الإحاطة بالعلم والتبع  
خواص تراكيب البلاغة وأنواع تشبيهها ثم وعجازاتهم وكما ياتهم فلو  
صاحبها لا يوضح أن أراد بالتراكيب تراكيب البلاغة وهو الظاهر فقد اجاز  
الله وليس بشي وكيف يتصور أن يكون المتكلم في تأدية المعاني حذ  
توفيه خواص تراكيب غير من البلاغة وأراد تشبيهها ثم وعجازاتهم وكما ياتهم  
على تشبيهها فإن قيل كيف صح قوله ولها طرفان يعود الضمير إلى البلاغة  
المذكورة وهي بلاغة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفيه خواص التراكيب  
حتما وأورد أنواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها كما أنه قال ولها



اعني وبلاغة الكلام المقولمة من تعريفها لبلاغة المعظم طرفان اعلما شغل  
لا يترأى ناراها العاية البعد وبنها مرات تكاد لا يدركها الحفر لكن فيها  
وان كانت محصورة في نفسها لكونها من حاضرين على الطرفان وذلك القاد  
مغاوت اطلاق على كيات الاحوال وكيفيةها والاعتدال على غاية مقتضاها  
والنصف في الشبهات والمجازات والكليات وفيها افعال وهما ولا  
يتغير كمال ذلك مجرد الاطلاق على قواعد العلم ومسر الطرف الاستلزام  
العقد الذي من البلاغة اذ اعني ادى الى الحق الكلام بالصوت الحيواني  
تصدر من تحاطا بحسب لا تعاق وان كان يجرى في اللغات والاعمال اجازيا على  
قوانين اللغة والصرف والفن وساق الكلام في وجه تعرف منه الطرف الاعلى من  
البلاغة حيث حكم بان البلاغة يتعدى من الطرف الاستلزام من المانع  
مرتبة الاعجاز وفي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب من الطرف الاعلى فكل  
منه ان الطرف الاعلى هو الذي يكون مع ما يقارب من المراتب لعلية هذا الاعجاز  
اي يجرى البشرى الايمان منله كلامه من حقا فان هذا الاعجاز هو الطرف الاعلى  
وما يقرب منه لا الطرف الاعلى وحده وذلك لان بعض ايات الكلام المحجوز  
اعلى طبقته من المعنى اصل هذا الكلام من الكلام الذي وقصص بهذا المعنى  
حيث قال في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاما هو المحجوز  
فما وقع في التخصيص من ان الطرف الاعلى هو هذا الاعجاز وما يقرب منه ينبغي ان يجعل  
على هذا جعل وما يقرب منه عظاما على الطرف الاعلى لاجل هذا الاعجاز وقد  
استوفينا الكلام فيه في الشرح **قوله** واعلم ان شان الاعجاز بحيث  
يعني ان كل ما يدركه بعقولنا في غالب الامر يمكن من التصور عند التقدير  
له ويترادف هذه المعنى والاعجاز وكذا ذلك لا ما فعل قطعا من كلام الله تعالى  
انه حيث لا يمكن البشر معارضة ولا ايمان منله ولا الهالة في كلام نصوا العرب  
مع ان كلامه كانت كلامهم وكذا اهيات تراكيه وتاليه ورعاية مقتضيات  
احواله ومنا سبلة كما اننا نجد كلاما اعلى قطعا انه مستقيم الوزن ووزن اخر  
وبعد عنه بانه من جود او على وزن كذا او يتطبع كذا اجده كلاما اعلى قطعا  
انه مستقيم الوزن كما لا يمكن من ان ينشأ ان اي امر اتفق كون هلك مستقيم  
الوزن ووزن ذاك وكذا اننا نذكر من اجده كون عضو منه كما ينبغي وانما ذلك  
اودون ذلك لكن فيه شي شبيهة الاخلاصة ولا تعرف انما هو ونعم ما قال

ليس

من قال **قوله** وراي حسن وروى توجيز سبب **قوله** فني داند كبريه كازم  
ناراحت **قوله** معر عن عدم معرفة حقيقته لعدم معرفته اسمه وقال اخر  
جزيت وراي حسن يا **قوله** ما شيفته دك براى اينم **قوله** وليس مدرك  
الاعجاز عند المصنف سوي الله وق وهو قوق ادراكه لها اختصاص  
بانه انك لطائف الكلام ووجود محاسبه الحق به فان كان حاصله يجب  
القطر فذاك وان اردنا كتابه فلا طريق اليه سوي الاعتبار على المعاني  
والبيان وطول مهارتهما والاستعمال بهما وان جمع بين الله وق العظمي  
وطول خدمة العالين فلا غاية وراه فظهر ان العالين عليه ورا الاحترار  
عن الخطا ولما كان هو مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذي هو كمال  
البلاغة لا يمكن وصفه ولا يدرك الا بالله وق ولا طريق الى كتاب  
الله وق سوي طول خدمته العالين لكن جعلنا سوي كمال البلاغة من مزا  
الوسط امكان وصفه بيان واحاطة به بالعلمين ليظهر لهما قايما  
سوي اكتاب الله وق والاعجاز عن الخطا فقال نعم ويجمع البلاغة  
المستقبه بالنقاب المحجزة بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنها لتوضح للطلبة  
ويكشف للناظرين واما نحن وجه الاعجاز الذي هو العاية فلا يمكن  
رفع الحجاب عنها واما طقة اللثام وهو ما يكون على الفم من الثياب عنها بان  
ينين انها ما هي وقد دك بتواعد العالين كما هي واقعا ذلك الى الله وق وبجمله  
في الكلام اشارت الى ان وجه اعجازنا هو اننا من جنس البلاغة والمقتضا  
وهو كونه في الطبقة العليا منها لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعقوله  
ان اعجازنا بالصرقة يعني انه لم يكن معروفا في نفسه وامكن للعرب ان يعاينوا  
الا ان الله تعالى صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به وقد تم عليه ولا كما  
ذهب اليه جماعة ان اعجازنا مخالفة اسلوبه لا مذهب كلامهم ولا استعار  
والخطيب والرسائل لاسيما في المقاطع بل يؤمنون ويتقنون ويعلمون  
ويجملون وبسلامة عن التقاضى وباستمالة على الاجاز والمعنويات وكل  
قاسمه للماء كرفي اعز من الاستدلال **قوله** واما الفصاحة لما  
اشتمل بعد تصدير البلاغة بيان طرفها ورايتها وبالكلام في شان  
الاعجاز وطريق ادراكه كان مظنة انتظام من السامع واعنا يعرفه  
الفصاحة وطلب لذلك فاكما الكلام فيه ومنه ان بكلمتها ما وقسمها اول  
ثم فسر كلامنا القسمين لما ان اطلاقا على القسمين حسب الاشتراك



اللفظ على

والمعنى ان ما يطلق عليه الصاحبة فحان كما يقال المستنى مقبل ومنقطع  
ثم تفسر كل على احد على انه كان يركب ان يقول في كونه الصفة الفصحى  
من العرب الموثوق بغيرهم اذ وراستهم له اكثر وذلك بسلامة عن  
التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتأليف النحوي وتأني  
الحروف والكلمات او يقال في سلامة من الامور المذكون ومنه تفرق  
ان فصاحته المتكلم هي ملكة مملكة الاقصد ارسل مثل هذا الكلام كما عرف  
اللفظ مثلاً ما علم بالاحكام الشرعية الطيبة المكتسبة من اهلنا التفضيل  
فيعلم ان فصاحة الرجل هي ملكة تلك المعرفة او بشئ معرفته تلك الاحكام وكذا  
في سائر العلوم وحمل علوم اللفظ عن التعقيد راجعاً الى المعنى بكونه بالظن  
الى فائدة المعنى وفهم الصاحبة اللفظية يكونا الطيبة عن به اصله نظراً  
الى ان الكلام في فصاحة الالفاظ من لغة العرب لما ان المقصود الاصل  
من هذين العلمين معرفة اعجاز القرآن ولهذا قد اعتبر في كونه تقريباً العلمين  
ومومن حكام فصح الاجماع اذا خلصت لغته من اللكنة المجادة ولم يخلو قوله  
من فصيح اللين لداخذت رغبته وذهب لياق وليس معنى الادور ولا اكثر  
ان يحذف في مقابلة الكلمة كلمة اخرى وهذه ادور ولها استعمال كثير وسعاه  
هذه اكثر من المراد كمن دورانها فها يسمي وجريانها على السنتهم ولذلك  
معنى اجري على جوانب اللحن ان يكون جاري على كائون اللغة سالماً عن  
مخالفة القياس اللغوي كالاخلاق في قوله الحمد لله العلى لا يخلو وكما لا يخلو  
في قوله فلا يبرم الامر الذي هو جلال ولا يجلل الامر الذي هو جلال  
والولع المستحدث من قوله واحسن كلاماً اسجدت وكلام مؤلف  
ليس من اصل لغتهم وشاعر مولداً اذا كان غير شاعر محض وذلك كالسج  
في قوله وقاموا وموسينا مسرجا وكلفنا القرينة كالمطوب للاجر  
ومعنى سلامتها عن التناقض ان لا يكون ثقبه على اللسان كمنه على السمع  
بحكم الذوق والسمع والطبع السليم كلفظ المعنى في قول اعرابي سئل عن  
ناقصة تركها ترعى الخنثى وهو بنت ولطف مستنوز ومثله ثياب الكلات  
واليس قريب قير حرب قريب وكذا تكرار مدحه في قوله اي عامر **قوله**  
كريم مبي امده جده امده والورى مبي واذا ما كنهه لمته وحدي  
قال ابن الجهم هذا التكرار في امده مع الجمع بين الحاء والهاه وثمان  
حروف اخلق خارج عن حد الاقتدال ما فرغ من التنازع والحق ليس الشاف

سبب بعد الخارج وان الانتقال من كلمة الى كلمة اخرى كالطرق ولا  
سبب قريبا وان الانتقال منها كما ينبغي في القيد اذ قد يحسن الترتيب  
المخرج كالنحو والبعيد فكل من المخرج فيه اللذوق والسليم والطبع المستقيم  
والمراد بتعقيد الكلام الذي يعلل بالفصاحة المعنوية هو ان يعثر صاحب  
الكلام فكل من لا يحمله غرضاً من العثار في موضع تصرف الفكر ويشكل في  
يحمل ذلك اسلوب طريقك الى المعنى ويومر اي يحيل وعرا صعباً موضع هذا  
هو المعنى **قوله** وما مثله الا ان اخذه هشام الخليفة وتعدى الكلام من  
ما مثله في الناس احد يقاومه الا مملكتها يوم امه فمثله اسوما وفي الناس  
خبر وحى يدك من مثله والا مملكتها استقام من حى نصب لقدمه واذا انما  
كان المختار الرخ ويقاومه صفة حى وابوامه مبتدأ جرم ابوع واحلة  
صفة مملكتها فعبه فضل من المبدل منه والبدل وفصل بين المبتدأ والخبر  
بالبدل ومن الموصوف والصفة بالخبر وقد يقال مثله مبتدأ وحى  
جزم وما غير غاملة على اللغة التيمية وفي الناس متعلق بمثله والا وجه  
ما ذكرنا **قوله** كقول ابي عامر في باعنين خرجا في زمن المقسم باه  
صلب احدهما بعد الآخر وهما ابى يسمى ملوز زيار وابى يسمى بابك وقوله  
ولقد شئنا الاحياء من بوجابها ان صار بابك جازماً زيارياً  
**قوله** ثانيه اي ثاني المصلوبه ولا مبتدأ جزم في كيد السبا اي وطها  
يعني الجور لم يكن ذلك الثاني الذي هو بابك كاشين ثان اي كان اثنين  
فهو بالحقيقة من تقديم المضاف على المضاف اليه لكن بقدر التوضيح مضاً  
من اثنين وحمل ثان بدلالة المراد باثنين مما في الغار ابى عليه السلام  
وابو بكر رضي الله عنه اي لم يكن ذلك الثاني كاشين اثنين كذا في اللغة  
لا يها قد اجتمعوا على تقوية الدين وهذا ان على مصاد امر المسلمين من هذا الطر  
سواء والمعطف موضع المعطف اي المثل والشق عن الطريق والشار  
العلم ينصب على الطريق الطيبة النية والطيبة المثل يطوي الى الطريق  
يقال مضى لطيفته اي لما نواه وطبعه شاسعه اي منزله بعد وحده  
صاحبه للكلام وتهدى ومنه وعليه وسيلكه ويقطعه للطريق والمبين  
اسم فاعل من تثبتت الشئ غلبت بيا وضمر وجهه وطيبه للبين **قوله**  
اذ كر على سبيل الامور فوج وهو محروب مؤذنه او مؤذره ومعناه صوت  
ممتد على مثال الشئ يعرف بها حاله او قليل من الشئ يعرف حاله وهو



ما عني معقول ككشف وقام موصول صلتها لغيرها وضميرها على المعقول  
لوجع اليلاقة والافاضلين والحقام لقط عني اشارة الى ان كون الشيء مترا  
تلك الوجع عنك انما هو على سبيل الاحتمال لانك بعد احاطتك بما ذكرنا في  
الطين ينبغي ان تعرفها بالاشبه وضميرها وبعثا للآية وتحد وأعلى لفظ  
المبنى للمعقول من حيث فلا انما اذا بارته في الفعل في الفعل وتارة في العلة  
ويشبه ان يكون هذا الكلام اشارة الى ما روي انهم علقوا القصيدة السبع من  
باب الكعبة على ان لا يترلوها ما لم يقرروا على ما هو اخص وكما ان كان دون  
ويعدون فما تزل من الايات حتى تزل هذه الآية فادعوا ولم يبق لهم  
سبيل الى المكاتب لما ادركوا من كمال بلاغتها التي تدب كل كلام يبلغ استوى  
استقرت السبعة على الجودي جبل يقرب جورة وقيل بعدا للقوم الظالمين  
اي هلاكهم من قولهم بقاء بالكسر بعدا وبعدا اذا ارادوا اليه من  
حيث الهلاك **قوله** والنظر في هذه الآية من اربع جهات قدم جهة علم  
البيان يكون ما في الآية من اللطائف البانية اغزوا كثيرا وبالنسبة اجدر  
فاو في واخفي وبالقدم اول وامري وقوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة  
والكناية من الترتيب وذكر الترتيب وهو عطف على ما فيها وصحت اضافة معنى  
الى ما رونا لكونه على سبيل الحكاية الى معنى هذا الكلام والطوفان المطر الغائب  
والما الغالب يغني كل شيء وقد يقال طوفان الكلام وعزم مجازا وقيل كل من  
غلب لظوفان وكما من الماقل ونصف وكما منه الله يتعدي ولا يتعدي  
وقوله بنى الكلام جواب لما ولاضاق ان ليس معنى الكلام على سبيل المراد  
الذي ردهما الجهر وقطع الطوفان ويؤلف ذلك بالماورل النسبة بالماور  
هو الارض والسما على ما صرح به اخرا مقوله على سبيل المراد انما المراد منه  
اي الشيء الذي يراه منه اثر كما يقال للمشتري كذا فموجبه الى الحدوث  
والاكتفاء كما في امرتك الحز وضمير هيئته لما مود على اضافة المصدر الى  
الفاعل والمفعول كما هو الامر يقال هبتم اي حضه واما المراد من قوله  
وتشبهه تكون المراد اي خصه ولا عناه فعل افعاله الامر الذي  
اريد من الماورد كالتع والاقلاع واعادة الاسماء الظاهر دون الضمير  
تشبهه على ان المراد الاول بمعنى المراد منه وانما بنى الكلام على التشبيه ليعتبر  
الافتقار العظيم وتصوير ان السموات والارض وهذه الاجرام العظام  
اعني السموات والارض والعطف باعتبار نظار المعهوم تابعة لارادة الله

من جهة الاحكام والاعدام وتابعة لتشبهه في تلك الاجرام من جهة  
التشبيه والتبديل وقوله وحتم عطف على وجوب وصاحب اقدان ومهابة  
وامر واشارته ويؤلف ذلك على ان يكون من نحو عرفه الماخر  
للعقلا المميزين وضمير ملرب وصاد لها لها بته والكافي في كايوج  
وكاريد للقوان في الوقع مثلما في قوله كادخل ربه خرج عمرو وجملة  
كافها عقلا في موضع الحال وجملة لا يلقى في موقع البيان واحد الطرفين  
اعني لا يشار به خروا والاخر اعني يعجز الامضا معقول به اذ لو تعلق به  
بالمصدر اعني تلقى كما هو الظاهر لو حجب نفسه اي تلقيا لكونه متاخما  
للصفات وقوله ثم بنى على تشبهه هذا يعني التشبيهين المذكورين  
وجما تشبه المراد منه بالماور وتشبهه يكون المراد بامر الامر نظم الكلام  
وفهمنا فنظر الكلام على مجرد ارادة ان شئ معنى ارادنا ان ورد الى اخر  
لانه لا معنى لبنى نظم الكلام عن وساطة هذا التشبه لانه لا يجرى بار  
وياسما الابو اسطة تشبهها بالماور وتشبهه تكون ما راد منها  
بامر الامر فليتدبر مقوله بقوله قبل مجاز عن اربه ارتدا ما الجهر وانظرا  
طوفان السما من باب ذكر المسبب واردة السبب لانا لارادة تكون سببا  
لوقوع القولة وقوله هذا الجاز المرسل كون المقول خطابا لاجل ان  
يصح ارادة حصول معنى البلع والانقطاع منه ولا يجرى القولة ولا الخطا  
معها وحيل خطابا لارضى والسما استعان منه على تشبهها بالماور  
المذكور ذلك التشبه بقوله فيما سبق بنى الكلام على تشبه المراد اي  
المراد منه بالماور الموصوف والظاهر انما استعان بالكناية حيث ذكر  
المشبه اعني السما والارض المراد منهما حصولا لمراد التشبه به اعني  
الماور الموصوف بانه لا يتا في منه العصيان اذ ما يقربه نسبة الخطا ب  
التي ود حول حرف الدعا عليه وغا من خواص الماور المطيع ويكون هذا  
تخيلا كما يقال لو ادنا استعارة نصرتك على ما هو الساب في اطلاق  
لفظ الاستعارة فلا يظهر وجه صوته موي ان جعل على الاستعارة البهينة  
في حرف الله استعان على تشبهه بخلق الارادة بالمراد منه بخلق الله بالتمام  
والخطاب بالخطاب لكن في قوله للتشبه المذكور بعض توجه في هذا لان  
المذكور هو التشبه المراد منه بالماور وقوله ثم الذي هو اعمال الفوق  
الحجامة في الطعوم وجن بها الما المعن مستعار لغور الما في الارض



نوع تسامح والمراد استعارته لجعل الماء غاراجها وهذه استعارة تبعية  
 بحقيقة واستعارة الماء للعند اعلى ما ذكر استعارة بالكناية حيث ذكر المشبه  
 واورد المشبه به اذ عار يفرضه ايقاع البلع على فانه يختص بمحبب الغذاء  
 دون الماء فمثل البلي ريق وبلغ الماء وانبع الرقيق يكون مجازا والمصنف اذا  
 حاول رد التبعية الى المكنية لم يكن له سوى ان يجعل قريته التي هي الاستعارة  
 بالكناية ليقى البلع على حقيقته لكنه ذهب عنها الى ان الاستعارة بالكناية ولا يورث  
 لها سوى البلي والبلي استعارة بغير حجة ولا قرينة لها سوى الماء وهذا خارج  
 عن القانون فان الماء انما يفسد استعارة بالكناية ومراد به المشبه به اذ اذا  
 شبه اليه شيء من خواص الكناية به وذلك حقيقة البلع لا للقول المعبر عنه  
 بلفظ البلع ولهذا جعل الراجح استعارة بالكناية عن القادر المختار لم يعتبر  
 في انفس استعارة والبلع انما يفسد استعارة بغير حجة للقول اذ السبب الى  
 حقيقة الماهية اعتبارا استعارة فيه لكنه جري على طريقته في نطق الحالك  
 من جعل الحالك استعارة بالكناية عن الانسان المتكلم وجعل نطق استعارة  
 الامر وهي لزم القول بالاستعارة التبعية وعلى هذا القياس يلزمه القول  
 بالاستعارة في انفس ايضا **قوله** ثم امر على سبيل الاستعارة للمشبه المتمد  
 ذكر وهو تشبيه تكون المراد بالامر للمورد الثاني في تكون المعقود بفضل البلع  
 استعارة للقول وصيغة الامر استعارة لتكون المراد وكذا الامر امر  
 مخاطب ترشح للاستعارة التي في بار من الارادة استعارة تبعية وهذا  
 يوجب ما قيل ان يار من سما استعاره بغير حجة كما ذكرنا **قوله** ثم قال  
 ما لك ظاهرا كلامه ان يريده بالجاز الاستعارة المبينة على تشبيه انفسا الى  
 بانفسا الملك بالملك بناء على ان هذا لولا الامانة في مثل هذا هو الاحتجاج  
 الملك فيكون الاستعارة بغير حجة اصلية جارية في التركيب لا في الموضوع  
 للاختصاص الملك في مثل هذا وان اعتبر اللام وبني الاتصال والاختصاص  
 بغيرها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة اذ في خلاصة  
 مجازا اعتليا بناء على ان كون التشبيه ما هو عليه او على خلافة فيما يتعلق العقل  
 وهذا موضع وما يبدل على ان قصدا لمصنف الاستعارة جعله مجازا لخطاب  
 ترشحا لتكون الارض بمثلة المالك فان هذا الخطاب مما يخص العقلاء وان  
 جعلت المجاز عقليا فالمعنى انه ترشح لاستعارة الامر يكون المراد كما مر يكون  
 اللام في الترشح للعند شأنه الى قوله ومطاب في الامر ترشحا لاستعارة

النفا هذا كله في بلعي مأك واما في اقلعي فالافلاج استعارة لاجتبا  
 المطر بجامع عدم امر قد كان كالمطر والعمل وصيغة الامر استعارة تبعية  
 على تشبيه السماء بالماوراء الذي لا يتا منه العصيان والخطايا ترشح  
 لاستعارة النفا لكونه من صفات العقلاء والكلام في هذا كله مثل  
 ما مر في البلي **قوله** قال وغنص الما يعني ان ترك فاعل الافعال المذكور  
 وبها للمفعول من باب الكناية المطلوب بها تخصص الصفة بالموصوف  
 وتقريرها ان ترك ذكر الفاعل وبنا الفعل للمفعول من لوازم العمل بالفاعل  
 وتعيينه لطاعة ذلك الفعل فذكر اللانم واريد الملزوم وط في كتاب  
 تفصيل لذلك وتوضيح ومعنى اقرار الشئ جعله مستقرا تابا ساكنا تاركا  
 للحركة واقرارها اضافة المصدر الى المفعول واقراره الى الفاعل ف قوله وفا  
 بعدا عطف على عام من الما اي لم يصح من كان بغدا سلوكا معقول له  
 لقوله لم يصح اي ترك التصريح سلوكا وقوله ان تلك الامور العظام  
 بالما من يدك وبيان سلوكك سبيل الكناية لا يكتفي اي لا يلج كنهه **قوله**  
 ثم ختم الكلام بالتعريض بقوم يوح الذين لم يذكر وا في هذا الكلام استعارة  
 الدعا بالهلاك والزم من هذا التعريض انفسه عن سبيل طرفة  
 قوم يوح في تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلما لانفس ساكني سلمهم  
 لا لغريم لان ضرر التكذيب انما يعود اليهم لا لغيرهم ووجه التشبيه  
 ان الوعيد رتب على صفة الظلم فيدور معها وسم اظهار مصدر ختم واللام  
 في مكان متعلق باظهاره ومنها اياه للخطا وجهه الاستحسان والخطا ظلم  
 لانفسهم بكون الرسل في ان قيامه الطوفان عطف على مكان الخطا اي  
 وجوده يعني ختم اظهار لان قيامه الطوفان وقيامه تلك الصور الهائلة  
 في هلاكهم ما كانت الا لظلمهم على ما يشعرون بغيره تعليق الحكم بالوصف **قوله**  
 وهو اي النظر في الآية من جهة ظن المعاني هو النظر في قايده كل كلمة في الآية  
 فقد سبق ان من جملة خواص التركيب ما يتعلق بغيره انما كالتعريف والتكبير  
 والتقديم والتأخير بل اكهما من هذا القبيل لكن من حيث كونها في التركيب  
 من العوائد المتعلقة بالكل واختيارا على ايا واي والمرح لكن استعاطا ولا  
 على بعد المادى المناسب لقام اظهار العظمة والكبرياء وهي اي الامر الذي  
 يستدعيه القام بعد المودن بالها وون بالشاري ومنها ترك بار من الكبر  
 على مدني يا الاضافة لقوة الهيا وون بالشاري في الاضافة تشريف



وتكره ومنها تركها ايها الارض على ما هو الكثير نداء اسم الاجناس للاختصاص  
والاختصاص عن بطلان التسمية الذي لا يثبت المقام يتكفل ان ليس المقصد  
طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السماء لبيانها كالتعبير  
والاختصاص لكونها اخضر واكثر في الاستعمال واوفا بالمطابقة اعني في الارض  
المقابلين فان تقابلها انما اشهر بلفظ الارض كالسماء والخصبات البديعة  
عند المصنف تتعلق بعم المعاني لاختصاصها نحو امر التركيب على ما سبق ومنها  
اختيار ما يلي على ما يلي مع كثر استعماله لكونه احضرا وافرغاسا باطنيا لاشياء  
في هذه الحروف ونظر الى اعتبار حرف الوصل ولفظها من السواء في الالف نصير  
بجلائل ابعلي ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الاقوال دون الجمع لان  
استحسان الاشياء لا يثبت مقام اظهار الكبرياء منها ذكر مقول ابعلي لئلا  
يفضي في مقام كمال عظم الامر وكاله انقياد الامور ان يتلج الارض كل ما يليها  
من الجبال والثلج وما كات الماء وبعد ما يتلج الى المراد بلع الماء فقط علم  
ان المراد باقلاخ السماء اقلاخها عن المطر فقط لا عن كل شيء حتى الحركة فم يحجب  
الى ذكر متعلق اقلنا احضرا عن الحسوس المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما لا  
يتعلق باب الاجازة والاطباء من علم المعاني ومنها الاختصاص والاختصار  
عن الحسوس بترك ذكر حصول الامور به اي قلنا ابعلي بليت واقلي فالقمت  
لان الامر من الكبرياء والامور من الانقياد بحيث لا يحتاج الى ذكر ذلك ومنها  
اختصاصه في غرضه بالشد يد لكونه احضرا ومنها ترك اضاف الماء والارض  
مع ان المراد وغيض ما هو فان السماء وقضى امر بريح وهو الجار وما وعد الله تعالى  
من اهلاك قوم للاختصاص والاكتمال بالعلم العهد الله على ذلك ومنها  
اختيار استوت على سويت مع انه اوفى بغيض وقضى على لفظ المبني للقول  
لان هذا احضرا ووفق ما ذكر فيما يقابل ذلك من حال السفينة وهو قوله  
وهي تجري هم بلفظ المبني للفاعل المستند الى السفينة ومنها اختيار بعدا  
للقوم الظالمين بالمصدر المحذوف الفعل على ليتعدا لומר بلفظ الامر من  
بعد يتعد كمل بمل المقصد تاكيد الاختصاص رحيث كان ذكر المصدر بمنزلة  
ذكر الفعل المؤكد بالمصدر فيجوز لفظ بعد احضرا من لفظ المصدر فكيف مع  
كونه كايام مقام الفعل والمصدر جميعا وهذا معنى تاكيد الاختصاص  
مع كايام اخرى هي دلالة الامر الاختصاص على ان البعد اي اطلاق كقولهم  
ومنها اطلاق الظالمين لبقنا ول بالنظر الى عدم ترجيح البعض كل نوع

من الظلم فيه بل فيه ظلم لانهم يدل على شاعة سوء اختيارهم في تكذيب  
الرسول كما هم اختاروا ظلا لا يعود من الا اله **قوله** فلهذا الى هذا  
الذي ذكرنا هو النظر في الابه من حيث النظر الى الكلام واما النظر في الابه  
من حيث النظر الى ترتيب الجمل فمن وجوه منها تقدم الفاعل على الامر حريا  
على ما هو اللازم اذا كان الامر على حقيقته ليشبهه الامور فيمكن منه  
ما يعيق التبيين ليكون ذلك ههنا رعا للاسكان المراد منه اسكان  
بالكناية بناء على تشبيهه بالامور ومنها تقدم علم الارض كونه الاصل  
نظرا الى كون الله الطوفان منها ومنها ابتلاع امر الارض وامر السماء  
قوله وغيض الماء لكونه متصلا بقصة الماء ومنها ابتاع وغيض الماء  
قوله وقضى الامر لكونه مقصود القصة ومنها ابتاع وقضى الامر  
حدها السفينة لكونه بعد ذلك في الوجود ومنها اتم القصة بعد  
جمع ما ذكرنا بالتعريف فتمت لكل من يكذب الرسول وعينه **قوله**  
من جاني البلاغة يعني علم المعاني المشار اليه في تعريف البلاغة هذا له  
اختصاص بتوفيه جوهر التركيب حتما وعما اليان المشار اليه بقوله وافر  
ابواع التبيين والمجاهرة الكناية على وجهها **قوله** واما النظر فيها من  
جانب المضاحضة وظاهر من الكتاب بقوله ملخصه مبدع على اعطاسه  
المعوله رواية الكتاب بالانقواء الاجوجاج وحيله الطريق ذا شوك  
الى المطلوب معناه حيله غير الوصول اليه وقوله سابق معانيها من المسا  
هو الظاهر لكونه نسخة الرواية فسبق بفتح الباء والباء من السابق  
بعد ان احدى التاب من المصاحف وقوله والفاظها غريبة اي غريبة  
ومستعلة لست مما احطت فيه العامة العذبات جمع العذبة بالفتح  
وهي الطرف الدقيق من اللسان والاسلات مع الاسله وهي المستند  
من اللسان **قوله** وهو درشان التبريل ظاهر هذا الكلام الذي لا يكون  
المقصود فيه الى التجب والوصف كمال ولهذا ابن مضمون ذلك بقوله  
لا تامل العالم اليان والفر من انه ملاحظ هذه الالتمس القرآن بتلك  
اللطائف فيه على ان كرم اللطائف لا يختص بحد الابه بل في كل واحد  
الابه لا يقتصر على ما ذكر من اللطائف بل فيها روايد اخر لم تذكر لاني  
الغرض من الاجملا لا ارشاد الى كيفية اختيار اللطائف على المعاني والبا  
ويان انه لا يفي ما يشاء التفسير بعد علم اصول الدين يقع من هذين المعاني



وقيل المراد بالاصول اللغة والصرف والحوار على هذا فالاصول هي وجوبية  
 ورمائية لا رتبة وشرف في قوله لا تسع الحصر وروي رفع الحصر ونصه  
 أي لا تسع الحصر تلك اللطائف اولا تسع هي الحصر وقوله وان لا علم عطف  
 على جمود الارشاد بتعدد المضاف أي بيان ان لا علم والطرفان اعني باب هـ  
 التفسير وتعدد علم الاصول متعلقان بمعنى التقي الممدول عليه بلا علم هـ  
 واقرانه وما عطف عليه وروي من قوله على انه خبر لا وصفه اسمه ومضوبا  
 على انه صفة والخبر محذوف وصغير منه علم المعاني والبيان وروي منها  
 على ان الضمير للعلمين وعلى المراد وطرا د الله متعلقان باقرا وان قيل قد  
 سبق ان وجه الاعجاز لا يمكن كشفه كشف القناع عنه فكيف قال والاكتفاء للقناع  
 عن وجه الاعجاز مع انه يحكم دليل الخطاب وعلى سبيل الاستعمال يقتضي  
 تشارك علوم محمد في الكشف عن وجه الاعجاز قلت كما السبق هو انه يمكن وجه  
 وبيان حقيقة بحث معرفة من يسمع ذلك ويطلع كل كنهه على ما ينبغي عليه  
 استقار كشف القناع والمثبت به هو ان يحاط التمام عن وجه البلاغة  
 التي الاعجاز اهل مراتبها على ما قال هو الذي يوفي كلام رب العرش من البلا  
 حته أي به يعرف من بين العلوم كون القرآن في أعلى طبقات البلاغة وهي  
 مراتب المضاحاة وصغير هو للعلم من جهة كونهما على واحد نظر الى كون  
 البيان شعبه من علم المعاني او من جهة ان يتصل بعلم حقا فالعلم المعاني  
 والبيان ومطابقا لثابت بل المواضع التي يحصرها عن الظاهر لكونها على خلاف  
 ما عليه الواقع فالصغير يتلوه بيان للمعاني ووجوه الاحزاب واللفظ في  
 وجوه الزاكية والنتك والاساليب واساليب النزول وما يتعلق بذلك من  
 الروايات والتاويل لتصرف في الظاهر رجها الى ما عليه المال من المقصود  
 بحسب النظر القالب واتباع المواضع وقوله مثبت واستلقت على لفظ  
 المنى للمعول من حيث ضامه حقه طله فيه واستلبيه الشيء اخذ منه حجة  
 ان وقعت لان وقعت او بان وقعت فاستدوا بها من قوله اخذت بالخطا  
 وانه ابلغ من اخذت الخطا والمأخذ موضع الاحتمال تقديره ان لا يوجد منه  
 الشيء وارجح فيقال اخذ منه والما يوجد فيه ويوقف عليه والحوار  
 رفع الصوت بالبحا والويل كلة هلاك وعذاب وعلان على ويل من كذا  
 أي على التلفظ بعد الكلمة يقول يا ولي من كذا أي على العذاب والهلاك  
 يعني بسبب انهم لا يعلمون الماحد الذي يجب ان يوضع الآية عنه وفيه

والكل الذي يجب ان تعلم عليه ونصرف اليه بجهلهم بهذا العلم ولا يعلمون  
 انهم لا يعلمون ذلك حتى يطلبوه ويرحبوا الى من يعلمه نصير الايات كأنهم  
 تأخذ في رفع الصوت بالبحا وبيان يقول يا ويلنا من هو لا يحسنه وهن  
 لا يرضون راسا راس بل يظنون انهم احسنوا الصنع في الايات ولما اخذ  
 ومخاطبها **قوله** ثم مع ما ثبت بهذا العلم الذي هو علم البلاغة هـ  
 المعقل المعقل في علم المعاني والبيان من الشرائع والفضل على كثير من العلوم  
 بحسب لطافة التي هي كفت الاستدلال ووجه الاعجاز المعنى البصيرة التي  
 عليه اتقلام المشرع نظام المعاني وبجاء المعاد اعني سعادة الدارين قد  
 الحصر من بين العلوم بحسب شديده وخيم عظيم من جهة قلة انصاف واحوا  
 والامتنان انه وكلم الاخذ من جوانبه وان كان بحث لا يرى طائفة من  
 العلم ما فيه هذا العلم ولا يسل من تكليف المذل بما لا يتل به هذا العلم  
 اذ لا يوجد له قبل ما يلقى هذا الكتاب من ممتد له القاعدة والاستدلال  
 الذي يبنى العلم عليه ورتبه له الامثلة من الترتيل وكلام المضاعف الذي  
 يتصلح لان يستشهد بها في تبيين له فيما يتعلق بصوراته الجرد والرسوخ  
 وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة المطالب الاصول والقوانين ومن جهة  
 الادلة الحجج والبراهين واجتهاد لصنفا يتفوق من فروعها واصوله  
 واستقلاص ما وقع في ايدي المتعلمين من ابوابه وفصوله فما هو علم  
 تراه في تفوق اجزائه فها بين العلوم كايدي سائر سيجب ان يعرف  
 ابن خطاط في تفريقه في البلاد جن راسل عليهم سبل العلوم وما ايمان  
 حيا لا احما واحدا من معدى كريب وهو مصروف لكونه نكرة لا تقع الا  
 حالا والكلام في اعزابه وشبهه مدكور في كتب الخوالم يوزع بها  
 الصبا وهو ربح مهمها المستوي أي تعقب من موضع مطلع الشمس اذا  
 اسويها لليل والنهار وان شئت ان تعرف صدق ما ذكر من الدهوي  
 فانظر ما به التعريفات لا كتاب الصورات وبيان القياسات كالا  
 الصدق فان كلامه جاز من هذا العلم على ما سنشئ اليه وفق وضع  
 انلا في ايدي الفلاسفة وتبع وانظر صفة وجها كثر ابواب اصول الفقه  
 من اي علم هو وفي ايدي من هو معوانه من هذا العلم وقد وضع في ايدي  
 الفقهاء والاصوليين وذلك كالحقيقة والحجاز والصريح والكفاية والو  
 والسطر والاستمنا والبيان والاشارة والنسب والارها وغير ذلك من

كتاب



مباحث الأصول بعد ما ذكرنا وهدمة بعد اخرى ليفرق (ان يكون من  
مباحثه وقت في ايدي الفاء على ما حواه كتاب سيبويه في علم  
التفسير ليست الاسماء بل هذه العلوم وتبعتها وفروعها والاكبر من سكا  
المتكلمين بالادلة السمعية ليست الامنة وقوله ولكن الله استبداد مما  
ذكر من الظلم والحيف على هذا العلم وتفرق اجزائه في ايدي الفرق وغير  
لكن هو الشرط اعني اذا وفق مع الجواب اعني متى وجدت حكمة اعترفت  
وتحتمل ان يكون هو الجزاء وفق معقوله وعسى الله ان يعطي القوي  
بارها اي ناحتها ومصلحتها استئناف واعط القوي بارها مصلحتها اعط  
الشيء لمن يعرف حاله والقوي من الله ان يعطي هذا العلم من يوم به على  
ما ينبغي وغيره هذا الكتاب حق قد عتقه والحمد لله الذي لم يخيب رجاءه  
واسئل عليه عطاءه **قوله** بحول متعلق يعطى وتجربك والحول الخولة  
والحول القوي بقول الحول من الله وما به ومرحبا بالبلاغة هي المعاني والبيان  
المشار اليها بتوضيح خواص الذكرك حتمها وادام انواع النسيب والمجاز والكا  
على وجهها وبوتها المضاحه هي اللقطية والخصوبة والحلة ردو اوان  
ولا يسمى حلة حتى تكون ثوبين فتمسها وحين مخصوص عن حجات الحسن ارجو  
الباقي من البلاغة والمضاحه كبر اما عيالها اي في كثير من الاحيان يرجع اليها  
لعمد محسن الكلام وهي من نواع البلاغة ولا متعلق بها هو الحسن الذي  
للكلام فلذا اخر عن البيان ايضا مع جعلها من رتبة في تعريفها بقوله  
وما يتصل بها من الاحسان وفرع على ما مر ولذا قلنا ان المتصف بالحيث  
قال لا علينا الا لا يار علينا اي يشهد بالاعرف منها معنى مدم المعرف بلكثير  
لغير الشايع والسابع على سبيل تمام المقصد والاستقصاء عن ايضا القفوا ان  
في ذلك ما عرفت من ان ليس مقصدنا في هذا الشرح الا التلخيص على فاق الكتاب  
والنوع مما قصد في كتاب في التفسير الاول يعنى الناج الى المعنى المطابقة  
هي في اللغة الموافقة والمطابقة هي الشئ صلبا على حد والامر وطابق  
الفرق في خبره ومنه رجله مكان يديه حتى ذكر المعنيين للمقارنة اي  
المتقابلين في الجملة معا توفيق واتقان توافق من ما هو في غاية التفاهل كذكر  
الاحياء مع الامانة والابكار مع الاحكام والاتباع مع الفروع والاعراض مع الادلة  
والصفت مع البكاي والعلل مع الكرم لا الامثلة المذكور ومنهم من نظر الى ما هو  
يكون المعنيين متقابلين فمما لا يلقى من حيث المعنى لا يسمى باسم المقابلة

299  
وبالنظر الى المعنى الذي ذكرنا سمي النوع الثاني اعني اجمع بين الاشياء  
الموافقته باسم المقابلة كما نك لما ذكرنا هذا بازاء ذلك جلسته مخالفا  
له وبعد ما كان مواضعا واما بالنظر الى نفس المعنى فالالتقينة ان يسمى  
باسم المطابقة والمراد بالتوافق المذكور في تفسير المقابلة خلافا للتضاد  
سواء كان بينهما تماثل وتناسل او لا كما في الضحك والقله وكالا عطاء  
والا لغيره ونحو ذلك مما لا يتبادر فيه ثم في عبارة اخضر عتد في المعنى  
اي من صفة بها او اصدادها ليشتمل صوت الاكبر ومن ههنا تنقسم  
المقابلة الى مقابلة الاثنين والاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة  
لما فوق ذلك وقوله ثم اذا شرطت فيها اي طيها بين المتوافقين واكثر  
شرطا شرطت هناك اي فيها بين الصدين او الاصداد صدد ذلك الشرط  
وبهذا البعد عن مثل قول الشاعر  
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل  
حيث لم يشترط في الاصداد صندا الاجتماع وامر مثل قوله تعالى وليضفوك  
قلنا ولا يبتكوا كبرا فدخل في الشرط في شئ من الطرفين شرط نزع  
كون الفعل صندا ليعطى والتكذيب صندا للتصديق ظاهر واما كون  
الاستغناء صندا لالتقاء بمعنى على اعتبار ما يلزم الاستغناء من ترك الالتقاء  
اذ المراد بالاستغناء انه بعد ما عند الله ولم يرض فيه بمرارة الشئ  
المستغنى عنه فترك الالتقاء واستغنى بشئ هو ان الله تعالى عن اعين الحجة  
فلم يتقنا الله ولم يخذل عن المعاصي واتباع الهوى وقوله جعل صندا  
وهو التفسير مشترك بين اصداد ذلك معنى على ان سمين للعشري  
تعبارة من التفسير الظاهر والمقابلة نوع من المطابقة واحمل في  
تفسيرها لا يوافق مقابل لها لظهور اجماع بين امرين مستقنا دين ومع  
خصوصية وقد حجاب بالمراد في المطابقة ان يذكر الشئ واحد مع  
من غير ان يتجلبها امر مناسب مقهور في المقابلة ان يذكر المتقنان شئ  
المستقنا ان فلا يتقنا ان مع خصوصية وقد حجاب وفه نظرا له لا  
معنى لجمع المقارنة في الكلام الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين  
في الجملة سواء كان مع تخطي فاصل ولا ولهذا جعل قوله فيصيحوا قائلين  
وليبتكوا اكثر من المطابقة مع انه لم يذكر الضم مقارنا مع البكاي مع التفة  
شرا لجامع اكثر ولا حوا صدد في تفسير المطابقة عليه **قوله** ومنه



المشكلة وهي في اللغة الموافقة وفسرها بان يذكر الشئ بلفظ غير لوقوعه  
في صحة ذلك الغير سواء كان بينهما شئ من انواع العلاقات المشتقة  
في الجواز كاطلاق الشئ على جزاء الشئ المسبب عنها المسمى عليها ولا  
كالطلاق الطبع على خاطئة الجبه والقبض ومن هنا قويت استحالة المشكلة  
بالحالين كتحقيقه وهو ظاهر ولا حار لعدم العلاقة ولا محض سوي  
الترام فتبين ان الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحة  
مصححا للاستعمال لفظ ذلك المصاحب عليه والمول بان هذا نوع من العلا  
فكونه مجازا كما لا يبرح الطلب والسؤال على طريق التكلف والحكم ويحد  
فعل مصارع متكم من اجاد الشئ حسنه الجزم على كونه جواب الامر فعين عن  
خطوا باطن الوقوع في صحة طبع الطعام محققا ومثل قوله تعالى صبغة  
الله اشارة الى انه قد يكون تفكيكا او ذلك الى التصاري كما هو الغرض اولاد  
في اماء اصغر سمونه العود به ويصلون ذلك تطهيرا للاولاد واذ اقبل  
الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نضرا باحتاج لجل هنا صبغة الله  
معي يظهر الله لوقوعه وصحة صبغة الصاري تفكيكا معونه القرينة الحالية  
وان لم يذكر في اللفظ وهذا كما يقول لمن يغور في الاجزاء غير كما يغرس فلان  
تريه رجلا يصطنع الى الكرم ويحسب انهم غير من الاصطناع بلغة العرب  
للمشكلة المبنية على قرينة الحال ومعنى الآية ان المسلمين امروا بان يقولوا للكا  
قولوا امنا لله وصبغنا الله بالامان صبغة كالمثل صبغنا وطهرناه يظهر  
لا مثل تطهيرنا ولذا جعل الخطاب في قول المسلمين فالعني ان المسلمين امروا  
بان يقولوا صبغنا الله بالامان صبغته ولم يصح صبغكم ايها الصاري  
وقوله تعالى فاصدوا عليه ذكر جزاء الصدق ولفظ الاستدلال لوقوعه  
في صحته بقوله من اخذ بي عليكم والافعال الاخذ يكون قد لا البتة  
لا اعتدافا وكفا ذكر معاقبة الله للكافرين على عظام القيع من حيث لا يشعرون  
بلفظ المكر الذي مضى ما حيلة في افعال المضمر الى العجز عن حيث لا يشعرون  
لوقوعه في صحة مكروا وكذا اطلق الشر على ان الله تعالى بقوله ولا اظماني  
نفسك لوقوعه في صحة نفس الانشاء بقوله تعالى ما في نفسي فان النفس وان اردت  
بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله بدون المشكلة واما في قوله تعالى  
وقالت اليهود ميثا الله معاوله علت ايهم ولعنوا بما قالوا بل ياد مستطو  
نقد اطلاق اليد في حق الله تعالى يظهر في المشكلة لقول اليهود ولكن انقصه يذكر

بسط

بسط اليد الكافية عن كونه جوازا من غير تصور به وجارحه على تقدير ان لا  
يشترط في الكتابة امكان المعنى الحقيقي وانما اشترط في تصور وتبديل بحال من  
يكون له بغير مسبوطة وعلى هذا التقدير هل يحتاج الى اعتبار المشكلة عليه  
تردد **قوله** ومنه مراعات النظر وبسبب التاسب والوقوف والاشكال  
والتلفيق وهي جمع المسامحات اي ذكر المعاني باللفظ يكون لها معان متاسبة  
في الجملة وان لم يكن مراده في هذا الاطلاق كافي في بيت اي العلاقات  
للتشابه انما يتحقق اذا اريد بالحرف احدا من الحروف وبالنون والاول واللام  
الحروف المخصوصة وبالفظة ايقاع النقطة على الحرف والمعصود بلحون  
والبيت الناقة المبرولة وبالنون الحرف وبالباء الصاب على النونية من  
سائده اصبت ريشه وبالباء اسرافاعا من لا ركائت رفق سيرها وبالفظة  
ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله وحرف مطلق على الرطب في البيت الب  
يحل من الرطب الاجمالي فاداه لها في عقل من مما لكها رهضة والرطب  
حيلة قد رماينا السرة والركبة تلتهما الا كما الحصن بمنزلة الارز والاك  
معي الجماعة والعادة الناعمة والعني بجل هذه العادة عن ليس لها من الامداد  
ومن ان تركب من النون ما هي في الصم والاختنا كالحوت بركها الاعراب  
لربان الاطلاق فيصير ريشها او لالحراك بها من شدة الحر والاشبه  
ان يعني مثل هذا انما التاسب كما ان مثل **قوله** . . .  
لا تقصص باسم من رجل . . . صحك المشيب براسه فكي يسمى بجمام النفا  
لما بين البكا والضحك الحقيقي من التضاد وان كان المراد به هنا ظهور المشيب  
ظهورا تاما ومثال مراعاة النظر قوله تعالى والنعم حسبان ومثله  
قوله البصري في صفة الابل كالشئ المعطاة بل لا تسمى الابلهم مبرية بل  
الاوتار الشئ جمع قوس والمعطاة النجمات والمبركة الموهبة من ربه  
نخته **قوله** ومنه المزاوجة وهي اللغة الاردواج وفي الاسرار الهدل  
يراد وج العكره اي ذكر الحمار اناؤه وناوج بن الشين وفسرها بان تداء  
اي توضح الازدواج بين معنيين كائنين في الشرط والجزا في ترتيب امر  
كقوله **البحري** . . . اذا ما نبي الناهي ومنه عن الحب فلع في الهوا  
ولزمه اصلاح اي استمع الى القمار الذي يشي الحديث وزينه وصدقه  
فيما اعزى على فلم يالحظ وادج بن الحسين لوامعين في الشرط والجزا وما  
على الناهي واصلاح الى التواشي في ترتيب علاج شئ عليها اصاع على نبي الهام



فلما حل الهوى واما على اصاحته فلما جاز المهر وقبل مناه ان يجعل معنى لا لانا  
لشرطه جعل معنى اخر بالمجرب مقارنا له في الجز الذي هو الاصاحه الى  
انواعه واداعته ما قيل ان مناه الجمع بين المستخرجين في الشرطه معينين  
في الجز **قوله** ومنه اللغ والنشر وتفسير ظاهر من الكتاب وتوحيد  
الضمير العايد اليه باعتبار كونه اسم النوع مخصوص من الضمير والمراد  
باللف في الذكر ان يكون بطريق الاجال كافي قوله تعالى وقالوا ان  
يحل الجنة الامن كان هو او يضاري ويطرق الفصل كافي قوله تعالى  
ومن رحمتهم جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه وتبغوا امر فضله وذكر الليل  
بالاقل والا فجزا ان يكون اللف بين شيئا كافي قوله **كف اسلو وان**  
**خف وغضن** وغزال خطا وقتا وردقا • وكذا استعمال الكلام على  
متعلق بواحد ومتعلق باخر اعم من ان يكون على ترتيب اللف كما في الآية  
ويسمى اللف والنشر المرتب او على عكسه كما في البيت ويسمى المعكوس او على  
اختلاف ويسمى المشوش والافاضا ما تصور فيها يكون اللف على الفصل  
ومدجرك الاستعمال في اللف الاحمال فلان يذكر النشر بكلمة او دون  
الواو كقوله تعالى وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هو او يضاري لان  
لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو هذا الامر من وانما الموكل الى  
ثم السامع هو السمع وقوله من غير تعيين في موضع الصفة لمصداق  
اشيا كما في غير تعيين وقوله ثم بعد ذلك لم يتبينها باعتبار العبد  
الاجز اعني من غير تعيين اي للوقوف بان السامع يرد كلاما من المتعلقين الى  
الى الواحد الذي ذلك التعليق له فان قيل غير تسكنوا فيه عايد الى  
الليل الاحمال وهو تعيين قلنا احوال كونه للنهار هو معنى عدم التبين  
**قوله** ومنه الجمع وهو ان يدخل شيئين مضاعفا في نوع بان يثبت  
لها معنى كلياً جعلا وقوله مضاعفا في نوع احوال لا لانا وفيه احوال اي  
تقد ثبت الادخال مضاعفا من تعيين الاشياء الى ثلاثة اواربعة او  
اكثر ورواية ان الشباب بكسر الهمزة والمروية من الشعر وهو لا في القاموس  
علت يا محاسن بن مسعود • ان الفراغ والشباب والجره • اما الاستغناء  
مصدر روجد في المال وجبنا ووجبتا ووجدا ووجده وجبنا  
لله اي مصدر • هي ما يدعو المراد الى المساو وذلك لان السباب دواع الى  
اتباع الهوى والفراغ عدم مانع واجبه حصول سباب من خارج فاقا

مفسد تكون اعظم من هذا وفي عيشه للشبان مضاعفا بالآية بعد البيت  
تعالى للشعر ومنه **قوله** ومنه القويق وقع التباين بين نوال  
الحمار ونوال الامير وهما من نوع النوال والبدن عشرون **قوله**  
ومنه التقسيم اراد بيان شي وجزئين اصيفا الى احد جزئيه الطول والى الا  
القصر واكمل اليك كتابه عن الجنة والآية او حقيقة من اكمل الكتاب وتخير  
عن اللف والنشر بانك فيه تصيف ما لكل اليه من غير تعيين الى علم السامع وتو  
عليه وفي اللف والنشر كذا لكل منهما فيصنفه السامع اليه فان قلنا  
فقد ذكرتم في قوله تعالى لتسكنوا فيه ان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا  
بما شئت فيه ولا تعيين من جهة احوال الى يعود الى النهار فكذا اهتمنا  
لفظ هذه الامتنان الاشارة الى هذا اوداك على التبيين فينبغي ان يكون  
من اللف والنشر وان جعل مثل هذا اضافه وتعيينا فينبغي ان يكون تسكنوا  
فيه ايضا من باب التقسيم قلنا لما كان الضمير واحدا متعلقا بالعود الى  
النهار كما يعود الى الليل من غير تفرقه لم يكن فيه تعيين واصافه ما لكل اليه  
بجلا ما عني فيه فان قولنا هذا طويل وهذا قصير اضافه ما لكل اليه ولا  
يصور في مثله التبيين لان الاثنين تقيما على اطلاقهما لم يفسرا عينيان  
لتصور تعيين الاضافه الى كل خلاف **قوله** • ولا يعين على ضمير براديه  
• الا لان غير الحي والوتف هذا على الحذف مربوط بغيره •  
• وذا ينح والاسير له احده • فانه يمكن ان يقال هذا اشارة الى غير  
الحي لان القرب منه اقل بحيث يحتاج الى حرف تبينه وهذا اشارة الى الوتد  
لأية قربه ولو سلم فآية الامر ان اللف والنشر مع التقسيم يحتمل في بعض  
الصور ولا خطأ في حذف كل بد واما الاخر فيصير ان محلا من من الحسن  
**قوله** ومنه الجمع مع التفرقة في المباح هو ظاهر **قوله** • ومنه الجمع مع  
التقسيم وهو ان يجمع امورا اكثر اي فوق الواحد فتبا اول شيئين مضاعفا  
تحت حكم واحد وهذا هو الجمع ثم يتصور اي يوضع التقسيم بان تصنف  
الي كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ما هو له عندك على ما هو معنى التقسيم  
كما في بيت المتنبي فانه جمع بقوله وادهم لك مصطاف اي موصرا قائما  
بالصيف ومرتب اي موصفا قائما بالربيع رضى الروم وما فيها لكونها  
خاصة للروح لظهور ان المراد بارضهم ملكهم ولا يجمع ما يحويه لانه  
لنفسها ثم اضاف الى المنكوحات السبي قال المولود القمل وغيره مما يلفظ



إهانة وقلة مبالاة حتى كأنها من جنس غيره وفي القول ونيلايم الاقوا  
 المضاف اليها الذهب والزرع المضاف اليها الحرقا ويقسم مقده الى اقسام  
 بل كضيف الكل نوع غاهوله ثم يجمعه ويدخله في نوع اي تحت حكم  
 كافي حتى حسان فانه قسم القوم واحوالهم وهو امر ذو اجزاء بان جعل  
 النعير منها ضرا لاجل واحد والنعير نوع الاستيعاب والاولياء جمع الامور تحت  
 نوع واحد هو السجية والطبيعة واعلان فيما وقع اليها من نسخ ديوان المتفق  
 وشروحه قيل قوله للسبي ما تكلموا قوله معنى اقام على ارض خروشة تشق بالدم  
 والصليان واليخ وقوله الله هو جند ربيعة ذلك بعد مرانا  
 وعلى هذا فاجمع هو شقا الروم والمه وج اجمالا على ما يشمل السبي والقتل  
 والذهب والحرق وقوله حتى اقام متعلق بقوله لما سبق فاذا المقارنات  
 ما حولا الله منه وخروشته من بلاد الروم واصحابه جمع صليبا المضاري واليخ  
 جند بيعة بكنوايا وسكون الياسمين المضاري والسجية العزى والخلق  
 والخلق جمع حليفه وهي الطبيعة والخلق والبيع جمع بدعه وهي كل الاشياء  
 الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا مسجديات الاخلاق وما  
 ليست كالغزاة ومنه اجمع مع التقريب والقياس ومعه منظره مما سبق  
 فلذا اقتصر على ذكر المثال بيت له قد اذخل فيها الجيب وخرقة بال  
 الحب تحت حكم الشبه بالنار ثم وقول جعل حجة الشبه في الحياة هو الصواب  
 حرقه اليك هو الحرق فسر فصل الحيا من صوره فاختاله ودلال القرب  
 من حرقه فاختلال ومنا حال **قوله** ولك ان تلقى هذا القليل  
 لي اجمع مع التقريب والقياس قوله تعالى يوم ياتي لي الله يعني امره او  
 اليوم يعني قوله لا تكلم نفس اي بما يقع من جواب او سماعه الا باذنه اي  
 باذن الله لقوله تعالى لا يتكلم الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف  
 وقوله يوم لا ينطقون ولا يودن لم فيعندرون في موقف اخر والمادة  
 فيه هو الجواب الحق واللبس عنه هو الخند البطل والذين اخرج النفس  
 والشميتي رده لقوله لا تكلم نفس جمع للدنفس عدم التكلم لعموم التكرار  
 بالحق وقوله فمن اي مل اهل الموقف شقي وسعيد تقرب وايضا للنفس  
 بين النفوس التي في اهل الموقف وقوله تعالى فاما الذين سجدوا الى الاثر  
 تقسم وايضا فاما السعداء الم من نعم الجنة والاشقياء الماطور من عذاب  
 النار واما الاستغناء بقوله الاما تاركك اما في حق اهل النار فانها

المؤمن

المؤمنين يخرجون منها فلا يبقى الا في النار اية او اما في حق اهل الجنة  
 فعوان النعير منهم لا يخلد وفيها من وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل  
 النار النار كسفا المؤمنين الذين فارقوها انما العذاب وقد سعدوا بها  
 الايمان والتوحيد وان شعوا بالمعاصي **قوله** ومنه الايمان وهو  
 ان يكون للفظ استعما لان حقيقتان او حيزان او مختلفان قريب  
 بالنظر الى المعنى فتذكر اللفظ لا يتطاع المعنى القريب وهو السامع وقوله  
 ابتداء الى ان يظهر احزابا تامل والنظر الى ما نصب من القرينة التامرا  
 هو المعنى القيد كقول الساعرة حملنا م اي العبد على الله هو جمع ادم  
 والمراد القيود ومعنى حملنا هم عليها تعيد هربها ووصفها في ارجلهم بقرينة  
 قوله بعد حملنا عليهم بالظمان ملاسما اي البسائر بسبب الطمان  
 ملاسما من الدما وقفا وهو على الاول امر ان المراد باحمل على الله هو  
 ارتكابهم للافرا من السود من قولهم فرس سود اي ادم وقوله طرا اي  
 جيبا حال من جيلهم وكذا السوي معناه القريب استقر وعكس كقولك  
 اسوي على ظرد اية وليس مراد والبيضاء سوي وهو المراد نظر الى استا  
 الثمان على الباري تعالى وتقدس والقبضه معناه القرب المقدر القبول  
 بالكف لتسمية المفعول بالمصدر ويستعمل في حق الباري تعالى والبعيد  
 المجازي هو الشيء الخليل جيبا وكذا المعنى ظاهر اليدا لا قوي واذا  
 المراد القدر مجازا واكثر من مشابهات القرائن اي لا يتقنع معناه حيث لا  
 يعلم تاويله الا الله على راي والاله والراسخون في العلم على راي من قبل  
 الايمان حيث ينباه الى الله معانيها القرب كاليه والوجه والحي والمحي  
 المطلقات ومحو ذلك واذا المراد المعاني السعد التي لا يبلغها الا الله والا  
 الله والراسخون في العلم وانما قالوا كرا لان البعض بما ينباه الله من اول  
 الى معانيها المجازية مثل بلية ام مسوطان واعلم ان ما ذكره من البرهان  
 على القدر فاسوي بمعنى اسوي فاما من اهل الطواغر والاهل الطواغر  
 والمحققون على انها غشوات وكايات لا يحار في مؤمنات **قوله** ومنه  
 تأكيد المدح بما يشبه الذم كمن من يصير يا غفيرة ومثاله والنظر في هذا  
 التسمية على الامم الاغلب والافقده يحوي في غير المدح كقوله تعالى ولا  
 تكلموا ما تكلموا من الناس الا ما سمعتم سلف يعني ان تكلموا ان تكلموا ما سمعتم  
 سلف فانكروا فلاجل كمن غفر وكقوله تعالى لا بد وقد رها الموت الا الموت



الاول بل يجري في الله ايضا حتى يسمى بالكلام مع ما يشهد المدح كقولك  
 لا خير فيه الا انه عالم وقلان جاهل الا انه فاسق والاستسنا في البيت  
 منقطع بمعنى لكن مقصدا لما لا يستدرك ولكن صريح في ذلك وسوى مستسا  
 له وفي قوله والتا كبدن هذا الباب زيادة محقق بطلب من منج ما يخص  
**قوله** ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين قل المراد  
 كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين ولهذا يسمى الوجه  
 محتمل المتضادين ومترجمهم يكون احدهما مذموا والآخر مدحا وان قوله ليت  
 عبيده سوا مختل في استواءهما في الصحة والاعبار فيكون مدحا ومعنى  
 خيرا في العور فيكون مدحا ومعنى شرا في فعله ان يكون معنى قوله ولتشتبهات  
 من القرآن مدحا في هذا النوع باعتبارها من هذا القبيل من حيث يحتمل  
 المعنيين المختلفين وان لم يكن كاعلى السوا بل احدهما بعيد مراد والآخر  
 قريب عزيز مراد وايضا المعنيين فيها لا يجب ان يكونا مدحا واما ومنهم من  
 اجرد هذا المعنى في التشابهات ايضا فزعم ان كلامها محتمل وجهان ظاهر  
 غير مناسب لله تعالى كانه قيل نوع مدحه واحم مناسبا هو مدح وهذا  
 مع تشابهه لاجري في الكل كالحروف المقطعات مثلا والمصراع المذكور  
 يروي انه لبشار قاله بخطاطه خطي توبا لا يدري باجته ام رقة لقول  
 فلك شعرا لا يدرى امدح ام هذا فقال بشاره خاطلي غم وقبلا  
 • ليت عينه سواء قلت بيتا لا تدري امدح ام هذا • ومنه سو  
 المعلوم مسأ وغيره ولا يجب تسميته بالجاهل لوقوعه في كلامه تعالى  
 المصراعان المذكوران من قصيد ذي الرمة **قال** .....  
 • اذ اك امر غش بالوشى اكرمه • مسقع الحد كادنا نطش شيب •  
 بعد هذه اياته اذ اك امر غشبت بالشيء مرتبة ابو نواس في وهو  
 نور غش التوام فيها خطوط سود المسقع الاسود الغادي الذاهب  
 عنه الناصط الذي يخرج من ارض الارض والسبب لنور المسن الخ الذي  
 انتهى اسنانه الخاص الظلم اذا اكل الريح فاحمر طوباه واصفرا  
 يقال ذلك الا للظلم وهو الظاهر وذا الغامة والشيء المستوي من  
 الاض منقلب اي راجع الى افرجه الثلث منه ناقة تحمار الوشى  
 بالنور الوشى ثم بالظلم ووسط بين الشبهات من الاستفهام جاهلا  
 وتخيلا في وصف الناقة ولشدها فذاك الاول اشارة الى الجار الموصو

في الايات السابقة قالنا في الورد وهو مبتدأ محذوف الجزاء ذلك  
 الحمار يشبه فاقى امر التورمة الشمس واذك التوريشينها امر الظلم  
 الخاص واما قول الخارجيه • ايا نجر الحار بورمالك مورقاه فتد مر  
 في تنكر المسند اليه والجاهل في موضعين استنهاما لك ولعل كان ولما  
 قوله تعالى وانا اياكم لعل فتدي او في ضلال من علوم انا على فتدي  
 وانتم في ضلال لكن ذكر الكلام كما يذكر في المعلوم لئلا يغيب الخاطبون  
 ويتفكروا في هذا ويعلموا بالهوية انهم على الضلال فيرجعوا الى الله في  
 فان قيل قد سبق في بحث تنكر المسند اليه ان الجاهل في باب البلاغة  
 الى غيرها والبلاغة مرجعها الى علم المعاني والبيان فكيف يكون الجاهل  
 من الوجوه المحسنة الخارجة عن علم البلاغة الداخلة تحت في توابها وكذا  
 في الكلام في الاعتراف والالتفات **قوله** قد توراني مباحث الوجوه  
 المحسنة من علم المعاني وليت علما معار له خارجا عنه ومع ذلك فلا  
 يبعد ان يكون الشيء داخلا في البلاغة من جهة تعلقه عطائفة متقني  
 الحال خارجا عنها من جهة تعلقه بالبحث في الزايد على حصول اصل البلا  
 مثلا الالتفات من جهة مطابقة مقتضى الحال غير الظاهر مستحق علم  
 المعاني ومن حيث كون الخارج لاعلى مقتضى الظاهر كناية سلق نظر  
 البيان ومن كونه حسنا للكلام فايد بتصل البلاغة بدونه قد يكون  
 من علم الدعي وعلى هذا القياس **قوله** ومنه الاعتراف وهو ان تخرج  
 انت في الكلام ما يتم المعنى بدونه يشعرا به يكون في اثناء الكلام وبين  
 الكلامين المتصلين معنى وان يكون جملة طامح او لا محمل لها ويعرج له  
 فقوله غير معصدها حال من صوب الريح وقع اعتراضا لدفع الالهام  
 وقوله وما عري على يمين اعتراض بالواو بين العسر وجوابه وصوب  
 الريح تولد المطر بالريح والدعم مطولين معمارا عد ولا يرق فيكون  
 زعمه كثيرا قلنا تلك الليل ونلت النهار ويطقت بطلا لى باطلا والاكا  
 جمع اكرع جمع كراع وهي الجماعة من الجبل في اصل الوضوح والمراد به ههنا الجماع  
 من الناس وقوله لا زال على اعتراض المعاني اسرانا وجره وقوله تعالى  
 وانه لتعسر لوطون عظيم اعتراض من العسر المذكور عليه بقوله ولا تستعسر  
 علان الامر يدعى معصده مفعول الامر واخرج من ان يحتاج الى صبر وموانع



الحروف اي عوامض الحروف هي حركاتها وصورها الفاعلة نزوالا ثم اعلوا على وجود  
 حروفها نزول وبعين جواله وهو لو لم يكن لقراض بين الوصف والصفة  
 ولا حتى حسن هذه الاعراضات وهو ابدعها ومن المذموم ما لا يكون له فائدة  
 لعبد لها وما عيب النقص له العوق بين الواو والاعراض فيه والواو والحال فيه  
 وهو ان لا يكون القصد من الاعراض انما في تعيد ولا يستمر في الاعراض معنى  
 اختصار ما قبله **قوله** ومنه الاستتباع اما خلافه البيت على المدح  
 بالشجاعة فظاهر اما الاستتباع المدح بكما لا الشجاعة وجلال الله رفاته  
 لو لا ذلك لما كان لتبنيته الناس مخلو دة محبة فان الناس يمتثلون غلوة من  
 يبتدئهم ما لا او كالا ويشفقون به جالا او جلا لا خلاف ما اذا قلت  
 نصبت من الاعراض او جمعت بعبية محظا فانه لا بد لا الا على الشجاعة وكثر  
 القتل **نص** تخصيص الاعراض بالذكور بما يفيد ان قصد لم يكن النظام  
 العالم وصيغ امر الانام لاجع الخطام **قوله** ومنه تقليل اللفاظ  
 ولا تقليلها بتقليل حروف اللفظ وتبكيها مع اتحاد الحروف في اقل حروفا  
 منها وقام من عنق فالتقليل يكون من الحسنات في مقام نياسه لكن  
 جعل هذا من الحسنات لراحة الي المعنى بعيدا وتفرغ على تقليل اللفظ  
 ولا تقليلها الاجاز في الكلام والاطباب فيه لشيرا لان محمود سليل اللفظ  
 ليس باجاز ولا كثير باطناب لانها لما اعتبرت باللفات في اجل على  
 ما سبق في ذكرها انما عبارتان على اهل من النين ولا طيتها فلذا جعل  
 تقليل الحروف ولا تقليلها متبعا لهما لا لاسنهما **قوله** ومن القسم الثاني  
 اي الراجح الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين اي اللفظتين اذ قد  
 يكون اتحاد المقامتين مركبا والمراد بالتمثابه التشابه على كيفية مخصوصة  
 تقع الانشاة اليها عند تقديمه الانواع احدا الانواع المعترضة في باب  
 الاسماء ان التجنيس انما وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ  
 مادة ولا صوت وذلك بان يتحققا في الحروف والحركات والسكات  
 وانما يتفاوتان في المعنى مثل ربحه ربحه بمعنى قتال الدار ومعنى الواسطة  
 ولا يضر التفاوت في الاعمية والفعليه **قوله** ما باب من كرم الزمان فانه  
 والوصفيه **قوله** محي وحى بن سامر حماره وليس كمنه سام

وكما هي اوالا افراد والجمعية **قوله** الحرف يري  
 وذا دما مر وقت بالعهد دفته ولاد فامر له في مذهبا العرب  
 اللطام الاول العهد والثاني جمع دمة بالفتح وهي البع القليلة المانة  
 والافراد والتركيب **قوله** الشاعر  
 اذ املكك لم يكن داهية فدعه فدولته داهية اوف  
 كل منهما او في كل منها تركب اخر حاملنا ولا حلو لنا فان كل ذلك تام  
 لان البعض منها قد يختص بأسو كما من **قوله** وثانيها اي ثاني  
 الانواع التجنيس الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة  
 من الحركات والسكات دون الصوت الخطية مثل حاملنا ولا جار لنا  
 فانه لا يكون ناقصا بل تاما لا يقال فيه خل فيه تجنيس الخط مثل عرك  
 عرك وعيدك عيدك مما يختلف فيه الهيئة دون صورة الخط لانا  
**قوله** المراد اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فاما ان يختلفا في  
 الجار التام واما اذا اختلفت الهيئة والصوت معا مثل حاملنا ولا  
 جار لنا بصيغة الامر فظاهر انه ليس تمام وهل يكون من هذه الناقص  
 فيه ترده مبنى على ان المراد بقوله دون الصوت ان لا يكون اختلاف  
 الصوت البتة او ان الصوت اختلف الهيئة دون الصوت وقد يقال  
 المراد دون الصوت النوعية فان كلاما من الحروف نوع محيز عن الا  
 بصورته النوعية فيكون المعنى انه يختلف الهيئة العارضة للحروف  
 دون الحروف انفسها ان يكون حروف هذا الخطا من نفس حروف  
 ذلك وهذا سديد من جهة المعنى لكن قلنا نيسا قاليه الذي في التو  
 الادبية ثم اختلفت الهيئة فقد يكون لمجرد اختلاف الحركة كالبرد مع  
 البرد بفتح الباء وضحا او بالحركة والسكون كالسرك والسرك بفتح الس  
 والراء بكسر الراء وسكون الراء وقد يكون اختلاف الحركة مع الاختلاف  
 بالتشديد والتخفيف كعوط يسكون الفا وتخفيفه الراء مع عوط بفتح  
 الفا وتشديده الراء ولما كان الحرف المشددا حروف ادرج احدهما في  
 الاخر كان ينبغي ان يجعل المعرط والمعرط من مثل الاختلاف في الصورة  
 والساق بالساق بزيادة حرفي لامن قيل السرك بزيادة حركه اجاب  
 بان الحرف المشددا في باب التجنيس يقوم مقام المخفف نظرنا الى الصوت  
 الخطية فاما واحدة في المشددا والمخفف فاعلم ذلك ولا تعدن بان



الاختلاف في العزلة والمفرط ليس بالهبة فقط بل بالصوت ايضا ومما  
ذكره هنا يرشدنا الى ان المراد بالصوت الصوت الحظي لا النوعية  
والشرك بالفتح جباله الصايد والبرك الكروايات الشوكية واللاط  
محاذرة الحد والقرنيط المقصود **قوله** وبالنسبة الى وثائق الانواع  
التجسس المذيل وهو ان يختلف التجاسان بزيادة حرف في الاول مثل  
ملك كالي او في الوسط جدي اي حلي وحج جدي ومبا على اللند  
حرف واحد او في الاخر مثل كاس كاسب والظاهر ان المراد ان يختلفا بحرف  
فقط على ما صرح به التجسس من لو كان معه اختلاف حركة ايضا لم يكن من الله  
**قوله** وبالنسبة التجسس المتعارف وهو ان يختلف التجاسان بحرف اخر  
المطوف وهو ان يختلفا بحرفين مع تقارب المخرج بين الحرفين والحرفين في هذا  
والحرفين في ذلك في المصادر الحرف المختلف يكون في الاول مثل  
دامش اي مظهر وطاس اي دلس يقال مع الظلام اشتد وطش الطريق  
الحج ودرين وفي الوسط مثل حبس هو ما حبس اي يربي في النار وحسب  
وهو ما بين الانسان من مفاخر اياه وفي الاخر مثل كتب هو العرب وكم  
هو الصرف كمنه من الامر مرده عنه او سعة البطن والشبع يقال لا كم التوح  
البطن او السبعان والآخر من كونهما حصصيا وانما حسنتي اي حلي  
خيس القدر والخط وليرى كم الالحرف في الاول او الامر لعدم وقوعه  
ولا يخفى قرب مجاز الحروف التي لها الاختلاف **قوله** وخامسها  
التجسس الملاقي وهو ان يختلف التجاسان بحرف او حرفين لكن حال كونه  
غير مقارن لقرب المخرج مثل سديد لبيده وكاتب كاتب وعابد عابت  
في الالف امثلاثه والحرفان المختلفان في التجسس الملاقي اذا التقيا خطا  
وكا به معنى التجسس تجسس بضعف وتجسس خط عمن يكون من قبل التجسس  
الضعف والخط العسر يكونان لفظان متماثلين في الكتابة دون الخط  
اللفظ سواء كان من قبل التجسس الملاقي ولا يكون **قوله** والتجاسان  
اذا وزدا في الاسجاع او الفوا في محب يكون ولعل هنا ضمة للاخبر بانه  
الفتح والمحببة له سمي التجسس مذكرا ومكررا او مرده اسكانا للتجسس  
تماما مثل وجه وجه وخج وخج او ناقصا مثل يكون يكون ومن ساء  
بنيا او منه بلا التغمغم والسرور ونظير في القافه من ناقص **قوله**  
الجري من كل شاذي الطرف ليجد اعينه وممنه في الحرفين احوز

ومن المذيل **قوله** اي الفقه البسي . . . . .  
انا العباس لا يحب باي . . . . .  
كل طبع كسالى معين . . . . .  
وهما نوع اخر من التجسس سمي التجسس المتوسل اذ قد يتوسل به  
تجسس مطوف لاختلاف التجاسان بحرفين قوي المخرج وليس به الاختلاف  
في صوت الحرف وتارة انه تجسس خط تكون الحرفين المختلفين كالعين والعين  
في بلاعه وراعه متفقين في الخط وليس به ان لعدم اتفاق الحرفين  
الآخرين اعنى اللام والراء في صوت الخط **قوله** فاذا وقع ريدان  
التجاسان في الجار التام ان لم يختلفا افرادا وتركنا كلاما فيه  
وان اختلفا فان لفظا في الخط سمي التجسس متناهما مثل ذاهبه  
اسرفاقل من ذهب فانه مفرد وذاهبه با صافه ذي الى الهبة اي  
صاحب هبة فانه مركب اضافي وصورة الخط واحدة وان اختلفا في  
الخط ايضا سمي مفردا لاقترانهما في الخط مثل جامنا وهو مفرد ونظرا  
الى كون الضمير المتصل وان كان مضمويا بمنزلة الجزء من الفعل والتجاسان  
الاخر من الاجام لثامركب لان حار اسرنا وكاخض ولا اتفاق في صورة  
الخط وقد يعتد به في كون لفظ جامنا ايضا مركبا بان المراد بقوله واذا  
وقع احدا التجاسان في التام مركبا اعم من ان يكون الاخر مفردا او مركبا  
فيكون كل من المتأخر والمفروق فمجموع اللفظان يكونان التجاسان مركبين  
والاخران يكونان مختلفين افرادا وتركيا **قوله** وعما يلحق بريدانه فلفظ  
بالتجسس ويعد من الواحدة وتواضع امران احدهما الجمع بين لفظين  
يتوهم في بادى النظر وقبل التوهم انهما يردحوان الى اصل واحد  
في الاشتقاق مثل قاله والقالين لكن يعرف بعد النظر ان قال من القول  
والقالين من قلاء بقلبه ابغضه وكذا احب الجنتين فان جنى منقوص  
من الجنى والجنة مصاعف من جنة سترم وثانيهما الجمع بين لفظين احدهما  
الاصل واحد في الاشتقاق مثل ام وهو امر من اقام نعم وهو من قام  
نعم ومع القيم وهو فعل من قام فهو من عجمه ولذا الراجح والرجحان  
فان الرجحان اسوا كان بمعقوبت المعروف او السعة في الرزق من الرزق  
والراحة اذ ليس في اللغة الرابع اليا والحا وانما هو بالوا ولا غير  
فانما وقع الياء في الواو ومعنى روج ورجحان رحمة ورزق فقوله



الحق الكلتان اي جمع الكلمتين او تشابههما **قوله** ومن جات الحسن لربايت الصبر  
 العابد الى القصر الثاني بعد العهد بالمرجع ولا يسمي للظاهر بعد العهد  
 بعينين وقوله الكلمتين المتكررتين يعني اذا التزم المعنى ووصفها بالمتكررتين  
 نظرا الى ان كلامها متكررة بالنسبة الى الاخرى او المتجانسين حتى اذا اختلفت  
 يتبين ان المراد التجميع التام لو انما اختلفت المتجانسين اي بالتجانس جريا على ما  
 قال ويطبق بالتجميع الكلتان والمراد بالاختلاف انهم من ان يكون بالاشتقاق او  
 شبهة الاشتقاق فيصير أربعة اقسام وبالنظر الى وقوع الاخرى في احدى  
 المواضع الخمسة بصيرا فقامرر العجز على الصدر عشرين فصحا طائلة من ضرب  
 الاربعة في خمسة واورد المصنف مثالا من عند ورد في الاقسام الخمسة  
 المتكررتين وذلك لميله الى غاية الاجازة في البدء ثم اشار الى الاخرى في  
 هذا الباب كون الكلمتين مختلفتين المعنى بان لا يكونا من قبل المتكرر بل مختلفتين  
 او مختلفتين عما اشتقاقا او شبهة اشتقاق وذلك لان كمالا الحسن الافادة  
 في صوت الامانة وبه يظهر في التصرف في الكلام والالفاظ مثل ما اورده المصنف  
 في البيت المتكرر بحلته والروايد مشتملة بالفتح اسر لمفعول في الصحاح الشرح  
 وصوح الامر بقول فيه شمرت الامر منها ومنه فاستهزى وجمع ولعل ان فضيلة  
 استهزى الناس وفي الاسرار شهور بكذ او شاهره واشهر بكذ المتكلمة  
 المتكررتين • سريج الجان العر بطر وجهه • وليس لي داعي الشدا سريج •  
 • حريص على الدنيا مضج لدرينه • وليس لي بيتي بمضج •  
 • ومن كان باليسر الكواكب مغرما • فما زلت باليسر القواصب مغرما •  
 • وان لم يكن الامم صرح ساعة • قلبك فان نافع في قلبك •  
 مشتملة المتجانستين • يسار من بجيتي المنايا • ونعمي من عطيتي النيار •  
 • ومذاق الجمان اعلم انني • انا الملم والجبال افلا اعلم •  
 • فمشغوف بايات المنايا • ومفتون برنات المنايا • وما كان زمان الشو •  
 من حيث لا ترى • فاما ولم يظفر بما هو داما • آمنة المحققين •  
 اشتقاقا • وهت عزمانك لما كرت • وما كان من شافا ان ياتي •  
 اذا المرء لم يحزن عليه لسانه • فليس على شيء سواة عجز • ففعلك •  
 ان سبكت لنا مطيع • وقولك ان سالت لنا مطاع • وفقد كات •  
 ليس القواصب في الوعي • بوارثي في الآن من بعد بيرة أمثلة •  
 المحققين شبهة اشتقاق • وللاج على جري العنان الى خلق فصحنا

له من لاج لاجي • واذا القرا اطلت ما رقوم • فليس تروا لا بالعزيزا •  
 فمضطلع بتخصيص المقاي • ومطلع الى تخلص عاني • لعمري لقد كان التز •  
 مكانه • شرا فافجي الان مشوا في الضحى • ولم يظفر بما مثله •  
 ما تكون كلمة الاخرى في حشو المضارع الثانية في من الصور ولا هو •  
 حقيق بان بعد من قبيل به العجز على الصدر راد لا صد ان حشو المضارع •  
 الثاني **قوله** ومن جات الحسن القلب وهو كون حروف احد اللغتين  
 عكس حروف اللغظة الاخرتجانها وبسمى قلب الكل كما نفع والحقه قالت  
 الشاعر حسامك منه للاجباب فح • ودحك للاعدا منه حشيف •  
 او ببعضها وبسمى قلب البعض كالعوزات جمع عوز وهي الغزالة البيضاء  
 والروعات جمع روعة هي الخوف ومن المقلوب قلب الكل ما يسمى مقلوبا  
 بجناس وهو ان يكون احد المقلوبين في اول البيت والثاني في اخره بمنزلة  
 جناحين له كقوله • لاج انوار الهدي من كفه في كل حال **قوله** •  
 ومنه ما يسمى مقلوبا مستويا وهو ان يقع قلبه الكل في كلمتين او اكثر  
 بمعنى ان يكون مجموع كلمتين او اكثر شرا كان او تقاطعا متداخلا او بيتا  
 بحيث اذا عكس ترتيب حروفه كان بعينه ذلك المجموع كقولك كل قلبك وقولك  
 كانا ذانا ج وفي التبريل كل في ذلك وربك فبكر ومن المضارع قول من قال •  
 • سرفلا كما بك الغرس • وفي البيت قول الحر بغيري اشرار بلا اذاعرا •  
 • وادع اذ المرأسا • ان امر من اساء يا سوا اعطاه الارمل الرجل الذي •  
 لامرأة له عرا من عورتها عرو اذا اجفنته والميت به طالبا وفلان يعرف •  
 الاحياء في غفناه وادع امر من رماه برماه حقه اسام من سوت الجور •  
 داووته او من سوت بينهم اضلحت ولا حاجة الى حمله تغييرا سجي •  
 بالكرساي حزن على لغة من يقول في قبي سقي سقي سقي **قوله** ومن جها •  
 الحسن الاسماع كان الانسب بما سبق من المحسنات ان يراذ السبع المعنى •  
 المستند وكالا ان في ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في التذكير لقوا في •  
 الشرح مما ياب ذلك ويبدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في اواخر •  
 الفرو وما ذكر في الصحاح من ان السبع هو الكلام المقوي الكلام المتو •  
 الذي جعل اقسامها بوجه في اخر كل كلمتين او اكثر كانت سفق حروف •  
 واخرها كالقوا في التي تكون في اخر الايات من النظر فمثل اطلال البحر •  
 القافية على البيت او على القصيدة شمة لكل باسم الجود والقافية



من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع التحرك الذي قبل الساكن مثل  
 تابا من اقل اللوم عاذل والغنايا وعذ الاضطرار كلة في البيت مثل  
 الغنايا وعند جماعه في الروي اعني الحرف الذي يبنى عليه الشعر  
 اليه يقال قصيدة لامية وبالحكمة سميت بذلك لانها تتبع نظم البيت  
 من صوت ان اذا استعته وسميت في النثر اسجاءا لكونها تتكرر على عظم واحد  
 كالسج وهو هدير الحمام ونحوه وهذا الاسم في القرآن اسجاءا لكونها  
 توصل جمع لاصله وهي الكلمة التي لها تفصل الايات بعضها عن بعض  
 والكلام في الاسجاع والنواصل وهي كونها من جهات الحسن وقما يتق  
 بها في الكلام من الامتداد ظاهر لا يحتاج الى مزيد تعرض له فلهذا اقتصر  
 على مجرده كونها من الحسنات مع صفة اسانة الى بيان معناها ولما بين  
 الاسجاع والنواصل من شدة الاتصال قال ومن جهاته دون ان يوصل  
 من جهات الحسن كما في باقي الوجوه وقد سيطر ان الاثر في المثال السابق  
 الكلام في الجمع بعض البسط **قوله** ومن جهات الحسن الترميع وهو ان  
 تجعل الالفاظ من الفقرتين مستوية الاوزان متفقة الالفاظ لا يستأثر  
 الاوزان والاعجاز وانما قال ذلك ليدخل فيه مثل ابتهاها وهديها  
 فلها متفاريها وزنا لا مستويان ومثل المستبين والمستقيم فلها  
 متفاريها من جهة من جهة من قبلها كسر وعدها حرف صحيح لا مستويان  
 لكونها حدها على الميم والآخر على النون والترصيع في اللغة ان تجعل في احد  
 جانبي القدر من الثلاثي مثل ما في الجانبات الاخرى وكون الاثر ان سطره  
 الترميع ان يكون كل لفظ من الالفاظ الفصل الاول مساوية لما يقابلها  
 من الفصل الثاني في الوزن والقافية بقوله تعالى انا الارار لنفي نجيم  
 وان الجار لنفي نجم يكون قريبا من الترميع لا لانيامنه لان كلمة لنفي قد  
 تكررت في الفقرتين وعلى هذه الحقيقة الترميع فلما توجد في الكلام  
 والجمهور على ان ذلك انما اعتيد في قصد تقابلها ولا يضر وقوع بعض  
 الروابط والادوات متكررة ومختلفة وفي النظر لا يعتد اتفاق  
 العجز فيما يقابل القافية كقول ابي نواس  
 • وفضاله للرابعين كرمية • وامواله للطلالين نهاب • وقول  
 المطرزي • ودر جلالة اثنائين • ودر نوالها بديا عزيز • وقول  
 الوطواط • فللمخطة انكرا سبك داح • وللمخطة العذرا سيفك حاح

واصل الحسن اي ما يرتب هو ظلية ويفتقر اليه في جميع ذلك المدعى  
 الذي ذكر من الحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع المعاني بان تنضم  
 العناية الى ترتيب المعاني وحسن تنظيمها الا ان يكون المعاني للالفاظ توابع  
 وتلك المعاني اذا ارتكت على بحيثها طلبت لانتسبها الفاظا يليق بها فحسن  
 اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفه مضبوقة بكلفه ومشتق  
 ولا محالة تكون المعاني ما هي المعاني لتلك الالفاظ ايا كانت لم تكن تلك  
 الحججيات في الحقيقة جهة حسن لغوات حسن ما هو المقصود والاصل  
 والغرض الاول بل بما صارت جهة قبح لكون الكلام حينئذ كظاهري  
 على باطن مستوح ولباس باخر على منظر قبيح وهذه من وجوب على فصل من حجب  
 فيسعى ان يجتنب ما يفعله بعض المتأخرين الذين يطرشغف بآراءه من  
 الحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدد منها ويحولون الكلام  
 كما لا غير مسوق لا فائدة المعنى فلا يبالون بحسن الدلالات وقوات  
 المطالبات وركابة المعاني وبخافه الاغراض والمعاني ومتنقضا  
 القصور الى جميع ذلك في عبارة الكتاب اسان الى الحسنات اللفظية  
 ويؤكد تفسير لما ذكر بقوله اي لا تكون الالفاظ متكلفه بآراءها على  
 وجه يفوتور الى كلفة وحشقة وقد جعل اسان الى جميع الحسنات اللفظية  
 والمعنوية ولها ايضا وجه فان قوط الالفاظ بالحسنات الراحبة  
 الى المعنى ايضا فيقول حسن اصل الكلام بان لا تنال المطابقة والمقا  
 مثلا لا يتكلف في الكلام ويصرف بقليل الاهتمام مراعاة ما هو المراد  
 في المرامر ويما يحل حسن الانظام وذلك كقول الحريري •  
 • ثمك اغبر لعيسى الاحضر • وازود المحبوب الاصغر اسود  
 لود الابيض • وايضن قودى الاسود • حتى رنى لما بعد والاروق  
 فيا حبذا الموت الاحمر **قوله** ويورد اصحاب الفقه باب محسنات  
 مباحث علم البديع اشيا ليس لها كثير تغلو بحسن اللفظ الا انه لغوا بته  
 واستماله على نوع صرف المتكلم بوزنه ههنا مثل كون الحروف كلها من رسا  
 اوقصيده اوسيت منقوط كقول الحريري • فتنقني مجتمعتني  
 تنجني تفنن عجب تنجني • وفيه ضعة اخرى وهو كون الكلمات بوصول  
 الحروف بحيث لا تجذب فهاجر فاموصولا ومثل هذا السج الموصل عكسه  
 المقطع كقول الوطواط • وأدرك ان ردت دار وودود • ذرا وودر



اوكون الحروف كلها غير منقطه بخطبة الميرى هي الحمد لله الممدوح  
 الاسماء المحمود الاكلام الى اخرها . وكايات له اولها .  
 . اعيد له كتابه خذ السلاج . واورده الابل ورد السراج .  
 واحسن منه قول الفاعلي .  
 . دار المهدود دار من اعلامنا . طمس المعالم مورها وقرها مهابا .  
 ومثل كون الحروف العيون من حروف رسالة او منقطه خطا والعين  
 غير منقطه على الاستواء ان يكون كلمة منقطه واخرى غير منقطه كالرسالة  
 الخفاء الميرى . وهي انكرم بيت الله جيش . سجدك يدي . فاللوم  
 غضا له هو جنى حصوله . وكشوره هو اسم . فنت السراج زعم  
 ولا تخب اعلابضيف وفيه جبل واو العطف مع لافه . والحرف ان يكون  
 احدى عيني العين سودا والاخرى رقا او ان يكون منقطه والاخرى غير  
 منقطه وكذا الاخر الكلام كرسالة الرقطة من الرقطة وهو ان يكون السواد  
 قطا سودا وبياض وهو اخلاق سيدنا يحب . ويعقوبة . بلب . ومبا . على  
 ان لا حرف واحد كما هو المعروف بلب مسندا الى الجار والمجرم كما  
 ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى او ليل كان عنه مسولا وكان جواز  
 تقديم مثل هذا الفاعل لعدم التباسه بالمتدا ومن القطر قوله  
 سيد قلب سيوف مبيت نطن مقرب غروب عنوف ومعناه على  
 ان المسند وحرف واحد وان الفاعل منقطه معضولة كانت او موصولة  
 ومن الانواع التي اوردها الاصحاب ما ذكرنا من الموصل والمقطع ومنها  
 حذف بعض الحروف كالالف مثلا من رسالة او شعرا ومنها التزم ما ذكرنا  
 من الموصل والمقطع حرف في كل كلمة او التزم كلمة في كل فقرة او كل بيت او كل  
 فصاع . ومنها جعل البيت مثاله في جميع الحروف السبعة والعشرين لاجل  
 ولا يفتضان كقول من قال . امثرو صفت عم عشو خطت بدهد حظي  
 جزب لال . وقد يحد في هذا النوع من المعنى قوله من قال  
 قد جمع زحرو سكا بته . مده سخطت غصن على لافظ . وفيه ترك  
 الميم وتكرار الالف وقول الاخر .  
 لا خبرك على غلط وحجرت . دت ثغة بختك ذا شماس وفيه  
 تكرار الالف والياء واللام قوله . ومنها ان يكون احد المصراعين او  
 البيتين بصيغا للخرم مع اخلافا عربيا وقامرا شاع كقول

باني

بافتي امي واساني . بافتي امي واساني . وكوله . زديافه . شاذ  
 وزاد . وثلاث من يطير منك . زديافه . يار فردا درتاب من يطير  
 منك . الى غيره ذلك مما اورده الكاتب المولف في هذا الباب فلك ان  
 لتخرج من امثال هذه ما شئت ونسجده بما احبت فلا مساحة في ملك  
 مثل ما سمينا التجاوب وهو ان يقع في اثنا الكلام كلمة منقطه من جهة  
 المعنى بالطرفين كقولك بعددك اليه اجبت منه ومن لطيف ذلك ان يكون  
 المتجاوب اداة التشبيه مع المشبه به كما في قول الخاقاني .  
 . عمره ولا في عيش سرده بود هيجو صبح ازديك . روزه ملك حشر  
 وطم ساخن . وقد يقع ذلك في اخر البيت فينوه الى المقصد الى تشبيه  
 مصفون المضارع الثاني واغا العضا الى تشبيه مصفون كل من المصراعين  
 راعي بعض المتأخرين ذلك في اثنا غزل له لجا لطيفا دقيقا وقد  
 اجابه جماعة من غير ان يطلعوا على ذلك وما سمينا التسلسل وهو  
 تنزيم الالفاظ متعلقات كل منها بالآخر على وجه واحد كقولك اخرج  
 الورد من الشوك . والشوك من الرجل . والرجل من الطين . ومثل ما سمينا  
 التعليل وهو ان يكون اللفظ معينا فيبني عن احدهما بما لا ينضم  
 كناية عن الآخر تغليظا من توسط جعل المكى عنه ذلك اللفظ كقول  
 ابي الحسن من طباطبا العلوي منع الحسم على الما رفته وقلبه  
 تسوق بحكي ابا اوس يعني الحجر . واوس من حجر من حول الشعرا وتعصم  
 على ان هذا امر دود ولهذا قال ابو مسلم بن محمد بن جبر ان احسن  
 حاولت ايراد قافيه مصلته المعنى لجأئك واصية وقلت ابا اوس  
 يريد كناية عن الحجر الثاني فاوردت داهته فان جاز هذا فاكبر  
 غير صاغر من باني البوم المعاصم معاويه يعني الصولان اسراي نعيان  
 صحر عليه قول من قال في ابي عبد الله الملقب بكلمة **قوله**  
 . وقابل ما ذا الذي من كلمة تطلبه . قلت الذي اطلب ان يتعلم منه  
 ومن صرحه قوله . لا زال كاسمه محمودا فان المقصود هو المعنى والام  
 هو اللفظ **قوله** واذا قد تحققت اي علمت حقيقة ان علم الكمال  
 هو معرفة خواص تركيب الكلام وان علم البيان معرفة صياغات  
 المعاني اي تصويرها بالصورة المختلعة واوردها بالصور المتفاوتة  
 على ما قال الخباز ان الشعر صياغة وضرب من التصوير وانما تحقق

لغته



ذلك بسوق الفصيل في مسائل النعمان بعد تعريفها بما سبق مع القصد  
 بالتبعية الى المعرفة واما كون الغرض والغاية هو التوصل بها الى المعرفة  
 المتصلة بالامر الى ان يوفي كل مقام للكلام ما يستحقه من الصور والكيفيات  
 وطرق التاميم بحسب الحالات المتبعية والامور الداعية مع المذکور  
 في المقربين في معرف من الغرض والغاية هو الامر اذ عن الخطا فاما  
 تحقيقه من تحقيق مقتضى الحال وتعيين احسن الكلام بحسب مصادره في المقام  
 لما يليق به واسيا في الكلام الى ان لا يتسائل في ان المقصود الكل هو تحقيق  
 مقتضيات الاحوال وانفسا من الكلام بالاعتبارات المناسبة للمقام والحال  
 وباجل معلوم ان الاستمرار بالصواب اصل بالنسبة الى الامر اذ عن الخطا  
 الا انه في اول الامر وظاهرا النظر لما كانا ونحوه وان جعله الغاية وبعد  
 تحقيق الكلام وتفصيل المرام رجح الى ما هو الاكمل والمقصود ثم لا فواف  
 ضميرها وجعل غاية العلم واحدة اشار الى ما سبق من شدة الصلة لما ذكره  
 اليان شعبه من المعاني واما كون توفيه حق المقامات بعد دفع الذكاء  
 دون النهاية وقدرا الامكان على ما يحسن الاعجاز فللقطع بان المقصود حصول  
 حصول الفهم للانسان وان التكليف انما يكون بقدر الظاهرة مع ما ادبرج  
 في انشاء الكلام من احالة الى كمال العقل واستقامته الطبع وسلامته الذوق  
 وازدادة الفهم الى الذكاء احتملا لبيانها والاختصاصية كما سبق من ان لا  
 يد من سنة للذكاء وفي اضافة الذكاء الى كمال الخطاب اشار الى ان الخطاب  
 في هذا الفن والاحاطة في هذا الكتاب ينبغي ان يتصف بسلامة الذوق  
 واستقامته الطبع وسنة الذكاء وصفا القرينة والام عظم منه بطايل  
 بخلاف بعض العلوم الاخر فانه يحصل لبعض الاحرار طرف منه بكم التكرار  
 واذا تكلم في هذا الفن كان هذاة للساحر وحكمة للناظرين كما جرت  
 في مجلس كما يحولنا رحلا لا فاضل مناسفة فاسد في جوارح الانسان  
 المتمسكة في الحرف على ما نطق به الكشاف والمفتاح وفي ان المنزع من عن  
 امور يصح ان يكون واحدا ومعلقا بمعنى الحرف وقد حصل بعض المضايع  
 انفسهم الجمل في حق جنسهم من ليس له من الذكاء في العبر ولا في السور وفي النقل  
 لا يعرف في بيان من يدركه العظم على النظر والتراسل على التفرع فاما عند  
 ما ذلك عينه وجزاؤه وحكته وبطلان حبه هذا انما يكون على  
 التفصيل فاما كانت الامور مركبات فالصور المترعة متعددة بلا التباس



والا فتحة كما لما خذ من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فشكل  
 جمع وشكل اخرين وشكل ثور وبكى الاكثرون وما زودنا على ان قلنا  
 انقطوا معا شرا لا يكبان وتعودوا برب الناس من سوا سوا من  
 واصبروا فرقة الفضلاء على الاستبلا بمثل هذه الخطبة الشكر والحمد لله  
 العيا والشركة في الصورة المترعة من طواهر هو لا الذين لم يفلحوا  
 لا يفتخرون واعين لا يصرون بآء ان العلم يسعون وباء هناك الانعام  
 يعقلون معلون ليس الغرض والغاية في علم المعاني والبيان هو التوصل الى  
 توفيه حق المقامات بحسب الغاية والامكان ولا يجب فتح الانسان  
 كما ينما كان واقعا ما سبق من انه لا يمكن الا حطة لهذا الفن لا العلم  
 العيوب فذلك هو الكنه والكمال **قوله** وعندك اي معلوما لك  
 على اجليا قويا ان مقام الاستدلال اي طلب اقامة الدليل على مطلوب  
 قطعنا كان او طلبنا بالنسبة الى باقي المقامات كتمام المنهج والدم والحد  
 والهرج والشكر والشكاية وغير ذلك من التفاصيل السابقة جزواها  
 من مجموع المقامات وان كان جزيا من مطلق المقام وشعبه فردة من  
 الامثل الذي ينبغي ويتفرع عليه المقامات فيكون بعضها من جملة الشد  
 وان جعلت لفظ سائر مجموع الجمع فلفظ الجملة لجزء البيان والتأكيد وما  
 ذكر من معنى الاستدلال انما يندفع ما يوهى من ان مقابل مقام الاستدلال  
 انما للبرهان في مقام واحد هو الخطا لا مقامات متعددة ليكون  
**قوله** مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر المقامات حسن **قوله**  
 علمت جواب اذ يعني لما علمت ان الغرض من المقصود علم المعاني والبيان  
 والغاية المترتبة عليه هو التوصل الى توفيه حق المقامات التي من  
 جعلتها مقام الاستدلال ومعلوم ان التوصل الى توفيه حق مقام  
 الاستدلال لا يكون الا بمعرفة احوال الكلام والاستدلال مثله  
 كعبي ان ينظم لينج وان المتكلم على صوت ينج وماذا ينشئ وانما  
 ونحو ذلك من تفاصيل مباحث الاستدلال على ان لا يبدل المعارف بعلم  
 المعاني والبيان من معرفة خواص تراكم الكلام الاستدلال ولما كانت  
 معرفة النواقي بالتبعية فكذلك هذا فلذا قال نتبع تراكم الكلام من  
 الاستدلال ومعرفة خواصها وهذا مبني على ما يزعم من ان الاستدلال  
 جزء من علم المعاني ومطلق التراكم التلايمية انما هيلا الى الراي المزيف



للمبتدئ من ان يوضح علم الاستدلال هو اللفاظ من حيث الالالة على الفا  
 واما لان الاستدلال فطري فليعلموا من نظروا وتركب للالفاظ حتى قبل التفكير  
 كانه يناجي نفسه باللفاظ محله والاقطار على الاستدلال دون الحد  
 تغليب او دهاب الى انه المعهود وانما الحد لضرورة اجبا حه اليه على ما ذكرى  
 صدر النكلة هنا وفي ادراج علم الاستدلال في تعريف علم المعاني بعد ما  
 مر من تفسير الحواصن وتبيين التراكيب صنف وضال لا يحى نكل المصنف مصر  
 على ذلك فذكرى في مواضع بل ختم به الكلام حيث قال ومن انصبا الافادة  
 اي لا فائدة علم المعاني والبيان انما ترك العمل بعلم الاستدلال الذي هو  
 من جملة وكما بالوضع وانما المقصود ضرورة انه كان توقف معرفه الكل  
 على معرفة الجزء فلهذا تلك معرفة للطالب اي فادته اياه وايضا الى انهم  
**فان قيل** لعمل العلم بالجزء يكون حاصله والفهم اليه واصلا فليست  
 التقدير تراه ليس كذلك والاكاذب الانضاب بالحقيقة الافادة الجزاء الاخر  
 لا لا فائدة لكل يقته وانما جعل اللام ترك الصنف لك الافادة والحصل  
 بالعمل ليست في وسعه بل يتوقف على وتيسير تبيينه الاساسية وفي  
 المواضع فلهذا قال وان يشهد الله التوفيق في تكلته اي في تكلته علمه  
 المعاني والبيان بعلم الاستدلال وقد جعل هو نفسه النكلة وفي هذا  
 شبه تيزل حقيقة الجزئية الى كونه اما لا لاله والكمال والاستعداد في  
 اللغة طلب المدد يقال سمى ذلك الامر وتعديته الى معقولين يقتضيان  
 معنى الطلب والسؤال والله المسئول بتيسير الامال  
 والمشكور على ما فاض من السؤال والله الحمد على كل حال  
 وكان الفراغ من كتابته يوم الاثنين ١٢ ربيع الثاني ١٢٨٥ في يوم  
 الثلثة ثا المبارك ثالث عشر من شعبان سنة ست  
 بعد الالفاظ على يد الجيتر احمد بن محمد السديني  
 الشراوى غفر الله له ولوالديه  
 والمطير وصل الله وسلم على سيدنا محمد  
 والارواحهم وسلم

Süleymaniye Kütüphanesi  
 Kış. AMCA ZADE  
 Hüseyin  
 Yeni sayı  
 Eski sayı 392

